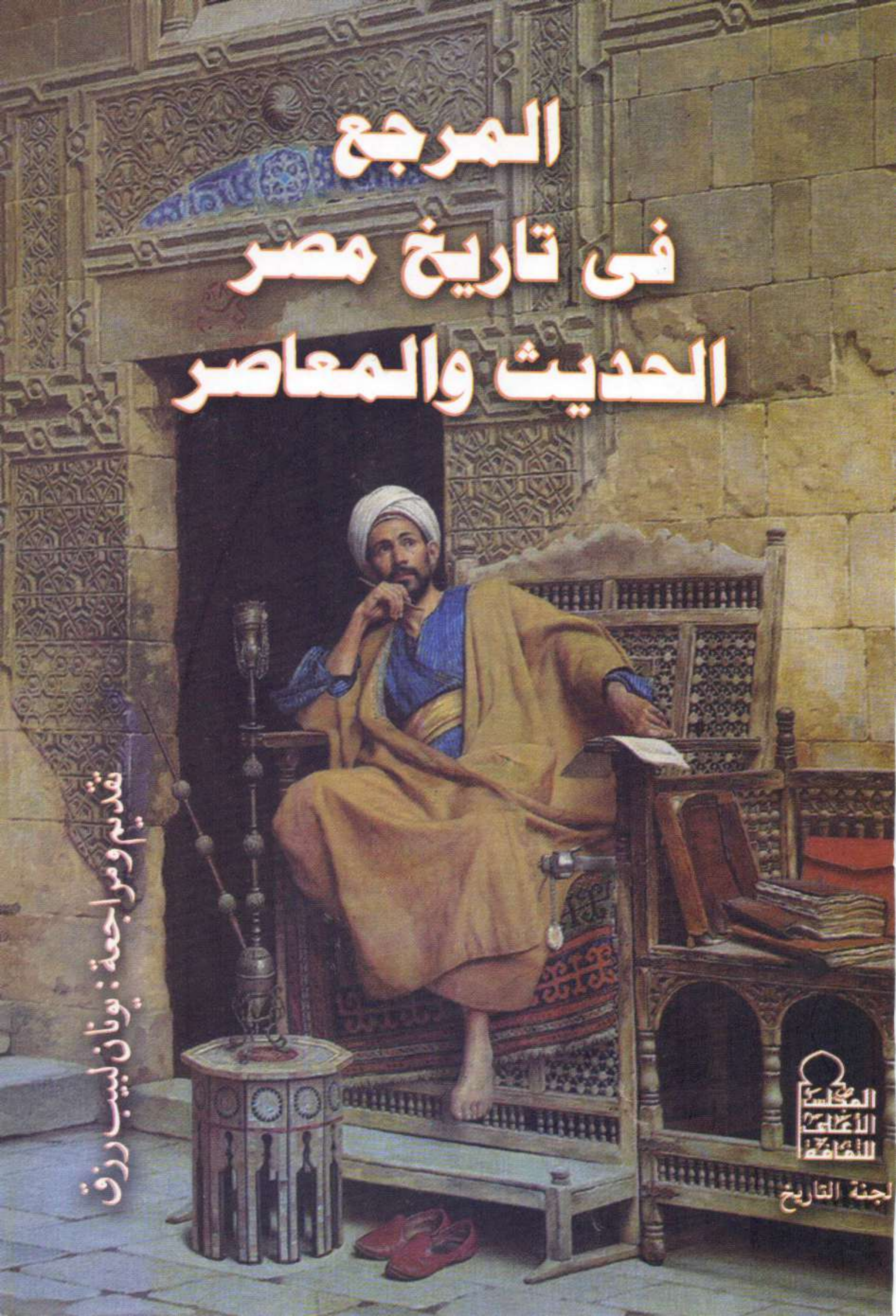
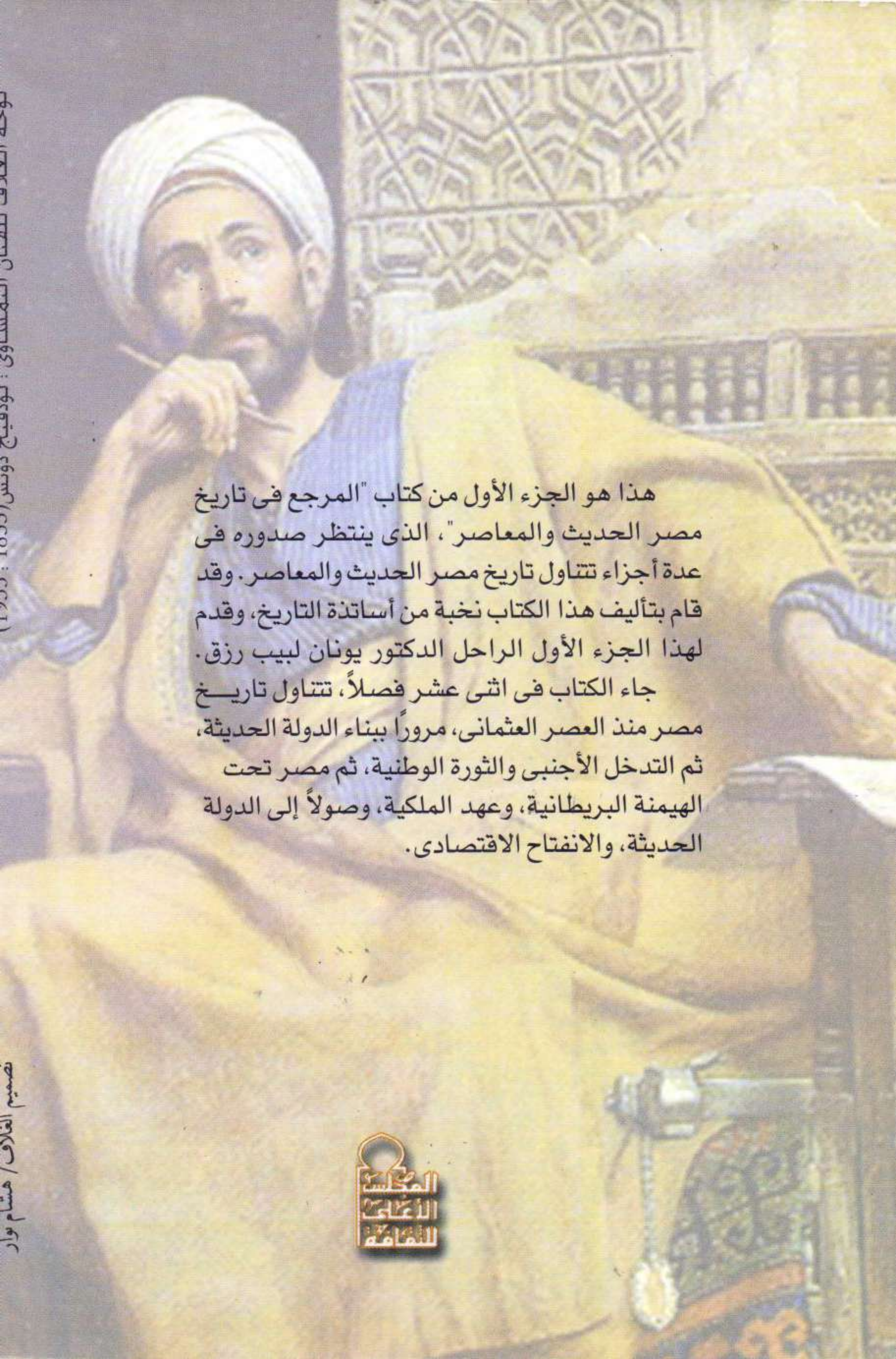


المرجع
فى تاريخ مصر
الحديث والمعاصر
تقديم ومراجعة : يونان لبيب رزق
المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ



هذا هو الجزء الأول من كتاب "المرجع فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر"، الذى ينتظر صدوره فى عدة أجزاء تتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وقد قام بتأليف هذا الكتاب نخبة من أساتذة التاريخ، وقدم لهذا الجزء الأول الراحل الدكتور يونان لبيب رزق.

جاء الكتاب فى اثنى عشر فصلاً، تتناول تاريخ مصر منذ العصر العثمانى، مروراً ببناء الدولة الحديثة، ثم التدخل الأجنبى والثورة الوطنية، ثم مصر تحت الهيمنة البريطانية، وعهد الملكية، وصولاً إلى الدولة الحديثة، والانفتاح الاقتصادى.

لوحة الغلاف للفنان النمساوى : لودفيج دوتش (1855 : 1935)
تصميم الغلاف / هشام نوار

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ

المرجع
فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر

تقديم ومراجعة : يونان لبيب رزق



٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

رزق، يونان لبيب
المرجع فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر / تأليف نخبة من أساتذة
التاريخ. تقديم ومراجعة : يونان لبيب رزق.
- القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٩
٦٨٤ ص، ٢٤ سم.
١- مصر - تاريخ - العصر الحديث (٥٠٨١.)
(أ) رزق ، يونان لبيب (مراجع). ٩٦٢,٠٣

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٨١٣٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. -977-434-699-4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الأفكار التى تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هى اجتهادات أصحابها، ولا تعبِّر بالضرورة عن رأى المجلس.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٢٧٣٥٨٠٨٤

El- Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 27352396 Fax : 27358084

الفهرس

* مقدمة 5
* الفصل الأول : مصر في العصر العثماني – محمد عفيفى 9
* الفصل الثانى : الغزو الفرنسى لمصر وآثاره (١٧٩٨–١٨٠١) –
أحمد زكريا الشلق 63
* الفصل الثالث : بناء الدولة الحديثة (١٨٠٥ – ١٨٤٨) – عبد الوهاب بكر 124
* الفصل الرابع : مصر بين عهدى محمد على وإسماعيل –
عبد الله محمد عزباوى 197
* الفصل الخامس : الدولة الحديثة في مصر (٢) (١٨٦٣ – ١٨٧٩) –
جمال شقرة 241
* الفصل السادس : التدخل الأجنبى والثورة الوطنية (١٨٧٩ – ١٨٨٢) –
لطيفة محمد سالم 289
* الفصل السابع : مصر تحت الهيمنة البريطانية (١٨٨٢ – ١٩١٨) –
يونان لبيب رزق 371
* الفصل الثامن : مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٢٢ – حمادة إسماعيل 419
* الفصل التاسع : عهد الملكية – فؤاد وبداية العصر الملكى – سامى أبو النور 465
* الفصل العاشر : عهد الملكية (٢) – فاروق ونهاية العصر الملكى
(١٩٣٦ – ١٩٥٢) – أحمد زكريا الشلق 507
* الفصل الحادى عشر : الدولة الحديثة فى مصر (٣) (١٩٥٢ – ١٩٧٠) –
جمال شقرة 577
* الفصل الثانى عشر : التحرر والانفتاح الاقتصادى (١٩٧٢ – ١٩٨١)
رفعت السعيد 659


mohamed khatab

مقدمة

ظل أحد المطالب الملحة للقارئ المصرى المتخصص وغير المتخصص أن يتوفر لديه كتاب مرجعى Text Book يعود إليه لمعرفة تاريخ وطنه كلما أعوزته الحاجة للبحث عن جانب من هذا التاريخ . ومع زيادة الطلب الذى وصل إلى حد الإلحاح قررت "لجنة التاريخ" بالمجلس الأعلى للثقافة أن تستجيب لهذا المطلب ، ولم يكن أعضاء اللجنة عندما استقر رأيهم على هذا ، يتصورون مدى العنت الذى سوف يلاقونه لإنجاز هذا العمل الذى يبدو لأول وهلة وكأنه أمر عادى بالنسبة لمجموعة من كبار الأستاذة مثلهم.

وبُدئ بالفعل فى اتخاذ خطوات التنفيذ منذ أكثر من عامين، ودارت مناقشات واسعة استغرقت أكثر من جلسة حول منهج تقديم هذا العمل ، وعلى الرغم من أن البعض كان ميالاً لتغليب "المنهج الموضوعى" ، أى يتناول هذا التاريخ من النواحى السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية ، كل على حدة ، فإن الأغلبية كانت فى صف الاختيار التقليدى بأن تكون المعالجة العلمية من خلال "المنهج الزمنى" ، بحكم أنه قد يكون أيسر على القارئ العادى.

ولسوء الحظ فإن المنهج الأخير اقتضى فى الغالب تقسيم التاريخ المصرى الحديث إلى عهود ارتبط كل منها بشخصية لعبت دوراً أساسياً فى كل فترة بالتوالى، ومن ثم كانت هناك فصول خاصة لكل من محمد على وإسماعيل وسعد زغلول وعبد الناصر .

بيد أنه على الجانب الآخر كان كل من هذه الشخصيات يبرز نتيجة لأوضاع بعينها، فالأول هو ابن العصر العثمانى رغم تحديه للدولة، كما أنه فى نفس الوقت ظهر

إبان الأحداث الكبرى التي نجمت عن قدوم الحملة النابليونية إلى مصر التي كانت إيذانًا بانتهاء حكم آل عثمان في مصر بالشكل الذي استمر عليه طوال القرون الثلاثة السابقة ، ومن ثم كان طبيعيا البدء بفصلين أحدهما عن الحكم التركي في مصر والثاني عن الحملة الفرنسية .

دفع اللجنة إلى اختيار هذا المنهج أيضا أنه كان يفصل بين عهد كل شخصية وأخرى مرحلة انتكاسية خصصنا لكل منها فصلاً أو أكثر .. فهناك فصل تناول الفترة التي فصلت بين محمد على وإسماعيل والتي حكم البلاد فيها على التوالي كل من عباس الأول وسعيد (١٨٤٨ - ١٨٦٣) ، وهناك حالة عدم الاستقرار التي أعقبت خلع إسماعيل (١٨٧٩) والتي تأججت خلالها ثورة المصريين التي عرفت بـ "الثورة العرابية" وخصصنا لها فصلاً ، ثم تأتي مرحلة الهيمنة البريطانية على مصر التي بدأت بالاحتلال عام ١٨٨٢ وبلغت ذروتها مع قيام الحرب العظمى بإعلان الحماية والتي استمرت حتى نهايتها عندما بدأت بشائر ثورة ١٩١٩ ، وقد خصصنا لها بدورها فصلاً مستقلاً .

أحداث الثورة وما ترتب عليها وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذي حصلت مصر بمقتضاه على استقلال منقوص تضمنها فصل ليبدأ بعده فصلان عن عهد الملكية، فؤاد ثم فاروق ، وينتهي الكتاب بفصلين أحدهما عن المحاولة الثالثة لبناء الدولة الحديثة بعد إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية ، والتي ارتبطت باسم جمال عبد الناصر، والثاني عن سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي ، التي لازال المصريون يواجهون مضاعفاتها .

وبعد الاتفاق على موضوعات هذا العمل الموسوعي الكبير نوقشت عملية اختيار مؤلفيها، ولم تتوقف اللجنة في هذا الاختيار على أعضائها، بل راعت الاهتمام الدقيق للكاتب على أن يكون أستاذًا ممن تمرسوا في فن الكتابة التاريخية ، ومن هنا جاءت قائمة المؤلفين التسعة الذين وضعوا هذا العمل .

وقد راعت اللجنة فى اختيار هؤلاء أن يكونوا من مدارس تاريخية متعددة ، صحيح أنه قد ترتب على ذلك اختلاف فى التناول غير أننا قصدنا هذا ليكون أمام القارئ الآراء كافة فى التاريخ المصرى وليس مجرد رأى تقليدى واحد يمكن توفره لو قام مؤلف بعينه بوضع هذا العمل برمته .

وتطلبت محاولة التوفيق بين هذه الآراء أن تكون متكاملة وليست متناقضة جهداً كبيراً ليصدر هذا العمل المرجعى فى النهاية بالشكل الأخير الذى يجده القارئ الآن بين يديه ، أملين أن نكون قد استجبنا لمطلب مُلح من جموع المهتمين بتاريخ وطنهم ، راغبين أن تقوم اللجنة فى وقت لاحق بإصدار عمل آخر يتضمن هذا التاريخ فى عصور سابقة.

وعلى الله قصد السبيل

يونان لبيب رزق

الفصل الأول

مصر فى العصر العثمانى

محمد عفيفى

منذ البداية وعندما يتطرق المرء إلى الحديث عن الفترة العثمانية يصطدم بالإيديولوجيا والخلافات النظرية الجدلية بشكل كبير ، وأولى هذه المسائل بطبيعة الحال بماذا يمكن وصف ضم الدولة العثمانية للعالم العربي أو مجيء السلطان سليم إلى العالم العربي في عام ١٥١٦ - ١٥١٧ وسقوط دولة سلاطين المماليك . هكذا نلتف حول الموضوع حتى لا تسقط منذ البداية في شراك تعبيرات اصطلاحية مثل "غزو" أو "فتح" لكننا لا نستطيع الالتفاف كثيرًا وسنجد أنفسنا في شراك هذه الجدلية : هل ضم الدولة العثمانية للعالم العربي كان فتحًا أم غزوًا ؟

الغزو أم الفتح العثماني :

سؤال يبدو في منتهى البراءة العلمية لكنه في الحقيقة محمل بألغام الإيديولوجية ومناظرات نظرية في تاريخنا العربي والإسلامي؛ إذ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال شرح ما المقصود بالفتح والغزو ، وهذا الأمر سيجرنا من حلبة التاريخ إلى ميدان الفقه لنغرق في التفرقة بين الغزو والفتح ، وحتى بين الفتح صلحًا والفتح عنوة ، وهي مجادلات قد تبدو نظرية إلى حد كبير ، لكنها في الحقيقة لعبت أدوارًا هامة في رسم السياسة الإدارية والضرائبية فضلاً عن أوضاع أهل الذمة في الدولة الإسلامية.

من هذا نفضل الرجوع مرة أخرى إلى حلبة التاريخ في محاولة للإجابة عن هذا السؤال المفروض علينا "غزوًا أم فتحًا" ؟ هناك تيار قوي مصري ، وفي بعض البلاد العربية قومي عربي ينظر إلى مجيء العثمانيين إلى المنطقة العربية في مطلع القرن

السادس عشر على أنه بمثابة غزو عانت منه المنطقة لحوالى أربعة قرون ، وأن هذا الغزو عامل آخر من عوامل نمو الوعى القومى العربى . ويصف هذا التيار مجيء العثمانيين إلى المنطقة بالغزو لأنه جاء دون رغبة أهل المنطقة وعلى ذلك يوصف الوجود العثمانى - بالنسبة إليهم - بالاحتلال العثمانى .

وعلى الجانب الآخر هناك تيار إيديولوجى إسلامى يرى فى مجيء الأتراك إلى العالم العربى "الإسلامى" "فتحًا" جديدًا فى تاريخ الإسلام ، وتوطيدًا لآخر خلافة إسلامية "الخلافة العثمانية"، وأن هذا الفتح حمى العرب والمسلمين من السقوط سريعًا فى أيدى أوربا الصليبية الجديدة ، وأن أهالى المنطقة قد وصفوا مجيء العثمانيين - ولكن بعد فترة - بالفتح ، وعلى هذا ينفى أصحاب هذا التيار صفة "الاحتلال" عن الوجود العثمانى فى المنطقة، بل ويتحسر هؤلاء على سقوط الخلافة العثمانية التى فى رأيهم كان من الممكن أن تحمى فلسطين "نكبة الإسلام فى العصر الحديث" من السقوط فى أيدى "اليهود".

هكذا نرى أننا وقعنا سريعا فى شراك الإيديولوجيا وأزمة المصطلح حتى مع انطلاقنا من نقطة البداية ، دخول العثمانيين للمنطقة ، فما بالنا بأمور أخرى كثيرة وعديدة لهذه الفترة التى دامت لعدة قرون؟ هذه المقدمة ضرورية وهامة لتوضيح مدى الاختلاف فى وجهات النظر ، وأيضا لطلب رحابة الصدر عند التعرض لبعض النقاط الخلافية والحساسة فى هذا المجال .

وبداية نرى أنه لا ضرر ولا ضرار فى استعمال مصطلح غزو لوصف مجيء العثمانيين إلى المنطقة، فمن المعروف تاريخيا أن من الألقاب المفضلة عند السلاطين العثمانيين لقب "غازى" وهذا اللقب بمفهوم العصر يدل على السلطان المجاهد المحارب القوى ، وهكذا فإن هذا اللقب بمفهوم عصره كان مقبولاً ، ولكن الإيماءات الحديثة الإيديولوجية حول مسألة "الغزو" هى التى وصمت هذا اللقب بالعار فى إطار وصف الدولة العثمانية بالبربرية والتوحش ، وإذا رجعنا إلى المصادر التاريخية التركية أو العربية سنجد أنه ليس هناك فرق كبير بين مصطلحى الغزو والفتح ، فلم تنشغل

هذه المصادر بمثل هذه القضية التي تعتبر في الحقيقة مسألة حديثة تشغل التيارات الفكرية والتاريخية في عالمنا العربي .

وإذا انتقلنا لمسألة طبيعة الوجود العثماني ذاته في المنطقة العربية ومصر على وجه الخصوص، وحاولنا أن نناقش مسألة هل هو "احتلال"، سنجد أن هذا المفهوم في الحقيقة من المفاهيم الحديثة التي دخلت الأدبيات التاريخية والفكرية مع نشوء الفكرة القومية في مصر والعالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر ، كما أن التعمق أكثر والتزود بخبرة التاريخ في مسألة "الاحتلال" ستجرنا في الحقيقة إلى حقل ألغام جديد، هل من الممكن أن نصف الفتح العربي لمصر بأنه غزو؟ وبالتالي الوجود العربي والحكم الإسلامي بأنه "احتلال"؟ وهي مقولة تجد من يروِّج لها من أنصار التيار القومي المصري المتطرف ، بطبيعة الحال ليس من منطق التاريخ قبول فكرة "الاحتلال" العربي أو الإسلامي لمصر ، وبالتالي إذا تدرجنا بالفكرة سنجد أن الوجود العثماني لم يكن احتلالاً، لأنه التدرج الطبيعي لحكم الدولة الإسلامية سواء لمصر أو لغيرها من الدول العربية والإسلامية ، فتحت لواء فكرة الإسلام والحاكم المسلم كان من المستباغ أن تحكم مصر من المدينة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد ، وحتى الفكرة القومية لمصر التي تحاول أن تجد جذوراً لها في الدول الإسلامية التي تكونت وكانت قاعدتها مصر مثل الدول الطولونية والفاطمية والأيوبية والمملوكية ، يتناسى أصحاب هذا التيار أن صلاح الدين الأيوبي مثلاً لم يكن مصريا أو حتى عربيا ، بل كرديا يعيش في إطار الدولة الإسلامية وبالتالي كان من الممكن في إطار ظروف العصر أن يحكم مصر ومعها غيرها من بعض المناطق الإسلامية ، وإذا تعمقنا أكثر في مسألة طبيعة مفهوم "الاحتلال" فالاحتلال يأتي على يد "الغرباء" الذين يحتلون البلد ويسيطرون عليها ، وبالتالي هل ننظر إلى مصر في عصر سلاطين المماليك على أنها مستقلة رغم كون الطبقة الحاكمة من المماليك الذين جلبوا من مناطق غير إسلامية ثم تحولوا إلى الإسلام وأصبحوا جند الإسلام وعماده ؟ وكان من النادر أن

يتكلم أحد منهم العربية ، وهل يرد على ذلك بأن القاهرة كانت قاعدة حكم دولة سلاطين المماليك ، بينما مع الغزو العثمانى أصبحت مصر مجرد ولاية عثمانية وبالتالي فقدت مصر مكانتها ؟

من الواضح أن هذه المقولة "حديثة" فى مدلولها ومعانيها المختلفة، وبعيدة كل البعد عن طبيعة العصر ، وهى تأتى هنا ليس لإقرار حقيقة تاريخية ولكن البحث عن جذور تاريخية " لشرعنة " الفكرة القومية المصرية ، وهو أمر يمكن تفهمه فى إطار فكرة " القومية " وتوظيف التاريخ ، ولكن من الصعب قبولة كحقيقة تاريخية .

وحتى فكرة فقد مصر استقلالها ومكانتها مع الغزو العثمانى هى فكرة مبالغ فيها، صدرت من جانب المؤرخين الأكاديميين فى وقت مبكر جداً قبل أن يكون هناك دراسات متعمقة حول الكتابات العثمانية وتقييم تلك الفترة ، لكنها جاءت فى الحقيقة لتبرير و "شرعنة " حكم أسرة محمد على .

على أية حال ربما فقدت القاهرة مكانتها كقاعدة لحكم دولة سلاطين المماليك، لكنها لم تفقد دورها الطبيعى ومكانتها فى العالم العربى والإسلامى ، واستمرت مصر حتى كولاية عثمانية ، ولاية لها أهمية خاصة داخل الدولة العثمانية ، سواء لدورها فى الحجاز والأوقاف المصرية على الحرمين الشريفين أو دورها فى طريق الحج ، فمصر كما يصفها الرحالة المغاربة "دهليز البلد الحرام" ولا أدل على مكانة مصر عند الدولة العثمانية من وصف الرحالة التركى أوليا جلبى مصر بأنها "لا" يوجد بلد فيه أناس كثيرون يموجون كأمواج البحر المتلاطم وأراضيه فى الخصوبة والبركة والخيرات مثل هذه البلاد القديمة ، فليس لها نظير فى البلاد الخاضعة لآل عثمان ولا فى غيرها من البلاد الخاضعة لسائر الملوك". وهكذا نرى أن فكرة فقد مصر مكانتها ودورها مع الغزو العثمانى هى فكرة مبالغ فيها ، ولم ترد فى كتابات المعاصرين للفترة العثمانية ، وهو ما سنعالجه فى حينه .

العثمانيون ضد الثقافة ؟!

سادت مقولة بين كل مؤرخي الأدب والثقافة في مصر والعالم العربي في العصر العثماني حول تردي الأوضاع آنذاك وإلصاق سبب ذلك إلى طبيعة الحكم العثماني فيذكر جورجي زيدان "فسدت ملكة اللسان ، وجمدت القرائح ، وأصاب الشعر ما أصاب سائر الآداب العربية في هذا العصر من الضعف والانحطاط لما استولى من الجمود على القرائح وتوالى على الأمة من الذل في تلك الفترة المظلمة ، وأصبح الكاتب أو الشاعر إنما يهمه تنميق العبارة بالجناس والتورية والسجع حتى خرجوا بذلك عن الذوق المألوف ، فأضاعوا أوقاتهم فيما لا فائدة فيه من الصنائع اللفظية فذهبت المعاني ضحية تلك الأساليب الباردة . ويشبه ذلك مبالغة أهل زماننا هذا بتزيين ظواهر المرأة بالأزياء الجديدة حتى خرجوا بها عن الغرض الأصلي من خلقتها ، فأصبحت مثل سائر أدوات الزينة، إنما يلتفت فيها إلى شكلها الخارجي ، وكثيرا ما جر اجتهادها في ذلك إلى الوقوف في سبيل وظيفتها الطبيعية في جسم العمران ، وهكذا اللغة في العصر العثماني بعد أن كان المراد بالألفاظ التعبير عن المعاني وتصوير الأفكار ، اشتغل الكتاب بتنميق الألفاظ وأضاعوا المعنى".

وعلى هذا النحو يؤرخ عبد اللطيف حمزة للحياة الأدبية والعلمية في مصر الإسلامية إلى أن يصل إلى الفترة العثمانية فيصدر حكمًا هو أشبه بمرثية عن تدهور وضع ومكانة مصر قائلاً " بقي المجد السياسي والمجد الأدبي لمصر على هذا النحو طوال الدولتين الأيوبية والمملوكية ، حتى آن لشمس هذا المجد أن تغرب ، ولنارها أن تخمد ، وذلك على أيدي الأتراك العثمانيين الذين ملكوا الديار المصرية في عام ٩٢٣ هجرية ... العثمانيون الذين غلبوا المماليك ، وبدءوا بذلك عهدا من عهود الظلام دام في هذه البلاد الإسلامية نحو ثلاثة قرون ، لم تستيقظ منه مصر إلا على أصوات الحملة الفرنسية وهي الحملة التي شنها القائد الفرنسي بونابرت على مصر وبدئت بها صفحة جديدة من صفحات هذا الشرق ".

ويبالغ عبد المنعم ماجد – وهو يصف منظر شنق طومان باى على باب زويلة – في الأثر السيئ للعثمانيين على الثقافة والحكم في مصر، بل ويرى أن هذا الأثر ممتد حتى الآن "أصبحت مصر نيابة تابعة للعثمانيين بعد أن كانت دولة كبرى في الشرق العربي وسلطانها أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة ، مما ترتب عليه تدهورها إلى الحضيض ، حقا لقد مرت مصر في تاريخها الطويل بفترات تدهور، إلا أن التدهور الذي وقع لها على أيدي العثمانيين لم يكن له مثل بحيث مس كل كيانها ، بما فيها الكيان النفسي ، ولا تزال تعاني من آثاره إلى الوقت الحاضر ".

ونلاحظ أن التعميم هو النمط السائد لهؤلاء في الحديث عن عصر من العصور ، فالعصر المملوكي الذي دام عدة قرون هو خير في مجمله ، أما العصر العثماني الذي دام أيضا لعدة قرون هو شر في مجمله ، ولم يحاول هؤلاء النظر إلى التغيرات والفترات المختلفة داخل العصر الواحد ، لأن الأسهل هو التعميم بينما الأصعب التنقيب داخل مئات السنين لإظهار عوامل الضعف والقوة والتغيرات التحتية التي تعمل عملها في صعود وهبوط أي عصر . إن الاعتماد هنا كان على نظرية الألوان " يا أبيض يا أسود " ولم يدرك هؤلاء أن هناك ألوانًا وأطيافًا أخرى .

وفيما يتعلق بالعصر المملوكي فإن " السيناريو " السائد هو أن هذا العصر هو ذروة تألق مصر الإسلامية ، والعصر الذي أصبحت فيه مصر قاعدة لدولة مترامية الأطراف ، ولكن هناك أيضا "سيناريو " آخر بديلاً يركز على نظرية ابن خلدون في صعود وهبوط الدول ، ويرى أن دولة سلاطين عانت في فتراتها الأخيرة من أزمات اقتصادية خطيرة لعل أهمها انهيار النظام النقدي واختفاء الذهب والفضة تقريبا في السنوات الأخيرة من العصر وسيطرة العملات الأجنبية على السوق المحلية، كما لا يمكن تجاهل أثر الأوبئة والمجاعات في إحداث أزمات اجتماعية وتدهور ديموجرافي خطير، فضلاً عما هو معروف من تغيرات دولية لعل أهمها صعود قوة البرتغاليين واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وأثر ذلك على العائدات الجمركية للماليك من تجار الترانزيت ، وترتب على ذلك تعسف المماليك في سياستهم الضرائبية ، فضلاً عن

اللجوء إلى الاحتكار في الداخل والخارج ، ومصادر أموال كبار الموظفين ، والاستيلاء على أموال الأوقاف . وكان من الطبيعي أن تلعب كل هذه العوامل دورها في إضعاف دولة سلاطين المماليك أمام القوة الجديدة الفتية دولة آل عثمان ، ويلخص قاسم عبده قاسم هذا "السيناريو" في كلمات قليلة قائلاً " هكذا تنهار دولة سلاطين المماليك من الداخل حتى إذا ما دهمتها جيوش آل عثمان الأتراك تسقط بعد معركتين فاصلتين في مرج دابق والريدانية وبعض المناوشات ضد شراذم المماليك بقيادة طومانباى الذى يحاول عبثًا أن يقيم جسداً مات قبل أن يسقط بزمان".

هكذا تنهار نظرية أن مجيء الغزو العثماني هو الذى أنهى مجد مصر وعزها أيام دولة سلاطين المماليك ، وأدخل مصر في حالة التدهور والانهيار ، كما تسقط معه مقولة التعميم بإطلاق أحكام عامة على عصر ، دون النظر في التغيرات والفترات المختلفة في ذلك العصر . وما ينطبق على مصر قبيل الغزو العثماني يصدق بشكل كبير على مجمل أوضاع مصر في العصر العثماني ، فالاتهام القائل بالأثر السيئ للغزو العثماني على مصر والولايات العربية مبالغ فيه إلى حد كبير ، كما تميل الدراسات الحديثة إلى تجاوز هذا الاتهام والتعامل معه على أنه ادعاء تاريخي لا يصمد كثيراً أمام الحقائق التاريخية لها هو إير لابدوس المتخصص في عصر سلاطين المماليك في كتابه الشهير "مدن إسلامية في عهد المماليك " ينفي هذه المقولة الشائعة قائلاً :

"احتفظت الإمبراطورية – دولة سلاطين المماليك – والمدن الكبرى بمراكزها ووضعها طوال العقود المتوسطة من القرن ، إلا أن ضغوطات جديدة ومتراكمة أخذت منذ حوالى ١٤٧٠ م تدفع سوريا ومصر المملوكية إلى دوامة الانهيار الاقتصادى والسياسي والاجتماعي التام ، ولم ينقذهما في النهاية منه سوى اندماجهما في الإمبراطورية العثمانية " ويؤكد أندريه ريمون الباحث المتخصص في تاريخ الولايات العربية في العصر العثماني ما وصل إليه لابدوس ، يقول ريمون :"لا شك أن إحلال إمبراطورية قوية وموحدة – الدولة العثمانية – مكان مجموعة دول – على

مستوى العالم العربى - تلهث من الإرهاق كان مقيداً للمدن التى ظلت تعانى منذ قرن من الزمن من آثار هذا التدهور السياسى . وفى الواقع أنه من المنطقى أن يكون هذا هو ما حدث ".

هكذا نرى أن الصورة التقليدية والخطاب السائد عن أوضاع مصر والعالم العربى فى العصر العثمانى محمل بالإيديولوجية والأفكار المسبقة ، من هنا نقترح إعادة تشكيل الصورة من جديد بناءً على بعض الأفكار .

- مناقشة الخطاب الاستشراقى باستخدام مصادر محلية تسقط الأهمية السابقة المعقودة على كتابات "الرحالة الغربيين".

- تقديم صور أكثر واقعية عن أحوال المجتمع العربى فى العصر العثمانى.

فى نقد الاستشراق: صورة مصر عند الرحالة المسلمين فى العصر العثمانى:

درج معظم المؤرخون إلى وقت قريب عند التطرق إلى العصر العثمانى إلى وصفه بالتدهور والانحدار ، وقد يرجع ذلك الأمر إلى العديد من العوامل ، التى ليس هنا مجال التطرق إليها؛ إذ تسعى هذه الدراسة - فقط - إلى إلقاء الضوء على أحد أهم هذه العوامل - فى رأينا - وهو الانسياق إلى النظر إلى الفترة العثمانية فى تاريخ مصر من منظور "غربى" . ونقصد بلك على وجه الدقة ، أثر كتابات الرحالة "الغربيين " على كتابات "المستشرقين " ، وحتى على بعض أتباع المدرسة الجديدة " ما بعد الاستشراق" ، كما تأثر بعض المؤرخين الشرقيين أنفسهم بذلك الأمر .

وعلى الرغم من أن الصورة التى رسمها الرحالة الغربيون لمصر فى العصر العثمانى أصبحت الآن واضحة لدى معظم المؤرخين وحتى المثقفين ، ومع أن موضوع دراستنا هو « الرحالة المسلمين " فإننا سنشير فقط إلى آخر هذه "النماذج" من كتابات الرحالة الغربيين والذى تمت ترجمته أخيراً إلى العربية ، لبيان مدى الإيديولوجيا فى

تصوير "تدهور" أوضاع مصر تحت الحكم العثماني ، حيث زار جون أنتيس "الرحالة الإنجليزي" مصر في الفترة من ١٧٧٠ إلى ١٧٨٢. ويصف الرحالة سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر بأنهم يعيشون في مرحلة الانحطاط والتردي، وشتان بين حالهم وحال أجدادهم الفراعنة . حيث يجري هذه المقارنة قائلا :" إن المصريين القدماء كانوا علماء حقيقيين في الفلك. أما معاصروهم فهم علماء في التنجيم والدجل". وقد فسر أسباب "انحطاطهم الحضاري" إلى هذه الدرجة التي تدعو للرثاء بأن نظام الحكم القائم على الطغيان الشرقي حرم الناس من حقوقهم المشروعة في التعبير عن أنفسهم، وتذوق الفنون الجميلة وحرمانهم من إشباع غريزة المعرفة وإعاقتهم عن تحسين أحوالهم الاقتصادية . ويرى أن ذلك يرجع إلى "سوء تنظيم البلاد، حتى أن المعدمين منهم راضون وقانعون بحياتهم التعسة المزرية ، بالرغم من أنهم يعيشون في قلب فردوس الأرض". ويبلغ به اليأس حد القول بأن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم بأنفسهم . والحل من وجهة نظره وقوع مصر في حوزة دولة كبرى متحضرة وقوية تعمل على إصلاح أحوالها وتحديثها . أو أن يظهر من بين المصريين بطل قومي متسلح بسلطات مطلقة ليمزق الأطمار البالية، وينفض عنها التراب ، ويقوم بحركة إصلاح جذرية على نحو ما فعل بطرس الأكبر بالروس . إنه هنا يعبر خير تعبير عن نظرة الاستشراق ، فإما الاستعمار ورسالة "الرجل الأبيض" أو "البطل" ونظرية "السوبرمان" "المخلص" "المستبد العادل" . وقد وقع العديد من المؤرخين "الشرقيين " تحت تأثير كتابات "الرحالة الغربيين" كمصدر أساسي وأحيانًا "أحادي" إلى جانب كتابات الجبرتي، عند التطرق إلى العصر العثماني ، دفعهم إلى ذلك النظر إلى القرن التاسع عشر على أنه عصر "التحديث" وبناء الدولة "الحديثة" " القومية" . أو لصعوبة الوصول إلى "مصادر" العصر العثماني وسنذكر هنا بعض الأمثلة لهذا الاتجاه التقليدي.

تعتبر كتابات عبد الرحمن الرافعي خير تمثيل لهذا الاتجاه . لا سيما مع الأخذ في الاعتبار التأثير الشديد لكتاباته على "المدرسة القومية" في كتابة التاريخ المصري. يقول الرافعي "كان لنظام الحكم الذي رزحت تحته البلاد من عهد الفتح العثماني أسوأ الأثر في حالاتها السياسية والعمرانية . فلا غرو أن نظام الحكم بعد الفتح العثماني أدى إلى تأخر البلاد وتقهقرها وتناقص عدد سكانها . ولو قارنت بين حالتها في ذلك

العهد وحالتها من قبل لرأيت أن البلاد قد رجعت القهقرى خطوات واسعة". ومن يراجع المصادر التى اعتمد عليها الرافعى عند معالجته لهذا العصر سيدرك مدى التأثير الشديد لكتابات الرحالة الغربيين وكتابات وصف مصر على كتاباته .

ولا تخلو الكتابات الأكاديمية المصرية الأولى من التأثر الشديد بكتابات الرحالة الغربيين ، مع تحفظنا الشديد عن ذكر الأمثلة لهؤلاء الرواد . وقد دفعهم إلى ذلك صعوبة الوصول إلى مصادر العصر العثمانى ، كما أن الاعتماد على كتابات الرحالة الغربيين يخدم ترسيخ الصورة القاتمة لهذا العصر ، ويعلى من شأن المدرسة " الملكية " فى كتابة تاريخ مصر وتمجيد أسرة محمد على ، فضلاً عن صورة القرن التاسع عشر كعصر التحديث ليس فى مصر فحسب بل فى الدولة العثمانية ، بل وفى الكثير من البلدان الشرقية . وربما لم يخرج عن ذلك إلا شفيق غربال عند نشره لأجوبة حسين أفندى الروزنامجى، وإن تأثر غربال قبل ذلك بشدة بكتابات الرحالة والقناصل الأوروبيين، كما تعتبر مقدمة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم لكتاب تلميذه عبد الرحيم عبد الرحمن عن "الريف المصرى وفى القرن الثامن عشر" وتلميذته ليلى عبد اللطيف عن " الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى" خير شهادة عن جيل الرواد الذى اعتمد فى نظرته إلى العصر العثمانى على "مصادر غربية" أدرك بعد ذلك مدى الإيديولوجيا بها وعلو النظرة الغربية فيها . من هنا كان دفعه بتلاميذه لإعادة قراءة التاريخ العثمانى من مصادره الأولية منعطفًا هامًا للمدرسة التاريخية المصرية.

من ناحية أخرى وصم الكثيرون العصر العثمانى بالتدهور دون مراجعة دقيقة لمفهوم "التدهور" وأبعاده المختلفة ومدى انطباق ذلك على العصر العثمانى . وعقد هؤلاء مقارنة من وجهة نظر "قومية" بين ذروة المجد فى عصر سلاطين المماليك وبناء مصر الحديثة على يد محمد على، وهكذا سقط العصر العثمانى بين "مجدين"؛ إذ يشيد البعض بوضع مصر فى عهد سلاطين كقاعدة لإمبراطورية كبرى وانتهاء ذلك و"نهاية التاريخ" بزوال دولة المماليك و"الاحتلال " العثمانى و"التدهور " الذى لحق بمصر . ويعبر عن هذا الرأى مقولة عبد المنعم ماجد السابق ذكرها . ويتناسى أصحاب هذا

الاتجاه ما وصلت إليه مصر عند نهاية هذا العصر - عصر سلاطين المماليك - من تعقيدات داخلية وخارجية، حيث يرى اتجاه آخر أن مصر فى نهاية هذا العصر كانت تعانى من العديد من المشاكل ومن تصاعد "التدهور" فى أحوالها .

فكرة البحث :

من هنا تطمح دراستنا إلى معالجة "صورة" مصر عند الرحالة المسلمين لتأكيد مدى " الاستمرارية" أو انقطاعها فى "مكانة"؛ و" دور" مصر فى المحيط الذى قدر لها أن تتعايش فيه وتكيف "دورها" التاريخى معه، وبيان النظرة "الشرقية" لصورة مصر إزاء النظرة "الغربية " لها .

خطة البحث :

وقد حاولنا قدر الإمكان عدم المبالغة فليس هدفنا هنا هو التعظيم أو "تقديس" الفترة العثمانية، ففى رأينا أنها فى النهاية "حقبة تاريخية" لها ما لها وعليها ما عليها . حتى لا تستغل دراستنا فى صالح اتجاهات سياسية ودينية معينة، كما حاولنا قدر الإمكان أن تتوافر لدينا "شهادات" رحالة مسلمين تغطى فترة القرون الثلاثة محل الدراسة . وأن يتم تدعيم دراستنا بكتابات رحالة المشرق والمغرب، حتى تتكون لدينا بشكل أقرب إلى الدقة "صورة" مصر. وحرصت الدراسة على تناول كتابات رحالة "علماء" مشهورين ، وكتابات أخرى لرحالة مغمورين حتى تتضح لدينا الأبعاد المختلفة "للصورة"، ولكن يبقى فى النهاية أنه قد حكم كل ذلك مدى إمكانية توافر هذه الكتابات لا سيما مع عدم الاهتمام بنشر كتابات الرحالة المسلمين فى العصر العثمانى، على عكس الاهتمام الأوروبى بنشر كتابات" الرحالة ".

الحسن بن محمد الوزان "ليو الإفريقى" :

وأول الرحالة لدينا فى بداية العصر العثمانى هو الحسن بن محمد الوزان المعروف بـ"ليو الإفريقى"، حيث ولد فى غرناطة فى تاريخ غير معروف بدقة يتراوح بين عامى ١٤٨٩ و ١٤٩٥ . وعقب استيلاء الملكين فرديناد الخامس وإيزابيلا على الأندلس فى عام ١٤٩٢، فرت أسرة الحسن الوزان إلى فاس فى المغرب حيث تلقى تعليمه هناك وجال فى بعض البلدان الإسلامية فى رحلات طويلة، وكانت بعض هذه الرحلات لحساب سلطان المغرب كرحلات دبلوماسية .

وتأتى أهمية رحلة الحسن الوزان لمصر أنه قام بها فى عام ١٥١٧ ، وهو عام الفتح العثمانى لمصر . وبالفعل يذكر الحسن الوزان أنه كان فى مدينة رشيد فى نفس الوقت الذى كان السلطان سليم فى هذه المدينة . وأدى الوزان فريضة الحج وعاد إلى مصر ومنها أراد العودة إلى المغرب، لكن سفينته وقعت فى أسر "الإفرنج" قرب جزيرة فى تونس، حيث اقتيد إلى إيطاليا وقدم هدية للبابا ليو العاشر وأجبر على اعتناق المسيحية، وعرف بعد ذلك باسم ليو الإفريقى . ولا تتوافر الكثير من المعلومات حول حياته فى إيطاليا ، حيث كتب هناك رحلته "وصف إفريقيا ".

ولا يهمنا هنا الوصف الدقيق الذى قدمه ليو لمصر وأهم مدنها ، ونظم الحكم فيها فى نهايات العصر المملوكى وبداية العثمانى ، ولكن يهمنا "صورة" مصر لديه، لا سيما أنه جمع بين الثقافة الشرقية والغربية . ومثله مثل معظم الرحالة المسلمين والغربيين يبدأ الوزان وصفه لمصر متحدثًا ومشيداً بعظمة تاريخها القديم "ظلت مملكة مصر لمدة طويلة تحت حكم المصريين، أى الفراعنة الذين كانوا ملوكًا عظامًا، وأقوياء جدا، كما تشهد على ذلك آثارهم من أبنية بديعة وعجيبة ، ولا يزال التاريخ يتكلم عنهم". إن هذه النقطة فى غاية الأهمية لأنها ستضفى على مصر سحر وعبق التاريخ فى كتابات الرحالة الشرقيين والغربيين .

وسترتبط صورة مصر إلى حد كبير فى كتابات الرحالة بوصف القاهرة وبيان مكانتها وأهميتها . من هنا يصف الوزان القاهرة قائلا " من المشهور أن القاهرة هى إحدى أكبر مدن العالم ومن أكثرها رونقًا وبهاء"، وسنلاحظ بعد ذلك مدى "الاستمرارية " فى وصف القاهرة وبيان مدى أهميتها لدى الرحالة التاليين . كما سيحظى النيل بأهمية خاصة لدى معظم الرحالة المسلمين ، وهو تقليد يمتد عند رحالة العصور السابقة على العصر العثماني، لا سيما مع إدراك الجميع أن النيل هو أصل الحضارة فى مصر ، وسر نمائها الاقتصادى ، يقول ليو "لو سردنا كل ما قاله الجغرافيون عن النيل لأصيب كل الناس بالدهشة والتعجب ، ومن المحتمل ألا يصدقوا ذلك ".

وفى رأينا أن كتابات ليو الإفريقى فى غاية الأهمية بالنسبة لما تقدمه من وصف تفصيلى لمصر وأشهر مدنها فى الدلتا والصعيد ، فضلا عن نظم الحكم فيها، لكنها لا تخدم "كثيراً" النقطة محل الدراسة "صورة" مصر . ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة الفترة الانتقالية التى عاشها ليو فى مصر ، ونقصد بها الانتقال من العصر المملوكى إلى العصر العثمانى ، أيضًا الحرص البالغ له على تقديم وصف "جغرافى" تفصيلى . على أية حال هو يعطينا نقطة بداية هامة حول أهمية القاهرة فى ذلك الوقت كإحدى كبرى المدن العالمية .

مصطفى على العثمانى ١٥٩٩ :

إذا كنا قد تناولنا سابقًا رحالة أندلسى الأصل مغاربى ذو ثقافة عربية وأيضا أوروبية ينتمى إلى بدايات القرن الساس عشر ، فإننا هنا سنميل إلى أقصى الطرف الآخر . إذ يرجع رحالتنا هذه المرة إلى عالم أواخر القرن السادس عشر . كما يمثل الطرف الآخر الصاعد فى عالم الإسلام بعد غروب الأندلس ، ونقصد به الدولة العثمانية . ويعتبر مصطفى على من أشهر العلماء الموسوعيين العثمانيين . فله العديد

من الكتابات في التاريخ والشعر فضلاً عن ميادين أخرى ، كما زار مصر مرتين، الأولى في عام ١٥٦٨ ، والثانية في عام ١٥٩٩ . وجاءت الزيارة الأولى له من جراء عمله ككاتب في معية لالا مصطفى باشا الذي عين سرداراً على اليمن ، حيث قام مصطفى علي بزيارة سريعة للقاهرة وهو في طريقه إلى اليمن . لكن هذه الزيارة تركت لديه العديد من الذكريات السعيدة؛ إذ أدرك مدى الأهمية "الثقافية" لمصر . لذلك سعى لدى السلطان لتعيينه دفترداراً لمصر . ويبرر مصطفى علي ذلك بأن القاهرة ستصبح له بمثابة المكان الملائم والأمثل لاستكمال مشروع كتابه عن تاريخ العالم حيث تتوافر في القاهرة المصادر اللازمة لذلك، لكن حلمه هذا سيتأخر طويلاً .

فلم يعد مصطفى علي إلى القاهرة إلا في عام ١٥٩٩، حيث زار القاهرة لمدة قصيرة لا تتجاوز الشهرين ، إذ عين أميناً لميناء جدة. وهي الفترة التي سيبدأ في نهايتها كتابة "وصف القاهرة". وحتى بعد رحيله إلى جدة ، لا ينسى مصطفى علي حلمه القديم في الاستقرار في مصر؛ إذ يطلب من السلطان تعيينه حاكما على مصر، هذا الحلم الذي لم يتحقق .

إن ما يهمنا هنا ليس الوصف التفصيلي الدقيق الذي قدمه للقاهرة ، والذي يحمل أوجه نقد وأوجه استحسان ، ولكن ما يهمنا هنا هو "صورة" مصر و "مكانتها " لديه . فكما مر بنا كان حلمه الدائم الاستقرار أطول فترة ممكنة في القاهرة لاستكمال مشروعه الكبير في كتابة تاريخ العالم . وعلى مدار حياته لم ينس قط حلمه السابق. إذ يطلب دائما الوظيفة في مصر سواء كان دفترداراً أو والياً عليها ، مما يوضح لنا "مكانة" مصر كـ"ولاية" وكـ"مركز ثقافي" ذي تراث بعيد.

ومن ناحية أخرى سنلتقط من وصف مصطفى علي للقاهرة فقرة بسيطة للمقارنة بين هذا الوصف والنظرة الاستشراقية للتاريخ ، حيث دأبت معظم الدراسات التي تناولت الحملة الفرنسية على مصر على التهويل من شأن بعض الإجراءات الإدارية "البسيطة" التي اتخذتها الحملة بشأن النظافة في مصر . وكأن القاهريين لم يعرفوا ذلك من قبل؛ إذ يسجل مصطفى علي إعجابه بنظافة الشوارع

فى الأحياء التجارية فى القاهرة ، حيث يتم كنس ورش الشوارع في مقابل مبلغ بسيط يشارك فيه أصحاب الحوانيت ، كما يتم رفع القمامة والنفايات ونقلها بعيداً على ظهر الحمير.

إن الوصف السابق الذى يقدمه مصطفى على يجعلنا نتساءل: هل نسى أو أهمل المصريون أعمال النظافة للطرقات مع مجيء الحملة الفرنسية !! إن المشكلة هنا "دور الدولة" ومفهوم "الإدارة".

ففى العصر العثمانى كانت التنظيمات الأهلية طوائف الحرف والتجار هى المسئولة عن ذلك . أما بالنسبة للحملة الفرنسية فهنا دور" الدولة والإدارة" من هنا التضخيم من شأن "الإجراءات الإدارية " وعدم الاهتمام بالدور الذى تلعبه "طوائف الحرف والتجار ".

أبو عبد الله القيسى الشهير بالسراج الملقب بابن مليح المغربى:

نعود مرة أخرى إلى المغرب العربى حيث ينتمى رحالتنا هذه المرة، ويعود زمن رحلته إلى عامى ١٦٣٠ – ١٦٣٢ . ويدخل أبو عبد الله القيسى فى زمرة الرحالة "غير المشهورين". فكما أوضحنا من قبل ستضم عينتنا رحالة مشهورين وغير مشهورين ، حتى تكتمل إلى حد ما أبعاد "صورة" مصر لدينا فى عيون هؤلاء الرحالة. ويكتفى محقق هذه الرحلة بذكر أن المؤلف "عربى قيسى الأصل، صوفى النزعة ولا نعلم عنه أشياء كثيرة".

ومثله مثل الكثيرين من الرحالة المسلمين ولا سيما المغاربة ، كان السر وراء قيامه بالرحلة هو القيام بفريضة الحج. وتكمن أهمية رحلة أبى عبد الله القيسى ليس فى طبيعة الوصف الدقيق الذى يقدمه لمصر مثلما قدم الرحالتان السابق الحديث عنهما، ولكن فى نظرته إلى مصر ، لا سيما القاهرة . هذه الصورة التى تذكرنا إلى حد كبير بالصورة التى يقدمها الرحالة المسلمون لمصر فى عصورها السابقة مما يوضح عامل الاستمرارية فى طبيعة "الصورة" و "المكانة".

إذ يصف القاهرة قائلا" يا لها من قاهرة ما أحسنها وأبدع جمالها وأوصافها، أوفى البلاد طهرة ، وأزكاها فطرة ، وأفسحها رقعة" . كما يقدم لنا مدى مكانة مصر بالنسبة للمغاربة ، حيث كانت تمثل نقطة هامة في قافلة الحج المغربي "دهليز البلد الحرام وقبالة الباب والمقام".

ويحتل نهر النيل أهمية كبرى في صورة مصر عند الرحالة المسلمين دومًا ، حيث يمثل معنى الاستقرار والحضارة " هذ البحر أعجب البحور شمائل وأعذبها وارداً ، وأطيبها نشراً "، ثم يصور النيل في عبارة ذات مغزى خاص "فسبحان من خص به مصر".

ويلعب الأزهر دوراً هامًا في تدعيم "صورة " مصر و" مكانتها" الثقافية والدينية في العالم الإسلامي " جامع الأزهار المشرقة ، والأنوار الشهيرة الذكر في الحواضر والأمصار لا مسجد يعدله في قطر". على أية حال يلخص القيسي صورة مصر لديه في عبارة بليغة توضح مكانة مصر لدى من يزورها "فنسي كل غريب وود لو أن فيها يقضي عمره وزمنه ".

عبد الغنى بن إسماعيل النابلسي :

رحالتنا هذه المرة ينتمي إلى المشرق العربي فهو من دمشق . وعلى عكس حالة أبي عبد الله القيسي المغربي الذى لا نعرف عنه الكثير ، يعتبر عبد الغني النابلسي من أفاضل علماء دمشق عند نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر ، وهو حنفي المذهب، عالم ، أديب ، ناثر ، ناظم ، صوفي مشارك في أنواع العلوم. وقام عبد الغني النابلسي برحلته بين عامي ١١٠٥، ١١٠٦ متنقلا بين بلاد الشام ومصر والحجاز ، والغريب أن أباه قد رحل أيضا إلى مصر من قبل للأخذ " عن جماعة محققين من العلماء المصريين" حيث تلقى العلم على يد أئمة المذهب الحنفي في مصر مثل ابن نجيم

والشرنبلالى ، من هنا سار الابن على درب أبيه فى نهج "الرحلة العلمية " التى غالبا ما كانت تنتهى بتأدية شعائر الحج فى الأراضى الحجازية.

وفى مصر نزل النابلسى ضيفًا على الشيخ زين العابدين البكرى شيخ السادة البكرية فى مصر آنذاك . وكانت دار البكرية مجلسًا من مجالس العلم . وقدم النابلسى وصفًا دقيقًا لهذا المجلس وغيره من المجالس التى شارك فيها .

وكما ذكرنا من قبل : إننا لن نهتم كثيرًا بتفاصيل الرحلة ، حيث إن ما يهمنا هنا هو "صورة" و"مكانة" مصر. لكن رحلة النابلسى توضح لنا أيضًا مدى "استمرارية" مكانة مصر فى عالم الإسلام "حتى" فى العصر العثمانى . ولا أدل على ذلك من "استدعاء" و" استشهاد" النابلسى عندما تطأ قدماه أول حدود مصر بأشعار السابقين فى الشوق إلى مصر ، إذ يذكر النابلسى ذلك قائلاً "قطعنا ذلك بحمد الله تعالى نحن والإخوان بالسهولة والأمان ، متمثلين بقول شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله الخياط عليه رحمة الرحمان :

يَا أَهْلَ مِصْرَ أَنْتُم للعُلاَ   كَوَاكِبُ الإِحْسَانِ والفَضْلِ
لَو لَم تَكُونُوا لِى سُعُوداً لَمَا   وَافَيْتُكُم أَضْرِبُ فِى الرَّمْلِ

ويذكر أيضًا ويناسبه قول البهاء زهير وقد سار على هذا السير :

فَوَافَاكَ مَشْغُوفًا بِكَ الحَمْدُ والشُّكْرُ   بَعدُتَ وَلَمْ تَبْعُد عَلَى عاشِقٍ مِصْرُ

إن استرجاع أشعار السابقين حول "مكانة" و "صورة" مصر يعتبر فى حد ذاته دليلاً على عامل الاستمرارية فى ذلك الشأن . ولا أدل على ذلك من أن النابلسى ينظم أيضًا فى مكانة مصر قائلاً :

حَيْثُ فِيهَا سِقَايَةُ الحلزُون   لَم نَجِدْ مِثلَ مِصر ذَاتِ الفُنُون

ولا أدل على مكانة مصر الثقافية آنذاك من حادثتين يرويهما النابلسي: الأولى عند زيارته لمجلس الشيخ زين العابدين البكرى حيث عرض عليهم البكرى كتابا فى التاريخ ، يذكر النابلسى أنه "كتاب كبير جدا فى مجلد واحد اسمه قانون الدنيا . يذكر فيه ابتداء خلق الدنيا بالتفصيل ، ثم يذكر الأقاليم السبعة وما خرج عنها ، ويذكر البلدان جميعها وما اشتملت عليه من الأماكن والأنهار والبحار ومن خرج منها من العلماء والشعراء وغيرهم، ويترجمهم: يذكر مصنفاتهم وفضايلهم ، ووفياتهم ومموالدهم إلى غير ذلك " ويعلق النابلسى على ذلك قائلا إن أحد باشوات مصر قد أعجب بهذا الكتاب بشدة ، وأنه طلب من البكرى استنساخ نسخة من هذا الكتاب ، فوافق البكرى. وعلى هذا فليس للكتاب إلا أصل يحتفظ به البكرى ، ونسخة في "بلاد الروم".

أما الحادثة الثانية فهى فى غاية الأهمية لأنها توضح "صورة" و "مكانة" مصر فى قلب إفريقيا السوداء . حيث دار جدل حاد فى ذلك الزمان حول الدخان ، حرام أم حلال. إذ يروى النابلسى قصة الشيخ سيدى أحمد بابا المالكى من تنبكتو ، الذى رأى أن الدخان حلال ، لكن بعض الناس فى بلاده أفضوا إليه بأن الشيخ إبراهيم اللقانى المصرى المالكى قد أفتى بتحريم الدخان ، والشيخ اللقانى هو علامة عصره ، وهنا أراد الرجل أن يضفى الشرعية على فتواه ، وأن يقنع اللقانى ، حتى يكتسب ، أحمد بابا ، مصداقية أمام أهله فى تنبكتو . ويصرف النظر عن الجدل الذى دار حول الدخان بين اللقانى وأحمد بابا ، فإن هذه الحادثة توضح مدى "صورة" و "مكانة" مصر فى العالم الإسلامى ، حتى فى قلب إفريقيا ، وأيضا بالنسبة للمذهب المالكى السائد فى بلاد المغرب وإفريقيا الإسلامية .

أبو سالم العياشى :

يعتبر أبو سالم العياشى من أهم وأشهر الرحالة المغاربة فى القرن السابع عشر، حيث قام برحلته الشهيرة إلى المشرق ، هذه الرحلة التى سميت "الرحلة الكبرى"

أو "مـاء الموائد" أو " الرحلة العياشية" . وستصبح هذه الرحلة مرجعًا بعد ذلك للكثير من الرحـالة المغـاربة الذين يرتادون المشـرق. وكـأغلب الرحـالة المغـاربة كـان الـهـدف الرئيسي لرحلة العياشي الحج إلى الحرمين الشريفين . ولكن لم تخلُ رحلة العياشي من أهداف ثقـافـية من لقـاء علمـاء المشـرق الإسـلامـي ، فـضـلاً عن جلب المخطوطات المشرقـية إلى المغرب . على أية حـال فإننا نجد عند الغياشي "صـورة" لمدى الخصب والنماء الذي تتمتع به مـصر، هذه الصور التي تتكرر باسـتـمرار عند مـعظم الرحـالة المغـاربة؛ إذ يصف مـصـر قـائلاً " لا يوجد بلد أوسع مزارع وأكثـر خـصـبًا مـع اتصـال العمارة نحو الشهر من هذه البلد". كما يصـور العياشي مدى أهمية مصر والدور الذي تلعبه في استـضـافـة قـافلة الحج المغربي . ويؤكد على تفضـيل المغاربة الانضـمـام إلى ركب الحج المصـري ، نظرًا لقدرته على تأمين الطرق الصـحـراوية من هـجـمات العربان فضلا عن الرخاء الاقتصادي "النسبي " في هذا الركب .

وعلى عادة الرحـالة الجغرافيين وحتى المؤرخين المسلمين الأوائل يصف العياشي نهر النيل بأنه " أشرف الأنهار الأربعة الخارجة من الجنة ، وأثر بركته مرآة للعيان في مائه وترابه وقراه ومداينه " .

ومن ناحـيـة أخرى تعـتـبـر رحلة العـيـاشـي مـصـدراً في غـاية الأهمـيـة للحـيـاة الثـقـافـيـة في مـصـر في القـرن السـابع عشـر؛ إذ يصـور "مكانة" مـصـر في العـالم الإسـلامي . حـيث يبـرز مـدى أهـمية الدور الثـقـافي لعلمـاء الأزهـر ، وصـدى فـتـواهم وانتشارهـا في العالم الإسلامي ، ويصف الجـامع الأزهر بأنه "مـعمور بالذكر والتلاوة والتعليم آناء الليل وأطراف النهار، فهو عديم النظير في مسـاجد الدنيا بأجـمعها حـاشـا المساجد الثلاثة".

الحسين بن محمد الورثيلاني :

يعـتـبـر الحـسين بن مـحـمـد الورثيـلاني من أهم الرحـالة المغاربة الذين وفدوا إلى مـصـر بعـد العـيـاشي وينتـمي رحـالتنا إلى قـبيلة ورثيلان قـرب بجـاية . درس المذهب

المالكي وتفقه فيه ، حتى أصبح من أهم رموزه في بلاد المغرب ، وله العديد من الكتابات الهامة في التصوف والأدب . قام بالرحلة إلى بلاد مصر والحجاز ، ووضع فيها رحلة تعتبر من أهم المصادر التاريخية العربية لهذا العصر .

وأهم ما يستلفت الانتباه في رحلة الورثيلاني بروز عامل "الاستمرارية" في تأكيد "صورة " مصر في العالم الإسلامي . إذ يذكر في بعض الأحيان مشاهدات وتعليقات العياشي ، ثم يؤكد عليها . فعلى سبيل المثال يشارك الورثيلاني العياشي في وصف نهر النيل بأنه " أشرف الأنهار الأربعة الخارجة من الجنة". كما يذكر مقولات ابن خلدون والعياشي ، ثم يؤكد ذلك بمقولات من عنده ، ويعلق على استمرارية مكانة مصر قائلا "وأخبار مصر وما فيها من العجائب وجميع ما يحتاج إليه من أحوالهم مستوفى في كتب تواريخها فلا نطيل بكثير منه". كما يذكر أيضا " وبالجملة فأمر مصر وحالها من يوم عمارتها إلى الآن أمر غريب وعجائبها في العلوم والمعارف والعوارف والولاية لا تحصى ، وغرائبها كادت أن لا تستقصى فمن اختبرها وعاين أحوالها حصل له اليقين الخاص والعبرة العظيمة ".

ويعقد الورثيلاني مقارنات في غاية الأهمية بين مصر وبلاد المغرب توضح مدى صورة ومكانة مصر عند المغاربة إذ يعقد مقارنة بين اهتمام أهل مصر بعمارة المساجد وترميمها وضعف ذلك في بلاد المغرب" أما أهل مغربنا لا تكاد ترى في مدائنهم مسجداً عظيمًا قد أحدث بل ولا مهدمًا قد جدد أو واهيًا قد أصلح ، بل لو سقط شيء من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إن كان مبنيا برخام أن يعاد بأجر وجص وإن كان مجصصا أن يعاد بطين ، بحيث تجد المسجد كأنه مرقعة فقير هندي".

ومهما يكن من أمر "المبالغة" التي نصادفها "أحيانا" في كتابات الرحالة ، فإن رحالتنا هذا من أئمة عصره في بلاده – فضلا عن أن المبالغة في حد ذاتها توضح تحسن الأحوال في مصر مقارنة بغيرها .

كما يعقد الورثيلاني مقارنة من نوع آخر بين مصر وبلاد المغرب ، حيث يشير إلى مدى الشراء والأهمية الاقتصادية لمصر بالمقارنة ببلاد المغرب" من عجائب ذلك أن أرزاقها - مصر - أكثر منها . فإن أهل وطننا ، بل سائر المغاربة يعلمون أنهم ليسوا من أهل الدنيا ، بل أموات بالنسبة إلى ما رأوا". ويلخص الورثيلاني صورة مصر - مثل معظم الرحالة المسلمين - في عبارة واحدة قائلا " فوطن مصر ليس كغيره".

الرحلة العلمية إلى مصر وإلى الشهرة:

استكمالاً للنقطة السابقة حول صورة ومكانة مصر عند الرحالة المسلمين سنحاول هنا معالجة ظاهرة هامة كانت في الحقيقة استمرارا لعصور سابقة ، ألا وهي رحيل كبار العلماء المسلمين واستقرارهم في مصر استقرارا دائما أو مؤقتا ، طلبا للعلم وأيضا للشهرة، حيث أصبحت مصر "كعبة" العلماء، ولا يحوز العالم صيتًا ولا شهرة إلا في مصر . لكن المشكلة التي تواجهنا أن معظم هؤلاء لم يكتبوا لنا "رحلة" تساعدنا على إعادة رسم صورة مصر لديهم . من هنا كانت محاولتنا عدم إهمال هؤلاء ومحاولة دراستهم من خلال كتابات بعض من ترجم لهم . وسنختار هنا نموذجين أحدهما شامي، والشام هي المنطقة الأقرب إلى مصر بالنسبة للعالم الإسلامي ، بحكم توجه مصر الجغرافي نحو المشرق . أما عن المغرب فقد تناولنا من قبل بالدراسة بعض الرحالة المغاربة إلى مصر ، ولاحظنا كثرة هؤلاء بحكم توجه المغرب الجغرافي نحو المشرق الذي تعتبر مصر بوابته ، والنموذج الثاني من اليمن ، دفعنا إلى ذلك عدم توافر كتابات عن رحلات ورحالة يمنيين لدينا . وربما يتاح لنا فيما بعد الاطلاع على ذلك . من هنا حاولنا أن نسد هذ العجز بدراسة نموذج لعالم يمني رحل إلى مصر واستقر بها حتى وفاته ، حيث حاز بها شهرة واسعة حتى أصبح "أشهر" عالم إسلامي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

الكيوانى الدمشقى :

هو الشاعر أحمد بك حسين الكيوانى الحنفى الدمشقى ، المعروف بالكيوانى الدمشقى ، المتوفى فى عام ١٧٥٩ . وبنو كيوان هم طائفة من الناس بدمشق، خرج منها أمراء وأعيان وأجناد . ولا تتوافر لدينا معلومات كثيرة عنه . فنحن لا نعرف سنة ميلاده ، ولا حتى سنة رحيله إلى مصر. على أية حال رحل الكيوانى إلى مصر واستمر بها عدة سنوات . حيث درس والتقى مع علمائها . ويصف الكيوانى المجالس العلمية التى حضرها فى مصر بأنه كان " يحضر فى مجلس زبدة الفقهاء".

كما وصف الشاعر حياته وشوقه إلى مصر بعد رحيله عنها بقوله :

سقى الله فى مصر السعيدة منزلاً	قضى ا لله فيه باجتماع ذوى السلب
محل لمعسول السجايا لقاؤه	أحب إلى الظامى من الخصر العذب
وإخوان صدق مستقيم ودادهم	وشر الأخلاَّءِ المقوم بالعتب
نعمنا به حينا من الدهرنحتسى	سلافة آداب تجم على الشرب

على أية حال يصف بعض مؤرخى الأدب العربى فى العصر العثمانى أثر الرحلة إلى مصر على صقل الكيوانى واتساع شهرته قائلا : "اتسعت شهرة الشاعر وغدا ذا مكانة مرموقة فى الأدب ببلاد الشام ، بعد عودته من مصر وقد استكمل ثقافته الأدبية".

مرتضى الزبيدى:

ولد بزبيد ونشأ وتعلم بها ، وعلى عادة العلماء المسلمين كان لا بد من الرحلة لزيادة صقله علميا ، ويقال إن الزبيدى ارتحل فى طلب العلم حتى وصل إلى الهند ،

وإلى مكة . ونصحه أساتذته بالرحلة إلى مصر حيث وصلها في عام ١١٦٧ وهناك بدأ يدرس على يد شيوخ عصره ، وتلقى عنهم الإجازة . وفي القاهرة حاز الزبيدى من العلم والشهرة ما لم يعرفه معاصروه ، حيث عرفه كبار القوم وأغدقوا عليه عطاياهم تشجيعا له وتقربا إليه بعد ازدياد شهرته ، مثل الأمير إسماعيل كتخدا عزبان ، وحتى شيخ العرب همام ، وأصبح مقربا أيضا من السادة الوفائية ، والقصة الشهيرة في هذا الشأن قصته مع محمد بك أبو الذهب ، حيث اشترى الأخير نسخة من قاموس الزبيدى الشهير " تاج العروس " بمائة ألف درهم ليضمه إلى خزانة الكتب في جامعه الشهير .

إننا هنا لا نقدم ترجمة لحياة الزبيدى . ولكننا نقصد دراسة "صورة" مصر لديه حيث رحل إليها طلبا للعلم والشهرة . وهناك حاز بها شهرة كبرى إلى الحد الذى دفع تلميذه الشهير عبد الرحمن الجبرتي إلى وصف لحظة وصول الزبيدى إلى مصر بأنها لحظة حاسمة في تاريخ عصره . وكانت مصر بالنسبة للزبيدى نقطة التقاء هامة للعديد من التلاميذ والعلماء الذين يفدون إليها من شتى أنحاء العالم الإسلامى. وذاعت في الأرجاء شهرته حتى كاتبه سلاطين الدولة العثمانية ، وأمراء الحجاز واليمن والهند والشام والعراق وشمال إفريقيا بلاد السودان إلى أن توفى في عام ١٢٠٥ هـ.

إن أهم ما يمكن أن نقوله عن نتائج هذا البحث هو صدق المقولة الهامة في تفسير وفهم أدب الرحلات، إنه – أى أدب الرحلات – رحلة عبر المكان ، لكنه في الحقيقة وبقدر متساو – رحلة عبر الثقافات . فالرحالة الغربى لا يرحل إلى الجنوب فقط، لكنه يرحل إلى ثقافة أخرى ينظر إليها ويوصِّفها من خلال ثقافته الأصلية . من هنا تأتى "الرؤية" غريبة المزاج. بحيث إن قراءته للمكان والزمان ، تحتاج إلى قراءة تفسيرية أخرى ، وعلى العكس من ذلك تأتى رحلات الرحالة الشرقيين "المسلمين" ، فهى رحلة – إلى حد كبير – من داخل الثقافة الواحدة ، من هنا تأتى النتائج متباينة. فإذا طبقنا ذلك على حالة مصر في العصر العثمانى ، فإننا سنجد أنفسنا أمام "صورتين" في غاية الأهمية لمحاولة – المؤرخ – فهم واستيعاب الصورة الحقيقية لمصر في العصر العثمانى .

ومن ناحية أخرى لا تخلو طبيعة "الصورة" سواء غربية أم شرقية من بعض الملاحظات. هناك تنويعات عديدة في ملامح الصورة الغربية "لمصر" حسب طبيعة الرحالة إذا كان "مبشرا" أم مجرد زائر للأراضي المقدسة أم سائحًا إلى بلاد التاريخ، أو موظفًا رسميًا، كما يحدث ذلك أيضا بالنسبة للصورة الشرقية. فصورة مصر عند الرحالة المغاربة أكثر إشراقا وحميمية ربما لبعد المكان ، أو للاتجاه الجغرافي للمغرب العربي نحو المشرق وبوابته الطبيعية مصر، فضلاً عن ارتباط مصر بالطريق إلى مكة والمدينة. أما صورة مصر عند الرحالة الشوام فهي صورة "مألوفة" إلى حد كبير نظراً إلى القرب الجغرافي والصلات المستمرة، فضلاً عن عدم ارتباط الطريق بين مصر والشام بتأدية فريضة الحج. وحتى بالنسبة للرحالة" الأتراك العثمانيين" فإن صورة مصر لديهم ترتبط إلى حد كبير بالتراث الذي خلفته مصر لعالم الإسلام ، إلى جانب أن مصر كولاية لم تكن بالولاية العادية داخل إطار الدولة العثمانية، وأخيرا فإن "صورة" الجهل والتدهور التي نلحظها في كتابات الرحالة الغربيين ، ربما استطاع هذا البحث أن يعيد تقييمها من خلال كتابات الرحالة " المسلمين ".

المجتمع المصري في العصر العثماني:

حتى وقت قريب لم تكن لدينا صورة واضحة عن أحوال المجتمع المصري في العصر العثماني . إذ سادت نظرة سوداوية لهذه الصورة ، حيث رأى البعض أن المجتمع العربي قد رزح قرونًا عديدة في التخلف والركود تحت نير الاحتلال العثماني، لم يخرج منها إلا مع حركة التحديث في القرن التاسع عشر مع مجيء الاستعمار الأوربي . وسادت هذ الرؤية لفترات طويلة للعديد من الأسباب ، ربما يأتي على رأسها طبيعة المصادر التاريخية المتاحة، إذ ركزت معظم الأدبيات التاريخية المصرية على أنماط الحكم والإدارة والتاريخ السياسي بشكل عام، مما أظهر الفترة العثمانية على أنها سلسلة متوالية من الاضطرابات السياسية التي رزح تحتها المجتمع المصري . ولم تهتم كثيراً هذه الأدبيات التاريخية برسم صورة واضحة عن المجتمع ، إذ تم

استبعاد "الرعية" عن الرواية التاريخية ، وهى الفئات التى لم يكن لها مدخل سهل إلى الموقع السياسى والارتباط بالسلطة مثل التجار والصناع والنساء والبدو وغيرهم.

من ناحية أخرى حرصت المصادر الأوروبية - بصفة خاصة تقارير القناصل وكتابات الرحالة، ويعد ذلك الكتابات الأولى للمستشرقين - على رسم صورة منفرة للمجتمع المصرى آنذاك - أى الفترة العثمانية ، التى هى بمثابة الفترة السابقة على الاستعمار - لتبرير استعمار هذه المجتمعات والإشادة بدور الرجل الأبيض فى " رسالة التحديث" ، ويشير أندريه ريمون فى دراسته المهمة عن المدن العربية الكبرى إلى هذه النقطة قائلاً : "ويقع جزء من المسئولية أيضاً على عاتق الغربيين الذين أدى نفورهم من الفترة العثمانية السابقة للاستعمار إلى الإساءة بوعى إلى حد ما إلى ما كان قائمًا قبل سيطـرتهم ، وهى سيطرة يهدفون منها إلى (تحديث) البلدان التى يغزونها.

إلا أن العقود الأخيرة شهدت صورة علمية فى معالجة دراسة المجتمع فى العصر العثمانى . وربما يرجع ذلك إلى التقدم الكبير فى مجال دراسة التاريخ الاجتماعى، ولكن السبب الرئيسى يأتى من خلال المصادر التاريخية الجديدة، إذ تم إعادة النظر فى المقولات القديمة عن المجتمع المصرى استناداً إلى مصادر محلية جديدة يأتى على رأسها سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الإدارة المحلية . وأضافت هذه المصادر أبعاداً جديدة فى دراسة المجتمع المصرى ، تتجاوز التاريخ السياسى إلى دراسة البنى التحتية التى هى فى الواقع أساس المتغيرات السياسية، إذ أظهرت لنا هذه المصادر مدى تطور المدينة وعمرانها ، والعلاقة بينها وبين الريف ، والمعاملات المالية المختلفة وشراء وإيجار العقارات، والتعريف بالقوى الاجتماعية التى كانت فاعلة فى السوق المالية والتجارية والعقارية ، وفرض الضرائب الجماعية على السكان، ومسيرة الحياة اليومية للطوائف الحرفية، وذكر أماكن التسلية والمقاهى، ومعالجة المخالفات الأخلاقية، والإشارة إلى التعايش بين السكان ، ورصد دور المرأة فى المحكمة الشرعية من حيث الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، وأيضاً دراسة العلاقة بين السلطة والأهالى، كما

أبرزت هذه المصادر الدور المهم الذى لعبه العلماء كوسطاء بين السلطة والرعية ، واهتمت وثائق المحاكم الشرعية بتركات المتوفين ، وما يترتب على دراستها من معرفة بحجم الأسرة وتركيبها ومصادر الثروة ، فضلاً عن تنوع الأملاك لمختلف الفئات الاجتماعية وغيرها من الأمور .

وعلى هذا تم التعرف لأول مرة على "أصوات" الأهالى والدخول إلى عالمهم الملىء بالحيوية وبالتالى إمكانية دراسة مدى كونهم "فاعلين" فى الحدث التاريخى، وسنحاول فى الصفحات التالية رصد أهم الفئات والظواهر الاجتماعية للمجتمع المصرى فى العصر العثمانى .

العلمـــاء :

يعتبر مصطلح " عالم " وجمعها "علماء" من المصطلحات التاريخية المهمة فى التاريخ الإسلامى التى تدل على فئة اجتماعية بارزة وذات أدوار حيوية عبر فترات التاريخ الإسلامى . ويوصف العلماء دائما بأنهم "أهل القلم" فى مقابل " أهل السيف" وهم الحكام والعسكر. وننبه هنا إلى الاستخدام الواسع لمعنى كلمة " العلماء " ونقصد بهم الفئة الاجتماعية التى ارتبطت أنشطتها بأحكام الدين ونشر الثقافة والتعليم . ويندرج فى هذه الفئة بطبيعة الحال أعضاء المحاكم الشرعية من العناصر المحلية ، بالإضافة إلى العاملين فى المؤسسات الدينية والتعليمية مثل الجوامع والمدارس وغيرها . وهكذا فإن هذه الفئة الاجتماعية تشكل مجموعة إنسانية واسعة وفضفاضة بعض الشىء ، ومتباينة من حيث المستوى الاقتصادى لكنها تجد وحدتها فى أنشطتها المرتبطة بالشريعة والتعليم . وحظيت هذه الفئة الاجتماعية باستقلال اقتصادى نسبى بفضل نظام الأوقاف ، هذا النظام الذى كان بمثابة العمود الفقرى من الناحية الاقتصادية لكل الأنشطة الدينية والتعليمية، وأتاح للعلماء الأساس الاقتصادى المهم الذى يسمح لهم بهامش كبير إلى حد ما من الاستقلال وعدم التبعية للسلطة

السياسية. ولا أدل على أهمية الأوقاف في هذا الشأن ورغبة السلطة في الحد من الاستقلال الاقتصادي للعلماء وتبعية العلماء لها ، من المحاولات المتكررة من جانب الدولة لحل الأوقاف أو تقديم تعويض نقدي عنها ، وثورة العلماء على ذلك . ومن أشهر الأمثلة على ذلك المخطوط الذي ألفه العلامة الغيطي "التأييدات العلية للأوقاف المصرية " راصداً فيه محاولة الإدارة الاعتداء على الأوقاف المصرية في زمن سليمان القانوني " بأن ما للعلماء والطلبة من الأوقاف والمرتبات في حيز الإبطال ، وبأن ما فعله الملوك والأمراء الماضون من الأوقاف من بيت المال أو مما اشترى منه غير صحيح ، وبأن يُجعَل على الأراضي - على تقدير صحة وقفيتها - خراج" . ويوضح المخطوط كيف أن السلطان سليمان أخذ جانب العلماء إذ عوَّل في المرسوم على أنه إذا قال واحد من الأئمة الثلاثة بصحة الأوقاف المذكورة أخذ برأيه . من هنا نستطيع تفهم الدور المهم الذي لعبه العلماء في إثراء الحياة الثقافية والتعليمية آنذاك، ولا أدل على ذلك من أن الجامع الأزهر كان بمثابة جامعة للعلم ومنارة فكرية لعالم الناطقين بالعربية .

وللدلالة على الأهمية العددية للعلماء ومكانتهم في المجتمع نجد أنه في القاهرة في القرن الثامن عشر بلغ عدد الموظفين في القضاء وعلماء الأزهر والعاملين في المؤسسات الدينية الكبيرة حوالي أربعة آلاف شخص ، وعلى هذا يسهل تصور نفوذهم في حياة القاهرة .

يضاف إلى ذلك سخاء الحكام في رعاية الأعمال العلمية المهمة مثلما اشترى محمد بك أبو الذهب القاموس الشهير (تاج العروس) من مؤلفه الشيخ مرتضى الزبيدي بمبلغ ١٠٠ ألف درهم، وقام بوقف هذا الكتاب على جامعه المعروف باسمه، وهي الحادثة التي أشرنا إليها من قبل .

وترتب على هذا الوضع المتميز للعلماء ضرورة انخراطهم في الحياة السياسية ، رغم ما عرف عنهم من حذر وعدم تورط في الاضطرابات السياسية المتعاقبة حفاظا على مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية. وتعدد درجات الدور السياسي للعلماء ، فمنذ البداية كان العلماء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم رجال

"القلم"، يمكن لهم أن يكونوا بجانب رجال "السيف" لكن لا يطمحون إلى أى مغامرة للحصول على السلطة .

ومع ذلك لعب بعض العلماء دوراً ثوريًا فى قيادة الرعية ضد حملات السلب والنهب من جانب السلطة مثلما حدث فى عام ١٢٠١ هـ/١٧٨٦ م فى القاهرة حين قام بعض أمراء المماليك بالعديد من أعمال العنف والسلب ضد أهالى منطقة الحسينية . واستجابة لنداء الأهالى هب الشيخ الدرديرى قائلاً : أنا معكم فى غد نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله عليهم .

وستزداد أهمية الدور السياسى الذى يلعبه العلماء مع ضعف السلطة المركزية وتنامى دور السلطات المحلية ، وحاجة هذه السلطات المحلية الجديدة لكسب ود العلماء ، وبالتالى الدور الذى يلعبه العلماء فى الوساطة بين السلطة والرعية . ولعل فى قصة تولية محمد على فى مصر (١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٥ م) ودور العلماء فى صعوده وتهدئة الأهالى فى البداية خير دليل على ذلك . لهذا لم يكن غريبًا أن يقوم محمد على بعد ذلك بتقليم أظافر العلماء عبر سلسلة إجراءاته للسيطرة على الأوقاف ، أو حتى نفى بعض العلماء .

- طوائف الحرف والتجار :

يدور جدل كبير حول أصل نظام " الطائفة" و "الأصناف" قبل العصر العثمانى بوصفه نظامًا يضم أبناء المهنة الواحدة فى داخل المدينة . ويرجع المؤرخ التركى خليل إينالجيك عودة أصل طوائف الحرف "الأصناف" إلى العالم اليونانى والرومانى، وأن هذا النظام كان سائدًا فى الشرق والغرب معًا فى فترة العصور الوسطى . ويرصد التأثير الكبير للطرق الصوفية على طوائف الحرف منذ الغزو المغولى فى القرن الثالث عشر الميلادى .

وتعتبر الطائفة نظامًا اجتماعيًا يربط بين أبناء المهنة الواحدة يأتى على رأسه شيخ الطائفة الذى اختاره أهل الطائفة ، ويتم اعتماد هذا الاختيار وتسجيله أمام القاضى فى المحاكم الشرعية . ويساعد شيخ الطائفة فى عمله شخص آخر يسمى بالنقيب الذى يتمتع بسلطة هامة فى داخل الطائفة وينوب أحيانًا عن شيخ الطائفة. وكانت الطائفة وإدارتها تتحكم فى نوعية الإنتاج ومواصفاته وجودته وأجرته وأسعاره.

وحكمت الطائفة مجموعة من الأخلاق والأعراف التى تمثل الآداب العامة للمهنة إذ كان يشترط فى شيخ الطائفة - وأيضا فى نقيبه - معرفته بأمور الحرفة وقدرته على أداء واجبات المشيخة ، وأن يتحلى بالعفة والاستقامة وإذا أخل الشيخ أو مساعدوه بهذه الشروط وفقد ثقة زملائه ، كان من حق أبناء الطائفة السعى فى طلب عزله ، ونظر القاضى فى ذلك الأمر ، وعادة ما يستجيب القاضى لهم ، كما طبقت بعض الإجراءات الرادعة تجاه الحرفى الذى يغش فى علمه " يعامل بما يستحقه من الإهانة والحقارة ".

ومن ناحية أخرى لعبت الطائفة كمؤسسة دورًا مهمًا فى تنظيم طبيعة العلاقة بين التجار والحرفيين والسلطة الحاكمة، إذ يعتبر شيخ الطائفة هو الوسيط بين السلطة وأبناء طائفته ، أو هو بمعنى أخر ممثل المهنة لدى الإدارة ، ويتمثل ذلك الدور خير تمثيل فى مسألة الضرائب ، إذ يعتبر شيخ الطائفة ومعاونوه هم المسئولين عن جمع الضرائب أمام الإدارة . ويقوم شيخ الطائفة بتنظيم فرض الضرائب وجمعها - التى كانت تفرض بشكل جماعى - من أبناء الطائفة ، سواء كانت هذه الضرائب ثابتة أو عارضة .

ويرى البعض أن نظام طوائف الحرف والتجار قد استوعب معظم سكان المدن العاملين ، فيما عدا فئة العلماء . وتختلف التقديرات وتتضارب أحيانًا حول عدد طوائف الحرف والتجار فى العصر العثمانى ، سواء لعدم وجود قوائم مفصلة بهذه

الطوائف، أو لاختفاء بعضها أو اندماجه فى طائفة أخرى . كما تختلف أعداد هذه الطوائف من مدينة لأخرى تبعًا لعدد سكانها وأهميتها الاقتصادية آنذاك، ويرى ريمون أن عدد الطوائف فى القاهرة حوالى ٢٥٠ طائفة .

وقد ربط الكثيرون بين طوائف الحرف والطرق الصوفية ، سواء عن طريق انتماء طوائف إلى طرق صوفية بعينها، أو من خلال استلهام بعض الطوائف لبعض الممارسات والاحتفالات من الطرق الصوفية ، مثل حفلات تخرج الصبية المتعلمين "أسطى" ، أى له الحق فى ممارسة المهنة . بينما يطرح البعض الآخر رأيًا مغايراً، مشدداً على عدم وضوح طبيعة العلاقة بين طوائف الحرف والطرق الصوفية، حيث يرى أن الطوائف اتجهت إلى أن تكون طرقًا بذاتها ، منفصلة عن الطرق الصوفية، وإن استعارت منها أغلب شعائرها وتقاليدها .

ومع ضعف السلطة المركزية فى معظم الولايات العربية – لا سيما فى القرن الثامن عشر – لعبت طوائف الحرف دوراً لا يستهان به فى الحياة السياسية . ويظهر ذلك فى اختراق أبناء الطوائف للمؤسسات العسكرية والانتساب للأوجاقات العسكرية ولا سيما الإنكشارية، كما نجد دوراً لطوائف الحرف فى الهبات الشعبية ضد تسلط الأمراء المماليك، مثلما حدث فى مصر فى الفترة من ١٢٠١هـ/١٧٨٦م إلى ١٢٠٥ هـ/١٧٩٠م عندما تزعم شيخ طائفة الجزارين – والمرتبط ارتباطًا شديداً بالطريقة البيومية واسعة الانتشار فى القاهرة – ثورة الأهالى فى تلك الفترة . واستمرت طوائف الحرف والتجار تمثل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحياة المدينة فى العصر العثمانى حتى القرن التاسع عشر، عندما حدث الانقلاب الكبير من خلال الغزو الاقتصادى الأوروبى لأسواق العالم العربى ، وعدم قدرة الدولة العثمانية على حماية الصناعات المحلية ، مما أضعف بشدة من هذا التنظيم الاجتماعى الاقتصادى الذى عرفته المدينة العربية الإسلامية لقرون عديدة .

المــرأة:

كان موضوع المرأة فى المجتمعات الإسلامية من أكثر النقاط المثيرة للجدل والحساسية، ويرجع ذلك إلى التهميش الكبير لدور المرأة فى الأدبيات التاريخية العربية، بحكم اهتمام هذه الكتابات بالتاريخ السياسي، الذى لم تلعب فيه المرأة شأنًا كبيرًا مقارنة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادى. يضاف إلى ذلك كتابات المستشرقين حول المرأة في العصر العثماني، هذه الكتابات التي تأثرت بشدة بعالم "ألف ليلة وليلة"، كما قدمت للمجتمعات الأوروبية صورة المرأة الشرقية كما يتوقعها القارئ الغربى ويشكل يؤكد المفاهيم المسبقة لدى المجتمعات الغربية. ويفسر ذلك التشابه الكبير الذى تجده فى كتابات الرحالة الغربيين عن المرأة العربية ، بل والشرقية ، هذا الوصف العام الذى لا يفرق بين أوضاع المرأة فى المشرق أو المغرب ، أو من بلد لآخر ، كما يغلب على هذا الوصف الصورة الحسية، بل والشهوانية تجاه المرأة العربية . وتقدم إليزابث وأرنوك فيرينا شهادة – متأخرة زمنيًا بعض الشىء – فى غاية الأهمية فى هذا الشأن ، إذ تذكر كيف كانت المعلومات عن حياة المرأة فى العالم العربى تكاد تكون معدومة لدى القارئ الغربى : "كانت فكرتى معتمدة على ما قرأته فى كتابات الرحالة والمبشرين أن النساء فى تلك المنطقة مقموعات مستعبدات محجبات جاهلات سلبيات، إلا أنهن فى نفس الوقت مثيرات شهوانيات. وقد حثتنى أمى على تنوير هؤلاء التعيسات" . وترى أن الأمر كان انتقائيًا من جانب المستشرقين، وأيضًا من جانب القارئ الغربى ، إذ تم إغفال العديد من الكتابات التى أنصفت المرأة آنذاك، ومنها على سبيل المثال أقوال الليدى ميرى ورتلى مونتاج (١١٠٣هـ/١٦٨٨م – ١١٧٧هـ/١٧٦٢م) وهى زوجة السفير البريطانى فى إستانبول والتى اعترفت بأن المرأة التركية على الرغم من الحجاب واليشمك كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية فى الإمبراطورية العثمانية ، لماذا ؟ لأنها كان لها الحق فى تملك وإدارة ووراثة الممتلكات، وهو حق لم تحصل عليه المرأة الإنجليزية إلا فى القرن العشرين .

وتقدم وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف معلومات مهمة حول أوضاع المرأة فى العصر العثمانى ، وبصفة عامة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ، والحالة

الاقتصادية للمرأة؛ إذ تقدم لنا الوثائق العديد من النماذج حول كيفية صيانة المرأة لأوضاع أسرتها من خلال تفهمها لطبيعة "عقد الزواج" في الإسلام، فهذا العقد هو عقد بين طرفين يحتمل وضع العديد من الشروط التي تصبح ملزمة طالما ارتضاها الطرفين. من هنا رصدت لنا الوثائق العديد من الحالات اشترطت فيها الزوجة على زوجها أنه" متى تزوج عليها زوجة ثانية بأي شكل من الأشكال أو سافر أكثر من مرة في العام أو ارتحل بعيداً للتجارة ، أو ضربها ضرباً مبرحاً يترك أثراً وأبرأت زوجته ذمته من ربع قرش مما تستحقه من مؤخر ، تكون طالقاً .

كما تقدم لنا الوثائق معلومات مهمة حول "الخلع" وهو حق المرأة في طلب الطلاق الضرر من زوجها . فعندما تتقدم الزوجة إلى القاضي لطلب الخلع، يرفض الزوج أحياناً ، ويطلب الزوج أن تعوضه زوجته عن الصداق وتتنازل عن النفقة. وغالباً ما يتم النقاش حول المبلغ المطلوب في المحكمة للوصول إلى اتفاق . وفي هذه الحالة لا يستطيع الزوج رد زوجته إلى عصمته خلال الأشهر الثلاثة التي تسمح بها الشريعة ، ولا يتم الوفاق فيما بينهما إلا على أساس عقد زواج جديد، وبشروط جديدة وصداق جديد. والخلع حق شرعي أصيل للمرأة كان مطبقاً طيلة العصر العثماني، لكنه تعطل في بعض البلدان العربية نتيجة اقتباس العديد من التشريعات الغربية .

كما لعبت المرأة دوراً مهماً داخل مؤسسة الوقف سواء من خلال الوقف كاستثمار أو حتى في إدارة الأوقاف كـ "ناظرة " عليها. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٥٣ هـ/١٥٣٩م أوقفت المصونة حفصة حفيدة الخليفة العباسي في القاهرة قطعة أرض زراعية في الصعيد تقدر بحوالي ٧٧٦ فداناً ، فضلاً عن حصص زراعية أخرى غير محددة المساحة في مناطق المنوفية والغربية وضواحي القاهرة. وتولت حفيدة شيخ الطريقة الكلشنية الصوفية في القاهرة نظارة ١١ وقفاً . كما استغلت المرأة أحياناً الوقف كوسيلة للحفاظ على الكيان الاجتماعي للأسرة مثلما فعلت المصونة جل الله ابنة الشمسي محمد بن إبراهيم التي وقفت وقفها على زوجها بشرط ألا يطلقها أو يتزوج

عليها فإن طلقها أو تزوج أو مات يكون ذلك الوقف خارجًا عن استحقاقه ويدخل فى استحقاقه الأولاد .

ولا تتوفر لدينا معلومات كثيرة حول دور المرأة فى سوق العمل ، وهل كانت المرأة فقط حبيسة المنزل، أم شاركت بوصفها قوى عاملة فى الحياة الاقتصادية آنذاك. وبالطبع لا نستطيع المبالغة فى طبيعة هذا الدور ، لكن لا يجب أيضًا إهماله ، ويتسق هذا الدور مع حاجات المجتمع آنذاك . ومدى الهامش المتاح للمرأة فى سوق العمل . وبصرف النظر عن الدخول فى مناقشات نظرية حول "مفهوم" العمل والتنظير له آنذاك، فإننا نعتبر دخول المرأة إلى مجال التزام الأراضى الزراعية ظاهرة هامة فى شأن دراسة المرأة والعمل فى العصر العثمانى . وترصد إحدى الدراسات التى اهتمت بأوضاع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر هذه الظاهرة بوضوح فى تلك الفترة ، وفى إحصاء حول الفئات الاجتماعية المختلفة للملتزمين فى هذا القرن جاءت النساء فى المرتبة الثالثة بعد المماليك والعسكر ، وأمراء البدو ، بل ووصلت نسبتهن إلى حوالى ١٢,٣٪ من إجمالى النسبة الكلية لعدد فئات الملتزمين ، وتشير الوثائق إلى بعض القرى كل ملتزميها من النساء .

وإذا تركنا جانبا نساء الشريحة العليا من المجتمع فإننا لا نستطيع تجاهل الدور الذى تلعبه المرأة الريفية فى المجتمع آنذاك . إذا شاركت المرأة فى الدخل العام للأسرة ليس فقط من خلال العمل فى الحقل مع زوجها ولكن فى الصناعات المنزلية ، ويأتى على رأس ذلك صناعة الغزل والنسيج والتى انتشرت فى شتى أنحاء الريف ، هذه الصناعة التى كان يشتد الطلب عليها فى الأوقات الموسمية التى يقل فيها العمل فى الزراعة، وتفيد هذه النقطة فى تعميق دراسة العلاقة بين المدينة والريف إذ كان بعض تجار العاصمة يمولون هذه الصناعة الريفية وينتجونها لحسابهم .

وبشكل عام تعقد عفاف لطفى السيد مارسو مقارنة بين أوضاع المرأة فى العصر العثمانى وأوضاعها فى القرن العشرين خرجت منها بالنتيجة التالية : أن التحديث فى القرن العشرين ربما وفر للمرأة عناية صحية أفضل وأيضًا فرصًا أفضل للتعليم ، لكن

كانت له آثاره السلبية على المرأة فى الحد من دورها فى الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن فقدان المرأة السيطرة على الأراضى الزراعية التى كانت بحوزتها .

الأشراف :

الأشراف هم سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان لهم انتشار كبير ووضع خاص فى شتى أنحاء العالم الإسلامى. ووجّه العثمانيون اهتمامًا خاصًا للأشراف، بحكم الصراع التقليدى بين العثمانيين (حماة السنة) والصفويين (الشيعة) ، فضلاً عن رغبة العثمانيين فى كسب ولاء الأشراف وتأثيرهم المعنوى على الرعية ، وتم تنظيم أوضاع الأشراف فى معظم مدن الدولة فى شكل "نقابة الأشراف" وعرفت إستانبول نفسها منصب نقيب الأشراف الذى يعيّنه السلطان مدى الحياة ، ويلعب دورًا فى الهيئة الإسلامية وله امتيازات من حيث الضرائب وبعض السلطات على الأشراف من حيث الانتماء إلى الشرافة أو العقوبات وغيرها، وكان له جهاز فنى وإدارى يعمل تحت إدارته . كما يرسل بعضهم لتقصى أوضاع نقابات الأشراف فى مدن الولايات المختلفة .

وكانت هناك نقابات للأشراف فى معظم المدن العربية الكبرى آنذاك، يتولى الإشراف عليها " نقيب الأشراف" الذى يحتفظ بالسجلات التى تسجل انتماء الأشراف للنقابة ، فضلاً عن المستحقين فى أموال النقابة (جامكية) وهو وضع سابق على العصر العثمانى احترمه السلاطين العثمانيون بل وزادوا عليه ، إذ أبقى السلطان سليم الأول بعد فتحه لمصر على الموارد المالية التى كان يعتمد عليها نقيب الأشراف فى صرف المستحقات والمرتبات "وللمذكور بلاد أعطاها له السلطان ، ومكنه فيها لأجل معايشه وإعانته على ذلك ".

وكان الأشراف يتميزون بلباس خاص، فكان لهم دون سواهم الحق فى ارتداء العمامة الخضراء ، كما كانت لهم امتيازات شخصية فلم تكن عليهم عقوبة الضرب.

ومن ناحية التركيب الاجتماعى لم يشكل الأشراف طبقة اجتماعية منفردة بذاتها بل توزعوا على جميع فئات ومهن المجتمع ، فقد نجد من يعمل منهم بوابًا، كما نجد منهم العالم أو ناظر الوقف وغيره . ومع ضعف السلطة المركزية وعدم الرقابة على سجلات النقابة ، دخل إلى نقابة الأشراف بعض مدعى الشرافة لكسب الوجاهة الاجتماعية .

من ناحية أخرى لعب الأشراف - خصوصًا فى بعض المدن - دورًا فى الحياة السياسية لا سيما مع ضعف السلطة المركزية فى نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، ونمو قوة الميليشيات المحلية .

مثلما يقدم لنا نموذج عمر مكرم - نقيب الأشراف فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر صورة حول الدور الذى لعبه الأشراف - وأيضا العلماء - إزاء الحملة الفرنسية وأيضًا فى تنصيب محمد على واليًا على مصر فى عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م.

الطرق الصوفية :

يعتبر التصوف من أهم الظواهر الاجتماعية والفكرية فى تاريخ المجتمع الإسلامى ويرى البعض - استنادًا إلى آراء ابن خلدون - أن التصوف قد نشأ من أجل العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله والإعراض عن زخرف الحياة وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الناس من لذة ومال وجاه ، والانفراد عن الخلق فى الخلوة للعبادة. ثم تحول بعد ذلك إلى نوع من التفلسف والنظر العقلى، ثم حدث التحول الكبير بنشأة طرق صوفية تنتسب إلى بعض المشايخ والزهاد، ينتظم فى إطارها الكثير من الناس بحيث تتحول إلى "مؤسسة " اجتماعية وشعبية ، لها رسومها ومظاهرها الخاصة ، كل ذلك فى إطار ما يمكن أن نسميه "الدين الشعبى".

ولن ندخل هنا كثيراً فى تفاصيل نظم الطرق الصوفية وأنواعها المتعددة، ومظاهر احتفالاتها ، ولكننا سنهتم بطرح قضية هامة تعترض الباحث فى التاريخ الاجتماعى والثقافى للطرق الصوفية فى العصر العثمانى ، وهى مسئولة هذه الطرق فى تخلف المجتمعات العربية آنذاك – ولعل أهم الدراسات فى هذا الشأن الدراسة المبكرة لتوفيق الطويل والتى يرصد فيها – من وجهة نظره – التأثير الضار للطرق الصوفية على المجتمع قائلاً : "والملحوظ أن التصوف فى هذا الدور الأخير – يقصد المراحل المتأخرة زمنيا من التاريخ الإسلامى – قد دخله الدجل وتحول من ظاهرة نفسية إلى ظاهرة اجتماعية يشارك فيها جمهرة الناس ، من هنا كان خطره وتأثيره فى شتى مرافقها، ويبدو هذا الدور فى أكمل صورة وأوضحها فى تصوف مصر أيام العثمانيين". كما يطرح الطويل أيضًا قضية أخرى تتعلق بعدم وجود خصوصية للتصوف فى بلد ما مقارنة ببلد آخر، ويدعم رأيه هذا بأن معظم شيوخ الطرق الصوفية فى مصر كانوا من أصول غير مصرية .

ومهما يكن من أمر هذا النقد الصارم بشأن التصوف والطرق الصوفية، فإننا نفضل الأخذ بالرأى الآخر الذى يحاول أن يبرز الإسهام الهام للطرق الصوفية "كمؤسسة" على صعيد التاريخ الاجتماعى والدينى . فإذا نظرنا إلى تاريخ الدولة العثمانية بشكل عام، يبرز المؤرخ التركى خليل إينالجيك مدى أهمية الطرق الصوفية ليس فقط على مستوى الحياة الفكرية، بل بالنسبة للتاريخ الاجتماعى والعسكرى وانتشار الإسلام فى الأناضول والبلقان . إن المقولة المهمة التى يطرحها إينالجيك ويفسر من خلالها الفترة الأولى للدولة العثمانية "الغازى والدرويش" توضح لنا دور الطرق الصوفية فى الجهاد وانتشار الإسلام، ولذلك لم يكن غريبًا هذا الانتشار الواسع للبكتاشية فى صفوف الإنكشارية آنذاك .

فى الواقع لم تكن الزاوية فقط مكانًا للعبادة وانقطاع المتصوفة، بل كانت بؤرة حياة المجتمع لا سيما خارج المدن الكبرى ، حيث لعبت الزاوية دور المدرسة. لذا فإنه

مهما يكن من الانتقادات الموجهة للطرق الصوفية فإنه من العسير إنكار أدوارها الإيجابية وتعلق الناس بها حيث أصبحت مؤسسة اجتماعية هائلة ومهمة .

الهجرات والتحرك السكانى :

تميز المجتمع المصرى فى العصر العثمانى بعودة النشاط الكبير لحركة الهجرة والتحرك السكانى. هذه الحركة الدافعة التى أعطت للمجتمع دفعات من الحيوية لا سيما منذ عصر الفتوحات الإسلامية . ولأول مرة منذ فترات طويلة عاد معظم العالم العربى للدخول تحت لواء دولة واحدة ، حتى لو كانت غير غربية. إذ كان باستطاعة المغاربى أن يرحل دون حواجز أو حدود ليستقر فى المشرق، من هنا كانت هذه الفترة من أخصب فترات الهجرة والاندماج فى العالم العربى ، مما سيمهد بعد ذلك – بشكل ما – لتقبل فكرة القومية العربية .

وهناك العديد من الأسباب وراء حركة الهجرة لعل فى مقدمتها الحج إلى الحرمين الشريفين، إذ نظمت الدولة العثمانية قافلتين رئيسيتين للحج، إحداهما قافلة الحج الشامى، والأخرى قافلة الحج المصرى، وذلك نظراً للمكانة المهمة التى تولاها الحكام العثمانيون ، حيث أطلق على السلطان العثمانى لقب حامى أو خادم الحرمين الشريفين ، واقتضى ذلك تأمين سلامة الحجاج لزيارة الحرمين الشريفين .

أما قافلة الحج المصرى فكانت تضم حجيج مصر والمغرب العربى، وبعض حجيج غرب إفريقيا . وقد أدى ذلك إلى استقرار العديد من الحجاج فى المدن الواقعة على طريق الحج، ولا سيما فى دمشق والقاهرة وبصفة خاصة مكة والمدينة المنورة.

ويعتبر طلب العلم من العوامل التى ساعدت على حركة الهجرة لا سيما فى المدن العربية الكبرى ذات المؤسسات التعليمية الشهيرة مثل الجامع الأموى فى دمشق ، والأزهر فى القاهرة ، والزيتونة فى تونس . وسنأخذ المثال على ذلك الجامع الأزهر ليس فقط لمكانته ولكن أيضا لتوافر المصادر التى توضح أثر طلب العلم فى حركة

الهجرة، إذ عرف الأزهر العديد من الأروقة التى تضم وتنظم إقامتهم وحياتهم الاجتماعية بحسب أصولهم مثل رواق الحرمين ، ورواق المغاربة ، ورواق السنارية ، ورواق اليمنية، ورواق البغدادية ، ورواق الأكراد، ورواق البرابرة .

كما لعبت التجارة دوراً مهمًا فى حركة الهجرة، ومن الأمثلة على ذلك الجالية المغربية فى مصر وأشهر تجارها قاسم الشرايبى وأحمد بن عبد السلام ، ويقدر البعض عدد المغاربة فى مصر بحوالى ١٠ آلاف شخص .

المدينة العربية :

حتى وقت قريب كان ينظر إلى التحضر والمدن العربية فى العصر العثمانى نظرة غير علمية إلى حد كبير إذ وصفت بأنها "مدن عصور وسطى" وذلك فى مواجهة المتغيرات الحضرية الكبيرة على المدينة العربية والتى وقعت منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويُعبِّر سوفاجيه عن هذه النظرية بوصفه المدينة العربية فى العصر العثمانى بأنها عانت من غياب أى تعمير حضرى وأن طابع العمران فى هذه المدن هو الطابع الفوضوى والعشوائى .

ويرد أندريه ريمون – وهو خير من درس تاريخ المدن العربية – لا سيما القاهرة – فى العصر العثمانى – على هذه النظرية رافضا المعالجة التقليدية للمدينة العربية من خلال جداول تفسيرية أجنبية وضعت أساسًا لدراسة المدن الغربية ويضرب مثالاً على ذلك بنظريات ماكس فيبر التى إذا حاولنا تطبيقها على المدينة العربية لوصلنا إلى نتيجة خطيرة مؤداها سلبية التعمير العربى لأنه ليس التعمير الخاص بالعصور القديمة ولا بالعصور الوسطى – وفقًا للتجربة الأوروبية – وبالتالى فهو تعبير "غير حضرى" . ويرى ريمون أن هذه النتيجة التى توصل إليها سوفاجيه وعدد آخر من الباحثين الأجانب هى نتيجة مضللة. ويطرح بديلاً عن ذلك ضرورة تفهم البنيان والتماسك الداخلى للمدينة العربية ، ورصد الظواهر التاريخية التى تحكمت إلى حد كبير فى

تطور كل مدينة وفى تكوين سماتها الخاصة . ويلفت ريمون النظر بشدة إلى بعض المؤسسات التى لعبت دوراً لا يستهان به فى الإشراف على التعمير الحضرى فى داخل المدينة العربية فى العصر العثمانى مثل القضاء والحسبة والأوقاف .

وكانت هناك مقولة عامة من حيث التأثير السلبى للفتح العثمانى البلدان العربية على وضع المدن ، إذ تحولت هذه المدن إلى مجرد مدن رئيسية لولايات تابعة للعاصمة المركزية إستانبول . وهناك العديد من الاعتراضات على هذه المقولة ، كما أن الأرقام الجزافية وغير الدقيقة عن أحوال المدينة العربية قبل العصر العثمانى أدت إلى انطباع بتدهور المدينة فى العصر العثمانى . فعلى سبيل المثال عندما يقدر عدد سكان القاهرة المملوكية بنحو نصف مليون نسمة فى عام ٧٦٥ هـ/١٣٥٠ م، ثم يقدر سكان القاهرة العثمانية بحوالى ٣٨٥ ألف نسمة فى عام ٩٦٥ هـ/١٥٥٠ م ، فإن ذلك يقودنا إلى التفسير الخاطئ بمدى تدهور القاهرة ، والمدن العربية بشكل عام فى العصر العثمانى .

وشهدت القاهرة – ومعظم المدن العربية – تطوراً عمرانيًا كبيراً فى العصر العثمانى نتيجة للحاجة الطبيعية للتوسع والانتشار . وتم ذلك من خلال التكثيف وملء الفراغات التى كانت قائمة فى النسيج الحضرى ، مثل المناطق غير المبنية "الخرابات" أو المدافن، أو عن طريق الامتداد الطبيعى للمدينة على هيئة ضواح .

وتعتبر ظاهرة نقل "المدابغ" إلى خارج المدينة من أهم الظواهر الدالة على نمو السكان والحاجة إلى التوسع العمرانى ، وتوجد ثلاثة أمثلة على ذلك فى حلب والقاهرة وتونس . وفى القاهرة أدى ازدياد وكثافة السكان فى المنطقة الواقعة جنوبى باب زويلة مباشرة إلى ضرورة نقل المدابغ فى عام ١٠٠٨ هـ/١٦٠٠ م، هذه المدابغ التى كانت تحتل مساحة أربعة هكتارات فى منطقة يجرى فيها التعمير السريع ، حيث تم نقلها إلى منطقة تقع خارج المدينة بعيداً عن باب اللوق ، وعلى هذا تحولت المنطقة المجاورة لبركة الفيل إلى منطقة سكنية أرستقراطية يسكنها الأمراء.

القاهرة بين مدن الدولة العثمانية :

ويقدم أندريه ريمون بعض التقديرات حول مساحة المدن العربية الكبرى وعدد سكانها مقارنة بعاصمة الدولة العثمانية إستانبول، إذ يرى أن مدينة القاهرة كانت تعتبر المدينة الثانية بين المدن الكبرى في الدولة، إذ تسبقها مباشرة إستانبول . فبينما وصل عدد السكان في إستانبول إلى حوالي ٥٠٠ ألف نسمة، وصل عدد سكان القاهرة – وفقًا لكتاب وصف مصر – إلى حوالي ٢٦٣ ألف نسمة يعيشون على مساحة تقدر بحوالي ٧٣٠ هكتارًا منها ٦٦٠ هكتارًا مباني. وتأتي مدينة حلب بعد القاهرة في قائمة المدن العربية من حيث المساحة والسكان، إذ بلغت مساحتها حوالي ٣٩٧ هكتارًا منها ٣٦٧ هكتارًا مباني وعدد سكانها حوالي ١٢٠ ألف نسمة تقريبًا. ويلي حلب مدينة دمشق التي تصل مساحتها إلى حوالي ٣١٣ هكتارًا بينما يصل عدد سكانها إلى ٩٠ ألف نسمة تقريبًا . وتأتي بغداد بعد ذلك إذ يصل حجم مساحتها إلى ٢٤٠ هكتارًا بينما عدد السكان حوالي ٩٠ ألف نسمة تقريبًا . ويلي بغداد تونس التي تصل مساحتها إلى ٢٦٠ هكتارًا منها ٢٣١ هكتارًا مباني، بينما يصل عدد السكان إلى حوالي ٨٠ ألف نسمة تقريبًا في عام ١٢٧٥ هـ/ ١٨٦٠ م. أما مدينة الموصل فقد كانت مساحتها ٢٤٧ هكتارًا بينما لم تزد مساحة أراضي البناء بها عن ١٩٤ هكتارًا، ولم يزد عدد سكانها بأي حال من الأحوال عن ٥٥ ألف نسمة تقريبًا . وتأتي بعد ذلك مدينة الجزائر التي بلغت مساحتها ٤٦ هكتارًا فقط ، ويقدر عدد سكانها في عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠ م – عام الاحتلال الفرنسي لها – بحوالي ٣٠ ألف نسمة ، وهو رقم يعتبره البعض أقل بكثير من تقديرات عدد سكانها في القرن السابع عشر . بينما يقدر البعض عدد سكان مدينة صنعاء في اليمن بحوالي ٢٤ ألف نسمة في عام ١٢٩٥ هـ/١٨٨٠ م بينما لم يزد عدد سكان القدس في العصر العثماني عن ١٥ ألف نسمة.

العلاقة بين المدينة والريف :

لم تكن العلاقات منقطعة الصلة بين المدينة والريف وإنما كانت عميقة الصلة سواء من خلال حركة التجارة الداخلية أو شبكة الطرق المحلية أو حتى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة الإقليمية أو من الريف إلى عاصمة الولاية . وسنركز هنا على نقطتين رئيسيتين هما حركة التجارة الداخلية بين الريف والمدينة ، سواء كانت مدينة إقليمية أو عاصمة الولاية ، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الإقليمية أو عاصمة الولاية، نظرًا إلى مدى أهمية ذلك فى تفهم الصورة العامة للمجتمع المصرى فى هذا العصر وعوامل الحركة فيه .

وأثبتت الدراسات الحديثة مدى أهمية التجارة الداخلية بين الريف والمدينة ، واستثمار أثرياء المدينة - ولا سيما التجار - أموالهم فى المحاصيل ذات الأهمية الصناعية والاستهلاكية ، لا سيما قبل الغزو الاقتصادى الأوروبى الكبير فى القرن التاسع عشر .

إن أبحاث دينا خورى عن الموصل ومحيطها الريفى ، وكذلك بشارة دومانى عن نابلس وجبل نابلس ، وكينث كونو عن المنصورة وريفها تعطينا صورة واضحة عن هذه المنطقة المهمة فى تاريخ العلاقة بين الريف والمدينة العربية قبل الغزو الرأسمالى الأوروبى فى القرن التاسع عشر .

من ناحية أخرى جذبت المدينة بأضوائها وحالة الاستقرار والأمن بها وتنوع النشاط الاقتصادى بها الكثير من حركة الهجرة الداخلية ، لا سيما فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات وانعدام الأمن فى الريف من جراء تعديات العسكر أو هجمات البدو ، أو حتى فرارًا من سداد الضرائب الزراعية . من هنا عرفت المجتمعات العربية إطلاق مسميات على هؤلاء النازحين الجدد، ومن أشهر هذه المسميات المتسحبين فى مصر لأهل الريف القادمين إلى القاهرة ، أو "البرانية" فى تونس والجزائر.

القبيلة والبداوة :

البداوة نظام من الأنظمة الاجتماعية المهمة التي عرفها المجتمع العربي ، استلفت انتباه الكثيرين لا سيما ابن خلدون وحاول البعض تقسيم البدو (أو العربان كما يطلق عليهم في مصر) إلى تصنيفات وفقًا لنمط الارتحال والاستقرار .

١ - البدو الرحل :

وهم بدو الارتحال الكبير ويعتمدون في معيشتهم على تربية الإبل واستخدامها في تنقلاتهم ، ويقيمون عادة في قلب الصحراء أو على حواف الأودية الخصيبة. ويضطرون إلى التنقل الدائم بين مواطن الكلأ حتى يستطيعون الحصول على ما تحتاج إليه إبلهم .

ويمثل هذا النوع من البدو الجانب الأكثر عددًا والأكبر قوة. وعملت بعض هذه القبائل على مد القوافل بالجمال التي تحتاجها في أمور التجارة .

٢ - أشباه البدو :

وهم الأقرب إلى البداوة منهم إلى الاستقرار ويمكن اعتبارهم فئة وسطى ما بين البدو والفلاحين يعيش أفرادها في الجهات الواقعة بين حدود المنطقة الزراعية والصحراء في خيام عادة ، وقد يميل بعض أفرادها إلى إقامة أكواخ من طين . ويشكل هؤلاء حدًا فاصلاً بين العرب المزارعين والعرب المقاتلين أو الرحل، فهم يتميزون عن الأولين بأنهم لا يشكلون جزءًا من سكان القرى وبأنهم لا يزرعون مطلقًا بأيديهم ، ويتميزون على الآخرين بأنهم لا يغيرون من أماكن إقامتهم أو على الأقل المنطقة التي يقيمون فيها .

٣ - البدو شبه المستقرين :

وهم الأقرب إلى الاستقرار منهم إلى البداوة ورغم ارتباط هؤلاء مؤقتا بالأرض التى يزرعونها .

٤ - البدو المستقرون :

وهى فئة تعيش فعلاً فى الأرض الزراعية ويمارسون الزراعة ، بينما يحتفظ تنظيمهم الداخلى بجميع خواص التنظيم القبلى .

ويشكل عام يذهب معظم المؤرخين - سواء من المشرق أو المغرب - إلى استمرار أهمية دور القبيلة فى المجتمع العربى فى العصر العثمانى .

وعلينا الآن الحديث عن موقف البدو من حركة التجارة البرية ، ثم أخيراً موقف البدو من الإدارة المركزية .

من المعروف مدى حرص الدولة العثمانية على الظهور بمظهر حامى الإسلام، كما عرف السلطان العثمانى بـ" خادم الحرمين" ولذلك حرصت الدولة على سلامة قافلتى الحج، وقد دأبت قبائل البدو على الهجوم على هذه القوافل لا سيما مع عودة الحجاج لأن القوافل تكون محملة أنذاك بالبضائع . ولذلك منحت الدولة العطايا لهذه القبائل البدوية على طول طريق الحج لتحمى القافلة ، كما تم استئجار الجمال اللازمة للقافلة من هذه القبائل ، وبالنسبة لقافلة الحج المصرى اشتهر عرب العايد المنتشرون فى شرق الدلتا وشبه جزيرة سيناء بهذا الشأن ، كما عملوا كجمالة وأدلاء للقافلة . ولكن قصة حرص الدولة على توفير الأمن على طول طريق الحج ، واضطرابات البدو وحملات السلب، لا سيما فى أوقات الجدب والأزمات الاقتصادية هى قصة طويلة ومثيرة .

كما عهدت الإدارة إلى القبائل البدوية بأمور الحماية على طول الطرق التى يقيمون حولها لا سيما الطرق التجارية . وعلى سبيل المثال نص قانون نامه مصر فى

أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن فى مناطقهم، وأشركهم فى مسئولية ترك الفلاحين قراهم والهروب إلى مناطق أخرى ، وتحملهم مسئولية إرجاع الهاربين وإلا تحملوا خراج ما يترك من بور الأراضى السلطانية .

وفى الحقيقة كان هناك شد وجذب بين السلطة المركزية والبدو غير الراغبين فى الخضوع لها ، إذ أن لهم عالمهم الخاص وأعرافهم الاجتماعية . ومع ضعف السلطة المركزية فى القرن الثامن عشر، بدأت بعض هذه القبائل فى السيطرة على الأراضى الزراعية لا سيما عن طريق نظام الالتزام ثم فرض الهيمنة على الأرض والسكان. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك شيخ العرب همام شيخ قبائل الهوارة الذى أصبحت له السلطة المطلقة على صعيد مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، إلى أن قضى عليه على بك الكبير ، ومع حلول القرن التاسع عشر وبدايات الدولة الحديثة فى مصر ستدخل العلاقة بين البدو والسلطة المركزية مرحلة جديدة وسيتم البدء فى طرح العديد من مشاريع التوطين .

خاتمـــة

وفى النهاية فإننا نرى أنه مهما يكن من أوجه النقد لفترة الحكم العثمانى للعالم العربى فإن هذا الحكم قد ساعد على إيجاد "وحدة " سياسية واقتصادية من نوع خاص بين الولايات العربية لأول مرة ربما بعد ضعف الدولة العباسية ، وما ترتب على ذلك من آثار مهمة على الحياة الاجتماعية نجد مظاهرها حتى فى المطبخ العربى والمأكولات المتشابهة ذات الأصل العثمانى، فضلاً عن حرية الهجرة والتنقل بين بلدان العالم العربى ووجود عائلات وجاليات عربية كبيرة فى مختلف الأقطار العربية، وتشابه الكثير من العادات والتقاليد . كما لا نستطيع أن ننكر أهمية الفترة العثمانية فى الوقوف أمام التدخل الأجنبى ، وحماية المجتمع العربى لفترة طويلة من عوامل التخريب .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – المصادر العربية :

- أبو عبد الله القيسي الشهير بالسراج الملقب بابن مليح : أنس السارى والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب (١٦٣٠ – ١٦٣٣) ، تحقيق : محمد الفاسي ، فاس .
- أوليا جلبى : سياحتنامه مصر ، ترجمة : محمد عونى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
- جون أنتيس : مذكرات رحلة عن المصريين وعاداتهم وتقاليدهم (١٧٨٢ – ١٧٧٠) ، ترجمة وتعليق : سيد الناصرى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- الحسن بن محمد الوزان الزياتى (ليو الإفريقى) : وصف إفريقيا ، ترجمة : عبد الرحمن حميدة ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ.
- حسين أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، تحقيق : محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق، مجلة كلية الآداب ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، ١٩٣٦.
- الحسين بن محمد الورثيلانى : نزهة الأنظار فى فضل علم التاريخ والأخبار ، المشهورة بالرحالة الورثيلانية ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٤.

- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، طبعة بولاق ، د. ت .
- عبد الغني بن إسماعيل النابلسي : الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز . تقديم وإعداد : أحمد عبد المجيد هريدي ، القاهرة ، ١٩٨٦.
- علي مبارك : الخطط التوفيقية ، طبعة بولاق ، ج ١ ، ١٣٠٥ هـ.
- العياش : الرحلة الكبرى ، ماء الموائد ، طبع حجري فاس .

ثانياً : المراجع العربية والمعربة :

- إلهام محمد علي ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١.
- أميرة الأزهري سنبل (محرر) : النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي ، ترجمة : مجموعة من المترجمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٩.
- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة ، د . ت .
- إيمان محمد عبد المنعم: العربان ودورهم في المجتمع المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- توفيق الطويل : التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : محمد الأرناءوط ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢.

- دينا خورى : ترسيم الحدود وتحديد الأماكن ، النساء والمكان في العراق العثمانية ، ضمن كتاب : النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى ، تحرير : أميرة الأزهرى سنبل ، ترجمة: مجموعة من المترجمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٨١ - ١٩٣ .
- سميرة فهمى عمر : إمارة الحج فى مصر العثمانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠١.
- صلاح مصطفى الفوال : البداوة العربية والتنمية . القاهرة ، ١٩٧٣.
- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، القاهرة ، ١٩٨١.
- عبد الرحيم عبد الرحمن : العائلة وقوانين الأحوال الشخصية فى مصر فى العصر العثمانى ، ضمن كتاب النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامى ، تحرير : أميرة الأزهرى سنبل ، ترجمة مجموعة من المترجمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ١٠٩- ١٣٥.
- عبد العزيز الشناوى : عمر مكرم ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٧٦.
- عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د. ت.
- قيس جواد العزاوى : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط٢، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، د . ت .
- كينث كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع الاقتصادى فى الوجه البحرى ١٧٤٠ - ١٨٥٨ ، ترجمة : سحر توفيق ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

● لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، ج١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩.

● ليلى عبد اللطيف : الصعيد فى عصر شيخ العرب همام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧.

● محمد عفيفى : الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١.

● عبد المنعم ماجد : طومان باى أخر سلاطين المماليك فى مصر، القاهرة ، ١٩٧٨.

● عفاف لطفى السيد : المرأة والتحديث إعادة تقويم ، ضمن كتاب : النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى ، تحرير : أميرة الأزهرى سنبل، ترجمة مجموعة من المترجمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩ – ٦١.

● قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك ، ١٩٨٣.

● ليلى عبد اللطيف : الصعيد فى عصر شيخ العرب همام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨٧.

● ليلى عنان : الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة ، القاهرة ، ١٩٩٢.

● محمد عفيفى (إشراف) : المدرسة التاريخية المصرية (١٩٧٠ – ١٩٩٥) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧.

ثالثا – الدوريات الأجنبية :

Anis M, British Travellers Impressions of Egypt in the Late 18 Century, Bulletin of the Faculty Arts, Vol. 15.

خامساً : المراجع الأجنبية :

1 - Carr , J.N., Voyageurs et crivains Francois ais en Egypte, Le Caire, 1932.

2 - Clment, R., Les Fran aisd gypte aux XVII et XVIII Si cles, le caire, 1960.

3 - Doumani, B. : Rediscovering Palestine, Merchants and Peasant s in Jabal Nablus 1700 - 1900 , University of California Press, 1955.

4 -

XVIII[e]

الفصل الثانى

الغزو الفرنسى لمصر وآثاره (١٧٩٨ - ١٨٠١)

أحمد زكريا الشلق

أولاً- الحملة واحتلال مصر:

تكاد تجمع أغلب الكتابات التاريخية على أن مصر شهدت في أواخر القرن الثامن عشر، وبالذات خلال الثلث الأخير منه، درجة كبيرة من الضعف والتدهور وأن النظام العثماني- المملوكي قد وصل إلى غاية من الضعف والفساد بسبب الصراع السياسي والعسكري بين البيوتات المملوكية، وعجز الدولة العثمانية عن التعامل معه أو إحكام قبضتها على البلاد، فضلاً عن عجز هذا النظام عن إنجاز شيء لصالح مصر والمصريين. وفي حين أن هناك اتجاهًا جديداً في الكتابات التاريخية يرى أصحابه أن الدراسة الفاحصة والمتأنية لأوضاع المجتمع المصري في ظل الحكم العثماني سوف تجعلنا نغير من اقتناعنا بضعف هذا النظام، وأيا كانت المسألة بالنسبة لتقييم النظام العثماني، فالثابت أن هذا النظام قد انكشف عجزه عن الدفاع عن مصر ضد أول غزوة استعمارية أوروبية لها في تاريخها الحديث، وإذا كان هذا النظام قد امتلك عناصر قوة وحيوية، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، خلال قرونه الأولى، فقد تغير ذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر.

والحاصل أن مصر شهدت على وجه التحديد بين عامي ١٧٦٠، و١٧٧٠ ما يعتبر أزمة سياسية واقتصادية واضحة، فقد بدأت الأزمة الاقتصادية بسبب تدفق المنتجات الأوروبية إلى الشرق الأدنى مما أدى إلى إضعاف الإنتاج المحلي وحرمانه تدريجيًا من منافذ تصريف منتجاته، وكان هذا طبيعيًا بسبب أن الإنتاج الأوروبي كانت تكلفته أقل ونوعيته أفضل بسبب التقنيات الحديثة، فضلاً عن التفوق التجاري، الذي دعمته جالية من الشوام الكاثوليك استقرت حديثًا بالقاهرة، وخير مثال على

ذلك أن تعرضت حرفتان مهمتان كصناعة السكر والمنسوجات لمنافسة شديدة انعكست آثارها على الوضع المادى للمشتغلين بهما، كما سعى الأوروبيون لتطوير إنتاج البن فى جنوب شرق آسيا كبديل لبن اليمن، فانخفضت الكميات التى كان يستوردها التجار المصريون من اليمن وتدهورت أوضاع تجاره. يضاف إلى ما سبق أن مصر منيت خلال الفترة التالية بأزمات ظرفية عنيفة فى فترات متقاربة، فكانت حاصلات عام ١٧٨٤- ١٧٨٥ الزراعية سيئة، وتفشى طاعون خطير فى نفس العام، ثم طاعون آخر عام ١٧٩١ مما أدى إلى ندرة المواد الغذائية، وتدهور أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية بشكل خطير.

يضاف إلى ما سبق الأزمة الناتجة عن احتدام الصراع السياسى والعسكرى بين الأميرين المملوكيين المسيطرين، إبراهيم بك ومراد بك، وتناحر أتباع كل منهما مما خنق البلاد بأزمات متوالية زاد من حدتها فوضى الضرائب والإتاوات وانتشار أعمال العنف التى تعاقبت بشكل مريع خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

وليس ثمة شك فى أن الدولة العثمانية المترامية الأطراف، التى كانت مصر إحدى ولاياتها، قد أدركها الهرم والشيخوخة، حيث تفشت الثورات فى أرجائها خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فثار عليهما على بك الكبير فى مصر، وأحمد باشا الجزار فى الشام، وعلى باشا فى ألبانيا، والوهابيون فى شبه الجزيرة العربية، كما ثارت الشعوب المسيحية فى البلقان، حتى لقد استحالت سيادة الدولة على كثير من ولاياتها الأوربية والشرقية إلى سيادة إسمية، فى الوقت الذى ازدادت فيه ضغوط وأطماع الدول الأوروبية عليها- وبخاصة بروسيا والنمسا- فى شبه جزيرة البلقان، وما الحملة الفرنسية على إحدى ولاياتها- مصر- إلا فصل من فصول تلك الضغوط، بنفس القدر الذى تعتبر فيه إحدى حلقات الصراع الإنجليزى- الفرنسى.

* * *

وبتقرير إرسال الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ شرعت الجمهورية الفرنسية تحقق مشروعًا قديمًا من المشروعات التى عرضت على الحكومات الملكية السابقة فى أوقات مختلفة وأشكال متنوعة، من جانب المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسية. ولعلنا نذكر حملة لويس التاسع على دمياط والمنصورة (١٢٤٩- ١٢٥٠) والتى لقيت هزيمة منكرة، ثم تجددت فكرة غزو مصر فى القرن السابع عشر عندما أغرى بها الفيلسوف "ليبنتز" الملك لويس الرابع عشر عام ١٦٧١ لكن الملك تراجع متحسبًا لعداوة الدولة العثمانية التى كانت لا تزال مرهوبة الجانب، ثم ما لبثت الفكرة أن طافت بأذهان عدد من رجال الدولة خلال عهدى لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، فكتبوا تقارير لحكوماتهم يحثونها على احتلال مصر ونيل نصيب فرنسا من أسلاب الدولة العثمانية التى بدأت فى الاضمحلال، المهم أن كثيراً من القناصل والتجار والرحالة والمغامرين ورجال الدين الفرنسيين صاروا يحبذون الفكرة لدى حكومتهم مدفوعين بفكرة تفكك الدولة العثمانية، والرغبة فى توطيد مركز فرنسا التجارى فى مصر وفى الشرق على وجه العموم، غير أن الحكومة الفرنسية ترددت حيال المسألة الشرقية، فى الوقت الذى بدأت تضطرب فيه أحوال الملكية وترتبك شئونها المالية، وبدأت تظهر إرهاصات الثورة الفرنسية، مما صرفها عن فكرة الغزو والاستعمار.

وعندما قامت الثورة وأعلنت الجمهورية، توالت شكاوى التجار الفرنسيين فى مصر من سوء معاملة المماليك لهم، حتى استجابت الحكومة لشكاواهم وعينت قنصلاً عامًا لفرنسا فى مصر هو "مجالون" عام ١٧٩٣ الذى كان من كبار التجار وعلى دراية واسعة بشئون مصر ومن أهم دعاة احتلال فرنسا لمصر، لذلك لم يلبث أن حث حكومته على ذلك مبينًا المزايا السياسية والاقتصادية التى ستعود عليها من استثمار مواردها ومد سلطانها إلى البحر الأحمر وتهديد إنجلترا فى الهند، وبيَّن القنصل لحكومة بلاده سهولة احتلال مصر، واستطاع إقناع "تاليران" وزير الخارجية بذلك، حيث التقى فى

هذه الفكرة مع بونابرت. وكانت أطماع بونابرت تتجه إلى غزو مصر، عقب انتصاراته في إيطاليا، حين بدأ يحلم بإمبراطورية فرنسية في الشرق، موطن الفتوحات العظيمة، وربما كان لمقامه في إيطاليا موطن يوليوس قيصر، وبالقرب من مقدونيا موطن الإسكندر الأكبر، هو الذي أوحى إليه بتقليدهما في فتوحاتهما الكبيرة، فاختار مصر منجذبًا بعظمتها القديمة، وبات يحلم بتشييد إمبراطورية على ضفاف النيل تحقق ما كان يجيش بصدره من آمال كبار، فيستطيع منها ضرب إنجلترا، وأن يجعل البحر المتوسط "بحيرة فرنسية" ومن هنا اختمرت الفكرة في ذهنه وهو ما زال في إيطاليا، فجعل يفكر في مبررات ووسائل تحقيقها ليعرضها على حكومة الإدارة، واستطاع بالفعل أن يقنعها بأهمية غزو مصر موضحًا المزايا التي ستعود على فرنسا من ذلك، وأن فتحها وإقامة مستعمرة فيها لا يحتاج أكثر من بضعة أشهر، وأن فرنسا ستجني مزايا كبيرة بحكم موقع مصر الفريد، وباعتبارها ملتقى طرق التجارة بين القارات الثلاث وأنه بإنشاء قناة تصل البحرين الأحمر والأبيض يمكن للسفن الفرنسية أن تصل إلى البحر الأحمر وتهاجم أملاك إنجلترا في الهند، فضلاً عن بسط سيادة فرنسا على البحر المتوسط. وقد أشاد بونابرت بعظمة مصر القديمة وذكر في مبرراته أنها من أخصب بلاد العالم وأن في الإمكان ترقية زراعتها وإعادة منزلتها القديمة إذا وجدت بها حكومة حديثة وإدارة صالحة.

اقتنعت حكومة الإدارة بأسباب الغزو التي ساقها بونابرت، الذي كانت شخصيته وانتصاراته في إيطاليا، وما صحبها من دعاية- مبالغ فيها- أكبر مؤيد له في وجهة نظره، ومن ثم قررت الحكومة في ٥ مارس ١٧٩٨ إنفاذ الحملة، وتكتمت المشروع حتى لا يتسرب خبره إلى الحكومة الإنجليزية، وعندما تمت الاستعدادات أصدرت قرارها في ١٢ أبريل ١٧٩٨ بتسمية الجيش الذي سيتولى التنفيذ "بجيش الشرق" وأسندت قيادته إلى الجنرال بونابرت.

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث فى قلب العالم العربى، بل هى أول احتكاك مباشر بين نمط حضارى متحرك ومتطور هو النمط الأوروبى، وبين نمط آخر يعيش عزلة وركوداً تمثل فى مجتمع الشرق العربى، وكانت أوروبا قد بدأت منذ عصر النهضة تفيق من سبات العصور الوسطى وتسير بخطوات واسعة إلى الأمام، حيث انفتح خلالها المجال أمام الفكر البشرى ليرتاد آفاقًا فسيحة فى شتى المجالات، وتساقطت الحواجز التى كانت تعترض قدرات الإنسان وطاقاته، فنتج عن ذلك صنوف المخترعات الحديثة، التى طورت فنون الحرب والقتال وأدواته، وقوضت دعائم النظام الإقطاعى، ومهدت لقيام الدول القومية الحديثة التى غذتها اللغات والآداب والمعارف الحديثة، بل ودفعت بغرب أوروبا إلى مجاهل البحار والمحيطات. واكتشاف العوالم الجديدة، كما أن هذه المخترعات أخرجت العلم من قماقمه وانتشلته من أيدى سدنته، ودفعت به إلى يد الرجل العادى، وساعدت الكتب المطبوعة على انتشار الثقافة التى غذت الفكر البشرى، وأنزلت حركة الإصلاح الدينى البابوية من عليائها، وفوق هذا كله فإن ظهور الطبقة الوسطى من ثنايا التبعيات والولاءات الإقطاعية، قد غذى التطور الأوروبى ووسع نطاقه، فى أوروبا ذاتها وفى خارجها، وقد نتج عن ذلك كله بروز ظاهرة الاستعمار الأوروبى فيما وراء البحار، تلك هى أوروبا الجديدة التى انفتحت شهيتها إلى الغزو والاستعمار، والتى تصارعت أطماعها وبدأت تتسابق نحو الشرق الذى كان قد أدركه الجمود والتخلف إلى حد كبير.

والثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩ ثمرة للتطورات السابقة، وتتمة لها، فقد نجحت فى اجتثاث جذور الإقطاع من فرنسا، وأطاحت بالملكية وضعضعت ما تبقى من نفوذ رجال الدين، ومهدت لظهور علاقات اجتماعية جديدة، وبدأت أفكارها تهدد جيرانها، لذلك انقلبت عليها الملكيات الأوروبية متحالفة مع قوى النبالة والإقطاع، لكن فرنسا الثورة استطاعت، رغم كثرة أعدائها، أن تصمد وأن تنتصر، ولم يبق من دول الأعداء إلا النمسا وإنجلترا، ومن هنا جاء تفكير حكومة الإدارة فى غزو مصر مرتبطًا بكفاح

فرنسا الثورة ضد أعدائها ارتباطه بالاتجاهات الاستعمارية التى عبر عنها كثير من الساسة والمفكرين الفرنسيين، واهتمامهم باحتلال مصر بالذات يرجع إلى اعتبارهم إياها نقطة البدء فى تعويض بلادهم ما فقدته من مستعمرات إبان الصراع الإنجليزى- الفرنسى فى حرب السنوات السبع، هذا بالإضافة إلى ما عرف عن مصر من اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومن ثراء من شأنه أن يزود الصناعة الفرنسية بالمواد الخام، إلى كون أن موقع مصر الجغرافى يوفر قاعدة إستراتيجية لمواصلة الصراع ضد إنجلترا، كما أنه لو أمكن وصل البحرين، الأحمر والأبيض، واجتذاب تجارة الشرق التى انحسرت عن الشرق العربى والبحر المتوسط، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، لتحققت لفرنسا فوائد اقتصادية وإستراتيجية جمة، خصوصاً وأن مصر تطل على البحر الذى تمتد عليه سواحل فرنسا الجنوبية، وقد كان لفرنسا اهتمام قديم به.. وسرعان ما دخلت مصر فى دائرة المشروعات الفرنسية المتصلة بالسيادة على البحر المتوسط.

وهكذا يمكن تفسير اندفاع أوروبا نحو الشرق فى ثوب حملات عسكرية بصراعات القوى وتوازناتها فى القارة الأوروبية ذاتها، ذلك أن الإحساس بالقوة والتفوق لدى الدول العظمى يدفعها بطموحها إلى خارج أراضيها، ومن ثم تصطدم الأطماع أو حتى تتعاهد على احتلال أو اقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها، وهو ما يفسر لنا تفكير فرنسا فى غزو مصر بإرسال حملة بونابرت، كما يفسر لنا الحملة الإنجليزية على مصر بقيادة فريزر أيضاً بعد ذلك ببضع سنين.

ولذا فإن الحملة الفرنسية على مصر لا يستطاع دراستها إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوروبى فى أواخر القرن الثامن عشر، فى الوقت الذى كانت فيه الحرب قائمة بين الجمهورية الفرنسية ودول التحالف الأوروبى الأول. وقد انتصرت فرنسا فى القارة الأوروبية ولم يبق من أعدائها، كما ذكرنا، سوى النمسا وإنجلترا، وكان ميدان الحرب مع إنجلترا فى البحار والمستعمرات، وميدانها مع النمسا فى شبه الجزيرة الإيطالية. والفترة التى قضاها بونابرت فى إيطاليا (١٧٩٦- ١٧٩٧) قائداً للجيش الفرنسى

كانت من أهم فترات تاريخ حياته ومستقبل أمته. فقد أظهرت انتصاراته على النمساويين حلفائهم عبقريته العسكرية، وسرعان ما أضاف إليها مهارة سياسية حين عقد مع النمسا صلح "كومبوفورميو" في أكتوبر ١٧٩٧، وفي إيطاليا ذاق بونابرت لذة الحكم وأظهر كفاية إدارية ممتازة.

ومن إيطاليا أطل بونابرت على البحر المتوسط، وهو البحر الذي يصلها ببلاد الشرق القريب، وقد خطَّت فرنسا على مياهه ذكريات بعيدة العهد في التاريخ، وأصبح بونابرت يعتقد أن فرنسا قد آن لها أن تنشط لبسط نفوذها في شرق البحر المتوسط، فقد أصبح لها مصالح قوية في شبه الجزيرة الإيطالية، كما ضمت إليها في الصلح الأخير أملاك البندقية في هذا البحر، وأهمها الجزر اليونانية، وهي قواعد تصلح للاتصال بأهل المورة وغيرهم من مسيحيي البلقان الخاضعين لسيادة الدولة العثمانية، وباستيلاء فرنسا على مصر يتم لها السيطرة على شرق البحر المتوسط. ويقدم لها قاعدة تستطيع منها بسط نفوذها في الشرق وتهديد المصالح الاستعمارية الإنجليزية في شبه القارة الهندية.

وقد وجدت هذه الآراء عند وزير الخارجية "تاليران" صدى قويًا، فقد عاد تاليران حديثًا من أمريكا، وهناك شاهد المستعمرات في العالم الجديد، وأدرك فوائد الاستعمار للدول الأوروبية، ولكن الحكومة الفرنسية والرأى العام في فرنسا كانا يميلان إلى القيام بعمل حربي حاسم يضطر إنجلترا إلى طلب الصلح، أي غزو إنجلترا في عقر دارها، غير أن بونابرت استطاع إقناع حكومته بخطورة ذلك، وبيَّن لها أن غزو مصر عمل لا يقل أهمية وأثرًا عن غزو بريطانيا ذاتها، وقد استجابت حكومة الإدارة لرأيه لثقتها في عبقريته العسكرية.

ومنذ أن أسندت الحكومة الفرنسية إلى بونابرت قيادة "جيش الشرق" شرع القائد يعد العدة بمقدرة وكفاءة عالية في الإعداد والتنظيم، واختار معظم جنوده من الجيش الذي أحرز به انتصاراته العظيمة في إيطاليا، فضم جيش الشرق نحو ٣٧ ألف مقاتل، كان من بينهم صفوة القواد الذين برزت قدراتهم في حروب إيطاليا

والراين مثل كافاريللى وكليبر وديزيه ودوجا وبرتييه وبليار وغيرهم.. ولم تقتصر الحملة على الجنود وحدهم، وإنما اصطحب القائد مع جيشه كتيبة من علماء فرنسا ونوابغها فى الهندسة والطب والرياضيات والفلك والكيمياء والأدب والآثار والاقتصاد والسياسة والجيولوجيا وعلوم النبات والحيوان، إلى جانب طائفة من المصورين والرسامين والموسيقيين والمثالين، وقد بلغ عدد هؤلاء ١٤٦ عضواً كانت تتألف منهم لجنة العلوم والفنون، بعد أن تم تجهيزهم بالأدوات والآلات التى يحتاجونها لممارسة نشاطهم فى مصر، ومن الواضح أنهم كانوا جميعاً مدفوعين بحماسة جارفة لمرافقة القائد شبهها أحد الباحثين بأنها "كمسٍ من الجنون الذى سيطر على أسلافهم الفرنسيين زمن الحروب الصليبية.." وكان يمتلك كل من شارك فى الحملة إحساساً بالقدر التاريخى الذى ينتظر فرنسا، ومن ثم كانت خيبة الأمل فى النهاية بحجم الآمال الكبار التى جاشت فى صدورهم!

اكتملت الحملة واستعدت فى ميناء طولون لتحملها نحو ثلاثمائة سفينة يحرسها أسطول مكون من ٥٥ سفينة حربية، وبات مقرراً أن تقلع من ميناء طولون فى ١٠ مايو ١٧٩٨، وكانت التعليمات أو الأوامر التى صدرت إلى بونابرت تستهدف أغراضاً ثلاثة:

أولها: إخضاع مصر، وتأسيس مستعمرة مزدهرة بها واستغلال مواردها العظيمة.

وثانيها: توجيه ضربة مباشرة إلى بريطانيا العظمى بالسيطرة على أهم طريق للهند.

وثالثها: خدمة العلم بارتياد مصر القديمة والحديثة على أساس علمى وإجراء وصف شامل ومنظم لأراضى الفراعنة الأقدمين.

وقيل يومئذ إن حكومة الإدارة كان لها هدف رابع ولكنه مضمر، يتمثل فى دفع هذا الجنرال الطموح بعيداً عن فرنسا، خصوصاً بعد أن أحرز نجاحاً وشعبية كبيرين،

ولكن ليس من الحصافة أن تحرم أى حكومة نفسها من خدمات جيش وأسطول، لمجرد أن تتخلص من احتمال ظهور خصم قوى خطر. ويلاحظ أن الحجة التى استند إليها الغزو الفرنسى هى معاقبة زعيمى المماليك، إبراهيم بك ومراد بك، اللذين لم يستجيبا لمطالب فرنسا الخاصة بتسوية شكاوى التجار الفرنسيين فى مصر! وليس ثمة شك فى أن الحملة كانت مغامرة لا تخلو من خطر، ففرنسا لم تكن مطمئنة تماماً إلى سيادتها على البحر الذى يفصل بينها وبين مصر، وأسطولها ليس من القوة بحيث يضمن المحافظة على الاتصال بالوطن، وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن فقدان هذا الاتصال كان من أسباب فشل الحملة ومشروعها الاستعمارى برمته.

* * *

أقلعت الحملة من ميناء طولون فى ١٠ مايو ١٧٩٨ لتصل إلى جزيرة مالطة فى ٩ يونيو فتحتلها بعد دفاع ضعيف، ولينظم القائد حكومتها ويترك بها قوة فرنسية قوامها ثلاثة آلاف جندى بقيادة أحد جنرالاته لتوطيد سلطة فرنسا بها ضد أى اعتداء إنجليزى، وليأخذ القائد فرقة من الجنود المالطيين، ويضمها إلى جيشه سميت بالكتيبة المالطية، ثم تقلع الحملة من مالطة لتصل سواحل الإسكندرية فى أول يوليو ١٧٩٨ وحينئذ سارع القائد بإصدار تعليماته لجنوده بسرعة النزول إلى الشاطئ، خصوصاً بعد أن علم أن أسطولاً إنجليزيا يتعقبه، إن لم يكن قد سبقه، ونجح بونابرت فى الاستيلاء على الثغر وأمر بسرعة تحصينه، واستعد للتقدم صوب عاصمة البلاد.

أمر بونابرت جنوده بالزحف فى اتجاه دمنهور، بينما كلف فرقة أخرى منهم بأن تتقدم لاحتلال رشيد ومنها إلى الرحمانية، لتلتقى هناك بالجيش القادم من دمنهور، وسار الجيش صوب دمنهور محاذياً ترعة خليج الإسكندرية - المحمودية الآن - التى كانت جافة دون مياه فى هذه الفترة من العام، مما جعل الجنود يعانون أشد المعاناة من شدة القيظ والعطش فى الوقت الذى أتلف فيه الأهالى معظم آبار المياه فى طريقهم. وفى دمنهور قاتل المصريون قتالاً شديداً بكل ما ملكت أيديهم، فى الوقت

الذى تصدى فيه القائد المملوكى مراد بك للجيش الفرنسى عند شبراخيت والرحمانية فى أواسط يوليو، غير أن بونابرت استطاع هزيمته، مما جعله يتقهقر بجنوده إلى القاهرة استعداداً لمعركة فاصلة. أما القائد المملوكى الآخر إبراهيم بك، والذى كان مرابطًا بالبر الشرقى للنيل، فإنه فور سماعه بالهزيمة التى حلت بمراد، غادر القاهرة ومعه مماليكه وأتباعه، وأعداد من المصريين، مصطحبين معهم الوالى العثمانى "أبو بكر باشا" متجهين صوب بلبيس فى اتجاه الصحراء الشرقية، مما جعل القاهرة خالية من أية قوة دفاع أمام الغزاة.

ولما كان على بونابرت أن يواجه المصريين ويبين لهم أهدافه ولماذا جاء إلى بلادهم، ويطمئنهم على مصيرهم، فإنه أعد منشوراً يخاطب به المصريين، وهو ما يزال على بارجته "أدريان" قبل أن يصل إلى الإسكندرية بأيام، حرره له جماعة من المستشرقين والتراجمة المصاحبين للحملة، وطبعوه بالمطبعة العربية التى حملوها معهم، فكان المنشور أول وثيقة عربية تطبع بها، وأمر بونابرت بإذاعته على أهل البلاد فور نزوله إلى الإسكندرية، وكان ذلك أول عهد لمصر بالمطبعة، التى أمر القائد قبل مغادرته الإسكندرية أن تنقل ومعها المطبعتان الفرنسية واليونانية، إلى منزل قنصل البندقية بالإسكندرية وأن تهيأ المطابع جميعًا للعمل خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وأن تطبع كذلك آلاف النسخ من المنشور الأول الموجه إلى المصريين والذى كتب فى ٢ يوليو ١٧٩٨.

وقد ورد بالمنشور أنه من طرف بونابرت والفرنسيين الذين جاءوا لعقاب زمرة المماليك المتسلطين والمفسدين فى مصر والذين يعاملون الفرنسيين وتجارهم بالتعدى والظلم، وأن الله قضى بانقضاء دولتهم، وأن بونابرت جاء "ليخلص حق المصريين من هؤلاء المماليك، وليس للقضاء على دينهم، ذلك أنه يعبد الله ويحترم نبيه والقرآن العظيم، وتحدث المنشور عن فكرة مساواة الناس جميعًا عند الله وأنه لا يفرق بينهم سوى العقل والفضائل والعلوم وأن المماليك لا يمتازون عن غيرهم فى شىء حتى يمتلكوا مصر وكل شىء طيب لهم وحدهم، وأنه إذا كانت أرض مصر التِزامًا لهم فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم وأن أهالى مصر منذ الآن لهم الحق بتولىّ المناصب

العالية، وأن الفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور وبذلك ينصلح حال الأمة كلها" كما ركز المنشور كذلك على التأكيد على أن الفرنسيين محبون مخلصون للسلطان العثمانى "وأعداء أعدائه أدام الله ملكه"، ثم طلب المنشور من المصريين أن يمتثلوا إلى الهدوء فى مساكنهم وأن يسارعوا لاستقبال الفرنسيين بكل قلب وأنذرهم بأن "الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا" ثم هدد المنشور فى نهايته بأن "كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار".

والواقع أن بونابرت أراد بهذا المنشور أن يؤكد للمصريين ما يلى:

١- أنه جاء لمحاربة المماليك عقاباً لهم على سوء معاملة الفرنسيين واعتدائهم على تجارهم وكذلك إساءتهم إلى المصريين بالمظالم التى يرتكبونها.

٢- ومما له مغزاه أن يركز المنشور على التنويه بصداقة الفرنسيين وقائدهم السلطان العثمانى صاحب السيادة على مصر، وربما أوحت عباراته أنهم جاءوا بترتيب معه.

٣- أظهر المنشور احترام الفرنسيين لدين البلاد وأشاد بعظمة مصر القديمة، وما كان بها من حضارة وعمران.

٤- لوح المنشور باشتراك "العلماء والفضلاء" من المصريين فى حكم البلاد وتدبير أمورها.

٥- على الرغم من وعود القائد للمصريين بتحريرهم من المماليك وإشراكهم حكم بلادهم، فقد هددهم وأنذرهم إذا لم يخضعوا للحكم الفرنسى بإحراق قراهم وتدميرها.

وعلى الرغم من الوعود والتهديدات التى حفل بها منشور بونابرت الأول للمصريين، فإن ذلك لم يفتّ فى عضدهم ولم يغن عن الأمر شيئًا، فقد ارتابوا فى احترامه لدينهم وصداقته للسلطان منذ البداية، والمعروف أنهم ما كادوا يلتقون بالغزاة وجهًا لوجه حتى تفجرت الحرب التى ظلت مستمرة فى شكل عمليات مقاومة دائمة خلال فترة الاحتلال الفرنسى، قاوم المصريون، حتى بالعصى والحجارة والسكاكين،

وبما ملكت أيديهم من أسلحة متواضعة، ولم يفقدوا "روح أو إرادة المقاومة" حتى جعلوا حياة المحتلين في بلادهم جحيمًا لا يطاق وحسبما روى الجبرتي: وكان زعماؤهم من المشايخ والعلماء يقولون إن مصر أرض السلطان العثماني وإنه لا شأن لأحد بها.

وعلى الرغم من عمليات التصدي والمقاومة العاجلة التي قام بها المصريون وزعماء المماليك، منذ نزول الفرنسيين إلى الإسكندرية، والتي توالت رغم هزائمهم المتكررة، بلغت القوات الغازية مشارف القاهرة عند الأهرامات، حيث دارت المعركة الشهيرة التي حملت اسمها وإن كانت في الواقع "معركة امبابة"، تلك المعركة الفاصلة التي دارت رحاها في ٢١ يوليو ١٧٩٨ لتسقط البلاد في قبضة الغزاة.

وبينما كان بونابرت يستريح بقواته عند سفح الأهرام، جعل يحدثهم عن عظمة الحضارة التي أنشأتها، وكان يشعل حماستهم للقتال حيث ذكر لهم "تقدموا أيها الجنود واعلموا أن أربعين قرنًا من الزمان تنظر إليكم من فوق هذه الأهرامات". كان المماليك والمصريون يستعدون لخوض المعركة الفاصلة، بعد أن استطاع أمراء المماليك حشد كل ما يمتلكون من أسلحة ومدافع، ومعهم آلاف من المصريين، من الأعيان والمشايخ والفلاحين والفرسان العرب والأقباط ومتطوعي القاهرة، استطاعوا جميعًا تنظيم المتاريس والاستحكامات والمدافع وتوفير المؤن والذخائر، ونظموا أنفسهم في شكل فريقين، فريق يقوده مراد بك على الشاطئ الغربي للنيل، انتشرت قواته على هذا الشاطئ، من إمبابة حتى الأهرامات، وفريق يقوده إبراهيم بك، بالتنسيق مع الوالي والمشايخ والعلماء، انتشرت قواته على الشاطئ الشرقي للنيل، معسكرة من بولاق حتى شبرا، وحارب المماليك ببسالة رغم انتقاد الجبرتي لهم حين وصفهم بأنهم كانوا "متنافرة قلوبهم، مختلفة آراؤهم، مغترون بجمعهم، محتقرون شأن عدوهم، مرتبكون في رؤيتهم، وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم".

لقد كانت القوة التي خاض بها بونابرت معركة إمبابة ودخل بها القاهرة تتألف من أكثر من ثلاثين ألف جندي مزودين بأسلحة الحرب الحديثة، والمدربة بوسائل العلم

والتنظيم والكفاءة الحربية التي صقلت في ميادين القتال في أوروبا، في الوقت الذي حارب فيه المماليك بمدافع من طراز متخلف عتيق، بعد عزوفهم عن استيعاب أسلحة الحرب الحديثة، ولعلها كانت آخر معركة نازل فيها فرسان العصور الوسطى علم الحرب الحديث، تلك المعركة التي كشفت عن تخلف المماليك عن مجاراة ركب الزمن، وأنهم أصبحوا عاجزين تماماً في ميدان الحرب الحديثة.

وعموماً، دارت المعركة، ورغم شدة مقاومة فرسان المماليك وبسالتهم في القتال، فإن نار المدافع والبنادق فتكت بهم ومزقت صفوفهم، فكانت أصوات المدافع تدوى كالرعد والدخان يعمى أبصار الخيول وفرسانها، بعد أن هاجمت الفرق الفرنسية قوات المماليك والمصريين الذين يقودهم مراد بك في البر الغربي للنيل، فأوقعت بهم هزيمة منكرة، فقدوا فيها معظم رجالهم قتلاً أو غرقاً في النيل، واستطاع الغزاة الاستيلاء على إمبابة وغنموا مدافعها وأسلحتها وذخائرها ومؤنها، حينذاك أدرك مراد بك أن الهزيمة حلت به، ففرَّ بالباقين من جنوده إلى جنوبي الجيزة، بعد أن أغرق السفن الموجودة بالنيل حتى لا تقع في أيدي الفرنسيين ثم هرب إلى الصعيد ومعه فلول جيشه المهزوم، بعد أن قضيت على قوة البلاد الحربية، وقدرت المصادر الفرنسية عدد القتلى من جيش مراد ومن المصريين بنحو سبعة آلاف، وأن أغلبهم كانوا من المصريين.

وينبغي الإشارة إلى أنه عقب معركة إمبابة في ٢٢ يوليو ١٧٩٨، وبينما الجيش الفرنسي لا يزال في البر الغربي للنيل، حدث أول اتصال بين زعماء المصريين من العلماء والمشايخ وبين القائد الفرنسي، حين اجتمع عدد منهم في الأزهر وتشاوروا في الأمر ثم قر رأيهم على إرسال وفد من اثنين منهم إلى القائد يستفسرون عن قصده ونواياه، وعندما التقيا به بالفعل سألهم عن "عظمائهم ومشايخهم، ولماذا تأخروا عن لقائنا.. لنرتب لهم ما يكون في الراحة.." ثم طمأنهم، فطلبوا منه أماناً مكتوباً، فكتب رسالة كرر فيها أنه جاء لمعاقبة المماليك والقضاء عليهم لظلمهم وأخذهم مال التجار ومال السلطان، ثم ختمها بعبارة أراد بها استمالة كبار المصريين بقوله "وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين وفي مساكنهم مرتاحين" ثم طلب

إلى هؤلاء العلماء والمشايخ والكبراء أن يحضروا إليه ليرتب ديوانًا يضم عقلاءهم لتدبير الأمور..

انتقل بونابرت بعد انتهاء معركة امبابة إلى الجيزة ليتخذ من قصر مراد بك مركز قيادة لمعسكره، وفي اليوم التالي ٢٣ يوليو تقدمت طلائع جيش الغزاة، يقودها الجنرال "ديبوى" لإحتلال القاهرة، حيث لم تلق مقاومة مؤثرة، فعسكر في بيت الوالي – ابراهيم بك– وتبعته بقية الفرق الفرنسية التي احتلت القلعة وضواحيها وأصبحت عاصمة البلاد في قبضة الإحتلال. أما ابراهيم بك، الذي كان يرابط على الشاطئ الشرقي للنيل، فإنه عندما رأى الهزيمة التي حلت بجيش رفيقه، أدرك حجم الكارثة التي تنتظره، فانسحب بمماليكه من القاهرة، ميممًا وجهه شطر بلبيس، ومنها إلى بلاد الشام، تاركين أهالي البلاد وجهًا لوجه أمام القوات الفرنسية. وقضى المصريون ليلة رهيبة اكتنفتهم فيها الخطوب والأهوال – حسب رواية الجبرتي – وتوقعوا أن تحل بهم الكروب مع دخول الفرنسيين المدينة، ولاذ الكثيرون بالفرار إلى الأقاليم بنسائهم وعيالهم، في حالة من الذعر، كانت أشد هولاً من وقائع الحرب والقتال.

وأخيراً، دخل بونابرت القاهرة ظافراً في ٢٤ يوليو ١٧٩٨، واتخذ من قصر محمد بك الألفي بالأزبكية مقراً له، بعد أن خلت العاصمة من الوالي العثماني ومن ابراهيم بك ومماليكه، وبعد أن اعتصم مراد بك ورجاله بالصعيد، وإن كانت قد تعقبته قوة عسكرية فرنسية يقودها الجنرال "ديزيه" الذي تمكن، بصعوبة، من إخضاع الصعيد للفرنسيين في نهاية الأمر، وهكذا بدأت صفحة جديدة من تاريخ البلاد، وهي صفحة الحكم الفرنسي لمصر..

ثانياً – الحكم الفرنسي لمصر:

أتم بونابرت وجيشه مسألة احتلال مصر بالقوة وأصبح عليه أن "يحكمها" بعد فرار الوالي العثماني وانتهاء سلطة بكوات المماليك، والواقع أن منشوراته التي أعلنها على المصريين كانت تتضمن وعوداً بإشراك " العلماء والفضلاء والعقلاء" من المصريين

فى إدارة شئون مصر، على نحو ما أشرنا، كما كانت تتضمن إشادته بحضارة مصر القديمة وعراقتها، وهو ما ألمح إلى أنه جاء لإعادة بعثها، وما استعد له "بجيش" من العلماء والفنيين أتى به مع حملته وألف منهم مجمعًا علميًا على غرار المجمع العلمى الفرنسى فى بلاده. كذلك أبان عن احترامه للإسلام ونبيه وتدين المصريين وحرصه على أن يقيموا صلواتهم فى المساجد كعادتهم، مما يعنى أنه سيتبع سياسة دينية ترضى المصريين، حتى وإن اضطر لأن يدعى اعتناقه وجنوده الإسلام. كما كشفت المنشورات عن رغبته فى نشر أفكار الثورة الفرنسية ومبادئها فى مصر، خاصة فيما عبر عنه بالحرية والمساواة " "فجميع الناس متساوون عند الله، وأن الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم" وما أراده للعلماء والمشايخ من لبس شارة الثورة الفرنسية مثلثة الألوان..

١- الدواوين التى أقامها الفرنسيون:

- ديوان القاهرة: وفيما يتعلق بإشراك العلماء والمشايخ فى إدارة البلاد، فمن المعروف أنه بعد أن أمَّنهم، استدعاهم فى ٢٥ يوليو وتشاور معهم فى انتخاب عشرة منهم لتأسيس ديوان عرف باسم "ديوان القاهرة" لتحكم به المدينة، كما طلب إليهم أن ينتخبوا من بينهم رئيسًا لهم، وأن يختاروا سكرتيرًا من غير الأعضاء، فضلاً عن اثنين من الكتبة والتراجمة، كما أن من حق هذا الديوان تعيين اثنين من رؤساء الجند (الأغوات) لإدارة البوليس، وتشكيل لجنة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة، ولجنة مثلها للإشراف على عمليات دفن الموتى. وتقرر أن يجتمع أعضاء الديوان جميعًا يوميًا منذ الظهيرة، على أن يظل به ثلاثة أعضاء على الدوام، وأن يقوم على بابه لحراسته جنديان، كما تضمن قرار إنشائه أن يلتقى الجنرالان برتييه وديبوى بأعضاء الديوان "لإجراء ما يلزم لأعضائه، ولكى يأخذ عليهم عهدًا ألا يعملوا شيئًا ضد مصلحة الجيش".

ويشير "الرافعي" إلى أنه بالرغم من أن أمر بونابرت بتشكيل هذا الديوان يقضي "بإسناد حكومة القاهرة" إليه أي أن السلطة المدنية صارت من اختصاصه بشكل عام، إلا أنه ثبت عمليًا أن هذه السلطة لم تكن قطعية أو نهائية في أمر من الأمور وإنما مجرد سلطة استشارية مقيدة ذلك أن القرارات النهائية كانت للسلطة العسكرية أي في يد بونابرت وقادته، كما ثبت أيضًا أن الفرنسيين أرادوا بتشكيل هذا الديوان أن يضمنوا عدم قيام المشايخ بعمل ضد الفرنسيين، بل بالسيطرة على عامة الناس من خلالهم. فقد طلب بونابرت بوضوح من أعضاء الديوان أن يصدروا منشورًا إلى زعماء البدو يدعونهم إلى الكف عن محاربة الفرنسيين، ومنشورًا آخر إلى الأهالي يدعونهم إلى الطمأنينة ويبينون لهم "مقاصدنا الحسنة..".

ويبدو أن تعيين رؤساء الموظفين كان من اختصاص الديوان بالتشاور مع الفرنسيين، ومن الطريف أن أعضاء الديوان عندما اقترحوا تعيين بعض الشخصيات في وظائف محافظ القاهرة ورئيس الشرطة وأمين الاحتساب من جنس المماليك اعترض الفرنسيون، غير أن أعضاء الديوان استطاعوا إقناعهم بأن الأسماء المقترحة من بقايا البيوت القديمة الذين لا يتجاسرون على الظلم، وأن السوقة لا يخافون إلا منهم فقبل الفرنسيون!، كما يلاحظ أن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ومجردين عمليًا من كل سلطة، كما احتفظ الفرنسيون بحق تعيين بعض كبار الموظفين دون استشارة الديوان فإدارة الشئون المالية كانت في يد فرنسي مثلاً، كما أنهم عندما قسموا القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أخطاط عينوا لكل خط حاكمًا فرنسيًا، وكذلك كان منهم مدراء الجمارك والبريد وغير ذلك من الوظائف المهمة يضاف إلى ما سبق أن القائد أصدر أوامره، بعد يومين من تأليف الديوان، بتعيين أحد جنرالاته مندوبًا لدى الديوان، يحضر جلساته باستمرار ويقدم له تقريرًا عما يدور في كل جلسة لحرص بونابرت على متابعة ما يدور داخل الديوان من مداولات، حتى في أثناء غيابه عن العاصمة، مما جعل نشاط الديوان "خاضعًا للمراقبة والتدخل من قبل الفرنسيين.

– **دواوين الأقاليم:** وعلى غرار ديوان القاهرة أصدر بونابرت تعليماته بإنشاء دواوين في مديريات مصر، حيث تضمنت أوامره بأن يتألف كل ديوان من هذه الدواوين من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية. وأن يبحثوا الشكاوى التي تصل إليهم، ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض، وكذلك مراقبة الأشخاص سيىء السيرة ومعاقبتهم، مستعينين في ذلك بالقوات الفرنسية، وإرشاد الأهالي لما فيه مصلحتهم.

وتضمنت أوامر القائد كذلك تعيين "أغا للانكشارية" يكون على اتصال بالقائد الفرنسي، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي للمحافظة على النظام والسكينة. كما يعين في كل مديرية "مباشر" لجباية الضرائب والأموال الأميرية، وله وكيل فرنسي لمراقبة تنفيذ أوامر مدير المالية.

– **الديوان العام أو العمومي:** وهذا الديوان أراد به بونابرت أن يستنير بأراء أعيان العاصمة والأقاليم في النظام النهائي للدواوين وفي إدارة الحكومة ونظامها المالي والإداري والقضائي، على أن يتم اختيارهم ممن لهم نفوذ بين الأهالي وممن يتميزون بمكانتهم العلمية وكفايتهم "وطريقة استقبالهم للفرنسيين"، فيؤلفون جميعًا جمعية عامة تضم مندوبين عن العاصمة وعن المديريات على أن يضم وفد كل مديرية ثلاثة من العلماء وثلاثة من التجار وثلاثة من الأهالي (مشايخ البلاد ورؤساء العربان)، وكان مندوبو القاهرة ثلاثة أضعاف كل مديرية بينما كان لكل من الشرقية والمنوفية الضعف.

وحدد القائد نظام الديوان بأن ينتخب الأعضاء رئيسًا له ونائب رئيس، وسكرتيرين مترجمين وثلاثة مراقبين وطلب إلى العالمين "مونج و برتوليه" أن يشتركا في جلسات الديوان العام كمندوبين دائمين ليعرضا مشروعات الحكومة عليه، ويتابعا المناقشات ويدونا أسماء الأعضاء البارزين بنفوذهم وكفايتهم.. ثم كشف في تعليماته إليهما عن الهدف من هذا الديوان وهو "تعويد الأعيان المصريين على نظم المجالس الشورية في الحكم، لقد دعوتهم لإستشارتهم وتلقي أرائهم فيما يعود على الشعب

بالسعادة والرفاهية". وطلب بونابرت أن يؤخذ رأى هذا الديوان العام فى شأن دواوين الأقاليم، وفى النظام الذى يوضع للقضاء المدنى والجنائى، والتشريعات التى تكفل ضبط المواريث وإزالة الشكاوى من النظام القائم، وأخيراً أخذ رأيه فى الإصلاحات والمقترحات التى يراها لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب عليها.

وقد تحدد لإنعقاد هذا الديوان يوم ٥ أكتوبر عام ١٧٩٨، حيث تليت خطبة بونابرت الإفتتاحية التى تحدث فيها عن خصوبة مصر وكيف أن الدنيا أخذت العلوم والصنائع والقراءة والكتابة عن أجداد المصريين، وأن الدول طمعت فى امتلاكها، إلا أن الأتراك شددوا فى خرابها وأفقروا أهلها، وأن الفرنسيين بعد انتصاراتهم اشتاقت نفوسهم لإستخلاص مصر مما هى فيه وإراحة أهلها من تغلب دولة مفعمة بالجهل والغباوة (يقصد الدولة العثمانية) وعندما انتصروا، بدأو فى تنظيم أمور مصر وبعث مواردها ليزداد خصبها وريعها "لذا فالواجب على المصريين ترك الشغب وإخلاص المودة" ووصف الحاضرين بأنهم أهل خبرة وعقل وأنهم حضروا من الأقاليم لأمور جليلة، وسيسألون عن أمور ضرورية فيجيبون عنها القائد الذى يتصرف بما يليق صنعه..

وكان من الواضح أن خطاب بونابرت كشف للمرة الأولى عن عدائه للدولة العثمانية وازدرائه لها، وذلك بعد أن تحالفت الدولة مع بريطانيا وروسيا لمحاربة فرنسا وإخراجها من مصر، حيث أعلن السلطان الحرب على فرنسا فى سبتمبر ١٧٩٨ لذلك صرح بونابرت بعدائه للدولة ووصف حكمها لمصر بأسوأ الصفات، ليصرف المصريين عن التعلق بها.

المهم انتخب الديوان العام الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيساً له بالإقتراع السرى، وثبت أن هذا الديوان- شأنه شأن ديوان القاهرة- لم تكن له سلطة قطعية فيما يعرض عليه، بل كانت مهمة استشارية، يستطيع القائد من خلالها التعرف على آراء أعضائه، ويجيبون عما يسألون بشأن النظم التى تطبق، ومن حق القائد وحده إقرار ما يريده.

فضلاً عن أن القضايا التى كانت تعرض على الديوان كانت تدرس فى عين الوقت فى لجنة ألفها بونابرت تحت رئاسته، ضمت مدير مهمات الجيش ومدير الشئون المالية، وكبير المباشرين، وكانت تنعقد يوميًا لتصدر القرارات النهائية بعد معرفتها برغبات الديوان أو توصياته.

وحين عرض موضوع النظام القضائى المدنى والجنائى رأى الديوان إبقاء نظام القضاء القائم وألا يتغير ترتيب المحاكم أو نظامها، وإن كان قد طلب تحديد رسوم التقاضى التى تدفع للقضاء وموظفى المحاكم، كما طلب أن يكون تعيين القضاة فى المديريات من حق الدواوين التى تألفت بها. وحين سئل العلماء من أعضاء الديوان عن المواريث أجابوا بأنها حسب القواعد الشرعية التى مصدرها القرآن الكريم، فطلب المندوبان الفرنسيان أن يكتب العلماء قواعد تقسيمها طبقًا لأحكام الشريعة، ففعلوا، حيث استحسن الفرنسيون بقاء هذا النظام.

وقد اهتم بونابرت كثيراً بمسألة تسجيل عقود الملكية لتحديد حجم الضرائب العقارية التى ستفرض عليها، ذلك أنه كان مهتمًا- قبل الديوان- بابتكار وسائل لزيادة ما يُحصَّل من الضرائب من الأهالى، فوضع نظامًا جديداً لإثبات ملكيات الأهالى بمستندات تسجل نظير رسوم معينة، وأنشأ لذلك محاكم سميت بالمحاكم التجارية أو محاكم القضايا، التى تختص بالفصل فى المنازعات التجارية والمدنية، حيث حددت رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المبالغ المتنازع عليها أمام هذه المحاكم، وكذلك حددت نفس النسبة من قيمة العقارات لتسجيلها، وقد ضج الأهالى من هذه الرسوم الجديدة التى لم يكونوا يدفعونها، كما ضج أصحاب الحرف والصنائع من فرض الفرنسيين ضرائب سنوية عليهم، وقد وصف الجبرتى هذا النظام بقوله إنه نوع من التحايل لأخذ الأموال.

وعندما اجتمع الديوان وعرض عليه الموضوع أبدى الأعضاء استياءهم منه واعترضوا على إكراه الملاك على تقديم مستندات ملكياتهم القديمة لتسجيلها، وقالوا إذا كان الهدف هو وضع ضريبة على الأملاك، فلتفرض على العقارات نفسها حيث

يتعذر تقديم مستندات عن بيوت قديمة بناها أصحابها دون حجج، لذلك وافق بونابرت على فرض الضريبة على العقارات ذاتها، ولم يسمح الفرنسيون بمناقشة الديوان فى قيمة هذه الضرائب أو جداولها ووضعوا الديوان أمام الأمر الواقع، وكان تقرير هذه الضرائب، التى كانت فادحة، من أهم أسباب نفور المصريين من الحكم الفرنسى، وانفض الديوان فى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ دون أن يستطيع تخفيض الضرائب التى استحدثها الفرنسيون، لذلك لم يكد ينفض انعقاده حتى اندلعت ثورة القاهرة الأولى.

فهل يمكن أن يقال، بعد تأليف هذه الدواوين، ذات الأثر الشكلى والطبيعة الاستشارية والخاضعة لرقابة وإرادة بونابرت ورجاله، والتى تألفت لتهدئة المصريين وإقناعهم بمشروعية الضرائب التى تفرض عليهم، هل يمكن أن يقال إن الفرنسيين أشركوا العلماء والمشايخ المصريين فى حكم بلادهم؟

٢- المجمع العلمى ووصف مصر وتحديثها:

رأينا كيف كان من بين أهداف الحملة الفرنسية على مصر خدمة العلم بالكشف عن حضارة المصريين القدماء، ودراسة إمكانيات بلادهم على أسس علمية لتأسيس مستعمرة حديثة لفرنسا بها، وكيف أتى بونابرت معه "بكتيبة" من العلماء والفنيين ضمت صفوة من أعضاء "لجنة العلوم والفنون"، ليؤسس بهم "المجمع العلمى المصرى" على مثال المجمع العلمى الفرنسى الذى كان بونابرت يفاخر بعضويته فيه، ورغم صبغة هذا المجتمع العلمية فقد ضم إلى علمائه نخبة من كبار قواده ممن لهم معرفة بالعلوم، كما ربطه بإدارة الحكومة التى أنشأها حال وصوله إلى مصر.

وقد عهد بونابرت إلى سبعة من أبرز علماء اللجنة وقواد الجيش وهم (مونج وبرتوليه وجوفروا سانت هيلير وكوزستاز وديجينت، والجنرالان كافريللى وأندريوسى) باختيار أعضاء المجمع، الذى أنشئ فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ الذى اختار بونابرت قصر حسن كاشف بالناصرية مقرًا له وألحق به عددًا من قصور المماليك المجاورة

لتكون سكنًا لأعضائه، وجاء في أهدافه العمل على تقدم العلوم والمعارف في مصر، ودراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية بمصر ونشر هذه الأبحاث، ثم إبداء رأيه للحكومة في المسائل التي تستشيره فيها. وتقرر أن ينقسم إلى أربعة أقسام: قسم للرياضيات وقسم للعلوم الطبيعية، وثالث للاقتصاد السياسي، وقسم رابع للآداب والفنون، على أن يتألف كل قسم من اثنى عشر عضوًا، ويديره مجلس مكون من رئيس ونائب له وسكرتير دائم ونائب له، وأمين دائم لمكتب المجلس ومترجم، على أن يجتمع المجلس مرتين في الشهر، ويجوز للقادة والضباط حضور جلساته، كما تقرر أن ينشر المجلس مجموعة من أبحاث المجمع كل ثلاثة أشهر، والتي عادة ما تضم المذكرات التي يدونها الأعضاء وتقارير اللجان المؤلفة لدراسة المسائل التي تعرضها عليه الحكومة.

وقد عقد المجمع أولى جلساته في ٢٣ أغسطس وانتخب الأعضاء العالم الرياضي مونج رئيسًا للمجمع، وبونابرت نائبًا للرئيس، وفورييه سكرتيرًا دائمًا وكوستاز نائبًا له، وكانت أبرز المشاكل التي طلب بونابرت إلى المجلس دراستها في هذه الجلسة تتمثل في العمل على حل المشاكل العاجلة للجيش الفرنسي في مصر، منها كيفية تدبير مواد الوقود اللازمة لأفران الجيش، ومواد مصرية لصناعة البيرة، ووسائل ترشيح وتبريد مياه النيل، وهل توجد بمصر مواد أولية لصنع البارود؟ فضلاً عن دراسة أحوال ونظم التشريع والقضاء والتعليم في مصر، والإصلاحات التي يمكن إدخالها ويرغبها الأهالي، كما عرضت على مجلس المجمع في الجلسات التالية مسائل أخرى منها الوسائل الضرورية لزراعة العنب في مصر، وطريقة زراعة القمح ومقارنتها بالطريقة الأوروبية، وإمداد القلعة بمياه النيل، وحفر الآبار في الصحراء، ووسائل الاستفادة من مخلفات القاهرة، وإنشاء مرصد، ونحو ذلك من المسائل التي شُكِّلت لجان متخصصة لدراستها وكتابة تقارير عنها.

والواقع أن أعضاء المجمع لم يدخروا وسعًا في بذل جهودهم في مختلف فروع العلوم والفنون، فأنشأوا مكتبة للمجمع ضمت الكتب التي استقدموها معهم وتلك التي

جمعوها من خزائن الكتب بالقاهرة، كما أنشئوا معملاً للطبيعة والكيمياء زودوه بالأدوات والآلات الخاصة بدراسة العلوم الطبيعية والرياضية، وشرعت جماعات منهم يجوبون البلاد للكشف عن آثارها وعن حضارة مصر القديمة، كما رسموا خرائط مفصلة للبلاد، وسواحلها ونيلها وترعها وبحيراتها، ودرسوا أنواع الحيوانات والطيور والنباتات والمعادن والتربة وما في باطنها، وما فى بحارها وسماواتها، وأخضعوا كل شيء لدراسة علمية مستفيضة ومصورة.

وقد حرص الفرنسيون على دعوة العلماء والمشايخ المصريين لزيارة المجمع العلمى وكان بينهم الجبرتى الذى وصف المجمع والفرنسيين فيه بقوله إنهم "أفردوا للمدبرين والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحُسَّاب والمنشئين حارة الناصرية حيث الدرب الجديد وما به من البيوت...".

وقد زود الفرنسيون المجمع العلمي بمكتبة ذات شكل حديثة ضمت حسب تعبير الجبرتي "جملة كبيرة من كتبهم وعليها خُزَّان ومباشرون يحفظونها ويحضرونها للطلبة ومن يريد المراجعة، فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسى منصوبة موازية لتختاة (طاولة) مستطيلة فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها فيحضرها له الخازن، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر، فإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم، وخصوصًا إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعًا للنظر فى المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم ويحضرون له أنواع الكتب .. ولهم تطلع زائد للعلوم وأكثرها الرياضة ومعرفة اللغات.. وعندهم كتب مقررة لأنواع اللغات وتصاريفها واشتقاقاتها بحيث يسهل عليهم نقل ما يريدون من أى لغة إلى لغتهم فى أقرب وقت".

كذلك وصف الجبرتى قسم الفلك ووصف ما به من آلات وأدوات وكذلك قسم الرسم والتصوير، حيث رأى صوراً تكاد تنطق، كما رأى قسم الهندسة والطب

والكيمياء ووصف ما رأى فيه وما يفعله صناع الآلات الدقيقة، والأطباء والجراحون، والطب الكيمياوى وآلات التقطير، ورأى تجربة لتوليد الكهرباء وغير ذلك مما "لهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج فيها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا".

وعندما أعدوا المطبعة (الفرنسية والعربية) للعمل واتخذوا مكانًا لها فى دار عثمان بك الأشقر بالأزبكية، عهدوا إلى المستشرقين مارسل وفانتور بإدارتها والإشراف على مطبوعاتها، بعد تسميتها "المطبعة الأهلية" وفى هذه المطبعة طبعت منشورات بونابرت إلى المصريين وبعض المطبوعات العربية والفرنسية، فضلاً عن الصحيفتين اللتين أنشأهما الفرنسيون فى مصر، لتكونا أول عهد مصر والمصريين بالمطبعة والصحافة. وكانت الصحيفة الأولى "كورييه دوليجيبت" (الجوانب المصرية) وهى صحيفة سياسية تصدر كل أربعة أيام فى أربع صفحات وقد صدر منها ١١٨ عددًا (أغسطس ١٧٩٨- يونيو ١٨٠١) وكانت بمثابة الصحيفة شبه الرسمية للحملة تنقل أوامر القادة وأخبار الفرنسيين فى مصر. أما الصحيفة الثانية فهى "لا ديكاد إجبسين" (العشرية المصرية) باعتبارها تصدر كل عشرة أيام، وهى صحيفة علمية اقتصادية تنشر أبحاث المجمع العلمى ومناقشاته وقد صدرت فى أكتوبر ١٧٩٨ وتفيد المصادر أنه كان فى نية الفرنسيين إصدار صحيفة باللغة العربية تحمل اسم "التنبيه" وأنهم أعدوا العدة لذلك غير أن الظروف لم تمكنهم من إصدارها.

ومن المعروف أن الفرنسيين قاموا ببعض الإجراءات الصحية، كإنشاء المعازل الصحية فى بولاق والإسكندرية ودمياط ورشيد، كما درسوا الأمراض المتوطنة واتخذوا بعض الوسائل لعلاجها، فضلاً عن إنشائهم لجنة لإدارة الشئون الصحية بالقاهرة ومصر القديمة وبولاق، ووضع لوائح تتعلق بنظافة المدينة، وتقرير الوسائل والإجراءات الصحية. أما فيما يتعلق بإقامة المستشفيات فالمعروف أنهم أقاموا مستشفيات عسكرية خاصة بجنودهم، ورغم أنهم فكروا فى إنشاء مستشفى للوطنيين، إلا إن ذلك لم يقدر له أن يتم، والثابت أنهم شكلوا لجنة لذلك بدأت ببحث حالة المستشفى الكبير (المارستان المنصورى) الموجود بمصر قبل غزوهم لها، وكان

مستشفى عظيمًا ألحقت به عند إنشائه فى أوائل القرن الرابع عشر مدرسة لتخريج الأطباء، ثم لم يلبث أن تدهور خلال العصر العثماني، غير أن اللجنة رأت أن حالة المستشفى لم تعد تصلح وأشارت بإنشاء مستشفى جديد وأن تلحق بها مدرسة الطب، ولكن المشروع لم يتحقق زمن الاحتلال الفرنسى، ومن المهم أن نشير إلى أن القاهرة كان بها عدد من المستشفيات قبل الغزو، كما كان بها مستشفى للنساء أقامها الأمير عبد الرحمن كتخدا وإن كان يسمى بالتكية.

ومن الإنجازات التى أقامها الفرنسيون كذلك إنشاء طواحين الهواء فى جزيرة الروضة وباب الحديد، ولم تكن مصر خلوًا من هذه الطواحين قبل غزوهم لمصر، فقد ذكرت مصادرهم أنهم وجدوا فى الإسكندرية نحو ثماني طواحين تدار بالهواء. وفيما يتعلق بالصناعة وبخاصة الأسلحة، فالمعروف أن الفرنسيين أصلحوا الترسانة التى كان مراد بك قد أنشأها فى الجيزة لتصنع المدافع والسفن والآلات الحربية، كما أنشأوا مصنعًا للبارود فى جزيرة الروضة، ومصانع للجوخ والقبعات والبيرة ودبغ الجلود، كما أقاموا مصنعًا للنجارة، وآخر للأدوات الميكانيكية لصناعة الآلات الحديدية والمخارط ونحوها، وكذلك الآلات الدقيقة كالساعات والآلات الهندسية المتقنة، حسب وصف الجبرتى الذى زار هذه المصانع وكتب عنها.

وقد حدث أن بونابرت دعا أعضاء الديوان إلى داره ذات يوم وأراد أن يلبسهم طيلسان الجمهورية الفرنسية ذا الألوان الثلاثة، وعندما هم بوضعها بيده على كتفى الشيخ الشرقاوى باعتباره رئيس الديوان، على سبيل التكريم، انتفض الشيخ غاضبًا وألقى به على الأرض، وعبثًا حاول الترجمان إقناع المشايخ بأن إلباسهم الطيلسان بمثابة تكريم لهم، ويذكر الجبرتى أن الفرنسيين أمروا بأن يحمل الناس الشارة الفرنسية (الكوكارد) على ملابسهم لكن أغلبهم أنف ذلك، فنادى الفرنسيون بإبطال ذلك بالنسبة للعامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم بوضعها، ثم تركت بعد ذلك.

ولما كان مقياس النيل قد أصابه العطب من جراء القتال، فقد تولى المهندسون الفرنسيون ترميمه، وأقاموا كذلك جسراً من المراكب بين القصر العينى والروضة وآخر يمتد حتى الجيزة. كذلك مهدوا طريقًا مستقيمًا غرسوا الأشجار على جانبيه من الأزبكية إلى بولاق يتفرع بعدها إلى فرعين، ثم مهدوا بعض الطرق المتصلة بباب الحديد، وأنشأوا كذلك متنزهًا بالأزبكية وأقاموا به ملهى على غرار ملهى التيفولى بباريس، مارسوا فيه فنون الرقص واللهو ونعته الجبرتى بدار الخلاعة وذكر أنه كان فى شكل أبنية مخصوصة، يجتمع بها الرجال والنساء للهو والخلاعة فى أوقات مخصوصة، وجعلوا على كل من يدخل إليه مبلغًا معلومًا يدفعه ليحصل على إذن بالدخول. كذلك أقام الفرنسيون مسرحًا للروايات التمثيلية مثلت فيه الروايات الكوميدية والتراجيدية وغيرها.

والمعروف أنه بعد معركة أبو قير البحرية صار الفرنسيون محصورين فى مصر، لذلك عول بونابرت على إدماج الفرنسيين بالمصريين محاولاً بذلك تكوين عنصر قوى واحد يستند إليه فى حكمه، مدركًا أن قوة الشعب هى خير ما ترتكن إليه الحكومة فى البلاد، فبدأ يستميل المصريين إليه بكل الوسائل، فكان يشترك معهم فى حفلاتهم الدينية والقومية العامة مستهدفًا من ذلك كسب هدوء المصريين، إن لم يكن ودهم، وتخفيف شعور الكراهية، والنفور الذى انتابهم منذ بداية الاحتلال، فأبدى اهتمامًا واضحًا، ومبالغًا فيه، بالحفلات السنوية التى اعتاد المصريون أن يقيموها، محاولاً إدخال الاطمئنان عليهم، وصرف أنظارهم عن النكبة التى حلت بأسطوله، فى أبو قير البحرية عندما هزم هزيمة ساحقة من جانب الأسطول الإنجليزى، وبخاصة بعدًا ما وصلت أخبارها إلى المصريين وبدأوا فى إشاعتها، حتى لقد هدد القائد من أذاعها من المصريين بأقسى أنواع العقاب.

فانتهز بونابرت فرصة حلول مناسبة وفاء النيل ليشارك المصريين فى الاحتفال بها، فأمر أن يشارك جيشه فى المهرجان، وحضر الاحتفال بنفسه مصحوبًا بقواد جيشه، وبجانبه نائب الوالى وقاضى مصر وأعضاء الديوان ومحافظ القاهرة وأعيانها،

وأمر أن تزدان السفن بالأعلام وبإطلاق المدافع والصواريخ، ولكن الأهالي لم يشاركوا في الاحتفال ولم يخرجوا للتنزه ليلاً في المراكب كعادتهم كل عام.

وقد سبق أن رأينا كيف دأب بونابرت على اتباع سياسة دينية تجاه المصريين عبر فيها عن احترامه لدينهم وشعائرهم عرفت بـ"سياسة بونابرت الإسلامية" وعندما جاءت مناسبة الاحتفال بالمولد النبوى الشريف ولم يبد المصريون شيئًا من مظاهر الاستعداد للاحتفال، أمر بونابرت أن يجرى الاحتفال كالمعتاد، وعين السيد خليل البكرى نقيبًا للأشراف- بدلاً من السيد عمر مكرم- وخلع عليه خلعة ثمينة وأغدق على الاحتفال الذى أقيم بمنزل البكرى وحضره بونابرت "وشارك فى حفلة الذكر التى أقيمت. وأظهر صبرًا شديدًا فى شهودها من بدنها إلى تمامها". ويتصل بذلك تعيين أمير للحج، حيث عين بونابرت مصطفى بك وكيل الوالى فى هذا المنصب وخلع عليه خلعة خضراء بحضور أعضاء الديوان وأهداه جوادًا كريمًا، بل إن بونابرت أراد استغلال المناسبة ليكتسب قلوب أهالى مصر وعامة المسلمين، فأمر بإبلاغ أمر هذا التعيين إلى البلاد الإسلامية، وكتب إلى شريف مكة يعده بإرسال أوقاف الحرمين كما كانت، ثم استكتب المشايخ والعلماء رسالة إلى السلطان العثمانى، ومثلها إلى شريف مكة، يعبرون فيها عن جهود بونابرت لتأمين طرق الحج، ومشاركته فى احتفال المولد النبوى، وتعيين أمير الحج الجديد واحترامه للشعائر الإسلامية.

لم يكتف بونابرت بذلك وإنما أراد، بمناسبة الاحتفالات، أن يروِّج لشعارات ومبادئ الجمهورية الفرنسية الأولى واستعراض قوتها، فانتهز مناسبة عيدها فى ٢٢ سبتمبر ١٧٩٨ وأقام احتفالاً عسكريًا مهيبًا فى ميدان الأزبكية دعا إليه قاضى مصر ونائب الوالى وأعضاء ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم، وأبدع الفرنسيون فى تنسيق الاحتفال وإقامة أقواس النصر والرايات التى تحمل أسماء مقاطعات فرنسا، ونصبوا سارية ضخمة وسط الميدان أسموها شجرة الحرية، وأقاموا هياكل خشبية نقشوا عليها أسماء قتلاهم، وأقاموا بوابتين كبيرتين (قوسى نصر) تحمل "شعارهم وإشارة إلى قيام دولتهم فى زعمهم" كما يذكر الجبرتى- نقشت على إحداها صورة لمعركة

الأهرام وكتب على الأخرى عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، واستعرض القائد كتائب جيشه وتليت إحدى خطبه الساحرة ليملأ قلوب جنوده حماسة، وأضيء الميدان ليلاً وصدحت الموسيقى إلى ما بعد منصف الليل.

ثالثاً - المقاومة وفشل المشروع الاستعمارى:

رأينا فى صفحات سابقة أن الغزو الفرنسى لقى مقاومة فورية وعاجلة، سواء من جانب الأهالى والمماليك بدءًا من نزولهم الإسكندرية، ومروراً بمعارك شبراخيت ورشيد ودمنهور وامتداد المقاومة إلى القليوبية والشرقية وغيرها، وحتى معركة إمبابة الفاصلة التى اشتهرت باسم "معركة الأهرامات" والتى دخل بونابرت القاهرة على إثرها غازيًا ومنتصراً، ليبدأ بعدها الحكم والإدارة، وليبدأ المصريون كذلك فى حركة مقاومة الاحتلال، التى جعلت الفرنسيين فى مصر فى حالة من الخوف وعدم الاستقرار، ولم يهدأ لهم روع خلال السنوات الثلاث التى قضوها بمصر، ولقد شهد المؤرخون الفرنسيون بذلك وبأن الوجود الفرنسى فى مصر بات محفوفًا بالمخاطر ومزعزعًا وأن الأهالى لم يجدوا وسيلة للمقاومة إلا اتبعوها، وأن الكثير من القادة والجنود الفرنسيين راحوا ضحية هذه المقاومة. والواقع أن من يتتبع سلسلة عمليات المقاومة، المنظمة وغير المنظمة، ليلاحظ بكثير من الإكبار شدة وعنف هذه المقاومة للاحتلال، بل واستمرارها واتساع مداها فى أنحاء البلاد، حتى كأن ثورة عارمة اندلعت فى وجه الفرنسيين وامتد لهيبها من أقصى البلاد إلى أقصاها، وكانت المقاومة فى القاهرة أعنف وأعمق أثرًا لاختلاف طبيعتها فى المدينة عنها فى الريف، ففى العاصمة توجد طوائف الحرف وما يتوفر لديها من تنظيم، فضلاً عن الأزهر وما يتمتع به من مكانة فى النفوس، ومشايخه ممتدون فى طول البلاد وعرضها.

لقد استمر الأهالى يهاجمون الفرنسيين من وقت لآخر، فثارت عليهم القاهرة المرة تلو المرة، كما ثارت عليهم المدن الأخرى ما استطاعت، قاتلهم الجميع لأنهم رأوا فيهم

أعداء دينهم، ولم يهضموا تملق بونابرت لمشاعرهم الدينية، وقاتلوهم دفاعًا عن كيانهم وأرزاقهم، وقاتلوهم لأنهم لم يفقهوا، أو يقتنعوا بدعوتهم إلى الحرية السياسية والحكم الذاتي، وكان الأهالي على اقتناع بأن مصر تخص السلطان العثماني، حتى لقد رفضوا أن يعينوا قاضيًا من بينهم، بدلاً من القاضي التركي، مؤكدين أن تعيينه من حق السلطان وحده. وعمومًا بلغت حركة المقاومة ذروتين شهيرتين أولاهما ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر عام ١٧٩٨، وثانيتهما ثورة القاهرة الثانية في مارس عام ١٨٠٠.

ثورة القاهرة الأولى:

وفيما يتعلق بثورة القاهرة الأولى (٢٠- ٢٣ أكتوبر ١٧٩٨)، فقد اندلعت بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من احتلال الفرنسيين للعاصمة، وقد اتفقت أغلب المصادر على أن من أهم أسبابها كانت الإجراءات الإدارية والمالية الصارمة والقاسية التي استحدثها الفرنسيون ولم يجد فيها المصريون إلا وسائل لابتزاز أموالهم، كفرض الغرامات ومصادرة الممتلكات وتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وإنشاء المحاكم التجارية أو محاكم القضايا التي تحصل رسومًا من المتقاضين، وكذلك إنشاء مصلحة لتسجيل المستندات المتعلقة بالملكيات والوصايا وشهادات الميلاد والحجز والطلاق وتنفيذ الأحكام وغير ذلك، وكان السبب المباشر لاشتعال الثورة هو الضرائب التي فرضها بونابرت على الأملاك والقضايا والمباني كالحمامات والمحلات والمقاهي والطواحين والمعاصر، إلخ، وقد مسَّت هذه الضرائب أرزاق جميع الناس، في وقت تدهورت فيه مكاسب التجار بسبب توقف حركة الاستيراد والتصدير نتيجة للحصار البحري الذي فرضه الإنجليز على سواحل البلاد عقب معركة أبو قير البحرية، فتأثر التجار، ولكن كانت أكثر الفئات تضررًا هم عامة الناس والحرفيين وصغار مشايخ الأزهر، وكان الأخيرون بمثابة العقل المدبر لحركة الثورة.

ومن العوامل التي أثارت حنق وغضب الأهالي وكانت من أسباب الثورة كذلك، ما استحدثه الغزاة من "بدع" مست صميم حياة الناس ومألوفاتهم وتقاليدهم مثل إلزام

أصحاب المهن والأعمال باستخراج تراخيص لمزاولة أعمالهم مقابل دفع رسوم معينة، وكذلك ما اقتضته عمليات توسيع الطرق لتسهيل تنقل الجنود الفرنسيين من هدم بعض المنازل والمساجد وإزالة أبواب الحارات والمصاطب، ومنها كذلك إرغام الأهالى على إضاءة الشوارع والحارات والأسواق وتوقيع عقوبات صارمة على المقصرين، والإجراءات الصحية بخصوص دفن الموتى ومكافحة الأوبئة والطواعين، وإرغام الأهالى على نشر أمتعتهم وملابسهم على أسطح المنازل وتنظيفها ورشّها والكشف الدورى عنها لضمان تنفيذ ذلك، ورغم أن الكثير من هذه الإجراءات كانت مفيدة للمصريين، فقد اعتبروها بدعًا وتدخلاً من "غزاة كفار" فى صميم حياتهم وعاداتهم، فضجوا منها، فضلاً عن مسلك الفرنسيين فى حياتهم الاجتماعية حيث مارسوا حياتهم بطريقة صدمت مشاعر الكثير من المصريين حين أشاعوا الكثير من مظاهر العبث واللهو والفساد وقربوا إليهم طوائف كان المصريون ينظرون إليهم نظرة احتقار.

وقد لعب العلماء والمشايخ دوراً مهمًا فى نشر الدعايات التى وصلت عن طريق وكلاء السلطان فى سوريا، وبكوات المماليك الفارين خارج مصر، وكذلك إذاعة فرمانات السلطان سليم الثالث التى دعا فيها المسلمين لإشعال حرب مقدسة ضد الفرنسيين والتى تولى الأئمة قراءتها فى مساجد القاهرة، وكانت هذه الفرمانات تروج لاعتبار الفرنسيين كفارًا وأعداء للإسلام وللديانات الأخرى. وأن جيوش الدولة العثمانية بسبيلها إلى مصر لسحقهم. وجعل أئمة المساجد يحرضون الناس على الثورة ضد المحتلين، وتعالت من المآذن دعوات الجهاد ضد الكفار والظالمين، كما تألفت فى الأزهر لجان لتنظيم حركة الثورة، ضمت صغار المشايخ والعلماء والطلاب، من مصريين وغير مصريين، وصار الجميع يتحينون الفرصة التى جاءت عندما أصدر بونابرت أوامره بفرض الضرائب على الأملاك والعقارات.

وما إن أذيعت هذه الأوامر فى ٢٠ أكتوبر حتى تحرك زعماء الشعب ودعاة الثورة وأبرزوا أسلحتهم وذهبوا فى اليوم التالى فى مظاهرة إلى بيت القاضى، وهم يهتفون لانتصار الإسلام، وطلبوا إليه اصطحابهم إلى دار بونابرت للتوسط لإلغاء هذه

الضرائب، لكنه خشى عاقبة هذا الأمر فأغلق بابه فى وجوههم فرجموه بالحجارة، واتجهت جموعهم الثائرة إلى حى الأزهر ليصبح مركز الثورة، بعد أن تدفق عليه الثوار من كل حدب وصوب، مسلحين بما وصلت إليه أيديهم من بنادق وسيوف ونبابيت، وشرعوا فى مهاجمة أماكن إقامة وتجمع الفرنسيين فى مناطق عديدة من القاهرة، واستطاعوا قتل حاكم القاهرة الفرنسى "الجنرال ديبوى"- ومعه سكرتير بونابرت- وعدد كبير من جنوده، مما زاد من حماستهم، فما كان من بونابرت إلا أن أمر جنوده بمهاجمة الأزهر وقذفه بالمدافع من تلال المقطم، ثم محاصرة الجامع وقطع السبل المؤدية إليه وضربوا الأحياء المجاورة له، فى الوقت الذى شرع فيه الثوار فى شن هجوم ضارٍ على مقر القيادة الفرنسية فى حى الأزبكية، وظلوا يطلقون بنادقهم حتى قتلوا عددًا كبيرًا من الفرنسيين.

غير أن القوات الفرنسية احتشدت لقمع الثورة، وتمكنت من محاصرة الثوار وقطع الطرق المؤدية إلى الجامع الأزهر، وعندما أقبل الليل اقتحموه بخيولهم وتفرقوا بصحنه ومقصوراته وربطوا خيولهم بقبلته وعاثوا فى أروقته فسادًا، وحطموا خزائن الطلبة والكتبة ونهبوا ما فيه من متاع وودائع، وداسوا على الكتب والمصاحف بأرجلهم ونعالهم، وحسب رواية الجبرتى ".. وأحدثوا فيها وتغوطوا وبالوا وشربوا الشراب وكسروا أوانيه وألقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عرّوه ومن ثيابه أخرجوه" وظلوا يحتلون الجامع حتى اضطر وفد من العلماء للذهاب إلى بونابرت يطلبون منه أن يجلى جنوده عن الجامع. واستطاع الفرنسيون بفضل تفوق أسلحتهم إخماد الثورة التى لم تستمر لأكثر من ثلاثة أيام انتقم خلالها الفرنسيون من الثوار أبشع انتقام، فنهبوا بيوت الأزهر والأحياء المجاورة وأعدموا كل من جاء لنصرة الثوار وكذلك عددًا من الشيوخ الذين حرضوا على الثورة، وصادروا ممتلكاتهم، وأحاطوا القاهرة بمزيد من القلاع والحصون وبطاريات المدافع وهدموا فى سبيل ذلك الكثير من الدور والقصور، كما أبطل بونابرت اجتماع الديوان عقابًا لسكان القاهرة على ثورتهم، وطلب بونابرت من كبار المشايخ الذين تدخلوا لديه لتهدئة الأمور أن يكتبوا بيانًا للأهالى

ينكرون فيه الثورة ويذكرون عواقبها وينصحون الأهالى بالإخلاد للسكينة والهدوء، وأرغموا بالفعل بضغط منه على الرضوخ لذلك وأصدروا بيانين بهذا المعنى، وهكذا خلفت الثورة آثاراً عميقة زادت من اتساع الهوة بين المصريين والفرنسيين، وقضت على أى أمل فى التفاهم بين الفريقين، وظل المصريون يتحينون الفرصة للثورة على الفرنسيين من جديد.

بدأ بونابرت يفكر فى عواقب إلغاء الديوان، وسياسة الإرهاب التى مارسها لقمع الثورة وفي أعقابها، وهلع الناس من توالى المحن والمظالم، وتعطيل دولاب الحكومة وشلل الإدارة، ونضوب واردات الخزانة والجيش، ورأى القائد أنه لن يكون بمقدوره حكم الشعب بالحديد والنار وتبين له من تعطيل الديوان أنه لا سبيل لحكم الشعب دون وساطة زعمائه، فعاد يفكر في إعادة الديوان بعد تعطيله نحو شهرين، لتهدئة الخواطر، وللتمهيد لاكتساب رضا المصريين، ليستطيع استكمال تحقيق مشروعاته بعد أن اعتزم الزحف على سوريا، لذا أمر بإعادة الديوان فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨، فأعاد تشكيله في شكل ديوانين أحدهما عمومي (٦٠ عضواً) والآخر خصوصى (١٤ عضواً) وأصدر منشوراً بهذا الشأن كرر فيه عباراته التى تظهر سطوته، بل ادعى أنه يطلع على الغيب ويعلم ما تخفيه صدور الناس وزعم أن احتلاله مصر مذكور فى بعض آيات القرآن الكريم!

حملة سوريا:

وقد بلغت مسامع بونابرت أن جنود والى عكا الذى كان نائبا عن (السلطان العثمانى) وهو أحمد باشا الجزار "قد احتلوا قلعة العريش فى ٢ يناير ١٧٩٩ مما ينذر بأن ثمة جيشًا عثمانيًا بسبيله للزحف على مصر، لذلك رأى أن يعجل بخطته وإنفاذ حملة على سوريا قبل أن يباغته العثمانيون الذين اعتبروا أنفسهم فى حالة حرب مع فرنسا منذ أرسلت حملتها لاحتلال مصر، ورفضوا كل مساع فرنسية

للتفاهم، خصوصًا بعد رجحان كفة بريطانيا فى البحر المتوسط بعد انتصاراتها فى أبو قير، وقد أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا فى ٢ سبتمبر ١٧٩٨ وأخذت تستعد بجيشين لاسترداد مصر أولهما يذهب من سوريا فالسويس والآخر من رودس إلى سواحل مصر الشمالية، ثم أبرمت حلفًا مع روسيا وإنجلترا فى ديسمبر ١٧٩٨ ويناير ١٧٩٩ لذلك أراد بونابرت أن يعجل بملاقاة الجيش العثمانى فى الشام، ولم يكن هدفه مجرد تثبيت أقدامه فى مصر، أو إبعاد الخطر العثمانى عنها فقط، وإنما احتلال سوريا واتخاذها موقعًا حصينًا للدفاع عن كيان مصر.

ولإدراكه مدى تحفز الأهالى فى القاهرة ومدى استعدادهم للثورة، اتخذ من الإجراءات والاحتياطات الحربية ما يحول دون ذلك، حيث أمر بتقوية القلاع وإمدادها بالمدافع والذخائر وإحكام الاتصال بينها وكلف اثنان من جنرالاته بكتابة تقرير عن حالة الدفاع فى القاهرة إذا ما نشبت فيها ثورة جديدة وهو فى سوريا، وعين "الجنرال دوجا" وكيلاً عنه فى حكم القاهرة والوجه البحرى، واصطحب معه عدداً من مشايخ الديوان ومعهم قاضى القضاة وأمير الحج لإقناع الشعب أن حملته على سوريا تمت بمباركة الديوان أو ليتخذ منهم أداة تفاهم مع السوريين، غير أن هؤلاء المشايخ لم يكونوا راضين عن صحبتهم للحملة لذلك انصرفوا عنها عندما أتيحت لهم أول فرصة. وكذلك اجتمع بونابرت بأعضاء "الديوان الخصوصى" لينبئهم بعزمه على السفر موضحًا أن غرضه من ذلك هو محاربة المماليك وفتح طريق التجارة بين مصر وسوريا، وطلب إليهم "ضبط البلد والرعية" والتنبيه على مشايخ الإخطاط والحارات بعدم إثارة الفتن مع الجنود الفرنسيين، وأن ينصحوا الأهالى بالخلود إلى الهدوء والسكينة فى أثناء غيابه. كما أوصى الجنرال دوجا بإجلال واحترام أعضاء الديوانين العمومى والخصوصى لما لهم من نفوذ بين الشعب، وأن يستعين بهم فى حالة حدوث فتن أو اضطرابات ويثق فى قدرتهم على تهدئة الخواطر، ويتصل بذلك كله مبالغة بونابرت فى الاحتفال مع المصريين برؤية هلال رمضان ذلك العام (١٢١٣ هـ) حين ذهب المحتسب بموكب طوائف الصناع إلى بيت بونابرت بالأزبكية لإبلاغه برؤية الهلال، حيث بالغ فى الحفاوة بهم.

في بداية المعارك حقق بونابرت انتصارات سريعة على القوات العثمانية في العريش في ١٥ فبراير ١٧٩٩، ثم احتل خان يونس وتقدم إلى غزة حيث استولى عليها دون مقاومة تذكر، ومنها انطلق إلى الرملة واللد، ثم اشتبك مع جيش عثماني في يافا في ٣ مارس واستطاع احتلالها بعد قتل نحو ألفي جندي عثماني، تناثرت أشلاؤهم لعدة أيام مما سبب انتشار الوباء الذي أصاب جنوده وكان من عوامل إخفاق حملة سوريا، زاد من هول المأساة أن بونابرت أمر بإعدام ثلاثة آلاف جندي عثماني كانوا قد استسلموا بالمدينة، بحجة أنه لا يستطيع إطعامهم وحراستهم، ولما سرت هذه الأنباء إلى عكا استبسل قائدها في رد الهجوم الفرنسي بعد أن آثر جنودها القتال بشراسة حتى الموت، ولكي لا يلقوا مصير جند يافا واستطاعوا رد هجوم الفرنسيين عن أسوار عكا "وحصد بونابرت تحت أسوار عكا ما غرسه على شاطئ يافا".

فبعد شهرين مرهقين من حصار مضنٍ عجز بونابرت عن اقتحام المدينة واضطر إلى الارتداد عنها بعد فداحة الخسائر، وفتك الوباء بجنوده، ووصول أنباء مقلقة عن شروع الدولة العثمانية في تجريد حملة كبيرة على مصر ستتخذ سبيلها إلى الإسكندرية فتحارب القوات الفرنسية بمصر، كما وردت للقائد أنباء من نائبه في حكم القاهرة أن ثمة اضطرابات بدأت في مصر، تجددت على أثرها المعارك في الصعيد والبحيرة، وظهور البوارج الإنجليزية في البحر الأحمر واقترابها من السويس، كما وصلت إلى بونابرت أيضًا أنباء مزعجة عن الأحوال في أوروبا في غير صالح فرنسا، كل هذا أقنعه بضرورة الانسحاب من سوريا "حيث دفنت أحلامه وآماله تحت أسوار عكا" كما ذكر في أوراقه.

وكان من آثار هزيمة عكا أن تضعضعت هيبة فرنسا في نظر المصريين، الذين أدركوا أن بوسعهم الثورة من جديد، رغم تضليل بونابرت لهم بشأن أنباء الهزيمة، إلا أن آثارها كانت بادية للعيان، فقد خسر الفرنسيون أكثر من ألفين ومائتي قتيل من خيرة جنود الحملة، كان منهم نخبة من القواد والضباط والمهندسين والأطباء، ومن الطريف أن بونابرت اجتهد في تعمية المصريين بستر الفشل الذي أصاب جيشه

والظهور بمظهر المنتصر الذى حقق أهدافه من الحملة فأرسل رسالة إلى الديوان خلاصتها أنه محق الجزار بعكا وهدمها بالقنابل وأن أهلها فروا إلى البحر، وعندما قرئت الرسالة بالديوان لم يصدقها أحد! وكانت هزيمة حملة سوريا التى استغرقت ١٢٥ يوماً والتى لم يجن منها الفرنسيون سوى الخسران، واحداً من أهم أسباب فشل مشروعهم الاستعمارى برمته.

وبينما كان جيش بونابرت يواجه ما يواجهه فى حملته على سوريا، كانت قوة الجيش الفرنسى المتبقية فى مصر بقيادة "ديزيه" تواجه ثورات وحروب متتابعة فى صعيد مصر، لذلك جنح كل من "دوجا" خليفة بونابرت فى القاهرة والوجه البحرى، وكذلك "بوسيلج" مدير الشئون المالية إلى اتباع سياسة فيها قدر من الحكمة ومحاسنة المصريين ومجاملة أعضاء الديوان والتودد إليهم واستشارتهم فى شئون الأمن والضرائب والأمور المتعلقة بالشريعة والعادات والتقاليد، وكان عليهما الاستماع إلى آرائهم فى كثير من الأمور، وعموماً نعمت البلاد بهدوء مشوب بالحذر والتوتر، انتظاراً لما تسفر عنه حملة سوريا.

غير أن هذا الهدوء لم يلبث أن تحول إلى حركات من التمرد والانتفاضات، بين الحين والآخر، ومن منطقة إلى أخرى، فالنفوس كانت متحفزة للثورة، وبالفعل بدأت الانتفاضات فى الشرقية، فى مارس ١٧٩٩ بسبب الإتاوات والمصادرات التى قام بها الفرنسيون، وامتد لهيب الانتفاضات إلى سائر الدلتا، فوصلت إلى كفور نجم فى يونيو ثم امتدت إلى الإسكندرية، ورشيد والبحيرة، ورغم قمع الفرنسيين لذلك بالقوة، فإن روح الثورة لم تمت. وعاد بونابرت إلى مصر واستكتب أعضاء الديوان منشوراً، يدعون فيه الناس إلى الإخلاد إلى السكينة، ويخبرونهم بأن عودة بونابرت منتصراً يكذب شائعات موته، وأنه عاد إلى مصر لأنه وعد بأن يعود خلال أربعة أشهر، وأن عودته أسكتت الفتن التى يثيرها العربان والمماليك، وختم المنشور بتحذير المصريين من عواقب الفتن والثورات، والتنويه باحترام نابليون للإسلام، وعزمه على إقامة مسجد عظيم، وكذلك دخوله وجنوده فى الإسلام!

كان أول ما واجهه الفرنسيون بعد عودتهم من سوريا، معركة حربية مع حملة عسكرية عثمانية وصلت إلى سواحل الإسكندرية، حيث دارت المعركة التي اشتهرت باسم معركة أبو قير البرية. فعندما أنزل العثمانيون قواتهم واحتلوا قلعة أبو قير في ١٧ يوليو ١٧٩٩، شرع بونابرت في وضع خطة عسكرية سريعة لمواجهة الحملة، التي لم تكن لديها خطة عسكرية لمواجهة الجيش الفرنسي ولم تحسن تقدير قوته، كما كانت تنقصها القيادة الحربية الكفء، ولم تتقدم الحملة العثمانية لاحتلال الإسكندرية أو رشيد لتتخذها قاعدة عسكرية لمواصلة الزحف إلى داخل البلاد، فأتيحت لبونابرت فرصة محاصرة الجنود العثمانيين في شبه جزيرة أبو قير. واستطاع جيشه اختراق الجيش العثماني لينزل به هزيمة ساحقة كانت أشبه بكارثة فقد فيها العثمانيون نحو ثمانية آلاف بين قتلى وغرقى، بالإضافة إلى أسر ثلاثة آلاف كان منهم قائد الحملة العثمانية (مصطفى باشا) وكبار قواده، وانتهت المعركة في ٢ أغسطس ١٨٩٩.

ومن المهم ملاحظة أن بونابرت اتجه في البداية إلى تكتم أخبار الحملة العثمانية، فذكرت منشوراته أنه ذاهب لمواجهة سفن جاءت إلى الإسكندرية للتحالف مع المماليك والعربان لنهب القطر المصري وأنه إذا كان بها جماعة من المسلمين- يقصد العثمانيين- فإنهم يكونون أعداء للإسلام ، إلخ. فقد كان يدرك ما سوف تثيره حملة عثمانية في نفوس المصريين من بعث روح الثورة والانتصار للدولة، ولذا كان ينهي منشوراته بتحذير الناس من عواقب الهياج والثورة، غير أن قادته نصحوه بمصارحة الأهالي، لأن هذه الأكاذيب إذا ما انكشفت ستصبح دليلاً على ضعف الفرنسيين فتكون مدعاة للثورة وليست وسيلة لدرئها.

ورغم انتصار بونابرت في معركة أبو قير البرية فإن الدولة العثمانية كانت تحشد جيشًا أخر في سوريا يتولى الصدر الأعظم قيادته، وتوالت الأنباء على اكتمال عدته وأنه أوشك أن يتحرك لتحرير مصر من الفرنسيين، واستعادتها، ولذلك شرع بونابرت هو الآخر يتخذ عدته لصد الحملة الجديدة، بينما كان يأمل في أن تطور الأحداث في أوروبا يهيىء صلحًا مشرفًا لبلاده، ومن ثم يضع حدًا للحرب في مصر، غير أن الرياح

أتت بما لا تشتهى السفن، فقد تواترت الأنباء من أوروبا بهزيمة الجيوش الفرنسية فى إيطاليا والنمسا وأن الخطر بات يحدق بفرنسا، ومن ثم فقد الأمل فى الحصول على مدد منها، بسبب تألب الدول الأوروبية عليها، ولذلك انعكست الآية، وصار يفكر فى إنقاذ بلاده، فصرح فى رسائله إلى حكومة الإدارة بأنه رهن إشارتها إذا استدعته، بعدما أدرك أن إنقاذ فرنسا أهم بكثير من توطيد سلطتها فى مصر، وأن مصير بلاده لن يتقرر على ضفاف النيل وإنما على ضفاف الراين، لقد بات مقتنعًا بأن مصير مشروعه الاستعمارى بإنشاء إمبراطورية فرنسية فى الشرق قد تبدد عند أسوار عكا وهزيمة حملة سوريا، وأن عليه أن يتجه إلى الغرب، فيعود من حيث أتى.

وما إن عاد إلى القاهرة، بعد معركة أبو قير البرية، حتى قضى أسبوعًا قبل رحيله عن مصر، يصدر فيه تعليماته بشأن تنظيم الإدارة العليا وبشأن قيادة الجيش والأماكن التى سيتحصن بها وخطط دفاعه، إذا ما بدأ الهجوم العثمانى الجديد من السويس أو البحر الأحمر، فى الوقت الذى بدأ يستعد سرًا للرحيل، وأمعن فى التمويه والسرية حتى لا يعلم الإنجليز فيترصدونه، وحتى لا يستاء جنوده فيتمردون، وتسقط هيبة الجيش، وتتحرك الثورة فى نفوس المصريين، لذلك أذاع أنه ذاهب إلى منوف للتفتيش على أحوال البلاد، فى يوم رحيله وهو ١٨ أغسطس ١٨٩٩، وقبل أن يغادر بيوم واحد اتجه إلى مفاتحة الدولة العثمانية فى أمر إنهاء حالة الحرب وعقد صلح مع فرنسا، ووسَّط فى ذلك قائد حملة أبو قير البرية الذى كان أسيرًا معززًا لديه، واقترح فى رسالته للصدر الأعظم أن يعهد للسفير العثمانى فى باريس بالمفاوضة فى قواعد الصلح، أو يرسل مندوبًا عنه إلى مصر لنفس الغرض، ولم ينتظر بونابرت نتيجة هذا المسعى، وإنما ترك لخليفته تفويضًا بالمتابعة.

وكما هو معروف، اختار بونابرت الجنرال كليبر ليخلفه فى قيادة الجيش، ورغم أنه بعث فى نفس كليبر الأمل فى إمكانية إرسال مدد إليه من فرنسا بطريق البحر عندما يصل إليها، فقد كان مدركًا مدى الحرج الذى وضع فيه الجنرال، ومن هنا أجاز

له – فى رسالته إليه – بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية ليعقد الصلح "وأنه إذا حل شهر مايو ١٨٠٠ دون أن تتلقى المدد، واستمر الطاعون يفتك بالجنود.. فعليك فى هذه الحالة ألا تغامر بالجيش فى الحرب والقتال، ولك أن تعقد الصلح مع تركيا ولو كان شرطه الأساسى الجلاء عن مصر، فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة، وسندرك عظمها عندما نرى هذه البلاد الجميلة تحتلها دولة أوروبية أخرى..".

ومن اللافت للنظر أن بونابرت فى رسالته المهمة إلى كليبر، المشار إليها، والتى رسم فيها خطوط السياسة التى سيسير عليها عسكريًا وإداريًا واقتصاديًا، لم يفته أن يوصيه باعتقال خمسمائة أو ستمائة من المماليك أو من العرب، ومشايخ البلاد (العمد) وإرسالهم إلى فرنسا فى حالة استئناف المواصلات البحرية، ليبقوا بها سنة أو سنتين بهدف "أن يروا عظمة الأمة الفرنسية، ويقتبسوا عاداتنا وأخلاقنا وأفكارنا ولغتنا، ويعودوا إلى مصر فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنيهم..." ووعد الجنرال بأنه سيرسل إليه من فرنسا فرقة من الممثلين، سبق وأن طلبها "لتسد حاجة الجيش ولتألف البلاد شيئًا جديداً من العادات الغربية". وهكذا فى ظل ظروف بالغة السوء للفرنسيين، سواء فى مصر أو فى وطنهم، رحل القائد الفذ وترك جنوده يواجهون مصيراً محفوفًا بالمخاطر، وبدا واضحًا أن قادتهم يفكرون فى الانسحاب نهائيًا من مصر، منذ منتصف أغسطس عام ١٧٩٩، أى بعد ما يقرب من عشرة شهور من احتلالهم لها.

الفرنسيون تحت قيادة كليبر:

لم يكن كليبر يمتلك ميزات سلفه العسكرية ولا طبيعته البسيطة التى تجذب قلوب الناس حوله، وإنما كان صارمًا يحيط نفسه بمظاهر الأبهة والجبروت، حريصًا على أن تؤدى له مظاهر الإجلال والتكريم، والثابت أنه أدخل تعديلاً على التقسيم الإدارى لمصر، فجعل مديرياتها ثمانى مديريات، وحرص على استتباب الأمن والهدوء، وقد

ساعدته الظروف على ذلك فى البداية، لانصراف الدولة العثمانية مؤقتًا عن خطتها فى غزو مصر من الشرق، حيث اقتضتها الفتن الداخلية إلى سحب جزء من جنودها بالشام، كما فشل الإنجليز فى إنزال جنودهم فى القصير فى أغسطس ١٧٩٩، ثم نجاح الجنرال ديزيه فى قمع مناوشات مراد بك فى الصعيد.

ولكن هذا الهدوء النسبى لم يصرف كليبر عن التفكير فى مصير جيش بات محاصرًا عن طريق البحر، يرابط بين أمة معادية لا تدع الفرصة تمر إلا وقاومت الاحتلال، ويواجه دولتين متحالفتين، هما الدولة العثمانية وإنجلترا، متحفزتان لاقتلاعه من مصر، فضلاً عن أن جيشه أنهكته المعارك والأمراض ونقص عدد رجاله بمقدار الثلث، وفقد الكثير من حاجاته الضرورية وبات ضجرًا قلقًا على مصيره. وقد صاحب ذلك تدهورًا للأحوال الاقتصادية والمالية بسبب توالى فرض الضرائب والغرامات والمصادرات، وتزايد عمليات النهب والتخريب والإحراق، مما أتلف الكثير من المزارع والمتاجر والصناعات، وزاد من حالة الضنك التى يعانى منها الغزاة والمصريون على حد سواء، ولم يكن يخفى على القائد أن إرهاق الناس بمزيد من الضرائب لن يكون فى صالح توطيد سلطته، بعد أن استنفد سلفه موارد البلاد المالية فى الشهور الأولى للاحتلال، ولم يترك درهمًا فى خزانتها عندما غادر مصر، وكان كليبر يدرك أن استخدام وسائل بونابرت سوف يدفع بالبلاد إلى الثورة عند أول بادرة لذلك.

لذلك بات كليبر مقتنعًا، والحالة هذه، بأنه لم تعد هناك فائدة ترجى من استمرار الاحتلال الفرنسى لمصر، وأن الاحتلال، مهما بقى، فإن مصيره الفشل، وأصبح يفكر فى إنهاء هذا الاحتلال بأسلوب يحفظ شرفه العسكرى. ومن هنا فكر فى مفاوضة الدولة العثمانية والصلح معها على قاعدة الجلاء عن مصر، وبعث إلى الصدر الأعظم رسالة بهذا المعنى، وذكَّره برسالة بونابرت السابقة إليه بهذا الشأن، فأدركت الدولة العثمانية حرج موقف الفرنسيين، وتلكأت فى الرد واستأنفت حشد جيوشها للزحف على مصر برًا وبحرًا، وبدأت بالفعل تهاجم سواحل مصر الشمالية وأنزلت جنودها فى دمياط فى أواخر أكتوبر ١٧٩٩ لكن الفرنسيين تصدوا لهم وأنزلوا بهم هزيمة فادحة.

لم يغير هذا الانتصار الفرنسى من قناعة كليبر بضرورة التفاوض على الانسحاب من مصر، وجرت بالفعل مفاوضات مبدئية وأعلن مندوب الصدر الأعظم استعداده لترحيل الفرنسيين بأسلحتهم وأمتعتهم عن مصر إلى بلادهم، وضمان عدم تعرض الروس أو الإنجليز لهم، والتقى مندوبو كليبر مع مندوبين عن تركيا وحليفيها فى أواخر ديسمبر ١٧٩٩، فى الوقت الذى كانت فرق الجيش العثمانى المعسكرة قرب غزة قد تحركت واستولت على القلعة الفرنسية فى العريش، مما حدا بالفرنسيين إلى التساهل فى قبول شروط الصلح، بينما كان كليبر مرابطًا بقواته فى الصالحية متابعًا للمفاوضات ومتحسبًا للقتال والمقاومة ومستعدًا لهما، معتقدًا أن العثمانيين بعد احتلال العريش سوف يستمرون فى الحرب، وبعد استشارة قادته اتفق رأيهم جميعًا على قبول الصلح والجلاء، دون حرب لن تنتهى لصالحهم حتى لو انتصروا فى المعارك. وبالفعل تم التوقيع على معاهدة العريش فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ التى نصت على جلاء الفرنسيين عن مصر بأسلحتهم وأمتعتهم وإقلاعها من ثغور الإسكندرية ورشيد على السفن الفرنسية والسفن التى تعدها الحكومة العثمانية، ووجوب إطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وضمان عدم التعرض للفرنسيين فى البحر من جانب تركيا أو حلفائها.

وهكذا طويت صفحة القتال مؤقتًا، وعاد كليبر إلى القاهرة يصاحبه أحد الشخصيات العثمانية من حاشية الصدر الأعظم وهو (محمد أغا) الذى جاء ليتولى إدارة الحكومة فى مصر، ريثما يتم رحيل الفرنسيين، ويروى الجبرتى قصة وصول الأغا بقوله إنه دخل إلى مصر فى موكب "فحصلت بين الناس ضجة عظيمة، وازدحموا لمشاهدته والفرجة عليه" وبدأ فى ممارسة مهمته بأسلوب أثار سخط المصريين، حيث دعا كبراء البلد من الأعيان والعلماء والتجار، وأخبرهم بأن الصدر الأعظم عينه مديراً للجمارك وأن عليه احتكار جميع الواردات، فيشتريها بالثمن الذى يسعره- بمعرفة المحتسب - ويخزنها، وألزم كبير تجار القاهرة (أحمد المحروقى) بتحصيل ثلاثة آلاف كيس لسد نفقات ترحيل الفرنسيين، وهكذا دفع الناس المرهقين ما استطاعوا لحرصهم على إجلاء الفرنسيين.

والحاصل أن السير سيدنى سميث المندوب البريطانى الذى حضر توقيع معاهدة العريش، لم يشأ أن يوقع عليها ليترك حكومته حرة فى تنفيذ ما يناسبها من النصوص، فقد كانت حكومته لا تقبل أن يرحل الفرنسيون عن مصر بأسلحتهم وإنما عليهم أن يسلموها وأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب، فى الوقت الذى كان فيه الصدر الأعظم (يوسف ضيا باشا) يتقدم بجنوده إلى داخلية البلاد، وبالفعل تقدمت جيوشه إلى منطقة الخانكة ثم المطرية، بينما عين أحد رجاله واليًا على الصعيد، ومع إدراك كليبر لهذه التطورات، ولموقف إنجلترا من المعاهدة، التى تركته يتعهد بالجلاء، بينما تعتزم أخذ جنوده كأسرى حرب، بدأ يتشكك فى احترام المعاهدة، وأخذ يستعد للقتال، وأصدر أوامره بألا يدخل القاهرة أى جندى عثمانى، وأعاد تحصين القلاع المحيطة بها وإرجاع الذخائر والمهمات إلى المعسكر العام، ورغم دعوة الصدر الأعظم للسير سيدنى سميث بأن يحترم شروط الاتفاقية، فإن هذا أصرَّ على إرسال إنذار لكليبر بأن يسلم أسلحته وجنوده كأسرى حرب، فلم ير كليبر بُدًا من التصدى للجيش العثمانى، وبالفعل استطاع الفرنسيون هزيمته فى معركة عند عين شمس فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ وتكبيده خسائر فادحة تقهقر على إثرها إلى الصالحية ومنها إلى الشام، وأمسك الفرنسيون من جديد بزمام السلطة.

ثورة القاهرة الثانية :

رغم نجاح كليبر فى التصدى للحملة العثمانية- المملوكية فى معركة عين شمس فإن كتيبة عثمانية - ومعها عدد من بكوات المماليك وجنودهم قد استطاعت دخول القاهرة، وراحت تشجع الثورة ضد الفرنسيين فى القاهرة والوجه البحرى والصعيد، ولما كانت روح المقاومة متأججة فى نفوس المصريين، فقد شبت الثورة فى القاهرة فى ٢٠ مارس ١٨٠٠وتولى زعامتها عدد من كبار العلماء والتجار، يتقدمهم السيد عمر مكرم والشيخ الجوهرى والسيد أحمد المحروقى، ومصطفى البشتيلى. والثابت أن شرارة الثورة اندلعت من بولاق، ومنها انتقلت إلى أنحاء القاهرة والأقاليم، زاد من

حدتها عنف تصدى الفرنسيين لها، واعتقاد الناس أن وجود بعض قادة ورجال الدولة العثمانية وعدداً من بكوات المماليك، سوف يعجل بهزيمة الفرنسيين، خصوصًا بعد أن سرت بينهم شائعة بأن الفرنسيين هزموا فى عين شمس، وأن هؤلاء العثمانيين والمماليك جاءوا يستعرضون قوتهم فى شوارع القاهرة.

واستطاع الثوار مهاجمة معسكر الفرنسيين فى الأزبكية مستخدمين بعض المدافع العثمانية واستخرجوا بعض المدافع التى كانت مدفونة فى بيوت المماليك، وأنشأوا مصنعًا للبارود فى الخرنفش وآخر لإصلاح المدافع وثالثًا لصنع القنابل وصب المدافع من الحديد الذى جمعوه من المساجد والحوانيت، وأقاموا معسكراً للأسرى بالجمالية، وأقاموا المتاريس المنيعة فى الشوارع والحارات، وبثوا العيون والأرصاد لكشف خطط المحتلين، وتولى كبار التجار إمداد الثوار بالمؤن والأغذية، وبدا واضحًا أن المصريين جميعًا مصممون على القضاء على الاحتلال الفرنسى لبلادهم، زادهم حماسة وإصراراً وجود عدد من القيادات العثمانية والمملوكية فى مقدمة صفوفهم.

ورغم اتفاق العناصر الثلاثة - المصريين والعثمانيين والمماليك - على القتال والمقاومة حتى إجلاء الفرنسيين، فإن كليبر استطاع أن يشق الصفوف وأن يفتح باب المفاوضة مع زعماء العثمانيين والمماليك وأن يقنعهم بالكف عن القتال بعد أن أطلعهم على تفاصيل هزيمة جيوشهم فى عين شمس وفرارها إلى الشام. أما المصريون الذين لم يشاركوا فى هذه المفاوضات فقد تبين زعماؤهم أن العثمانيين والمماليك يعبثون بهم، لذلك أصروا على استمرار الثورة واستطاعوا حشد الجماهير وأعلنوا للناس خيانة المماليك والعثمانيين. وقد امتد لهيب الثورة إلى الكثير من مناطق الوجه البحرى، من دمياط إلى طنطا، واستطاع الفرنسيون قمع الثوار وفرض غرامات جسيمة على الأهالى وزعمائهم. وفى الوجه القبلى استطاع الفرنسيون أن يتوصلوا إلى اتفاق مع زعيم المماليك هناك (مراد بك)، الذى رأى أن نجاح العثمانيين فى استرجاع سلطتهم فى مصر سيقضى عليه وعلى رجاله، لذلك تصالح مع الفرنسيين وولاه كليبر إمارة

الصعيد من جرجا إلى إسنا، ومن جانبه سعى مراد إلى أن يضم المماليك الموجودين بالقاهرة إلى صفوف الفرنسيين، لكن عجز عن تحقيق ذلك.

وهكذا استطاع كليبر إخراج العثمانيين والمماليك من المشاركة في الثورة بالاتفاق معهم، ثم إخضاع الوجه البحرى بالقوة، واستمالة مماليك الصعيد يقودهم مراد بك بجعله تابعًا له، ولم يبق أمامه إلا القضاء على مقاومة المصريين في قلب العاصمة، حيث صبَّ عليهم نار مدافعه بوحشية لا مثيل لها، ومع ذلك ظل القتال سجالاً والثوار لا يذعنون ولا يستسلمون، رغم ما حاق بهم من أهوال وسفك دماء وإزهاق أرواح، وتخريب بيوتهم ومصادر أرزاقهم، بعد أن لجأ الفرنسيون إلى كل الطرق الوحشية لإخماد الثورة، من إضرام النيران فى الأحياء الآهلة بالسكان، وإحراق أحياء بأكملها (وفى تاريخ الجبرتي وصف تفصيلى مهول لفظائع الفرنسيين فى إخماد الثورة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أبريل ١٨٠٠) حتى اضطر زعماء الشعب من كبار المشايخ والعلماء إلى بذل مساعيهم لحقن الدماء، وشارك فى هذه المساعى بعض الشخصيات العثمانية الموجودة فى مصر وبعض بكوات المماليك.

ونتج عن هذه المساعى إبرام اتفاق فى ٢١ أبريل ١٨٠٠ تضمن تعهد الجنود العثمانيين والمماليك بالجلاء عن القاهرة والشام فى غضون أيام، وتعهد كليبر بأن يعفو عفوًا عامًا عن جميع أهالى القاهرة وعن جميع المصريين الذين شاركوا فى الثورة. وبإبرام هذا الاتفاق انتهت ثورة دامت أكثر من شهر، وأمسك كليبر وجنرالاته بزمام الأمور جميعًا بقوة، وتفتحت شهيتهم للفتح والاستعمار وبدأت تتناوشهم فكرة البقاء فى مصر وإدارة شئونها كمستعمرة فرنسية، وعندما أدركت الدولة العثمانية قوة مركز الفرنسيين فى مصر، سعت إلى التفاوض معهم بشأن تنفيذ معاهدة العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠)، كما تلقى الفرنسيون عرضًا إنجليزيًا بشأن تنفيذ نفس المعاهدة والمعاونة فى نقل الجنود الفرنسيين إلى بلادهم بأمان، غير أن كليبر وقد أخذته نشوة انتصاره فى معركة عين شمس (٢٠ مارس ١٨٠٠)، وإخماده ثورة القاهرة الثانية (مارس - أبريل ١٨٠٠) اعتبر أن ذلك يشكل وضعًا جديدًا يتجاوز المعاهدة، ويعد بمثابة فتح جديد

لمصر، غير أن أحلامه الخاصة تحطمت فى لحظة مباغتة بطعنة سكين أودت بحياته بعد أقل من شهرين من نشوة انتصاره وإخماده ثورة المصريين!

فكما هو معروف، ترصد الجنرال كليبر واغتاله شاب حلبى يدعى سليمان وعندما قبض عليه اعترف بأنه كان يدرس بالأزهر ثم عاد إلى بلاده ليلتقى ببعض ضباط الجيش العثمانى ممن عادوا بعد رجوع الجيش العثمانى مهزومًا إلى سوريا، وأن أحدهم استطاع إقناعه بالعودة إلى مصر واغتيال كليبر، وأضاف فى اعترافاته أنه لم يخبر أحدًا من زملائه فى الأزهر بنيته سوى أربعة، قبضت السلطات الفرنسية على ثلاثة منهم – وهرب الرابع – وحاكمتهم مع سليمان بتهمة علمهم وعدم التبليغ واعتبروهم شركاء فى الحادث، رغم أن سليمان ذكر بأنهم نصحوه بألا يفعل، ويذكر "الرافعى" أن المتأمل فى أسئلة المحققين يتضح له أنهم كانوا شديدى الارتياب فى مسلك علماء الأزهر، وأنهم كانوا يحاولون جمع بيانات لإثبات علم شيخ الأزهر – الشيخ الشرقاوى – بنية القاتل ولكن التحقيق لم يسفر عن إدانة الشيخ، أو غيره من كبار العلماء. وبعد إجراء التحقيقات طلب المدعى العمومى من المتهمين أن يعهدوا لأحد بالدفاع عنهم، فأجابوا بأنهم لا يعرفون أحدًا، فندبت المحكمة أحد المترجمين للدفاع عنهم، وانعقدت المحكمة العسكرية فى ١٦ يونيو ١٨٠٠، ثم أصدرت حكمًا بإحراق يد سليمان ثم إعدامه على الخازوق وترك جثته تأكلها الطير، وكذلك إعدام شركائه الأربعة بقطع رءوسهم وإحراق جثثهم، مع مصادرة أموال المتهم الرابع الهارب.

وقد أشاد "الجبرتى" بطريقة المحاكمة "لما فيها من ضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يدينون بدين، بعد أن تجرأ على كبيرهم رجل أفّاق وغدره، فقبضوا عليه وقرّروه ولم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم، بمجرد الإقرار، بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل، بل رتبوا حكومة ومحاكمة وأحضروا القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام، ثم نفذوا الحكم فيهم بما اقتضاه التحكيم."، وبالغ الفرنسيون فى تشييع رفات كليبر فى مشهد مهيب استعرضوا فيه قوتهم وقدرتهم على

التنظيم، وبعد انتهاء الجنازة ودفن الجثة نفذ حكم الإعدام في المحكوم عليهم أمام أعين الأهالي لإرهابهم.

الفرنسيون تحت قيادة مينو:

لم يكن مينو، الذي خلف كليبر باعتباره أقدم القواد، يمتلك مقدرة وكفاية سلفه، فلم يتميز بمهارات سياسية أو إدارية تؤهله لتولي هذا المنصب الخطير، فضلاً عما يتميز به من الغرور والاعتداد الزائد بنفسه، وربما يكون قد وصل إلى مكانته بفضل تملقه لبونابرت، كما كان أضحوكة الجيش لبدانته، وتحوله إلى الإسلام (حيث سمى نفسه عبد الله باشا مينو)، وزواجه من سيدة مصرية صغيرة السن (هي زبيدة كريمة أحد أعيان رشيد)، كما كان معروفًا بآرائه الاستعمارية وتحمسه للبقاء في مصر، لذلك عكف على إصلاح الإدارة ونظام الضرائب، وحظي بفترة سلام استمرت نحو تسعة أشهر حاول خلالها أن يضع قواعد راسخة لاحتلال فرنسي دائم لمصر، بينما وطد الجنود أنفسهم على حياة المنفى الطويل، رغم سأمهم من طول فترة الاحتلال وتشوقهم إلى الرجوع إلى وطنهم.

وشرع مينو في فرض إتاوات وضرائب جديدة، بعد تحصيل ما تبقى من الغرامات التي فرضها سلفه، كما صادرت إدارته الكثير من البضائع مقابل سداد الغرامات والإتاوات، واتبع سياسة إرهاق وظلم ونهب وتخريب، فازداد المصريون نفورًا من الفرنسيين، مما جعله يفكر في إعادة الديوان، الذي كان معطلاً منذ توقيع معاهدة العريش، وبالفعل أعاده وجعله من تسعة أعضاء كلهم من المسلمين، معتقداً أنه سيكسب رضا الأغلبية ويستميلهم إليه، ومع ذلك كانت سلطة الديوان استشارية ومحدودة، تنظر في الشئون المدنية والدينية، وانتخاب القضاة، ومن الإصلاحات الإدارية التي أجراها أنه شرع في تنفيذ مشروع إحصاء المواليد والوفيات، وتحرير دفاتر للزواج، ووضع نظام لمساحة الأطيان الزراعية، وإنشاء حديقة للنبات بالقاهرة،

وعندما فكر فى إنشاء مصنع للجوخ عارض أعضاء اللجنة الإدارية- التى تشرف على أعمال الحكومة - عارضوا قبول العمال المصريين فيه حتى لا يعرفوا أسرار الصناعة، وتم هذا بالفعل.

* * *

لقد كانت الحكومة الإنجليزية قليلة الثقة فى كفاية العثمانيين العسكرية لذلك لم تتوقف لحظة عن التفكير فى إخراج الفرنسيين من مصر، وحيث إنهم رأوا أن مجرد معاونتهم للعثمانيين من البحر لم تكن فعالة، وهزم العثمانيون فى عين شمس، لذلك بدأوا يعدون جيشًا قويًا لمشاركة العثمانيين فى الزحف على مصر لإخراج الفرنسيين منها، وبالفعل أبحرت الحملة البريطانية وبصحبتها سفن المدفعية العثمانية لترسو على شواطئ أبو قير فى أوائل مارس ١٨٠١ حيث اشتبكوا مع الفرنسيين فى معركة عند سيدى جابر، انتصرت فيها قوات الحليفين رغم تكبدها خسائر فادحة، وشرعت تتقدم داخل الإسكندرية، مما أربك مينو الذى أخذ يتوعد من يذيع أخبار الحملة الإنجليزية العثمانية، وجمع الديوان وأنذر أعضاءه وحملهم تبعة أى ثورة تحدث من الأهالى، وشرع فى القبض على عدد من الشخصيات، خصوصًا عندما وردت الأخبار بقدوم جيش عثمانى برًا من جنوب سوريا يقوده يوسف باشا ضيا، وأنه احتل العريش كما أصدر مينو أوامره باعتقال أربعة من أعضاء الديوان منهم رئيسه الشيخ الشرقاوى، وألحق بهم الشيخ السادات، مما أحدث اضطرابًا فى المدينة، قبل أن يستعد للذهاب إلى الإسكندرية لمواجهة الكارثة، وقد ارتكب مينو خطأ عسكريًا فادحًا عندما قسم قواته، خرج بجزء منها إلى الإسكندرية، وأرسل جزءًا آخر إلى بلبيس وآخر إلى دمياط، بينما ترك بقية القوة بقيادة "بليار" للدفاع عن القاهرة.

ولما كان الإنجليز قد استكملوا إنزال جنودهم ومعداتهم وذخائرهم واستعدوا للقتال، فقد التقى الجيشان عند كانوب فى ٢١ مارس ١٨٠١ فكانت المعركة التى حملت

اسم المكان الذى وقعت فيه (باب شرقى) وكانت من أهم المعارك التى أجهزت على الوجود الفرنسى وغيرت الموقف الحربى والسياسى فى مصر، فقد لقى الفرنسيون هزيمة ردتهم إلى أسوار الإسكندرية وفتحت الطريق أمام الإنجليز للتوغل فى البلاد، وقد دعم من موقفهم العسكرى وصول سفن عثمانية إلى أبو قير أنزلت ستة آلاف جندى من خيرة جنود الإنكشارية الذين انضموا للجيش الإنجليزى، كما استولت بعض فرقهم على رشيد، ومنها زحفوا إلى الرحمانية فقطعوا الصلة بين جنود الحملة فى القاهرة وقائدها مينو فى الإسكندرية. وفى أواسط مايو ١٨٠١ كان الجيش العثمانى القادم من سوريا بقيادة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، قد تحرك من العريش وتابع سيره نحو مصر دون مقاومة، فتلقاهم جيش فرنسى عند بلبيس، حيث دارت معركة انتهت بهزيمة الفرنسيين وتراجعهم إلى القاهرة، كما استطاع العثمانيون الاستيلاء على دمياط ومنطقة البرلس. بينما واصل الجيش الإنجليزى تقدمه بالبر الغربى للنيل حتى وصل إلى إمبابة، فى الوقت الذى وصل فيه الجيش العثمانى بقيادة يوسف باشا ضيا إلى البر الشرقى للنيل قبالته، حيث التقى مع القائد الإنجليزى للتنسيق بينهما، وكان مع الجيش العثمانى إبراهيم بك أمير المماليك، بينما كان مراد بك حليف الفرنسيين قد توفى، ففقدوا بموته حليفًا مهمًا، خصوصًا عندما أدرك مماليكه أن حكم الفرنسيين أوشك أن يزول، وانحازوا إلى الإنجليز.

أدرك الجنرال بليار، القائد الفرنسى للقاهرة، حرج موقفه وضعفه فجمع قادة جيشه، واتفقوا على طلب التفاوض مع الإنجليز على قاعدة الجلاء، فقبل القائد الإنجليزى ومعه الصدر الأعظم ذلك. ووقع الجميع اتفاقية للجلاء فى ٢٧ يونيو ١٨٠١، نصت على أن يجلو الفرنسيون بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم إلى رشيد ومنها إلى أبو قير ففرنسا على نفقة الحلفاء، وتعهد الإنجليز والعثمانيون بتقديم السفن والمؤن لهم، ولم تكن نصوص هذا الاتفاق تختلف فى جوهرها عن نصوص معاهدة العريش التى نقضها الإنجليز. وفى وداع له طابع تراجيدى جمع الفرنسيون الديوان فى آخر جلساته، حيث تليت رسالة من المسيو ستيف مدير المالية الفرنسى، دافع فيها عن الحكم الفرنسى لمصر، وأعرب عن نيات بونابرت الحسنة نحو البلاد وأهلها، وأن

الفرنسيين يريدون الخير لمصر، وأمل أن يذكر المصريون مدة حكمهم بالخير، وأن يكون هذا الفراق إلى حين !! وأقلعت سفنهم تحمل أكثر من نصف الجيش الفرنسي المتبقى بالفعل إلى رشيد ومنها إلى أبو قير لتبحر إلى فرنسا فى أوائل أغسطس ١٨٠١.

جرت التطورات السابقة فى القاهرة، ومينو فى الإسكندرية بجيشه لا يعلم عنها شيئًا، وعندما علم ثار واعتبر أن بليار بتسليمه فرَّط فى شرفه العسكرى، غير أنه لم يمض خمسون يومًا على تسليم القاهرة حتى أذعن مينو للتسليم بشروط أسوأ من التى قبلها بليار، ووقع اتفاقًا على هذه الشروط فى ٣١ أغسطس ١٨٠١ تضمنت تسليمه السفن التى معه، وأن يرحل جنوده بعشرة مدافع فقط بعد تسليم مدافعهم وذخائرهم، وأن يسلم أعضاء المجمع العلمى جميع الآثار والخرائط والمخطوطات التى فى حوزتهم. وبدأ الفرنسيون بالفعل فى إجراءات التسليم فى بداية سبتمبر ١٨٠١، غير أن جماعة من العلماء امتنعوا عن تسليم مقتنياتهم من كنوز علمية للقائد الإنجليزى وهددوا بإحراقها وتحميله تبعة حرمان العلم منها، فاضطر القائد أن يتنازل عن تنفيذ هذا الشرط مكرهًا، وإن أصر على أن يسلموا ما معهم من آثار وأهمها حجر رشيد بحجة أنها ملك مصر، واستولى عليها لينقلها بعد ذلك إلى بلاده.

وفى غضون نفس الفترة كان ثمة مفاوضات دائرة فى أوروبا بين إنجلترا وفرنسا لإقرار السلم فى القارة الأوروبية انتهت فى أول أكتوبر ١٨٠١ فى لندن بتوقيع الأسس التى تضمنت القواعد التى بنى عليها "صلح إميان" فى مارس ١٨٠٢ بين إنجلترا وفرنسا وحليفتيها هولندا وإسبانيا، ولما كان نابليون يعلم حقيقة الموقف العسكرى لجيشه فى مصر، وأنه لا أمل فى نجدة مينو، لذلك قبل أن يكون أساس الصلح بالنسبة لمصر جلاء الإنجليز والفرنسيين معًا عنها وكذلك عودة السيادة العثمانية عليها، (ونص على ذلك فى الأسس التى وقعت فى لندن فى أول أكتوبر ١٨٠١) ورحل مينو بجنوده عن الإسكندرية فى سبتمبر ١٨٠١ لتنطوى بذلك صفحة الاحتلال الفرنسى لمصر.

رابعاً - نتائج الإحتلال الفرنسى وآثاره:

لقد بقى الفرنسيون فى مصر ثلاث سنوات وثلاثة أشهر تقريبًا (من يوليو ١٧٩٨ حتى سبتمبر ١٨٠١) تولى أمرهم خلالها بونابرت وكليبر ثم مينو، ولم يتهيأ لهم فى أثناء إقامتهم القصيرة بالبلاد الاستقرار اللازم لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية، وإنما قضوها فى حالة حرب ومعارك مستمرة كما رأينا، فمن الوجهة الحربية لم تحقق الحملة الأغراض التى احتلت من أجلها مصر، فلا هى استطاعت أن تحاصر مستعمرات إنجلترا فى الشرق أو تعمل على تقويض نفوذها الاستعمارى، ولا حاولت قطع طريقها إلى الشرق بإنشاء قناة السويس والسيطرة عليها، كما لم تستطع تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر توازن بها ما لإنجلترا من مستعمرات. ويرجع ذلك كله بطبيعة الحال إلى تفوق إنجلترا البحرى، خصوصًا بعد تدميرها الأسطول الفرنسى فى موقعة أبو قير البحرية، كما ظهر هذا التفوق على سواحل عكا، وفى الحصار البحرى الذى فرضته على السواحل المصرية فقطعت الصلة بين الفرنسيين ووطنهم، فضلاً عن تعطيل حركة التجارة وكسادها مما انعكس على سوء الأحوال الاقتصادية فى البلاد. يضاف إلى ذلك أن الإنجليز نجحوا فى تأليب العثمانيين على الفرنسيين، وقنعوا بفرض الحصار البحرى على مصر والتحالف مع السلطان العثمانى، وتركوا له وللمماليك مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر. وكانت هزيمة أبو قير ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية، فكتب عنها فى مذكراته "لقد كان لخذلاننا فى أبو قير تأثير كبير فى شئون مصر، بل فى شئون العالم كله، فلو كان قدر للإسطول الفرنسى أن ينجو ما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها، ولا توقفت جيوشنا عند أسوار عكا".

أما العثمانيون فقد كانت تربطهم بفرنسا صداقة قديمة، غير أن اعتداء فرنسا المسلح واحتلالها إحدى ولايات السلطنة، بل أهم وأغنى هذه الولايات، كان كفيلاً بانهيار هذه الصداقة، ومن ثم تصميم السلطان على مطالبة فرنسا بالجلاء عن مصر، لقد تردد السلطان فى أول الأمر خشية أن يكون نزول الفرنسيين فى مصر مقدمة

لحركة أوروبية واسعة ترمي إلى تقسيم أملاك دولته، أو أن تبادر فرنسا إلى استخدام قوتها البحرية لمهاجمة أملاكه الأخرى، وقد حاولت الحكومة الفرنسية في الأيام الأولى للحملة أن تقنع السلطان أن حملتها على مصر - التي تعتقد أنها بلاد مستقلة في الواقع عن سلطة الباب العالي- ليست عملاً عدائيًا موجهًا ضده، واقترحت على السلطان مشروع اتفاق يقوم على الاعتراف بسيادته مصر، ويقيم نائبه في القاهرة، وأن يرسل إليه خراجها السنوي، على أن يتولى الفرنسيون الحكم الداخلي مستندين إلى قوة عسكرية لهم في مصر، وأن يتعهدوا بعدم الإساءة إلى ديانة المصريين ومعتقداتهم، ولكن السلطان رفض ذلك بطبيعة الحال، وجاءت موقعة أبو قير لتجلو موقف إنجلترا من الحملة وتشجع السلطان على أن يقف من الفرنسيين موقف العداء، فانضم إلى الحلف الذي تكون في أوروبا ضد فرنسا، وتزعم عناصر المقاومة ضد الفرنسيين بغية طردهم من مصر.

كما كان إخفاق حملة الفرنسيين على الشام أيضًا، بعد فشلها في الاستيلاء على عكا، عاملاً مهمًا في إضعافها، فقد وجهت هزيمتهم هناك ضربة قاضية لخطط بونابرت في إقامة إمبراطورية فرنسية في الشرق، وكان هذا هو هدفه الحقيقي، إذ صرح فيما بعد بقوله " لو أنني أخذت عكا لتوجهت إلى القسطنطينية ولأقمت ملكي هناك". ومن الثابت أن بونابرت خسر في حملة الشام عددًا من خيرة قياداته وأعدادًا هائلة من جنوده مما أضعف جيشه، ولم يستطع أن يعوض هذه الخسارة لانقطاع الصلة بفرنسا.

ويبرز عامل المقاومة الشعبية المستمرة للاحتلال الفرنسي كواحد من أهم أسباب فشل مشروعه الاستعماري، فقد عاش الفرنسيون بين شعب معاد، لم تهدأ ثوراته وانتفاضاته ضدهم، في القاهرة والأقاليم، فهدت هذه الثورات، والأمراض، من قوى الفرنسيين المادية والمعنوية وأنقصت أعدادهم، فقد رفع المصريون منذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في شتى ربوع الدلتا، واشتركوا مع فلول المماليك في مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التي توجهت لإخضاع الصعيد، ولم

تنطل على المصريين محاولات بونابرت تملقهم فى مشاعرهم الدينية، أو تقربه من مشايخهم، أو حتى إثارة أمجاد بلادهم القديمة. وقد غلب على هذه المقاومة الشعور الدينى، وإن كان ثمة بوادر لشعور قومي لا يجب أن نغالى فى إبرازه دون سواه من عوامل المقاومة المصرية، ذلك أن هذا العامل بمعناه الحديث لم يكن قد ترسب بعد فى وجدان الناس بالشكل الذى ظهر به فيما بعد، ونتيجة لعوامل تراكمت طيلة القرن التاسع عشر.

* * *

وكان من أبرز نتائج الحملة الفرنسية على مصر أنها رغم إخفاقها عسكريًا، فقد لفتت أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية مركز مصر وموقعها الإستراتيجى، فكانت هى المسئولة عن ظهور اصطلاح "المسألة المصرية" فى عرف السياسة الدولية، حتى لقد أصبحت مصر ميدانًا فسيحًا للتنافس الأوروبى للسيطرة عليها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ومن ثم كانت أول محاولة استعمارية أوروبية بالمعنى الحديث فى قلب الوطن العربى.

وكان من نتائج الحملة كذلك أنها أضعفت عناصر النظام القديم الذى كان قائمًا عند احتلالها لمصر، فلم تكن مجرد صدام جيش فرنسى بفرسان المماليك، وإنما كانت صدامًا بين عسكرية أوروبية حديثة ومتطورة وبين جيش شرقى مملوكى ينتمى للعصور الوسطى، أو بالأحرى كانت صراعًا بين حضارتين، حضارة غرب متقدم وشرق متخلف، صحيح أن مصر عادت إلى العثمانيين، وعاد إليها المماليك، لكن عجلة التاريخ قد دارت وغيرت موازين القوى، ورغم أن احتكاك المصريين بالحضارة الأوروبية كان ضعيفًا خلال فترة الاحتلال الفرنسية القصيرة، فإن الحملة مهدت لاتصال المصريين بهذه الحضارة، وهو الاتصال الذى سيتعمق فيما بعد خلال حكم محمد على وخلفائه. وكان قضاء الفرنسيين على سطوة وشوكة المماليك قد أظهر عجزهم أمام المصريين،

ومن ثم بدأ هؤلاء يعتمدون على أنفسهم ، مما أبرز لهم كيانًا وقيادات ودورًا في شئون بلادهم، تبلور خلال عمليات المقاومة على نحو جديد، وبرز في مسألة تولية محمد على.

ومن المؤثرات التي أحدثها الفرنسيون ما وضعه بونابرت لحكم مصر وسياسة أهلها من نظم وقواعد خاصة، أشرك فيها كبار علمائهم ومشايخهم في "حكم البلاد" خصوصًا بعد انتهاء الحكومة العثمانية المملوكية لمصر، وذلك من خلال تشكيل الدواوين في يوليو ١٧٩٨، سواء ديوان القاهرة، أو دواوين المديريات (وكذا الديوان العام الذي يفترض فيه أن يمثل السلطة التشريعية والذي ضم ممثلين من القاهرة وسائر المديريات ولم يجتمع إلا مرة واحدة في عهد الحملة) فقد أبطل بونابرت ديوان القاهرة عقابًا لأهلها على ثورتهم (أكتوبر ١٧٩٨) ثم أعاده في ديسمبر من نفس العام، وليستمر في عهد كليبر الذي عطله أيضًا خلال ثورة القاهرة الثانية، إلى أن أعاده مينو بنظام جديد وأمر باعتقال قياداته وسجنهم على نحو ما رأينا .

ومن تتبع نشاط ودور هذه الدواوين يثبت أن القصد من تشكيلها لم يكن تدريب المصريين على الحكم الذاتي- كما تدعي بعض الكتابات - ذلك أن السلطة الفعلية كانت في أيدي الفرنسيين إلى أقصى حد، بحيث اتضح أن إنشاء هذه الدواوين كان بهدف الاستعانة بأعضائها من علماء ومشايخ الأزهر اعتمادًا على مكانتهم في إخضاع البلاد وتهدئتها، والاستماع إلى آرائهم ومشورتهم دون الالتزام بها، وتوفير وسيلة محلية للربط بين الحكام الجدد والمحكومين. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من تشكيل هذه الدواوين هو خدمة مصالح المستعمرين، فإنها أطلعت المصريين حقيقة على نماذج جديدة للهيئات السياسية والمجالس الشورية وإن لم تكن لها سلطة حقيقية.

وقد رأينا أن الفرنسيين أقاموا "المجمع العلمي المصري" الذي ضم خلاصة علماء الحملة الذين رافقوها، على غرار المجمع العلمي الفرنسي- الذي كان بونابرت يفخر بعضويته له - كما ضم إليه نخبة من كبار القادة والضباط، وكان الهدف منه العمل على تقدم العلوم والمعارف بمصر والقيام بالأبحاث والدراسات العلمية والتاريخية

بمصر، والأهم من ذلك أن يبدى المجتمع رأيه للحكومة فيما تستشيره فيه من مسائل، أى أنه لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساسًا، كما أن علماءه عنوا بأمجاد مصر الغابرة، كذلك أفلح المجمع فى توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضى مصر البعيد، ولا ننسى نجاح الفرنسيين فى إتاحة الفرصة لفك طلاسم اللغة الهيروغليفية بكشف حجر رشيد مما سيؤدى إلى ظهور علم الدراسات المصرية القديمة (الإجيبتولوجى). كما كان من مهمة المجمع الكشف عن إمكانيات مصر الطبيعية والصناعية، بما يخدم أهداف الحملة فى تأسيس مستعمرة على أساس علمى، وقد كان لذلك فى حد ذاته تأثيره البالغ فى اطلاع النابهين من المصريين على نماذج عملية من منجزات الحضارة الأوروبية، وهو ما اتضح من انبهار ودهشة بعض العلماء والمشايخ المصريين، كالجبرتى والعطار والخشاب وغيرهم، مما شاهدوه داخل معامل المجمع ومكتبته وأروقته، وقد نشرت أبحاث هذا المجمع ونتائج دراساته فى ذلك الكتاب الشهير "وصف مصر" الذى اعتبر بحق من أهم إنجازات الفرنسيين فى مصر. ويتصل بهذا المجال اطلاع المصريين على الطباعة والصحافة لأول مرة مما طرح أمامهم طرائق وأساليب وأدوات حديثة للتعليم والثقافة ووسائل الاتصال والإعلام.

يضاف إلى الإنجازات السابقة ما أقامه الفرنسيون من مصانع مختلفة، كان أغلبها حربيًا أو فى خدمة الجيش، لتغنيهم عن مصنوعات أوروبا التى فقدوا وسائل الاتصال بها، وكان أهم المصنوعات صناعة النسيج والجلود والورق والبارود وصناعة الآلات لرفع المياه وسك النقود وأدوات الجراحة، صحيح أن مصر لم تكن عاطلة عن ذلك كله، لكنهم توسعوا، واستندوا إلى العلم الحديث فيما أقاموه، وإن كانوا قد حرصوا على عدم نقل الخبرة الحديثة داخل هذه المصانع إلى المصريين.

وقد اطلع المصريون كذلك زمن الاحتلال الفرنسى على نمط حديث من المستشفيات، توفرت بها أساليب علاج ورعاية جديدة اتضح هذا فى المستشفيات العسكرية التى أقاموها فى كل من الجيزة وبولاق ومصر القديمة، واستفادت من دراسات المجمع العلمى عن الأوبئة والأمراض المتوطنة فى مصر، فضلاً عن إقامة

المعازل الصحية في ثغور البلاد ومداخلها. ويتصل بذلك كله ما أقاموه من منشآت حديثة إدارية واقتصادية، وما فرضوه من إجراءات صحية، كما اطلع المصريون على نظم العمل وأساليبه وأدواته من خلال ممارسات الفرنسيين اليومية، مما سيكون مقدمة للنشاط الداخلى الذى سوف تشهده مصر تحت حكم محمد على، وفى فترة الاحتلال الفرنسى شاهد المصريون كذلك نماذج من وسائل الترفيه والملاهى وأكشاك الموسيقى، عندما أقام الفرنسيون "ملهى التيفولى" فى الأزبكية والذى ضم مراقص وقاعات للقراءة والبلياردو، وأقاموا حفلات اشترك فيها الموسيقيون والهواة والمهرجون، ومنهم بعض أبناء البلد، وأقاموا مسرحًا، وقد وصف الجبرتى ذلك كله وصفًا مثيرًا اختلطت فيه الدهشة بالاستنكار.

ويمكن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر واحتلالها لها كان بمثابة الصدمة الأولى التى أطلعت المجتمع المصرى فى العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الغربية، القائمة على العقل والعلم والآلة، فرأى المصريون عناصر مختلفة من هذه الحضارة ومكوناتها العلمية، النظرية والتطبيقية، انتقلت إلى بلادهم عنوة وفى ركاب حملة استعمارية غازية، فى الوقت الذى كان مجتمعهم يعانى من حالة شبه عامة من الجمود، فى فكره وثقافته، باستثناء ومضات علمية وثقافية محدودة فى أواخر القرن الثامن عشر، من جانب بعض العلماء النابهين وفى إطار محدودية الدور الذى كان يقوم به الأزهر آنذاك، والذى لم يخرج كثيرًا عن دائرة العلوم الدينية واللغوية، بتصنيفاتها وشروحها وحواشيها ومختصراتها، وتقلص دور العلوم العقلية فى مقابل التوسع فى العلوم النقلية.

وإذا كانت عقلية أحد علماء ذلك العصر وهو الشيخ حسن العطار (١٧٦٦– ١٨٣٥) قد وعت أبعاد الصدمة الجديدة حين عبر عن ذلك بنقده لأهل الشرق وحاله وما هو عليه من الغفلة، والخضوع للحكام المستبدين، وانصراف العلماء إلى المنافع والمصالح الخاصة، فإن تلميذه رفاعة الطهطاوى (١٨٠١– ١٨٧٣) الذى يعد بحق أبا للفكر المصرى الحديث، قد استطاع أن يقدم لمصر، بترجماته ومؤلفاته، وهو الشيخ المعمم،

الكثير من منجزات المدنية الحديثة فى شتى فروع المعرفة والعلم، مما يعد مثلاً واضحًا على امتداد أثر الاتصال بالمدنية الغربية الحديثة خلال العقود التى أعقبت هزيمة الفرنسيين ورحيلهم عن مصر.

غير أننا لا ينبغى أن نبالغ فى الإشادة بأهمية فترة الاحتلال الفرنسى لمصر من حيث اتصالها بالمدنية الغربية الحديثة، أو أن نعتبر هذه الغزوة بمثابة نقلة حضارية لمصر من عالم العصور الوسطى إلى عالم الحضارة الحديثة - كما روجت بعض الكتابات - فلا ننسى أن هذا الاتصال الذى تم قسرًا وفى إطار حملة عسكرية غازية، من قوم يخالفون المصريين فى معتقداتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ووجهوا بمقاومة مستمرة طيلة إقامتهم فى مصر، وخلال ثلاث سنوات، مما لم يتح فرصة للتواصل مع الحداثة الجديدة، وقد برز هذا واضحًا فى رفض المصريين لما استحدثه الفرنسيون فى المجال الاجتماعى والثقافى، ورفضهم سياسة بونابرت ومينو الإسلامية المتملقة، وشتى محاولاتهم التقرب من المصريين وزعمائهم، كما لم يهضموا فى مجموعهم مبادئ الثورة الفرنسية التى روج لها الفرنسيون، فقد رأينا كيف رفض علماء الديوان حمل شارة الثورة الفرنسية على صدورهم واعتبروا ذلك رجسًا من عمل الشيطان. وهكذا يمكن القول بأن الحكم الفرنسى لمصر لم يكن ذا أهمية كبيرة فى المجالين الاجتماعى والثقافى. ولم يكن له الصدى الذى صوره بعض كتاب الغرب، ومن حذا حذوهم من كتابنا، من حيث تجسيم آثار الحضارة الأوروبية فى العوالم غير الأوروبية، وهو تصوير ناتج عن فكر عنصرى استعلائى يسعى لتكريس المركزية الأوروبية، وتبرير التوجهات الاستعمارية.

ومن المبالغة القول بأن الحضارة الحديثة دخلت إلى مصر فى أثناء الاحتلال الفرنسى، وبجهود العلماء والباحثين الفرنسيين الذين رافقوا الحملة، وعلى الرغم من أن عملهم سيظل شاهدًا على مدى تقدمهم فى البحث العلمى المتقدم، فيجب الاعتراف بأن أعظم ما حققوه هو تقديم مصر للغرب، أكثر من تقديم حضارة الغرب لمصر أو التأثير فى المصريين. وفى تقديرنا أن أهمية الغزوة الفرنسية، أيا كان حجم

تأثيرها فى المجتمع المصرى، تكمن فى إطلاعها المصريين - وعلى كره منهم - على عوالم أخرى لم يكن لهم بها سابق عهد، وعلى نمط جديد من الحضارة، رغم رفضهم لها فى البداية مما يبدو أمراً طبيعياً، إلا أن ذلك كله أوجد لدى النابهين من المصريين الوعى بإمكانية وضرورة الاستفادة من ذلك كله، بعد تجاوز "الصدمة" وطرح قضية تحديث مصر فى الأجيال التالية فى إطار التعامل مع هذا الغرب بشكل أو بآخر.

أهم المصادر والمراجع

- أحمد حسين الصاوى: فجر الصحافة فى مصر، دراسة فى إعلام الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٥.
- أحمد زكريا الشلق: تطور مصر الحديثة، فصول من التاريخ السياسى والاجتماعى، دار مصر العربية للنشر، ٢٠٠٣.
- الحداثة والإمبريالية ، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.
- أحمد عبد المعطى حجازى: نعم لفولتير لا لبونابرت، مكتبة الأسرة - هيئة الكتاب ١٩٩٨.
- أحمد يوسف: الولع الفرنسى بمصر، من الحلم إلى المشروع، ترجمة أمل الصبان، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢.
- أحمد يوسف: المخطوط السرى لغزو مصر، ترجمة أحمد يوسف، كتاب دار الهلال، سبتمبر ١٩٩٤.
- إلهام ذهنى وأخرون: الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨- ١٨٠١)، مذكرات ضابط من جيش الحملة (هوية) دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٥.
- أندريه ريمون: المصريون والفرنسيون فى القاهرة ١٧٩٨- ١٨٠١م ، ترجمة بشير السباعى، دار عين بالقاهرة ، ٢٠٠١.

– بيتر فرانس: اغتصاب مصر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار سينا للنشر بالقاهرة ١٩٩٨.

– جوزيف مارى مواريه: مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر، ترجمة كاميليا صبحى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.

– دونالد ريد: فراعنة من؟ ترجمة رءوف عباس، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.

– روبير سوليه: مصر: ولع فرنسى، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩.

– ريمون فلاور: مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة سيد الناصرى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.

– صلاح الدين البستانى: صحف بونابرت فى مصر ١٧٩٨– ١٨٠١، الكورييه دى ليجيبت، لا ديكاد إيجيبسين، دار البستانى بالقاهرة ١٩٧١.

– عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٣ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب المصرية ١٩٩٨.

– عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ(١) النهضة المصرية ١٩٥٥، جـ(٢) النهضة المصرية ١٩٥٨.

– علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، المصريون المحدثون، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٢.

– كريستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٦٧.

– لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث، الخلفية التاريخية، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤.

– ليلى عنان: – الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة، كتاب الهلال أغسطس ١٩٩٢.

- الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير ، كتاب الهلال مارس ١٩٩٨.

- الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، كتاب الهلال أكتوبر ١٩٩٨.

- محمد جلال كشك: ودخلت الخيل الأزهر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٨.

- محمد سعيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية، سلسلة تاريخ المصريين (١٦٣) الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٩.

- محمد عفيفي وأندريه ريمون: (تحقيق) التاريخ المسلسل في حوادث الزمان ووقايع الديوان (١٨٠٠- ١٨٠١) لإسماعيل الخشاب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٠٠٣.

- محمد فؤاد شكري: عبد الله مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربي ١٩٥٢.

- مديحة دوس (إشراف): مختارات من وثائق الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١)، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٤.

- ناصر أحمد إبراهيم: الفرنسيون في صعيد مصر، المواجهة المالية (١٧٩٨- ١٨٠١) سلسلة مصر النهضة (٦٠)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٥.

- نبيل السيد الطوخي: صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية، ١٧٩٨- ١٨٠١، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٧.

- نقولاترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، تحقيق ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.

- هنري لورنس: بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، دار مصر العربية للنشر ١٩٩٨.

- هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، دار سينا للنشر القاهرة ١٩٩٥.

الفصل الثالث

بناء الدولة الحديثة[١]

(١٨٠٥- ١٨٤٨)

عبد الوهاب بكر

ترك الجلاء الفرنسي عن مصر في يوليو ١٨٠١ فراغا في القوة تصارع فيه من أجل السيطرة جماعات متنافسة تكونت فوراً . كانت القوات البريطانية - العثمانية المشتركة التي كانت قد أتت لإخراج الفرنسيين من مصر في إطار الحلف البريطاني العثماني الذي عقد بين الدولتين في أعقاب احتلال فرنسا لمصر. كانت هذه القوات قد رست في مصر في ٨ مارس ١٨٠١ .

كانت القوات العثمانية تبدو منقسمة إلى فريقين (الأتراك - الألبان) ، وكان واضحًا أنها قوات ينقصها النظام والطاعة. وكان "المماليك" شركاء العثمانيين السابقين في السيادة على مصر منقسمين أيضًا إلى فريقين ، فريق بزعامة "الألفي بك" ، وآخر بزعامة " عثمان بك البرديسي".

كان البريطانيون لا يزالون في مصر بجيوشهم ويتخذون موقف الميل للمماليك ، وقدموا لهم السلاح والحماية ضد العثمانيين الذين كانوا يصرون في ذلك الوقت على الانفراد بالسلطة في مصر دون المماليك ، ومن ثم فقد راحوا يدبرون المؤامرات والخطط لتصفيتهم. وعلى ذلك فقد شهدت البلاد صراعات دموية بين الفريقين.

وعلى هذه الخلفية ، ولكن في سياق مختلف كان أهل البلاد من المصريين يعانون المشقة والخراب والدمار الذي لم يقتصر على مواقع المتحاربين ، بل مارسه رجال القوات العثمانية الذين استباحوا مصر كبلد أعيد فتحه على أيديهم.

كانت قضية رواتب الجند عاملاً حاسمًا في تأجيج الثورة العسكرية في مصر التي عصفت بأكثر من والٍ . كانت عناصر الجيش العثماني (التركية - الألبانية) تعاني

من التأخير فى صرف الرواتب ، وأظهروا قدراً كبيراً من التمرد ضد الوالى "هسرف" Khusrev الذى تميز كحاكم بالتعطش للدماء والجشع وسوء الإدارة . وقد تمثل العنصر الأخير من شخصيته فى فرض الضرائب المكلفة على الشعب المصرى الذى كان قد فاض به الكيل.

عندما طالب الجنود – وفى مقدمتهم الألبان "٦٠٠٠ جندى" برواتبهم المتأخرة صرح "هسرف" بأن الألبان لا يستحقون شيئا وأنه يجب إرسالهم إلى بلادهم وإلا فإنه سيقتلهم جميعا ، وعندما ثار الجنود لموقف هذا الوالى منهم ، حرر عليهم مدافعه من القلعة.

فى المعارك التالية نجح "طاهر باشا" قائد القوات الألبانية الثائرة فى إجبار (الوالى) "هسرف" على اللجوء إلى "دمياط" بعد حكمٍ دام حوالى عامٍ ونصف ، وتولى "طاهر" الحكم (كقائمقام) حتى يصل فرمان الولاية من الآستانة . لكن بعض جنود الإنكشارية قتلوا الرجل ، وأعيد "هسرف" سجينا إلى القلعة .

أرسلت الدولة (جزايرلى على باشا) ليعيد النظام إلى البلاد ، لكن القوى الثائرة وعلى رأسها المماليك قتلوه أيضًا ، فلم يكن هناك بد من إعادة "هسرف" إلى منصبه ، لكن الظروف غير المواتية لم تمكنه من الاستمرار ، فغادر البلاد فى يونيو ١٨٠٤ .

فى الأيام التالية خلت البلاد من والٍ عثمانىٍّ ، فاتفقت الأطراف المتنازعة على تعيين "خورشيد باشا" قبودان الإسكندرية "واليًا" على مصر ، ووافقت الدولة العثمانية على ذلك فى أبريل ١٨٠٤ . لكن الأحوال المتدهورة واستمرار الثورة وتمردات الجند أدت إلى إنزاله من كرسى الولاية فى مصر وتعيينه واليا على "سلانيك" فى أكتوبر ١٨٠٥ وتعيين " محمد على" واليًا على مصر.

ولد "محمد علي" في "قولة" Kavala إحدى الموانى الصغيرة فى "مقدونيا" التابعة للدولة العثمانية في تواريخ غير مرجحة لكنها تتراوح بين مايو سنة ١٧٦٨ وأبريل ١٧٧١م . وهو ابن "إبراهيم أغا" إبن "عثمان أغا" ابن "إبراهيم أغا" . وتقول بعض المصادر أن أسرة محمد على ألبانية فى الأصل ، لكن مصادر أخرى تقول إن الأسرة كردية الأصل جاءت من قرية "إيليش" ilic في شرقى الأناضول حيث كانت تشتغل بتجارة الخيول .. وفي وقت غير محدد انتقلت الأسرة من قرية المنبت غير المعروفة إلى "عمر بكير" ومن هناك انتقل "عثمان أغا" ووالده "إبراهيم" إلى "قونية" وبعد ذلك إلى "قوله" ، وكان التحرك الأخير يعود إلى منازعات ثأرية.

فى (قولة) تزوج "إبراهيم" فتاة من أسرة الحاكم "جوربجى" وكان اسم زوجته "خضرة" . عين "إبراهيم" فى آخر الأمر قائدا لجهاز من القوات غير النظامية " يول أغاسى" yol aghasi .

تربى "محمد على" فى منزل والده ، وفى سن العشرين توفى والده (١٧٩٠ - ١٧٩١) الذى كان يشتغل بتجارة التبغ وسفن الرحلات ، كذلك فإن "محمد على" سلك مهنة والده "التبغ" ، والحرس غير النظامى فى (قولة) . فى حوالى السابعة عشرة تزوج (محمد على) من "أمينة" إحدى قريبات "الجوربجى" حاكم (قولة) ، والتى كانت قد تزوجت قبل ذلك لكن الزوج توفى قبل الدخول بها.

أنجبت (أمينة) (لمحمد على) ثلاثة أبناء : (إبراهيم (١٧٨٩) أو (١٧٩٠) ، وأحمد طوسون (١٧٩٣) ، وإسماعيل كامل (١٧٩٥) . أما البنات فكن (توحيدة) (١٧٩٧) و (نازلى) (١٧٩٩) ، ثم انفصل الزوجان بسبب الغزو الفرنسى عندما سافر "محمد على" إلى مصر ليشارك فى العمليات الحربية ضد الفرنسيين فى مصر ، ولم يتيسر للزوجين اللقاء إلا بعد عقد كامل . ومع هذا فقد كان للرجل بعض (المحاظى) اللاتى أنجب البعض منهن له ١٧ ولدا وثلاث عشرة بنتا.

كان نصيب (قولة) من المشاركة في الحرب ضد الحملة الفرنسية على مصر "٣٠٠" مقاتل قادهم (على أغا) ابن (جوربجى) المدينة ، لينضموا إلى القوة الألبانية التى كان من المفترض أن تشكل جزءا من التجريدة العثمانية المتجهة إلى مصر لقتال الفرنسيين . كان موقع (محمد على) من قوة (قولة) هو نائب القائد (على أغا) . لكن ظروفا حالت دون استمرار (على أغا) فى قيادة قوة مدينته فأصبح "محمد على" هو قائد القوة الألبانية القادمة من (قولة) .

قلنا فى السطور السابقة إن المنافسة اشتعلت بعد خروج الفرنسيين من مصر بين ثلاث طوائف : العثمانيين ، والمماليك ، والقوات الألبانية (الأرناءوط) التى تعمل فى إطار القوات العثمانية القادمة إلى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية.

كانت القوات العثمانية البحتة تخضع "لهسرف" الوالى المعين من قبل (الباب العالى) ، أما القوات الألبانية والتى تشكل مجموعة (محمد على) جزءًا منها ، فقد كانت تحت قيادة "طاهر باشا" وكان المماليك يعملون تحت قيادة "عثمان بك البرديسى" .

فى التمرد الذى قام به الجنود الألبان فى القاهرة فى مايو ١٨٠٣ طلبا لرواتبهم المتأخرة ، عرض (طاهر باشا) قائدهم الوساطة بينهم وبين (الباشا) . مع رفض (هسرف) قاد (طاهر) قواته الألبانية لقتال (هسرف) واحتل القلعة (مقر الحكم) ففر (هسرف) إلى (دمياط) . وفى الأيام التالية والتطورات التى تبعت قتل (طاهر باشا) ، بعث العثمانيون (بعلى باشا الجزائرلى) واليًا جديداً ، لكنه قتل أيضًا ، وأصبح (محمد على) قائد القوة الألبانية بأجمعها خلفا للقائد (طاهر باشا) ، كما أصبح من الشخصيات القليلة المتنفذة التى يمكن أن تصنع الأحداث. بكلمات أخرى فإن (محمد على) وجد نفسه فى خضم الأحداث المصرية فى وقت قليل.

فى الصراعات التى جرت بين القوى المملوكية المتنافسة (البرديسى والألفى) بدأ (محمد على) ينفذ سياسة متعددة الأشكال فحواها التحالف مع هذا الطرف تارة ، ثم ذاك الطرف تارة أخرى.

عندما تسيد (البرديسى) فى البلاد فى مرحلة من مراحل (الفراغ) الذى كان حادثًا فى مصر، طالبه الجنود الألبان ، الذين يقودهم محمد على - برواتبهم المتأخرة بتحريض من الأخير بالطبع.

وعندما انخرط (البرديسى) فى فرض الضرائب الظالمة على المصريين لدفع رواتب الجنود، كان محمد على فى وضع تنفذى يسمح له بأن يفرض بعض القرارات. فانتهز هذه الفرصة وأعلن إلغاء ضرائب (البرديسى) مستحوذًا بذلك على رضا الشعب ومتملصًا فى نفس الوقت من مطالب العسكر المتمردين بحسبانه غير المسئول عن المرتبات المتأخرة.

عند هذه اللحظة أعلن "محمد على" عداءه للمماليك "البرديسى والألفى" وانضمامه للشعب والجنود الألبان.

فى التطورات اللاحقة أبعد (هسرف) عن المسرح السياسى فى القاهرة عندما صدر الأمر له بالعودة إلى بلاده ، وعين (خورشيد) قبودان الإسكندرية واليا على مصر فى سنة ١٨٠٤ .

تنبه (خورشيد) الوالى الجديد إلى الدور الخطير الذى كانت تلعبه القوات الألبانية بقيادة (محمد على) فى صنع الأحداث فى البلاد (الثورات والتمرد والمطالبة بالرواتب المتأخرة وزعزعة الأمن) ، كما تنبه إلى ما يمكن أن يقوم به (محمد على) من استخدام قواته هذه فى التأثير على الأحوال فى البلاد لصالحه.

لذلك فإن (خورشيد) أمر بجلاء القوات الألبانية عن مصر بعد موافقة الباب العالي(*). لكن (محمد على) تلكأ في تنفيذ الأمر معتمداً على تأييد الشعب المصرى له . فقد اجتمع العلماء والمشايخ في المحكمة الشرعية في يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ وأعلنوا اختياره واليا على مصر وشرعوا في الكتابة للسلطان في (إستانبول) للاستجابة لمطلبهم.

لكن هذا التأييد لم يكن كافيا ، فقد كان (محمد بك الألفى) لا يزال يشكل خطرا على وضع (محمد على) في الولاية على خلفية التأييد البريطاني له ، وكان "عثمان بك البرديسي" لا يزال عميلاً لمصالح (فرنسا) في مصر ويمكن أن يستعيذ لها ما فقدته في مصر . أما (خورشيد) فقد كان واليًا شرعيًا على البلاد ، ومن ثم فقد تحصن بالقلعة كمقر للحكم وجمع حوله القوات التركية.

لم يغفل الباب العالى عن تحرج الأوضاع في مصر ، فأرسل أحد رجاله "صالح بك" لفحص الأوضاع مع تفويض له بالتصرف حسبما تقضى الأحوال مع تأييد سلطة الشخص الأقوى ، أى أن الدولة العثمانية ساهمت بعدم حزمها ، في تدهور الأحوال في البلاد.

(*) فرمان صادر إلى محمد على في يوليو سنة ١٨٠٤ "تعلمون أنه على أثر استقرار سلطة الفرنسيين في مصر، اضطر الباب العالي إلى تضحية الكثير من المال والرجال في سبيل استردادها . ومنذ ذلك الوقت أخذت بعض النفوس السيئة من بينكم تسعى في إيقاع "النيل" مرة أخرى تحت سيطرة المماليك. وإن الباب العالي لا ينسب إليكم جميعا هذا الخطأ . وعلى كل فقد دفنا الماضي ومحت الرحمة الذنوب. لذلك يدعوكم "الباب العالي" إلى مغادرة هذه البلاد ميممين شطر بلادكم مع الألبانيين الشجعان الصناديد . فهل يرفض أحد منكم العودة إلى أسرته التي فتحت له ذراعيها ؟ ألا فاعلموا علم اليقين أن ستار النسيان قد أسدل على حوادث الماضي ، وأنه لن يردد ذكر الوقائع المتعلقة بولاية (مسرف) محمد باشا. ولا يشك الباب العالى لحظة واحدة في أنكم ستبادرون إلى احترام ما يبديه من نية التسامح وأنكم ستنفذون أوامره بالطاعة الواجبة" .

- رينيه قطاوى وآخرون (محمد على وأوروبا) - الجمعية الملكية للدراسات التاريخية - دار المعارف بمصر - القاهرة - د.ت.ص ٤٦ - حاشية ٢ ".

فى النهاية خرج (خورشيد باشا) من القلعة عائداً إلى بلاده وأيد الباب العالى اختيار الشعب والعلماء (لمحمد على) ، ولكن على مضض ، فقد كان "الباب العالى" له حسابات أخرى.

ولعل أصدق وصف لحال مصر فى سنة ١٨٠٥ هو ما كتبه (ماثيو دى ليسيبس) القومسيير العام الفرنسى فى مصر من طرف "بونابرت" إلى تاليران Talleyrand وزير خارجية فرنسا.

(إن جميع البكوات "المماليك" يرغبون رغبة صادقة فى أن يتفضل "نابليون" بإغاثتهم ، عدا "الألفى" الذى ما زال متفانيا إخلاصا للإنجليز).

كذلك فإن (تاليران) كتب إلى لكولونيل سيباستيانى Sepastiani سفير فرنسا فى الأستانة ما مفاده أن مصر قد أصبحت منذ مغادرة الجنود الفرنسية فريسة سهلة للحرب الأهلية . فالأتراك والألبانيون والعرب يتناوبون السلطة كل بدوره ، والبكوات منقسمون على أنفسهم ، والإنجليز يتدخلون فى هذه الاضطرابات ، والباب العالى فقد نفوذه ، والجيوش والباشوات الذين يرسلهم لا يحاولون الاتفاق مفضلين مزاولة السلطة بأنفسهم غير عابئين بتقوية مركز دولتهم فى مصر .

كان هذا هو وضع (محمد على) عندما صدق السلطان على تعيينه واليا على مصر فى ١٨ يونيه، (١٨٠٥). بكلمات أخرى فقد كان على "محمد على" أن يواجه أخطارا يمكن أن تهدد وجوده : المماليك - الإنجليز - الباب العالى - الصراعات الدولية . وفوق هذا كله كانت الخزينة خاوية تماما، كما كان عليه أن يفى بوعده للقيادة الشعبية المصرية التى تعهد أمامها بأن (لا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء) ، وأنه إذا حنث بوعده فإن العلماء يعزلونه.

خلال سنة ١٨٠٥ حاول المماليك تغيير الوضع بالقوة لاسترداد نفوذهم ودخلوا فى مفاوضات مضنية مع الوالى الجديد ليحصلوا على امتيازاتهم أو البعض منها ، كما كان السلطان يحاول إزاحة (محمد على) عن منصبه . من ذلك ما حاوله السلطان

عندما أرسل (قبودان باشى) إلى مصر بأوامر تتضمن تعيين (موسى باشا) واليا على مصر ، كذلك الاتفاق الذى جرى بين السلطان والمماليك بأن يعفو عنهم ويستردوا حقوقهم مقابل ضمان المشايخ والعلماء بحسن سلوكهم.

وبفضل جهود محمد على المستميتة وتأييد (القوى الشعبية) له بقيادة نقيب الإشراف (السيد عمر مكرم) فقد نجح (محمد على) فى تخطى هذه العقبات وأكد (الباب العالى) تثبيته واليًا على مصر.

فى أكتوبر ١٨٠٦ توفى (عثمان بك البرديسى) وتبعه (محمد بك الألفى) بعد أشهر قليلة ، ووفر موتهما نوعًا من تخفيف الخطر المملوكى المنافس "طابت لى مصر وما عدت أحسب لغيره حسابا).

فى تلك السنة كانت المخاطر أمام محمد على هى : المماليك المنافسين وكيفية التخلص منهم – العثمانيين وكيف يكسب قبولهم لحكمه فى مصر – المال وكيف يجده ليدفع متأخرات الجند الذين دونهم ما كان يستطيع أن يحتفظ بسيطرته على البلاد.

لكن الخطر الأكبر كان هو احتمالات حدوث غزو بريطانى ناتج عن اعتراض بريطانيا على السياسات العثمانية فى العقد الأول من القرن التاسع عشر واحتمالات أن يترجم هذا إلى محاولة لإيذاء الدولة العثمانية باحتلال إحدى ولاياتها.

فى الثانى والعشرين من مارس ١٨٠٧ نزل الإنجليز إلى شواطئ الإسكندرية واحتلوا المدينة . كان (محمد على) فى الوجه القبلى يحارب المماليك ، وعند (المنيا) وصلت إليه أنباء الغزو البريطانى للبلاد. وفى التو شرع فى عقد اتفاق مع المماليك المعادين وعدهم فيه بإشراكهم فى حكم مصر وإعادة أملاكهم إليهم فضلا عن العديد من الامتيازات فى مقابل المساعدة فى رد العدوان البريطانى عن مصر .

تسلل البريطانيون إلى (رشيد) بعد الاستيلاء على الإسكندرية ، هادفين إلى الاتصال بحليفهم (محمد بك الألفى) وإشراك قواته المملوكية معهم فى الغزو ، ولكن (محمد على) نجح فى سحق الغزوة البريطانية فى رشيد ، وحاصر باقى القوات

البريطانية فى الإسكندرية هازما بذلك (حملة فريزر) (Fraser) الشهيرة سنة ١٨٠٧ ، ومبعدا الخطر البريطانى عن مصر لخمسة وسبعين عاما قادمة .

فشلت الحملة الإنجليزية لتغيير الأوضاع فى مصر ، وشغلت الحوادث الداخلية فى إستانبول الدولة العثمانية عن التفكير فى مصر ، لكن المماليك كانوا شغل "محمد على" الأكبر ، فقد استمروا فى اتصالاتهم بالبريطانيين عارضين كل صنوف التآمر معهم ضد (محمد على) ، كما لم يترددوا عن شن الحرب عليه فى كل مناسبة ، وفى معركة (اللاهون) فى يونيو سنة ١٨١٠ انتصر (محمد على) عليهم انتصارًا حاسمًا ، لكن هذا كله لم يجد فى إيقاف خطرهم.

كانت الأمور تزداد سوءًا يومًا بعد يوم ، فرغم كل هذه المشاكل التى كان (الباشا) يتعرض لها، ورغم نجاحه فى التغلب عليها بعقليته الفذة ، فقد كانت هناك مشاكل أخرى لا يستطيع إغفالها.

كانت قواته الألبانية التى ساعدته فى التغلب على مشاكله السابق الإشارة إليها ، تشكل فى نفس الوقت مصدر خطر ضده ، فقد كان رجال هذه القوات سريعى التمرد ، دائمى المطالبة بمرتباتهم المتأخرة والتهديد بالثورة ..... ولعل هذا كان أحد أسباب محمد على فى تكوين جيش بديل ، جيش أكثر انتظاما ، جيش يذعن للسلطة.

ولقد حدث فى الأسابيع التالية لخروج (حملة فريزر) من مصر ، أن حاصر الجنود الألبان محمد على فى بيته واضطروه إلى الفرار إلى القلعة تاركا لهم بيته ليعيثوا فيه فسادا وينهبوا ما به ، ولولا عقليته البارعه وقدراته على تحويل هزائمه إلى نصر ، ولولا المساعدات الأدبية والمادية التى قدمها له (السيد/ عمر مكرم) نقيب الأشراف ، لكانت الأمور قد تحولت بالنسبة للرجل (محمد على) إلى مأساة لا ينساها التاريخ.

أما (عمر مكرم) فقد كان حماسه وتأييده (لمحمد على) سببا فيما انتهى إليه أمره . ذلك أن دور الرجل فى جمع العلماء والمشايخ حول محمد على ، وتعبئته الشعب

خلفه لتأييد محمد على ، ثم دوره فى تسليح أهل القاهرة ضد "حملة فريزر" وضد القوات الألبانية التى ثارت على محمد على بعد ذهاب الحملة ، كل هذا ولد فى نفس محمد على هاجسا مفاده أن الرجل الذى فعل كل ذلك ، يمكنه أن يفعله ضده لو ساءت الأمور بينهما ، موضوعا فى الاعتبار قدرات الرجل الفائقة فى تعبئة الناس بحكم وضعه الدينى ، وصلاته الشعبية ، لذلك فإن "محمد على" بدأ ينظر إلى الرجل كمنافس محتمل له على السلطة.

اشتعلت الشرارة فى يونيو سنة ١٨٠٩ عندما أمر محمد على بتحصيل الضرائب على "الأوقاف" ، وكانت هذه الأوقاف معفاة من الضرائب منذ أزمنة طويلة بسبب الدور الدينى الذى تؤديه ، لكن الأهم من هذا أنها كانت تمثل مورداً هاماً للمشايخ والعلماء . وكان (مكرم) هو الذى أذاع نية (الباشا) فرض الضرائب على الأوقاف. هنا فإن (محمد على) أنكر نيته تلك واتحد مع مشايخ الأزهر الناقمين على (مكرم) نفوذه وصلاته بالباشا ، واتحدوا مع الأخير فى تأكيد اتجاه (مكرم) للتآمر على محمد على . كان المشايخ (المهدى والدواخلى والشرقاوى شيخ الأزهر ، والسادات) قد اتحدوا معا للتخلص من (عمر مكرم) وأعدوا قائمة بتجاوزات (عمر مكرم) استخدمها (محمد على) ليزيح نقيب الأشراف من قائمة الأخطار المحتملة. وهكذا فإن (محمد على) نفاه إلى (دمياط) فى سنة ١٨١٠ ليحل الشيخ (السادات) كنقيب للأشراف بدلاً منه ، ولينتهى دور القيادة الشعبية الدينية فى صنع الأحداث فى مصر. فى نهاية سنة ١٨١٠ كان المماليك هم الخطر الباقى الذى يهدد مستقبل ووجود (محمد على) فى مصر ، وكان الرجل قد اكتشف أكثر من خطة للتآمر ضده عندما ضبط مراسلات بين المماليك المقيمين فى القاهرة وبين الآخرين المقيمين فى الصعيد.

جاءت المناسبة المواتية للتخلص من الخطر المملوكى عندما قرر محمد على فى مارس سنة ١٨١١ أن يقيم احتفالات فى القلعة لتوديع نجله (طوسون) الذى كان قد عين ليقود الجيش المرسل لقتال "الوهابيين" فى الحجاز. جرى الاحتفال فى القلعة بحضور ٢٤ من البكوات المماليك و ٤٠ من الكشاف. عند انتهاء الاحتفال حوصر

المماليك المدعوين في ممر يؤدي إلى خارج القلعة وتم قتلهم . وبالطبع فإن المماليك الذين لم يحضروا الاحتفال طوردوا فى أنحاء العاصمة وفى الأقاليم ، وقد قدر (دروفيتى) Drovetti قنصل فرنسا العام في مصر عدد الضحايا من المماليك بخمسمائة بما في ذلك ٢٥ بك و ٦٠ كاشفًا(*).

حققت (مذبحة القلعة) لمحمد على حكم مصر منفرداً دون منازع . فماذا بقى أمامه من الأخطار؟ كانت الأحداث الداخلية في الدولة العثمانية من عزل سليم الثالث وقتل (مصطفى) المرشح لولاية العرش فى ثورة الإنكشارية على قيام الجيش الحديث المسمى (نظامى جديد Nizam-jedid)، وتولى (محمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩) قد

(*) أورد الجبرتي في عجائب الآثار فى التراجم والأخبار وصفًا للحادث باعتباره شاهد عيان فقال "فلما كان يوم الخميس رابعه ، طاف آلاى جاويش بالأسواق على صورة الهيئة القديمة فى المناداة على المواكب العظيمة ، وهو لابس الضلمة والطبق على رأسه ، وراكب حمارا عاليا وأمامه مقدم بعكاز ، وحوله قابجية ينادون بقولهم "يارن آلاى" ويكررون ذلك فى أخطاط المدينة . وطافوا بأوراق التنابيه على كبار العسكر والبنبات والأمراء المصرية الألفية وغيرهم ، يطلبونهم للحضور فى باكر النهار إلى القلعة ، ليركب الجميع بتحميلاتهم وزينتهم أمام الموكب ، فلما أصبح يوم الجمعة سادسه "صفر الموافق أول مارس" ركبوا الجميع وطلعوا إلى القلعة وطلع المصرلية بمماليكهم وأتباعهم وأجنادهم فدخل الأمراء عند الباشا وصبحوا عليه وجلسوا معه حصة وشربوا القهوة وتضاحك معهم ، ثم أنجر الموكب على الوضع الذى رتبوه فانجر طائفة الدلاة وأميرهم .. فلما أنجر الموكب ... وانفصلوا من باب العزب فعند ذلك أمر "صالح بك أق قوج" بغلق الباب وعرف طائفته بالمراد ، فالتفتوا ضاربين بالمصرلية ، وقد انحصروا بأجمعهم في المضيق المنحدر الحجر المقطوع فى أعلى باب العزب بمسافة ما بين الباب الأعلى الذى يتوصل منه إلى رحبة سوق القلعة إلى الباب الأسفل. وقد أعدوا عدة من العساكر وأوقفوهم على علاوى النقر الحجر والحيطان التى به . فلما حصل الضرب من التحتانيين أراد الأمراء الرجوع القهقرى فلم يمكنهم ذلك لانتظام الخيول في مضيق النار وأخذهم ضرب البنادق والقرابين من خلفهم أيضًا . وعلم العساكر الواقفون بالأعلى المراد فضربوا أيضًا . فلما نظروا ما حل بهم سقط فى أيديهم وارتبكوا فى أنفسهم وتحيروا فى أمرهم ووقع منهم أشخاص كثيرة فنزلوا عن الخيول .. والرصاص عليهم من كل ناحية ... وهرب كثير فى بيت طوسون باشا طمعا فى الالتجاء به والاحتماء فيه . فقتلوهم ...)

- عبد الرحمن الجبرتى (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) - تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن - ج ٤ - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

غيرت – إلى حد ما – من نظرة الدولة إلى (الباشا) ، وبدلاً من السعى إلى خلعه فإن الاتجاه نحو الاستفادة من إمكانياته الفذة بدأ يأخذ طريقة إلى عقول صانعى القرار فى إستانبول.

كان (الوهابيون) أتباع "محمد بن عبدالوهاب" المصلح الدينى ، "وآل سعود" قد استولوا على البقاع المقدسة فى الحجاز ومنعوا موكب الحج وهددوا مركز السلطان العثمانى كخادم الحرمين الشريفين.

فى سنة ١٨٠٧ طلب السلطان العثمانى من "محمد على" إرسال قواته إلى شبه الجزيرة العربية لتأديب الوهابيين واسترداد الأماكن المقدسة ، لكن "محمد على" قدم أعذارا متفرقة مكنته من تأجيل تنفيذ هذا المطلب الذى كانت الدولة العثمانية تلح على (محمد على) فى تنفيذه.

فى سنة ١٨١١ كان (محمد على) قد أصبح جاهزًا للحملة على شبه الجزيرة العربية . فأوفد ابنه (طوسون) إلى هناك قائدًا لجيوشه ، لكن (طوسون) فشل فى تحقيق المهمة، بل وواجهته هزائم مريرة فى سنة ١٨١٢ (وادى الصفراء) . فى سنة ١٨١٣ ذهب (محمد على) بنفسه إلى شبه الجزيرة بعد أن كان (طوسون) قد استعاد السيطرة على زمام الأمور وفتح المدن المقدسة ، رغم فشله فى التوغل إلى الداخل وتكبده خسائر جسيمة فى الأرواح والعتاد.

وصل (محمد على) إلى شبه الجزيرة وقرر الزحف على (نجد) وفاز فى عدد من المعارك واتجه جنوبا واحتل ميناء (القنفذة) فى اليمن وسيطر على المنطقة الجنوبية .

بينما عاد (محمد على) إلى مصر فى سنة ١٨١٥ لمواجهة بعض المشاكل التى أثارتها الدولة العثمانية له فى غيابه (مؤامرة لطيف بك) ، واصل (طوسون) معاركه ضد الوهابيين بدخول منطقة (القصيم) فى (نجد) ولكنه استأذن والده فى العودة للراحة ، وبعد قليل توفى بالطاعون ، وتولى بعده (إبراهيم) الابن الأكبر لمحمد على. أدار (إبراهيم) المعارك فى نجد ونجح فى تدمير الوهابيين عندما استولى على

(الدرعية) فى سنة ١٨١٨ . وبذلك وضع (محمد على) يده على شبه الجزيرة العربية حتى سنة ١٨٤٠ ، وعين السلطان (إبراهيم) حاكماً على الحجاز ، وأصبح للجيش المصرى والبحرية وجود على ساحل الخليج ، وفى سنة ١٨١٩ كان (محمد على) يتقاضى الجزية من إمام اليمن فى شكل مدد سنوى من البن . وفى نفس العام تلقى (محمد على) اعتراف بريطانيا بوجوده فى منطقة الخليج عندما أرسلت (بريطانيا) (الكابتن سادلر) Sadlier ليهنئ (إبراهيم باشا) بالانتصار ظاهريا ، لكن حقيقة البعثة كانت للبحث فى إمكانية توقيع اتفاقية عسكرية يتعاون فيها الجيشان المصرى والبريطانى لتهدئة المناطق الجنوبية الشرقية من اليمن. كان هذا بدايات التوسع فى سياسة محمد على.

فى سنة ١٨٢٠ أرسل (محمد على) جيوشه إلى السودان بقيادة ابنه (إسماعيل) . ولقد كان الهدف هو تجنيد جيش من السود والبحث عن الذهب لتمويل مشروعاته المستقبلية ، ومع أن أيا من أهدافه لم يتحقق ، فإن (محمد على) نجح فى تأسيس حكم مصرى فى السودان يمتد على شاطئ البحر الأحمر ، كما سيطر على التجارة مع السودان.

كانت اليونان قد خضعت للحكم العثمانى منذ ١٤٥٦م باستثناء رودس وكريت اللتين قاومتا حتى سنتى ١٥٢٢ و ١٦٦٩ . فى سنة ١٨٢١ بدأت ثورة اليونانيين على الحكم العثمانى على شكل انتفاضة قادتها (جمعية الأصدقاء) (Filiki Etairia فيليكا إيثريا) بزعامة إسكندر هيبسلانديس Alexander Ypsilandis . وبمساعدة من بعض دول أوروبا امتدت الثورة إلى باقى أنحاء البلاد ، وتولت (جمعية الأصدقاء السبعة) إيفورز Iforz قيادة الثوار فى المورة Morea . ثم انتشرت الثورة فى بتراس Petras، كالفريتا Kalvrita، كالاماتا Kalamata، فالتيتسى Valtitsi، تريبوليتزا Triplitza، وسولونا Solona فى خليج كورنت Corenth .

طلب السلطان (محمود الثانى) من (محمد على) إرسال قواته لقمع الثورة فى (كريت) فى مقابل ضمها إلى أملاكه ، وتبع ذلك طلب إرسال القوات المصرية لإخماد

الثورة في قبرص بنفس الشروط ، وفى سنة ١٨٢٤ طلب السلطان إلى محمد على إخماد الثورة فى شبه جزيرة المورة بأكملها.

رسا الجيش المصرى فى خليج مودون Modon واستولى على كورون Choron فى مارس ١٨٢٥ ، وفى تتابع سريع سقطت (نافارينو) Navarino وتريبوليتزا Tripolitza ثم يمم الجيش بقيادة إبراهيم صوب نوبليا Nauplia عاصمة الثوار ، وفى أبريل من العام التالى (١٨٢٦) استولى المصريون على (ميسولونجى) Missolonghi، وفى ٥ يونيو ١٨٢٧ سقطت (أثينا).

أدى سقوط (ميسولونجى) وأسباب أخرى لا تعنينا فى كثير إلى اتخاذ دول أوروبا القرار الخطير بالتدخل لمنع سقوط (اليونان) فى يد الأتراك. ومع اقتراب سنة ١٨٢٧ من منتصفها كانت القوى الكبرى (إنجلترا - فرنسا - روسيا) قد نجحت فى اجتذاب النمسا إليهم للقيام بعمل مشترك. وفى السادس من يوليو سنة ١٨٢٧ وقعت إنجلترا ، فرنسا ، روسيا (معاهدة لندن) لفرض نوع من الوساطة بين اليونانيين والأتراك مع تطبيق هدنة ، على أنه إذا رفضت الدولة العثمانية هذه الشروط فإن القوى تعترف باليونان عن طريق إقامة علاقات تجارية معها ، وسحب ممثليها من إستانبول، وفرض حصار بحرى ومنع أى سفن محملة بأسلحة أو عتاد من الاقتراب من اليونان.

تواكب هذا مع إرسال القوى لأساطيلها خارج ميناء (نفارين) لمنع خروج الأسطول المصرى من الخليج. وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ قامت الأساطيل الأوروبية بضرب الأسطول المصرى فى الخليج ودمرته عن آخره.

لم يكن حادث "نفارين" هو نقطة التحول فى العلاقة بين (محمد على) و (السلطان) ، لكنه كان فى حقيقته نقطة اللاعودة فى هذه العلاقات.

كان محمد على يطالب السلطان العثمانى منذ انغماسه فى حروبه فى بلاد الحجاز بإعطائه (سوريا) كمكافأة له على خدماته للدولة . وفى أكثر من مناسبة أورى

الرجل للسلطان أنه أكثر ولاة الدولة استجابة لخدمتها فى الوقت الذى كان الجميع ينفض عنها . ففى سنه ١٨٢٠ انشق على تيبيديلنلى أوغلو (Tepedelenlioglu Ali) والى يانينا (١٧٤١ - ١٨٢٢) وأعلن الثورة بينما كان محمد على يتوسع جنوبًا لصالح الدولة . وفى السنة التالية قامت الثورة فى اليونان وتوالت الهزائم العثمانية على يد إسكندر (إيبسلانتى) وجمعية (فيليكى هيتيريا) ، ولم يكن هناك سوى (محمد على) الذى سارع إلى نجدة الدولة. وعندما فقد (محمود الثانى) جيشه الإنكشارية فى مذبحة (الواقعة الخيرية) فى سنة ١٨٢٦ كان جيش محمد على هو البديل الكفء الذى حارب معارك الدولة(*).

(*) الواقعة الخيرية Auspicious event (١٥ يونية ١٨٢٦) - بعدما تولى محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) زمام الحكم فى الدولة العثمانية خلفا لسليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) بدأ فى محاولات إصلاح الدولة من خلال إدخال نظم جديدة للحكم يستبدل فيها أساليب الغرب فى الإدارة والجيش بالمؤسسات القديمة التى كان يسيطر عليها العلماء ورجال الدين والطرق الصوفية والجيش العثمانى العتيق (الإنكشارية) . وعلى مدى السنوات تبين للسلطان أن الإصلاحات التى يريدها كانت تصطدم بالمعارضة القوية الصادرة عن تحالف العلماء والطريقة البكتاشية الصوفية والإنكشارية ، ذلك التحالف الذى كان يصر على التمسك بالقديم ويرفض أفكار محمود الثانى الإصلاحية. منذ العشرينيات المبكرة شرع (محمود الثانى) فى تنفيذ سياسة إعلامية فى أرجاء السلطنة بين فيها مدى فساد الجيش الإنكشارى وعدم قدرته على الحرب بالمقارنة بجيش محمد على الحديث فى مصر. فى بدايات سنة ١٨٢٦ شرع محمود الثانى فى تنظيم جيش جديد من صفوف العناصر الصالحة فى (الإنكشارية) سمى (أشكنجيان) Eskinciyan وفق الأساليب والنظم الغربية الحديثة . أدى هذا إلى قيام حركة سرية داخل صفوف الإنكشارية لإفشال الإصلاحات السلطانية ، لكن (محمود الثانى) كان متيقظًا إلى ما يجرى فى الخفاء ضده وقام بتجميع العناصر الموالية له من رجال الدين وبعض ضباط الإنكشارية وجنودها الذين كانوا قد قبلوا الالتحاق بالنظام الجديد (المدفعية وحرس البوسفور). فى مساء ١٤ يونية بدأت عناصر الإنكشارية فى الثورة وتجمع حولهم الآلاف من الصناع أصحاب الحرف وملأوا الشوارع المحيطة بالقصر يقرعون مراجل الحساء الخاصة بهم ويطالبون بإلغاء الإصلاحات . نشر (محمود الثانى) بيرق "راية" الرسول عليه الصلاة والسلام ، ودعا مؤيديه من الضباط والعسكر وكل المخلصين إلى الانضواء تحت العلم النبوى الشريف. زحف أنصار السلطان نحو قوات الإنكشارية الثائرة وأجبروها على التراجع إلى ثكناتها فى (أت ميدانى) أحد الميادين العامة فى إستانبول. وهناك تم محاصرتها فى الثكنات. وفى نفس الوقت قامت المدفعية المؤيدة "لمحمود" بتدمير أبواب الثكنات حيث اندفعت القوات الموالية للسلطان إلى داخل الثكنات لتقتل كل من كانوا فى الساحات ولتشعل النيران فى كل مبانى الإنكشارية ، تبع ذلك =

لكن الدولة لم تكن فى نيتها على الإطلاق مكافأة محمد علِى علَى صنيعه ، ناهيك عن تعويضه عن الخسائر البشرية والمادية التى تكبدها فى حروب لا مصلحة لمصر فيها ، وعلاوة على خسائر محمد على ، فقد كان جيشه فى المورة محاصراً ومعرضاً للهلاك بسبب نقص الأقوات ، كما كان التمرد قد بدأ يتفشى فى صفوفه .

على أن (محمد على) واجه كل هذه المواقف بصبر جميل ودخل وابنه إبراهيم فى مفاوضات مع (القوى) لإجلاء القوات المصرية المحاصرة وإعادتها إلى مصر . وبالفعل فإن السفن الإنجليزية والنمساوية أخذت تنقل جنود إبراهيم إلى مصر منذ الثانى من أكتوبر سنة ١٨٢٨ ، وكان هذا دون استئذان السلطان.

كانت (نفارين) إنذارا لمحمد على لتغيير سياساته تجاه الدولة الغارقة ، والتى إذا استمر معها فقد يغرق هو الآخر. ومنذ ذلك الوقت شرع محمد على فى تنفيذ سياسته التى كان يدبر لها منذ زمن ليس ببعيد: الاستقلال عن الدولة العثمانية.

كان محمد على قد أفصح عن اتجاهاته نحو الاستقلال لممثلى القوى فى مصر ، كما كشفت مراسلاته مع بعض وزراء خارجية هذه الدول عن هذا الاتجاه - غير أن إنجلترا كانت هى الدولة التى كان محمد على يخشى من رد فعل غير مريح من جانبها فيما لو أعلن استقلاله.

= ١٥ يونية)= اتخاذ تدابير قوية لاصطياد من تبقى من الإنكشارية فى إستانبول وباقى أنحاء البلاد. فى اليوم التالى (١٦ يونية) ألغيت الإنكشارية من تنظيمات الجيوش العثمانية . وللقضاء نهائيا على كل آثار المعارضة للإصلاح فقد أعدم قادة الطريقة البكتاشية الصوفية التى كانت تقدم الدعم المعنوى والتأييد الشعبى للإنكشارية ، كما دمرت مبانيها (١٠ يوليو ١٩٢٦) . أصبحت (الواقعة الخيرية) إحدى علامات التاريخ العثمانى الحديث ونقطة تحول كبرى فى مجال إصلاح الإمبراطورية العثمانية منذ ذلك الوقت وحتى سنوات طويلة . وعلى خلفية هذه الواقعة قامت (التنظيمات الخيرية) فيما بعد (١٨٣٩) . استبدل جيش (معلمى عساكرى منصورية محمديه) بالإنكشارية - وسارت الإصلاحات العثمانية قدما على يد محمود الثانى وخلفائه المستنيرين .

- Stanford J. shaw (Historyof the Ottoman Empire and Modern Turkey -Cambridge University Press - 1977 - PP., 20-24

لكن (نفارين) وما كشفته من موقف الدولة غير المبالى لولائه وتضحياته ، والضعف الذى بدا عليه أداء جيوش الدولة فى معارك المورة ، ونظرة الدول الكبرى لحالة الدولة المتردية وضعفها البادى ... كل هذا كان عوامل مهدت السبيل لشروع محمد على فى اتخاذ الخطوات الإيجابية نحو مطلبه الأساسى : الاستقلال عن الدولة العثمانية.

فى الفترة التالية لكارثة (نفارين) عرضت فرنسا على محمد على غزو الجزائر لحسابها . وفى المباحثات التى دارت بين الطرفين طلب محمد على أن تمده فرنسا بأربع سفن حربية تحمل كل منها ٨٠ مدفعًا ، وعشرة ملايين من الفرنكات . لكن معارضة بريطانيا للمشروع إلى جانب أسباب أخرى أوقفت التنفيذ ، ومرة أخرى وجه محمد على أنظاره نحو تعويضه عن خسائره فى سوريا، تلك الولاية التى أنكرها - عليه السلطان.

من أكتوبر ١٨٢٨ وحتى نوفمبر ١٨٣١ شرع محمد على فى عمل سلسلة من الترتيبات والإصلاحات شملت البحرية والجيش والإدارة والميزانية والحسابات على النمط الغربى ، والرى.

على مستوى العلاقات مع الدولة العثمانية حدث تحول ملحوظ. كانت الدولة قد طلبت من محمد على بعد كارثة (نفارين) ، أن يقوم بإصلاح وإعادة تأهيل السفن الحربية العثمانية التى نجت من الكارثة ، وأن يرسل أموالاً ويشكل فرقًا عسكرية للمساعدة فى حرب الدولة ضد روسيا (١٨٢٨) . لكن محمد على ووفقًا لسياسته الجديدة أرسل أموالاً فقط وامتنع عن القيام بعمليات إصلاح السفن وإرسال القوات.

كان رد فعل الدولة هو فرض الحظر على صادرات الأخشاب إلى مصر ، وكانت الأخشاب هى المطلب الرئيسى لمحمد على لصناعة سفنه الحربية التى كان قد رتب لها فى هذه الفترة مشروعًا ضخمًا يتألف من ترسانة بحرية فى الإسكندرية يديرها المهندس الفرنسى (سيريزى) Lefebure de Cerisy .

في نهاية أكتوبر سنة ١٨٣١ كان محمد على قد رتب خطط للانفصال عن الدولة والحصول بالقوة على ما أنكرته هذه الدولة عليه . ففى ٣١ أكتوبر تحركت الحملة المصرية إلى سوريا تتبعها القوات البحرية تحت ذريعة تأديب والى (عكا) (عبدالله باشا) لإيوائه ٦٠٠٠ فلاح مصرى هاربين من التجنيد والسخرة والضرائب .

في شهور قليلة كان الجيش الذى يقوده (القائد إبراهيم) ابن محمد على قد استولى على (غزة) (يافا) (القدس) (حيفا) ثم (عكا) بعد حصار طويل (١٦ نوفمبر ١٨٣١ – ٢٧ مايو ١٨٣٢) . وبمساعدة (الأمير بشير الشهابى) أمير (جبل لبنان) سقطت صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق (١٨ يونية ١٨٣٢) فى يد إبراهيم ، وبذلك استولى (محمد على) على سوريا .

أعلن السلطان (محمد على) وابنه (إبراهيم) متمردين ، وفصلهما من مراكزهما الرسمية وعين (أغا حسين) حاكم (أدرنة) قائداً للحملة ضدهما . وفى معركتى (حمص) و (بيلان) سحق إبراهيم القوات العثمانية (يوليو ١٨٣٢).

كانت (القوى) منشغلة فى ذلك الوقت بقضايا أهم من إنقاذ (محمود الثانى) ، فلم يجد الأخير بدا من إنفاذ حملة جديدة ضد (محمد على) بقيادة الصدر الأعظم (رشيد محمد باشا) صنيعة (هسرف) وحليفه والعدو الألد (لمحمد على) منذ أيام معركة الصراع على السلطة فى أوائل القرن.

فى ذلك الوقت كان إبراهيم قد توغل فى سهل الأناضول واحتل قونية (٢١ نوفمبر ١٨٣٢) ، وفى المعارك مع (رشيد) خارج (قونية) طوق إبراهيم الجيش العثمانى (٢١ ديسمبر ١٨٣٢) فاتحا الطريق للاستيلاء على (الأناضول) كلها. ولما كانت (القوى) منشغلة كما سبق الإشارة بمشاكلها القارية ، فإن السلطان لم يجد سوى عدوه (قيصر روسيا) ليطلب منه النجدة . لكن هذا التطور الدرامى دفع بريطانيا وفرنسا إلى التدخل لنجدة السلطان (من روسيا) وليس من محمد على ، عندما أقنع وفد مشترك من الدولتين (محمد على) بقبول تسوية يحصل بمقتضاها على (سوريا) التى

كان يريدها ، لكن (إبراهيم) واصل زحفه مع ذلك فاستولى على (كوتاهية) (٢ فبراير ١٨٣٣) وطلب من السلطان أن يسمح له بقضاء الشتاء فى (بروصة) التى تبعد ٥٠ ميلا فقط من العاصمة (إستانبول) فى إشارة غير مباشرة إلى قدرته على دخول قاعدة ملكه وبالتالي عزله عن السلطنة. ولم يجد السلطان بدا من فتح أبواب (البوسفور والدردنيل) للقوات الروسية لتأتى عبر البحر الأسود لتدافع عن إستانبول ، ولتستقر قوات روسيا البرية فى (هنكار أسكله سى).

ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة استأنفت القوى الغربية مساعيها لوقف الزحف المصرى داخل أراضى الدولة ، واستخدمت نوعا من التهديد والترغيب ضد كل من السلطان ومحمد على. وفى المفاوضات التى جرت بين (إبراهيم) ومصطفى رشيد أفندى (باشا فيما بعد) فى (كوتاهية) فى ٢٩ مارس ١٨٣٣ تم تسوية الصراع بمنح إبراهيم حكم (دمشق) (وحلب) ومنصب محصل (أطنه)، وتم تثبيت محمد على حاكما لمصر وكريت ، وإبراهيم حاكما (لجده) ... وانسحب إبراهيم من الأناضول ... منهيا الحرب السورية الأولى بنتيجة فحواها امتلاك مصر لإمبراطورية تمتد من السودان والحجاز إلى آسيا الصغرى ، منافسة الدولة صاحبة السيادة !!!

أصبح محمد على فى الثلاثينيات المبكرة من القرن التاسع عشر مسيطرا على الطرق التجارية التى تؤدى إلى مصر ومنها أصبح يمتلك أسطولا حربيا وبحرية تجارية ، وساد مساحة من الأرض يمكن أن تؤدى دور المستعمرة والسوق التى يجرى تصريف صادراته فيها ، وممارسة نشاطه المركانتيلى **mercantile** .

لم يأت كل هذا النجاح والمغامرات العسكرية من فراغ . فقد كان على (محمد على) أن يحول مصر التى تسلمها فى سنة ١٨٠٥ خاوية من المال والقوة العسكرية والعلم والصناعة والزراعة والتجارة ... إلى مصنع عامر بكل ما تحتاجه كل هذه الجهود التى بذلها حتى وصل إلى ما وصل إليه من قوة فى بواكير الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

ولقد كانت الفترة الواقعة بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١١ هى فترة إعمال الفكر فيما ينبغى عمله فى مصر لتكون البلد الذى يريد (محمد على) أن تكون .

لم يكن محمد على يملك فى ذلك الوقت سوى مساندة الصفوف الوطنية (العلماء والتجار). وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يمدوه بأكثر من بعض المال ليسد به رمق جنوده الذين تأخر سداد رواتبهم ، لكن السؤال الذى كان يطرح نفسه هو (هل بمثل هذه المساعدات يمكن لمصر أن تستمر أو أن تكون كما أرادها محمد على؟) فإذا أضفنا إلى ذلك تلك المطالب المرهقة التى كان السلطان العثمانى يرهق محمد على بها من حروب فى الحجاز إلى مساعدات مالية إلى جزية سنوية إلى منتجات من منتجات البلاد ، فإننا نستطيع أن نتصور مقدار الجهد الذى كان على الرجل أن يقوم به ليحول مصر إلى تلك البلد التى وصل جيشها فى سنة ١٨٣٣ إلى مسافة لا تزيد على ٥٠ ميلا من مقر حكم السلطان ، صاحب السيادة على مصر.

هذا على المستوى الخارجى ، أما فى الداخل فقد كان عليه أن يخلص مصر من الصراع حول السلطة فيها ، من المماليك المتحالفين مع بريطانيا . من احتمالات الغزو المتوقعة. وقد حدث هذا كما سبق الإشارة فى حملة (فريزر) سنة ١٨٠٧ .

كان المال وإمكانية الحصول عليه متعذرا فى ذلك الوقت . فعلى مستوى التجارة الخارجية كانت تجارة البحر الأحمر مغلقة بسبب إغلاق (الوهابيين) فى الحجاز طرقها. وعلى المستوى الداخلى كان الصعيد – وهو قناة الاتصال بأسواق السودان والطريق البرى إلى البحر الأحمر – لا يزال خاضعا لسيطرة المماليك.

وكان كل هذا يستلزم تدبير حملات عسكرية هنا وهناك لفتح هذه الطرق ، واستعادة السيطرة على تلك البلاد والتى كان يفترض أنها يمكن أن توفر للخزينة (إيرادات الأراضى) ، وأقصد بها الصعيد. ولعل هذا يفسر حملات محمد على المتوالية على مدى الفترة (١٨٠٥ – ١٨١١) إلى الصعيد لإخضاعه للحكومة المركزية ، كما يفسر قبول (محمد على) لطلب السلطان إرسال الجيش إلى شبه الجزيرة العربية

لتخليص المدن المقدسة من الوهابيين وإعادة لقب السلطان الديني "حامي الحرمين الشريفين" إليه ، وفي نفس الوقت تحرير طرق التجارة في البحر الأحمر.

كانت إيرادات الأراضي ضائعة بين (نظام الالتزام) الذي تذهب فيه موارد هذه الأراضي إلى جيوب الملتزمين والوسطاء ، وبين (نظام الأوقاف) الذي كان يعفي الأراضي الموقوفة من الضرائب، وبذلك كانت تضيع على الخزينة نسبة هائلة من الموارد . من هنا فإن (محمد على) قرر أن يسترد أموال البلاد الضائعة بين هذين الأمرين (الالتزام والأوقاف)[*].

في يونيو ١٨٠٩ أصدر محمد على أمره بإخضاع أراضي الأوقاف والوسايا (مفردها وسية) للضرائب ومساواتها بباقي الأراضي التي تحصل عنها الضرائب.

(*) خضعت الأراضي في مصر منذ زمن طويل لنظام الالتزام Tax- farm . كان هذا النظام يسمح بتوزيع مساحات شاسعة من الأراضي على الأشخاص الذين يستطيعون دفع الضرائب المقررة على الأراضي نقدا أو على أقساط ، في مقابل حصولهم (كملتزمين) على المبالغ التي دفعوها للخزينة كضرائب من الفلاحين زارعي الأرض ، مع إضافة مبالغ إضافية فوق ما دفعوه تسمى (فايظ) . ولما كان المماليك والتجار والعلماء هم أكثر سكان البلاد ثراء على مدى السنين ، فقد وقعت الثروة العقارية في مصر في يد هؤلاء الذين أثروا من نظام الالتزام هذا. وكان من حق الملتزم على مساحة من الأرض أن ينتفع بقطعة من الأرض يزرعها الفلاحون في (التزامه) لحسابه دون أن يدفع عنها أي ضرائب وتسمى (أوسية) وجمعها (أواسي) . وعندما تزايد نفوذ المماليك الملتزمين في القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذوا يماطلون في سداد التزاماتهم (أي الضرائب المقررة على الأراضي التي التزموا بها) رغم حصولهم عليها من الفلاحين. وبذلك جمعوا بين أراضي الالتزام وأراضي الأواسي دون سداد التزاماتهم إلى الخزينة ، وبالمثل فعل التجار والعلماء. وفوق هذا فإن أراضي الالتزام تحولت بمضي الوقت إلى إرث تنتقل بمقتضاه إلى ورثة الملتزمين بشكل غير قانوني، لكنهم كانوا يستطيعون التصرف في هذه الالتزامات (إسقاطا) إلى أخرين فيما سمي (بإسقاطات القرى) . وهكذا فإن الثروة العقارية عندما آل الأمر إلى محمد على كانت ضائعة بين الملتزمين الذين لا يدفعون الضرائب، وأراضي الوقف التي لا تدفع عنها ضرائب أصلا ، وأراضي (الأواسي) التي كانت خاضعة للملتزم يزرعها لحسابه دون أن يدفع عنها الضرائب.

- Afaf lutfi Al-sayyid (Egypt in the reign of Muhammad Ali) Cambridge University press- 1984 - PP., 7-8

كان القضاء على المماليك فى مارس ١٨١١ هو إشارة البدء بالهجوم على نظام الالتزام بعد أن تم تدمير نظام (الرزق الإحباسية = الأوقاف) فى سنة ١٨٠٩ .

فى سنة ١٨١٣ تمت مصادرة أراضى الالتزام فى الصعيد أولا، ثم تبعتها تلك التى كانت فى الوجه البحرى (١٨١٤) . وقد دفع محمد على معاشات إلى الملتزمين السابقين فى الوجه البحرى . وفى ضربة تالية صادر محمد على أراضى (الرزق الإحباسية) مع تعهد منه بتعويض حائزيها السابقين.

كانت تداعيات هذه الإجراءات التى أعادت قدرًا كبيرًا من أراضى مصر إلى ملكية الدولة (أو الباشا فى الواقع) هو منع تكوين طبقة للملاك يمكن أن تتحدى سلطة الوالى أو تعطل تنفيذ مشروعه فى إقامة حكومة مركزية ، كما أن هذه الإجراءات وما سبقها من نفى عمر مكرم ، أدت إلى تدمير طبقة العلماء الذين كانوا يعتمدون فى أغلب معايشهم على أراضى الالتزام وأراضى الأوقاف المخصصة لأعمال الخير.

ومع هذا فإن محمد على لم يقض تمامًا على طبقة ملاك الأراضى ، لكنه كوَّن هذه الطبقة من الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم كأقاربه ومحاسيبه.

بدأ محمد على ثورته الزراعية مبكرًا ، وبالتحديد عندما أصبحت أراضى مصر بين يديه بعدما انتزعها من الملتزمين. كان وعاء هذه الثورة هو تنمية الثروة الزراعية عن طريق التوسع فى قاعدة الغلات الزراعية والانتباه إلى المحاصيل النقدية Cash Crops التى تدر عائدًا نقديًا وفيرًا ولا يستهلك منها عند المنبع إلا قدر يسير (كالقطن على سبيل المثال) .

اعتمد محمد على لتحقيق التنمية الزراعية على مشروع ضخم للرى أدخل بمقتضاه فى البلاد نظام الرى الدائم بدلاً من رى الحياض ، وبذلك أتاح للأرض أن تزرع ثلاث مرات فى الدورة الزراعية بدلاً من مرة واحدة .

أحدثت هذه الثورة الزراعية آثارا توسعية تمثلت فى :

– التوسع الرأسى عن طريق الزراعة الكثيفة والدائمة وزيادة المساحة المحصولية .

- اتساع الرقعة الزراعية ، فزادت مساحة الأرض المنزرعة من مليونى فدان سنة ١٨٠٥ إلى ٣,٠٠٥ فدان فى سنة ١٨١١ ، ارتفعت إلى ٣,٥ مليون فدان فى سنة ١٨٣٥ و ٣,٨ مليون فدان فى سنة ١٨٣٨ و ٣,٩ مليون فدان فى سنه ١٨٤٠ ، ثم إلى ٤,٢ مليون فدان فى سنه ١٨٥٢ .

- تنويع التركيب المحصولى عن طريق استحداث محاصيل جديدة والتوسع فى زراعتها.

- تحول الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد عالمى يوجه إنتاجه إلى الأسواق العالمية. وفى هذه الجزئية زادت صادرات مصر بشكل ملموس . ففى الفترة (١٨٣٨ - ١٨٤٢) بلغ متوسط صادرات القطن ١٩٠ ألف قنطار سنويا ، وفى الفترة (١٨٤٣ - ١٨٤٧) بلغ هذا المتوسط ٢٤٠ ألف قنطار سنويا - وفى سنة ١٨٤٥ تم تصدير ٣٤٥ ألف قنطار.

ولقد بلغ طول ما حفر من ترع فى عهد محمد على فى إطار تطوير نظام الرى حوالى ١,٢ ألف كيلو متر ، وبلغت جملة الأشغال اللازمة لتوفير مياه الرى ١٠٤,٤ مليون متر مكعب. وكان عدد العمال الذين يشتغلون سنويا فى هذه الأشغال ٣٣٣ ألف عامل.

وأقام (محمد على) فى إطار خطته فى الاستثمار الزراعى العديد من القناطر والجسور ، وما مشروع (القناطر الخيرية) إلا نموذج لعظمة الأعمال التى قام بها الرجل فى مجال توفير مياه الرى للأراضى الزراعية .

وما دمنا فى صدد الحديث عن الأعمال الهيدروليكية فإننا يجب أن نذكر ترعة المحمودية التى بلغ طولها ٧٢ كم والتى قدرت تكاليف حفرها بـ ٧,٥٠ مليون فرنك . وقد استطاعت هذه الترعة أن تروى ١١,٦ ألف فدان فى سنة ١٨٤٩ ، إلى جانب توفيرها إمكانيات النقل النهرى من القاهرة إلى الإسكندرية .

وقد أدخل محمد على فى إطار سياسته الزراعية نظمًا حديثة لتطوير وتنمية البساتين ، وغرس الأشجار بأنواعها المختلفة (السنط واللبخ والصفصاف والأثل ، واستصلح عشرات الآلاف من الأفدنة في منطقة رأس الوادى – وادى الطميلات . وقام بتحسين جودة المحاصيل عن طريق الاستعانة بالخبراء الأجانب وإجراء التجارب العلمية . فاستحضر بذور نبات النيلة الهندية واستعان بخبراء هنود فى زراعتها فى مصر ، حتى أصبحت محصولاً تصديريًا.

وفيما يتعلق بالقطن فقد توسع محمد على فى زراعته ، وأدخل زراعة القطن طويل التيلة الذى أصبح من أهم الحاصلات المصرية التصديرية في مصر ، والمصدر الرئيسي للدخل فى اقتصاد مصر فى عهد (محمد على).

وقد اتسعت رقعة الأراضى المنزرعة قطنا اتساعًا كبيرًا . ففى سنة ١٨٢٤ قدرت تلك المساحة بـ ٥٠ ألف فدان ، زادت فى سنة ١٨٣٦ إلى ٣٢٠ ألف فدان بزيادة تصل إلى ٦٤٠ ٪ خلال ١٢ سنة .

ولم يقتصر اهتمام محمد على بمحصول القطن فقط ، لكنه وجه اهتمامه لأنواع أخرى كثيرة من المرزوعات التصديرية كالقصب والحبوب والنيلة والخشخاش.

واهتم محمد على بالتصدير إلى أسواق أوروبا فى الوقت الذى كانت الثورة الصناعية على أشدها ، ومصانع النسيج الأوروبية فى مسيس الحاجة إلى المحاصيل المصرية الجيدة وعلى رأسها القطن.

ويكفى أن نعرف في هذا المقام أن صادرات القطن خلال الفترة (١٨٢١ - ١٨٥١) بدأت بـ ٠,٩ ألف قنطار فوصلت فى سنة ١٨٥١ إلى ٢٨٤,٤ ألف قنطار . ونتيجة لذلك فإن الميزان التجارى كان لصالح التصدير باستثناء سنوات قليلة خلال فترة حكمه – والجدول الآتى يؤكد صحة ما قدمناه.

جدول "1" الميزان التجارى لمصر (١٨٠٠ - ١٨٤٨) "القيمة مقدرة بآلاف

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
١٨٠٠	٢٨٨	٢٦٩	١٩
١٨٢٣	١٤٥	٦٥٦	٧٩٩
١٨٢٤	٢١٢٧	١٠٠٩	١١١٨
١٨٣١	١٦٠٩	١٥٢٩	٨٠
١٨٣٦	٢١٤٢	٢٦١٢	٤٧٠
١٨٤٥	١٧٤٧	١٠٠٧	٧٤٠
١٨٤٨	١٥٧٤	١٤٨٠	٩٤

في قطاع الصناعة شرع محمد على فى إقامة العديد من المصانع منذ سنة ١٨١٦ واستقدم الكثيرين من الخبراء الأجانب والمهندسين الأوروبيين ، وأرسل أعداداً كبيرة من المصريين لتحصيل المعارف الصناعية من الغرب.

ويستدل من أمر عال صادر فى سنة ١٨٣٠ أنه كان لمحمد على فى مصر فى ذلك الوقت ٢٢ مصنعًا لغزل ونسج القطن ، وفى سنة ١٨٣٢ كان هناك ٢٤ مصنعا للغزل ومصنعا للنسيج وآخر لطباعة البفتة ، ومصنعًا للطرابيش ، وأن عدد المصانع فى سنة ١٨٣٣ بلغ ٣٠ مصنعا . وكانت هذه المصانع تستطيع أن تنتج ٨٠ ألف قنطار من الغزل والنسج إذا عملت بكامل طاقتها الإنتاجية.

وإلى جانب هذه المصانع كانت هناك مصانع أخرى لصناعة "الجوخ" و "الحرير" و (النيلة) و(السكر) (والروم) و(العسل الأسود) و(الأرز) ، ومكابس القطن والمحالج ، ودبغ الجلود واستخراج الزيوت النباتية .

وأنشأ محمد على المصانع الحربية التى أنتجت المدافع والبنادق والذخيرة والسيوف والبارود. كما أنشأ (ترسانة بحرية) فى الإسكندرية ، وتوسع فى

تشييد المسابك والصناعات الكيميائية ، حتى السروج والبراذع أنشئت لها المصانع التي تصنعها.

وقد قدر كلوت بك في (لمحة عامة إلى مصر) أن مسبك الحديد في بولاق قد تكلف إنشاؤه ٦٠٠٠ جنيه إسترليني ، وأنه كان يصب يوميا من الحديد المصهور ما يقرب من ٥٠ قنطارا. أما مسبك النحاس بترسانة القاهرة فكان يصهر ويخرط تسع مدافع نحاسية في الشهر إلى جانب إنتاج الصفائح النحاسية اللازمة لبناء السفن.

ويقول نفس المصدر إن ترسانة الإسكندرية التي أنشئت في سنة ١٨٢٩ أنزلت إلى البحر أول سفينة تحمل مائة مدفع في سنة ١٨٣١ ، وأن ثلاث عشرة سفينة تحمل مجتمعة ٧٠٢ مدفع تم بناؤها في سنة ١٨٣٥ .

وكانت هناك ستة مصانع لملح البارود تنتج في سنة ١٨٣٧ ما قيمته ٤٠٠٠٠ قنطار .

وقد يتساءل القارىء عن القوة المحركة لمصانع محمد على ، فنقول إن (الباشا) كان يستورد الفحم من إنجلترا لإدارة هذه المصانع بالبخار ، وكان يجرى تجارب لاستخدام بعض أنواع الوقود المحلية وتسخير قوة المياه لإدارة الماكينات. وقد ذكر (بورنج) Bowring في (Report on Egypt and Candia) الصادر في لندن سنة ١٨٤٠ أن محمد على كان يهتم بالتجارب الخاصة باستخدام البخار ، وأنه أمر أحد عماله المشرفين على مصانع (ضرب الأرز) البحث عن الفرق في الجودة والكم والتكاليف بين الأرز المضروب في المصانع التي تدار بقوة الثيران وتلك التي تدار بالبخار.

وقد قدر عدد الثيران المستخدمة كقوى محركة في مصانع محمد على في سنة ١٨٣٢ بثمانية آلاف ثور ، قدر سعر الثور بنحو ٣٠ دولاراً .

وقد قدرت بعض المصادر أن جملة ما أنفقه محمد على على منشآته الصناعية ٧ ملايين دولار .

وتؤكد الكثير من المصادر أن محمد على كان قد وصل إلى قمة قدرته الصناعية فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، فقد استطاعت مصانع النسيج وحدها أن تسد حاجة السوق المحلية ، وتوفير ٦,٨ مليون ثوب للجيش ، وانخفضت الواردات المصرية من المنسوجات إلى حد أثار مخاوف الدول الأوروبية من المنافسة المصرية عندما نجحت المسابك والترسانات المصرية فى صنع آلات المصانع على نمط مثيلاتها المستوردة فتم إنتاج ماكينات كبس القطن وماكينات البخار وآلات عصر وتكرير السكر ومكابس مصانع الطرابيش وأنوال النسيج وأمشاط الغزل .

عرف محمد على من البداية أن (القوة الاقتصادية) هى جوهر القوة السياسية . ولكى يحقق محمد على قوته الاقتصادية فقد كان عليه أن يسيطر على (مصادر الإيراد) ، وكانت أداته الرئيسية لتحقيق ذلك هى مبدأى (الاحتكار الشامل والتوجيه المركزى) و (الملكية العامة) .

ولقد كانت خطوته الأولى فى هذه السياسة هى ذلك الانقلاب الذى صنعه فى ملكية الأراضى الزراعية عندما ألغى نظام الالتزام فى مصر سنة ١٨١٣ ، والاستيلاء على كل الأراضى الزراعية وفرض الضرائب على كل أنواع الأراضى .

وعندما أصبحت أراضى مصر كلها فى يده ، وأصبح بالتالى فى وضع يمكنه من زيادة إيراداته عن طريق فرض الضرائب لتمويل النفقات ، بدأ يتجه إلى السوق العالمية وتوجيه إقتصاد البلاد إليها عن طريق إنتاج المحاصيل النقدية التجارية.

وفى ظل نظام (الاحتكار الشامل) لقطاعات الإنتاج أصبح هو التاجر الوحيد والصانع الوحيد والزارع الوحيد فيما يشبه (رأسمالية الدولة) mercantilism(*).

(*) الميركانتليزم mercantilism أو رأسمالية الدولة - نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال أوقات تفسخ الإقطاع لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى ، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات الخارجية .

طبق محمد علي في هذا الشأن " سياسة زراعية" قوامها التركيز على الزراعة الصيفية والنقدية ، وتطبيق نظام تسويقي شديد المركزية قوامه :

- السيطرة المباشرة على الأنشطة الإنتاجية.
- اتباع أسلوب السخرة.
- القروض الإجبارية.
- انتهاج سياسة مالية تضخمية.

كان محمد علي يستولي على المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة يحددها هو ، ثم يقوم ببيعها بأسعار مرتفعة مستفيداً من فارق السعر.

ويذكر (الجبرتي) أن محمد علي كان قد استولى في سنة ١٨١٠ على كميات كبيرة من المحاصيل عن طريق الفرض مع تحميل الفلاحين نفقات نقلها إلى المستودعات ، ثم باع منها أكثر من مائتي ألف أردب بسعر ١٠٠ قرش للأردب ، بينما كان سعره في مصر ١٨ قرشاً فقط.

وفي سنة ١٨٣٣ كان سعر تصدير القمح ضعف السعر الذي دفع للفلاح ، وسعر تصدير الأرز ثلاثة أمثال سعره في السوق المحلية . وقد ساعد ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الخارجية على استفادة محمد علي من فروق الأسعار ، رغم أن توسعه في التصدير أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث العجز في المعروض في السوق المحلية عن مقابلة حاجات الاستهلاك .

كان الفلاح في ظل نظام الاحتكار الذي طبقه محمد علي مجبراً على تسليم المحاصيل التصديرية وغيرها بسعر منخفض يحدده محمد علي ، ثم يبيعها هو بأسعار مرتفعة سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية ، بنتيجة مؤداها عدم حصول الفلاح على أي ربح من الأسعار المرتفعة التي كان محمد علي يتقاضاها من التجار الأجانب والمستهلكين.

وفوق هذا فإن الفلاح كان كثيراً ما يسدد الضرائب التى عليه من ثمن المحاصيل التى يلزم بتوريدها وهو ما يعنى أنه كان يعمل بلا مقابل تقريبا ، مما أثار روح التمرد والإهمال وزاد من الشعور باليأس عند الناس.

وفى شأن الصناعات فقد احتكر محمد على الصناعة فى مصر من خلال توجيه عمليات الإنتاج والتوزيع ، فتحول الصانع نتيجة لذلك إلى عامل أجير لدى الدولة وفقد استقلاله وفرضت عليه الإتاوات .

ضبط محمد على فى إطار سياسته الاحتكارية الصناعية ١٦٤ حرفة ، وحدد مهمة كل صانع وكمية مستلزمات الإنتاج التى تعطى له ليقوم بإنتاجها ، كما حددت أنماط الإنتاج التى يلزم الحرفى بها. بمقتضى هذا النظام احتكر محمد على عملية توزيع المواد الخام والمنتجات المصنعة بالسعر الذى يحدده .

وفوق هذا فقد ألحقت الصناعات الحكومية أضراراً كثيرة بالصناعات الحرفية فى مجال المنافسة إلى جانب استخدام الأعداد الضخمة من أعضاء طوائف الحرف فى المصانع الحكومية الأمر الذى هدم جانباً هاماً من نظام (طوائف الحرف) فى مصر ، وقتل روح الابتكار الفردى.

وغنى عن القول إن (الاحتكار) قد شمل التجارة أيضاً ، فقد سيطر محمد على على جميع منافذ توزيع المنتجات فى الداخل والخارج بشكل كامل. وقد أدى هذا إلى القضاء على فئة التجار ، وتحول هو إلى محتكر لكل أنواع التجارة ، فكان "التاجر الوحيد" فى مصر ، وحرم على الأهالى ممارسة مهنة التجارة ، إلا لمن أراد أن يبيع لحكومته فقط.

وإذا كان (نظام الاحتكار) قد حقق لمحمد على السيطرة على مصادر الإيراد فى مصر وملأ الخزينة بالمال الذى حقق به مشروعاته الكبار ، فإن هذا النظام قد حطم طبقتى التجار والصناع ، عندما قتل الحافز على الابتكار والعمل لديهم ، بنتيجة مفادها تعثر نمو الطبقة التى تستطيع أن تجمع الثروة وتزيد المدخرات ، وعرقلة خلق ونمو الاستثمارات الفردية ، وتوقف نمو الصناعات الحرفية .

كانت القوة العسكرية وتأسيس جيش مصرى قوى قادر على تحقيق أحلامه العريضة هى محور حياة محمد على بلا مبالغة . ولا مبالغة أيضًا فى القول بأن الجيش ، والجيش وحده كان أساس كل إصلاحاته السابق الإشارة إليها ، فالزراعة لتوفير المال للجيش ، والصناعة لتوفير المعدات للجيش ، والاقتصاد الاحتكارى لتوفير السيولة للإنفاق على المشروعات والخطط العسكرية ، والتعليم لتوفير الكادرات الفنية اللازمة للجيش.

قبل سنة ١٨٢٠ كان جيش الباشا مؤلفًا من قوات ألبانية غير منظمة وعنيدة وثورية ، ولقد حاول فى البداية أن يعيد تنظيم هذه القوات وفق تدريب حديث وفق الأساليب الغربية ، لكنه لم يفلح، وكادت محاولته أن تكلفه حياته . تمردت العناصر الألبانية والعناصر الأخرى من جيشه وشرعت فى عمليات السلب والنهب ، واضطر (الباشا) إلى دفع تعويضات سخية للتجار الذين تعرضت ثرواتهم للنهب ، وفقا لما قدره السيد محمد المحروقى (سر تجار المحروسة).

كانت الخطوة الأولى فى الاتجاه الصحيح هى تبديد القوى الثائرة عن طريق طردها تدريجيا من العاصمة وإحباط أى محاولة لتجمع قوة ذات حجم ملائم فى مكان واحد. ولعل هذا يفسر كثرة الأوامر الصادرة منه فى ذلك الوقت بإرسال هذه القوات إلى موانئ رشيد ودمياط على البحر المتوسط وغير ذلك من الأماكن البعيدة عن العاصمة.

وكانت الخطوة الثانية هى محاولة الحصول على العناصر البشرية من السودان ، وهو أحد أسباب حملته على السودان فى ذلك الوقت ، لكن المحاولة فشلت نوعًا لعدم ملاءمة المناخ فى مصر لصحة السودانيين .

أسس محمد على فى ذلك الوقت مدرسة حربية فى (أسوان) لتدريب الضباط الذين اختارهم من مماليكه الخاصة ومماليك أقاربه وأصدقائه ، وتصادف اتجاهه نحو

تدريب هؤلاء على نظم الحرب الحديثة وفق الأساليب الأوروبية ، مع سقوط إمبراطورية (نابليون بونابرت) فى سنة ١٨١٥ وتسريح جيشه وتوفر الكثيرين من ضباط هذا الجيش بلا عمل . وعلى ذلك فعندما تقدم الكولونيل (سيف)(*) Seve لخدمة الباشا رحب الأخير به وتدفق على أثر ذلك الكثير من زملائه للعمل فى الجيش الحديث ، واستقدم محمد على بعثة فرنسية كبيرة لتدريب جيشه الجديد.

ومع أن محمد على كان يدرك جيدا أن تجنيد الفلاحين المصريين قد يعرقل خطة العمل الزراعى المكثف الذى كان قد شرع فيه من أجل زيادة الإنتاج ، فقد لجأ إلى ذلك فى سنة ١٨٢٣ . ورغم الصعاب الجمة التى واجهتها عملية التجنيد (الفرار - تشويه الأجساد - المقاومة والانتفاض) فإن محمد على استخدم إزاء ذلك أسلوبى الترهيب والترغيب لحث الفلاحين على قبول التجنيد الإجبارى .

(لقد اقتضت التجليات الإلهية التى أظهر الله فينا أياتها أن يخرج هذا الأثر الجليل من حيز القول إلى حيز الفعل فى زمان شيخوختنا فماذا عسانا صانعين ، اللهم إلا أن نكون قد أدينا على قدر كبرنا خدمة الدين المبين ، وأن نكون قد ضاعفنا ما اكتسبنا من مجد وشهرة .... إن فاتحة الكتاب - سورة الفاتحة - لا ريب فى أنها جامعة للفيوضات الأزلية ، فإذا ما قرأها جنود الجهادية فى أيام التدريب قبل الشروع فيه ... لكان ذلك مستوجبا للفيض والبركات).

وبهمة لا تتوقف وعزيمة لا تقهر شرع محمد على فى تجنيد المصريين قهريا وتدريبهم فى معسكرات التدريب التى تولى العمل فيها ضباط الجيش الجديد الذين

(*) الكولونيل سيف (١٧٨٧ - ١٨٦٠) - ولد فى ليون بفرنسا - انتظم في سلك الجيش الفرنسى وحارب فى عدة معارك بقيادة نابليون - بعد سقوط نابليون عرض خدماته على (محمد على) فعينه لتدريب الجيش الجديد عندما شرع محمد على فى إنشائه بعد سنة ١٨٢٠ . تولى (سيف) بمعاونة عدد من الضباط الأوروبيين تدريب المماليك الشبان التابعين لمحمد على وأقربائه ومعارفه فى أسوان. ثم شرع فى تجنيد المصريين وجمعهم فى المعسكرات لتدريبهم على الأساليب الحربية الحديثة .

تعلموا في مدرسة أسوان على يد المدربين الفرنسيين بقيادة الكولونيل (سيف) (سليمان باشا الفرنساوي فيما بعد) . وكان بدء ذلك في سنة ١٨٢٢م(*).

وفي سنة ١٨٢٤ إستعرضت أول أورطتين (كتيبتين) مصريتين في شوارع القاهرة ، وكان هذا إيذانًا بقيام أول جيش مصري حديث ، وتوالت الأورط الجديدة المدربة على يد الدفعة الأولى من خريجي مدرسة أسوان الحربية.

كان الجيش الفرنسي هو النموذج الذي أختاره محمد على مثالا ينسج على منواله جيشه الجديد . لكنه رأى قبل إنشاء الجيش أن يختار مدربيه ، وقد قلنا من قبل أنه قد ألحق (سيف) في نظامه الجديد ، ثم إستدعى بعثة عسكرية فرنسية برأسة الجنرال الفرنسي (بوابيه) أحد ضباط جيش بونابرت ، لإستكمال تدريب الجيش.

ولم تمهل التطورات السياسية هذا الجيش حتى يكتمل تكوينه ويشتد عوده ، فقد توالت طلبات السلطان العثماني على محمد على لإرسال قواته إلى (كريت) و (المورة) لمقاتلة الثوار هناك.

وهكذا فإن الفلاح المصري القادم من أقاصي الصعيد وأقاليم الوجه البحري وجد نفسه بعد فترة تدريب قصيرة، يحارب في (ميسولونجي) و (كالاماتا) و(نفارين) في اليونان.

(*) الأمر الأول الخاص بتجنيد المصريين في الجيش الجديد - ٢٥ جمادي الأولى ٢٣٧ هـ / ١٧ فبراير ١٨٢٢ (إنه لضرورة استحضار العساكر الترك من الأقاليم السودانية ، لعدم تحملهم حر بلادها ، استصوب جمع ٤٠٠٠ شخص من أقاليم الوجه القبلي ... ومن يجمع يرسل لسليمان أغا (الفرنسي) معلم العساكر بأسوان لتعليمهم حسب النظام الجديد ، وبعد خدمتهم ثلاث سنوات يعودون لبلادهم ويعافون من جميع التكليفات ، ويعطون في أثناء خدمتهم لحما وأرزا مفلفلا مرتين في كل أسبوع ومرتبًا قدره ثمانيه قروش في كل شهر .. ثم يطلقون ويسرحون بعد السنين الثلاث وتسلم إليهم وثائق مختومة تتيح لهم حق الإقامة في قراهم معفين من التكاليف).

- على شلبي (المصريون والجندية في القرن التاسع عشر) - الطبعة الأولى - دار الكتاب الجامعي - القاهرة ، ١٩٨٨ - ص ١٤٥ - ١٤٦.

ولم يمض زمن طويل على عودة القوات المصرية من اليونان (١٨٢٨) ، حتى كلفت بحرب الشام (١٨٣٢ - ١٨٣٣) و (١٨٣٩ - ١٨٤٠) .

كان هم (محمد على) الأول هو خلق جيش قوى لتأمين قوته ودعم حكمه . وكل شيء غير ذلك - أيا كانت الخطط التى فكر فيها أو طورها فيما بعد - كان متوقفا على تحقيق هذا الهدف. ومثل (سليم الثالث) فى إستانبول ومحمود الثانى بعده ، فإن محمد على جعل إنشاء جيش قوى ، مزود ومدرب على الأساليب الأوروبية أساس نظامه الجديد. وسرعان ما أصبح هذا الجيش هو أساس كل التحديث الذى جرى فى مصر. وكانت أى تجهيزات للتحديث والاختراعات الأوروبية تعتبر نشاطًا مكملاً ومتمماً لملء احتياجات المؤسسة العسكرية الجديدة ، وباختصار فإن (الباشا) اعتبر المدنية (الأوروبية على الأقل) مجموعة من الأجهزة لتنظيم وتسليح وصيانة جيشه الذى كان بدوره أفضل ضمان لاستقلاله .

وعلى سبيل المثال كانت مدرسة الطب الأولى التى فتحت تحت إشراف الفرنسى كلوت بك (Clot) فى الأصل بغرض تدريب الأطباء والمساعدين الطبيين الآخرين من أجل الجيش ، كما كان التطوير المكثف للصناعة أيضا معد فى الأساس لتغطية احتياجات الجيش.

كان (ديوان الجهادية) هو أول تنظيمات (محمد على) فى مجال الإدارة ، لكن التنظيم الإدارى مع هذا لم يكن قد بدأ بعد. كان هذا الديوان المشكل على النمط الفرنسى مسئولا عن قيادة وإدارة الجيش وعمليات النقل والإيواء والتموين (اللوجستيات) .

ومن منطلق الحرص على أن يكون الجيش الجديد جيشًا حديثًا وفقًا للأنماط الأوروبية ، فقد شرع (محمد على) فى إنشاء مؤسسات التدريب اللازمة. فأنشئت (مدرسة البيادة) فى سنة ١٨٢٠، وأتبعها (بمدرسة أركان الحرب) فى سنة ١٨٢٥ لتخريج العقول التى تدير المعارك.

وفى سنة ١٨٣٢ أعاد تنظيم مدرسة البيادة ، وفى سنة ١٨٣٠ أنشأ (محمد على) مدرسة السوارى (الخيالة) بالجيزة . وقد حرص (الباشا) على أن تكون مدارسه من الناحية الفنية على غرار المدارس الحربية الفرنسية.

فى سنة ١٨٣١ أنشئت (مدرسة الطوبجية) المدفعية.

ومن حسن حظ "الباشا" أن "صناعة الحرب" كانت قد مرت قبل عهده بتجارب عديدة لتحسين أدائها سواء من حيث خفة الحركة ومدى الإطلاق للمقذوفات وتخفيف وزن المدافع وقوة النيران. فحلت الخيول محل الثيران فى جر المدفعية ، وتم تقصير مواسير المدافع لضمان خفة الحركة وسرعة المناورة.

وظهرت قبل (محمد على) بوقت قصير أفكار حربية جديدة عن استخدام المدفعية الحديثة لتعمل بالتنسيق مع المشاة ، وفى سنة ١٨٠٥ طور (نابليون بونابرت) أسلوبا إستراتيجيًا جديدًا يعتمد على نظام التشكيلات المستقلة ذات الاكتفاء الذاتى ، وفوق هذا فقد كانت (المشاة) هى السلاح الرئيسى فى جيوش نابليون ، لذلك فإنه طور من تكتيكاتها ونظام عملها بشكل جيد.

ولما كان (محمد على) قد خبر عن كثب فنون الحرب الأوروبية فى أثناء عمله كضابط فى الجيش العثمانى الذى جاء ليقاتل الفرنسيين ويخرجهم من مصر ، وكانت هذه الجيوش الفرنسية وتكتيكاتها قد حازت إعجابه ، فقد عزم بعد توليه السلطة فى سنة ١٨٠٥ على استبدال الأساليب والتكتيكات المملوكية العتيقة وإحلال النظم الأوروبية الحديثة فى الحرب محلها.

وهكذا فإن تفرق جيش نابليون وتشتت ضباطه فى أنحاء العالم وفر (لمحمد على) الفرصة للحصول على كل هذه الخبرات الممتازة من فن الحرب الأوروبى الذى كان قد بلغ قدرًا عظيمًا من الإتقان والكفاءة التى بدت نتائجها واضحة فى الحروب النابليونية ، وقبلها فى حروب الثورة الفرنسية ضد جيرانها والتى انتهت بصلح "كامبوفورميو Campo Formio فى سنة ١٧٩٧.

جمع (محمد على) ضباط (نابليون) الذين كانوا يبحثون عن عمل بعد سقوطه فى سنة ١٨١٥ ، وفى سنوات قليلة كـان يعـمل لديه شـاتى Chatis، وسـيـفين Sevin، وداراجون Daragon ، ومارى Mari ، وسيف Seve (سليمان باشا الفرنساوى).

وشـرع هؤلاء فى تدريب الجنود المصـريين على فنون الحـرب الحـديثـة السـابق الإشارة إليها . أما (محمد على) فقد فتح أبواب خزائنه التى امتلأت بنقود (الاحتكار) والسياسة الاقتصادية المركانتيلية ، لهؤلاء الضباط لينشئوا له بها مدارس التدريب ويعلموا له جنوده وضباطه فنون الحرب الأوروبية.

على الجانب الآخر شرع محمد على فى إنشاء المصانع وإدخال الصناعات الخادمة للجيش ، فأنشأ مسابك صب المدافع ، ومصانع صناعة البنادق والسيوف ، ومصانع إنتاج البارود ، وورش إنتاج النحاس وألواح الصلب والصاج ، ومدارس الطب والمستشفيات لتخريج الأطباء لعلاج الجنود ، ومدارس الصيدلة لتوفير الدواء لهم ، ومصانع الجوخ والطرابيش والأحذية ، وكل ما يلزم الجيش الجديد.

ولم يكتف (محمد على) بما جمعه من ضباط نابليون الذين أشرت إليهم فى السطور السابقة ، بل اتصل (ببليار) Belliard آخر قادة الحملة الفرنسية على مصر والذى تم على يديه رحيل الحملة إلى فرنسا عندما كان (مينو) محصوراً فى الإسكندرية . كلف محمد على (بليار) بتأليف بعثة فرنسية من ضباط الجيش الإمبراطورى الذى خدم بونابرت. فاختار (بليار) الجنرال (بوابيه فرانسوا جوزيف) Boyer قائداً للبعثة ، أما الضباط فكان منهم (جودا) قائد الآلاى السابع والعشرين فى حرب البرتغال ، وأدولف دى تارلين قائد الكتيبة المشاة فى جيش بونابرت ، وبولان دى تارلين قائد الخيالة من فرقة الهوسار الإسبانية ، والكابتن بوجول ، والملازم لاديو ، والجراح دوفينول ، والماركيز (ليفرو) .

وصلت هذه البعثة إلى مصر فى سنة ١٨٢٤ ، ثم ألحق بها فى سنة ١٨٢٥ ضباط آخرون (قومندان الأورطة جان هاراجلى - الكابتن بونافتور دبارون -

قومندان الأورطة بييرماليه ، قومندان الأورطة أنطوان بيكو - أد جوتانت ماجور بييربيز - الكابتن لويس جان - وقومندان المدفعية إدوار راى) . وفى سنة ١٨٢٩ انضم إلى البعثة الفرنسية كل من القومندان جول بلانات وقومندان الأورطة السوارى الفيكونت بونافنتور والماجور ماى دشالز هونوريه والكابتن جان بتيه أمبرواز وقومندان الأورطة السوارى فاران.

أسهمت البعثة الفرنسية فى تنظيم وتدريب التشكيلات الفنية للواءات المشاة الجديدة ، وتنظيم القيادة العليا ، وسلاح المدفعية ، والمهندسين العسكريين ، ونظام انتخاب ضباط الأركان ، وتأسيس مدرسة أركان الحرب.

وقامت البعثة بتنظيم مصنع المدافع والأسلحة ، وتعليم رجال المدفعية وصناعة البارود ، وكان ذلك على يد ضابط المدفعية راى (Rey)، كما وحدت نظم تعليم وتدريب الجيش.

وفى سنة ١٨٢٩ نظم الضابط الفرنسى (بولان دى تارليه) فرق الفرسان فى الجيش الجديد ، مستعينا بأربعة من زملائه القدامى (توشبيف De Touchebeuf) و (ماى دى شال Mey dee chales (وبتى Petit) والقومندان (نويل فاران Noel Varan. وفى سنة ١٨٣٠ كان قد تم تدريب سبعة ألايات من الفرسان على النظام الفرنسى .

وعملا بنصيحة (سليمان الفرنساوى Seve) فقد أسس محمد على فى أبريل سنة ١٨٣٧ مدرسة للفرسان فى الجيزة وعهد بقيادتها إلى (فاران) الفرنسى .

ووفقًا لتقرير (فافييه De faviers) ضابط الهوسار الفرنسى ، فقد كان تعداد الجيش المصرى الجديد قبل حروب الشام الأولى وفى مايو سنة ١٨٣١ (٤٢٩٨٤) جنديا منهم ٣٣٠٠٠ من المشاة ، و (٦٣٨٤) من الفرسان ، و ٢٤٠٠ من المدفعية .

كان يقف خلف الجيش الجديد مؤسسة تدريبية عالية المستوى أسسها الفرنسيون لخدمة هذا الجيش وتزويده بالرجال المدربين ، وأعنى بذلك المدارس

العسكرية . فقد أنشئت المدرسة الحربية في أسوان سنة ١٨٢٠ ثم انتقلت إلى إسنا ثم إلى أخميم وبعدها إلى النخيلة قرب أسيوط ، وفي النهاية استقرت في الخانكة سنة ١٨٢٥ . وفي نفس السنة أنشئت مدرسة أركان الحرب بقرية (جهاد أباد) ، وشهد نفس العام إنشاء مدرسة الموسيقى العسكرية ومدرسة البحرية ومدرسة قصر العيني للتعليم التجهيزي ، وأنشئت مدرسة الطب في سنة ١٨٢٧ في أبو زعبل ، وأنشئت مدرسة الطب البيطري في رشيد سنة ١٨٢٨ ، وأنشئت مدرسة الفرسان في الجيزة في سنة ١٨٣١ ، ومدرسة المدفعية في نفس السنة وكان مقرها في ناحية (طرة) ، وتبع ذلك إنشاء مدرسة (البيادة = المشاة) في الخانكة سنة ١٨٣٤ ثم انتقلت إلى دمياط ثم إلى أبو زعبل سنة ١٨٤١ . وفي سنة ١٨٤٤ أنشئت مدرسة المهندسين العسكريين في بولاق.

وبالنسبة لتعداد الجيش فقد بلغ ٢٤٠٠٠ مقاتل في سنة ١٨٢٤ وزعوا على ستة آلايات (مفردها آلاى) مشاة . وفي سنة ١٨٢٨ بلغ العدد ٥٥١٤٤ فرداً وزعوا في ستة آلايات مشاة وبعض وحدات المدفعية والمهندسين والمدارس الحربية . وفي عام ١٨٣١ كان الجيش الجديد قد بلغ عدداً ٥٧٢٠٠ فرد وزعوا على خمسة عشر آلايا للمشاة منها عدد ٢ آلاى حرس (جارديا) وثمانية آلايات سوارى ، ووحدات مدفعية ومهندسين . وفي سنة ١٨٣٣ كان هذا العدد قد ارتفع إلى ٩١٠٤٨ فرداً توزعوا في ٢٢ آلاياً للمشاة و ١٢ آلاياً للسوارى (الخيالة) وثلاثة آلايات للمدفعية ، إلى جانب وحدات مهندسين ومدارس الجيش. وكانت القوة الإجمالية للجيش الجديد في سنة ١٨٣٧ (١٢٣٢٢٥) فردا توزعوا في ٣٥ آلايا للمشاة ، وخمسة عشر آلايا للسوارى ، وثلاثة آلايات مدفعية فرسان إلى جانب أورط المدفعية ووحدات المهندسين وقوات أخرى .

ولم يقتصر اهتمام محمد على على الجيش في مقام القوة العسكرية ، فقد أنشأ أسطولا بحريًا حربيًا كان له دور لا ينكر في حملاته العسكرية على مدى فترة حكمه.

بدأت البحرية تأخذ مكانها في عهد محمد على عندما عهد السلطان العثماني إلى محمد على مهمة إعادة الأمن في شبه الجزيرة العربية بعد سيطرة (الوهابيين) على الأمور هناك.

وفي سنة ١٨١١ شرع محمد على في الإعداد لإرسال قواته إلى بلاد الحجاز ، ولما يكن له سفن لنقل الجنود ، فقد شرع في تقطيع أشجار النبق والتوت وتصنيعها في ترسانة أنشأها في (بولاق) ، ثم شحن قطع وأجزاء السفن على ظهور الجمال حيث كان يتم تركيبها في السويس ، ومن هناك تبحر إلى الشاطئ المقابل على البحر الأحمر مُقلَّة الجنود والمعدات إلى شبه الجزيرة العربية لقتال الوهابيين.

بعد انتهاء الحرب في شبه الجزيرة أهدى (السلطان محمود الثاني) سفينتين حربيتين مصنوعتين في أوروبا لمحمد علي. ومنذ ذلك الوقت بدأ محمد علي يفكر في تشكيل أسطول حربي مصري على شاكلة هاتين السفينتين . وجاءته الفرصة عندما عرض له بعض أصدقائه من التجار الأجانب إمكانية الحصول على سفن مماثلة من أوروبا. وسرعان ما وافق محمد على وبدأ في تحويل الأموال اللازمة إلى الخارج وبدأ ورود السفن .

عندما طلب السلطان العثماني (محمود الثاني) من محمد على إنفاذ قواته إلى كريت ثم المورة في سنة ١٨٢١ قام (محمد على) باستئجار السفن اللازمة لنقل الجنود ولتوصيل عدد السفن العثمانية إلى ٨٧ سفينة ، لكنه بدأ يكاتب الدولة العثمانية في سنة ١٨٢٤ للاستئذان في صنع سفن حربية في أوروبا (في ٢٥ ربيع الأول من هذه السنة (١٢٤٠ هـ = ١٨٢٤ م) .... وإن كان قد لاح له ضرورة صنع أربع سفن حربية في أوروبا بواسطة بعض التجار لتنفيذ هذا الغرض) .

وقد شهدت سنة (١٢٤ هـ = ٨٢٤ م) حركة نشطة من محمد على لإنشاء الأسطول . ففي تلك السنة قام (بتجهيز ٣١ سفينة همايونية وأربع سفن جزائرية وثلاثة وعشرون سفينة حربية وسفينتان لركوب القادة (الأميرالية) ، وعشر سفن

تجارية ، واثنتى عشرة سفينة (قرصانات) ، وثلاث عشرة سفينة تجارية إسلامية وثلاث وعشرين سفينة تجارية أفرنكية .

وقد تكلفت هذه السفن مليونا وثلاثمائة وثلاثة وستين ألف قرش.

وقد ظهرت فى هذه الفترة أسماء لشخصيات تولت قيادة السفن المصرية (كمحرم بك) الذى عين (قائدا على السفن المصرية) و (مطوش بك) ناظر السفن (أو رئيس ديوان البحر).

وتكشف الوثائق المتاحة أن اتصالات محمد على بأوروبا لتصنيع سفن للأسطول المصرى قد بدأت فى سنتى (١٨٢٣ - ١٨٢٤) .

(وصدر أمر إلى باغوص بك فى ١٠ ذى القعدة ١٢٤١ بأنه قد حصل له السرور من الكتب المهداة إليه من قبل ناظر ترسانة بحرية طولون بواسطة (القنصل دروفيتى) Drovetti المختصة بعلوم وقوانين البحرية وفضلا عن ذلك بذل الهمة والمساعدة فى أمر السفن الجارى إنشاؤها برسم مصر) .

ويبدو أن اتجاه محمد على فى تصنيع السفن الحربية كان فى البداية فى فرنسا ، فالوثائق المتاحة تشير إلى أن موانى طولون ومرسيليا كانتا أماكن تصنيع هذه السفن . وفى سنة ١٨٢٥ اتجه محمد على إلى ترسانات (ليفورنو) Livorno بإيطاليا إلى جانب ترسانات فرنسا . ثم بدأت ترسانات إنجلترا تصنع الفرقاطات للأسطول المصرى فى سنة ١٢٤٣ هـ = ١٨٢٧.

ويلاحظ فى هذا المقام أن محمد على كان يدرك منذ وقت مبكر أهمية تنويع مصادر الاستيراد الإستراتيجى ، كذلك فقد كانت وسيلة دفع أثمان هذه السفن هى المبادلة بالمحاصيل الزراعية من القطن وبذرته والكتان والنيلة.

على أن محمد على كان يدرك أيضا وفى نفس الوقت أهمية الصناعة البحرية المحلية. فقد أصدر فى سنة ١٨٢٧ أمرا إلى (باغوص الخواجة) (باستحضار مهندسين

فرنساويين ذوى كفاءة .... لأجل تأسيس الحوض اللازم لإنشاء المراكب وتعميرها بميناء الإسكندرية ، كما أصدر أمره فى نفس الوقت إلى (مطوش بك) ناظر البحرية أمرا بتوفير الأخشاب اللازمة لبناء (الفرقاطات) بترسانة الإسكندرية .

ونستطيع أن نفهم اتجاه محمد على للتصنيع المحلى فى ذلك الوقت عندما نربطه بحادث (نفارين) وتدمير الأسطول المصرى فى أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، فقد توقفت الترسانات الأوروبية عن تزويده بالسفن المتعاقد عليها .

ومع هذا فقد نجح محمد على فى إعادة تصنيع فرقاطاته بعد سنة ١٨٢٧ فى الترسانات الأوروبية من خلال الدور الهام الذى كان يقوم به رجله (باغوص بك) ، فعادت ترسانات (تريستا) (وليفورنو) و (مرسيليا) و(طولون) و(إنجلترا) إلى تصنيع سفن الأسطول.

وفى سنة ١٢٤٥ هـ = ١٨٢٩ م كان المهندس (سيريزى) قد استكمل بناء ترسانة الإسكندرية الجديدة (على أرض طولها ١٠٠٠ ذراع وعرضها ٩ أذرع) ، ولم تكد تمضى بضعة أشهر حتى كانت هذه الترسانة الجديدة قد نجحت فى إنزال أول سفينة حربية من نوع (الإبريق) (طوله ٩٢ قدمًا ، وعرضه ٢٧ قدمًا ، وعمقه ١٥ قدما تحمل ٢٠ مدفعا بترسانة الإسكندرية وأرسل بميناء الإسكندرية) . وتوالت السفن الحربية من إنتاج ترسانة الإسكندرية. فأنتج فى نفس السنة سفينة من نوع (القباق) ذات ثلاثة طوابق يحمل السفلى منها ٣٤ مدفعًا ، والأوسط ٢٢ مدفعًا ، والعلوى ٣٤ بإجمالى مائة مدفع ، وكانت هذه السفينة من تصميم المهندس الفرنسى (سيريزى).

ولم يكن (سيريزى) يعمل وحده ، فقد شاركه فى صناعة سفن الأسطول (الحاج عمر) اليوزباشى (ريس المعماريين) بترسانة الإسكندرية . ففى ١٥ شعبان سنة ١٢٤٥ أنزل (عمر) سفينة من نوع (الفركطون) إلى البحر كانت تحمل ٣٧ مدفعًا.

وفى السنة التالية ١٢٤٦ هـ = ١٨٣٠ تم إنشاء ، عدد من السفن من نوع (الغليون) ، (والأسكونة) ، (والقرويت) Corvette. كما أمكن للترسانة المصرية أن تنتج نوعا من سفن النقل (تراسيورط ويحتمل أن يكون الاسم الصحيح هو ترانسبورت transport).

وإلى جانب إنشاء السفن فى ترسانة الإسكندرية وتصنيع سفن أخرى فى ترسانات أوروبا ، كان محمد على ينشئ المدارس البحرية لتعليم أفراد الأسطول الفنون البحرية ، ويطلب الكتب المتصلة بفن البحر من الخارج ويأمر بترجمتها لتعليم أفراد أسطوله كل ما هو جديد فى هذا الفن.

وقد تبين من إحصائيات (إسماعيل سرهنك) أن ترسانات الإسكندرية وتريسته وليفورنو وجزائر الغرب وجنوه ومرسيليا وأمريكا وإنجلترا كانت هى التى تقوم بتصنيع سفن الأسطول المصرى فى عهد محمد على. لكن عمليات التصنيع فى الداخل والخارج بدأت تنكمش بعض الشيء مع تزايد تورط محمد على فى حروب الشام وتضييق الدول الأوروبية عليه نتيجة لانحيازها للدولة العثمانية ، لذلك فإن محمد على بدأ يستورد الآلات اللازمة لسفنه المصنوعة فى ترسانة الإسكندرية من الخارج ليقوم رجاله من مهندسى الترسانة بتركيبها فيها.

ولم تشهد السنوات التالية لسنة ١٨٤٠ م نشاطا يذكر لترسانة الإسكندرية سوى إنجاز إنشاء سفينة بخارية واحدة فى سنة ١٨٤٧ .

إذا نحن اعتبرنا أن سنة ١٨٣٩ كانت هى قمة ما وصل إليه شأن محمد على باعتباره قد هزم العثمانيين فى حرب الشام الثانية وأصبح على مرمى البصر من عاصمة دولة الخلافة ، وأن السنوات التى تلت بدأت تشهد أفول نجمه بعد تكاثر الدول الأوروبية ضده وإجباره على الانكماش داخل مصر ، فإن جيشه فى الثلاثينيات المتأخرة من القرن التاسع عشر وقبل سنة ١٨٣٩ بفترة قليلة للغاية (سنتان) كان قد بلغ ٢٣٦٧٢١ رجل ، وكان أسطوله الحربى يضم ١٥١٩٧ رجلا يعملون على ٦٨ سفينة

مسلحة تحمل ٩٥٠ مدفعًا . وعلى المرء أن يلاحظ أن الجيش المصرى في ذلك الوقت كان يشكل ٨٪ من مجموع سكان مصر.

إذا كانت (القوة العسكرية) هى إحدى دعائم مشروع محمد على النهضوى ، فإن التعليم ، أو نقل مصر من عالم التخلف إلى دولة العلم والحداثة ، كان هو الدعامة الثانية لمشروعه الكبير.

كان التعليم فى مصر يعتمد فى المقام الأول على (الأزهر) كجامعة إسلامية تدرس فيها (العلوم النقلية) ، إلى جانب الكتاتيب التى كانت تدرس فيها مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن.

ولقد كان التعليم الذى يريده محمد على هو ذلك الذى يقتبس من الغرب العلوم الحديثة المتطورة. لذلك فقد عول محمد على على إدخال (تعليم مواز) للتعليم الدينى (الأزهرى) تدرس فيه العلوم العقلية كالطب والهندسة والصيدلة والزراعة والصناعة الحربية وما إلى ذلك من الفنون.

لكن خطأ (محمد على) فى مجال الاستثمار فى قطاع التعليم ينحصر فى تعجله فى تخريج كادرات متعلمة تقدم له العلوم التى برع فيها الغرب . وفى هذا المقام فقد شرع فى سنة ١٢٣١هـ /١٨١٦م فى إنشاء المدارس العالية (المهندسخانة - الطب - الألسن - الزراعة) دون أن تكون هناك المدارس التى توفر لهذه المدارس العالية القوى البشرية من الطلبة. فقد أدرك بعد حين أنه لا بد لتلاميذ المدارس العالية أن يكونوا قد نالوا قسطا كافيا من التعليم فى مدارس أقل مستوى قبل الالتحاق بهذه المدارس العالية. فشرع فى إنشاء المدارس التجهيزية (الثانوية) ، ولما وجد أن طلاب المدارس التجهيزية فى حاجة هم أيضًا إلى تمهيد دراسى قبل اللحاق بهذه المدارس ، أنشأ المدارس الابتدائية (المبتديان).

بدأ محمد على نظامه التعليمى من القمة منتهيًا إلى القاعدة وهو ما يطلق عليه (نظام الهرم التعليمى المقلوب) ، بكلمات أخرى فقد توسع محمد على فى التعليم العالى ، وقصر التعليم الابتدائى فى نطاق محدود.

وقبل أن نخوض في شرح نظام محمد على التعليمي نود أن نقول إن الطابع الذى ميز سياسته التعليمية كان هو توفير ما يحتاجه نظامه أو مشروعه ، وليس تطبيق سياسة علمية مدروسة . فلكى يوفر الأعداد اللازمة من الموظفين للإدارات الحكومية الجديدة أنشأ فى سنة ١٨٣٦ ما سمى (بالمدارس الخصوصية) التى بلغ عددها (١١ مدرسة) فى سنة ١٨٣٦ ثم تناقصت أعدادها بعد ذلك إلى ١٠ فى سنة ١٨٤٠ ثم ٨ فى سنة ١٨٤٩.

ولم ينشئ (محمد على) من المدارس التجهيزية (الثانوية) سوى واحدة فى القاهرة سنة ١٨٢٥ ، وأخرى فى الإسكندرية سنة ١٨٤٤ .

لم تكن بمصر حتى سنة ١٨٣٣ أى مدارس ابتدائية . وفى هذا العام شرع محمد على فى إنشائها ، وفى المدة (١٨٣٣ - ١٨٣٦) كان قد أنشئ ٦٧ مدرسة منها ٤٠ مدرسة فى الوجه البحرى، و٢٦ مدرسة فى الوجه القبلى ، وواحدة بقصر العينى.

وتبعا لسياسة إنشاء المدارس بدأت أعداد الطلاب تتزايد . فقد قدر* (دوهاميل) عدد الطلاب سنة ١٨٣٧ (٩٤٠٠) طالب يتلقون العلم فى مدارس الحكومة المختلفة إلى جانب توفير المسكن والمأكل والراتب الشهرى.

ومع وجود التناقض الحاد بين أعداد خريجى المدارس الابتدائية ، وبين قدرة المدارس التجهيزية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة ، فقد لجأ (محمد على) إلى إغلاق المدارس الأخيرة لفترات ، وإبقاء تلاميذ المدارس الابتدائية فى مدارسهم لفترات يدرسون فى أثنائها علوم المدارس التجهيزية .

وهكذا فإن مدارس النظام الجديد كانت تتعرض لأزمات التوقف والاستمرار مما أدى إلى غياب نظام محدد لإدارة هذه المدارس.

ومع هذا ، ورغم المآخذ العديدة فى نظام التعليم المدنى الجديد ، فإن محمد على نجح فى إيجاد نظام للتعليم فى مصر مواز لنظام التعليم الدينى الذى كان يوفره الأزهر الشريف.

كانت ميزانية (ديوان المدارس) فى سنة ١٨٣٧ (٢٦٠٠ جنيه) شهريا زادت بعد ذلك إلى ٣٠٠٠ جنيه . وفى نفس السنة قدرت نفقات صيانة المدارس فى مصر ودفع مرتبات الأساتذة والموظفين بنحو ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وكان عدد التلاميذ الذين تتكفل الحكومة بالإنفاق عليهم ٩٤٠٠ تلميذ بمتوسط تكلفة قدرها ١٦ جنيها فى السنه للتلميذ.

وقد تزايدت ميزانيات المدارس فى السنوات التالية إلى ٤٧٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٣٩ ثم ٨٨٢٠٠ جنيه فى سنة ١٨٤٢ .

لكن (نظام التعليم) أصيب بنكسة كبيرة فى نهايات حكم محمد على وسنة ١٨٤١ تحديداً عندما صدر (ترتيب سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١) الذى اعتنق فيه (محمد على) مبدأ الاقتصاد فى النفقات. فقد قضى هذا الترتيب بإلغاء المدارس الابتدائية بالأقاليم (٣٨ مدرسة) ، والمدرسة الابتدائية ومدرسة الموسيقى والمدرسة التجهيزية بالقاهرة وتوزيع تلاميذها على فرق الجيش المختلفة . كذلك تقرر فصل الموظفين والعمال وإنقاص عدد المدرسين فى جميع المدارس ، وإحلال المدرسين المصريين محل الأجانب. وقد تحقق بفضل هذه السياسة توفير مبلغ ٢٩٨٠٠٠ جنيه .

كان هذا الانكماش راجعًا فى المقام الأول إلى النكسة التى أصابت مشروع محمد على بعد سنة ١٨٤٠ عندما تآمرت عليه الدول الغربية انتصاراً للدولة العثمانية ، واضطراره إلى الانكماش داخل حدود مصر.

وهكذا فإن ميزانية التعليم انكمشت فى سنة ١٨٤٥ إلى ١٤٠٠ جنيه شهريا ، أى نحو نصف ما كان مقرراً فى سنة ١٨٣٧ . ويكفى القول فى هذا الصدد إن عدد المدارس الابتدائية فى نهاية عصر محمد على كان خمس مدارس ، واحدة منها فى القاهرة والأربع الأخرى موزعة فى الأقاليم ، بعدما كان عدد هذه المدارس فى فترة الانطلاق التى نحدد نهايتها بسنة ١٨٣٧ (٦٧ مدرسة) كانت تضم ٥٥٠٠ تلميذ ، كما كان عدد المدارس الخصوصية إحدى عشرة مدرسة بها ٢٧٠٠ تلميذ ، إلى جانب

مدرسة تجهيزية كان بها ٨٥٠ تلميذاً . وكان مجموع طلاب هذه المدارس فى ذلك الوقت (١٨٣٧) حوالى ١٠٠٠٠ تلميذ . وفى سنة ١٨٤١ انخفض عدد تلاميذ المدارس الابتدائية إلى ٧٨٠ تلميذا فقط بعد أن كان عددهم ٥٥٠٠ فى سنة ١٨٣٦ . والجدول الآتى يوضح تطور حركة التعليم فى عهد محمد على من خلال إحصاء أعداد المدارس فى الفترة (١٨٣٦ - ١٨٤٩) .

السنة / المؤشر	الصادرات	الواردات	الرصيد
عدد المدارس :			
الابتدائية	٦٧	٥	٥
التجهيزية	٤	١	٢
الخصوصية	١١	١٠	٧
عدد التلاميذ	١٠١٠٠	٨٥٠٠	–

ورغم هذا التدهور فى المشروع التعليمى ، فإن التعليم لا يذكر إلا ويذكر معه (البعثات) التى أرسلها محمد على إلى أوروبا لنقل العلوم الغربية الحديثة من الهندسة والطب والألسن والزراعة والعلوم الحربية ، إلى جانب الطباعة التى أنشأ لها مطبعة بولاق فى سنة ١٨٢١ ، والتى زودها بكل ما يلزمها من الحروف والمكابس والآلات لطبع اللوائح الحكومية والكتب المترجمة وجريدة الوقائع المصرية .

كانت أولى بعثات محمد على فى سنة ١٨٠٩ ، ثم توالى بعد ذلك إرسال بقية البعثات إلى أوروبا بعد عام ١٨١٣ . وقد بلغ عدد طلاب البعثات فى مدة ولاية محمد على ٣١٩ طالبا أنفق عليهم نحو ٢٧٣٤٠٠ جنيه ، وكان عدد المبعوثين فى سنة ١٨٣٦ وحدها ١٦٣ طالباً .

ويذكر أحمد عزت عبدالكريم فى كتابه الشهير عن (التعليم) فى عصر محمد على أن الحكومة كانت تنفق على طلاب البعثات للتعليم والإيواء والكساء وكانت تدفع مرتبات شهرية لذويهم قدرت بنحو خمسين قرشا .

ولم تكن البعثات الموفدة إلى أوروبا تقتصر على دراسة العلوم العقلية فقط كما قد يتصور البعض ، بل لقد أرسل محمد على البعثات لتعلم كل ما يمكن تصوره . ففى البعثة التى أرسلت إلى أوروبا سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م كان الطلبة الذين أوفدوا إلى فرنسا يدرسون صناعة الآلات الجراحية وصناعة الساعات والصباغة وصناعة الشمع والمنسوجات الحريرية وصناعة السروج والسيوف والشيلان والأحذية وإنشاء السفن ونسج الجوخ وبصمة الشيت (أى طباعة الأشكال على الملابس) وبصمة الجوخ ، وأعمال الزناد ودهان الأبنية والرى.

أما الذين أوفدوا إلى إنجلترا فقد تخصصوا فى صناعة البوصلة وميزان الهواء والمنظار والآلات لمقياس الأبعاد والأوقات والدوائر المنعكسة ، وصناعة الآلات الهندسية ، والمفروشات ، والصينى (الفرفورى) ، إلى جانب الذين أوفدوا للتخرج فى العلوم الميكانيكية وسبك المدافع والقذائف.

وغنى عن الذكر أن العشرات من المبعوثين أوفدوا لدراسة الطب والهندسة والصيدلة والعلوم الحربية وعلوم الإدارة.

قامت على أكتاف هؤلاء المبعوثين بعد العودة مهمة تحديث مصر كما كان يريدها محمد على ، وتحولت على أيديهم المدارس الحربية والمدنية إلى مؤسسات التحديث التى تحولت مصر بفضلها إلى دولة حديثة ، بل إن هؤلاء المبعوثين العائدين وتلاميذهم الذين تعلموا على أيديهم فى مصر بعد عودتهم كانوا أحد العناصر الرئيسية لظهور (الرأى العام) فى مصر فى سبعينيات القرن التاسع عشر ، والذى أسهم بدوره (الرأى العام) فى قيام أول ثورة وطنية مصرية صميمة ضد نظام الحكم الاستبدادى والنفوذ الأجنبى فى (١٨٨١ - ١٨٨٢ م).

وهكذا فإن نهضة محمد على التعليمية وفرت لمصر المدارس لتخريج الأطباء والمهندسين والصيادلة والضباط فى فروع الجيش المختلفة والبحرية ، كما وفرت بعثاته إلى الخارج العناصر البشرية التى تولت صناعة السفن وسبك المدافع وصباغة الأقمشة وصناعة الآلات والأسلحة ، والبناء الحديث والهندسة الهيدروليكية ، والترجمة.

تميزت إدارة محمد على لمصر بشكل شديد الوضوح (للمركزية) فسرها (خالد عبد المحسن بدر) بأنها تسلطية ممتزجة بميكيافيلية - وهو ما سنعرض له فيما بعد .

وسنستعرض فى هذه السطور شكل إدارة أو حكومة محمد على خلال الفترة (١٨٠٥ - ١٨٤٨) مسترشدين فى شرحنا بالطابع المركزى لهذه الإدارة .

عندما تولى محمد على السلطة فى مصر فى سنة ١٨٠٥ أنشأ ديوانًا مماثلاً لديوان (بونابرت) سماه (ديوان الوالى) وجعل اختصاصه (ضبط المدينة وربطها والفصل فى المنازعات بين الأهالى والأجانب على السواء) . تألف هذا الديوان من أربعة من العلماء يمثلون المذاهب الأربعة للنظر فى مسائل (المواريث) و(الوصاية) و(الجنايات الكبرى) . ويلاحظ أن اختصاص هذا الديوان كان خليطا من القضاء وضبط المجتمع .

بعد سنوات قليلة تغير اسم هذا الديوان إلى (الديوان الخديوى) ، وأصبح له حق النظر فى كل ما يعرض عليه من المسائل ، على أن يعرض قراراته على (الباشا) فى النهاية ليبدى فيها ما يراه . وهنا نجد أن دور مجالس ودواوين محمد على ومنذ البداية تعرض عليه ما تنتهى إليه ليصدر ما يراه من قرارات .

مع مرور الوقت تضخم عمل (الديوان الخديوى) وتفرعت عنه (أقلام) أى إدارات بلغة العصر ، يختص كل منها بوظيفة معينة . ثم تعرض اسم هذا الديوان لأكثر من

تغيير ، فصار (الديوان العالى) ثم (مجلس القلعة) و(الجمعية العمومية) و(مجلس الشورى) و(المجلس العمومى) وأخيرا أصبح اسمه (المجلس العالى الداورى)(*).

كان هذا المجلس فيما يبدو هو الإرهاصات الأولى لجهاز الحكم المركزى ، ويتضح ذلك من طبيعة اختصاصاته التى شملت كل المسائل المتعلقة (بالإدارة) . فكان ينظر فى شئون الأقاليم ، ويفصل فى القضايا الشرعية والتجارية والحسابات ، ويجرى التحقيقات وهى اختصاصات شملت (الإدارة والقضاء) . وهى ظاهرة كانت تسود فلسفة الحكم فى ذلك الوقت .

وإلى جانب هذه الدواوين تكونت خلال فترة حكم (محمد على) العديد من الدواوين الأخرى ، فكان هناك (ديوان الكتخدا) الذى تفرعت عنه أقلام (التحريرات) و(الجفالك)(*) ، و(العهد) ، كما أنشئ (ديوان التفتيش) و(ديوان التجارة والبيوعات) .

وعندما استقرت أحوال البلاد فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، أصدر محمد على (قانون السياستنامة) أو (قانون السياسة الملكية) .

ويعتبر هذا القانون التشكيل الحقيقى والأساسى (للحكومة) فى عصر محمد على .

توزعت فى قانون السياسة الملكية إدارة البلاد بين سبعة (دواوين) .

١- **الديوان العالى** : واختص بإجراءات الأمن والنظام (الضبط والربط) ، والفصل فى القضايا والنظر فى مسائل الأوقاف وقضايا الأبنية والمخابز والقوافل والرى والبريد ، والفصل فى القضايا التجارية .

(*) داورى : كلمة تركية تعنى الحاكم أو سلطة الحكم (الجناب الداورى الأعظم) .

(*) مفردها جفلك ، وهى كلمة فارسية تعنى الحقل الذى يزرع سنويًا بواسطة محراث يجره ثوران . تغيرت دلالة المصطلح بعد ذلك لتشمل الأرض والمزرعة كاملة التجهيز . وفى مصر استخدمت الكلمة للإشارة إلى الأرض التى منحها الوالى لنفسه ولأفراد أسرته .

٢- **ديوان أمور أفرنكية** : واختص بالفصل في المعاملات التجارية التي يكون أطرافها من الأهالي والأجانب ، إلى جانب أمور البيع والشراء الخاصة بالحكومة ، والمحاسبات .

٣- **ديوان الجهادية** : واختص بأمور الجيش وتجهيزه .

٤- **ديوان كافة الإيرادات** : واختص بإيرادات الدولة ومواردها .

٥- **ديوان البحر** : واختص بالشئون البحرية والأسطول .

٦- **ديوان المدارس** : واختص بشئون التعليم والمدارس والمكتبات والمطابع .

٧- **ديوان الفاوريقات** : واختص بكرخانة (معمل) الطرابيش وكل المصانع والمعامل .

ويمكن القول إن هذه الدواوين كانت الإرهاصات الأولى للنظام الوزارى فى مصر ، كما يمكن القول إن (مجلس المشورة) الذى أنشئ فى وقت مصاحب لإنشاء هذه الدواوين كان صورة بسيطة (لمجلس الوزراء) . فقد عقدت عضوية هذا المجلس لمديرى (الدواوين السبعة) ،

وكانت اجتماعات هذا المجلس تتم فى فترات محددة فى شكل (لجنة) لبحث الشئون المقدمة إليها ، ومطالعة التقارير التى ترفعها (الدواوين) للباشا . فقط فإن المجلس كان ينعقد مرة واحدة فى السنة مما ينفى عنه صفة القدرة على المتابعة ، وهى المهمة الأساسية (لمجلس الوزاء) فى فلسفة الإدارة .

كان (السياستنامة) هو البداية الحقيقية للحكومة المركزية والنظام الإدارى فى مصر . يؤكد ذلك ما أعقب إصدار هذا القانون من قيام تنظيمات مركزية تكون فى مجموعها شكل الحكومة المركزية فى مصر .

ففى سنة ١٨٤٢ تشكل ما سمى (بجمعية الحقانية) ، وهى جهاز تكشف اختصاصاته عن أنه كان جهازًا قضائيًا وتشريعيًا أيضًا . فقد اختصت (جمعية

الحقانية) هذه بحق التشريع كسن القوانين واللوائح المتصلة بأحوال المدنيين والعسكريين والنظر في قضاياها ، وإعادة النظر في القضايا التي كان (محمد على) يرى إعادة النظر فيها ، وهو نوع من سلطة (الاستئناف) التي منح (محمد على) نفسه إياها دون غيره . كذلك فقد كانت (جمعية الحقانية) تختص بالنظر في الاتهامات التي توجه إلى عمال الحكومة ما يعني أن النظام القضائي كان قد بدأ يتشكل في مصر . فقط فإن نقطة الضعف الأساسية في هذا التنظيم كانت هي الجمع بين سلطتي التشريع وسن القوانين ، وسلطة القضاء ، وهو ما يكشف عن غياب قاعدة (الفصل بين السلطات) في تنظيمات محمد على .

في سنة ١٨٤٥ أنشأ محمد على ما أسماه (مجلس التجار) في الإسكندرية ، ثم تبعه إنشاء (مجلس التجار) في القاهرة ، وقد اختص هذان المجلسان (بالنظر في المنازعات التجارية بين الأهالي والأجانب) .

وفي نهايات عهده حوّل محمد علي (جمعية الحقانية) إلى ما سمي (مجلس الأحكام) الشهير الذي كان بمثابة الجهاز القضائي الحقيقي في مصر وحتى قيام (القضاء الأهلي) في سنة ١٨٨٣ .

تألف (مجلس الأحكام) من تسعة أعضاء وعالمين أحدهما حنفي المذهب (مذهب الدولة العثمانية الرسمي والذي طبق في مصر منذ سنة ١٥١٧) والآخر شافعي . وقد اختلط اختصاص هذا المجلس واتسع ليشمل الأمور القضائية وكذلك أمورا تتعلق بالإدارة . فقد اختص علاوة على النظر في المسائل والقضايا التي فصلت فيها الجهات (ويقصد بها المأمورون ورؤساء المصالح في الأقاليم الذين كانوا يتمتعون بسلطة الفصل في الخصومات كدرجة من درجات التقاضي) باعتباره درجة ثانية من درجات التقاضي ، بالنظر في المسائل التي اعتادت الدواوين العمومية استشارة المعية (الوالي) فيها ، والمسائل التي تعرض عليه من دواوين العموم (مفردها الديوان العام) وفروعها ، وإعطاء الرأي فيها وإرساله إلى (ديوان الكتخدا) نائب الوالي للأمر بالتنفيذ .

وأخيرًا فقد أنشأ محمد على في سنة ١٨٤٨ ، وهى نفس السنة التى أنشئ فيها مجلس الأحكام - (المجلس الخصوصى) وكان اختصاصه النظر فى المسائل الملكية (المدنية) ، وسن اللوائح والقوانين وترتيب النظام العام للدولة وتولية رؤساء المصالح .

وهكذا فإن مجلس (الأحكام ، والخصوصى) كانا سلطة التشريع والقضاء فى البلاد ، بالإضافة إلى اختصاصاتها الأخرى حتى نهاية عهد محمد على .

وقد اسهمت عبقرية محمد على فى وضع القوانين الكافلة لتحقيق الانضباط الذى كان يدير به مملكته ، فقد أصدر على مدى فترة حكمه مجموعة من القوانين واللوائح كان أولها (لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح) فى سنة ١٨٢٩ .

شمل هذا القانون معالجة أحوال الغصب ، نقل الحدود ، استعمال ماشية الغير ، السرقة ، وأحكام المهملين فى الحرث والزرع ، والمتأخرين عن أعمال صيانة الترع والجسور ، والممتنعين عن دفع الضرائب (المال) ، والامتناع عن إرسال (أنفار الجهادية) ، والكذب على الحكام ، وعقوبة من يذبح إناث الحيوانات أو ذكورها قبل بلوغها سن الثالثة .

ويلاحظ أن الجرائم التى تصدت لها هذه اللائحة كانت تدور في فلك المسائل الزراعية والإنتاج الزراعي والحيوانى ورعاية المزروعات وتحصيل الأموال الأميرية ، والتهرب من الجندية ، وواجبات رجال الإدارة . كما يلاحظ أن عقوبات (محمد على) كانت جسدية Corporal Punishments مما يشير إلى أن فلسفة العقاب فى عهده كانت الردع Deterrence . ولا يحتاج هذا كله إلى تفسير ، فسياسة محمد على الزراعية ، وإشرافه الشخصى على كل شىء ، وفحصه كل صغيرة وكبيرة ، واعتماده على الزراعة والأرض كمورد رئيسى للدخل الذى كان يعينه على تنفيذ مشروعه الكبير . كل هذا كان يرسم سياساته القانونية والعقابية ، ويصبغها بهذه الصبغة الزاجرة الرادعة .

وفي سنة ١٨٤٢ صدر قانون (عمليات الجسور) وهو قانون يعالج مشاكل الترع والجسور وتهيئة السبل لمياه الري ، وإخراج (الأنفار) للسخرة . كذلك فقد تضمنت قرارات وتشريعات (جمعية الحقانية والمجلس الخصوصي ، وديوان المالية) بعض العقوبات عن جرائم معينة ، وبعض التوجيهات الإدارية كواجبات ملتزمي المحروسة (القاهرة) ، وعقوبات المتسحبين (الذين يتركون الأراضي التي يزرعونها هربا من المسئولية) ، وأسعار المسكوكات ، وواجبات مشايخ القرى تجاه الأمن العام ، وأحوال الشروع في ارتكاب الجرائم ، وقواعد التنفيذ بالنسبة للمحكوم عليهم بالإرسال إلى (الليمان) ، وقواعد الأهلية الجنائية .

وقد عن لمحمد علي في سنة ١٨٢٩ أن يجمع شتات قوانينه ولوائحه المتناثرة في أكثر من لجنة وقرار ولائحة ، فأصدر (قانون المنتخبات) الذي ضم مجموعة من المواد التي صدرت عن مختلف الدواوين في مسائل متباينة .

ولم يفت محمد علي أن يؤسس (جهازًا للأمن العام) ، فعهد منذ توليه الحكم إلى إنشاء وظيفة (الكتخدا) التي كان صاحبها يشرف من خلال ديوانه أو (ديوان الخديوي) أو (الديوان العالي) على أعمال الأمن العام من خلال (الضابط افندي) الذي سميت إدارته (بالضابطخانة) والتي اشتق منها فيما بعد مسمى (الضبطية) أي جهاز الأمن العام بتقسيماته المركزية والفرعية . ولقد كان هذا الجهاز هو البدايات الحقيقية (لوزارة الداخلية) في مصر بحكم اختصاصاته التي شملت كلا من الإدارة والشرطة .

لم يكن في قدرة محمد علي أن يضع نظامًا للإدارة الإقليمية بالنظر للارتباك الذي كان يسود البلاد في بدايات عهده ، والذي كان يقلل من فرص سيطرته على مصر بأكملها . فعلى سبيل المثال كان المماليك يسيطرون على مساحات كبيرة من البلاد ، بل كان الصعيد بأكمله - تقريبًا - تحت سيطرتهم . لذلك فإنه اضطر إلى ترك النظم الإدارية وتقسيمات مصر على ما كانت عليه قبل سنة ١٨٠٥ .

فى سنة (١٨٢٠ - ١٨٢١) بدأ محمد على تقسيماته الإدارية ، فقسم مصر إلى ١٤ وحدة إدارية (البحيرة - الغربية - المنوفية - المنصورية - الشرقية - القليوبية - الجيزة - الفيوم - أطفيح - بنى سويف - المنيا - أسيوط - جرجا - إسنا) .

ومع اتساع أعماله العسكرية فى شبه الجزيرة العربية (١٨١١ - ١٨١٨) والسودان (١٨٢٠ - ١٨٢٢) واليونان (١٨٢١ - ١٨٢٧) ، وانغماسه فى عمليات التحديث ، وتنظيم الجيش الجديد ، وجد محمد على نفسه مضطراً إلى إعادة تنظيم البلاد على أسس أقل مركزية وإيكال البعض من سلطاته المركزية إلى (إدارات محلية) دون التنازل فى نفس الوقت عن عقلية الحكم الفردى .

فى رجب سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ اتجه محمد على إلى تقسيم مصر إلى ٢٤ قسماً توزعت فى سبع (مأموريات) ، فضم الوجه البحرى ١٤ قسما ، أما الوجه القبلى فقد انقسم إلى عشرة أقسام.

على هذه الخلفية فإن (الوحدة الإدارية الكبرى) فى عشرينيات القرن التاسع عشر كانت تسمى (مأمورية) ، أما الوحدة التى تليها فقد سميت (قسماً) .

وفى سنة ١٨٢٩ / ١٨٣٠ م أطلق محمد على تسمية (المديرية) على الوحدة الإدارية الكبرى ، محولا المديرية إلى عدد من الوحدات الأصغر تحت رئاسة موظف يسمى (مدير المديرية) . وفى هذا الصدد فإن أول مديرية تأسست وفق هذا النظام كانت (مديرية الأقسام الوسطى) سنة ١٨٣٠ وشملت (أقسام) بنى سويف والمنيا ، وفى سنة ١٨٣٤ تأسست مديرية النصف الأول من الصعيد وشملت أسيوط وجرجا كأقسام المديرية ، أما (قنا وإسنا) فقد سميت (النصف الثانى من الصعيد) . وكان هذا يعنى أن الوجه القبلى كان ينقسم إلى ثلاث مديريات .

- مديرية الأقسام الوسطى ، ومديرية النصف الأول من الصعيد ، ومديرية النصف الثانى من الصعيد . ومن داخل أقسام المديريات انقسمت هذه الأقسام إلى ما كان يسمى (بالأخطاط) . وكان ناظر القسم هو المسئول عن القسم ، أما الخط فقد

رأسه من كان يسمى (بحاكم الخط) . وانقسمت الأخطاط إلى نواح ، والنواحى إلى قرى .

فى سنة ١٨٤٥ م استقدم محمد على أحد الخبراء الفرنسيين فى الإدارة (مسيو روسيه) Rousset لإعادة تنظيم البلاد ، فقسم هذا البلاد إلى تسعة مديريات هى :

١- مديرية عموم قبلى وشملت (أسيوط - جرجا - قنا - إسنا) وبها ٤٤٢ ناحية وتبعها جمركا القصير وأسوان .

٢- مديرية عموم وسطى وتبعها بنى سويف والفيوم والمنيا وضمت ٤٩ ناحية .

٣- مديرية المنوفية وكان يتبعها ٢٥٠ ناحية .

٤- مديرية القليوبية وكان يتبعها ٢٩ ناحية .

٥- مديرية الجيزة وأطفيح وكان يتبعها ٦٨ ناحية .

٦- مديرية الغربية وتبيعتها ناحية واحدة .

٧- مديرية الشرقية وكان يتبعها ٥٦ ناحية .

٨- مديرية الدقهلية وكان يتبعها ٩٨ ناحية .

٩- مديرية البحيرة وكان يتبعها ٩٨ ناحية .

أما القاهرة فقد قسمت إداريا إلى ثمانية أقسام باستثناء بولاق ومصر العتيقة فقد شكل كل منهما قسما مستقلا عن أقسام القاهرة . وكان كل قسم من أقسام القاهرة الثمانية يسمى (ثمنا) باعتباره يشكل ١/٨ المدينة . ولقد ظل مسمى (الثمن) مستخدما فى القاهرة حتى أربعينيات القرن العشرين حيث كان قسم الشرطة يسمى عند العامة (الثمن) ، فيقال (ثمن الخليفة) و(ثمن بولاق) و(ثمن الجمالية).

وهكذا فإن مشروع محمد علي النهضوى شمل الجيش والبحرية والتعليم والزراعة والصناعة والإدارة وكل أوجه النشاط والتطوير . ولا يمكن للصفحات والكتب مهما بلغت أن تغطى ذلك الجهد الخارق الذى بذله الرجل فى مجال تحديث مصر ، أو ما نسميه مشروع تحديث مصر . ويكفى أن أقول فى هذا الصدد ما وصف به (هنرى دودويل) Henri Dodwell محمد علي من أنه (مؤسس مصر الحديثة) .

ومع هذا فإن محمد على راح ضحية طموحه الذى لم يكن له حدود . وهذه هى المأساة فى تاريخ محمد على .

كان محمد على يسعى للتوسع منذ بدايات حكمه لمصر . وربما لم يكن ذلك فى قدرته فى ذلك الوقت ، لكنه كان يحلم بذلك التوسع على الأقل . كان يريد السيطرة على تجارات البحر الأحمر وشرقى البحر المتوسط ، وكان ذلك يحتاج منه إلى منجم من الأخشاب لصناعة الأسطول ، وكانت الأخشاب فى سوريا وتركيا . وكان بمقدرة السلطان أن يساعده فى ذلك لو أنه منحه سوريا التى كان دائما يطلب من السلطان منحه إياها كمكافأة له على خدماته له فى شبه الجزيرة العربية واليونان . لكن السلطان الذى كان متنبها لطموحات محمد على أنكر عليه فى أكثر من مناسبة هذا المطلب ، بل وقيد إمدادات الأخشاب التى كان يطلبها منه لبناء أسطوله ، الأمر الذى أوجد جوا من الفتور فى العلاقات بين السيد والتابع .

وفى حرب المورة جرت تداعيات كثيرة زادت من الجفوة بين الطرفين . فقد كان محمد على راغبًا عن المشاركة فى تلك الحرب ، لكنه اشترك فيها ليس بغرض مساعدة الدولة ، ولكن لإظهار قدراته وقوته أمام العالم الغربى وأمام السلطان ولإثبات أنه يمكن أن يكون البديل عن السلطان فيما لو أيدته الدول الأوروبية .

وعندما عجزت الجيوش العثمانية بقيادة الصدور العظام والسردارات الأكارم (مفردها سردار أكرم) طلب محمد على جعل الأسطولين العثمانى والمصرى تحت القيادة المصرية المعقودة للقائد إبراهيم . ورفض (الباب العالى) هذا المطلب خشية أن

يوجّه محمد على جيوشه الموحدة نحو إستانبول ، بمعنى أن الدولة كانت متنبهة لنوايا محمد على . وفى الحقيقة فإن نوايا محمد على فى الاستقلال كانت معروفة لدول العالم الغربى ، وكان السلطان يعلم بهذا أيضا .

بعد كارثة (نفارين) فى أكتوبر ١٨٢٧ دخل محمد على فى مباحثات مع (القوى) الأوروبية دون مشاركة الدولة واتفق على سحب جيوشه من اليونان دون استئذان السلطان الأمر الذى فاقم من الجفوة .

وعندما نشبت الحرب الروسية – التركية (١٨٢٨ – ١٨٢٩) لم يلب محمد على طلب السلطان لإرسال قواته لمساندة الجيش العثمانى الذى كان لا يزال تحت التكوين بعد تدمير الجيش الإنكشارى القديم فى سنة ١٨٢٦ (الواقعة الخيرية) ، واكتفى بإرسال معونة مالية للسلطان وكان رد فعل السلطان هو فرض الحظر على إرساليات الأخشاب إلى تابعه الذى فقد أسطوله فى (نفارين) من أجل السلطان الناكر للجميل .

كانت حرب اليونان (١٨٢٤ – ١٨٢٧) والتى انتهت بكارثة (نفارين) التى فقد فيها محمد على أسطوله الذى تكلف الملايين ، والتى جاع الشعب المصرى من أجل تكوين الجيش للحرب فيها ، كانت ضربة موجعة لمحمد على الذى كان يطالب بالتعويض عن خسائره الضخمة وذلك بالحصول على سوريا . لكن السلطان أظهر إهمالا متعمدا ورفضا مهينا لطلبات محمد على الذى وجد أن الحل هو تحقيق استقلاله عن ذلك السلطان الضعيف وإيجاد منطقة عازلة Buffer Zone بينه وبين السلطان خشية أن يهاجمه الأخير ... وكانت هذه المنطقة مرة أخرى هى سوريا .

وغزا محمد على سوريا فى أكتوبر ١٨٣١ ثم أكد وجوده هناك باتفاقية (كوتاهية) فى مايو ١٨٣٣ التى منحت إبراهيم حكم (أطنة) Adana وأجابت محمد على إلى مطالبه فى حكم أربع (باشويات) معينة فى سوريا ، إلى جانب حكمه لكانديا (كريت) وهكذا فإن محمد على أصبح فى سنة ١٨٣٣ سيدا على إمبراطورية تمتد من السودان

والحجاز إلى آسيا الصغرى ، ومسيطرًا على كل الطرق التجارية التى تؤدى إلى ومن مصر ، ويمتلك أسطولاً بحريًا حربيًا وتجاريًا ، وتتبعه أملاك تخدم كمستعمرات وسوق لنشاطه التجارى .

لكن القضايا التى كانت بين السطور هى أن محمد على رغم هذا كله لم يحصل على الاستقلال لمصر وظل تابعًا للسلطان ، كما أن كوتاهية كانت شيئًا مؤقتًا أو فاصلاً تحسم بعده العلاقة بين السيد والتابع من خلال حقيقتين : (القوة العسكرية) و(التدخل الأوروبى لصالح محمود الثانى) .

ومعنى ما فات أن كل هذا الصرح الضخم الذى شيده محمد على كان يمكن أن ينهار دفعة واحدة نتيجة لتغير الظروف . بكلمات أخرى كانت مصر وتركيا وأوروبا تعلم أن هناك جولة حاسمة ونهائية لا شك آتية .

بدأت المتاعب المصرية فى الشام من جانب أهل البلاد الذين لم يقبلوا السياسة الاحتكارية المصرية والاستيلاء على منتجات منطقة (حوران) الغنية ، وفرض (الفردة) على الأهالى ، وتجنيدهم . وبدأوا الثورة على الوجود المصرى فى الشام .

من ناحيتها فقد استغلت الدولة العثمانية هذه الاضطرابات الأهلية فى الشام وبدأت قواتها فى مهاجمة القوات المصرية ، لكن إبراهيم نجح فى هزيمة العثمانيين فى (نزيب) Nezib فى يونيو ١٨٣٩ .

أما إنجلترا فقد كانت ترفض وجود محمد على في مصر والشام لاعتبارات سياسية واقتصادية. (فبالمرستون) Palmerstone وزير خارجية إنجلترا (١٨٢٧ - ١٨٣٤) و(١٨٣٥ - ١٨٤١) كان منزعجًا من توسع الباشا الطموح ، واعتبره مسئولا عن الوجود الروسى فى البحر المتوسط بالمخالفة للمصالح البريطانية ، واتهمه بوجود تفاهمات مع روسيا (having the best understanding with Russia).

كانت بريطانيا تتبنى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر سياسة الاستعداد للدفاع عن نشاطها التجارى بالحرب . وكانت السياسة الاقتصادية الخارجية فى ذلك الوقت

تتجه نحو التوسع التجارى فى المناطق النامية فيما وراء البحار ، كذلك فقد كانت الأسواق الأوروبية مغلقة فى وجه التجارة البريطانية من أجل تنمية الصناعات الوطنية فى بلاد القارة الأوروبية . وكان (بالمرستون) يؤمن بشدة بحق بريطانيا فى التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى إذا استدعت المصالح البريطانية ذلك ، وكان يرى أن توسع محمد على فى المنطقة يهدد المصالح التجارية البريطانية فى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، كما كان الانتشار المصرى تجاه العراق والخليج الفارسى يزعجه لدرجة كبيرة .

وعندما أعلن محمد على عن نيته فى الاستقلال عن الدولة العثمانية صراحة فى سنة ١٨٣٨ وفى أثناء احتلاله لسوريا ، وجه (بالمرستون) الحانق إنذارًا يقول :

(The British Government feels itself bound to declare if he should unfortunately proceed to execute his announced intentions, and if hostilities should (as they indisputably would) break out thereupon between the sultan and the pasha, the Pasha must expect to find Great Britain taking part with the sultan in order to obtain redress for so flagrant a wrong done to the sultan, and for the purpose of preventing the dismemberment of the Turkish empire).

(تشعر الحكومة البريطانية بأنها ملزمة لأن تعلن أنه إذا نزع للأسف نحو تنفيذ نياته المعلنة ؛ وإذا نشبت الأعمال العدوانية نتيجة لذلك بين السلطان والباشا ، فإن الباشا يجب أن يتوقع أن يجد بريطانيا تنضم وتشارك السلطان من أجل تحقيق التعويض عن الخطأ الأثيم المرتكب فى حقه ، ولغرض منع تقطيع أوصال الإمبراطورية التركية) .

وفى نفس الوقت بدأت الحكومة البريطانية فى اتخاذ الخطوات لاحتواء محمد على عن طريق استنزاف الجذور المالية لقوته . فقد آمنت بأنه إذا حرم الوالى من احتكاراته ، فإن موارده ستجف ولن يستطيع تمويل جيشه وبالتبعية سيفقد قواه . وبناءً على ذلك

فقد وقعت بريطانيا مع الدولة العثمانية معاهدة (بلطه ليمان) فى صيف ١٨٣٨ . كانت المعاهدة مسماراً فى نعش كل الاحتكارات داخل الإمبراطورية العثمانية بما فى ذلك الاحتكارات التى طبقها محمد على فى مصر .

كان محمد على فى ذلك الوقت (١٨٣٨) يعانى من اقتصاد متعب استنزف فى حروب متصلة ، ومشروعات صناعية وأشغال عامة . وفيما يتعلق بالتعريفة الجمركية التى تضمنتها المعاهدة فقد نصت على السماح لكل البضائع الأجنبية بالدخول إلى أراضى الإمبراطورية برسوم قدرها ٣٪ ورسم داخلى جديد (حسب القيمة advalorem) قدره ٩٪ . وجرى فرض رسوم تصدير قدرها ٣٪ إلى جانب رسم داخلى قدره ٢٪ ، وألغيت الضرائب الداخلية على البضائع المستوردة بمعرفة الأجانب . وهكذا فإنه مع تطبيق المعاهدة فى مصر بعد سنة ١٨٤٠ تدفقت البضائع الأجنبية حرة فى الأسواق المصرية ، وبفضل الامتيازات الأجنبية أصبح للأجانب السيطرة الفعلية على هذه الأسواق . ولما كانت البضائع الأجنبية أرخص من البضائع المحلية فقد قتلت البضائع الأجنبية الزهيدة الثمن البضائع المحلية . وكنتيجة لهذا كله فإن الاقتصاد المصرى تحول إلى مجرد مزود لأوروبا بالمادة الخام ومستورد للبضائع الأوروبية .

كانت المعاهدة فى واقعها تنازلاً اقتصادياً عثمانياً لبريطانيا فى مقابل الدعم العسكرى من جانب الأخيرة لإيقاف محمد على ، الذى رفض تنفيذ المعاهدة فى سنة ١٨٣٨ مسببا غضب (القوى الكبرى) . وقد حاولت بريطانيا أن تقدم من خلال وزير خارجيتها (بالمرستون) المبررات لما كانت تنتويه من ضرب محمد على عندما ادعت فى غضون وقت المعاهدة (بلطه ليمان) .

(إن إكراه محمد على بواسطة إنجلترا إذا نشبت الحرب قد يبدو مغرضا ومتحيزا وغير عادل ؛ لكننا متحيزون ومصالح أوروبا الكبرى تتطلب أن نكون كذلك . إن المحافظة على الإمبراطورية التركية ينبغى أن يكون الأساس لسياستنا ؛ لأن المحافظة عليها ضرورى للحفاظ على السلام ، ودعم استقلال أوروبا الشرقية . إن

تقسيم تركيا يمكن أن يكون قاتلاً لاستقلال النمسا وبروسيا إذا تحقق ، وهو لا يمكن أن يتحقق دون حرب عامة . وعلى ذلك فإنه لا نظريات عن العدالة تجاه محمد على يجب أن تقف فى طريق مصالح عالمية وعظيمة كهذه المصالح).

ولقد كان هذا كله محض افتراء وزيف ، فاستقلال مصر وسوريا تحت سيطرة محمد على لم يكن بسبب تمزيق أوصال الإمبراطورية العثمانية أكثر مما سببه استقلال اليونان (١٨٣٠) . إن القضية – والقول لعفاف لطفى السيد – لم تكن تمزيق تركيا ، لكن القضية كانت حول قيام قوة جديدة على البحر المتوسط . لها علاقات جيدة مع فرنسا .

رغم أن أوامر محمد على لابنه إبراهيم فى سنة ١٨٣٨ كانت تقضى بعدم مهاجمة العثمانين أولا ، فإن الأخيرين كانوا يحرضون أهالى (حوران) و(عينتاب) و(الجبال الكردية) على الانتفاض ضد الجيش المصرى . وكان إبراهيم يرى – على خلاف أبيه – أن الخطة السلمية هى القضاء على العثمانيين قبل أن تثمر تحريضاتهم فى إشعال الانتفاضات فى كل مكان فى سوريا .

ومع هذا فقد عبر العثمانيون نهر الفرات مخططين لأخذ إبراهيم من الخلف . لكن إبراهيم ، رغم التدريب الألمانى العسكرى للجيش العثمانى هزم مرة أخرى العثمانيين فى (نزيب) فى يونيو ١٨٣٩ مثلما حدث فى (قونية) فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ . فى ذلك الوقت كان (محمود الثانى) قد توفى قبل أن تصله أنباء الكارثة ، وتولى ابنه عبد المجيد الحكم فى سن السادسة عشرة .

بالتنسيق بين (بالمرستون) الحانق على محمد على وسياساته الضارة بالمصالح البريطانية فى المنطقة ومنطقة الخليج ، وبين السلطان الصبى ، أرسلت الدولة العثمانية إنذارا إلى محمد على بسحب قواته من سوريا فى ١٦ أغسطس ١٨٤٠ ، ومنحه حكم (عكا) و(جنوب سوريا) مدى حياته ، ومصر له ولورثته حكما وراثيا .

لكن محمد على الذى كان يثق فى وعود (لويس فيليب) إمبراطور فرنسا Louis Philippe ووزير خارجيته Thiers بالمساعدة ضد الضغوط الأوروبية التى تقودها بريطانيا، رفض هذا العرض(*).

مع رفض محمد على للعرض العثماني تحرك الأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال نابيير Napier إلى بيروت قاطعا كل اتصال بين مصر وسوريا . وفي نفس الوقت وزعت منشورات فى كل أنحاء سوريا تدعو إلى الانتفاض في بيروت ، وصيدا ، والقدس ، والعريش، وغزة للثورة ضد المصريين . وقد لقيت هذه المنشورات استجابة فورية من الأهالي الساخطين ضد السياسات المصرية (التجنيد) (الضرائب) (السياسات التجارية) و(سياسات مصادرة أسلحة الأهالى) . وقام قناصل الدول الأوروبية بتحريض الأهالي على الثورة .

فى ١١ سبتمبر ١٨٤٠ قصف الأسطول البريطاني بيروت ونزلت إلى البرقوة أنجلو – عثمانية . وانفجرت الثورة فى كل أنحاء سوريا متشجعة بأنباء نزول القوات . وهكذا أصبح الجيش المصرى يواجه قوات نزلت في سوريا ، وثورات في عدد من

(*) كانت الدولة العثمانية وبريطانيا والنمسا وروسيا قد عقدت فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ معاهدة فى لندن سميت بإعادة السلام في الشرق أو معاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ .

فى هذه المعاهدة اتفقت الدول الموقعة عليها على أن يعد السلطان العثمانى محمد على بأن يكون حكم مصر بالتوارث بين أولاده من بعده ، وأن يحصل على باشاوية عكا طوال حياته ، وولاية الجهة الجنوبية من سوريا ، كما نصت المعاهدة على أن يقبل محمد على شروط السلطان التى نصت عليها معاهدة لندن هذه في بحر عشرة أيام علي أن تجلو قواته من بلاد العرب ومكة المكرمة والمدينة المنورة وكانديا (كريت) ومقاطعة (أطنة) فى سوريا . فإذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكور فى الفترة المحددة فإن الباب العالى يسحب ما عرضه عليه من توليته حكم (عكا) ولكنه يبقى ما سمح له ولورثته من توليه باشاوية مصر بشرط أن يقبل بذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى .

– عبد الوهاب بكر (مصر من حملة نابليون بونابرت إلى الحرب العظمى ١٧٩٨ – ١٩١٤) – القاهرة – ١٩٩٧ – ص ٤٧ – ٨٥ .

الأماكن ، وحصار بحرى للبحر المتوسط مانعًا الإمدادات من الوصول . فهل كان فى استطاعة إبراهيم أو أى قائد آخر أن يحتفظ بمكاسبه العسكرية ؟ لم يكن أمام إبراهيم والأمر كذلك سوى أن ينسحب إلى مصر بأكبر قدر ممكن من قواته .

ظهر الأسطول البريطانى أمام نافذة محمد على فى مسكنه بالإسكندرية ، وفقد الرجل الدعم الفرنسى وأصبح محاصرًا فى الإسكندرية وفى سوريا ، وفاتت المدة التى كان عليه أن يقبل فيها عرض الصلح السلطانى وأصبح مهددًا بفقد كل شىء . ومع الضغط المتزايد عليه دبلوماسيا وعسكريا قبل الرجل فى النهاية التسوية الأوروبية التى عرضها عليه السلطان فى أغسطس سنة ١٨٤٠ (أى معاهدة لندن ١٨٤٠) وأمر ابنه بسحب قواته فى الشام ، والقوات المصرية فى كريت وباقى الأماكن التى كان له قوات فيها وقنع مضطرا بحكم مصر على أن تكون وراثية فى أولاده من بعده .

وتأكيدا لعودة مصر إلى أوضاعها التى كانت عليها قبل ثورة محمد على على السلطان ، وبعد خضوع محمد على لشروط (القوى) المهينة ، أرسل السلطان عبد المجيد (الخط الشريف الهمايونى) المعروف بفرمان فبراير سنة ١٨٤١ الذى منح فيه السلطان لمحمد على ولاية مصر على أن تئول إلى أكبر أبنائه الذكور بطريق التوارث . ونص الفرمان على سريان جميع القوانين والقرارات الصادرة عن الدولة على مصر – بما فى ذلك معاهدة (بلطه ليمان) بالطبع ، وكل المعاهدات التى تعقدها الدولة العثمانية فى المستقبل . وقرر الفرمان حصول الدولة العثمانية على ربع الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية وباقى الضرائب التى يتم تحصيلها فى مصر على أن تخصص الأرباع الثلاثة الباقية لإدارة مصر . وألزم الفرمان محمد على بإرسال قدر معين من الغلال إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة . كما قرر الفرمان أن تبقى هذه الشروط لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ثم يعاد النظر فيها وفقا لأحوال مصر عندئذ .

ونص الفرمان على معادلة النقود المضروبة فى مصر للنقود المضروبة فى الأستانة ، وأن تكون مضروبة باسم السلطان ، وأن تحتفظ مصر بقوة عسكرية قوامها

١٨,٠٠٠ جندى يخدمون لمدة خمس سنوات يستبدلون بعدها بآخرين ، وأن تكون هيئة ملابس الجيش مماثلة لما فى الجيش العثمانى والبحرية العثمانية . وحرم الفرمان محمد على من إنشاء سفن حربية إلا بإذن السلطان .

ويبدو أن الدول الكبرى وجدت أن من مصلحتها ألا تترك الحرية مطلقة للباب العالى فى إذلال تابعه المستسلم ، فعقدت فى لندن فى العاشر من مايو سنة ١٨٤١ اتفاقًا ناقشت فيه مسألة التوارث ، وتعيين الخراج (الجزية) ومسألة الرتب فى الجيش . وقد أجرى المجتمعون بعض التعديلات فى مسألة توارث الحكم فقرروا أن تكون للابن الأكبر فالأكبر من نسل محمد على .

وقد قبل السلطان على الفور وبعث بفرمان جديد فى يونيو سنة ١٨٤١ أقر فيه مبدأ وراثة الولاية فى مصر وفقًا لقاعدة أكبر الأبناء . ومن المحتمل أن يكون محمد على هو الذى طلب هذه الضمانة من الدول الأوروبية ليضمن بذلك منع السلطان من تعديل شروط الوراثة فى المستقبل .

أصبحت مصر بمقتضى فرمانى فبراير ومايو سنة ١٨٤١ ولاية عثمانية وراثية فى أسرة محمد على بضمانة وكفالة الدول العظمى ، وأصبحت هذه الفرمانات هى دستور العلاقة بين الدولة والولاية .

تعتبر الفترة (١٨٤٠ - ١٨٤٨) فترة الانهيار الشامل فى عهد الوالى العظيم . فقد تقلصت مشروعاته وفشلت خططه ولم يحصل على استقلاله ، وفقد جيشه الذى كان قد بلغ وفقًا لتقديرات (أمين سامى فى تقويم النيل) حوالى ربع مليون رجل ، وتقلصت موارد البلاد بعد رضوخ محمد على لشروط معاهدة (بلطه ليمان) ، وانساح التجار الأجانب فى طول البلاد وعرضها يشترون ويبيعون بحرية بعد تدمير نظام الاحتكار الزراعى والصناعى والتجارى الذى طبقه محمد على منذ بداية حكمه ، وسيطر هؤلاء الأجانب على الأسواق المصرية دون منافس ، وفقدت المدارس أنظمتها وتلاميذها ، وأقفلت مصانع سبك النحاس وصب المدافع ، وتوقفت ترسانة الإسكندرية

عن إنزال السفن إلى البحر .. وعادت مصر إلى ما كانت عليه في سنة ١٨٠٥ باستثناء بعض القليل .

فقد محمد على أغلب اهتمامه بالبلاد بعد أن فقد الحافز للتطوير . تقوقع الباشا داخل مصر التى رسمها فرمان ١٨٤١ ، وفرضت على البلاد كل القوانين والتنظيمات الصادرة عن الدولة ، والتزمت بالمعاهدات التي وقعتها الدولة في الماضي والحاضر وفي المستقبل .

في سنة ١٨٤٦ ذهب محمد على إلى إستانبول ليقدم للسلطان فروض الطاعة . وقد استقبله السلطان عبد المجيد استقبالا كريمًا واحتفى به احتفاءً مناسبا . وهناك التقى الباشا العجوز مع خصمه الأول (هسرف) وإلى مصر فى سنة ١٨٠٤ وتصافى الرجلان .

فى السنوات القليلة التى انقضت حتى وفاته فى الثانى من أغسطس سنة ١٨٤٩ لم يستطع الباشا ولم يكن يرغب في أن يضيف جديدا إلى ما فعله في مصر ، فقد تضعضعت صحته وانتابته الأمراض وأصيب بالأرق ثم تبعته الميلانخوليا ، لكن مرضه الخطير كان هو يأس الذين يخسرون السلطة .

واعتباراً من سنة ١٨٤٧ تولى إبراهيم إدارة البلاد بمساعدة مجلس (فوق العادة) عقدت رئاسته لإبراهيم وتولى عضويته عباس حفيد محمد على وكتخدا البلاد ، وشريف باشا مدير المالية ، وأحمد باشا يكن ناظر الجهادية ويوسف كامل باشا مستشار الخديوى وسامي باشا كاتب ديوان خديوى ، والابن الأصغر سعيد (والى مصر فيما بعد "١٨٥٤ - ١٨٦٣") رئيس الدوننمة (البحرية) .

وفى ٢٧ رمضان سنة ١٢٦٤ (١٨٤٨) توجه إبراهيم إلى الأستانة وحصل على موافقة السلطان على نقل حكم ولاية مصر إليه . وفى ٢٤ شوال من نفس السنة ورد فرمان التولية فقرئ بديوان الغورى بالقلعة وأصبح بمقتضاه إبراهيم واليًا على مصر بينما كان محمد على يقضى أيامه الأخيرة .

لكن القدر لم يهمل إبراهيم كثيراً فقد توفى فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ (١٨٤٨) ، واستدعى (عباس) حفيد محمد على من جدة ليتولى حكم مصر .

وظل محمد على يصارع المرض والخلل العقلى حتى اختاره الله إلى جواره فى الثانى من أغسطس سنة ١٨٤٩ .

من محمد على ؟

سؤال حاول عدد من المؤرخين والمحللين النفسيين الإجابة عنه من خلال دراسة السمات الشخصية المميزة له .

ولقد تراوحت الآراء والاجتهادات ، لكن الدراسات التى قام بها خالد عبد المحسن بدر وخالد فهمي وعفاف لطفى السيد تعد - عندي - من أفضل الدراسات التى حاولت الإجابة عن سؤالى.

ومن أهم ما يمكن استخلاصه في هذا الصدد ما نسب إلى محمد على من شغف بالمجد وهو تعبير مخفف للبارانويا ، والتقلب الانفعالى ، والميكيافيللية والبراجماتية والتسلطية.

وقد استند بعض من تعرضوا لدراسة الرجل فى استنتاجاتهم إلى أحاديثه وأقواله وتقارير القناصل أو الأجانب الذين عرفوه ، كما أنهم استبعدوا الدراسات النفاقية التى اعتاد بعض المؤرخين القدامى أن يضمنوها صفات للرجل تجعله فى مصاف الحكماء والأنبياء (كخليل الرجبى) وغيره ، باعتباره مخلوقًا يخضع فى تصرفاته وأعماله للنقد شأنه شأن بقية البشر .

محمد على ... هل صنع مصر لنفسه ولأسرته أم للشعب المصرى ؟ يعنى هل كانت مصر مشروعًا شخصيًا للرجل ؟ لو أننا قرأنا بعض ما نسب إلى الرجل من أقوال فى حق الشعب المصرى لاستطعنا إذن أن نجيب عن هذا السؤال .

(إن عليَّ أن أحكم شعبًا أظهر صفات الكسل والجهل وسوء النية ، فإذا لم أحمله علي العمل بقي عاطلا) (يجب أن نقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال لأننا لو تركناه وشأنه سيعود إلى حالة الفوضى) (إن مصر تبدو لى دومًا كطفل عار ، لا يجد من يساعده ويمد له يد العون ، طفل ظل قرونًا غافلاً ونائمًا ، يجب عليَّ بمفردى أن أقوم حياله بدور الأب والأم ، والسيد والخادم، والقاضى والمعلم) .

ويعلق خالد عبد المحسن على هذه الأقوال المنسوبة إلى محمد على بقوله إن هذه النصوص تكشف عن (ترسيخ لنظام أبوى فى الحكم ، وهذه العلاقة الأبوية تعد منحة من الحاكم لأبنائه عليهم أن يتقبلوها ، ليس هذا فحسب ، بل إن هذه العلاقة موجهة لأبناء لا يملكون من أمرهم شيئًا ، وليس لديهم القدرة على مواجهة العالم الخارجى ، فهم أطفال عاديون يحتاجون إلى التعليم من نقطة الصفر ، وعندما يكبرون فهم فى حاجة إلى دفعهم إلى العمل فأخص طباعهم الكسل والتراخي.

ومن الواضح أن هذا المنهج الأبوى فى الحكم عند محمد على كان مدخله إلى (الاستبداد) الذى لم يختلف المؤرخون - وبخاصة الأجانب - فى رمى محمد على به .

لكن استبداد محمد على عند خالد عبد المحسن لا يرجع إليه بالضرورة بقدر ما رجع إلى الشعب المصرى الذى يراه عبد المحسن ميالاً تاريخيًا إلى التبعية والخضوع والطاعة والعجز عن إدارة شئونه بكفاءة بالإضافة إلى ضعف طموحه ورضاه عن حالته البائسة .

وأتفق مع خالد عبد المحسن فيما انتهى إليه من أن شعبًا بهذه المواصفات يدفع أى حاكم إلى ممارسة استبداد قامع سواء كان محمد على أو غيره.

والإجابة عن السؤال الذى وضعته فى السطور السابقة تقول - كما ذكر الغربيون - إن محمد على كان يسعى إلى ملكية مصر له ولأولاده من بعده ، وتوسيع حدودها شرقًا وجنوبًا تأمينًا لمركزه .

ولعل أطرف ما ذكر في مقام طموح محمد على ووضوح الهدف السياسى لديه - وأنا أنقل عن خالد عبد المحسن - هو أن عيونه التي تحدث البعض عند وصفها عن جانبيته لم يكن يشع منها سحر أخاذ يميز الغزلان ، ولا تحمل وهج عيون الصقر النارية ، ولا ملامح العاصفة وقت هبوبها ، ولكنها كانت تعكس إحساسًا بعدم الاستقرار لصاحب متجر يحاول الانتباه لكل من يحاول أن يسرق أو يختلس بضاعة لا قيمة لها من محله.

لقد كانت لمحمد على وجهة نظر سلبية تجاه الشعب الذى كان يحكمه ، فهو يحتقر الفلاحين ويستخف بهم ولا يتقبلهم إلا على أنهم مصدر لقوة عاملة رخيصة ومنتجة ؛ والمصريون عنده ينقسمون إلى فئات ثلاثة :

١- فئة لا تهتم إلا بنفسها .

٢- فئة تخلو من أى إحساس بالتمييز والفهم الواعى رغم أنها يمكن أن تكون لطيفة ومخلصة.

٣- فئة في وضعية مشابهة لوضعية الحيوانات .

وتكشف سياسة محمد على التعليمية عن تجسيد لنظرته السلبية إلى المجتمع المصرى، فالرجل كما هو واضح لم يكن يرى اقتصار مدارسه على التلاميذ الناطقين بالعربية ، ويبدو هذا من محاولته استجلاب الأتراك للتعلم في المدارس المصرية . ويبدو هذا أكثر وضوحا في بعثاته إلى الخارج ، فقد ضمت البعثات أعدادًا كبيرة من غير المصريين الذين استطعنا أن نتعرف على هوياتهم من أسمائهم غير المصرية.

وقد امتدت سياسة محمد على السلبية تجاه المصريين إلى الجيش الذى أنشأه سنة ١٨٢٤ والذى أوصله إلى (قونية) داخل الأراضى العثمانية ، وأصبح على مسافة أميال قليلة من مقر السلطان العثماني .

فرغم كل هذه النجاحات التى حققها المصريون فى معارك محمد على لصالح الدولة العثمانية أو ضدها ، لم نقرأ عن اسم لمصرى واحد من قياداته ، وظلت هذه القيادات معقودة لضباط تكشف أسماؤهم عن أصولهم التركو - جركسية (إبراهيم يكن - سليم ساطع - مصطفى مختار - داود أغا - علاء الدين - على أغاكسكين زاده - إبراهيم أدهم - محمود أغا - أحمد المنكلى - خورشيد) .

ومن المؤكد أن محمد على بسياسته هذه التى جعلت الجيش المصرى جيشًا قاعدته فلاحية وقمته مملوكية تركية تنظر إلى تلك القاعدة على أنها من الفلاحين العمى الذين صاروا عساكر ، أقول إن هذه السياسة كانت أحد أسباب الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، فقد كانت التفرقة وعدم المساواة متفشيتين فى الجيش فى ذلك الوقت ، وهى أمراض زرع جراثيمها محمد على عندما أنشأ هذا الجيش مطبقًا فيه سياساته الاستعلائية ضد الشعب الذى يحكمه (إن المصريين يغايرون العثمانيين والمماليك فى الأهلية للقبض على زمام القيادة) .

وبصرف النظر عن شخصية محمد على ، أو ملامح هذه الشخصية أو تركيبتها النفسية - وبصرف النظر عن الجوانب السلبية أو الإيجابية فى هذه الشخصية وأثر هذا كله على تاريخ مصر ، فإن ما يمكن أن ننتهى إليه فى مجال النقد لعصر محمد على هو أن الرجل لم يضع الشعب المصرى فى إطار الخطة الطموحة التى عاش من أجلها ، فاعتمد على أخلاط من الفرنسيين والإيطاليين والأرمن والغربيين بصفة عامة لإنشاء دولته الحديثة ، وجعل من المصريين مجرد الطاقة التى يحركها لإنفاذ أغراضه ، وما هكذا تكون الأمم . فلقد كان المفروض أن يأخذ محمد على المصريين أصحاب البلد إلى جواره ليبنى بهم البلد عقلا وطاقة ، لكنه لم يفعل وأبدى ثقة قليلة فيهم فانفصلت مشروعاته عن أهل البلاد الذين شعروا أنهم ليسوا سوى تروس فى آلة كبيرة يديرها حاكم فرد بعقلية متسلطة تعتقد أن لا أحد يفهم المطلوب عمله سواه ، لا يثق إلا فى نفسه وفى قدرته هو فقط (عقل حاكم وأيدى رعية) .

لكن هذا لا يغمط على الإطلاق حق الرجل فى أن يوصف بأنه صانع مصر الحديثة بفضل ما أنجزه ، خلال فتره حكمه من نهضة حضارية فى التعليم والزراعة والصناعة والقدرة العسكرية والإدارة ، نقل بها مصر من عصور التخلف والظلام إلى العصور الحديثة ووضعها على خريطة العالم كدولة لها اسمها وقدرها .

المرء يفنى ويعد الموت تذكره .. أثاره الغر بالحسنى وتحييه .

مصادر الدراسة

- **أحمد فتحى زغلول** (المحاماة) – مطبعة المعارف – القاهرة – ١٩٠٠

- **إسماعيل سرهنك** (حقائق الأخبار عن دول البحار) – ج٢ – المطبعة الأميرية – ببولاق – ١٣١٤هـ .

- **أمين سامى باشا** (تقويم النيل) – ج٢ – ج٣ – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ٢٠٠٣

- **جيمس رد هاوس الإنكليزى** (توركجه – إنكليزجه لغت كتابى) – القسطنطينية – ١٨٩١ .

- **خالد عبد المحسن بدر** (شخصية محمد على – رؤية تحليلية) – ضمن أوراق ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاما على رحيل محمد على باشا الكبير – مارس ١٩٩٩ – منشور فى (إصلاح أم تحديث ؛ مصر فى عصر محمد على) – تحرير رءوف عباس – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ٢٠٠٠ .

- **خيرية عبد الفتاح عبد العزيز** (أسباب عدم اكتمال انطلاق نمو الاقتصاد المصرى خلال القرن التاسع عشر) – جامعة الزقازيق – ١٩٨٦ .

- **رينيه قطاوى وآخرين** (محمد على وأوروبا) – الجمعية الملكية للدراسات التاريخية – دار المعارف – القاهرة – د.ت .

- **زين العابدين شمس الدين نجم** (إدارة الأقاليم فى مصر – ١٨٠٥ – ١٨٨٢) – دار الكتاب الجامعى – القاهرة – ١٩٨٨ .

- **عبد الرحمن الجبرتى** (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) - تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن - ج٤ - مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - ١٩٩٨ .

- **عبد الوهاب بكر** (البوليس المصرى ، ١٨٠٥ - ١٩٢٢) - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة عين شمس - ١٩٧٧ .

- ―――――― (الجندية والمواطنة فى عصر محمد على) ضمن أوراق ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاما على رحيل محمد على باشا الكبير - مارس ١٩٩٩ - منشور فى (إصلاح أم تحديث ؛ مصر فى عصر محمد على) - تحرير رءوف عباس - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ٢٠٠٠ .

- ―――――― (مصر من حملة نابليون بونابرت إلى الحرب العظمى ، ١٧٩٨ - ١٩١٤) - المطبعة الفنية - الزقازيق - ١٩٩٧ .

- **فطين أحمد فريد** (الفن الحربى الأوروبى وأثره على بناء وتطور الجيش المصرى خلال عصر محمد على) ضمن أوراق ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على رحيل محمد على باشا الكبير - مارس ١٩٩٩ - منشور فى (إصلاح أم تحديث ؛ مصر فى عصر محمد على) - تحرير رءوف عباس - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ٢٠٠٠ .

- Afaf Lutfi Al-Sayyid (Egypt in the reign of Muhammad Ali) Cambridge University Press - 1984.
- Lexicon Universal Encyclopedia - Lexicon Publications, Inc. - New York - vol. 4- 1983.
- Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw (History of The Ottoman Empire and Modern Turkey) vol. II - Cambridge University Press - 1977.

الفصل الرابع

مصر بين عهدى محمد على وإسماعيل

عبد الله محمد عزباوى

عباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤

ولي عباس الحكم بعد وفاة عمه إبراهيم وفي حياة جده محمد علي إذ كان أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا وبالتالي أحقهم بولاية الحكم بعد إبراهيم، وذلك وفقًا لنظام وراثة الحكم في مصر الذي وضعته الدولة العثمانية ونصت عليه لائحة ٩ أبريل ١٨٤١ التي أرسلها الباب العالي إلى الدول الأوربية ويقضي بأن يتولى الحكم الأكبر سنا من أفراد أسرة محمد علي الذكور في حال خلو منصب الوالي . وهو ابن طوسون بن محمد علي، ولد بجدة في عام ١٨١٣ وما لبث أن توفي والده في عام ١٨١٥ ولذا فقد تولى جده محمد علي تربيته بنفس الأسلوب الذي يربي به أطفال الأسرة الحاكمة الآخرين.

ولم يرث عباس عن جده مواهبه وعبقريته ولم يشبه عمه إبراهيم في عظمته وبطولته، فقد كان خلوًا من الصفات والمزايا التي تجعل منه حاكمًا عظيمًا يضطلع بأعباء الحكم ويسلك بالبلاد سبيل التقدم والنهضة. كان بطيء الحركة والفهم، وكان جده دائم الشكوى من إهماله لدروسه وعدم تأدية التدريبات الرياضية أو ممارسة ركوب الخيل والمشي وإن كان يهوى الصيد وهو ما كان يعتبره محمد علي غير ذي قيمة وأنه مجرد استسلام لأهواء النفس، ولم يكن بإمكانه - عباس - أن يفعل شيئًا على وجه صحيح ولذا فقد كان يتلقى دائمًا من جده محمد علي رسائل تشير إلى بعض تصرفاته السيئة وتأمره أن يتابع باجتهاد دراسته التي يكرهها.

وكان محمد على قد اجتهد فى إعداده لولاية الحكم على اعتبار أن يتولاه بعد إبراهيم، ومن ثم فعندما بدأت حملة الشام عام ١٨٣١ وكان عباس فى الثامنة عشرة من عمره أرسله محمد على إلى الشام ليتعلم كيف يصبح ضابطًا تحت قيادة عمه إبراهيم، إلا أن عباس لم يكن يحب الحياة العسكرية بمثل ما كان بالنسبة للحياة الدراسية الأمر الذى أزعج عمه إبراهيم الذى توالت شكاواه من سلوك ابن أخيه العسكرى، بل ومن انعدامه كلية، وكان عباس قليل الاهتمام، يرفض إطاعة الأوامر ويتصرف بعدم اكتراث فى أوقات الأزمات، كما كان مهملاً، وأسوأ من ذلك أنه كان يخاف البندقية، ومن ثم فقد طلب إبراهيم أن يتم استدعاؤه، وعاد عباس إلى القاهرة وهو يحمل ضغينة لعمه حتى آخر أيامه وقد وضح حنقه على جده وعمه فيما بعد عندما تزعم جبهة معارضة ضد إبراهيم.

وعند عودته إلى القاهرة عيَّنه محمد على مديراً لمديرية الغربية على أمل أنه قد يجمع شتات نفسه، إلا أنه خيَّب آمال جده فقد كان مهملاً وكسولاً، ولذا فقد وجه إليه محمد على رسالة يلومه ويعنفه بل ويهدده فيها بعزله إذا ما استمر فى إهماله وكسله. وقد جاء فى هذه الرسالة بأنه "علم من الكشوف الواردة له تأخره فى الرد على الاستعلامات الخاصة بالمصلحة كما تبين من تواريخ مكاتباته الواردة بالقيودات التى أوجبت تغيير خاطره، فكيف يهمل مع أن تعيينه بهذه المديرية هو لأجل أن يكون قدوة للمديرين ، فإذا كان ملَّ من الأشغال يستريح وهو يعين بدله؟ وإذا كانت إجابته لسامى بك وعبد الرحمن بك، يؤخذ منها أن هذا التأخير هو من الباشكاتب فكان من الأصوب مجازاته إياه" ويختم محمد على رسالته بتهديد صريح لحفيده عباس بعزله إذا ما استمر على إهماله كما يعرب عن خيبة أمله فيه فيقول: "عباس، التفت لأشغالك واترك الراحة لأنك بتأخير أشغال المصلحة تعزل ويعين بدلك، وتكون ملومًا بين العالم، وما كان أملى فيك ذلك".

وإلى جانب إهمال عباس وكسله فقد كان شديد القسوة مع الأهالى ووصلت به القسوة إلى أنه أمر بخياطة فم إحدى جواريه عندما ضبطها وهى تدخن، كما قتل

خبازه، وقد عنفه جده محمد على على تلك الحادثة الأخيرة، وأرسل رسالة إلى محمود كاشف أفندى وكيل مديرية الغربية جاء فيها أنه: "علم من العريضة المقدمة من خبازه عيسى أغا قتل أخيه الذى كان خبازًا بطرف عباس باشا مدير الغربية بواسطة عباس باشا المشار إليه مع أنه سبق التأكيد عليه بعدم الغدر بالأهالي، وبأنه تأثر من ذلك لأنه من المعلوم أن المشار إليه حفيده ووارث ملكه من بعده، فإذا كانت هذه حال شبوبيته التى بسببها تشمئز وتنفر منه الرعية، فكيف يمكنه الحكم عندما يتولى مسند الحكومة ، ويؤكد عليه بإيقاظه وإلقاء تلك العبارات عليه رحمة بشيخوخته وإلا فليحققا بمحوهما وإزالتهما".

وبمرور الوقت يئس محمد على من حفيده عباس وقلَّت رسائل العتاب ومع ذلك فقد أعطى مواقع ذات مسئولية في الإدارة ، فقد عينه محمد على فى ١٨٣٥ مفتشًا للأقاليم البحرية، وفى العام التالى ١٨٣٦ أصبح مفتشًا على عموم الدواوين، وفى عام ١٨٣٨ أصبح عباس كتخدا جناب الخديوى كما عين قائمقام خديوى "نائبًا عن محمد على" في أثناء سفر محمد على للسودان فى الفترة ما بين ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ و ١٥ مارس ١٨٣٩.

لقد ظل كل من محمد على وابنه إبراهيم ينظران نظرة عدم احترام لعباس، وقد أدرك هو شعورهما فكرههما معًا، هذا على الرغم من أنه كان حريصًا على الاحتفاظ بمشاعره نحو جده لنفسه، واضطر إلى الرحيل إلى الحجاز حيث ظل هناك إلى أن مات إبراهيم وإذ ذاك استدعى إلى مصر وتولى الحكم فى ٢٤ فبراير ١٨٤٨، وعندما أصبح هو الوالي تجلت عداوته لجده فى الجنازة المتواضعة التى رتبها له.

وكان محمد على قد توفى فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ بسراى رأس التين ونقل جثمانه إلى القاهرة ودفن بمسجده فى القلعة. وكان فى استقبال جثمانه جميع أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة ولم يتخلف سوى عباس.

وخلال الفترة التى حكم فيها عباس والتى استمرت خمس سنوات ونصف بدا عباس غريب الأطوار، كثير التطير فى حياته، فيه ميل إلى القسوة، سيئ الظن بالناس ولهذا كان كثيراً ما يأوى إلى العزلة ويحتجب بين جدران قصوره التى كان يتخير لبنائها الجهات الموغلة فى الصحراء أو البعيدة عن العمران ، فيما عدا سراى الخرنفش وسراى الحلمية بالقاهرة، من هذه القصور البعيدة عن العمران القصر الضخم الذى شيده فى صحراء الريدانية التى سميت منذ ذلك الحين باسم العباسية نسبة إليه.

وقد طلب عباس من الأمراء إقامة القصور فى هذه المنطقة مما أدى إلى عمرانها. والقصر الذى بناه فى مكان منعزل بين القاهرة والسويس سماه "الدار البيضاء" كما بنى قصراً آخر فى بنها واختار له موقعًا على ضفاف النيل بعيداً عن المدينة.

ولم يقم عباس سوى علاقات نادرة وشحيحة مع العالم الخارجى الذى كان يقوده ويسوسه من خلال عدد محدود من رؤساء الخدمات أو المصالح وكان محاطًا بعدد من المماليك الشباب الذين تولى تنشئتهم وتربيتهم فى أجنحة منفصلة فى قصوره وفرض عليهم الجهل الكامل بشكل متعمد ومحسوب بحيث لا يعرفون أى شىء عما يجرى فى الخارج.

وقد أساء عباس الظن بأفراد عائلته وبكثير من رجالات محمد على وإبراهيم وخيل إليه أنهم يأتمرون عليه فأساء معاملتهم، ونفى بعضهم بعيداً عن مصر مثل يوسف كامل باشا صهر محمد على وكاكى باشا وسامى باشا الكبير وغيرهم فسافروا إلى الآستانة، وخشى الكثير منهم على حياته فرحل البعض منهم إلى الآستانة والبعض الآخر إلى أوروبا خوفًا من بطشه، وبث العيون على عمه سعيد باشا الذى غادر القاهرة، إلى الإسكندرية ليكون بعيداً عنه، وقد حاول قتل عمته الأميرة نازلى هانم التى اضطرت إلى الهرب إلى الآستانة خوفًا من بطشه.

وقد أراد عباس حرمان أفراد عائلة محمد على من تركته لأنه كان غير مقتنع بالفصل بين ملكية محمد على وملكية الدولة ويرى أن محمد على كان قد وضع يده على أموال الدولة ولذا يجب أن تعود هذه الأملاك إلى الدولة، وقد تمت تسوية هذه المشكلة بعد تدخل السلطان عبد المجيد الذى طلب من شيخ الإسلام إصدار فتوى فى هذا الموضوع، فأفتى الأخير بأن عائدات مصر بعد دفع الخراج وبعد اقتطاع النفقات اللازمة للجيش والإدارة المدنية تصبح ملكًا للوالى شخصيًا وتشكل بالتالى أملاكًا خاصة يلزم ردها إلى ورثته.

وخلال النزاع بين عباس وعائلة محمد على كان الباب العالى يقف إلى جانب أفراد العائلة، ويبدى تعاطفًا معها، ولقى هؤلاء كل ترحيب منه أو تولوا الوظائف العالية هناك.

حكومة عباس والشئون الداخلية:

كان عباس قليل الثقة فى جهود جده محمد على فى الإصلاح الداخلى فأعرض عنها وتخلى عن مشروعات جده الباهظة التكاليف والتى كانت خزانة مصر وقتذاك تنوء بعبئها وأقصى معظم الخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد على للاستعانة بهم فى تنظيم مشاريع الإصلاح، وعلى رأسهم كلوت بك مؤسس مدرسة الطب الحديث فى مصر.

وكان عباس حانقًا على جده محمد على ويتهمه بالضعف أمام النفوذ الأجنبى وكان يصرح بأنه سوف يقف فى وجه التيار الأوروبى الذى يتمثل فى لفيف من المغامرين الأوروبيين الذين تقاطروا على مصر للكسب الحرام والابتزاز ، وانعدمت ثقة عباس تمامًا فى الأجانب عندما بدأ قناصل الدول يعملون لنشر نفوذهم فى البلاد مستندين فى ذلك على الحقوق الواسعة التى كفلتها لهم الامتيازات الأجنبية السائدة فى ممتلكات الدولة العثمانية.

وقد باءت مساعي عباس بالفشل عندما حاول التخلص من هذا النفوذ بسبب وقوف الحكومات الأوروبية وراء قناصلهم الأمر الذى أوغر صدره ضد الأجانب عموماً وحمله على إقصائهم من حاشيته ومن الخدمة في مرافق الدولة.

ولما كان عباس يخشى توطيد النفوذ الفرنسي فى مصر، فقد أخرج عدداً كبيراً من الفرنسيين المشتغلين في المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم، ولم يلبث أن انتهز فرصة قطع العلاقات السياسية والتجارية بين الدولة العثمانية واليونان في عام ١٨٥٤ فأمر اليونانيين في مصر وعددهم آنذاك ثلاثة آلاف نسمة بمغادرة البلاد، وقد غادر معظمهم مصر ما عدا ٣٠٠ كانوا يشتغلون بالتجارة.

وكانت العلاقة بين عباس وقناصل الدول الأجنبية علاقة رسمية وخالية من المودة، وكان عباس يرفض أن يحضر أفراد السلك القنصلى إلى القصر فى الساعة التى يرغبون فيها وكما يشاءون وكان يصر على أن يرتدى هؤلاء الملابس الرسمية. وعندما توجه بندتي قنصل فرنسا إلى قصر الخرنفش بالقاهرة وهو يرتدى الملابس العادية، وطلب مقابلة الوالي، أبلغ أنه منذ الآن فصاعداً إذا كان يرغب فى مقابلة الوالى فإن عليه أن يطلب مسبقاً تحديد موعد وأن يتوجه إلى القصر بالملابس التى يتحتم عليه أن يرتديها في بلاده عندما يقابل الوزير المسئول.

وهناك من يرى أن سياسة اليقظة والشدة التى انتهجها عباس إزاء الأجانب قد وقفت حائلا دون التدفق الأوروبى فى مصر. وأنها قد منعت الأوروبيين ومعظمهم من اليونانيين من التسلل داخل البلاد والانتشار فى القرى والاتجار مع الفلاحين وبذلك نجح عباس في إيقاف زحف الخطر الذى استشرى كبقعة فى عهد خليفته - سعيد - ولكن ذلك لم يمنع وجود الخطر.

وساء حال التعليم فى عهده فألغى معظم المدارس بعد الذى عطل منها فى أواخر عهد محمد على بين عالية وتجهيزية "ثانوية" وابتدائية ، ولم يبق من المدارس العالية سوى المهندسخانة والطب وكان يتبع كل مدرسة من هاتين المدرستين مدرسة ابتدائية

وتجهيزية نظرًا لإلغاء المدارس من هذا النوع، وقد انتقى عباس من تلاميذ المدارس التى ألغاها نفرًا منهم وأدخلهم مدرسة أنشأها سنة ١٨٤٩ سماها المفروزة إشارة إلى أنه أفرز تلاميذها من بين تلاميذ المدارس وكانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية، وقد نقلت هذه المدرسة إلى الإسكندرية فى عام ١٨٥٠.

وقد تقلص عدد التلاميذ في عهد عباس من ٩٠٠٠ فى عهد محمد على إلى ٢٩٢٦ كما تقلصت ميزانية ديوان المدارس من ٨٨٣١٥ جنيهًا فى عهد محمد على إلى ٥١٦٢٣ جنيهًا ولم يكتف عباس بإغلاق معظم المدارس بل أرسل إلى السودان مجموعة من كبار علماء مصر فى ذلك العهد مثل رفاعة رافع الطهطاوى، ومحمد بيومى أفندى كبير مدرسى الهندسة والرياضيات فى مدرسة المهندسخانة ودقلة أفندى بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم، وقد ساءت حالتهم هناك ومات منهم فى السودان محمد بيومى. وقد قبرت فى عهده فكرة التعليم الشعبى التى ظهرت فى عهد إبراهيم.

أما بالنسبة إلى البعثات فقد استدعى عباس معظم أعضائها الذين كان محمد على قد أرسلهم لتلقى العلم فى فرنسا والذين أنهوا دراستهم هناك كما بعث إلى أوروبا بـ ٦١ طالبًا.

وعلى الرغم من سوء أحوال المدارس والتعليم في عهد عباس فقد سمح عباس للإرساليات التبشيرية بافتتاح مدارس لها فى مصر، ففى عام ١٨٥٤ أنشأ المرسلون الأمريكيون مدرسة فى الأزبكية ، كما أنشأت جمعية الفرير الفرنسية مدرسة بشارع الرمل ومدرسة سان جوزيف بشارع الموسكى وكلتاهما للبنين.

ومع أن عباسًا حد من توزيع الوقائع المصرية فقد قصرها على أصحاب رتبة الأميرالاى وما فوقها فقد استمرت ترجمة الكتب وطبعها كما كان الحال فى عهد محمد على.

وكان عباس يمثل النعرة التركية فى حكم البلاد أتم تمثيل، حقيقة أن وظائف الدولة الكبرى كانت فى عهد محمد على وقفًا على الطبقة الأرستقراطية التركية

واحتكاراً لهم، إلا أن محمد على كان يحرص دائمًا على أن يخفف من عنف هذه الطبقة واعتزازها بأحوالها، ولم يشأ محمد على أن تكون هذه الطبقة قاصرة على الترك وحدهم، فلم تكن هذه الطبقة كلها تركية الجنس، بل كانت أرستقراطية اللسان، قبل أن تكون أرستقراطية الجنس، فقد كانت تضم أخلاطًا من أمم الشرق الأدنى كالشوام والأرمن وغيرهم. وكانت هذه الطبقة تتسع كذلك للمصريين الذين يؤهلهم تعليمهم ووظائفهم لحذق اللغة التركية والاندماج فى أفراد هذه الطبقة، ذلك أن محمد على كان يرى فى أولاد مصر نجابة وقابلية للمعارف، ولذا فقد بدأ أبناء البلاد يتولون كثيراً من المناصب الرئيسة وأصبح لهم بالتدريج فى إدارة البلاد ومعاهد التعليم فيها شأن.

وهكذا رفع التعليم فى مصر فى عهد محمد على رهطًا من أبناء البلاد إلى مصاف الحكام، وكان يرجى تقدم كبير في هذه الناحية لو عاش إبراهيم طويلاً، فقد كان أكثر من أبيه اتصالاً بالمصريين ، وعرف عنه تقديره للعقلية المصرية، إلا أن عباس كان يمثل الأرستقراطية التركية فى أضيق حدودها وأشكالها فطرابيش مستخدمى الحكومة وأزياؤهم يجب أن تكون على مثال ما يلبسه الموظفون فى "دار السعادة" وعليهم أن يرسلوا لحاهم كما يفعل الموظفون فى "دار السعادة" أيضاً.

ولم يكتف عباس بالمظاهر الخارجية وحدها بل نراه يقصر اهتمامه على تعليم أبناء الترك دون المصريين وقد عز عليه أن يرى بعض أولاد الترك يتشردون فى شوارع الإسكندرية فأمر بجمعهم وإلحاقهم بالمدرسة التى أنشأها لتعليم ابنه "إلهامى باشا" فى الوقت الذى لم يظهر فيه اهتمامه بآلاف المشردين من أبناء البلاد.

وفى مدرسة المفروزة المحببة لديه جمع عباس صفوة أبناء الترك فى كمال الجسم وتناسق الخلق حتى إذا ذهب يتفقدهم واحداً واحدًا رأى فيهم من لا يرتاح إلى خلقه، فحكم بأنه من أبناء الفلاحين وأمر بإخراجه من صفوف التلاميذ.

ولا شك أن عباسًا كان يود لو ملأ جميع المدارس بغلمان الترك ولكنهم لا يكفون ولذا فقد لجأ إلى أبناء البلاد، وعمل على فصلهم عن آبائهم وأسرهم، حتى إنه اختار

لهم أسماء تركية وحرم عليهم وعلى أساتذتهم أن ينادوهم بأسمائهم الحقيقية ، ومن يفعل ذلك من التلاميذ يجازى بخمسة وعشرين سوطًا، فإن كان من المدرسين فجزاؤه الحبس تسعة أيام.

وأغلق عباس ما تبقى من المصانع والمعامل التى أنشأها جده محمد على بحجة الاقتصاد في النفقات، وقد أمر باختيار خمسة آلاف عامل من عمال المصانع المغلقة ممن يليقون للخدمة العسكرية وألحقهم بالجيش، وعلى الرغم من ذلك فقد أنشأ مصنعين جديدين أحدهما للسكر فى المنيا وآخر للثلج.

كذلك أهمل عباس مشاريع الرى التى بدأها جده محمد على، من هذه المشاريع مشروع القناطر الخيرية وقد رغب عباس فى ترك العمل فيها فى مارس ١٨٥٢ لاعتقاده فى عدم نجاحها ، وقد كتب القنصل البريطانى مرى رسالة إلى وزير خارجيته بالمرستون فى ١٦ أبريل ١٨٤٩ يقول فيها: "إن عباس أصبح يشيح بوجهه عن المشروعات التى بدأها الباشا الكبير - محمد على- واحداً تلو الآخر، فبعد أن أغلق المدارس واستغنى عن المصانع، وإنى أتوقع الآن أن أسمع أنه سيعدل قريبًا عن مشروع القناطر الخيرية الذى أثار لغطًا كبيرًا فى أوروبا، فقد كلف المشروع الخزانة إلى الآن ما يقرب من مليونى الجنيه ولا يحتاج إلى إتمامه أكثر من نصف مليون".

على أن عباسًا لم ينفذ رغبته، وفى سنة ١٨٥٣ كون لجنة لفحصها، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرًا أوضحت فيه ما فى أساسها من عيوب أدت إلى تسرب الماء منها، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر العمل بها دون إصلاح تلك العيوب إلى أن تم الانتهاء منها على عام ١٨٦١ فى عهد سعيد.

وفى عهد عباس أصبح الفلاح آمنًا فى حقله من اللصوص ، ذلك أن عباس قد عنى باستتباب الأمن فضرب على أيدى الأشقياء وقطاع الطرق وطاردهم وعاملهم بقسوة فخشوا بأسه وانقطع دابرهم وأمن الناس شرورهم، كما أصبح الفلاح آمنًا من تصرفات رجال الجندية وأعمال السخرة وذلك لقلة عدد الجيش ولعدم وجود أشغال

عامة كحفر القناطر، وترتب على قلة المصروفات بسبب هذه الخطة التى اتبعها عباس أن خفت الضرائب، ويذكر نوبار فى مذكراته أن جباية الضرائب بوجه عام فى عهد عباس أصبحت تخضع لقواعد وليست مجرد تصرفات تعتمد على نزوات وتعسف جهاز السلطة فى الأقاليم، ولم يفرض عباس أى ضرائب جديدة على الفلاحين، وفى ذلك يذكر نوبار فى مذكراته أن ناظر المالية اقترح عليه فرض ضريبة جديدة وقد سأله عباس "هل ميزانيتنا متوازنة" وجاء الرد أن الميزانية متوازنة.. بل وهناك فائض فى الإيراد" وعندئذ قال له عباس "إذن فى هذه الحالة ما ضرورة فرض عبء جديد إنها جريمة وخطيئة ، حذار من الآن لا تطرح أمامى مثل هذه الاقتراحات.

وفى عهد عباس ألغى نظام الاحتكار، فعم الرخاء واغتبط الفلاح بثمرة كده وعمله، ففى سنة ١٨٤٩ أصدر عباس قرارًا بإلغاء احتكار شراء الكتان من الفلاحين وقد جاء فى هذا القرار "طلبا لرفاهية الأهالى وفائدتهم كان محصول الكتان بمديرية المنوفية يورد للأشوان الأميرية بسعره المعلوم، ولكن ظهر بعد البحث والتنقيب أن هذا الصنف إذا لم يورد فى الأشوان ويباع بيد أصحابه يكون أفيد وأولى لراحتهم ولرفاهية الرعية ولذلك قرر المجلس المنعقد يوم الأربعاء ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٤ هـ فى القلعة أن يرخص للأهالى فى بيع محصولهم كما يريدون. وقد وافق لدينا اتباع ذلك". وأعقب إلغاء نظام الاحتكار فى عهد عباس أن انطلق التجار الشوام واليونانيون إلى أنحاء الريف المصرى سعيًا وراء شراء المحاصيل من الفلاحين، ووجد الفلاحون المجال أمامهم واسعًا لبيع حاصلاتهم وتسلم الثمن نقدًا.

ونظرًا لتراكم الأموال على أصحاب العُهَد، فقد أصدر عباس فى سنة ١٨٥٤ قرارًا باسترجاع البلاد من المتعهدين. وفى نفس الوقت أنعم عباس على بعض المتعهدين بما كان فى أيديهم من العهد وجعله رزقة بلا مال يملكون منفعتها ورقبتها ملكًا مطلقًا وسمح للآخرين منهم أن يتمتعوا مدى حياتهم بمنفعة العهد التى كانت فى أيديهم.

وقد أدت خطوة عباس هذه إلى إعادة بيع المساحة المزروعة في مصر إلى صغار الفلاحين الذين أصبحوا يتمتعون بحرية بيع حاصلاتهم كما يشاءون.

وشهد عهد عباس تقدمًا من ناحية الإدارة لم يعرفه عهد محمد على، فقد انتظمت مرتبات الموظفين بفضل سياسة صارمة فى التدبير والتوفير وأصبح الموظفون يتقاضون مرتباتهم فى موعدها بعد أن كانوا فى أيام محمد على ينتظرون ١٥ أو ٢٠ شهرا لتسلم هذه المرتبات.

وبالنسبة للجيش فقد نفَّذ عباس بعض الإصلاحات الحربية التى فكَّر فيها عمه إبراهيم قبل وفاته كتجديد الاستحكامات وإنشاء الطرق الحربية، وفيما عدا ذلك فلم يكن الجيش موضع عنايته ولم يسمح لقائده سليمان باشا الفرنساوى باستئناف إصلاحه، ولذا فقد تسرب الخلل وسوء النظام إلى إدارته بعد أن كان مضرب الأمثال والكفاية على عهد محمد على، وزاد فى اضمحلال الجيش أن أدمج فيه نحو ستة آلاف من الأرناءود وجعلهم خاصة جنده وسلَّحهم بالمسدسات، فكانت لهم فى عهده الصولة والسطوة وتعالوا على المصريين جنودًا وأفرادًا، وعاث هؤلاء فى الأرض فسادًا واستمر هؤلاء الأخلاط قوام الجيش المصرى فى عهده.

وفيما يتعلق بالأسطول فقد اضمحل الأسطول المصرى والبحرية المصرية فى عهد عباس الأول، فقد أهمل عباس الأسطول وألغيت المدرسة البحرية فى فبراير ١٨٤٩ وتعطلت دار الصناعة وأعرض عن إصلاح السفن وتركها لعوامل العطب، وبدد البعض بالهدايا والإحسان ومن أمثلة ذلك إهداء الفرقاطة عطية الرحمن لنجل شريف مكة المكرمة شريف باشا، وكانت هذه الفرقاطة من أكبر السفن الحربية فى البحر الأحمر، وهى من السفن التى شيدها محمد على وأنفق عليها المبالغ الطائلة، وقد لعبت دورها فى تأييد سيادته على الحجاز واليمن وباب المندب، ولم يخفف من هذا التراخى إلا اشتراك مصر فى حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها ضد روسيا عندما طلبت الأخيرة مساعدة مصر لها، وقد أجاب عباس الطلب وشرع يجهز الأسطول واشترك به فى هذه الحرب.

ويرجع سوء حالة البحرية المصرية فى عهد عباس إلى كراهيته لعمه سعيد ابن محمد علي، فقد كانت نشأة سعيد فى البحرية، وكان قائداً عاماً للأسطول المصرى فلما تولى عباس الحكم حقد على البحرية لحقده على سعيد فأهمل شأنها.

وبالنسبة لطريق السويس البرى فقد قام عباس فور توليه الحكم، بإصلاح طريق القاهرة إلى السويس ورصفه بالحجارة وجعله معبداً تسير فيه العربات بسهولة وكان الموعز له بهذه الفكرة هو المستر مرى قنصل بريطانيا فى مصر، وهدفه من وراء ذلك تسهيل سبل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر وسرعة نقل البريد البريطانى، والسياح بين الهند وبريطانيا .

وفى عام ١٨٥٢ شرع عباس فى مد السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة، وكانت بريطانيا قد اقترحت على محمد على سنة ١٨٣٧ إقامة خط للسكة الحديد بين القاهرة والسويس، وذلك فور أن فرغت من إقامة الخط الحديدى بين لندن وليفربول، الذى يعتبر أول خط للسكة الحديد فى العالم، وقبل أن تمد خطًا ثانيًا، وقد اقتنع محمد على بالمشروع وأوفد بعثة إلى أوروبا لجلب المعدات والمواد اللازمة لتنفيذه، ولكن فرنسا عارضت المشروع خشية أن تؤدى إقامة شركة بريطانية له إلى استيلاء بريطانيا على مصر، ولما كان محمد على يعتمد على فرنسا فى الأزمات الحادة والمواجهات الكبرى مع الدول الأجنبية والباب العالى، فقد كان من الصعب إثارة غضبها وبالإضافة إلى ذلك فقد تأكد محمد على من أن نفقات المشروع قد تتجاوز خمسة وعشرين مليونًا من الفرنكات بينما عائدات المشروع ضئيلة وعلى هذا قرر تنحية المشروع جانباً.

وعندما تولى عباس الحكم قرر إقامة خط السكة الحديد بين الإسكندرية والسويس وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة فى الأستانة لعدم التزام عباس بالقوانين العثمانية التى تلزم الوالى فى حالة تنفيذ أشغال عمومية هامة أن يطلب مسبقًا التصريح له بالتنفيذ، وكان عباس يرى أنه ليس مضطراً فى حالة إقامة خط السكة الحديد بين الإسكندرية والقاهرة لطلب هذا التصريح المسبق. كما عارضت

فرنسا المشروع لإدراكها أنه سيزيد من النفوذ البريطاني في مصر، وفشلت مساعي عباس لإقناع فرنسا بالوقوف إلى جانبه، كما اقتنع بأن التراجع في هذه المعركة سيكون بمثابة كارثة لمصر لأن ذلك سيزيد من شراهية الباب العالي في التدخل في شئون مصر ولذا فقد وقع عباس العقد مع الشركة البريطانية مما اضطر الباب العالي أمام الأمر الواقع أن يرسل مبعوثًا لتسوية الأمور مع عباس وتم التوصل إلى حل وسط تم الاتفاق فيه أن يطلب عباس تصريحًا من الأستانة لإقامة خط السكة الحديد بين الإسكندرية والقاهرة وأن يلتزم بالامتناع عن عقد أي قروض من أجل تنفيذ المشروع بمعرفة شركة أجنبية.

وعهد بتنفيذ هذا العمل إلى المهندس الإنجليزي الشهير روبرت ستيفنسون Stephonson يعاونه مهندسون مصريون . وقد تم إنشاء هذا الخط على أيدي هؤلاء المهندسين المصريين. واستخدم عباس في تنفيذ الطريق وتركيب القضبان الجنود والبحارة المصريين، وعند وفاته في سنة ١٨٥٤ كان الخط قد وصل إلى كفر الزيات. وكان هذا الخط الحديدي هو أول خط حديدي أُنشئ في الشرق قاطبة.

عباس والشئون الخارجية:

اعتقد عباس أن جده محمد علي قد أفسح المجال للنفوذ الأوروبي في مصر ولذا فقد مضى في سياسة الحذر من الغرب، فعمل على هدم النفوذ الأوروبي في مصر وتوثيق العلاقة بين مصر وتركيا، إذ كان يعتقد أنه إذا ما تحتم عليه الخضوع لأحد فليكن للخليفة العثماني وليس للأوروبيين. وكان يرى أن النضال بين السلطان والوالي لن يفيد سوى الأوروبيين ولن يؤدي إلا إلى الانهيار التام للإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر، ولذا فقد أعاد العلاقات بين تركيا ومصر إلى ما كانت عليه قبل ١٨٣٠.

ولكن الباب العالى انتهز فرصة سعى عباس فى نيل صداقته فسعى لحرمان مصر من الامتيازات التي حصلت عليها فى تسوية ١٨٤٠- ١٨٤١ ومن ثم فقد طلب من عباس في عام ١٨٥٠ بأن يطبق فى مصر برنامج التنظيمات وهى اللوائح التى أصدرها السلطان العثماني عام ١٨٣٩ لإصلاح الإدارة وتحقيق العدل فى بلاده.

وقد تركزت مطالب الباب العالى في سحب حق الإعدام من الوالي، وكان تطبيق هذه المطالب بحذافيرها يعنى العودة بمصر إلى مركز الباشويات الأخرى فى الدولة العثمانية، ولذا فقد رفض عباس تنفيذ هذا الأمر ما لم تعدل التنظيمات بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها.

وقد بلغ من اشتداد الأزمة أن خشى عباس من أن يستخدم الباب العالى القوة لتحقيق أطماعه وقرر أن يتأهب لمقابلة القوة بمثلها فأخذ فى تحصين الإسكندرية وتدعيم حاميتها، كما قرر أن يستعين بالنفوذ الأجنبى فى تحقيق أغراضه، وأن يستخدم لصلحته المنافسة القائمة بين إنجلترا وفرنسا، معتمداً فى ذلك على أن الإخلال بتسوية ١٨٤٠- ١٨٤١ كلها أو جانبًا منها لا ينبغى أن يحدث إلا بموافقة الدول الأوروبية .

وكان عباس أكثر تقديراً للسياسة البريطانية والقوة البريطانية ، فبريطانيا هى صاحبة النفوذ الأعلى فى البحرين المتوسط والأحمر كما يهمها طريق مصر البرى، وقد أبدت حكومة لندن عباس في نظير موافقته على تنفيذ الخط الحديدى بين الإسكندرية والسويس، أما فرنسا فقد عارضت عباس لوقوعه تحت النفوذ البريطانى ولموافقته على الخط الحديدى دون انتظار لنصيحتها، خصوصًا وأنه كان قد طرد الفرنسيين من مصر، وتحدثت الدوائر الفرنسية عن خلع عباس وتولية عمه سعيد، ورأت الحكومة الفرنسية أن أفضل وسيلة لضرب النفوذ البريطانى فى مصر هى توثيق تبعيتها للدولة العثمانية وإظهار عباس بمظهر الثائر على السلطان حيث منح الشركة البريطانية امتياز مد الخط الحديدى قبل أن ينال موافقة السلطان.

وقد نجحت المساعي البريطانية في الأستانة، وتوصل عباس والباب العالي إلى حل مسألة التنظيمات في أبريل ١٨٥٢ بشكل لا يخل بفحوى فرمانات الولاية عام ١٨٤١، وذلك بأن تطبق التنظيمات في مصر بعد التعديلات المطلوبة وفقًا لمركز مصر الذي نالته عام ١٨٤١ ، وترك لعباس حق الإعدام دون الرجوع إلى الحكومة العثمانية لمدة سبع سنوات على أن يشكل مجلس خاص لفحص كل حالة قبل تنفيذ الحكم، وأعقب ذلك أن بادر عباس إلى نجدة السلطان في حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦).

وقد نشبت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا سنة ١٨٥٣ فطلب السلطان عبد المجيد من عباس أن يمده بالجيش والأسطول، فلبى عباس طلبه، وكانت دار الصناعة "الترسانة" معطلة في ذلك الوقت، كما أسلفنا، فعاد النشاط إليها، واستدعى العمال الذين كانوا مبعدين عنها، وجهز الأسطول المصرى وعهد بقيادته إلى القائد البحرى حسن باشا الإسكندراني أحد خريجي البعثات في عهد محمد علي.

وقد أعد عباس حملة مؤلفة في بدء الحرب من ٢٠.٠٠٠ مقاتلٍ بقيادة سليم باشا فتحي أحد القادة الذين حاربوا تحت لواء إبراهيم باشا في حروب الشام، وقد أبلى المصريون بلاء حسنا في هذه الحرب التي استمرت إلى عهد سعيد، فقد استطاع الجيش المصرى أن يكسر هجمات الروس في سنة ١٨٥٤ واستشهد سليم باشا فتحي في هذه الحرب، كما ساهم الأسطول المصرى في الحرب البحرية فسار قسم منه إلى شواطئ الأناضول الشمالية بالبحر الأسود إلا أن السفن الروسية أوقعت به واستشهد قائد الأسطول المصرى حسن باشا الإسكندراني.

مميزات عصر عباس الأول:

على الرغم من السلبيات التي شهدها عصر عباس الأول من إهمال للتعليم، وإغلاق للمصانع وانحطاط الجيش والبحرية فإن عصره قد تميز بعدم التدخل الأجنبي في البلاد، وعدم اللجوء إلى الاستدانة، ولم يترك أي دين على حكومة البلاد، ولم يثقل خزانة

البلاد بالديون الأجنبية التى كبلها بها خلفاؤه من بعده، وكان يجتهد دائمًا فى سد عجز الميزانية دون أن يلجأ إلى القروض.

وفاة عبـــاس:

مات عباس فجأة فى ١٣ يولية ١٨٥٤ بقصره فى بنها، واتفقت الروايات على أن عباس مات مقتولاً ، نتيجة مؤامرة وهناك ثلاث روايات حول هذه المؤامرة.

الرواية الأولى: أن عباس كانت له حاشية من المماليك يقربهم إليه ويصطفيهم ويتخذ منهم خواص خدمه، ويغدق عليهم الرتب العسكرية العالية دون كفاءة يستحقونها حتى حاز أكثرهم رتبة قائمقام، وكان لهم كبير من خاصة غلمانه يسمى خليل درويش بك ، عرف فيما بعد بحسين بك الصغير وقد أساء هذا الرئيس معاملة أولئك المماليك فاستطالوا عليه بالغمز واللمز فسخط عليهم وشكاهم إلى مولاه، فأمر بجلدهم وجردوا من ثيابهم العسكرية وألبسهم خشن اللباس وجعلهم يخدمون فى اصطبلات الخيل ولذا فقد تآمروا عليه فى أثناء وجوده بقصر بنها وقتلوه.

أما **الرواية الثانية** فخلاصتها: أن الأميرة نازلى هانم عمة عباس هى التى تآمرت عليه وهى فى الآستانة وأرسلت مملوكين من أتباعها لقتله واتفقت وإياهما على أن يعرضا أنفسهما فى سوق الرقيق فى القاهرة كى يشتريهما عباس ويدخلهما فى خدمته، وقد اشتراهما بالفعل وكيل عباس وأدخلهما سراى مولاه ببنها، فأعجب بهما عباس وعهد إليهما بحراسته ليلاً، وعندما سنحت لهما الفرصة انقضا عليه فى أثناء نومه وقتلاه وفرا بعد ذلك إلى الآستانة حيث كافأتهما الأميرة نازلى مكافأة سخية على تنفيذ المؤامرة.

أما **الرواية الثالثة** فصاحبها نوبار وخلاصتها : أن عباس قد اغتيل فى قصره فى بنها وهو نائم على أيدى أربعة من المماليك، منهم اثنان قيل إن عمته نازلى هانم استأجرتهما لقتله لأنها كنت ناقمة عليه ويعلق نوبار على هذه الراوية فيقول: "وإذا لم

يكن هناك ما يخول لى تصديق هذه القصة فإنه لا يوجد أيضًا ما يخول لى استبعادها".

وعلى الرغم من هذه الروايات حول مقتل عباس فإن الطبيبين الإيطاليين اللذين استدعيا لمعرفة سبب وفاة عباس قد قررا أن الوفاة طبيعية وأنها وقعت أثر نوبة حادة من الصرع، وقد أرسل القنصل الإنجليزى بروس إلى حكومته فى ١٣ أغسطس يولية ١٨٥٤ يقول: "إن كل الإشاعات التى راجت عن مقتل عباس لا أساس لها من الصحة، ثم ذكر أن أطباء عباس كانوا يتوقعون أن تحدث الوفاة فجأة إثر إحدى نوبات الصرع التى اشتدت وطأتها على عباس فى سنواته الأخيرة.

مصر فى عهد سعيد (١٨٥٤- ١٨٦٣) :

كان سعيد عند وفاة أخيه إبراهيم المرشح للوراثة بعد عمه عباس وفقًا لفرمانات الوراثة، وكان عباس يسعى دائما لضمان الوراثة لابنه الأكبر إلهامى، ومع ذلك فلم تنجح مساعى عباس بسبب غيبة ابنه إلهامى خارج البلاد عند وفاته فجأة، كذلك حاول جماعة من أنصاره وعلى رأسهم إبراهيم باشا الألفى أن يجعلوا الحكم من بعده لابنه إلهامى الذى كان وقتئذ بأوروبا فاتفقوا على استدعائه ليولوه الحكم ويمنعوا عنه عمه سعيد، الذى كان بالإسكندرية وقتئذ، فكتبوا سراً إلى محافظ الإسكندرية إسماعيل سليم باشا يبلغوه بما اتفقوا عليه وطلبوا إليه القيام على الثغر حتى يحضر إلهامى إلا أنه لم يشاطرهم الرأى، وقصد إلى سعيد من فوره وأنهى إليه فحوى الرسالة فشكره سعيد على إخلاصه وذهب صحبته إلى سراى رأس التين وأعلن اعتلاءه العرش ثم سافر إلى القاهرة بصحبة أمراء العائلة الحاكمة الذين كانوا مبتعدين عن العاصمة لما بينهم وبين عباس من العداء والنفور، ولما وصلوا إلى القاهرة ذهب سعيد إلى القلعة فى ٢٠ يولية ١٨٥٤ وتولى زمام الحكم.

وسعيد هو الابن الرابع لمحمد علي، والثالث ممن تولوا حكم مصر من الأسرة العلوية والثاني ممن تولوا من أولاد محمد علي ، وهو أول أولاد محمد علي الذين ولدوا بمصر بعد تنصيبه على ولايتها.

ولد سعيد في ١٧ مارس ١٨٢٢ ، وكان بدينًا، وكان أبوه - محمد علي- يعزه ويعلق عليه أعذب الآمال، فقد أصبح أكبر أنجاله من بعد ابنه الأكبر إبراهيم الذى قرر للشيخ الجليل أن يشهد رحيله في أثناء مرضه الأخير، ولذا فقد اهتم بتربيته وتثقيفه وتنشئته النشأة الحسنة وفي المقابل كان سعيد مهتمًا بدراسته على عكس عمه عباس، ولذا فقد تلقى الكثير من الاستحسان لاجتهاده، وقد حرص والده على ملاحظة تقدمه عن قرب.

وعندما بلغ سعيد الثالثة عشرة من عمره كان قد تعلم التركية والعربية والفارسية، وخصص له والده اثنين من المعلمين الأوروبيين لتعليمه الهندسة والحساب واللغتين الإنجليزية والفرنسية ولكن نظرًا لخجله وربما بسبب بدانته لم تواته الجرأة على التحدث بهاتين اللغتين، وعندما اكتشف محمد علي ذلك أمر الصبي أن يقوم بجولات يومية على أهم القناصل الأوروبيين ويتحدث معهم بالفرنسية حتى يتخلص من خجله ويتمكن من استعمال اللغة بطلاقة. وكان من جراء ذلك أن صادق فردينان دي ليسبس القنصل الفرنسي في مصر آنذاك.

وعندما بلغ سعيد سن الثالثة عشرة من عمره ألحقه والده بالبحرية وأصبح ملازمًا تحت رئاسة ماتوش باشا أمير البحر الذى طلب منه محمد علي أن يعامله فوق ظهر السفينة بمثل ما يعامل أي ملازم آخر وألا يميزه عن زملائه الآخرين. وقد ارتقى سعيد في المراتب البحرية حتى وصل في أواخر عهد أبيه إلى منصب "سر عسكر الدونمة" أي القائد العام للأسطول.

وكان سعيد على عكس عباس، فقد كان طيب القلب، صريحًا محبًا للخير، متسامحًا، محبًا للعدل، ولكنه إلى جانب ذلك كان ضعيف الإرادة، كثير التردد لا

يستقر على رأى واحد ومن هنا كان تقلبه فى الخطط والبرامج والأعمال وانصياعه لآراء حلفائه من الأوروبيين وسرعة تأثره بما يسمعه ثم سرعة غضبه ورجوعه عن غضبه لأوهى الأسباب.

حكومة سعيد والشئون الداخلية:

لم يهتم سعيد بالتعليم فقد تولى الحكم وليس بالبلاد من المدارس التى أُنشئت فى عهد محمد على سوى النذر اليسير، فلم يعمل على إحياء ما اندثر منها، بل ظهر عدم اكتراثه بالتعليم بإلغاء ديوان المدارس ، وألغى أيضًا مدرسة المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٥٤ كما ألغى مدرسة المفروزة سنة ١٨٥٥، ثم أنشأ مدرسة حربية بالقلعة عهد بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوى الذى استقدمه من السودان وسميت مدرسة أركان الحرب، كذلك أعاد سعيد فتح مدرسة المهندسخانة سنة ١٨٥٥ وجعلها مدرسة حربية نقلها إلى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت المدرسة الحربية ، وأعاد فتح المدرسة البحرية فى الإسكندرية، وفى عهده أغلقت مدرسة الطب بقصر العينى ثم أعاد فتحها سنة ١٨٥٦ وأنشأ بها مدرسة للقابلات وانتهى حكمه وليس بمصر سوى المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية بالقناطر الخيرية ومدرسة الطب بالقاهرة.

ومع عدم اكتراثه بنشر التعليم بين المصريين فإنه كان يمنح إعانات كبيرة للمدارس الأجنبية التى انتشرت فى عهده فى القاهرة والإسكندرية وكان يمد يد المساعدة للبعثات الأجنبية الدينية- لفتح مدارسها فمنحها الإعانات والأراضى التى تقام عليها المدارس بالمجان فكأنه كان يعنى بنشر التعليم الأجنبى أكثر من عنايته بنشر التعليم الوطنى بين أفراد الشعب، وهذا من متناقضات سعيد.

وبالنسبة للبعوث إلى أوروبا فعندما تولى سعيد الحكم كان يدرس بأوروبا على نفقة الحكومة المصرية ٧٢ طالبًا وعلى أثر توليه الحكم أمر بإعادة ١٩ طالبًا أما الباقون وعددهم ٥٣ طالبًا، فقد أذن لهم سعيد بالإقامة فى أوروبا حتى أتموا

دراساتهم وعادوا فى سنوات متفرقة من حكمه، بل تابع فريق منهم دراسته حتى أتمها وعاد إلى مصر فى عهد إسماعيل.

على أن سعيدا لم يهمل الأخذ بنظام البعثات العلمية ، فوالى إرسال الطلاب من مصر إلى أوروبا ولم يكن كلهم من المصريين فكثير منهم من الأجانب واستمر على هذه الخطة حتى انتهى حكمه، وكان عدد الطلاب الذين أرسلوا فى بعثات للدراسة فى أوروبا ٦٩ طالبا.

ولم يكن سعيد ينظر إلى نظام البعوث العلمية إلى أوروبا - كما نظر إليه محمد على وعباس - على أن الهدف منه تكوين نفر من شباب البلاد تكوينًا علميًا منظمًا بالاتصال بالغرب في علومه ومجتمعاته ، وإنما نظر إليه على أنه وسيلة يكافئ بها المقربين إليه وذوى الحظوة عنده ومن بينهم كثير من الأجانب يقوم عنهم بتنشئة أبنائهم فى المدارس والجامعات الأوروبية، مما أدى إلى أن تتكلف الحكومة المصرية فى هذا السبيل نفقات تعليمهم من غير أن تكون هناك ثمة خطة موضوعة ومنهاج محدد وأغراض معينة ترمى إليها، ومن ثم فلم يكن للحكومة فى كثير من الأحيان دخل فى تعيين التخصصات التى يدرسها هؤلاء المبعوثون، بل تركت لرغبتهم هم أنفسهم وأبائهم، وقد سافر كثير منهم وكانوا صغار السن فقضوا مدة طويلة بالمدارس التجهيزية - الثانوية - فى أوروبا وقد خدم نفر منهم مصر بعد عودته، ولكن كثيرين وبخاصة الأجانب أثروا لأنفسهم الحياة التى تؤهلهم لها ظروفهم الخاصة.

وفى عهد سعيد أنشئت جريدة الطرمبيتة الإيطالية بالإسكندرية وكانت جريدة سياسية تجارية مالية، وهى أول جريدة عربية أو أجنبية صدرت فى مصر بعد الوقائع المصرية.

وإذا كان سعيد لم يهتم بتعليم أبناء الشعب فقد وجه عنايته إلى الجيش، ولكن عنايته انصرفت إلى المظاهر أكثر من انصرافها إلى ترقية الجيش من حيث التدريب والتسليح وزيادة العدد، وكان سعيد يقضى بين الجند أكثر وقته متنقلاً معهم من جهة

إلى أخرى وكون منهم فرقًا خاصة دعاها "الفرق السعيدية" وزوّد أفرادها باللباس الفاخر والغذاء الطيب، ويعتنى براحتهم ويشرف بنفسه على تدريبهم والمرتب الممتاز، ومما يدل على عدم اهتمام سعيد بالجيش أنه ضاق به فى عام ١٨٦١ فاقدم على تسريحه وصرف الجند إلى بلادهم، مكتفيًا بقوة رمزية من ٢٥٠٠ جندى.

وعلى الرغم من عدم اهتمام سعيد بالجيش فقد دخل عدة تعديلات على الجيش والتجنيد، فجعل مدة الخدمة سنة واحدة فقط، وبذا اطمأن الناس على عودة أبنائهم المجندين بعد انقضاء المدة المقررة، وجعل التجنيد إجباريًا للجميع وألغى امتياز العمد والمشايخ فى إعفاء أبنائهم من التجنيد فارتفع شأن الجندية ولم تعد السخرة مقصورة على الطبقات الفقيرة، وعمل أيضًا على ترقية الضباط المصريين وإعطائهم حقهم فى الترقى ، وفى عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية بعد أن كانت منحصرة فى الترك والشراكسة، ومن هؤلاء أحمد عرابى الذى رُقّى إلى رتبة قائمقام.

وكان سعيد يعتقد أن موقع القناطر الخيرية أنسب مكان لصد هجمات المغيرين على القاهرة إذا جاءوا بطريق النيل من الشمال فبنى هناك القلعة السعيدية وجعل لها حصونًا وأبراجًا واستحكامات وثكنات ونقل إليها مدرسة المهندسخانة.

على أن أهم ما يحسب لسعيد فى هذا المجال هو قراره فى عام ١٨٥٧ بتجنيد الأقباط فى الجيش وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم فتكون عليهم ذات الواجبات، ولهم نفس الحقوق متساوين فى ذلك مع جميع المصريين، وكان قد ألغى فى عام ١٨٥٥ الجزية المفروضة على أهل الذمة.

وبالنسبة للبحرية فنظرًا لنشأة سعيد البحرية فكان ميالاً بطبيعة نشأته إلى إحياء البحرية المصرية بعدما أصابها من الإهمال والاضمحلال فى عهد عباس، وقد وجه عنايته فعلاً إلى ترقية الأسطول، فأمر بإصلاح السفن المصرية العائدة من حرب القرم وإنشاء سفن أخرى جديدة لكن بريطانيا خشيت أن تعود لمصر قوتها البحرية التى

كانت لها في عهد محمد على، فتدخلت لدى الباب العالى وأوعزت لديه أن يمنع سعيداً من تجديد الأسطول موهمة السلطان العثمانى أن الأسطول المصرى إذا قوى شأنه يصبح خطراً يهدد الدولة العثمانية كما كان فى عهد محمد على . وقد استمع السلطان لدسائس بريطانيا وأصدر أمره إلى سعيد بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره، وقد اضطر سعيد إلى الإذعان لمشيئة السلطان ومن ثم أهمل أمر الأسطول والبحرية وعمد إلى تحطيم عدد كبير من السفن وأحرق بعضها وسرح أغلبية الضباط. وكان ذلك سبباً لاضمحلال قوة مصر البحرية.

وعمل سعيد على إصلاح حال الفلاح المصرى ، فألغى نظام احتكار الحاصلات الزراعية، ذلك النظام الذى كان معمولاً به فى عهد أبيه، وأخذ فى الاضمحلال فى عهد عباس ، وصار للفلاح حرية التصرف فى حاصلاته وحرية اختيار أنواع الزراعة التى يرغب فيها، وأصبح التجار الأجانب يتعاملون مباشرة مع الفلاحين .

وخفف سعيد عن الأهالى عبء الضرائب ، فقد كان عليهم متأخرات من السنين السابقة بلغت قيمتها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ ضخم إذا قيس بثروة العصر، فتجاوز عنها سعيد جملة واحدة ، فاستراح الفلاحون من أعباء المتأخرات القديمة التى كان الجباة يرهقونهم للحصول عليها ويستولون على حاصلاتهم الزراعية ليستوفوا ما تأخر عليهم منها.

واستبدلت حكومة سعيد الضرائب النقدية بالضرائب العشورية وأوجدت نظاماً ثابتاً للضرائب فصار جامعو الضرائب فى مبدأ الأمر يُحصِّلون الضرائب الجديدة فى أوقات معينة تبعاً للقواعد والقوانين التى وضعت لجبايتها، فنتج عن هذا كله ارتفاع الإنتاج الزراعى وزيادة محصولات البلاد الزراعية، وانتعاش التجارة الداخلية كما ارتفعت صادرات البلاد الخارجية.

وألغى سعيد ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر بما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد ، وكانت مصدر إرهاق للأهالى، وكانت عقبة

تحول دون حرية التجارة الداخلية، وكانت الحكومة تحصل على ١٢٪ من قيمة البضائع عند دخولها أى مدينة أو قرية وكان هذا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء ويضعف حركة المعاملات وأدى إلغاء هذه الضريبة إلى تخفيف العبء عن الأهالى وتحرير التجارة الداخلية مما كان يعترضها من العقبات والعراقيل.

وشهد حكم سعيد تطوراً كبيراً فى نظام ملكية الأرض الزراعية، فقد اعترف سعيد بأن الأرض مصدر رزق للفلاح، فعمل على أن يحيط هذا المصدر بالضمانات الكافية ليطمئن الفلاح إلى أرضه وينصرف إلى زراعتها، ولذا فقد أصدر فى ١٥ أغسطس ١٨٥٨ اللائحة السعيدية التى زادت من حقوق الفلاح على أرضه، فقد بات كل من مضت عليه خمس سنوات وهو يزرع ويدفع الميرى أو الخراج لا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى وإذا مات الفلاح يرث أرضه ورثته الشرعيون، وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أخرى أو حفر سواقى أو غرس شجراً أصبحت الأرض ملكًا له ولورثته من بعده، من حقه أن يرهنها أو إسقاط منفعتها لغيره، إلا أن الحكومة ظلت مع ذلك محتفظة بملكية الأرض ولم يكن للفلاح قانون سوى حق الانتفاع بها، دون أن يكون له حق الرقبة أى الملكية التامة. فمن حق الدولة أن تنزع الأطيان دون أن تعوض الفلاح عنها، كما لم يكن من حق الفلاح أن يوقف الأرض واستمر أفراد القرية مسئولين مسئولية جماعية فى أداء الضرائب المقررة على قريتهم.

كذلك فرض سعيد ضرائب على الأواسى التى كانت قد تركت لبعض الملتزمين والأبعاديات التى منحت لبعض الموظفين والمقربين وثبت ملكيتها لأصحابها، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية.

ومن إصلاحات سعيد تطهير ترعة المحمودية التى تربط النيل بالإسكندرية التى لم تعن بها الحكومة منذ إنشائها حتى كاد الطمى المتراكم على مدى السنين أن يطمرها ويفسد أعمالها، ولم تعد صالحة للملاحة كما أن مياه الرى لم تعد تجرى بها بالمقدار الذى يتطلبه العمران، وقد تم ذلك فى خلال ٣٠ يوماً، وكان تطهيرها على يد سعيد بمثابة حفر جديد لها.

وفي مجال المواصلات فقد أتم سعيد الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية في عام ١٨٥٦ وكان الخط قد وصل إلى كفر الزيات عند وفاة عباس فأتمه سعيد من كفر الزيات حتى القاهرة، كما أنشأ خطًا حديديًا من القاهرة إلى السويس كتتمة لخط الإسكندرية – القاهرة، انتهى منه في عام ١٨٥٨ وبذلك تم الربط بين مينائي الإسكندرية والسويس مما أدى إلى زيادة عدد السفن الواردة من الهند والشرق إلى السويس محملة بالمتاجر ومنها إلى الإسكندرية لنقلها عن طريق السفن إلى موانى أوروبا. وقد أقام سعيد بجوار خطى السكة الحديد من الإسكندرية للقاهرة ومن القاهرة للسويس خطوطًا تلغرافية على الطريقة الحديثة بدلاً من الخطوط القديمة التي كانت في عهد محمد علي.

ونتيجة لازدياد عدد السفن الواردة من الهند إلى ميناء السويس بسبب إنشاء سعيد للخط الحديدي بين القاهرة والسويس والربط الحديدي بين الإسكندرية والسويس فقد عنى سعيد بإصلاح ميناء السويس وتوسيعه وعهد بذلك إلى شركة فرنسية "شركة ديسو Dussau" وتعاقد معها على إنشاء حوض دائم بالميناء لإصلاح السفن وتوسيع المرفأ فشرعت الشركة في عملها وانتهت منه في عهد الخديوي إسماعيل.

وفي سبيل تسهيل المواصلات أعطى سعيد لشركة أجنبية امتياز نقل الحاصلات والركاب بطريق النيل على سفن بخارية بدلاً من الشراعية بهدف الإسراع بنقل الحاصلات من الأقاليم إلى الإسكندرية حتى لا تقل الأقوات في هذه المدينة، وقد تعهدت الشركة الأجنبية بالقيام ببعض الإصلاحات في ترعة المحمودية.

وفي عام ١٨٥٧ أسس بعض الأجانب والمصريين شركة أخرى للملاحة البحرية عرفت باسم "القومبانية المجيدية" نسبة إلى السلطان عبد المجيد السلطان العثماني في ذلك الوقت، كان لها بواخر في البحرين المتوسط والأحمر تعمل بين السويس وسواكن ومصوع واليمن وتنقل الحجاج ذهابًا وإيابًا، ولها مستودعات ومحطات في السويس والقصير ومصوع. وقد ضعف شأن هذه الشركة في آخريات عهد سعيد فحلتها الحكومة وصفيت في عهد إسماعيل وحلت محلها الشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز .

وفى مجال الإدارة فقد عمل سعيد على تقليل سلطة المديرين ومشايخ البلد فى مبدأ الأمر ثم إلغاء وظائف المديرين فى النهاية، فصارت الحكومة المركزية فى القاهرة هى المشرفة على دقائق الإدارة فى الأقاليم والبلاد النائية.

وكان يعاون سعيد فى إدارة شئون الحكومة الكبرى وسن لوائح المجلس الخصوصى، وكان محمد على قد أنشأ هذا المجلس فى سنة ١٨٤٧ وجعل اختصاصه النظر فى شئون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية وكان يرأسه إبراهيم وقد أعيد تأليف هذا المجلس فى عهد عباس بمقتضى لائحة صدرت فى عام ١٨٤٩ وتولى رئاسته الكتخدا باشا وهو أكبر موظفى الحكومة وأعضاؤه من كبار الذوات والعلماء واختص بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وترتيب النظم العمومية وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى وكان بمنزلة مجلس النظار وتولى السلطة التشريعية وشاركه فيها مجلس الأحكام، وقد استمر هذا المجلس قائماً إلى أن حل محله مجلس النظار فى عهد إسماعيل.

وقد أعاد سعيد فى سنة ١٨٥٧ تنظيم الدواوين فجعل منها أربع نظارات وهى الداخلية والمالية والحربية والخارجية.

وواصل سعيد سياسة محمد على فى تعيين عمد ومشايخ القرى فى وظائف الإدارة العليا، وتوسع فى ذلك بأن جعلهم يتولون وظائف حكام الأخطاط إلى جانب وظائف نظار الأقسام بعد أن كانوا لا يتعدون منصب ناظر قسم فى عهد محمد على، وقد شغل هؤلاء العمد ومشايخ القرى ربع وظائف حكام الأخطاط وثلث وظائف نظار الأقسام وقد بدأ سعيد هذه التجربة فى سنة ١٨٥٤ باختيار اثنين من أعيان مديرية المنيا لوظائف نظار أقسام وهما محمد سلطان عمدة زاوية الأموات وحسن الشريعى عمدة سمالوط، وبعد أن نجحت هذه التجربة أمر سعيد بتعميمها فى جميع الأقاليم، على أن يلتزم هؤلاء المعينين الاستقامة والعدل وإلا تعرضوا للعزل من مناصبهم.

وقام سعيد فى عام ١٨٥٧ بتعيين خمسة من كبار العمد فى مديرية الدقهلية فى وظيفة نظار أقسام بدلاً من نظارها من الأتراك، وسبعة عمد آخرين حكام أخطاط.

ولم يلبث سعيد أن جعل عمد وشيوخ القرى يصلون إلى مناصب مديرى المديريات ومن هؤلاء حسن الشريعى الذى أصبح فى سنة ١٨٥٨ مديراً للدقهلية ثم للجيزة، ومحمد سلطان الذى أصبح فى سنة ١٨٦٠ مديرًا لأسيوط.

وبالنسبة للنظام القضائى فى عهد سعيد فقد كان هناك مجالس الأقاليم وهى خاصة بالأحكام الابتدائية فى المنازعات ومجلس الأحكام ومهمته الفصل نهائيًا فى القضايا المستأنفة إليه، وكان سعيد من وقت لآخر يلغى هذه المجالس أو يعيد تشكيلها حسب مشيئته ورغباته، ففى عام ١٨٥٥ ألغى مجلس الأحكام لاعتقاده أن أعضاءه لم ينهجوا طريق الاستقامة وأمر بإحالة الدعاوى التى كانت من اختصاصات هذا المجلس على الأمير إسماعيل "الخديوى" فيما بعد وكلفه عرض ما يلزم عرضه عليه شخصيا، أى أنه لم ينشئ هيئة أخرى مكان مجلس الأحكام المذكور ثم عاد فى العام التالى ١٨٥٦ وأمر بإعادة تأليفه وأسند رئاسته إلى الأمير إسماعيل، وجعله من عشرين عضوا، أحد عشر عضوا من الأعيان وتسعة من الذوات.

وفى عام ١٨٦٠ عاد سعيد وألغى هذا المجلس عندما انتهى إليه أن أعضاءه حصلوا على رشوة فى قضية عرضت عليهم، كما ألغى فى نفس العام مجالس الأقاليم، على أنه عاد فى العام التالى ١٨٦١ وأمر بإعادة مجلس الأحكام وعين محمد شريف باشا الذى صار فيما بعد الوزير المشهور - رئيساً له، وأعاد أيضاً مجالس الأقاليم، وإن اقتصر منها على مجلسين أحدهما بطنطا ويختص بنظر قضايا الوجه البحرى، والثانى بأسيوط ويختص بنظر قضايا الوجه القبلى.

وكان أهم إصلاح قضائى تم فى عهد سعيد هو ما حصل عليه من الباب العالى من حق تعيين القضاة بعد أن كان قاضى القضاة المولى من قبل السلطان هو الذى يعينهم، وأصبح لمصر بذلك استقلالها القضائى كما استقام بهذا الإصلاح النظام القضائى فى البلاد، ذلك أن قاضى القضاة كان يعين القضاة وكثيراً ما كان يحصل على رشاوى منهم نظير هذا التعيين، ولا يخفى على الأذهان ما فى ذلك من إفساد للقضاة والقضاء.

وفيما يتعلق بقضاء الأجانب في مصر، فقد كانت هناك محاكم التجارة وهي المسماة "مجالس التجار" التي أنشئت في عهد محمد على وظلت هذه المحاكم قائمة إلى عهد إسماعيل في القاهرة والإسكندرية، وكانت المحافظات والضبطيات تنظر في المشاكل الخاصة بالأجانب نظراً لكثرة هجرة الأجانب إلى مصر وما اتبع ذلك من ازدياد هذه المشاكل أصبحت جهات الإدارة لا تستطيع التفرغ لمواجهتها ومن ثم فقد أنشأ سعيد مجلساً خاصًا عرف باسم "قومسيون مصر" أو "مجلس القومسيون"، يتألف من رئيس مصرى وستة أعضاء اثنين من المصريين وعضوين أوروبيين وعضو يهودى وآخر أرمني. ويختص هذا المجلس بنظر القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وكان من حق القنصليات أن ترسل مندوبًا من قبلها لحضور جلساته، وتستأنف أحكامه أمام مجلس الأحكام، ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالعقارات، فقد كانت من اختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها المحاكم العادية في البلاد.

وفي عهد سعيد صدر قانون "لائحة" جديد للمعاشات في عام ١٨٥٤ وهو الأساس الذي بنى عليه نظام المعاشات المتبع في مصر لموظفي الحكومة حل محل القانون الذي صدر في عهد محمد على في عام ١٨٤٤ الذي يعد أول قانون ينظم معاشات الموظفين العموميين في مصر الحديثة وحسب هذا القانون فإن موظف الحكومة لكي يستحق المعاش ينبغي عليه أن يقضى في الخدمة ثلاثين عاماً، ويتحدد مبلغ المعاش المستحق على أساس ما كان يتقاضى من راتب، فالموظف الذي يزيد راتبه عن ألف قرش يتلقى معاشًا قدره ربع مرتبه. أما الموظف الذي يتراوح راتبه ما بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ قرش فيتلقى معاشًا قدره ثلث راتبه الشهرى، أما في قانون ١٨٥٤ الذي صدر في عهد سعيد فقد حدد الحد الأدنى لسنوات الخدمة في الحكومة بخمسة عشر عاماً وربط مقدار المعاش بعدد سنوات الخدمة، فالموظف الذي يقضى ١٥ عاماً في الخدمة يستحق ربع راتبه، بغض النظر عن ما كان يحصل عليه، أما الذي يقضى ٤٠ عاماً فأكثر فإنه يستحق معاشاً يساوى راتبه الشهرى كاملاً.

وقد أعد سعيد نظاما لإعطاء الأطيان بدلاً من المعاش النقدى ووفقًا لهذا النظام فقد منح سعيد ٧٠٤١٤ فدانًا لموظفي الحكومة المتقاعدين خلال السنوات الأخيرة من حكمه، وقد بلغ عدد الموظفين الذين حصلوا على الأرض بهذه الطريقة ٢٥٣٢ فى عام ١٨٦٣ على الأقل.

وفى مجال العمران فلم ينشئ سعيد من العمارات إلا القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية، وقصر النيل على الشاطئ الشرقى للقاهرة، وبناء مديرية بنى سويف.

وقد اهتم سعيد بالآثار المصرية القديمة وجمعها فى مخازن أعدت لها فى بولاق وعهد بهذه المهمة إلى العالم الأثرى ماربيت باشا. كما كلف العالم الفلكى محمود باشا الفلكى بوضع خريطة مفصلة للقطر المصرى فقام الأخير بهذا العمل خير قيام واشترك فى وضعها طائفة من المهندسين المصريين.

وإذا كان عباس قليل الاعتماد على الأوروبيين، حريصًا على أن يحول دون التدخل الأوروبى، فقد اشتهر سعيد بحبه للأجانب وبتساهله معهم وتشجيعهم على النزوح إلى مصر لاستخدام أموالهم الوفيرة فى استثمار مواردها، ولذلك فقد فتح باب الهجرة إلى مصر على مصراعيه، ووفد إلى البلاد سيل عظيم من الأجانب الذين رأوا فيها ميدانا واسعا للاستغلال وعلى حد قول نوبار فى مذكراته فقد غزت أوروبا مصر واعتبرها البعض من هؤلاء المهاجرين كاليفورنيا جديدة.

وكان غالبية هؤلاء الأجانب الذين وفدوا إلى مصر فى ذلك الوقت من المغامرين والأفاقين الذين دأبوا على تقديم المشروعات الخيالية والخطط الجنونية إلى سعيد، ولم تكن هذه المشروعات المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبتها بتعويضات مالية ضخمة، بدعوى أن الحكومة المصرية بعد قبولها هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت فى تنفيذها إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات. وكان يساعد هؤلاء المغامرين قناصل دولهم الذين كانوا يتاجرون لحسابهم الخاص، ويحصلون على نصيب من التعويضات.

وقد احتمى هؤلاء الأجانب بنظام الامتيازات الأجنبية التى استثنت الأوروبيين من الخضوع للقضاء المحلى أو دفع أية ضرائب فيما عدا تلك التى توافق عليها حكوماتهم.

وفى عهد سعيد بلغ الموظفون الأوروبيون مكانة كبيرة لم يبلغها غيرهم من الموظفين وكان القناصل يتدخلون دفاعًا عن هؤلاء الموظفين الأوروبيين، ويضغطون من أجل إعادة أحدهم فى مصلحة حكومية هنا وزيادة راتب غيره هناك، وعلى سبيل المثال فإن الموظفين الأوروبيين الذين استخدموا فى إدارة السكك الحديدية عام ١٨٥٧ لم يكن من الممكن معاقبتهم أو فصلهم من الخدمة أو حتى تأديبهم دون الرجوع إلى قناصل دولهم.

وقد سمح سعيد للأجانب بتملك الأراضى الزراعية فى مصر والسودان وإقامة محالج للأقطان فيها، وأنعم ببعض القصور على الأجانب كقصر زيزينية وأراض فى محرم بك بالإسكندرية.

وقد أحاط سعيد نفسه بالأوروبيين ووثق بهم ثقة عمياء، ولم يكن يقوى على مخالفة آرائهم أو يرد لها طلبًا، واتخذ منهم بطانته وموضع سره فانفتحت فى كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبى، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس والاستدانة من البيوت المالية الأجنبية.

وقد بدأ سعيد فى مصر عهد القروض الأجنبية، وذلك على عكس والده محمد على وابن أخيه عباس، فقد قام محمد على بإصلاحاته الهامة فى مصر دون أن يلجأ إلى الاقتراض الأجنبى معتمداً على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة فى البلاد، كذلك لم يصرف خلفه عباس أكثر من دخل حكومته، أما سعيد فلم يتبع سياسة سلفيه فلم يحاول أن تكون النفقات فى حدود إيراد البلاد، فقد أخذ ينفق بغير حساب على قصوره وفى معيشته الخاصة. ويروى عنه أنه أنفق نيفًا وسبعة ملايين فرنك فى زخرفة حجرة له فى أحد قصوره، ولم يكن يقنع - كما يقول نوبار فى مذكراته أن يعيش فى بساطة العسكريين.

فقد كانت احتياجاته ترد من باريس ويرى نوبار أن سعيدا لم يكن يعرف للنقود قيمة فعندما يشكو إليه المسيو برافيه صديقه الحميم من أن تقدير تكلفة أحد الأشغال التى عهد إليه بتنفيذها بالليرات الإيطالية ألحق به ضرراً مادياً كبيراً يأمر سعيد بتقدير التكلفة بالجنيهات الإنجليزية ولم يتوقف سعيد لحظة لكى يحسب الفرق ولم يبال بأن الجنيه الإنجليزى وقتذاك كان يساوى خمسة وعشرين ليرة إيطالية، وكان ينفق بلا حساب على اللهو ولا يعرف التمييز بين من يستحق أولا يستحق الإنعام عليه بالعطايا والهبات وقد حدث فى إحدى المرات أن أحد أصحاب الأعمال الأجانب المقيمين فى الإسكندرية أهداه سلة فاكهة فأعطاه سعيد هبة قدرها خمسة عشر ألف جنيه.

وقد أنفق سعيد الأموال على جيشه فاستدان لمصانع ألمانيا وفرنسا نظير شرائه المدافع والملابس وآلات الحرب. وقد انتهى الأمر بالحكومة أن توقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين. واضطر سعيد فى النهاية إلى إهمال مشروعاته الإصلاحية.

وإزاء هذه الأزمة المالية الشديدة اضطر سعيد فى عام ١٨٥٨ أن يصدر سندات أو أذونات على الخزانة ، وكانت هذه السندات عبارة عن ديون على الحكومة قصيرة الأجل، نصح بها فردينان دى ليسبس تخلصاً من ضرورة الالتجاء إلى طلب موافقة الباب العالى التى كانت ضرورية فى حالة عقد القروض الطويلة الأجل، وقد أعطت الحكومة هذه السندات لموظفيها بدلاً من مرتباتهم فاشتهرت لذلك باسم سندات الموظفين.

وعندما ورطه دى ليسبس بشراء ١٧٧,٦٤٢ سهم من أسهم شركة قناة السويس اضطر فى سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض من بنك فروهلنج وجوشن بلندن مقداره الاسمى ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧٪ أما قيمته الحقيقية فكانت ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى تقريباً أى ٧٦٪ من قيمة القرض وقد خسرت مصر من رأس مال هذا القرض حوالى ٨٠٠,٠٠٠ جنيه، وقد تعهد سعيد بسداده على ثلاثين

عامًا، وعند وفاة سعيد كان الدين العام الذى تركه على الخزانة ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه فإذا تم استبعاد الدين الثابت، بلغت الديون السائرة ٧,٨٦٨,٠٠٠ وهو مبلغ فادح تنوء به مالية البلاد فى ذلك العهد.

سعيد ومنح امتياز قناة السويس:

فكرة ربط البحرين المتوسط والأحمر هى فكرة قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة والبطالمة والرومان والعرب، وكانت هذه الفكرة تعتمد فى هذا الربط عن طريق النيل أو بالأحرى عن طريق الفرع البلوزى الذى كان يخرج من النيل عند رأس الدلتا ويسير فى وادى الطميلات الذى تجرى فيه الآن ترعة الإسماعيلية ثم يسير إلى الجنوب فتخترق البحيرات المرة ثم تصب فى البحر الأحمر.

وكان أول من حاول من الفراعنة أن يحفر هذه القناة هو سيزوستريس. ولذا عرفت هذه القناة فى التاريخ باسم قناة سيزوستريس وقد تبع هذا الأخير فى جهوده الملك دارا الفارسى الذى طهر هذه القناة، وحفر قنوات صغيرة تربط البحيرات المرة بالبحر الأحمر، وفى عهد بطليموس فيلادلفوس "ثانى ملوك البطالمة" تم حفر قناة كبيرة لتحل محل القنوات الفارسية، وأصبحت هذه القناة البطلمية تنتهى إلى البحر الأحمر عند مدينة كليسما وهو الاسم الإغريقى لمدينة السويس. وفى العهد الرومانى تم إحياء هذه القناة من جديد على أيام الإمبراطور تراجان.

وبعد أن فتح العرب مصر على يد عمرو بن العاص، قام الأخير بإعادة حفر هذه القناة بعد أن كانت الرمال قد طمرتها وعرفت باسم "خليج أمير المؤمنين"، وفى عام ٧٧٠م أمر الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور بردمها حتى لا تصل المؤن للخارجين عليه فى الحجاز.

وقد أهمل شأن هذه القناة بعد ذلك فانتقلت المتاجر بطريق البر على ظهور الجمال من السويس إلى القاهرة أو من القصير إلى قناة، وصارت تحملها المراكب الشراعية فى النيل إلى الموانئ الشمالية حيث كانت تنقل إلى أوروبا.

وقد ظلت هذه الطرق البرية مستعملة حتى أواخر القرن الخامس عشر، حين اكتشف فاسكو داجاما البرتغالى فى عام ١٤٩٨طريق رأس الرجاء الصالح الذى أصبح طريق التجارة الأول بين الشرق وأوروبا فى بداية العصور الحديثة.

وأدى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح إلى احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق، وحرمان بلاد البحر المتوسط وبخاصة البندقية وفرنسا من امتيازاتها التجارية القديمة، ومن ثم فقد فكَّر البنادقة فى فتح طريق جديد للتجارة بين أوروبا والشرق، فدرسوا موضوع فتح قناة فى برزخ السويس بين البحرين المتوسط والأحمر، وتلاهم فى ذلك الفرنسيون منذ القرن السابع عشر تقريبًا من أجل التغلب على طريق رأس الرجاء الصالح إلا أن تركيا ومن ورائها إنجلترا أقامت العقبات فى سبيل تنفيذ هذا المشروع.

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ اهتم بونابرت قائد الحملة بالمشروع وتم تكليف ليبير Lepere أحد مهندسى الحملة ببحث هذا المشروع، الذى قضى عامين فى درسه وفحصه، وقدم تقريراً إلى نابليون القنصل الأول فى ٦ ديسمبر ١٨٠٠ بعد مغادرته لمصر.

وقدم ليبير اقتراحين بمشروعين، المشروع الأول أن يحفر قناة من السويس إلى البحيرات المرة، ويعاد حفر "خليج أمير المؤمنين" إلى أن يتلاقى مع بحر مويس بقرب الزقازيق الحالية، ومن بحر مويس إلى فرع دمياط ومنه إلى ترعة تربطه مع فرع رشيد ومنها إلى فرع رشيد ومنه إلى الإسكندرية بواسطة ترعة الإسكندرية.

أما المشروع الثانى فخاص بإنشاء قناة مستقيمة تمتد مباشرة فيما بين بيلوز "الطينة" على البحر المتوسط ، ومدينة السويس على البحر الأحمر، إلا أن ليبير قد وقع

فى خطأ حينما اعتقد أن منسوب مياه البحر الأحمر يزيد بنحو تسعة أمتار عنه فى البحر المتوسط.

وقد نشر ليبير مشروعه فى كتاب وصف مصر الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية وفيه بحث مستفيض عن تخطيط قناة سيزوستريس القديمة، وخليج أمير المؤمنين، وتخطيط الجهات التى ينفذ فيها المشروع ونفقات تنفيذه، ويقع هذا البحث فى أكثر من ٣٠٠ صفحة. ولم يقدر لهذا المشروع التنفيذ بسبب خروج الفرنسيين السريع من مصر فى عام ١٨٠١.

وفى عهد محمد على قدم إلى مصر جماعة السان سيمونيين St. simoniens ودرسوا المشروع وتقدموا به إلى محمد على ، ولكن محمد على رفض المشروع، وفى عام ١٨٤٦ تكونت فى باريس جمعية دراسات قناة السويس من ثلاث شعب إنجليزية وفرنسية ونمساوية، وأنفذت هذه الجمعية إلى مصر لجنة دولية فى أواخر عهد محمد على لدراسة المشروع، ولكن محمد على على الرغم من تقديمه التسهيلات اللازمة للدراسة الفنية أعرض عن المشروع أيضًا. وذلك خوفًا من أن يمثل ذلك خطرًا على مصر فى يوم من الأيام مثلما الحال مع البسفور والدردنيل فى الدولة العثمانية. وكان يرى أن يتم تحقيق المشروع إذا اقتضت الضرورة ذلك بواسطة تمويل مصرى فقط دون الاستعانة برءوس الأموال الأجنبية ووضع الخبراء تحت إشراف الدولة حتى تكون هى صاحبة القناة وتشرف على الملاحة فيها.

وفى عهد عباس نظرًا لازدياد النفوذ البريطانى فى مصر فقد رفض عرضًا لفردينان دى ليسبس بتنفيذ مشروع القناة البحرية وفضّل بدلاً من ذلك، إنشاء الخط الحديدى بين الإسكندرية والسويس لتيسير المواصلات بين الشرق والغرب.

وحين اعتلى سعيد العرش فى سنة ١٨٥٤ تجدد مشروع القناة وازداد الأمل فى تنفيذه لأن فردينان دى ليسبس المهندس الفرنسى والسياسى الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقًا حميمًا للوالى وعندما وصله نبأ اعتلاء سعيد الحكم، سارع

بالسفر إلى مصر لمقابلة صديقه القديم، وعرض مشروعه على الوالى الذى وافق عليه ومنحه فى ٢٠ نوفمبر ١٨٥٤ امتياز حفر القناة ثم فصله فى امتياز آخر فى يناير ١٨٥٦ أوضح به امتيازات الشركة وأهمها أن تتخلى الحكومة المصرية للشركة عن ملكية جميع الأطيان على جانبى القناة بعرض كيلو مترين من الجانبين بلا مقابل وأن تقوم الشركة بزراعتها مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات، وللشركة أن تضع يدها على الأراضى الأخرى اللازمة لها مع تعويض أصحابها، وتعفى الشركة من أداء الرسوم الجمركية عما تستورده من الآلات والمواد، وتأذن لها الحكومة بحفر ترعة للماء العذب تستمد مياهها من النيل، وتكون هذه الترعة ملكًا للشركة، وعلى الحكومة أن تقدم لها أربعة أخماس العدد اللازم من العمال ومعنى ذلك أن تمد الحكومة الشركة بحوالى ٢٠,٠٠٠ عامل وتتمتع الشركة بملكية واستغلال القناة لمدة ٩٩ سنة من تاريخ افتتاحها للملاحة، أما الحكومة فإنها تحصل على ١٥٪ فقط من صافى الأرباح السنوية.

ورغم التساهل المعيب فى مواد الامتياز فإن سعيداً كان يرى أن القناة ستؤدى إلى رخاء مصر وبالتالى إلى تحرر واليها من السيطرة العثمانية وأنها ستدفع الدول إلى احترام الأوضاع القائمة فى البلاد على اعتبار أن التنافس الدولى سيؤكد حيدة القناة وبالتالى حيدة مصر، فتضمن الدول الحقوق الوراثية وحيدة مصر، كما أن سعيدا كان يرغب فى أن تكون القناة حاجزاً بين مصر وبقية أراضى الدولة العثمانية فى بلاد الشام، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان سعيد يعتقد أن تحقيق هذا المشروع من شأنه أن يكسبه عطف الإمبراطورية الفرنسية الثانية فتقف إلى جانبه وتشد أزره.

وكان لا يمكن أن يتم تنفيذ هذا الامتياز الذى منحه سعيد لدى ليسبس إلا بعد موافقة الباب العالى، الذى امتنع عن الموافقة تحت ضغط الحكومة البريطانية التى عارضت هذا المشروع منذ البداية ومنعت مواطنيها من شراء أسهم الشركة، فقد كانت بريطانيا ترى أن القناة ستؤدى إلى فصل مصر فصلاً تامًا عن تركيا ويكون فى إمكانها إعلان استقلالها متى شاءت.

ولما كانت استحكامات قوية جداً قد أنشئت حول الإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور للدفاع عنها ضد أى هجوم من البحر فإن الحكومة البريطانية استنتجت أن من السهولة وضع قوات فرنسية فيها إذا عجزت القوات المصرية عن الدفاع عن القلاع، وكانت كل هذه التحصينات قد صممت فى وزارة الحرب الفرنسية فى باريس ونفذها مهندسون فرنسيون فى مصر، وكانت تكفى لإيواء حامية عمادها ٢٠,٠٠٠ رجل، وكان الهدف من هذه التحصينات هو الدفاع عن مصر ضد أى هجوم بريطانى من جهة البحر المتوسط، خصوصًا وأنه كان باستطاعة الفرنسيين أن يرسلوا جيشًا من الجزائر وطولون إلى مصر قبل أن يتمكن الأسطول البريطانى من عرقلة هذه المحاولات. وكان من المعروف أن القناطر الخيرية التى أقنع الفرنسيون محمد على بتنفيذها تحت ستار رى الدلتا كانت فى الواقع منشأة عسكرية هدفها التصدى لأية قوة قد تأتى من ناحية البحر المتوسط للزحف على الإسكندرية وذلك بالتحكم فى عملية إغراق الدلتا، ومن هنا كان من أهداف مشروع القناة إكمال نظام الدفاع فإذا ما أمكن حفرها وإقامة استحكامات على جانبيها ووُضِعت فيها سفن حربية أصبح بالإمكان إيقاف أى جيش قادم من بلاد الشام، ولهذا رأت إنجلترا فى اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية، وإذا ما نشبت الحرب بين بريطانيا وفرنسا أمكن لفرنسا فى الحال، أن تحتل مداخل القناة، التى فى هذه الحالة تصبح مفتوحة أمام الفرنسيين ومقفولة أمام البريطانيين ، وحينئذ يمكن لحملة فرنسية أن تحتل عدن مما يهدد بتحكم فرنسا فى التجارة الإنجليزية شرق رأس الرجاء الصالح واستيلائها على جزر الموريس ، لهذا هددت بريطانيا السلطان العثمانى بأنه فى حالة موافقته على المشروع فإنه لن يتوقع من الدول الأوروبية العظمى أن تحافظ على مبدأ سلامة أراضى الدولة العثمانية باعتباره مبدأ عاما، لأن السلطان فى مثل هذه الحالة يكون طرفًا فى إبطال مفعوله. وانصاعت تركيا للضغوط البريطانية وتعهدت بعدم قبولها للمشروع من غير موافقة الحكومة البريطانية، فكان ذلك من أهم أسباب فشل المساعى التى بذلها فردنان دى ليسبس فى الأستانة. على أن سعيداً قابل هذه المقاومة بمساندة دى ليسبس فى مشروعه وكانت صداقته له تدفعه إلى تذليل العقبات لإنجاح

المشروع، فوفر له المبالغ المتوفرة فى خزانة الحكومة وقتئذ وقدرها ١٠٠ ألف جنيه ليستعين بها على العمل.

وعلى الرغم من معارضة كل من بريطانيا والباب العالى للمشروع فقد تمكن دى ليسبس بفضل معاونة سعيد وصداقته من تأسيس الشركة فى سنة ١٨٥٨ برأس مال ٢٠٠ مليون فرنك (٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبًا) موزعة على ٤٠٠,٠٠٠ سهم، قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠ جنيهًا) ثم قُسِّم السهم إلى نصفين فصار عدد الأسهم ٨٠٠,٠٠٠ سهم، وقد عرض دى ليسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرها من البلدان، فلقيت إقبالا عظيمًا، وغطت أسهم الاكتتاب عدة مرات. وقد اكتتب سعيد بـ ١٧٧,٦٤٢سهمًا أى بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، ودفع جزءا من ثمنها وقسط الباقى على سنوات.

وقد بدأ العمل فى حفر القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ فى الموقع الذى أنشئت فيه بعد ذلك مدينة بورسعيد، وأقيم هناك احتفال حافل، ضرب فيه دى ليسبس أول معول فى أرض القناة، واقتدى به الحاضرون، ثم أخذ العمال يعملون فى حفر الأرض، ولم يكن الفرمان العثمانى بالتصديق على الامتياز قد صدر إلا أن سعيدا أراد أن يضع كلا من الباب العالى وبريطانيا أمام الأمر الواقع بكل ما لديه من حول وقوة ومال، وعندما مات سعيد كانت مياه البحر المتوسط قد انسابت فى بحيرة التمساح، وقد اكتمل حفر القناة وافتتاحها رسميا فى عهد خلفه إسماعيل.

حكومة سعيد والشئون الخارجية:

كان سعيد طموحًا يسعى إلى تحقيق استقلال مصر عن تركيا وإلى تعديل نظام وراثة العرش لمصلحة ابنه طوسون المولود عام ١٨٥٣ ولتحقيق هذين الهدفين فقد سلك سعيد نفس المسلك الذى سلكته حكومة سلفه فى علاقتها مع تركيا ومع الدول الأوروبية وذلك بأن يستمر فى تعاونه مع الباب العالى وإرسال النجدات إليه فى حربه مع

روسيا، وفي نفس الوقت يعتمد على مساعدة دولة أجنبية، فقد كان من المتعذر بحكم تسوية ١٨٤٠- ١٨٤١ إجراء أى تعديل أو تغيير فى الوضع القائم فى مصر دون موافقة الدول الأوروبية العظمى ومن ثم لجأ سعيد إلى فرنسا كى تقف إلى جواره.

وكانت الدولة العثمانية ما زالت مشتبكة فى حرب القرم فبادر سعيد فور اعتلائه العرش بإرسال عشرة آلاف جندى ومعونة مالية كبيرة لها، واستمر الجيش المصرى يحارب فى القرم وتمكن من الدفاع عن بعض المواقع دفاعا باسلا فى عام ١٨٥٥، كما اشترك فى المعارك الدائرة فى البلقان. وقد انتهت هذه الحرب بفوز تركيا وحلفائها على الروس وإبرام الصلح عام ١٨٥٦ فى مؤتمر باريس الذى سلمت فيه روسيا بمطالب الحلفاء.

ونتيجة للتفاهم بين مصر وفرنسا تمتعت حكومة نابليون الثالث بنفوذ كبير فى البلاد، وتمكنت بفضل هذا النفوذ من خدمة مصالحها وتحقيق مآربها بشكل دعا أوروبا وقتئذ إلى اعتبار سعيد آلة تحركها أطماع فرنسا ورغباتها.

وقد بدت مظاهر خضوع سعيد للنفوذ الفرنسى فى تلبيته السريعة لدعوة نابليون الثالث كى يمده بقوة عسكرية لمعاونته فى حربه فى المكسيك لمعاونة الجيش الفرنسى هناك وكانت المكسيك فى ذلك الوقت جمهورية تسودها الاضطرابات والثورات ، وكان يتولى رئاستها فى سنة ١٨٦١ المسيو جوراز وقامت ثورة فى البلاد من أجل إسقاطه وأراد الإمبراطور نابليون الثالث استغلال هذه الثورة لمصلحة فرنسا وبسط النفوذ الفرنسى هناك وأن يؤسس إمبراطورية تحت رعايته ولذا فقد اعتزم أن يعضد هذه الثورة، وتذرع بما لحق الرعايا الأوروبيين فى الحرب الأهلية الدائرة بين الثوار وجوراز من مضار وطالب الحكومة المكسيكية بتعويض هذه الخسائر، وعندما رفضت مطالبه، ألَّب عليها بريطانيا وإسبانيا، غير أنه سرعان ما رفعت هاتان الدولتان أيديهما من المسألة، ولذا فقد اضطر نابليون الثالث أن يجرد بمفرده جيشًا فرنسيًا لاقى الهزيمة، ولذا فقد استنجد الإمبراطور الفرنسى بسعيد الذى سرعان ما أمده بكتيبة من الجنود السودانيين عددها ١٢٠٠ مقاتل، أبحرت إلى المكسيك سنة ١٨٦٢ وأبلت فى الحرب

هناك بلاء حسنًا، واستمرت الحرب سجالاً بين الجيش الفرنسي وقوات الثورة وأعلنت الإمبراطورية في عاصمة المكسيك فترة من الزمن ، واعتلى عرشها الأرشيدوق مكسمليان النمسوى سنة ١٨٦٤، ثم كانت الغلبة لقوات الثورة وقتل الإمبراطور مكسمليان سنة ١٨٦٧، وفى غضون ذلك ظلت الكتيبة المصرية "السودانية" تكافح فى تلك البلاد ما يزيد عن أربع سنوات فنى فيها معظم رجالها، ولم يبق منهم بعد انتهاء الحرب سوى بعض ضباطها ونحو ٣٠٠ من جنودها. وعندما جلا الجيش الفرنسي عن المكسيك عادت الكتيبة المصرية إلى فرنسا ثم رجعت إلى مصر فى مايو ١٨٦٧، وقد استعرضها الخديوى إسماعيل بسراى رأس التين فى الإسكندرية، وأمر بترقية بعض أفرادها.

ولما كان سعيد لم يستأذن السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٩) فى إرسال هذه الكتيبة إلى المكسيك، فقد غضب عندما علم بذلك، واعتبر أن اشتراك مصر فى الحرب دون موافقته يعتبر إعلان حرب على المكسيك وهو ما يخالف شروط تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ التى تقوم بموجبها الولاية أو الباشوية المصرية.

وقد تراجع سعيد فى النهاية عن مشروع الاستقلال بسبب أن الظروف الدولية آنذاك لم تساعده على التمادى فيه وبخاصة بعد أن أخذت أحوال مصر المالية تسوء.

وكان بعض رجال الباب العالى قد فكر فى خلعه، وقد فكر هو ذاتيا فى أواخر عهده فى التنازل عن العرش، وأقر بالخطأ الذى ارتكبه فيما يتعلق بقناة السويس: أن أشرك بريطانيا والباب العالى معه فى تحمل الخطأ لأنهما لم يبذلا له النصح بهذا الصدد كما اشتد ضيقه بتدخل قناصل الدول فى شئون مصر وإرهاقهم لخزانتها.

وهكذا كان سعيد يشبه سلفه عباس الأول فى براءته مما يمكن أن يعد طموحًا سياسيا حقيقيا فيما عدا الاحتفاظ بالحكم، فهو لم يفكر فى توسيع ولايته أو الانفراد بأمورها أو الاصطدام بالسلطان اصطداما جديا، بل على العكس نجده يرسل إليه النجدات عندما احتاج إليها فى أثناء حرب القرم.

وفاة سعيـــد:

عانى سعيد فى أواخر أيامه من مرض عضال وذهب إلى أوروبا للاستشفاء إلا أنه لم يجد العلاج اللازم هناك، وعاد إلى البلاد فى أواخر ١٨٦٢ وقد اشتد عليه المرض حتى أدركته المنية فى ١٨ يناير ١٨٦٣ وله من العمر ٤٢ عاما، وكانت مدة حكمه ثمانى سنوات وتسعة أشهر وستة أيام، ودفن بالإسكندرية بمسجد النبى دانيال.

المصادر والمراجع

١ – أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية من تولية عباس إلى عهد الاحتلال البريطاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٢.

٢– أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوى إسماعيل ، (١٨٦٣– ١٨٧٩) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٣ –أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ ـ الجزء الأول ، عصر عباس الأول وسعيد (١٨٤٨–١٨٦٣) طبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٥.

٤ – السيد الرجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (١٥١٧ – ١٨٨٢) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٥ – أمين سامي، تقويم النيل ، الجزء الثالث ، المجلد الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦.

٦ – أنور عبد الملك ، نهضة ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٧ – ج. الجود ، مصر ، ترجمة راشد البراوى ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، دون تاريخ .

٨ – رءوف عباس حامد ، استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية ، ضمن كتاب لأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤.

٩ - روبرت هنتر ، مصر الخديوية ، نشأة البيروقراطية الحديثة ، ترجمة بدر الرفاعي ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، العدد ٦٣٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

١٠ - طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠.

١١ - عبد الحميد البطريق ، عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣) ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ١٥٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩.

١٢ - عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢.

١٣ - عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١.

١٤ - عبدالله محمد عزباوى ، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١٥ - عبده مباشر والبحرية المصرية من محمد على للسادات ١٨٠٥ - ١٩٧٣ ، الألف كتاب الثانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٦ - عفاف لطفي السيد مارسو ، مصر فى عهد محمد على ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، مراجعة أمين شلبى ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة ، العدد ٥٥٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

١٧ - محمد صبرى ، تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١.

١٨ - محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، (١٨٢٠ - ١٨٩٩) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣.

١٩ – نبيل زكى ، نوبار فى مصر ، كتاب اليوم ، العدد ٣١٨ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩١ .

20 - Gold Schmidt , Arthur, Modern Egypt, The formation of a nationstate, The American university in Cairo ,Press ,Cairo,1990 .

21 - Memoires De Nubar Pasaha ,Introduction et Notes de Mirit Boutros Ghali , Beyrouth ,1983 .

الفصل الخامس

الدولة الحديثة فى مصر (٢)

(١٨٦٣- ١٨٧٩)

جمال شقرة

الخديوى إسماعيل هو ثانى أولاد إبراهيم بن محمد علي. ولد يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ فى قصر " المسافر خانة " بالقاهرة ، تحديداً (بالجمالية) . تعلم فى مصر مبادئ العلوم واللغات - العربية والتركية والفارسية - وقليلاً من الرياضيات وعلوم الطبيعة . وأرسله أبوه إلى " فيينا " عاصمة النمسا وهو فى الرابعة عشرة من عمره ليعالج من الرمد الصديدى ، وليكمل تعليمه . واستمر بها عامين ، ثم انتقل إلى باريس ، وهناك انضم إلى البعثة المصرية الخامسة ، ونال حظًا من العلوم الهندسية والرياضية وعلم الطبيعة ، كما أتقن اللغة الفرنسية كتابة وتحدثًا .

ويكاد ينعقد الإجماع على تأثره وولعه الشديد بالثقافة الفرنسية، الأمر الذى سيلازمه طوال حياته ، ويدفعه إلى محاولة نقل التجربة الفرنسية فى النهضة إلى مصر وتحويل عاصمتها إلى مدينة باريسية .

ولقد تمتع إسماعيل بذكاء فطرى ، كما اكتسب بعض الخبرات قبل توليه حكم مصر ، من ذلك أنه فى فترة إقامته في الآستانة عينه السلطان عبد المجيد عضواً بمجلس أحكام الدولة العثمانية ، كما عينه عمه سعيد رئيساً لمجلس الأحكام الذى كان أكبر هيئة قضائية في البلاد ، وأوفده كذلك سنة ١٨٥٥ فى مهمة سياسية لدى الإمبراطور نابليون الثالث ، تتعلق بسعى سعيد لدى الدول الأوروبية لتوسيع نطاق استقلال مصر ، بعد اشتراكها مع الحلفاء في حرب القرم . ولما أصبح وليًا للعهد بمقتضى نظام وراثة العرش، بعد وفاة أخيه الأمير أحمد رفعت - مُرِّن على بعض مناصب الدولة ، فالمعروف أن سعيد استخلفه مرتين ، وأنابه عنه فى أثناء غيبته عن مصر: المرة الأولى عندما سافر سعيد إلى بلاد الشام عام ١٨٥٩ ، والمرة الثانية

حينما سافر إلى الحجاز أوائل عام ١٨٦١ . كما تقلد إسماعيل منصب سردار الجيش المصرى ، وعهد إليه سعيد بإخماد الفتنة التى قامت بها بعض القبائل فى السودان . وكان سعيد دائم الثناء عليه بعد كل مهمة يكلفه بها .

وبعد وفاة سعيد ، ارتقى إسماعيل عرش مصر يوم ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وكان وقتئذ فى الثالثة والثلاثين من عمره .

ولقد اختلفت آراء المؤرخين ، والمعاصرين ، حول شخصيته ، فبينما رأى " جون مارلو" فيه : " رجلاً ذكيًا ، يتكلم الفرنسية بطلاقة ، ويتمتع بعقل يفهم ، وبجاذبية شخصية كبيرة ، ويمتلك مقدرة فى الشئون الإدارية والمالية ... " . وبينما اعتبره القنصل البريطانى العام " الشخص الوحيد فى أسرته الذى امتلك شيئًا من النظام فى إدارة شئونه الخاصة ، وإنه لم يكن مبذراً ... " ، وصفه ملز : " بأنه المثل الكامل للتبذير ، وأعظم من عُرف فى التاريخ بالسفه ، وإنه لم يكن يكترث بالعواقب ، وإنه دفع البلاد فى طريق الخراب ، وارتكب أعمالاً جنونية تشبه فى ضخامتها أهرامات الجيزة أو معبد الكرنك ... " .

وكما اختلف المؤرخون وشهود العيان على شخصيته ، اختلفوا حول سياساته الداخلية والخارجية ، رأى فيها البعض محاولة جديرة بالاحترام والتقدير ، لتنفيذ مشروع حضارى لا يقل فى قيمته عن مشروع جده " محمد على " ، وإن مصر شهدت فى عهده أزهى فترات تاريخها الحديث ، وأصبحت قاهرة إسماعيل عاصمة جديدة تختلف عن قاهرة العصور الوسطى التى كانت تتصف بالتخلف . كما يرى هؤلاء أن إسماعيل كان يسعى لتأكيد سيادة مصر واستقلالها فى مواجهة الدولة العثمانية والامتيازات الأجنبية، وأن تجربته كانت مستهدفة من الدول الأوروبية ، التى عانت من صعود نجم مصر إبان حكم جده ولم تكن لتسمح بتكرار التجربة مع إسماعيل ، فضلاً عن أن الاستعمار ظاهرة ترتبط بظروف موضوعية أوروبية ليست لها علاقة بإسماعيل وتوفيق .

وعلى العكس تمامًا يأتى تقييم الفريق المُعادى لإسماعيل وتجربته ، فهم لا يرون فيه ولا فى تجربته أى خير ، فحكمه كان مليئًا بالشرور والمساوئ ، وسياساته هى المسئولة ، وهى التى يسرت للدول الاستعمارية ، التدخل فى شئون مصر !! حيث أدت هذه السياسات فى النهاية إلى فقدان مصر لاستقلالها الاقتصادى والسياسى ، الأمر الذى مهد لسقوط إسماعيل وانتكاس وتراجع البلاد .

* * *

ومع ذلك يكاد ينعقد الإجماع على أن إسماعيل سعى منذ اعتلائه عرش مصر ، إلى مشروعه النهضوى ، بإرادة قوية وبعزيمة لا تخور ، وقوة لا تعرف الوهن ، وإنه صمم على مواجهة كل أشكال العقبات والمعوقات التى تحدت طموحاته .

ولقد حدد إسماعيل ملامح مشروعه النهضوى فى الخطاب الذى ألقاه فى حفل استقبال الموظفين والقناصل الذى أُقيم فى أعقاب اعتلائه العرش ويمكن تحديد هذه الملامح فيما يلى :

أولاً : التقدم بمصر فى طريق المدنية الحديثة بكل صورها وأشكالها ، يرتبط بذلك ترقية شئون الزراعة والتجارة والصناعة والإدارة والصحة والتعليم والجيش والأسطول .

ثانيًا: النهوض بمصر إلى مصاف الدول العظمى .

ثالثًا: الفوز لمصر بالاستقلال السياسى .

وانطلاقًا مما ورد فى هذا الخطاب بخصوص " إنماء شئون الزراعة وتحسينها " بدأ إسماعيل اهتمامه بقطاع الزراعة : فبعد ثلاثين شهرًا تقريبًا من توليه الحكم أنشأ

خمسة مجالس زراعية : اثنين منها فى الوجه البحرى ، وثلاثة فى مصر الوسطى والصعيد وحدد اختصاصات تلك المجالس فيما يلى :

١ – العمل على تحسين الزراعة والاهتمام بكل شئونها .

٢ – دراسة المشاريع الخاصة بالأشغال العمومية الجديدة .

٣ – ترميم الأشغال العمومية القائمة .

كما أنشأ ديوان الزراعة سنة ١٨٦٥ ليشرف على تلك المجالس ويتابع كل ما يخص شئون الزراعة . ولقد استهدفت السياسة الزراعية فى عهده تحقيق زيادة فى إنتاجية الأراضى المنزرعة ، واستصلاح الأراضى القابلة للزراعة ، وليحقق ذلك اهتم بتوفير مياه الرى ، فشقت في عهده ١١٢ ترعة ، أهمها الترعة الإبراهيمية والإسماعيلية ، حيث بلغ طول الأولى حوالى ٢٦٧ كيلومتراً ، تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهى عند أشمنت بمديرية بنى سويف ، وبفضل هذه الترعة التى اعتبرها البعض من أعظم منشآت الرى فى العالم ، انتعشت الزراعة فى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف ، فزادت خصوبة الأرض ، وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن ، كما نمت الصناعات المتصلة بهذه المحاصيل .

ولقد أُقيمت على هذه الترعة عدة قناطر هى : قناطر التقسيم بديروط عند تقاطع الترعة الإبراهيمية وبحر يوسف ؛ وقناطر المنيا ؛ ومطاى ومغانمة، وببا . وتعد قناطر التقسيم التى أقيمت عند ديروط من أعظم قناطر الرى فى العالم ، حيث أُقيمت على بعد ٦٠ كيلومتراً من فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة الإبراهيمية . وجدير بالذكر أن هذه القناطر من تصميم مهندس مصرى كبير هو " مصطفى بهجت باشا " مفتش هندسة الوجه القبلى وشارك فى عملية

البناء المهندس " سلامة باشا " . وعدد أخر من المهندسين المصريين كانوا يراقبون أعمال الحفر والبناء .

أما ترعة الإسماعيلية ، فُشقت بداية من النيل بجوار (شبرا الحالية) ووصلت إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تفرعت إلى فرعين ، أحدهما سار إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، ووصل طولها إلى حوالى ١٢٩ كيلومتراً من بدايتها إلى " نفيشة " و ٨٩ كيلو متراً من نفيشة إلى السويس ، وبفضل هذه الترعة انتعشت الزراعة بمديريتي القليوبية والشرقية فضلاً عن بعض جهات السويس .

وبالإضافة إلى ذلك أُصلحت في عهد إسماعيل ، الكثير من الترع من ذلك إصلاح " الريَّاح المنوفى " الذى أنشئ فى عهد سعيد ، فاهتم به إسماعيل ، حيث أعاد حفره ، وعمقه من نقطة بدايته حتى التقائه ببحر شبين الكوم ، ولما انتهت أعمال الحفر فيه وأقيمت القناطر ، تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل فصارت تستمد مياهها من هذا الريَّاح ، الذى صار منذ عام ١٨٦٨ أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية . وبالإضافة إلى الرياح المنوفى ، أُصلح العديد من الترع الأخرى ، بالدقهلية والقليوبية والشرقية .

ومن ناحية أخرى أنشئ فى عهد إسماعيل حوالى ٢٤٦ قنطرة منها ١٥٠ قنطرة فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى . كما أُصلحت بعض عيون القناطر الخيرية .

ولم يتوقف اهتمام إسماعيل بالرى والزراعة عند هذا الحد ، فمن ناحية استقدم من أوروبا عدداً كبيراً من ماكينات الرى التجارية لتحل محل معظم آلات الرفع البدائية ومن ناحية ثانية اهتم بزراعة القطن ، خصوصاً بعد ارتفاع أسعاره فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، كما أكثر من زراعة قصب السكر . وازدادت عنايته بهذا المحصول ، بعد أن هبطت أسعار القطن المصرى ، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية .

على أية حال ، نجحت سياسة إسماعيل الزراعية ، فازدادت مساحة الأراضى الزراعية أفقياً باستصلاح الأراضى ، كما زادت إنتاجية الفدان ، أى الزيادة الرأسية . يقدر البعض الزيادة فى مساحة الأراضى الزراعية بمليون فدان ، فقد كانت مساحة الأراضى المنزرعة فى أواخر عهد محمد على حوالى ٣،٨٥٦،٠٠٠ فبلغت فى أواخر عهد إسماعيل ٤،٨١٠،٠٠٠ – مع ملاحظة أن هذه الزيادة تشمل الأراضى التى استُصلحت فى عهد سعيد .

وتجدر الإشارة إلى أن إسماعيل ، أدخل تعديلاً مهمًا سنة ١٨٦٥ على اللائحة السعيدية التى وُضعت فى عهد سعيد سنة ١٨٥٥ بهدف مواكبة التطور الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية فى مصر بعد سقوط نظام الاحتكار وبداية الحرية الاقتصادية فى منتصف القرن ١٩ – حيث أضاف هذا التعديل بعض الأحكام التى نظمت كيفية التصرف فى أطيان " المتسحبين " الذين يهربون من قراهم الزراعية ويتركون أرضهم تخلصًا من أعبائهم المالية ، كما نظمت تلك الأحكام طريقة تصرف الفلاح فى أثره "أرض" فى أثناء استدعائه للخدمة العسكرية ، وقد راعى التعديل الاحتفاظ " للمتسحب " و " المجند " بحقهما فى الأثر عند العودة إلى قريتهم مرة ثانية . كما أضاف القرار الصادر فى يناير ١٨٦٦ إلى الحقوق التى كسبها أصحاب الأطيان الخراجية حقًا جديداً إذ أباح لهم " حق الوصية " لمن يشاءون ، ما دام المُوصى له يستطيع أداء الضرائب المقررة على الأرض ، ولكن القرار نص على عدم جواز وقفها . وبعد ما يقرب من خمسة أعوام وتحديدا يوم ٢٠ أغسطس ١٨٧١ ، أصدر إسماعيل " لائحة المقابلة " التى أثرت على حقوق الملكية الفردية للأراضى الخراجية ، حيث تعهدت الحكومة لكل من يدفع " المقابلة " أى ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض سنويا ، مرة واحدة بأن يُعفى من نصف الضريبة إلى الأبد ، ولا تزاد ضريبة أطيان مستقبلاً ، ويحصل على حجة تفيد دفعه " المقابلة " ، ويتقرر له بمقتضاها ، حق الهبة والتوريث ، وإسقاط المنفعة أى التنازل ، والوصية على الأرض التى فى حوزته ، وكذلك يكون له حق وقف أطيانه على الأغراض الخيرية الأهلية بشرط حصوله على إذن مسبق من الخديوى .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأهالى أقبلوا من تلقاء أنفسهم على دفع " المقابلة " حيث كان دفعها اختياريا فى بداية الأمر ، ثم أُجبر الأهالى عند دفعها فيما بعد بداية من ١١ مايو ١٨٧٤ .

ولقد أدى تطبيق " لائحة المقابلة " إلى تحول جزء كبير من الأراضى الخراجية إلى ملكية خاصة ، واختفت معظم أوجه التفرقة التى كانت قائمة وقتئذ بين الأطيان العشورية والأطيان الخراجية ، وإن كان لا بد من ملاحظة أن المادة السادسة من قانون المقابلة علقت حق وقف الأطيان الخراجية على موافقة الخديوى . وسوف تتتابع بعد عهد إسماعيل القوانين التى ستؤدى إلى استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية .

لقد شهد الريف المصرى فى عهد إسماعيل نهضة حقيقية ، إلا أنه تجدر ملاحظة أن الحرية الاقتصادية ، أضرت بمتوسطى الملاك وصغارهم ، وأن أحوال الفلاحين المصريين تدنت بشكل يدعو للرثاء . كان متوسطو الملاك وصغارهم يضطرون إلى الاستدانة من المرابين– معظمهم كانوا من اليهود والأجانب – بفوائد باهظة تراوحت بين ٢٥ ٪ و ٤٠٪ ليستطيعوا الإنفاق على زراعة القطن التى كانت تتطلب قدراً كبيراً من التكاليف ، وغالبًا ما كان العائد من المحصول يعجز عن الوفاء بدين الملاك الصغار والمتوسطين ، الأمر الذى يدفع المرابين ، إلى توقيع الحجز على أطيانهم ، ونتيجة لذلك فقد الكثير منهم ملكياتهم .

كما ارتبطت النهضة الزراعية ، بمعاناة الفلاحين المصريين ، حيث ظهرت الملكيات الكبيرة على أنقاض ملكيتهم . بحكم قانون الاستقطاب الرأسمالى – من ناحية ، وعانوا من ناحية أخرى من أعمال السُخرة ، ومن الضرائب العديدة . تضيف " لوس دف جوردون " وهى سيدة اسكتلندية أرستقراطية عاشت فى مصر معاناة الفلاح المصرى ، سنة ١٨٦٥ ، أى بعد اعتلاء إسماعيل عرش مصر بعامين ، وقبل اضطراب الأحوال المالية وزيادة الضرائب من حيث النوع والعدد ، كتبت : " أخذ الكرباج يهوى على ظهور جيرانى وأقدامهم طوال الصباح .... وقد بلغ السلب والنهب

بالجملة مدى يصعب تجاوزه ... إنني مفعمة بالحزن .. للعذاب اليومي الذى يعانيه الفلاحون المساكين الذين يضطرون إلى انتزاع لقمة العيش من أفواه أسرهم التى تتضور جوعًا ... وهم يكدحون لمصلحة رجل واحد ... إن مصر عبارة من مزرعة واسعة لسيد يُسخِّر فيها عبيده دون أن يطعمهم ... وبعد عامين كتبت : " إننى لعاجزة عن أن أصف البؤس المقيم هنا في مصر ، بل إن مجرد التفكير فيه لأمر شاق ، ففى كل يوم تفرض ضرائب جديدة ، وقد أصبح كل حيوان الآن تتقاضى عليه ضريبة سواء كان جملاً أو بقرة أو شاة أو حصانًا أو حتى حمارًا ... ولم يعد في مقدور الفلاحين أن يأكلون الخبز فهم يعيشون على وجبة شعير مخلوط بالماء وبعض النباتات الخضراء المطهوة ... إن الضرائب تجعل الحياة مستحيلة ، فعلى كل فدان تُجبى مائة قرش ، وعلى كل محصول تجبى ضريبة ، وعلى كل حيوان تجبى ضريبة مرة ثم مرة أخرى عندما يباع في السوق ، كما تجبى الضرائب على الفحم والزبد والملح.. ". ولقد ازدادت مأساة الفلاحين مع زيادة ديون إسماعيل وتعسف وزير ماليته " إسماعيل صديق " .

ولقد ارتبط بالنهضة الزراعية وبالتوسع فى زراعة محصولى القطن ، وقصب السكر ، نمو قطاع الصناعة . فاستحدثت صناعة السكر حتى لا تظل مصر أسيرة لمحصول واحد هو " القطن " وظهرت معامل تكرير السكر الكبرى فى مصر الوسطى ، تمتد على طول تسعين ميلاً على الجانب الأيسر لشاطئ نهر النيل العظيم ، من بنى سويف إلى برج أسيوط . وكانت تستغل محصولاً قُدِّر بحوالى ٢٥٧٠٠٠ فدان بمعاصرها . أما معامل سكر الصعيد فكانت تمتد ما بين أرمنت والضبعية والمطاعنة ، وتستغل أربعين ألف فدان ، وظهرت أيضًا بعض المعامل فى الفيوم .

وتطورت صناعة النسيج وزادت مصانعه ، فأُقيم فى القاهرة ستون مصنعًا لنسيج القطن والتيل ، وعشرون لنسيج الصوف ، وأحد عشر مصنعًا لصناعة الأبسطة كما ظهر مائة وسبعة للحياكة . نفس الشيء فى الإسكندرية ، حيث أُقيم ثمانية وثلاثون مصنعًا لنسج القطن ، وواحد وثلاثون لعمل الأبسطة ، كما أُنْشِئ فى دمياط

مائة وستة وستون مصنعًا لنسج الحرير واثنان وستون لصناعته ، وانتعشت أيضًا صناعة الأبسطة والملابس المصنوعة من التيل الخشن " لباس الفلاحين " فضلاً عن صناعة الطرابيش.

ولم يتوقف التطور الصناعي عند حد الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية: القطن وقصب السكر وغيرها ، بل امتد إلى عدد آخر من الصناعات في مقدمتها صناعة المعادن ، حيث شهدت مصر في عهد إسماعيل ، مصانع تابعة للحكومة ، كمسابك المدافع ، ومعامل البنادق ، وماكينات تصليح البنادق ومصانع للخرطوش ببولاق والإسكندرية ، ومصانع للبواخر والسفن الحربية . كما أُنشئت المصانع الأهلية كمصانع شغل المعادن ، حيث أُنشئ ٨٥ مسبك حديد ، و ٧٣ مسبكًا للنحاس ، ٨٠ للتبييض ، ٢٤٠ للصباغة ، وعدة مصانع لصناعة الأسلحة والأدوات الحديدية الصغرى وأُنشئت بالإسكندرية ٦ مسابك للحديد ، ٤٣ ورشة حدادة، و ٢٠ مسبكًا للنحاس و ٩٣ للذهب .

كما تطورت صناعة الفخار ، حيث أنتجت في عهد إسماعيل ، مصانع قنا ، وبلاص ، وأسيوط ، ومنفلوط ، وملوى أفضل المنتجات الفخارية . وأُنشئت في عهده كذلك حوالى ١٠ مصانع للزجاج ، كانت تدفع سنويًا للأسواق حوالى ١٠,٠٠٠ قطعة زجاجية ، وحوالى ٢٠,٠٠٠ مصباح .

وأنشأت الدائرة السنية " دائرة إسماعيل " مصانع الورق ببولاق سنة ١٨٧٠ ، كان يشتغل بها حوالى ٢٢٠ عاملاً وطنيًا تحت رقابة مهندسين ورؤساء عمال إنجليز . وكانت هذه المصانع تنتج حوالى ١٨ طنًا من الورق الذى يستعمل في لف السكر ، فضلاً عن كميات هائلة من ورق الطباعة والكتابة . وكان إنتاج هذه المصانع يكفى حاجة مصر من الورق ، ويصدر الزائد إلى الحجاز والهند . وكانت هذه المصانع تصنع كل الأوراق التى تحتاجها المدارس المصرية . وبهذا الصدد ، طور إسماعيل أيضًا المطبعة الأميرية التى أُنشئت فى عهد محمد على ، حيث كان بمقدورها طباعة كل ما تحتاج إليه المصالح الحكومية ، وجميع كتب التدريس التى تقررها وزارة

المعارف العمومية باللغتين العربية والتركية كما كان بمقدورها أن تطبع بمختلف اللغات الأوروبية ، كالفرنسية ، والإيطالية. والمثير للدهشة أن عمال هذه المطبعة كانوا أكثر من مائة ، جميعهم مصريون .

وفي نفس الوقت تطورت صناعة الطوب ، حيث أنشأت الحكومة مصنعًا بقليوب كان ينتج سنويًا ٤,٧٠٠,٠٠٠ طوبة حمراء . وكذلك اهتمت الحكومة بصناعة الدباغة والجلود ، كما أنشأ الأهالي حوالى ٤٠ مصنعًا بالقاهرة والإسكندرية . وكان إنتاج الجلود يفي احتياجات مصر ، والباقي يصدر إلى الخارج .

ولقد تواكب مع هذه النهضة ، تطور باقي الحرف ، وازدياد عدد المشتغلين بها فالطحانون والفرانون أصبحوا حرفة كبيرة ، وزاد عدد البنائين وصانعي الأحذية والقائمين على السمكرة والتطريز والصياغة . كذلك ازدادت معامل التفريخ .

وتجدد العمل في مناجم الزمرد بجبل زبارا ووادى سقيط بين إدفو والبحر الأحمر وفي مناجم الرصاص ، بجبل الرصاص ، وفي مناجم الذهب في بلاد البشاريين ، وفي مناجم الفيروز بشبه جزيرة سيناء ، وفي محاجر المقطم وأسوان ، ومحاجر وادى عمرحوب المرمرية ، وجبلي الدخان الأبيض والأحمر الرخامية . كما نشط استخراج النطرون من مديرية البحيرة ، واستخراج النترات والأملاح من البحيرات ومن الصخور على شواطئ البحر الأحمر . وفي نفس الوقت اكتشف " زيت الحجر " أي البترول على بعد مائة ميل جنوب السويس ، فأحضر إسماعيل الماكينات لاستخراجه واستغلاله .

لقد وصل مجموع المشتغلين في الحرف والصنائع إلى أكثر من مائة ألف حرفي وصانع ، أي بنسبة ١ إلى ١٢ من مجموع الذكور البالغين في مصر سنة ١٨٧٧ ، وهي نسبة تدل على تزايد النشاط والحركة الصناعية ، كما تنوعت وتعددت الحرف والصناعات ، ووصل عدد المشهور والمعروف منها إلى ٣٨ حرفة وصنعة ، وهو تعدد وتنوع يدل أيضًا على تزايد النشاط والحركة الصناعية في عهد إسماعيل ، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك :

تعداد لأرباب الحرف والصنائع

في مصر سنة ١٨٧٧ وعددهم ١٠٤٦٨٦

مسلسل	الحرفة أو الصنعة	عدد العاملين بها	مسلسل	الحرفة أو الصنعة	عدد العاملين بها
١	صانع أسلحة	٣٧١	٢٠	نقاش	٦٥٦
٢	فحام	٣٢٠	٢١	فخراني	٨٣٤
٣	حداد	٢٦٠٥	٢٢	خيال	١٩٠
٤	نشار ونجار	٦٤٧٣	٢٣	سروجي	٧٧٠
٥	صانع ملابس	٧٧٠	٢٤	صانع أحذية	٢٢٣٥
٦	نحاس	١٢٩٦	٢٥	قلفاطي	٩١٠
٧	صائغ	٥١٠٩	٢٦	صانع لبن (لبان)	٣٤٣
٨	مطرز	١٨٧١	٢٧	حصري	١٤٦٣
٩	حفار	٣٢٠	٢٨	عامل شباك	٢٥٧
١٠	جواهرجي	٢٦٣٠	٢٩	حجار	١٤٠٤
١١	حراق جير	٢٤٨٢	٣٠	دباغ	٩٧١
١٢	مرخماتي	٢٨٥	٣١	سمكري	٤٣٦٠
١٣	بناء	٤١١٣	٣٢	مطبعي	٣٠٠
١٤	مغرلا	٥٨٩	٣٣	صانع زجاج	٢٥٠
١٥	خياط	٢٥٢٠	٣٤	صائد سمك	٩٦٠٠
١٦	قصرجي	٥١٠	٣٥	مراكب "توتي"	٣٦٠٠٠
١٧	منجد	٥٨٢	٣٦	قمرياتي	٨٦
١٨	صانعو ورق	٢٠٠	٣٧	مُركب مزاريب	٣٥٠
١٩	نساج	١٠٠٠٠	٣٨	طواني	٥٤٠
-	الجملة	٤٣٠٤٦	-	الجملة	٦١٦٤٠

المصدر : إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل - [المجلد الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٣] ص ١٣٤ .

وتمشيًا مع النهضة الزراعية والصناعية ، اهتم إسماعيل بطرق المواصلات والموانئ المصرية ، فأنشأ عدة خطوط حديدية ، حتى بلغ طول شبكة السكك الحديدية حوالى ١٢٠٠ ميل ، كما عُممت الخطوط التلغرافية بين مختلف المديريات والبلدان المصرية ، فبلغت أطوال الأسلاك البرقية حوالى ٥٥٠٠ ميل ، وأنشأ لها مكاتب فى كل مدينة وبندر وناحية على طول مسافات امتدادها .

ومن ناحية أخرى اهتم إسماعيل بالبريد كوسيلة من وسائل المواصلات ، فقام بشراء مصلحة البريد من " السنيور موتسى الإيطالى " الذى كان يدير مصلحة البريد لحسابه ونشطت مكاتب البريد ، وأسهمت فى دعم الحركة التجارية ، ففى سنة ١٨٧٨ بلغ عدد المراسلات البريدية مليونين ونصف المليون معظمها مراسلات تجارية ، كما بلغ عدد النقود التى صدرت صراً من عموم المكاتب البريدية ، عشرة ملايين من الجنيهات ، كما بلغت عدد مكاتب البريد فى القاهرة والإسكندرية والأقاليم ٢١٠ مكاتب .

وأولى إسماعيل الموانئ المصرية كل اهتمام ، حيث قام بإصلاحها وتوسيعها ، وأنشأ الخطوط الملاحية الجديدة ، فاهتم أولاً بإنهاء العمل الذى كان قد بدأ فيه فى ميناء السويس ، كما تم إصلاح وتوسيع ميناء الإسكندرية ، وحظيت السفن المصرية بالصيانة والتجديد ، كما أنشأ المنارات الجديدة على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط ، حيث بلغ عددها ١٥ منارة .

ولقد انتعش القطاع التجارى ، نتيجة للتطور الزراعى والصناعى ، ونتيجة لتطور شبكة المواصلات البرية والبحرية ، فاشتملت صادرات مصر فى عهد إسماعيل بالإضافة للقطن والسكر على : الأرز ، والقمح والفول ، والذرة ، والشعير ، والعدس ، والحمص ، والبقول ، والتمر ، والحناء ، والحلبة ، والصوف ، والكتان ، والنطرون ، والأفيون ، والشمع ، كما اشتملت على واردات السودان ومديرية خط الاستواء كسن الفيل والصمغ وريش النعام .

وكانت مصر تستورد من الخارج : المنسوجات ، والملبوسات ، والأثواب الحريرية ، والسجاد ، والطرابيش ، والأجواخ ، والفحم ، والأخشاب وأدوات البناء ، والحديد ، والنحاس ، والآلات ، والأوانى ، والمجوهرات ، والعقاقير والغاز والزيوت ،

والدخان ، والفاكهة والمشروبات الروحية ، والمواشي ، والخردوات ، وأصناف العطارة ، والزجاج والورق .

وتجدر الإشارة إلى أن إسماعيل أسس العديد من الشركات التجارية لعل أهمها : الشركة العزيزية التي قامت على أنقاض الشركة المجيدية ، وشركة الاعتمادات المالية الزراعية المساهمة ، وكذلك شركة استيراد الماكينات التجارية من أوروبا ، وشركة رابعة أسست لتنفيذ مشاريع الري والطرق الزراعية، وأخرى للاتجار بالحاصلات السودانية المتنوعة، كما أسس في أثناء زيارته لباريس ، الشركة العمومية المصرية للاتجار والاستغلال ، وكذلك المصرف الفرنسي المصري . وقد أسهمت هذه الشركات في إنعاش الحركة التجارية ، ووفقًا للدراسة التي أعدتها " لجنة كيف " فإن الميزان التجاري كان لصالح مصر ، حيث كانت الصادرات أزيد من الواردات وهو ما يوضحه الجدول التالي :

حركة الصادرات
في مصر ١٨٥٠ - ١٨٧٥

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات	السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢,٠٤٣,٠٠٠	١,٦٢١,٠٠٠	١٨٦٢	٩,٠١٤,٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٥١	٢,١٥٥,٠٠٠	١,٦٨١,٠٠٠	١٨٦٣	١٤,٤١٦,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٥٢	٢,٣٧٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠	١٨٦٤	١٣,٤٥,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٥٣	١,٨٤٨,٠٠٠	٢,٠٠١,٠٠٠	١٨٦٥	٩,٧٢٣,٠٠٠	٤,٦٦٢,٠٠٠
١٨٥٤	٢,٠٨٧,٠٠٠	٢,١٤١,٠٠٠	١٨٦٦	٨,٦٢٣,٠٠٠	٤,٣٩٩,٠٠٠
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠	١٨٦٧	٨,٠٩٤,٠٠٠	٣,٥٨٢,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠	١٨٦٩	٩٠,٠٨٩,٠٠٠	٤,٠٢١,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠	١٨٧٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	٤,٥٠٢,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠	١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٠٠	٤,٥١٢,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠	١٨٧٢	١٣,٣١٧,٠٠٠	٥,٠٠٥,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠	١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٠٠٠	٦,١٢٧,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠	١٨٧٤	١٤,٨٠١,٠٠٠	٥,٣٢٢,٠٠٠
			١٨٧٥	١٢,٧٣٠	٥,٦٩٤,٠٠٠

المصدر : تقرير لجنة كيف ، نشره عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل -[الجزء الثاني].

ويكاد ينعقد الإجماع على أن جهود إسماعيل العمرانية واللمسة الأوروبية التى أضفاها على القاهرة والإسكندرية ، تعد من أهم مظاهر مشروعه النهضوى وأكثرها نجاحًا . ويرى البعض أنه اقتدى بمقولة أغسطس قيصر الرومان : " وجدت روما مبنية بالطوب اللبن ، فتركتها مبنية بالرخام ... " وإن كان تأثره بالإمبراطور نابليون الثالث أقرب إلى المنطق ، وهو الذى جعل باريس عروس مدائن العالم كله .

وتصف المصادر التى تناولت أوضاع القاهرة والإسكندرية ، قبل إسماعيل - ورغم جهود محمد على وعباس وسعيد - بأنها كانت شرقية الملامح . فشوارع القاهرة كانت ضيقة لا تكفى إلا لمرور جمل أو حصان واحد ، وكانت معوجة ، غير ممهدة ، تربة كثيرة الغبار ، كثيرة الحفر والنقر ، كثيرة الأزقة والدروب ، تفتقد إلى الاعتناء بالنظافة والرش وأعمال الصيانة ، وكانت إذا هبت الريح عليها ارتفعت الأتربة والقاذورات فى سماء العاصمة ، وأصابت سكانها بأمراض العيون ، وإذا ما سقط المطر ، تحولت الشوارع إلى وحول عميقة تغرق فيها أقدام وسيقان وركب المارة ، ويغطى الوحل العربات حتى ما فوق نصف العجل ، فيتوقف المرور وتضطرب العاصمة ، كما لم تكن القاهرة مضاءة ، فمن يخرج إلى شوارعها ليلاً يحمل معه مشعله أو يتقدمه حامل مشعل ينير له الطريق . ولم تكن المياه متوفرة إلا فى قناة تخترق المدينة ، وتعبأ منها المياه فى قرب وتنقل إلى المنازل بواسطة " السقائين " .

كانت القاهرة محصورة بين بابى الفتوح والنصر شمالاً ، والخليج المصرى غربًا والجبل وقرافة المماليك وسلاطينهم شرقًا ، وخرائب الفسطاط جنوبيًا ، وكانت الأقذار والخرابات تحيط بكل حد من حدودها الأربعة ، حتى بلغ ارتفاع تلال الأقذار فى بعض الأحيان من خمسين إلى مائة قدم . وإذا ما أضفنا إلى ذلك استمرار عادة دفن الموتى داخل المنازل وفى المساجد والمدارس ، وبناء بعض المقابر وسط المدينة ، وعدم اللجوء إلى الأطباء فى علاج المرضى . تكونت لدينا صورة عن الأوضاع المتدنية التى كانت عليها القاهرة قبل ارتقاء إسماعيل الحكم وهو ما يفسر انتشار الأمراض والأوبئة التى كانت تفتك بالأهالى ، ولم تكن الإسكندرية بأحسن حالاً من القاهرة .

لقد وُصفت القاهرة فى كتابات بعض الأوروبيين الذين زاروها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بأنها عاصمة البعوض وبؤرة الأمراض المعدية ، ومقرا للمستنقعات والبرك الراكدة التى تصيب كل من يقترب منها بالحميات الخبيثة الفتاكة ، وبأنها البلد الذى يقضى فيه الزائر طوال يومه تحت " الناموسيه " حتى يخفف المتاعب الناتجة عن هجوم الحشرات عليه .

نجح إسماعيل فى تغيير هذه الصورة القاتمة ، حيث بدأ بإزالة ما بقى من تلال الأتربة التى كانت تحيط بالقاهرة ، والتى بدأ محمد على وإبراهيم فى إزالتها ، وقام بردم المستنقعات والبرك ، وأمر بتنظيف المناطق الواقعة ما بين بابى الفتوح والنصر ، وقلعة الكبش ، والسيدة زينب ، وذلك بتعميم الكنس والرش ، ومقاومة العادات المخالفة للقواعد الصحية ، ثم خطط عدة شوارع وميادين جديدة . فظهر شارع الفجالة ، ليربط ما بين باب الحديد والظاهر ، وشارع كلوت بك ما بين باب الحديد والأزبكية . وشارع محمد على ما بين جنوب الأزبكية إلى القلعة .

وبعد عودة إسماعيل من زيارته لباريس سنة ١٨٦٧ ، قرر استحداث تخطيط جديد للقاهرة أسماه " باريس الشرق " وعهد للمهندس الفرنسى " جورج هاوسمان Grogre Houseman رئيس بلدية باريس ، وصاحب مدرسة تنظيم المدن الحديثة ، بأن يخطط القاهرة ، كما خطط العاصمة الفرنسية باريس . وفى نفس الوقت عهد إلى المهندس المصرى على مبارك بعمل الرسومات التى تتفق ورغبته فى تنفيذ مشروعه ، كما عهد إليه بمباشرة أعمال المقاولين ، ومتابعة تنفيذ تعهداتهم مع الحكومة المصرية .

وقام بالفعل على مبارك بإعداد مشروع قانون يضع إطاراً لمشروعات إسماعيل العمرانية ،ساير فيه مخطط المهندس الفرنسى ، اشتمل المشروع على شبكة من الشوارع تربط بين اثنى عشر ميدانًا . إلا أنه عند التطبيق اقتصر على منطقة تقع غرب القاهرة على الضفة الشرقية للنيل ، كانت مساحتها حوالى ٦١٧ فدانًا .

ولقد اشتمل مشروع باريس الشرق على مجموعة من الإجراءات لعل أهمها :

١ – إزالة ما بقى من الخرائب وتلال الأتربة التى كانت تحيط بالقاهرة تمهيداً للبناء عليها وتزويدها بالحدائق والأشجار .

٢ – ردم البرك والمستنقعات .

٣ – نقل المدافن الواقعة فى وسط القاهرة وتحويل أماكنها إلى ميادين وأحياء وبساتين.

٤ – إصلاح مداخل القاهرة ، وإزالة أى عقبات تعرقل الدخول للعاصمة أو الخروج منها .

٥ – تجفيف الأراضى وعمل مشروع مجارى القاهرة .

٦ – رصف الطرق وغرسها بالأشجار ووقايتها من القاذورات .

٧ – إنشاء حدائق عامة.

٨ – تعمير الأحياء القديمة وإصلاحها وتزويدها بمياه الشرب والغسيل .

٩ – تعديل مجرى نهر النيل ، وتزويد القاهرة بالمياه الصالحة للشرب .

١٠ – تخطيط مناطق جديدة خارج حدود المدينة القديمة .

١١ – شق الشوارع الواسعة فى الأحياء الجديدة .

١٢ – شق الشوارع الواسعة فى الأحياء القديمة وربطها بالميادين الرئيسية فى العاصمة.

١٣ – إعداد طرق النقل والمواصلات داخل المدينة ورصف الشوارع وربطها بالمدن المجاورة .

١٤ – إنشاء الكبارى لربط القاهرة بالجيزة .

١٥ – إنشاء مبان عامة كدار الكتب ، ودار الأوبرا ، المحاكم ، الجمعيات العلمية .

١٦ – تطوير وإنشاء محطات جديدة للسكك الحديدية .

ولقد دمجت وتبلورت هذه الإجراءات فيما يسمى ببرنامج المشروعات السبع وهي:

١ – الامتداد بالعمران على الشاطئ الغربي عن طريق تخطيط أحياء جديدة .

٢ – مشروع تحويل مجرى النيل إلى الشرق من موقعه الأصلي ، وإقامة أحياء " الجيزة والدقي " وحديقة الأورمان ، وحديقة الحيوان ، مكان المجرى القديم وربط الضفتين بعدد من الكباري .

٣ – إصلاح مداخل القاهرة " الفجالة – شارع الأهرام " .

٤ – تطوير منطقة عابدين .

٥ – تطوير منطقة الأزبكية .

٦ – تطوير الشاطئ الشرقي للنيل والامتداد العمراني على الشاطئ الغربي .

٧ – إصلاح وتخطيط منطقة الزمالك .

ومضت عملية تطوير القاهرة على قدم وساق ، وفي ٨ يوليو ١٨٦٨ وضع علي مبارك تقسيماً إدارياً جديداً للقاهرة ، فقسمها إلى أربعة أقسام بالإضافة إلى الضواحي ، كما استحدث إدارة للمباني في كل قسم من هذه الأقسام يرأسها مهندس تنظيم تكون مهمته لإشراف على المنشآت ، ومتابعة عمليات رسم الخرائط للشوارع والأزقة .

وفي نفس الوقت كلف الخديوي إسماعيل ، مدير مصلحة الطرق والكباري في مصر " بيير جران " Pierr Gran بمتابعة تخطيط القاهرة ، وتعديل ما يراه مناسباً لإنشاء " قاهرة جديدة " تكون واجهة للقاهرة القديمة وتقع إلى الغرب منها . وبالفعل

وضع " جران " تخطيطًا جديداً للقاهرة فى عام ١٨٧٤ ، عدل فيه منطقة شمال شرقى المدينة عن طريق بولاق ، وباب اللوق ، ومصر القديمة ، وضفة النيل ، لتصبح هذه المنطقة واجهة حضارية للمدينة القديمة .

وفي هذه المنطقة ولد حى " الإسماعيلية " ميدان التحرير حاليًا حدد موقعة على مبارك " حيث امتد بين جسر السبتية ، أى الطريق الموصل بين مصر القديمة وبولاق وهذا حدها البحرى ، أما حدها الغربى فهو ترعة الإسماعيلية التى تأخذ من قصر النيل وساحل النيل إلى القصر العينى ، وحدها القبلى شارع القصر العالى والخليج المصرى، أما حدها الشرقى فهو سور البلد القديم ، وكان عبارة عن خط منكسر به بروز ودخول على غير انتظام ... " .

لقد شيد حى الإسماعيلية على مساحة قدرت بحوالى ثلاثمائة وتسع وخمسين فدانًا . وكانت هذه المساحة من قبل مجرد كثبان من الأتربة وبرك ومستنقعات ، وأراضى سباخ .

لقد خطط وشيد هذا الحى الذى تسمى باسم الخديوى فى زمن قياسى ما بين عودة إسماعيل من المعرض الدولى بباريس سنة ١٨٦٧ حتى بداية السبعينيات ، وترجع السرعة فى إنشائه إلى رغبته فى استقبال ضيوفه الأوروبيين الذين سيشاركون فى افتتاح قناة السويس فى هذا الحى الجديد الذى سيضاهى بالفعل أرقى أحياء باريس .

ولكى يشجع الخديوى على البناء والتشييد فى هذا الحى الجديد أمر بمنح كل من يتعهد بالبناء فيه قطعة أرض ، بشرط ألا تقل تكلفة البناء عن ألف ومائتى جنيه وألا تزيد مدة البناء عن ثمانية عشر شهراً . وبالفعل اندفع وزراء مصر ووجهاؤها يقتدون بالخديوى فظهرت القصور الفاخرة والمبانى الرائعة والبساتين الجميلة وأصبحت المنطقة الجديدة وكأنها قطعة من باريس ، أو على حد تعبير على مبارك من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، حيث ظهرت الشوارع الواسعة على خطوط مستقيمة

ومتقاطعة على زوايا قائمة . ودكت الشوارع والحارات بالحجر " الدقشوم" ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت فى أرضها أنابيب المياه ، وأُقيمت فيها أعمدة المصابيح لإنارتها بغاز الاستصباح ليلا .

وكجزء من خطة تطوير القاهرة ، أمر إسماعيل بتطوير منطقة الأزبكية ، فقلبها رأسا على عقب إذ كان يرغب فى جعلها " صرة " للعاصمة الجديدة ، وبالتالى فإن تطويرها تكملة لمشروعه فى منطقة الإسماعيلية ، وكانت توجيهاته للمهندس الفرنسى بأن تجمع الأزبكية بين جمال حدائق غابة بولونيا فى باريس وبين منطقة أوبرا باريس ، والأحياء الفرنسية التى تلتف حولها ، وبالفعل قام المهندس الفرنسى " بارلين دى شامب " بردم بركة الأزبكية التى كانت قد تحولت إلى مستنقع تنبعث منه الروائح الكريهة . وظهرت حديقة الأزبكية سنة ١٨٧٢ على نمط حدائق باريس ، وأقيمت عليها بحيرة وجبلاية صناعية وممرات وجسور زودت بالمصابيح ، وزرعت بالحديقة مجموعات من الأشجار النادرة ، وكجزء من تطوير منطقة الأزبكية أقيم العديد من المنشآت ، كالبنوك والمصالح الحكومية والشركات والفنادق ، كما أُنشئت دار الأوبرا ، وأقيم تمثال إبراهيم باشا والد الخديوى إسماعيل – نفذه المثال " كورويه " – كما تم إنشاء ميادين جديدة وشوارع مهمة ، فتم ربط حى الأزبكية بالموسكى شرقًا بعد توسيعه ، وفى الجنوب الغربى ظهرت أحياء التوفيقية وعابدين فضلاً عن الإسماعيلية ، كما خططت منطقة الروضة كحى بديع على النمط الأوروبى .

لقد أصبحت الأزبكية بعد تطويرها بمثابة قلب للقاهرة ، ومركزًا لحركتها التجارية ، وحلقة وصل بين المدينة التاريخية القديمة ومدينة إسماعيل الحديثة .

وكان إسماعيل الحالم بعاصمة عصرية لمصر ، قد قرر نقل مقر الحكم من القلعة ، لذلك أمر بتخطيط مقر جديد فى حى عابدين وتنسيق المنطقة كلها . وكانت منطقة عابدين عبارة عن مجموعة من البرك الراكدة ، منها بركة الفراعين ، وكانت تقع مكان الميدان الحالى ، وبركة السقائين ، وبركة الفوالين ، وبركة الناصرية . وكانت

الهضاب والكثبان الرملية وبقايا القلاع التى أقامتها قوات الحملة الفرنسية ، تتخلل هذه البرك .

وتنفيذاً لأوامر إسماعيل سويت الهضاب والمرتفعات وأزيلت الكثبان الرملية والأتربة ، واستُخدمت في ردم البرك ، وبدأ بناء قصر عابدين فى نفس السنة التى تولى فيها إسماعيل الحكم ١٨٦٣ ، وظهر القصر الفخيم على أطلال قصر عابدين بك القديم وأصبح ميدان عابدين مكان بركة الفراعين القديمة ، وقيل إن القصر حاكى قصر التويلرى الإمبراطورى فى باريس وأن الساحة إنما تشبه ساحة الكونكورد التى تمتد أمامه .

والمتأمل لموقع قصر عابدين الذى شغل مع الميدان الفسيح تسعة فدادين ، يكتشف على الفور أن اختيار إسماعيل للموقع لم يكن محض صدفة ، بل جاء فى موقع يتوسط مدينتين ، القاهرة القديمة بشوارعها وأزقتها الضيقة وطرازها الشرقى ، والقاهرة الجديدة في الغرب وشوارعها الواسعة وطرازها الغربى . والمدقق يكتشف أن شارع محمد على كان يفصل بين الاثنين ، فالأحياء شرقه تمثل القاهرة القديمة ، والأحياء غربه تمثل قاهرة إسماعيل، ولذلك كان قصر عابدين بمثابة الضلع الثالث من أضلاع مدينة إسماعيل ذات الطراز الأوروبى ، وسرعان ما أُقيمت حوله مقار النظارات (الوزارات) بل ومقر مجلس النظار ثم تلا ذلك ظهور قصور وبيوت رجال السياسة والحكم .

وامتدت يد العمران كذلك إلى منطقة الزمالك ، فبعد أن كانت مكانًا يمتلئ بأخصاص من البوص ومنازلها من الغاب والبرسيم ، ويتجمع فيها الشباب للهو والغناء. سرعان ما تحولت فى عهد إسماعيل إلى حى من أروع وأجمل أحياء القاهرة. وبدأ تطويرها بعد أن أقام الخديوى واحداً من أكبر قصوره " قصر الجزيرة " على مساحة ٦٠ فدانا ، وهو القصر الذى أقامت فيه الإمبراطورة " أوجينى " إمبراطورة فرنسا خلال حضورها افتتاح قناة السويس . ولقد شُيد قصر الجزيرة على منوال قصر الحمراء بالأندلس ، حيث أنشأ بحديقته " سلاملك " واقتنى بها العديد من

الحيوانات كالسباع والنمور والفيلة والقردة والنسانيس ، فضلاً عن أنواع الطيور التى جلبها من كل مكان .

وبالقرب من قصر الجزيرة ، شيد إسماعيل حديقة الأسماك التى تطل واجهتها على نيل الزمالك بشارع الجبلاية . وامتازت شوارع الزمالك بالاستقامة والتقاطع وكانت مخططة على النظام الحديث .

ولقد ربط إسماعيل الزمالك عن طريق الكبارى ، فأُنشئ كوبرى البحر الأعمى (الجلاء حاليا) لربط الزمالك بالجيزة ، وكوبرى إسماعيل (قصر النيل) لربط الزمالك بالقاهرة .

وإن كان محمد على قد مهد وبنى شارع شبرا وشارع الترعة البولاقية ، فإنه يعود للخديوى إسماعيل فضل تمهيد مدخل القاهرة (الزراعى) بدايته من نهاية شارع شبرا وهو المدخل الذى يستخدمه أهالى مديريات القليوبية والمنوفية والغربية عند زيارتهم للقاهرة وعند عودتهم إلى مديرياتهم . وفى عهده شهدت المنطقة نمواً عمرانياً عظيماً ، خصوصاً بعد تحويل مجرى نهر النيل من الغرب إلى الشرق (حيث يوجد الآن شارع الجيزة وشارع النيل) حيث ترتب على هذا التحويل ، ظهور أراض جديدة (طرح النهر) وهى التى تعرف الآن بروض الفرج والساحل . ولقد شجع إسماعيل الأفراد والأميرات والأعيان وكبار التجار على تشييد القصور والبساتين فى هذه المنطقة على جانبى شارع شبرا فأصبحت المنطقة تحفة تسر الناظرين وقبلة يقصدها الأعيان والأجانب للإقامة والتنزه .

وفى نفس الوقت لحقت يد العمران والتحديث منطقة حلوان ، حيث أصدر إسماعيل أوامره عام ١٨٦٨ بإيفاد بعثة من الأطباء والعلماء لتحليل المياه الكبريتية ، ودارسة أحوال الطقس بحلوان ، وبعد أن أكدت البعثة فى تقريرها أهمية عيون حلوان فى علاج بعض الأمراض خصوصاً الأمراض الجلدية . طالب نظارة الأشغال بتشييد مبنى بالقرب من العيون ثم قام بزيارة حلوان عام ١٨٧١ ، وأمر بعد ذلك بجعل حلوان

منطقـة سيـاحيـة . وقـام ببنـاء قـصـر لوالدته ، عـرف بقصـر " الوالدة باشـا " ، وكـان هدفه من ذلك تشـجيع الأمـراء والأعيان على البناء في حلوان وتعميرها ، ولذلك أمـر أيضًـا بمنـح كل راغـب في البناء بحلوان أي مـسـاحـة من الأرض بشـرط أن يبنى خمسها في مدة محدودة ، وجعل لكل خمسمائة متر مربع مبلغًا رمزيًا قدره جنيهًا واحدًا . كمـا أصدر أوامره بإنشـاء " حمـامـات " بجوار العيون ، ودار للاستشفاء ، وفندق للمسـافرين ، فضـلاً عن عدد من المتنزهات العامة، ثم أمر بمد خط حديدى لربط حلوان بالقاهـرة ، وكذلك إنشاء طريق من حلوان إلى النيل طوله ٤ كيلومترات . ثم أمر بإنشـاء منطقة جديدة تسمى حلوان الحمـامـات تمييزًا لها عن حلوان الأصلية التى كانت تسمى حلوان البلد . وسرعان ما أصبحت حلوان ضاحية سياحية ومنتجعًا صحيًا يقصده السياح الأجانب والأثرياء للتنزه والترويح عن النفس وللاستشفاء أيضًا بالمياه الكبريتية .

وقبيل افتتاح قناة السويس أمر إسماعيل بتعبيد مداخل القاهرة من ناحية الأهرام والجيزة ، حتى تصبح ملائمة لسير المركبات التى ستحمل ضيوف مصر من أباطرة وملوك وأمراء ، وحتى يتمكنون من زيارة أهرامات الجيزة راكبين عرباتهم المذهبة دون عناء أو مشقة . وغرست أشجار الجيزة والبرتقال والأكاسيا على جانبى الطريق على الأهرامات .

وفيما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٥ ، رُدم الجزء المتخلف من تحويل مجرى النيل شرقًا وأُنشئ في هذا الجزء حديقة الأورمان على مساحة ٤٦٥ فدانًا وغرست فيها الأشجار النادرة . كما أقيمت سراى الجيزة ، حيث امتدت حدائقها إلى " موقع كوبرى عباس " وفوق مساحة امتدادها حوالى خمسين فدانًا من بساتين السراى ، أقيمت حديقة الحيوان .

هكذا ازدانت القاهرة وتجملت ، وزادت مساحتها فبعد أن كانت ٣٤٠ فدانًا يوم أن بناها جوهر الصقلى سنة ٩٦٩ م ، اتسعت في القرن التاسع عشر لتصبح حوالى

١٠٠٠ فدان ، ومعظم الزيادة تمت فى عهد الخديوى إسماعيل ، كما زاد عدد سكانها ليصبح مليون نسمة .

ولقد شهدت قناصل الدول الأوروبية بجهود إسماعيل فى تجميل القاهرة ، ذكر قنصل الولايات المتحدة فى القاهرة فى رسالة أرسلها إلى وزارة الخارجية يوم ٩ نوفمبر ١٨٧٢ : " إن إسماعيل قرر أن يجعل القاهرة عاصمة تليق بمصر ، لذلك أنفق أموالاً كثيرة ، وبدأ الجهود بهمة قلما يتحلى بها أمير شرقى ، فعكف على العمل لتجميل المدينة التى يمكن تفضيلها اليوم على عدة عواصم أوروبية .

ومع أن إسماعيل لم يكن يحب مدينة الإسكندرية - بسبب تطيره منها بعد أن أخبره أحد المنجمين أنه سيلقى حتفه فيها - إلا أنه لم يُهملها بل اهتم بها كذلك ، فازداد عمرانها وتغيرت أحوالها، حيث أمر بردم البرك وإزالة الأقذار والأتربة والرمال من شوارعها ، واختط بها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم ، الذى امتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرك ، وشارع المحمودية ، فضلاً عن ستة شوارع أخرى امتدت ما بين سكة باب شرقى والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة . كما امتدت بالعمران إلى منطقة الرمل ، ورُبطت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها عدة قصور له ولأقاربه للإقامة بها صيفًا ، كما فتح شارعًا كبيرًا امتد من باب رشيد حتى حدود الملاحة بزمام المندرة مارًا بالسراى الخديوية بالرمل ، كما مد طريقًا من الملاحة إلى ترعة المحمودية .

وأمر إسماعيل بإنشاء حديقة النزهة على ترعة المحمودية ، وأصبحت متنزها عاما ، كما بنى سراى الحقانية التى أُنشئت بها المحاكم المختلطة فضلاً عن إصلاحه ميناء الإسكندرية.

وكما أنيرت القاهرة ، أنيرت أحياء الإسكندرية بغاز الاستصباح وتم توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة ، ووصلت خطوط المجارى تحت الأرض ، كما تم تبليط معظم شوارع المدينة ، وأنشئت بلدية الإسكندرية للإشراف والاهتمام بأمور

التنظيم والصيانة والنظافة ، وقاوم إسماعيل العادات السيئة ، فأمر بعدم دفن الموتى بالمنازل أو بجوارها أو داخل المساجد ، وأبطل ذبح الذبائح داخل البيوت والحوانيت وخصص مكانًا لذلك . كما أمر بمقاومة الأمراض والأوبئة ونشر العادات والمفاهيم الصحية وذلك عن طريق الإدارة الصحية التى أُنشئت خصيصاً لذلك .

ولقد أتت إصلاحات إسماعيل فى الإسكندرية أُكُلها ، فانتعشت المدينة ، وازدهرت ، وأصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد سعيد ، وزاد عدد سكانها ليصل فى أقل من خمسة عشر عاما إلى حوالى ٢١٢,٠٠٠ نسمة .

* * *

وتُعد النهضة العلمية والأدبية من أبرز مظاهر مشروع النهضة فى دولة إسماعيل " الحديثة " ، فعندما تولى الحكم كانت معظم المدارس التى أنشأها " محمد على" مغلقة ، فأعاد تأليف ديوان المدارس ، وعهد برئاسته إلى نفس الشخص الذى تولاها في عهد محمد على " إبراهيم أدهم باشا " وعلى الفور دبت الحياة فى المدارس القديمة ، وأُسست مجموعة من المدارس العالية الجديدة ، فى مقدمتها : مدرسة الحربية ومدرسة المهندسخانة ، ومدرسة الحقوق ، ومدرسة دار العلوم .

واهتم إسماعيل بتعليم البنات ، إذ كان تعليم البنات قبله فى حكم العدم ، فأُسست مدرسة السيوفية للبنات سنة ١٨٧٣ ، كما ظهرت مدرسة أخرى سنة ١٨٧٤ ، وتطورت مدرسة الطب والولادة فى عهده ، وتخرج فيها نفر من أعلام الطب في مصر الحديثة .

وأولى إسماعيل التعليم الصناعي كل اهتمام ، فأسس عدداً ليس بالقليل من المدارس الصناعية في مقدمتها : مدرسة الفنون والصنائع وكانت تعرف بمدرسة " العمليات " ، وكانت تقوم بتخريج الصناع الفنيين ومنهم : مهندسو الوابورات البرية والبحرية ، والموظفون الفنيون، والسائقون فى مصلحة السكك الحديدية ، وصناع

عربات السكك الحديدية ، والبواخر والآلات البخارية . وزودت هذه المدرسة بالمعامل التى كان الطلاب يمارسون فيها التمرينات العملية منها : معمل تركيب الآلات وتصليحها ، ومعمل الحدادة ، والمسبك ، ومعمل الخراطين والنجارين ،.ومعمل الحديد والنحاس ، ومعمل لتعليم التلوين .

وظهرت فى عهده كذلك " المدارس الخصوصية " منها : مدرسة المساحة والمحاسبة ، ومدرسة اللسان المصرى القديم لتعليم اللغة الهيروغليفية ، ومدرسة الزارعة ، ومدرسة العميان والخرس .

واهتم بالمدارس الثانوية ، فأُسست فى عهده : المدرسة التجهيزية بالعباسية ، ومدرسة رأس التين بالإسكندرية .

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائى – وكانت معظم المدارس الابتدائية التى أنشأها محمد على ، قد أُلغيت فى أواخر عهده ، ولم يلتفت لها عباس أو سعيد – فبذل إسماعيل جهوداً كبيرة لإحياء التعليم الابتدائى فى القاهرة وبقية المديريات ، فأُسست عشرات المدارس . ويرجع الفضل فى الاهتمام بالتعليم الابتدائى إلى شريف باشا ثم إلى على باشا مبارك الذى فكر فى تحويل التعليم فى الكتاتيب إلى التعليم الابتدائى النظامى .

وفى نفس الوقت اهتم إسماعيل بالأزهر ، وأدخل على نظام التعليم فيه عدة إصلاحات ، كان أهمها إلغاء نظام الإجازات الذى كان معمولاً به ، وإنشاء نظام الامتحانات لتخريج العلماء والمدرسين سنة ١٨٧٢ كما ازدهرت المدارس التى أنشأتها الطوائف الشرقية غير المسلمة (الأقباط الأرثوذكس ، والكاثوليك ، والروم الأرثوذكس والكاثوليك ، الموارنة ، الأرمن ، اليهود، وغيرها) .

وكذلك مدراس الإرساليات والجاليات الأجنبية ، حيث نالت تشجيعًا ودعمًا كبيراً من إسماعيل .

ومن ناحية أخرى اهتم إسماعيل بالبعثات سيرا على خطى جده فأخذ يوفد الطلبة إلى المدارس الأوروبية منذ توليه الحكم سنة ١٨٦٣ ، ويُقدر البعض عدد الذين أوُفدوا إلى أوروبا في مدة حكمه ، بحوالى ٢١٨ طالباً ومعظمهم أوُفد إلى فرنسا .

لقد آمن إسماعيل بأن التعليم هو أداة النهضة ووسيلة بناء الدولة الحديثة ، لذلك أنفق بسخاء على التعليم ، فقد كانت ميزانية " نظارة المعارف" في عهد سعيد لا تتجاوز ستة آلاف جنيه فزداها إسماعيل إلى أربعين ألفًا ، ثم زيدت بعد ذلك إلى خمسة وسبعين ألف جنيه بعد أن أضاف إليها إيرادات أراضي تفتيش الوادى بمديرية الشرقية بعد شرائها من شركة قناة السويس .

وتجدر الإشارة إلى الدور الذى قام به " على باشا مبارك " فهو مؤسس النهضة العلمية ورائد التعليم في عهد إسماعيل ، حيث اطلع على مناهج التعليم فى المدارس الفرنسية منذ تعيينه وكيلاً لنظارة المعارف العمومية سنة ١٨٦٧ . ولما تقلد هذه النظارة وجه معظم جهوده إلى ترقية شئون التعليم ، وإليه تنسب اللائحة الشهيرة " لائحة مايو ١٨٦٨ " التى نظمت المدارس وقسمتها إلى ابتدائية وتجهيزية وخصوصية.

ومن ناحية أخرى اهتم إسماعيل بالجمعيات العلمية المختلفة باعتبارها من وسائل نشر العلوم والمعارف ، فأحيا الجمعيات القديمة ، وأنشأ العديد من الجمعيات الجديدة لعل أهمها : جمعية المعارف التى أُسست سنة ١٨٦٨ لتقوم بنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر ، والجمعية الجغرافية الخديوية ، أُسست سنة ١٨٧٥ بغرض الاهتمام بالأبحاث الجغرافية ونشرها ، الجمعية الخيرية الإسلامية أُنشئت بالإسكندرية سنة ١٨٧٨ لتهتم بإنشاء المدارس الحرة . كذلك اهتم إسماعيل بالآثار المصرية ، وشجع عمليات التنقيب عنها ، وأصدر أوامره سنة ١٨٦٩ بإنشاء " دار الآثار العربية " ، كما أُنشئت دار الرصد بالعباسية ومصلحة الإحصاء ، ومصلحة المساحة .

ويرتبط بالنهضة العلمية أيضًا إنشاء دار الكتب سنة ١٨٧٠ حيث أنفق عليها من ميزانية المدارس ، وفتحت أبوابها لطلاب العلم والمعرفة وقدمت لهم خدمات جليلة

حيث يسرت لهم الاطلاع على الكتب والمؤلفات والمخطوطات النادرة التى احتوتها الدار ، حيث جُمعت من مخازن الحكومة ومكاتب الأوقاف ومن المساجد وغيرها .

كما ارتبط بالنهضة العلمية وعبر عنها ، تطور الحركة الصحفية ، حيث ظهرت فى عهد إسماعيل العديد من الصحف لعل أشهرها : مجلة البعوث الطبية ١٨٦٥ ، وجريدة وادى النيل ١٨٦٧ ، وجريدة نزهة الأفكار ١٨٦٩ ، وروضة المدارس ١٨٧٠ وجريدة الكوكب الشرقى ١٨٧٣ ، وجريدة الأهرام ١٨٧٦ ، وأبو نضارة أو أبو زمارة ١٨٧٧ ، وجريدة الوطن وجريدة مصر ١٨٧٨ ، وجريدة الإسكندرية ومرآة الشرق ١٨٧٩. كما صدرت فى عهده بعض الصحف بلغات أجنبية مثل :

Le Progres Egyptian

La Reforme

ولقد ساعد على تطور الحركة الصحفية ، تقدم فنون الطباعة ، وازدهار حركة التأليف والترجمة والنشر ، فضلاً عن اهتمام إسماعيل نفسه بالحياة العلمية والأدبية والفنية .

* * *

ويُعد اهتمام إسماعيل بالصحة ، مظهراً من مظاهر نهضته إذ أصدر أوامره ببناء عدد ليس بالقليل من المستشفيات فى القاهرة والإسكندرية، والمديريات المختلفة ، فأنشئت بالقاهرة المستشفى الأميرى ، والمستشفى الأوروبى ، وكذلك بالإسكندرية مستشفى أميرى وآخر أوروبى ، كما أنشئ بها المستشفى اليونانى ، ومستشفى الدياكونيس ، ونفس الشيء بالسويس ثم أُنشئت المستشفيات ببورسعيد ، والإسماعيلية ، والقصير ، ودمنهور ، والعطف، وطنطا ، والمحلة الكبرى، وشبين الكوم ، والزقازيق ، وبنها ، والمنصورة ، والجيزة ، والقناطر الخيرية ، وبنى سويف ، والفيوم ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، وإسنا ، كما ظهرت المستشفيات فى دنقلة، وسواكن ، ومصوع وكسلا ، وبربرة ، والأبيض ، وسنار والخرطوم .

ومن ناحية أخرى قامت الإدارات الصحية بمقاومة الأمراض المتوطنة ومكافحة الأوبئة ، خصوصاً وباء الكوليرا ، كما قامت بنشر الوعي الصحي بين السكان .

وكما فعل جده " محمد علي " ، أولى إسماعيل الجيش والأسطول كل اهتمام ، وكان هدفه أن يصل بالجيش المصري إلى مستوى الجيوش الأوروبية الحديثة ، لذلك نهض بالتعليم الحربي ، فأنشأ المدارس الحربية على الطراز الأوروبي ، من هذه المدارس : مدرسة البيادة (المشاة) ١٨٦٤ ، ومدرسة السواري (الفرسان) ١٨٦٥ ، ومدرسة الطوبجية (المدفعية) ١٨٦٥ ، ومدرسة أركان الحرب ١٨٦٥ ، ومدرسة صف الضباط (الحظرية) ١٨٧٤ . كما ارتبط بذلك إنشاء مدرسة الطب البيطري ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانجية .

ولقد اختص إسماعيل هذه المدارس بإدارة خاصة بها هي " إدارة المدارس الحربية " . وفي نفس الوقت أرسل إلى فرنسا ، بعثة حربية ضمت ١٥ ضابطاً من خيرة ضباط الجيش ، وذلك بهدف الاستفادة من الخبرة الفرنسية ، وبالفعل درس هؤلاء النظم العسكرية الفرنسية ومعظم فنون الحرب ، ليس فقط بل حملوا معهم مجموعة كبيرة من المؤلفات الحربية باللغة الفرنسية . كما استقدم إسماعيل من فرنسا بعثة حربية مؤلفة من بعض الضباط الفرنسيين ، برئاسة الكولونيل مرشر Mircher وعضوية الضباط رباتيل Rebatel ولارمي Larmee وبولار Polard . وانضم إليهم الضابط دوبرناردي Dobernarde، فتولى هؤلاء نظارة بعض المدارس الحربية وعملوا على تنظيم شئونها .

وبالإضافة إلى الخبرة الفرنسية ، استعان إسماعيل كذلك بالخبرة الأمريكية ، حيث عهد إلى عدد من الضباط الأمريكيين بتأسيس هيئة أركان حرب للجيش المصري فتألفت هذه الهيئة من عدد من الضباط الأمريكيين ومن الضباط المصريين الذين عادوا من فرنسا ، وأُسندت رئاسة هيئة أركان الحرب إلى الجنرال إستون Stone وخصص إسماعيل لهذه الهيئة مطبعة لطبع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة ، كما أنشأ بها مكتبة زُودت بالكتب النفيسة التي تناولت فنون الحرب وأسرار المعارك التاريخية المهمة ، كما

ألحق بها متحفاً حربياً ضم الكثير من الأسلحة والتحف وبعض الأشياء التذكارية التى تخص الجيش المصرى . ومن ناحية أخرى اهتم إسماعيل بالصحافة الحربية ، فأنشئت صحيفتان ، الأولى هى " جريدة أركان حرب الجيش المصرى " والثانية هى " الجريدة العسكرية المصرية " .

وفيما يتعلق بتسليح الجيش المصرى ، زود إسماعيل الجيش بالأسلحة والأدوات الحديثة من أوروبا ، وفى نفس الوقت اهتم بالمصانع الحربية التى شيدها محمد على ، فجددها وطورها ، حتى صارت تصنع فيها المدافع والأدوات والآلات الحربية ، كذلك اهتم بمصانع القنابل والخرطوش ، والبارود . وفى نفس الوقت اهتم بالقلاع والحصون فرممها وجدد أسلحتها ومدافعها .

ولقد بذل إسماعيل جهوداً كبيرة لإحياء البحرية المصرية التى تدهورت واضمحلت فى عهد عباس وسعيد ، فأمر بإحياء ترسانة الإسكندرية الشهيرة ، فجددت معاملها ومصانعها ، وجلب لها العمال من كل مكان ، فدب فيها النشاط وسرعان ما عادت إلى سيرتها الأولى فى عهد محمد على . وصُنعت بها السفن الحربية . كما استجلب من ترسانات أوروبا عدة سفن حربية انضمت إلى الاسطول المصرى . وفى نفس الوقت جدد المدرسة البحرية بالإسكندرية ، وأنشأ مدرسة أخرى بجوار الترسانة المصرية ، وأحضر لها المدرسين من أوروبا . كما كان بها بعض المدرسين المصريين وتولى نظارتها ضابط من ضباط البحرية الإنجليزية يدعى مكيلوب Makulob أما وكيل المدرسة فكان عبد الرازق درويش وهو من الضباط الأكفاء ، وسيتولى نظارتها بعد مكيلوب ، وتلقى الطلاب فى هذه المدرسة نفس الفنون والعلوم البحرية التى كانت تدرس فى المدارس البحرية الأوروبية . ولقد أوفدت الحكومة المصرية بعض طلاب هذه المدرسة إلى إنجلترا ، ولما عاد هؤلاء كان لهم دور كبير فى تطوير صناعة السفن وعلوم الميكانيكا البحرية . ومن ناحية أخرى وجه إسماعيل عنايته للأسطول التجارى ، فأنشأ شركة للملاحة التجارية هى " الشركة العزيزية" التى سبق الإشارة إليها . كما اهتم بالموانئ المصرية فى السويس والإسكندرية . وكذلك اهتم بمشروع قناة السويس

فصمم على إتمامه، والمعروف أنه اعترض على شروط الامتياز ، خصوصاً التعهد الذى ألزم الحكومة المصرية بتقديم ٢٠,٠٠٠ عامل ، والنص الخاص بملكية الشركة لترعة المياه العذبة وتقاضيها أجراً من الأهالى مقابل رى أراضيهم منها ، كما اعترض على إعطاء الشركة الحق فى نزع ملكية الأراضى من الأفراد إذا رأت أنها فى حاجة إليها . ولقد طالب الشركة بتخفيض عدد العمال إلى ٦٠٠٠ عامل فقط ، كما طالبها بتقديم تعويض للحكومة المصرية مقابل حفر الترعة العذبة. ولما عارضت الشركة قبل إسماعيل تحكيم نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، الذى جاء حكمه جائراً، حيث ألزم هذا التحكيم الحكومة المصرية بدفع ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى كتعويضات مقابل التعديلات فى نصوص الامتياز ، وهو تعويض يعادل نصف رأسمال الشركة . ومع ذلك اعتبره إسماعيل انتصاراً .

لقد كان إسماعيل يطمح فى الحصول على لقب فاتح القناة ، لذلك عضد المشروع بكل قوته ، وأنهى العمل فى حفر القناة فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وافتتحت للملاحة العالمية يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ حيث أقام إسماعيل الحفلات الفخمة بهذه المناسبة التاريخية ، وحضر هذه الاحتفالات بالإضافة إلى الإمبراطورة أوجينى إمبراطورة فرنسا ، وفرانسوا جوزيف إمبراطور النمساء عدد ليس بالقليل من أمراء ووجهاء وسفراء أوروبا .

وفى نفس الوقت شهدت مصر فى عهده أول تجربة نيابية ، وذلك حين أمر بتشكيل مجلس شورى النواب ، حيث صدر المرسوم الخديوى فى نوفمبر ١٨٦٦ بتكوين هذا المجلس ، وتضمن المرسوم قانونين: الأول هو قانون اللائحة الأساسية والثانى هو قانون اللائحة النظامية . ولقد تضمنت اللائحة الأساسية ثمانى عشرة مادة تناولت نظام الانتخابات والشروط القانونية الواجب توافرها فى العضو المرشح ، وفترات الانعقاد ، كما حدد القانون الأساسى سلطات المجلس فى تداول الشئون الداخلية فقط ، وأن تكون المبادرة مع الحكومة وحدها أى مع الخديوى ، أما المجلس فلا يرفع إلا نصائح تقدم إلى الخديوى فيأخذ بها أو يرفضها . وفى المادة الثانية حدد

القانون شروط " اللياقة الدستورية " فاشترط أن يكون عمر العضو ٢٥ عاما فأكثر ، وأن يكون قد ولد فى مصر وعاش فيها معظم هذه الفترة ، وألا تكون له صلة بالقوات المسلحة ، أو الأعمال المدنية ، وأن يكون صاحب سمعة طيبة ، وأكثر هذه الشروط كان لا بد أن تنطبق على الناخب نفسه .

كان عدد أعضاء المجلس ٧٥ عضوا ، ينتخبون لثلاث سنوات ، وكانت أعمالهم لا تزيد عن مجرد تلقي العرائض أو الالتماسات وبعض المناقشات . أما باقى سلطات المجلس فكانت فى يد الخديوى، فهو وحده صاحب الحق فى دعوة المجلس للانعقاد ، وهو وحده صاحب الحق فى صرفه للإجازة أو حله .

لقد أعطت اللائحة النظامية للخديوى سيطرة كاملة على المجلس فى مداولاته وقراراته ، ليس فقط من خلال سيطرته على الانتخابات والدعوة للانعقاد والحق فى الحل ... ولكن بموجب المادتين الثانية والثالثة حيث أعطى الخديوى حق تعيين رئيس المجلس ونائبه ، وكان على رئيس المجلس أن يرفع إليه كل قرارات المجلس قبل صدورها .

ومع أن مجلس إسماعيل يثير السخرية ، فظهوره كان مرتبطًا بأبهة الخديوى من ناحية وبرغبته فى إشراك الأعيان فى مشاكله المالية من ناحية ثانية ، ومن ناحية ثالثة فإن المجلس أُنشئ لذر الرماد فى عيون أوروبا وإيهامها بأن مصر تحكم حكمًا نيابيًا ، وبأن إسماعيل خديوى مستنير . ومع أن معظم أعضاء المجلس كانوا خشبًا مسندة ودمى هشة ، وجماعة من الأميين لا يعرفون إلا كلمة " آمين " كلما عرض عليهم الخديوى أمرًا من أمور الحكم . مع ذلك كان ظهور هذا المجلس خطوة على طريق التجربة النيابية ومظهرًا من مظاهر بناء الدولة الحديثة فى القرن التاسع عشر . ومن ناحية أخرى شهد النظام السياسى تغيرًا مهما ، وذلك بعد أن أُنشئ " مجلس النظار " تنفيذًا للأمر العالى الذى أصدره إسماعيل يوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، حيث خوله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا بتأليف أول " نظارة " وهى النظارة التى عُرفت " بالنظارة الأوروبية " أو " المختلطة الأولى " . والمعروف أن إسماعيل كان

يحكم مصر حكمًا مطلقًا قبل التدخل الأوروبي في شئونه وشئون مصر ، بواسطة " صندوق الدين " و " المراقبة الثنائية " و " الوزارة المختلطة " . وإنه لم يكن للنظار قبل إنشاء مجلس النظار أي سلطة حقيقية بجوار سلطة الخديوى ، فهم مجرد موظفين كبار في خدمته ، يعينهم ويعزلهم وقتما يشاء كسائر الموظفين . وكانوا يجتمعون مع جماعة من الباشوات في " المجلس الخصوصي العالي " الذى يرأسه الخديوى ، ولم يكن لهذا المجلس أي سلطة حقيقية . فلما ظهر مجلس النظار صار مسئولا عن الحكم وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس المجلس ويتضامنون معه في المسئولية .

لقد كانت هذه الخطوة ، أيا كانت الظروف التى دفعت إسماعيل إلى القيام بها ، من الخطوات المهمة في تطور النظام السياسي المصرى ، فلم تعد رئاسة مجلس الوزراء للخديوى ، وإنما يرأسه رئيس المجلس ، وأصبح المجلس هيئة مستقلة عن " ولى الأمر " تشاركه الحكم وتتحمل مسئوليته ، وأصبحت قرارات المجلس بالأغلبية والوزراء متضامنون في المسئولية . وحسب إسماعيل فإنه تطلع من وراء هذا المجلس إلى " إصلاح نظام الإدارة وتعظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارات وممالك أوروبا ... " . وبالجملة كان ظهور مجلس النواب ومجلس الوزراء من أهم المتغيرات التى ساعدت على تجديد دماء الحركة السياسية والوطنية في القرن التاسع عشر .

بقيت الإشارة إلى أن بناء مصر الحديثة في عهد إسماعيل ارتبط برغبته في توسيع نطاق استقلالها السياسي واتجاهه لتكوين إمبراطورية في إفريقيا، ولقد أعلن بعد اعتلائه عرش مصر - كما سبق - أنه سيعمل على الفور لمصر بالاستقلال السياسي وسينهض بها إلى مصاف الدول العظمى .

ولقد نجح بالفعل في التخفيف من القيود التى فرضتها معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ مستخدما في ذلك سلاح الرشوة ، فأنفق مئات الألوف من الجنيهات ليوسع نطاق استقلال مصر ويغير نظام وراثة العرش لصالح أولاده ، فصدر فرمان

٢٧ مايو ١٨٦٦ الذى قضى بأن ولاية مصر وملحقاتها وراثية فى أكبر أبناء الوالى الجالس على العرش (إسماعيل) كما نص على إمكانية زيادة عدد الجيش المصرى إلى ٣٠,٠٠٠ رجل ، وتشكيل مجلس وصاية ، وإقرار حق الحكومة المصرية فى سك النقود ومنح الرتب المدنية ، ثم تبع ذلك صدور " إرادة سلطانية " فى الثامن من يونيو ١٨٦٧ بالإنعام على إسماعيل باشا وخلفائه بلقب " خديوى " وذلك تمييزاً لمقامه عن سائر ولاة الدولة العثمانية. كما منح هذا الفرمان خديوى مصر حق إعلان التنظيمات الخاصة بإدارة البلاد ، وعقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية بشأن الجمارك والبريد والنقل وغيرها على ألا تتخذ طابع المعاهدات الدولية .

وفى الثامن من يونيو ١٨٧٣ تمكن إسماعيل من استصدار فرمان سمى " بالفرمان الجامع " حصلت مصر بمقتضاه على حقوقها الكاملة فى الاستقلال التام باعتبارها دولة وليست مجرد ولاية ، وتأكدت سلطة الخديوى على سواكن ومصوع ، واستمرار حقه فى عقد الاتفاقيات والمعاهدات فى الشئون الاقتصادية ، وزيادة عدد الجيش ، ومنح الترقيات حتى رتبة عقيد . وبالطبع حصلت الدولة العثمانية على المقابل برفع الجزية المقررة على مصر من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه عثمانى إلى ٧٥٠ ألفًا. وبهذا الصدد سعى إسماعيل للحد من مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية ، فتقدم نوبار بمشروع المحاكم المختلطة ، وهو يقوم على أساس وجود قضاة أجانب مع قضاة مصريين ، للنظر فى الخصومات المدنية والتجارية والجنائية التى يشترك فيها الأجانب والمصريون ، على أن تصدر هذه المحاكم المصرية ، أحكامها باسم " خديوى مصر " ويكون تعيين أعضائها بواسطة الحكومة المصرية . ورغم معارضة فرنسا وتركيا للمشروع ، فإن هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ، والرشاوى التى دفعها إسماعيل للصدر الأعظم ، توجت جهوده بالنجاح عام ١٨٧٢ ، ورغم عيوب هذا الإصلاح القضائى ، فإنه حجَّم سلطة قناصل الدول ، ووضع حدًا لاستنزاف مصر ماليًا بإرغامها على دفع التعويضات الباهظة .

إن المتأمل للسنوات التسع الأولى من حكم إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٢) يدرك بيسر حجم الإنجازات والجهود الجبارة التى بذلها لبناء مصر الحديثة وتوسيع نطاق استقلالها . والمتأمل لدروس التاريخ المصرى ، والقوانين العامة التى تحركه ، يدرك بيسر كذلك ، أن نهوض مصر على الصعيد الداخلى وامتلاكها لجيش قوى قوامه ١٢٠,٠٠٠ مقاتل ، وأسطول حديث ضم قطعًا صُنعت خصيصًا له فى أوروبا ، وقطعًا صنعت فى مصر ، قطعًا أن هذا النهوض كان حتمًا سيدفعها دفعًا لتلعب دورا خارج حدودها وإن كان جده محمد على قد اتجه نحو آسيا فإن إسماعيل اتجه جنوب إفريقيا ، وأسس إمبراطورية كبيرة .

ولتأكيد الملاحظة السابقة ، أى التلازم بين نهضة مصر وقوتها الداخلية وبين دورها الإقليمى ، فإنه تجدر ملاحظة أن النشاط العسكرى المصرى فى السودان ومديرية خط الاستواء وأوغندة ، بل إن معظم الحملات التى انطلقت من مصر صوب الجنوب ، إنما انطلقت بعد انقضاء التسع السنوات الأولى من حكم إسماعيل ، وبعد أن استكمل معظم خطوات البناء الداخلى .

كانت حدود السودان فى عهد محمد على قد وصلت شرقًا إلى البحر الأحمر ، وضمت إقليم التاكا " كسلا " الواقع شرقى نهر عطبرة، ووصلت من ناحية الحبشة إلى القضارف والقلابات ، ودخلت سواكن ومصوع ، كما وصلت الحملات إلى جزيرة " جونكر " تجاه " غندكرو " الواقعة على النيل الأبيض .

فلما جاء إسماعيل قامت قواته بضم مديرية فاشودة سنة ١٨٦٥ ، وأكدت الوجود المصرى فى مصوع وسواكن فأصبحتا ضمن الممتلكات المصرية بعد أن جعلهما فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر ، وصارت كل منهما محافظة قائمة بذاتها ، فمحافظة سواكن ، امتدت على البحر الأحمر من رأس "علبة" إلى "رأس قصار" ، ومحافظة مصوع امتدت من رأس " قصار " إلى حلة " رهيطة " عند بوغاز باب المندب .

وفى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ رفع صامويل بيكر العلم المصرى على " غندكرو" وكان الخديوى قد كلفه بضم مديرية خط الاستواء لممتلكات مصر فى السودان وأطلق بيكر على " غندكرو " " الإسماعيلية " تيمنًا باسم الخديوى إسماعيل ، وأصبحت " غندكرو" عاصمة لمديرية خط الاستواء ، وفى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ استأنفت هذه الحملة نشاطها فسيطرت على عدة نقط عسكرية وعدة حصون بأعالى النيل منها الإبراهيمية على بحر الجبل " بحر الرجاف " ومنها حصون " فاتيكو " و " فويرة " الواقعة على نيل فيكتوريا .

وفى أبريل من نفس العام ١٨٧٢ ضمت مملكة " أونيورو " المتاخمة لبحيرة ألبرت شرقًا ، وضمت عاصمتها " ماسندى " وفى نفس السنة أعلن ملك أوغندة ولاءه لمصر .

ولما حل الكولونيل " غوردون " محل " صامويل بيكر " كمدير لمديرية خط الاستواء قام بتوسيع نطاق الحكم المصرى فى هذه المديرية ، كما بسط حماية مصر على مملكة " أوغندة " سنة ١٨٧٤ ، وامتد نشاط مصر إلى كل الأصقاع التى تحيط ببحيرة فيكتوريا ، وفى نفس السنة تم اكتشاف بحيرة " كيوجا " التى عُرفت ببحيرة إبراهيم والتى تقع شمالى بحيرة فيكتوريا . وفى ٢٥ أكتوبر من نفس العام ١٨٧٤ ضمت مصر سلطنة دارفور ، وفى الأول من يوليو سنة ١٨٧٥ ضُمت " زيلع " و "بربرة" و " بولهار " و " تاجورة " إلى ممتلكات مصر ، وتكمن أهمية زيلع وملحقاتها -التى حولها إسماعيل إلى محافظتين تابعتين لمصر: الأولى عرفت بمحافظة " زيلع"، والثانية بمحافظة " بربرة " - فى تحكم مصر بعد ضمهما على الملاحة فى خليج عدن والبحر الأحمر .

وبضم " زيلع وبربرة " امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر إلى سواحل خليج عدن الشمالية ، أى من " سواكن " إلى " مصوع " ، " فزولا " ، " فعيدة " " فعصب " ، " فتاجورة " ، " فزيلع " ، " فبولهار " ، " فبربرة " ، ثم وصلت إلى رأس " جردفون " أو " جردفوى " على المحيط الهندى .

وفى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ رُفع العلم المصرى على مدينة " هرر " عاصمة سلطنة " هرر " التى تقع شرقى الحبشة وغربى " زيلع " .

هكذا نجح الجيش المصرى الذى وصل تعداده فى السودان حوالى ٣٠,٠٠٠ مقاتل ، فى تأمين حدود مصر الجنوبية ، وتكوين إمبراطورية شملت جنوبًا بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى تقع بينهما ، إذ ضمت مملكة أونيور وبسطت حمايتها على مملكة أوغندة ، وبلغت شرقًا سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدودها الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى ، حيث ضمت إليها فى هذه النواحى ، سواكن ومصوع وزيلع وبربرة وهرر وسواحل الصومال الشمالية ، وصارت جميع سواحل البحر الأحمر الغربية من السويس شمالاً إلى باب المندب جنوبًا ملكًا لمصر ، كما امتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن ، من بوغاز باب المندب إلى رأس " جردفون" ثم إلى رأس " حافون " الواقعتين على المحيط الهندى ، كما بلغت الحدود المصرية غربًا إلى مملكة " واداى " الواقعة غربى دارفور .

ويقدر البعض مساحة السودان المصرى فى عهد إسماعيل بأنها كانت تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا مجتمعة .

هكذا شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر محاولة الخديوى إسماعيل لبناء مصر الحديثة . كان النصف الأول قد شهد محاولة محمد على وكيف انهارت أحلامه بعقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ - ولقد أبى هذا القرن المهم فى تاريخ مصر والعالم أجمع أن ينقضى قبل أن يشهد النهاية التراجيدية للتجربة وصاحبها .

وفيما يتعلق بإسماعيل أصدر السلطان العثمانى " عبدالحميد الثانى " يوم ٢٦ يونيو ١٨٧٩ ، وتحت ضغط الدول الأوروبية ، خصوصًا إنجلترا وفرنسا ، فرمانا بخلعه وتنصيب ابنه توفيق مكانه . وبالفعل غادر إسماعيل معشوقته القاهرة إلى الإسكندرية يوم ٣٠ يونيو ١٨٧٩ ثم حملته الباخرة " المحروسة " إلى نابولى بإيطاليا ، ومنها أخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية وهو يجتر ذكريات ليالى الشرق

الأسطورية فى القاهرة ، ويحلم بالعودة إليها مرة ثانية ، حتى استقر به المقام فى الأستانة سنة ١٨٨٨ وقضى نحبه بها يوم ٢ مارس ١٨٩٥ .

أما مشروعه وتجربته في البناء والتحديث فسرعان ما انتكس وتراجع ، وانتكست وتراجعت معه مصر، فأُهمل التعليم كمًا وكيفًا ، وتوقفت حركة العمران ، وأهمل الجيش وتقلص عدده وسلاحه ، وبعد أن كانت مصر صاحبة إمبراطورية عظيمة في إفريقيا ، انتهى بها المقام لتصبح جزءًا من الإمبراطورية البريطانية ، كما توقفت جهود النمو الاقتصادى في القطاعات المختلفة ، وزاد ربط الاقتصاد المصرى بعجلة الاقتصاد الرأسمالى البريطانى ، وتحولت مصر إلى مزرعة للقطن وسوق لمنتجات المصانع البريطانية ، وبالجملة أصبحت مصر بلدًا تابعًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا لإنجلترا قُبيل الاحتلال البريطانى وبعده ولمدة تجاوزت سبعين عاما (١٨٨٢ - ١٩٥٤) .

ورغم اختلاف الآراء حول أسباب انتكاس الدولة الحديثة فى عهد إسماعيل ، فإنه يكاد ينعقد الإجماع على أنها سذاجة إسماعيل ، وسوء إدارته ، وإسرافه من ناحية ، وثقته فى الأوروبيين والأجانب بصفة عامة واعتماده على الديون من ناحية أخرى .

وتتبارى آراء المؤرخين وشهود العيان لإثبات سذاجة الخديوى وسوء إدارته وإسرافه ، من ذلك الرشاوى التى منحها لسلاطين الدولة العثمانية وكبار موظفيها ، التى بلغت وفقًا لتقديرات المعاصرين لحكمه ، مئات الألوف من الجنيهات . ومن ذلك قبوله لتحكيم إمبراطور فرنسا " نابليون الثالث " فى خلافه مع شركة قناة السويس ، وهو التحكيم الذى كلف مصر تعويضات بـ ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيها ، ومن ذلك أيضا بيعه لنصيب مصر من أسهم شركة قناة السويس . يضاف إلى ذلك ما أنفقه على الحفلات التى أقامها لضيوفه ، وإسرافه الشديد فى بناء القصور . وحسب شهادات معاصريه ، فإنه كان ينتهز كل مناسبة كعيد جلوسه على العرش ، أو عودته من رحلاته إلى القسطنطينية أو أوروبا ، أو زواج إحدى أميرات الأسرة العلوية ، أو زيارة شخصية ملكية أو شخصية مشهورة " السلطان عبدالعزيز ، الإمبراطورة أوجينى ، أمير وأميرة

ويلز " على سبيل المثال ، لإقامة الحفلات الأسطورية ، وكانت أشهر هذه الحفلات هى التى أقامها بمناسبة افتتاح قناة السويس الملاحة عام ١٨٦٩ .

أما ثقته فى الأوروبيين والأجانب بصفة عامة ، فهى مسألة ارتبطت برغبته فى الاستفادة بالخبرات الأوروبية من ناحية ، وبالدعاية لنفسه فى أوروبا على أنه حاكم مستنير من ناحية أخرى . وبهذا الصدد فإن تعيينه " لصامويل بيكر " Samuel Baker الرحالة والمكتشف الإنجليزى الشهير حاكما على مديرية خط الاستواء ، بمرتب قدر بعشرة آلاف جنيه سنويًا ، كان من أكبر الحماقات التى ارتكبها ، حيث تجاهل الأطماع البريطانية فى القارة الإفريقية ، والمثير للدهشة أنه ارتكب نفس الحماقة مرة ثانية بتعيينه غوردون باشا Gordon خلفًا له .

لقد استعان إسماعيل بالأوروبيين فى مختلف مشاريعه ، وعوَّل عليهم كثيرًا فى تحقيق أحلامه وطموحاته ، إلا أنه توجد أدلة وبراهين كثيرة فضلاً عن شهادات بعض الأوروبيين المنصفين الذين عاشوا فى مصر خلال مدة حكمه . على عدم إخلاص الغالبية العظمى من الأوروبيين الذين وثق بهم واعتمد عليهم ، فهؤلاء حققوا الكثير من المغانم ونهبوا الكثير من وراء مشاريع إسماعيل .

لقد كان للبيوت المالية التى كانت تقرض إسماعيل بشروط مجحفة ، كما كان للمقاولين الذين نفذوا له أعمال الإنشاءات فى الموانئ وفى السكك الحديدية وفى قناة السويس وغيرها ، أصدقاء فى الدوائر المالية فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهؤلاء كان كل همهم أن يحصل إسماعيل على استقلاله من الدولة العثمانية وأن يعتمد فى قروضه على أسواق المال الأوروبية .

وليس بعيداً عن الصحة القول بأن الأوروبيين الذين أراد الخديوى إسماعيل استخدامهم لتنفيذ إرادته ، كانوا أكثر منه مهارة ، فقد كان يأمل عن طريق مغازلة شرههم للمال أن يحملهم على تنفيذ أغراضه وتحقيق مطامحه وأحلامه ، ولكنهم استغلوا طموحه وغروره واحتياجه فضلاً عن أزماته فى تحقيق أغراضهم وأحلامهم . لقد فكر إسماعيل فى أن يجعلهم مخلبًا له ، فجعلوه مخلبًا لهم ، لقد كانوا هم الذين

تمكنوا من استغلال كل مبادرة مهمة من مبادراته فى زيادة ثرائهم ، وبالجملة لقد سقط خديوى مصر المستنير فى مخالب المولين الأوروبيين ثم سقط فى النهاية فى مخالب الحكومات الأوروبية .

لقد كانت الديون هى خطيئة إسماعيل الكبرى ، وكانت السبب المباشر فى عزله عن عرش مصر ، حيث اضطر إلى تمويل كل مشاريعه الطموحة بالاستدانة ، وانتهى به الأمر إلى إغراق مصر فى ديون طائلة ، فبعد أن كان إجمالى الديون فى عهد سعيد لا يزيد عن ١١ مليون جنيه ، وصلت فى عهده إلى ٩١ مليون جنيه . ولقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية زيادة نفوذ وتدخل الدولة الدائنة فى شئونها الداخلية . فبعد أن با ع إسماعيل أسهم مصر فى قناة السويس ، أدرك أن الأربعة ملايين جنيه لن تجدى فى إنقاذ الخزانة المصرية من شبح الإفلاس ، لذا طلب بنفسه من انجلترا إيفاد موظف مالى يقوم بدراسة أحوال مصر المالية ، ويساعد وزير المالية المصرى فى علاج الخلل والاضطراب المالى . فانتهزت إنجلترا الفرصة ، وأرسلت الخبير المالى الإنجليزى

" ستيفن كيف " Cave. ويبدو من ظاهر الحوادث أن الخديوى كان يتوقع أن يظفر من "كيف " ومن معه ، بتقرير يطمئن الدائنين على أوضا ع مصر المالية حتى يتمكن من عقد قروض جديدة ، إلا أن " لجنة كيف " خذلته ، واشترطت لإصلاح أحوال مصر المالية ، خضوع الحكومة المصرية للمشورة الأوروبية ، وذلك بأن تقبل الحكومة المصرية جهازًا للرقابة تحت إشراف موظف إنجليزى ، وعلى الخديوى أن يحترم ما يصدر عن هذه اللجنة من قرارات ، وعليه ألا يعقد أية قروض جديدة إلا بعد موافقتها . وأرجعت اللجنة السبب الرئيسى للأزمة المالية إلى فداحة الشروط التى عُقدت بها القروض ، وإلى إسراف إسماعيل ، وإنفاقه القروض فى وجوه لا تخدم الاقتصاد المصرى .

ولما اشتدت الأزمة المالية وتوقف إسماعيل سنة ١٨٧٦ عن أداء أقساط الديون أثار هذا الموقف الأوروبيين ، واضطر إسماعيل لقبول " صندوق الدين " الذى كان

بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة المصرية ، حيث خُصصت إيرادات بعض المديريات وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان والكبارى ، وكذلك إيراد أطيان الدائرة السنية للصندوق ، كما اشترط الصندوق عدم اقتراض الخديوى لأية قروض جديدة دون مشورة أعضاء الصندوق وكانوا جميعهم أوروبيين من الدول الدائنة لمصر.

وفى نوفمبر ١٨٧٦ اقترحت إنجلترا فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ، ووضع السكك الحديدية وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، واضطر إسماعيل للاستجابة ، فأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ بقبول هذا الاقتراح ، وظهرت " المراقبة الثنائية " بتنسيق إنجليزى - فرنسى حيث تولى المراقب الإنجليزى بمراقبة الإيرادات ، بينما اختص المراقب الفرنسي بمراقبة المصروفات ، إلا أن الأحوال ازدادت سوءا ، فاقترح الخبيران الإنجليزى والفرنسى تأليف لجنة لفحص شئون الحكومة المالية ، وبالفعل تشكلت " لجنة التحقيق العليا " سنة ١٨٧٨ ، وتحددت مهمتها فى التحقيق فى أسباب العجز فى الإيرادات المصرية ، وسُمح لهذه اللجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين الحكومية ، والمعروف أن " شريف باشا " وزير الحقانية والخارجية وقتئذ رفض المثول أمامها ، وقدم استقالته فازداد الأمر اضطراباً .

وقدمت لجنة التحقيق تقريراً شرحت فيه الأوضاع المالية المتردية للمالية المصرية ، واقترحت أن يتنازل الخديوى عن أراضيه وأراضى عائلته ، واستجاب الخديوى على مضض ، واضطر إلى تشكيل وزارة نوبار فى أغسطس ١٨٧٨ ، وهى الوزارة المختلطة التى اشترك فيها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال . وقامت هذه الوزارة بعدة إجراءات استفزت الحركة الوطنية المصرية لعل أهمها إنقاص عدد الجيش المصرى ، وإحالة عدد كبير من الضباط إلى الاستيداع بحجة معالجة المشاكل الاقتصادية . وكرد فعل على إجراءات الوزارة المختلطة ، قام حوالى ٤٠٠ ضابط مصرى بمظاهرة يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ أمام مبنى نظارة المالية وتعرض المتظاهرون لرئيس النظارة " نوبار باشا " نفسه بالإهانة . ووجد إسماعيل نفسه فى موقف لا يحسد عليه ، بين ضغط الحركة الوطنية من ناحية ، وتضييق

الوزارة المختلطة عليه من ناحية أخرى ، فوقف ضد التيار ، واضطر نوبار لتقديم استقالته ، وشكل وزارة جديدة برئاسة ابنه " محمد توفيق " لكنها فشلت ، فُشكلت وزارة برئاسة شريف باشا ، وأُخرج منها الوزيران الأوروبيان ، الأمر الذى أغضب انجلترا وفرنسا بشدة ، واتفقتا على عزل إسماعيل كما ذكرنا .

لقد عُزل إسماعيل لأن تجربته وأحلامه انطلقت من مصر ، ومصر كانت دائمًا مطمعًا لكل بناة الإمبراطوريات ، فجيوبوليتكيًا مصر لا يمكنها أن تنطوى على نفسها أو تقبع داخل حدودها ، فهى إما قوية تمد نفوذها خارج حدودها وإما ضعيفة يقتحم الآخرون حدودها . وفى تجربة إسماعيل لم تكن الظروف الدولية مواتية ، حيث انطلقت تجربته في وسط نظام دولي رأسمالى كان فى أوج حيويته ، وكان متعطشًا للتوسع وبسط نفوذه وهيمنته على أسواق إفريقيا وآسيا حتى يتمكن ويضمن تسويق السلع التي تنتجها المصانع الأوروبية ، كما كان متعطشًا بنفس الدرجة لاحتكار المواد الخام ، فضلاً عن تعطشه للسيطرة على المواقع الإستراتيجية التى تتحكم فى طرق التجارة البرية والبحرية . لذلك كانت مصر وهى تقع فى قلب العالم القديم عند ملتقى ثلاث قارات وتمتلك أراضى زراعية خصبة وموادً خامًا ذات قيمة وسوقًا بكرًا ، مستهدفة من الرأسمالية العالمية ، خصوصًا الرأسمالية الانجليزية والفرنسية . ولم تكن إنجلترا من الغباء لتترك إسماعيل يحقق أحلامه ، على حساب أهدافها الاستعمارية خصوصًا وأن إمبراطوريته في إفريقيا تماست واصطدمت بخططها لاستعمار القارة " من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح" .

على أية حال استحق مشروع إسماعيل النهوضى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) أن يحفر له مكانًا فى تاريخ مصر الحديث ويستمد أهميته من توسطه لتجربتين ، الأولى تجربة جده محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، والثانية تجربة جمال عبدالناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) وبين المشاريع الثلاثة قواسم مشتركة كثيرة ، وهى قواسم ترتبط بحلم مصر فى التنمية والتحديث من ناحية ، وباصطدامها مع الرأسمالية العالمية والاستعمار من ناحية أخرى .

المصادر والمراجع

١ - أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر - القاهرة ، ١٩٥٥.

٢ - أحمد سعيد : التطور المعمارى والعمرانى بالقاهرة من عهد محمد على إلى إسماعيل - رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

٣ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ - دار المعارف ، القاهرة ، دون

———— : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) - دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٥ - أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٥ .

٦ - إدريس كوكس : سقوط الإمبراطورية ترجمة محمد رشاد خميس ، سلسلة كتاب التحرير السياسى ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢.

٧ - ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها - ترجمة ، عبد الفتاح عنايت ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٨ - إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل - جزءان ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٣.

٩ – أميرة محمد أحمد : السياسة الإنجليزية تجاه اتساع النفوذ المصرى فى عصر إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) – رسالة دبلوم غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠.

١٠ – أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث – دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٥٥ /١٩٣٦م .

١١ – أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل ، المجلد الثالث من الجزء الثالث – دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦م.

١٢ – أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث – الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢

١٣ – أندريه ريمون : القاهرة تاريخ وحضارة ترجمة ، لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٤ – بيير كرابيتيه : إسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، دار النشر الحديث ، ١٩٣٣.

١٥ – أنور عبدالملك : نهضة مصر ١٨٠٥ – ١٨٩٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣.

١٦ – بوندار يفسكى : سياستان إزاء العالم العربى – ترجمة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥.

١٧ – جان لوك أرنو: من الحدائق إلى المدينة ، القاهرة فى القرن التاسع عشر : مصر والعالم العربى – المركز الثقافى الفرنسى ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٨ – جمال شقرة : محاضرات فى تاريخ مصر الحديث – القاهرة، ١٩٩٥.

١٩ – جورج جندى ، جاك ناجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧.

٢٠ - جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) - ترجمة د.عبدالعظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦.

٢١ - ستانلى لين بول : سيرة القاهرة ، ترجمة ، حسن إبراهيم حسن وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٢٢ - سيد كريم : القاهرة كمدينة ... تخطيطها ، تطورها ، توسعها - مجلة العمارة ، العدوان الأول والثانى ، القاهرة ، ١٩٥٢.

٢٣ - شفيق غربال : محمد على الكبير - كتاب الهلال ، العدد ٤٣٠ ، أكتوبر ،١٩٨٦.

٢٤ - صالح رمضان (الدكتور) : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عهد إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ - منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٧.

٢٥ - عبدالرحمن الرافعي: عصر إسماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨.

٢٦ - على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، ١٩٩٤.

٢٧ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها الى ضياعها من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨٩، الإسكندرية ، ج ١ ، ١٩٣٧.

٢٨ - لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ - جزآن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣.

٢٩ - مجموعة من المؤرخين : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤.

٣٠ - محمد أمين صالح : جيش إسماعيل فى ضوء وثيقة جديدة لم تنشر - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد السادس والعشرون ، ١٩٧٩.

٣١ - محمد فؤاد شكرى (دكتور) : الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠ - ١٨٨٥) القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٧.

٣٢ – محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان – تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ – ١٨٩٩) – دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧.

ثانياً – الدوريات :

١ – جريدة الوقائع المصرية : الأعداد من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ .

٢ – دار المعارف العمومية : إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥.

٣ – وزارة المعارف العمومية : إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،١٩٤٥.

المراجع الأجنبية :

1 - A History of landownership in Modern Egypt ،G ،Baer 1800 - 1950 - [Oxford 1962]

2 - Bell ،M ،Khedives and Pashas - [London ،1884]

3 - Blunt ،w ،Secret History of the British Occupation of Egypt - [London ،1906]

4 - Crouchley ،A ،The Economic Development of Modern Egypt - [London ،1938]

5 - Deleon ،E ،The Khedive's Egypt - [London 1877]

6 - Dicey ،Eduard ،The story of the Khadivate ،London ،1902

7 - Gliddon ،C ،AMemoir on the cotton of Egypt - [London ،1841]

8 - Owen ،E ،Cotton and the Egyptian Economy 1820 - 1924 - [Oxford ،1969]

الفصل السادس

التدخل الأجنبى والثورة الوطنية

(١٨٧٩ - ١٨٨٢)

لطيفة محمد سالم

البداية

تُعد السنوات الممتدة بين عامي١٨٧٩، ١٨٨٢ من أهم الفترات التى مرت بها مصر فى تاريخها الحديث والمعاصر، وهى بمثابة فترة مفصلية، أنهت حقبة زمنية لم تغمض فيها العيون الأجنبية عن مصر، تلك التى رصدت مواطن المصالح، وبالتالى استحوذت عليها بطرقها المختلفة، إلى أن تمكَّنت بريطانيا من أن تُنفِّذ تخطيطها، وتحقق هدفها الذى صوَّبت سهامها إليه منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وذلك باحتلالها لمصر، لتبدأ حقبة زمنية أخرى لها سماتها المختلفة.

وارتبطت الحقبة الأولى بقيام أول ثورة وطنية دستورية فى المنطقة، قام بها المصريون جميعًا، حيث تكاتفت قوى المجتمع من أجل نجاحها، نظرًا للظروف المريرة التى عاشت فيها هذه القوى من استبداد وظلم واستغلال، وتدخل أجنبى احتكر الاقتصاد وسيطر على القضاء وتدخَّل فى السياسة. ومن ثم كان لا بد من حدوث تغيير، يُقصى القديم ويأتى بالجديد الذى يتفق مع ما سعت إليه الثورة.

وبعد جهاد وكفاح وتضحيات، لم تكن النتيجة إيجابية، حيث وقف الأعداء بالمرصاد للثورة، وتعاونوا وتآمروا للإطاحة بها، ونجحوا فى ذلك، ولكن بعد أن أثبتت أنه على أرض مصر قامت ثورة لها موقعها المتميز على خريطة الثورات المصرية.

إرهاصات المخاض

يُشكّل عام ١٨٧٩ علامة واضحة فى تاريخ مصر الحديث، إذ تصعّد فيه التدخل الأجنبى، وتكثّف نشاط بريطانيا وفرنسا، وسعتا لدى السلطان العثمانى لعزل الخديوى إسماعيل بعد أن أيقنتا أنه حاد عن الطريق المرسوم له، وذلك في وقت كانت مصر فيه مكبّلة بالقروض الأجنبية - بلغت ١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيهًا استرلينيًا - ومستسلمة للإشراف المالى الأوروبى ، بدءًا من صندوق الدين ، ومرورًا بالمراقبة الثنائية الأنجلوفرنسية، وانتهاء بالتحول إلى تدخل سياسى مثّلته النظارة الأوروبية الأولى التى ضمّت ناظرين أجنبيين، ولسون Wilson البريطاني للمالية ودى بلنيير de Blignières الفرنسي للأشغال العمومية.

وكان السلطان العثماني عبدالحميد الثاني قد سعد بالإطاحة بإسماعيل، رغبة منه فى تعيين الأمير محمد عبدالحليم الابن الأصغر لمحمد على، وتقليص الامتيازات التى حصلت عليها مصر بالعودة إلى فرمان ١٨٤١. ولم تكن الدولتان لتؤيد هذا الأمر لما يتعارض ذلك مع مصالحهما، واستمرت المفاوضات بين سفيريهما فى الآستانة والباب العالي، وهدّدتا السلطان، وانتهى الأمر بعد حوالى خمسين يومًا بصدور فرمان تولية ولى العهد توفيق وفقًا لقواعد الفرمان الشامل لعام ١٨٧٣ . وكان قد سبق ذلك وصول برقيتين من الآستانة فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩، الأولى موجهة إلى إسماعيل تفيد خلعه وتسليم سلطاته إلى ابنه توفيق، والثانية خَصّت هذا الابن تبلغه بأنه عُيّن خديويًا لمصر. وتمت المراسم في القلعة، وبمباركة من لندن وباريس، وكأن مصر قد أصبحت تحت وصايتهما. ومضى التعاون بينهما فى قالب تبادل المصلحة، فبريطانيا تحفظ لفرنسا نفوذها فى البحر المتوسط، بينما فرنسا تحمى لبريطانيا طريقها للهند.

كان لتوفيق خط مع الحركة الوطنية فى أثناء ولايته للعهد، حيث توطّدت صلته بالأفغانى، وانضم إلى محفله الماسونى التابع للشرق الفرنسى، والذى عدّ متنفّسًا للمثقفين ضد النظام القائم لتمتعه بالحماية الأجنبية. وقد بلغ بولى العهد الأمر أنه

أيَّد خلع أبيه عندما أثيرت تلك المسألة مع الأفغاني وحوارييه، كما أنه وعد بالإصلاحات إذا تولى أمر الحكم، وبأنه لن يحيد عن الحكم الدستوري، مما حدا بالأفغاني إلى اللجوء لقنصل فرنسا، طالبًا المساعدة في تحقيق ذلك، موضحًا أن الإصلاح لن يتم إلا عن طريق توفيق الشاب الغيور على وطنه، أيضًا جرت مساعيه مع محمد شريف لتحقيق الغرض نفسه، والأخير من الأتراك الدستوريين الذين لهم الباع في الحركة الوطنية القائمة، وله كذلك المواقف المضادة للتدخل الأجنبي، مما جعل إسماعيل يكلِّفه بتشكيل نظارته الأولى (٧ أبريل - ٥ يوليو ١٨٧٩) التي استُبعد منها الناظران الأجنبيان.

وعقب اعتلاء ولي العهد كرسي الخديوية، ذهب وفد من المثقفين برئاسة الأفغاني لتهنئته، وفي الوقت نفسه ليذكِّره بأن تنفيذ الوعد قد حان وقته. وبدأ الخديو الجديد حكمه، وفي ٥ يوليو كلَّف شريف بتشكيل نظارته الثانية، بعد أن استبعد نوبار من تولي المنصب، وأراد أن تكون النظارة وطنية وغير مختلطة، ومن ثم عارض عودة الناظرين الأوروبيين. وكان ذلك نوعًا من البداية الطيِّبة لعهده أمام الحركة الوطنية المتلهِّفة على التغيير، والتي دخل تحت لوائها المثقفون بجناحيهما المدني والعسكري وكبار ملاك الأراضي من أتراك ومصريين. ولكن الأمر لم يستمر طويلاً، إذ ثبت أن ما أقدم عليه توفيق سواء قبل توليه الحكم أو بعده، إنما هو لغرض تحقيق المصلحة الخاصة، تلك التي تنقَّلت بين المواقع، وتثبَّتت في المكان الذي حدَّدته الدولتان، فهما اللتان ضغطتا على السلطان من أجل توليه العرش والحصول على حقوقه كافة ، وبالتالي فالارتباط بهما أمر مسلم به، لأنهما أصبحتا أصحاب فضل عليه.

ووجد شريف أن الفرصة قد سنحت له لاستكمال مشروعه الدستوري فيما يختص بلائحة مجلس شورى النواب الأساسية ولائحة الانتخاب. ولكن الخديو رفض المشروع انطلاقًا من كرهه للحياة الدستورية التي ستكون قيداً له من ناحية، ولتحقيق رغبة الدولتين من ناحية أخرى. وصرح بأن الدستور غير مناسب لمصر في ذلك الوقت، وأنه لا يمثِّل أكثر من أن يكون "ديكوراً للمسرح"، ومن ثم لم يسع شريف إلا أن قدَّم استقالة نظارته في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ .

وفى اليوم نفسه، ولحين التوصُّل إلى رئيس مجلس نظار جديد، عهد توفيق بمهمة الرئاسة لنفسه، ولكن بصورة مختلفة، بمعنى أنه عندما اختار النظَّار، جعل كلاً منهم مسئولاً عن نظارته أمام مجلس يرأسه بمعيته، حيث تتم مداولة الموضوعات المعروضة، ومن هنا نقل إليه السلطة، تلك التى احتضنها القنصلان العامان البريطانى والفرنسى. واستمرت هذه النظارة حتى ٢١ سبتمبر.

ووقعت عين بريطانيا على شخصية مصطفى رياض ليشكِّل النظارة الجديدة، وعرضت الأمر على الخديو، فوافق بعد أن فضَّله عن نوبار الذى لم يكن يرتاح إليه. وينتمى رياض إلى المدرسة التركية الأوتقراطية، وله الميول تجاه الأجانب والرغبة فى تحقيق مصالحهم على حساب المصريين، أيضًا فقد ربطت العلاقة بينه وبين ولسون الذى قرَّبه من المسئولين البريطانيين وقت أن كان هاربًا إلى أوروبا إبَّان نظارة شريف الأولى نتيجة الهجوم عليه لتأييده التدخل الأوروبى.

وصدر الأمر الخديوى إلى رياض بتشكيل النظارة فى٢١ سبتمبر١٨٧٩، وانحصر الحكم فى رئيس مجلس النظَّار الجديد ومعه المراقبان الماليان الإنجليزى والفرنسى، وقد صار لهما النفوذ المطلق على الإدارات، والمراقبة غير المحدودة على المصالح، وغدا لهما المكان المرموق فى مجلس النظار، وامتلكا السلطة الكاملة، وامتد نفوذهما لأقصى مدى، ومثَّلا المصالح الأوروبية وبخاصة البريطانية والفرنسية خير تمثيل، وتقرَّر ألا يعزلا إلا بموافقة دولتيهما، إذ استفادت منهما أكثر من دخولهما النظارة.

وتوغَّل التدخل الأجنبى ، ورأى المراقبان الماليان – من منطلق البحث عن المزيد من الأموال – بيع حصة مصر فى الأرباح السنوية لشركة قناة السويس والمحددة بـ١٥٪ من صافى الأرباح والمرهونة لبعض الماليين، وذلك بحجة عدم القدرة على السداد، ووافق مجلس النظَّار، وتم البيع لشركة البنك العقارى الفرنسى، وانتهى ما كان يربط مصر بقناة السويس حتى تأميم الشركة صاحبة الامتياز عام ١٩٥٦ .

وفى ٣١ مارس ١٨٨٠ شُكِّلت لجنة دولية عرفت باسم "لجنة التصفية" من عضوين بريطانيين ومثلهما فرنسيين وعضو لكل من النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا ومصر. ووُكِّل لها إعادة تنظيم الديون، وصدر عنها قانون التصفية فى ١٩ يوليو الذى حدَّد مصير مصر المالى والاقتصادى وتفوَّقت فيه المصالح الأجنبية ، وزادت الأعباء المالية على المصريين من أجل حملة السندات.

احتوى القانون على ٩٩ مادة، وقسَّم إيرادات الدولة إلى قسمين، الأول للمصروفات، والثانى لتسديد أقساط الديون وفوائدها ، وصنَّف الديون إلى موحَّد ممتاز ودائرة سنية ودومين، ووزَّع عليها الإيرادات، وصفَّى الديون السائرة، وألغى المقابلة - فرضت على ملاك الأراضى، وتضمَّنت تخفيض الضرائب إلى النصف مقابل دفعها مقدَّمًا لمدة ست سنوات، والحصول على حجج شرعية - وزاد الضرائب على الأراضى العشورية، وحدَّد نفقات الحكومة، وحرَّم على مصر عقد أية قروض جديدة. وقد دلت ميزانية ١٨٨١/٨٠ على الضغوط التى فرضت على مصر، حيث انخفض تمامًا الفائض عن الميزانية السابقة، وذلك بناء على تطبيق قانون التصفية الذى هنأ به الدائنون الأجانب كثيراً.

وفرض واقع التدخل الأجنبى نفسه، وأصبحت الحياة الاقتصادية فى مصر يمتلكها الأجانب، وصدرت لهم التراخيص المتلاحقة لتكوين الشركات والبنوك على نطاق واسع، وسيطروا على المقاولات، وبخاصة فيما يتعلق بمصالح الدولة، ومثَّلت صفقات أضرَّت بمصلحة البلاد. ولعب السماسرة منهم الدور لنصرة ذويهم، وكذلك المحاكم المختلطة التى أصدرت أحكامها لصالحهم ضد الحكومة بشأن التعويضات التى لم يكن لهم الحق فيها، بالإضافة إلى ما أقدم عليه أدنياؤهم من تصرفات أساءت إلى المجتمع.

وانعكست تلك الأوضاع على المصريين جميعهم بمختلف قواهم، ويأتى فى مقدِّمتهم الفلاحون، وهم يشكِّلون ٤٦ ,٦٠٪ من عدد السكان، وقد عانوا من سياسة الضغط المالى عليهم، إذ تعدَّدت الضرائب: العقارية على الأراضى، والرأس، والشخصية،

والويركو، والملح، والدخولية، والأسماك، والنخيل، وطواحين الهواء وغيرها، زد على ذلك المقابلة التى دفعها الفلاحون الأيسر حالاً. وقد اعترف المسئولون البريطانيون بأن شعب مصر دفع فى عهد المراقبة الثنائية عشرة أمثال ما كان يدفعه شعب الهند من ضرائب. وكان خير تعبير عن حال الفلاحين أنه قد سلب منهم كل شىء، ولم تبق عليهم سوى جلودهم.

وأخذ الجهاز الإدارى على عاتقه - الذى تربَّع على قمته العنصر التركى - مهمة تحصيل المزيد من الأموال ليفيد الحاكم والأجانب، ويستفيد هو الآخر من وراء ذلك، ولهذا بيعت الوظائف، وبالتالى طبَّق مشتروها طرق الاستغلال كافة . وشكَّلت الرشوة الأهمية لديهم، وكان على الفلاحين الاقتراض ليدفعوها حتى ينجوا من وسائل التعذيب المستخدمة فى تحصيل الضرائب مثل الفلقة والكرباج وغيرهما. وساءت ظروفهم، وباعوا زراعاتهم قبل حصادها بأبخس الأثمان، كما لم تكن هناك عدالة فى توزيع الضرائب، حيث تمتع الحاكم وأسرته والأثرياء بكثير من الإعفاءات، تلك التى استغلَّها أيضاً الأجانب.

وأمام هذه الأوضاع المتردِّية، أقدم رياض فى ١٧ يناير ١٨٨٠ على إلغاء بعض الضرائب حتى يخفف من الأعباء، ونظَّم التحصيل الضريبى، وأبطل الكرباج، كذلك تم التنازل عن متأخرات الميرى حتى عام ١٨٧٥. ولكن وجدت الاستثناءات التى أصبحت شبه عامة، ولم تتغير الأحوال كثيراً.

وكانت الديون هى إحدى نتائج السياسة الضريبية وتداعياتها ، إذ أُجبر عليها الفلاحون نظراً للأعباء التى وقعوا تحتها، وسارع الأجانب فى تقديم القروض لهم، واحتل اليونانيون المقدمة، وتبعهم الأرمن والمالطيون وغيرهم من الشوام واليهود. وأصبحت مصر مسرحاً لعمليات ربوية على أوسع نطاق، وارتفعت نسبة الفوائد، وتضاعفت الديون، وكثرت السندات التى تستحق الدفع ولم تُسدَّد بعد أن عجز الفلاحون عن ذلك، وبالتالى مثلوا أمام المحاكم المختلطة التى تضمَّن قانونها رهن

الأراضى وبيعها وفقًا لقواعد لم تكن معروفة، ومن ثم صدرت أحكامها بالبيع الجبرى لصالح هؤلاء المرابين الذين استحوذوا على الأملاك الشاسعة على حساب الفلاحين.

وبجوار ذلك كانت هناك الضريبة البدنية، وهى السخرة التى أكره عليها الفلاحون، سواء (العونة) المتعلقة بالأعمال العامة للدولة وبالذات المرتبطة بالزراعة أو الخاصة لدى أراضى كبار الملاك، ويتَّسم هذا العمل بالقسوة والجبروت والابتزاز والعذاب. كما سرت السخرة على الدواب مما أضر بالفلاحين، ورغم ما قام به رياض بشأن إلغائها ، فإن الواقع كان شيئًا آخر ، إذ استمرت على الدرب نفسه. كذلك ارتبطت السخرة بالجندية التى لم يكن لها القانون العادل، ولعبت الرشوة دورها فى هذا الصدد. وحُرم الفلاحون من خدمات المياه الخاصة بالرى، والتى استفادت منها جفالك الخديوى وأسرته وأراضى كبار الملاك من الأتراك والمصريين والأجانب، والأخيرون احتكروا وابورات المياه، مما كان له الأثر السيئ على أراضى الفلاحين.

وبذلك تعمَّقت قوى القهر، وكان تسحُّب الفلاحين من كفورهم أمام تلك الضغوط سمة واضحة، أيضًا حدثت بعض الاضطرابات عام ١٨٧٩ فى الصعيد ردًا على أسلوب تحصيل الضرائب، وانتقلت إلى الوجه البحرى نتيجة لأسلوب السخرة. كما جرت حوادث مثَّلت انتقام الفلاحين من أسيادهم وبخاصة الأجانب، أيضًا تحركوا بشكواهم يطلبون العدل والإنصاف ورفع الظلم عنهم، وعليه أصبحوا مهيئين للاشتراك فى الثورة التى أصبحت وشيكة الاندلاع.

ولم يكن الحرفيون سواء فى المدينة أو الريف بأحسن حالاً من الفلاحين، فقد مارسوا عملهم فى ظل نظام الطوائف الذى كان وسيطًا بينهم وبين الحكومة، وعانوا من الضرائب التى فرضت على مختلف المهن، وحتى من ليست له مهنة دفعها على أساس أن الوضع الطبيعى هو ممارسته للعمل، وأن الحكومة ليس لها ذنب لتُحرم من الضريبة. ولعب شيوخ الطوائف دورهم فى زيادة الأعباء على الحرفيين، الذين ارتفعت شكاياهم من الجور الذى يعانون منه، ورغم ما ألغاه رياض من ضرائب، فإن الأهواء ارتبطت بالتنفيذ.

وعانى الحرفيون من مزاحمة الصنَّاع الأجانب لهم الذين تمتعوا بالإعفاء الضريبى واحتكروا الكثير من الحرف، بالإضافة إلى ما وجده الحرفيون العاملون لدى الأجانب من استغلال وإذلال ومهانة. وكانت هناك أيضًا سخرة المدن التى دخل تحتها الحرفيون الذين أُجبروا على العمل فى بناء القصور وتنسيق الحدائق. وقد تعرَّضت الصحافة لتلك الأوضاع المتردِّية وحثت على إصلاحها وتطرَّقت لطرق علاجها. ومن ثم فإن ما وصل إليه الحرفيون جعلهم شغوفين بالتغيير.

أما عن التجار فقد تصدَّرت أمامهم العقبات، حيث تضاعفت الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، بالإضافة إلى الضرائب التى فُرضت على التجارة الداخلية، مما سبب ارتفاع الأسعار، وأعطى الفرصة للتجار الأجانب الذين استغلوا الامتيازات الأجنبية وتحكَّموا فى التجارة، فلم يدفعوا الضرائب، ومارسوا التهريب، واحتكروا أصنافًا بعينها وفقًا لتخصصاتهم، وتمتعوا أيضًا بخدمات موظفى الجمارك الذين هم من جنسياتهم، وبالتالى سيطروا على الاستيراد والتصدير. زد على ذلك ما تعرض له صغار التجار من تصرفات مشايخ الطوائف الذين تفنَّنوا فى ابتزاز الأموال، وما كان على التجار إلا الانصياع والخضوع وتقديم الرشوة، مما أسفر عن وقف حالهم، لدرجة أن الكثير قد أغلقوا متاجرهم. وعليه أصبح التجار فى انتظار لحظة الخلاص.

وبالنسبة للمثقفين، وهم القوة ذات البناء العقلى للأفكار والمعايير والقيم، فإنه إبَّان تلك الفترة، شارك أزهريون فى عدم الرضا عن الأوضاع القائمة، وأيدوا خطوات شريف وساندوا أية حركة مضادة للأوروبيين، وعقدوا الاجتماعات وترأسها الشيخ البكرى نقيب الأشراف والتى أجمعوا فيها على رفض التدخل الأجنبى. وانتشر السخط وعدم الرضا بين الأزهريين، وساهم تصرفات إسماعيل، وتباحثوا فى عزله لظلمه ومخالفته للشريعة، ووجدوا فى توفيق الصلاح والإصلاح، ولكنه عندما تولى الحكم وتنكَّر للحركة الوطنية، انقلبوا عليه ومضوا فى العمل ضد رياض، وشاركوا مع الرافضين، واعترضوا على قانون التصفية. وقد كان للفترة التى قضاها

الأفغاني بين رحاب الأزهر الأثر في الحركة الفكرية، كذلك تأثر أزهريون بمحمد عبده ومنهجه الإصلاحي.

وأدى الأفغاني دورًا مهمًا في تجميع المثقفين - من ذوات وأعيان وأفندية وضباط كانوا من دعامة الثورة فيما بعد - سواء في بيته بخان الخليلي أو بقهوة البوستة بالعتبة، حيث تدور الحوارات وتُعرض موضوعات الساعة، ولم تترك تلك اللقاءات بابًا إلا طرقته، وتوصلت إلى أن الإصلاح بأنواعه لن يتأتى إلا إذا كان بالشعب الذي يمثّل الرأي العام، وأنه إذا استُبعد يكون الاستبداد بعينه. وطُرحت قضايا الديمقراطية ومفرداتها من دستور وحياة نيابية وقانون وحقوق وحرية، وعُرضت كيفية التخلص من الحاكم الاستبدادي والتدخل الأجنبي، وأن التغيير لن يكون إلا بالمقاومة الثورية.

وترجم الأفغاني تلك المعاني باللسان والقلم، فدوت خطبه في المحافل والمسارح، وسُطِّرت مقالاته بالصحافة التي ربط بينها وبين حرية الشعوب. وعندئذ وبناء على توجيهات ممثلي المصالح البريطانية والفرنسية، ونظرًا لاتساع نشاط الأفغاني وحوارييه، تقرَّر نفيه، وما لبث أن رحل عن مصر في أواخر أغسطس ١٨٧٩، وذلك بعد أن أسهم بمبادئه وأفكاره في بناء الثورة المنتظرة.

ومضى المثقفون في طريقهم الوطني، ومثَّلت الصحافة منطلقًا مهمًا، وعُدَّت من أهم وسائل بلورة الرأي العام، وتبصير المصريين بأبعاد حاضرهم المؤلم، وما يترتب عليه من أوضاع سيئة والسبيل إلى العلاج. وتعددت الصحف التي برزت فيها أفكار المصريين والشوام، والأخيرون واكبوا الحركة الوطنية وقاموا بمجهوداتهم في هذا الشأن.

ومن الشخصيات التي كان لها الأثر البالغ في الصحافة، عبد الله النديم الذي كتب في العديد من الصحف عن الإصلاح السياسي والاجتماعي، ومحمد عبده الذي رأس تحرير صحيفة الوقائع المصرية، وترجم على صفحاتها الفكر الإصلاحي. كما عبَّرت أقلام الشوام - أمثال أديب إسحق وسليم النقاش وسليم وبشارة تقلا وسليم

حموى وشبلى شميِّل وغيرهم - عن المآسى التى تعانى مصر منها، وانجلى هجومهم على التدخل الأجنبى بكل أدواته. وفى الوقت ذاته تولوا مهمة الدفاع عن حقوق المصريين التى غُبنت، ورسموا صورة لما هو مطلوب تطبيقه حتى تتساوى مصر مع الأمم المتقدمة. ولم تكن نظارة رياض لترضى عن ذلك، فراحت يده تقصف بالأقلام وتعصف بالصحافة، فأُغلقت صحف وعُطِّلت أخرى، ومُنعت صحف يعقوب صنوع من دخول مصر. ولكن ذلك لم يفت فى عضد الصحفيين، فتحايلوا وواصلوا مهمتهم من أجل تعبئة المصريين لما هو آت.

واستكمالاً لرسالة المثقفين، تعدَّدت الجمعيات لتكون منفذاً لها، فقد تأسست جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ - وكان للأفغانى الأثر فيها - للوقوف أمام دكتاتورية الحاكم، واحتوت لائحتها على برنامجها الإصلاحى الذى ينم عن فكر مستنير، كما ندَّدت بالأوضاع القائمة. وقد استغل النديم المناخ جيداً من خلال الجمعية الخيرية الإسلامية، وبثَّ روح التحرر من الظلم والاستعباد وتسلُّط الأجانب. وكانت الكلمة المسموعة هى الموصل الجيد للمتلقين، تلك التى تطرَّقت إلى جميع شئون مصر، وما هو منتظر لها على يد أبنائها. كذلك أسهم محمد عبده بنشاطه فى جمعية المقاصد الخيرية وفقًا لمنهجه التربوى والتعليمى. أيضًا أُدخل المسرح - وإن كان على نطاق محدود - فى نشاط المثقفين، إذا أدركوا أن التمثيل صورة من صور الوعى. ونزل النديم إلى ذلك الميدان مع بداية حكم توفيق، ووجه له النُصح، واستعرض حالة مصر، وعبَّر عن الأمل فى التغيير.

وعلى جانب آخر كانت هناك شريحة أخرى من المثقفين، وهم الموظفون الذين تحمَّلوا فوق طاقاتهم من المنغِّصات، فالأرستقراطية التركية المسيطرة على الإدارة حقَّرتهم، والموظفون الأجانب سلبوهم المناصب، ليست الكبيرة فحسب، وإنما أيضًا الصغيرة، وقبضوا المرتبات الباهظة، فى حين كان نصيب المصريين المرتبات المتدنية، والتى حلَّت مكانها أذونات على الخزانة، ثم ما لبث أن انقطعت بعد أن تم الاستغناء عن الأعداد الكبيرة منهم، وذلك لصالح الأجانب وفقًا لسياسة المراقبين الماليين، حيث

حدث نوع من التوازن بين الموظفين البريطانيين والفرنسيين. وقد أثَّر ذلك كلّه على الموظفين المصريين الذين ضاق بهم العيش، وأصبحوا على أهبة الاستعداد للاشتراك في عمل يعيد إليهم حقوقهم المسلوبة.

ودخل تحت المثقفين ضباط الجيش ذوو الأصول الفلاحية، والذين رُقوا من تحت السلاح حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائمقام (عقيد)، وتجرَّعوا العذاب على أيدى قادتهم الأتراك والچراكسة، الذين كانوا يجهلون الأصول والفنون العسكرية ويتعالون عليهم، وبالتالى أصبح العداء سافرا بينهم.

واتفق الضباط المصريون على العمل فى الخفاء ضد النظام القائم، وبرز أحمد عرابى فى وسطهم، وهو فلاح وابن لأحد شيوخ قرية هرية رزنة بالشرقية، ولد فى ٣١ مارس١٨٤١، ودخل كتَّاب القرية، ثم التحق بالأزهر، وعندما عاد إلى قريته جُنِّد بناء على أمر سعيد بتجنيد أبناء العمد والمشايخ، وكان فى الرابعة عشرة من عمره. وتدرَّج فى الرتب حتى وصل إلى قائمقام، وهى رتبة لم يصل إليها مصرى من قبله، وذلك نظراً لاستعداده وتفوُّقه، لكنه استمر فيها تسعة عشر عامًا، نتيجة لسياسة الاضطهاد التى تعرض لها الضباط المصريون. وكان عرابى وزملاؤه على صلة بالمثقفين المدنيين، ومن مريدى الأفغانى، وبرزت شخصيته، وهاجم الاستبداد والتدخل الأجنبى، وانضم إلى الحزب الوطنى الذى مثَّل الجبهة الوطنية.

وساءت أوضاع العسكريين مع سوء الحالة المالية وتحكُّم التدخل الأجنبى فيها ، وتوقُّف الكثير من المرتبات، ولم يكن أصحابها يعرفون غير مهنتهم، ومن ثم أصبحوا فى حالة من العوز يرثى لها. وكان لا بد من التحرك، وفى ٣٠ يناير ١٨٧٩ اجتمع الضباط مع قائدهم عرابى فى رشيد، وطالبوا بالعدل والمساواة وصرف مستحقاتهم، مُبينين أن غيرهم من الأجانب يتمتعون بالثروة والرفاهية على حسابهم، فبلَّغ عرابى مطالبهم لناظر الجهادية والبحرية.

وجاء الرد على ذلك بمزيد من التعسُّف، إذ تم تسريح عدد كبير من الضباط، مما أعطى المادة لهجوم الصحافة على الحكومة، وشجَّع الضباط على اتخاذ خطوة عملية. وفى ١٨ فبراير ١٨٧٩ توجَّهوا إلى مجلس شورى النواب، واختاروا منهم خمسة لينوبوا عنهم ويجهروا بشكواهم لدى المجلس، والمتضمنة الرغبة فى صرف مستحقاتهم المتأخرة وما يقاسونه من أعباء الدَّيْن والرفت والفقر الذى وصلوا إليه، وما قدَّموه من تضحيات فى حروب خارج مصر.

ودخل الخمسة المختارون المجلس، وطلبوا من الأعضاء الذين هم نواب الأمة النظر فى شئون الجهادية، وأرادوا عقد المجلس فى الحال. ولم تكن اللائحة تجيز ذلك، فاصطحبوا معهم اثنى عشر عضواً لعرض الأمر على نوبار رئيس مجلس النظار، والتقوا به فى الطريق، لكنه لم يلتفت إليهم، وتعلَّقوا بالعربة التى تُقلُّه، فهدَّد وتوعَّد، وأطلق سائقه سوطه فأصاب البعض، وارتفعت أصوات الضباط تردِّد أنه يعمل مع ولسون - ناظر المالية والذى كان فى عربة خلف نوبار - لتسليم مصر لبريطانيا. وحاصر الضباط نظارة المالية، وتجمَّع الناس فى مظاهرة، وانطلقت عبارات سب الأجانب.

وظهر إسماعيل على مسرح الأحداث ومعه قناصل الدول ورجال ديوانه، ولم ينجح فى امتصاص غضب الثائرين، وخشى من انفجار ثورة، وجرت محاولة للاعتداء عليه، قام بها أحد الضباط، إذ اخترق التحصينات حول الخديوى، ولكنها فشلت. وانتهى الأمر بإصابة عدد من الضباط الثوريين والحرس الخديوى، وقبض على الثائرين وأودعوا السجن. وكان من بين المتهمين عرابى - على الرغم من وجوده وقت الحادث بمقر عمله فى رشيد - ومثل أمام محمود سامى البارودى مأمور الضبطية بالقاهرة، وانعقد المجلس العسكرى، وحكم عليه مع بعض زملائه بالتوبيخ، وفصل كل منهم عن آلايه، وذهب عرابى إلى الإسكندرية حيث واصل نشاطه.

وتؤكد الوثائق أن تلك الحركة لا تخص الضباط فقط، وإنما هى نتيجة لحالة استياء عام وعدم رضا، ساد بين الأهالى الذين بدأوا يمتنعون عن دفع الضرائب،

ويتبرّمون من زيادة عدد الأوروبيين الذين يتمتّعون برغد من العيش. كما أكّدت أن ما أقدم عليه الضباط هو أيضًا ضد إسماعيل، حيث اعتبروه سببًا التردى الذى وصلت إليه مصر ورغبوا فى عزله. ولكن من ناحية أخرى فإن ما حدث اتفق مع هوى الخديوى، الذى رأى أنه يساعده على التخلص من التدخل الأجنبى الذى شلّ يده، وعليه فقد دعا القناصل موضحًا لهم أن وضعه كمسئول دون سلطة يجب أن يتغير، وأنه لا بد من عودتها إليه، بمعنى أن يتولى النظارة، وألقى على نوبار مسئولية ما وقع، وبالتالى استقالت نظارته، ولكن تشكّلت أخرى برئاسة توفيق فى ١٠ مارس ١٨٧٩ ، ودخلها الناظران البريطانى والفرنسى ، ولم يتحقق لإسماعيل ما أراده.

هزّت حركة الضباط وبعنف تلك الطاعة التى ألفوها، وغمرتهم الأحاسيس بأنهم أصبحوا أقوياء، وأثبتت أن هناك تآزرًا بين العسكريين والمدنيين، فأعلن علماء الدين تأييدهم للحركة وأفتوا بشرعيتها، وساند الأعيان مطالبها، وتجلّى سخط المصريين على ما هو قائم، ومن ثم عُدّت مبشرًا ونذيرًا لثورة قادمة. وسرعان ما أُطلق العنان للضباط، الذين هدّدوا ناظر الجهادية لإطلاق سراح إخوانهم المسجونين. كما أنهم خلقوا حالة من الرعب بتجمعاتهم، وتردّدت الأقوال بما ينوون القيام به من تكرار محاصرة نظارة المالية. ومضوا فى شكاياتهم، ولم يقتصر الأمر على ضباط الجيش فحسب، وإنما انضم إليهم ضباط بوليس وبحرية.

وعندما تولى توفيق الخديوية، استقبله البارودى - الذى اندمج مع التيار الوطنى - بقوله :

أمْران ما اجْتَمعا لقائدِ أُمَّةٍ .·. إلاَّ جَنَى بِهِما ثِمارَ السُّؤْدد

"جَمْعٌ" يكونُ الأمرُ فيما بينَهمْ .·. شورَى "وجُنْدٌ" للعدوِّ بِمرصَدِ

ولكن فرض الواقع نفسه، فأُحيل عدد كبير من الضباط إلى الاستيداع، وبيعت الكميات الوافرة من المهمات الحربية، وزاد الضيق بما يُقدَّم لهم من طعام قليل وغير

صالح. وهنا رفع الضباط عريضة للخديوى، يطالبونه باستبعاد ناظر الجهادية، وتعيين آخر يكون رءوفًا ورحيمًا بهم، ولكن لم يُلتَفت إلى طلبهم. وأقدم المراقبان الماليان على خطوة، تمثَّلت فى إنقاص ميزانية الجيش من مليون جنيه إلى ٤٣٠ ألف جنيه، وتعقَّدت الأمور، وغدا أمرًا مألوفًا رؤية أُسر العسكريين أمام نظارة المالية تتظلَّم، علَّها تنال بعض حقوق ذويها. وقد وصل أمر التوجس من الأوضاع أن ناظر المالية راح يتوجه إلى نظارته متخفيًا.

وكان لتولى عثمان رفقى الچركسى نظارة الجهادية فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ الأثر السيئ فى نفوس الضباط لما هو معروف عنه من حقد وكراهية وبغض للضباط المصريين. وفى البداية تقدَّم الضباط له بمذكرة ضمَّت مطالبهم الخاصة بالمرتبات والسخرة والغبن والمحسوبية فى نظام الترقى، وكان عرابى أحد الموقِّعين عليها. وحمل رد الناظر القسوة، ويقضى بتسليم السلاح والعمل بالسخرة فى حفر الرياح التوفيقى، فاحتج العسكريون وعلى رأسهم عرابى، وكانت هذه أول معارضة للتحدى.

وكثرت الاجتماعات التى جمعت العسكريين وغيرهم، وقد عقد بعضها فى بيت محمد أفندى فندى رئيس المترجمين بنظارة المالية، ولم تقتصر على مناقشة أحوال العسكريين وما وصلوا إليه، وإنما شملت مختلف مناحى الحياة على أرض مصر. وفى أحد اللقاءات، حرَّر صاحب البيت عريضة اشتملت على طعن وتنديد بالحكومة والسياسة المالية. ولم يكن رياض بغافل عمَّا يعملون، وتم القبض على المجتمعين، وشُكِّل لمحاكمتهم مجلس عسكرى، وصدر حكمه فى٧ نوفمبر١٨٨٠ وقضى بطرد المدنيين من وظائفهم، وحبس وتنزيل رتب الضباط. ولم يفت ذلك فى عضد العسكريين، وأصبحوا يُشكِّلون الخطر الذى يُهدِّد الاستبداد القائم، وذلك بعد أن وجدوا التشجيع والمؤازرة من المثقفين المدنيين بأدواتهم المختلفة.

وأضحى من الضرورى اكتمال المنظومة من أجل التحضير للعمل الثورى، وكان لكبار ملاك الأراضى الأهمية البالغة، فهم أصحاب الثروة - التى دخلت فى حوزتها التجارة - والجاه والسلطة والمناصب. وقد وضح دورهم مع خطوات إسماعيل فى

التحديث. وكان تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ منفذًا لنشاط أصحاب الأراضي من المصريين الذين رأى فيهم الخديو العون لتحقيق تطلُّعاته، ومن ثم جاء ظهورهم على المسرح السياسي، وازدهر نشاطهم مع دورة يناير ١٨٧٩، حيث كانت اجتماعات المجلس ثورة على السياسة الضريبية، وما أحدثته من مضار على المجتمع وبخاصة في الريف، وطالبوا برفع الكثير منها، وطرقوا باب الهجوم على الأجانب ومزاحمة بضائعهم التى أوقفت حال التجار المصريين.

واحتدم الصراع بين المجلس والإدارة الأوروبية المتمثِّلة فى ولسون ناظر المالية، إذ رأى النواب أن من حقِّهم النظر فى المسائل المالية والأعمال الداخلية، وساندتهم الصحافة في موقفهم، ولكن الناظر لم يأبه، فطلبوا حضوره فلم يلب. وعندئذ وجد رياض ناظر الداخلية فض المجلس لإسكات صوت المعارضة، ولكن تصدى له عبد السلام المويلحي - الذى عرف باسم ميرابو مصر - وواجه الناظر وتحداه واتهمه بالجهل وضيق الأفق والخضوع للأجانب، مُصرِّحًا بأن نواب الأمة لن يبرحوا أماكنهم إلا بعد أن يؤدوا واجباتهم، وتبعه أعضاء آخرون رافضون فض المجلس، وعلى الفور انسحب رياض مرددًا "أنتم عصاة... أنتم ثوار"، وعليه قاموا بتقديم مذكرة للمسئولين تُسجِّل موقفهم، ونددوا فيها بتصرفات رياض، معلنين بأن مصر ليست أقل من إمارة البلغار التى أصلح مجلسها من أمورها، بل إنها أوفر ثروة وأعظم شأنًا وأكثر سكانًا وأحسن نظامًا وأرفع علمًا فى العلوم والفنون.

وواصل المجلس اجتماعاته، وأصرَّ على مسئولية النظارة أمام المجلس، وإبعاد ما يختص بالدِّين والضرائب من أيدى الأجانب، وتكليف النواب ببحثها، واتخاذ ما يرونه بشأنها بما يتفق مع مصلحة مصر وليس الأجانب. ويحضر الشيخ البكرى إلى المجلس ممثلاً عن علماء المسلمين وبطريرك الأقباط، ويُثنى على ما قام به الأعضاء فى سعيهم لخدمة الوطن، وحمل ذلك المعنى الواضح بأن التأييد للمعارضة مُدعَّمًا.

ومضت الخطوات العملية للتعبير عن رفض التدخل الأجنبي، وذلك عندما عقد ناظر المالية العزم على إلغاء المقابلة وزيادة الضرائب العشورية، وكان في ذلك ما يثير كبار ملاك الأراضي بنوعيهما: النوع الأول الأتراك الدستوريون الذين رغبوا في المزيد من السلطات، وحقدوا على جفالك الأسرة المالكة التي تفوق أبعادياتهم، كما كرهوا الأجانب. والنوع الثاني المصريون الذين ساءتهم سلطة الخديوي الاستبدادية وأطماعه الجنونية، وحقدوا على علية القوم من الأتراك والأجانب، وضاقوا بالالتزامات التي فرضتها الإدارة المالية الأجنبية عليهم.

وفي اجتماع ضم كبار الأتراك الدستوريين - شريف وراغب وشاهين وراسم وخيري - والشيوخ البكري والخلفاوي والعدوي، وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود، وبعض الضباط والموظفين والتجار، وثلاثة من نواب المجلس منهم عبد السلام المويلحي، تمت مناقشة الظروف الصعبة التي تمر مصر بها، وبدت رغبة المجتمعين في التخلص من الكابوس الأوروبي، ووضعوا لائحة وطنية تضمنت: أن يكون مجلس النظّار وطنيًا، ويختار الخديو رئيسه الذي يختار النظّار، وتكون الحكومة دستورية على النمط الأوروبي، ويُعطي للبرلمان حقوقه، ويقوم الأهالي بانتخاب أعضائه، وتُسأل النظارة أمامه، وبالتالي فإنه المسئول أمام الأمة، وأن يُعيِّن مفتشان أوروبيان أحدهما على الإيرادات والآخر على المصروفات لتأمين الدائنين على ديونهم، وأن تُسدَّد الديون وقت استحقاقها بضمان أموال وأملاك المجتمعين مع تأدية ٥٪ على فائدة الاستهلاك، ١٪ من الأصل وتسديد الناقص عن المستحق، وأن يحفظ ديْن الروزنامة ويدفع حينما تسمح إيرادات الحكومة، وأن تبقى المقابلة مع امتيازاتها، وألا تفرض ضرائب جديدة.

ووقع على اللائحة ٦٠ من الباشوات، ٦٠ من البكوات، ٤٠ من الأعيان، ٧٠ من الموظفين، وحوالي ٩٠ من الضباط، بالإضافة إلى العلماء والتجار. ووافق عليها إسماعيل، وتُرجمت وأرسلت إلى قناصل الدول والسلطان العثماني. وكان لذلك الوقع السيئ على القنصل البريطاني الذي بعث لحكومته يشرح الموقف وينسب ما حدث إلى

الإثارة الدينية ضد النظارة الأوروبية، وأن الصلوات تقام فى المساجد وتدعو بالتخلص من الأوروبيين الطغاة، وأن الاستياء وعدم الرضا أصبح غير قاصر على فئة معيَّنة، وإنما عمَّ الطبقات التى ربط بينها القسم على التعاون للوقوف أمام التدخل الأجنبى.

وأسفرت النتيجة عن استقالة النظارة الأوروبية الثانية، وتشكَّلت نظارة شريف، وكان ذلك نقطة انطلاق جديدة وانتصاراً للحركة الوطنية. وفى ١٠ أبريل ١٨٧٩ اجتمع مجلس شورى النواب لمناقشة اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب، ودارت المناقشات، وأُعطى للمجلس الإقرار التشريعى - مناصفة بينه وبين الخديو - وأصبح له حق الاقتراع على الثقة بالنظارة، والإشراف على المصروفات، وفرض الضرائب، وتقرير الميزانية، ورفع عدد النواب إلى ١٢٠ نائبًا، وجُعل الانتخاب على درجتين، ومُنح النواب حق الحصانة البرلمانية.

ولم يكن ذلك يتفق مع المصلحة الأجنبية، وطالب القنصل البريطانى بضرورة وجود ناظرين أجنبيين بالنظارة، وعارض إسماعيل متعلِّلاً برفض الأمة هذا الوضع، وأعلن الشيخ البكرى - بتحد بالغ - بأنه ليس لأجنبى أن يتحكَّم فى مصر. وتحدث انتفاضة وطنية، فيتبرع ملاك الأراضى بمبالغ لتصرف للدائنين، وتعلو الصيحات بأنه قد حان الوقت لتحكم مصر نفسها، وتبارك الصحافة وتؤيِّد وتشجِّع هذا الاتجاه. ولكن كان لا بد من انتصار التدخل الأجنبى، إذ عُزل إسماعيل، وتولى توفيق، واستقالة نظارة شريف، وعُطِّلت الحياة النيابية.

واستمراراً لمسيرة كبار ملاك الأراضى للوقوف أمام جبروت الأوروبيين، تكوَّن الحزب الوطنى الذى اعتمدت قاعدته عليهم. ولم يكن حزباً بالمعنى المفهوم حديثًا، لأنه الحزب الوحيد الذى مثَّل ملتقى الاتجاهات وجمع مختلف أصحاب المصالح، لكنه فى النهاية حافظ على شكل الحركة الوطنية، وأصبح له التأثير القوى والفعَّال. ومضى جميع المنتمين إليه فى نشاطهم ليس فقط ضد التوغل الأجنبى، وإنما أيضًا ضد الحاكم المستبد.

واستقبل الحزب الوطنى تولية توفيق بالأمل على أن يتم الإصلاح على يديه، لكنه لم يتحقق، وخضع للمراقبين الماليين، كما خطط رياض لإجهاض التحركات المضادة، مما حدا بالحزب لمواصلة نشاطه فى الخفاء، وكثرت اجتماعاته فى بيت محمد سلطان ممثِّل كبار ملاك الأراضى المصريين، وأصبحت صحيفة (مصر القاهرة) التى أصدرها أديب إسحاق من منفاه بباريس لسان حال الحزب، ودخلت مصر، وتم توزيعها رغم رقابة رياض.

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ صدر أول بيان رسمى عن الحزب، ندَّد بالحكم القائم، وهدَّد بأن الشعب لم يعد يقبل الاستبداد والتدخل الأجنبى، وضرورة إنقاذ مصر منهما، حيث إن أكثر من ٦٠ مليون جنيه من ديونها استولى عليها الوسطاء الأجانب، وأن تشرف مصر على ماليتها، وتتعهَّد بسداد الديون، تلك التى تُحوَّل إلى دين موحَّد بفائدة ٤٪، وأن تكون هناك رقابة دولية مؤقتة للإشراف على أرباح الديْن، وألا يكون لها سلطة التدخل الأجنبى، وأن ترد أملاك الخديوى إلى الدولة، وأن يُنهض بالشعب عن طريق التعليم ومعرفة حقوقه وواجباته.

أما عن المشروع الاقتصادى الذى عرضه كبار ملاك الأراضى على بساط البحث، فلم تكن له معالمه الواضحة، ودار حول استرداد المصالح الاقتصادية من أيدى الدائنين الأجانب، وإمكانية المساهمة بالاكتتاب لتحقيق ذلك. وشجُعت الصحافة هذا المنحى، وحثَّت صحيفة التجارة على إنشاء بنك وطنى، وجرت محاولات من الرأسمالية الزراعية فى ذلك الشأن، وركَّزت على ضرورة التحكم فى الاقتصاد وانتشاله من أيدى الأجانب، ولكن لم تأت المحاولات بالنتيجة المرجوَّة.

وفى غمرة هذا النشاط واصلت سياسة رياض ضغطها، ووفقًا لقانون التصفية أُلغيت المقابلة فى ٦ يناير ١٨٨٠، واعترض ملاك الأراضى، وتزعم لواء المعارضة حسن موسى العقاد - شاهبندر التجار ومن كبار الملاك - وقدَّم تقريراً بذلك إلى لجنة التصفية منتقداً الإلغاء، موضحاً كيف أن الأهالى تحملوا بالديون الثقيلة وباعوا من أملاكهم ومصوغات نسائهم فى سبيلها أملاً فى الحصول على امتيازها، وهاجم

الحكومة وخطأها ووصفها بالاستبداد، وبيّن أن عليها رد ما دُفع لها إلى أربابه، وعرّج على كثرة الضرائب التى أثقلت الناس. وحينما رفضت لجنة التصفية قبول التقرير، أعدّ نسخًا منه، ووقع عليها الكثيرون من مختلف الفئات. وأصبح بيته يغص بالمعارضين لتصرفات رياض والمراقبين، وقُدّم للمحاكمة، وحُكم عليه بالسجن سنتين، ومع الاستئناف تقرّر نفيه إلى فيزوغلى بالسودان.

كان تقرير العقّاد أول بيان ثورى مُوقّعًا من الأهالى، وأصبح متداولاً بينهم، وقد أقر دى بلنيير المراقب المالى الفرنسى أن هناك غيره قُدّم للجنة التصفية، وشمل التهديد استخدام السلاح. وصدرت الأوامر لمأمورى الضبطية ومفتشى البوليس بالتيقُّظ، وكثرت الاعتقالات وامتلأت السجون.

وبجوار المقابلة كان هناك ديْن الروزنامة الذى دفع فيه كبار الملاك - إجباريًا - حوالى أربعة ملايين من الجنيهات على شكل سندات، وقد أهمل قانون التصفية هذه الأموال. وصاحب تلك السياسة ضغوط مالية أخرى، فأُجبر الباشوات على دفع الضرائب على أراضيهم العشورية، ولم تكن مدرجة فى حسابات الصيارف حتى عام١٨٨٠، وطالبت الحكومة بالمتأخرات عن سنوات (١٨٧٦ - ١٨٧٩)، إذ حُرِّمت إلا بإذن من الحكومة، وفرضت العقوبات على من يتوانى عن التسديد، وتم التشديد على زراعة الدخان، إذ حُرِّمت إلا بإذن من الحكومة، وكان الملاَّك يكسبون الكثير من وراء ذلك. وهكذا شهر رياض سيفه ضدهم. وتأزَّم الوضع، وصارت الأراضى الزراعية مثقلة بالديون والرهونات، وبيعت بعضها، وفُتحت أبواب السجون لمن لم يستطع تسديد ما عليه للحكومة. ووصل التبرُّم والاستياء مداهما، وغدا كبار ملاك الأراضى على أهبة الاستعداد للاشتراك فى عمل يحقق أهدافهم ويعيد إليهم امتيازاتهم.

ودخل تحت ملاك الأراضى العمد والمشايخ، وهم أصحاب المركز الاجتماعى فى الريف ولهم مكانتهم وسطوتهم على الفلاحين، بناء على تلك السلطات التى منحت لهم، فاستغلوها تمامًا لصالحهم، ومع ذلك فقد انخرطوا فى الحركة الوطنية، لأنهم كشريحة

عانوا من الظروف الصعبة التى عاش فيها المجتمع، وتعرَّضوا لقوى الظلم والاضطهاد. وفى الوقت ذاته فإنهم تطلَّعوا للمزيد من السلطة مع التغيير المنتظر.

.وبدأ تذمُّرهم مع التحكم سواء أكان تركيا أم أجنبيا، وأصبح من السهل انتزاع الأراضى منهم نتيجة لموقف معاكس للرؤساء الإداريين - من مديرين ووكلائهم ونظار أقسام ومأمورى مالية وخلافه - وإذلالهم وإهانتهم وضربهم وسجنهم. وعليه جهروا بالشكوى، وانصبت معارضتهم على الأوضاع القائمة، واستياؤهم ونقمتهم على السياسة المالية وبخاصة الضرائب، وتراكم الديون عليهم، بينما تمتَّع الأجانب بالامتيازات، وهدَّدوا بعدم تنفيذ أوامر الحكومة. ونزحوا إلى القاهرة ليعبِّروا عن رفضهم للظلم، واعترضوا النظَّار فى غدوهم ورواحهم، مطالبين برفع الحيف عنهم.

ومع سياسة رياض زاد العبء عليهم، فطُبِّق نظام تضمين المسئولية، بمعنى أن يُسدِّدوا عن أهل قراهم غير القادرين، ومن لم يستطع يُجلد . أيضًا كان عليهم تقديم الرشوة لرؤسائهم، الذين فرضوا عليهم أعباء مالية إضافية لم تقرِّرها الحكومة، كذلك أُجبروا على استخراج الأنفار سواء للعونة أو الجندية، وكانوا يجمعون فوق العدد المطلوب، ليُستغل ذلك لصالح الكبراء.

وبجوار الأجهزة الحكومية تعرَّض العمد والمشايخ للاضطهاد على أيدى الباشوات الأتراك، فالباشا أعطى لنفسه الحق فى أن يعزل من يشاء منهم ويفرض عليه مغادرة القرية فى الحال. وتعدَّدت وقائع الغبن عليهم، خصوصًا ما يتعلق باغتصاب الأراضى، ووصل الأمر إلى إلزامهم - بعد سداد ضرائبهم - بالمساهمة فى تسديد ما هو مقرَّر على أراضى كبار الملاك. وجاء إلغاء المقابلة وفرض الضرائب العشورية ليضيف المزيد من الكراهية للحكومة والتصفية، وقد شارك بعضهم فى تقارير الرفض الخاصة بذلك. أيضًا تجلَّت معاناتهم من الأجانب أصحاب الأراضى الذين كانوا دائمًا المعتدين عليهم وعلى أراضيهم، والمحتكرون لمياه الرى، والذين قدَّموا لهم القروض بالربا، واستحوذوا على الأراضى بعد رهنها بناء على صدور أحكام المحاكم المختلطة لصالحهم، كما كان للفساد الذى نقلوه إلى الريف والمتمثل فى الحانات وملحقاتها الأثر الضار عليهم.

وواجه شيوخ البدو المتاعب، لكن ما قاسوه لم يبلغ ما لاقاه العمد والمشايخ فى الريف، حيث المعروف عنهم إثارة الشغب والقلاقل، وكان يُخشى من غضبهم. ورغم هذا فقد تأخرت استحقاقاتهم نظير ما قدَّموا من خدمات، كذلك ساءهم إلغاء المقابلة وسطوة الأجانب.

وبذلك غدت حلقات المجتمع متشابكة، بعد أن أصبح الأعداء قاسمًا مشتركًا بينها، وأضحى الهدف واحداً، وهو التخلص من هؤلاء الأعداء، ولكن الحلقات لم تكن جميعها متشابهة، حيث اختلفت الرؤى التى ارتبطت بالسعى الذى بدأ وكأنه على وشك الدنو من المقصود، وأن المخاض قد حان وقته.

ميلاد الثورة ومسيرتها

عُدَّ الجيش القلعة المعينة فى نظر المصريين، فهو القوة التى تحمل السلاح فى وقت كتبت عليهم الذلة والمسكنة، وهو المعبر عن مشاعرهم تجاه الظروف القائمة، فالارتباط قوى بين الطرفين، فالصلة هى الأُبوة والبُنوة والأُخوة والعُمومة والجوار، فطبيعة هذا الجيش تعتمد على الفلاحين الذين تحولوا إلى عسكريين، ومن ثم أصبحوا يمثلونهم . وقدِّر لمصر أن يتولى زعامتها ضباط رقُّوا من تحت السلاح أمثال عرابى وعلى فهمى عبدالعال حلمى وغيرهم، والذين حرصوا على أن يتبعوا أسماءهم بلفظ المصرى اعتزازاً وافتخاراً وتأصيلاً لانتمائهم لوطنهم.

وبعد ما يقرب من ثلاثة شهور على تولى توفيق الخديوية، امتلك عثمان رفقى زمام الجهادية بتعيينه ناظراً لها. وكما عرف عنه أنه رسول الجراكسة وإمامهم، هؤلاء الذين يحملون كل الحقد والكراهية للضباط المصريين، وتحكَّموا فى أعلى المناصب، وامتلكوا أخصب الأراضى، وشكَّل ضباطهم القيادة العامة للجيش رغم جهلهم بالفنون العسكرية. وبدأ رفقى فى تطبيق منهجه الذى فاض بغضًا وحقداً، وبخاصة أن ظروف الحركة الوطنية جعلت رياض رئيس مجلس النظَّار يستخدم إمكاناته كافة

لضرب هذه الحركة. ولما كان الضباط يسبِّبون له قلقًا بالغًا منذ أن كان ناظرًا للداخلية، فقد وجد في رفقي الأداة التي يمكنها أن تقضي على ما يُنغِّصه، وعليه مضى في طريق التنفيذ.

رأى ناظر الجهادية الچركسي حتمية اجتثاث العنصر الوطني، ومن ثم أقدم على وقف حركة الترقيات لمن هم من تحت السلاح، وقرَّر أن تبقى الخدمة العسكرية مدة أربع سنوات – وهي غير كافية للترقي – ويذهب صاحبها إلى بلده لمدة خمس سنوات مع تردُّده على مركز المديرية لمدة شهرين سنويًا لتلقي التعليمات العسكرية، وبعدها يستقر في بلده دون عمل في وضع احتياطي – أي تحت الطلب – لمدة ست سنوات ثم يسقط اسمه من دفاتر الجهادية. وما لبث أن أقدم رفقي على فصل الضباط المصريين الذين عاكسوه دون تحقيق قانوني، وشرع في تصفيتهم على حساب الچراكسة.

في ذلك الوقت كانت الخلية العسكرية كاملة التكوين، وانخراطها في الأمور السياسية شهد على أن الأمر لا يتعلق فقط بالأوضاع العسكرية، فقد وُجِد الضباط في تلك الاجتماعات واللقاءات والاحتفالات غير العسكرية الخاصة بنشاط الحركة الوطنية، وكان لعرابي الشخصية المعروفة فيها.

وتواصلت اجتماعات الضباط للرد على تصرفات رفقي، وألهب عرابي الموقف مصرِّحًا بضرورة اتخاذ موقف. وهنا رأى المجتمعون أن يطالب رؤساء الآلايات الثلاثة "عرابي وعلي فهمي وعبدالعال حلمي" بعزل رفقي والدفاع عن حقوقهم، واختاروا عرابي قائدًا لهم. وأصبح طريق الثورة ماثلاً أمام أعينهم، وأخذوا على أنفسهم عهدًا بأن يكونوا يدًا واحدة وقلبًا واحدًا ، واتفقوا على تقديم تقرير إلى مجلس النظار ، وتم ذلك في ١٥ يناير ١٨٨١ .

وجاء التقرير صريحًا في عباراته ، جريئًا في عرضه ، مهدِّدًا بين ثناياه ، تناول كيفية تعامل ناظر الجهادية المستبد مع الضباط المصريين، وما أقدم عليه تجاههم، وأن

فى ذلك ما يثير الأفكار والفتنة، ويطالب التقرير بإقصائه، ويشير إلى أن أمثال رفقى لا يتميَّزون عن المصريين، وأن الذى يحكم مثل تلك المناصب العلوم والفضائل والمعارف، وأن الضباط المصريين يتفوقون على الچراكسة، وفى النهاية يطالب التقرير بتسكين الخواطر وبث روح العدل والمساواة. وختم على التقرير نحو خمسين يوزباشيا (نقيبًا)، بالإضافة إلى رؤساء الآلايات الثلاثة.

واستهزأ الخديو بالتقرير، وارتاب رياض منه، ولكن تقرر إهماله. وعندئذ كرَّر الضباط طلبهم، فرد عليهم رئيس مجلس النظَّار بأن ما يطلبونه خارج عن حدود القانون، فالتقى عرابى به، وكان بليغ الكلمة عندما أراد رياض أن يعرف من يريدونه ناظرًا عليهم، فأجابه "هل مصر لم تنجب إلا ثمانية أبناء - المقصود النظَّار - ثم ابتليت بالعقم". وقتئذ تقرَّر القضاء على تلك الحركة، فصدرت الأوامر بتنقلات الضباط، وكان عرابى من بينهم، ولكن رفقى أصرَّ على محاكمة قيادة الحركة أمام مجلس عسكرى، ودبَّر الحيلة بدعوتهم للاشتراك فى ترتيبات حفل زفاف إحدى الأميرات. وتشكَّل المجلس من أمريكى وألمانى وفرنسى، وانعقد فى مقر نظارة الجهادية بقصر النيل، وحضر القادة الثلاثة فى أول فبراير١٨٨١، وصدر الحكم بتجريدهم من رتبهم وفصلهم من وظائفهم وشغلها بچراكسة ونفيهم، وأودعوا السجن لحين التنفيذ.

لم يكن الضباط الثلاثة بغافلين عمَّا سيحدث لهم، ولهذا أعدُّوا للأمر عدَّته، وخطَّطوا له، فحضر البكباشى (المقدم) محمد عبيد ومعه قوة مسلَّحة إلى قصر النيل، واقتحم المكان. وسيطر الذعر على الموجودين، ومضى كل منهم يبحث عن النجاة، وخرج القادة من السجن مصحوبين بالعسكريين الذين أنقذوهم، قاصدين عابدين، تملأهم النشوة بانتصارهم والاعتزاز بثقتهم.

وسرى الخبر بين الناس فزحفوا إلى ميدان عابدين الذى ازدحم بهم، فرحين مستبشرين بتلك الحادثة، ولأول مرة يحدث مثل ذلك المشهد، مما يدل على أن المسألة لم تعد تخص الجيش وحده، وإنما أيضًا الشعب الذى أدرك أهمية التحدى. وعندئذ

استاء الخديو مما يحدث ، وتحاور مع رجاله ؛ وعلى أثر ذلك فوّض البارودى ناظر الأوقاف وأحمد خيرى رئيس الديوان للقاء عرابى ورفيقيه لمعرفة طلبهم الذى انحصر فى ضرورة عزل رفقى وإحلال غيره مكانه . وبلّغ الخديو ، فأمر باستدعائهم ، فنقلوا له رغبتهم ، والتمسوا العفو عما حدث .

وتفاوض توفيق مع رياض، ورفض الأخير ورأى محاكمة عرابى حتى إذا أدى ذلك إلى إراقة الدماء. ولكن اعترض الخديو، بعد أن رأى ضرورة الاستجابة لطلب الضباط لتهدئة الموقف ، وبالتالى تم اختيار البارودى الذى وجد الترحيب منهم. ومن ثم تكون حادثة قصر النيل (أول فبراير١٨٨١) هى ميلاد الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية، وكذلك فقد مثّلت تجربة لوقفة ٩ سبتمبر من العام نفسه.

كان اختيار الناظر الجديد موفقًا، فرغم أصوله الچركسية، فإنه خرج عن زمرة تعصُّبهم وضاق بهم، وهو يُعد من خيرة المثقفين، فقد تشبَّع بأفكار الطهطاوى والمرصفى والأفغانى، وله المواقف الإيجابية والنشاط الملحوظ فى الحركة الوطنية.

وانزعج المسئولون البريطانيون، وأرسل القنصل ماليت Malet لحكومته يعبِّر عن النتائج المنتظرة، إذ أصبح من المتوقع أنه عن طريق القوة العسكرية، تسقط النظارة والمراقبة الثنائية، بل ويسيطر العسكريون على الشئون المصرية. وفى المقابل، اختلف موقف القنصل الفرنسى دى رنج De Ring، حيث كان الضباط الثوار على علاقة به، بهدف إضفاء نوع من الشرعية على مطالبهم، وضمان مساندته لهم، وفى الوقت ذاته، فإنهم وجدوا التشجيع والمساندة منه، وأرجعوا ذلك إلى أن طبيعة الشخصية الفرنسية التى تؤمن بالحرية والإخاء والمساواة تدفعه إلى ذلك. والواقع أن القنصل كانت له حسابات أخرى، إذ رأى أن رياض الممثِّل الأمين للمصالح البريطانية، وبالتالى فإن تدعيم الجبهة الوطنية يُشكِّل توطيداً للنفوذ الفرنسى. وعليه راح يستقبل القادة الثوار، كما كان على صلة بالبارودى . ولكن الأمر لم يستمر طويلاً، وذلك عندما قرر الخديو ورئيس مجلس نظّاره فصم عرى العلاقة بين الطرفين، فكتب الأول لرئيس الجمهورية

الفرنسية فى ١٤ فبراير يطلب سحب قنصله من مصر، مشيراً إلى أنه يخلق الصعوبات أمام حكمه، وسرعان ما تحقق له ما طلبه.

بتولى البارودى أمر الجهادية، وهو صاحب العقلية المستنيرة والنشاط والطموح، مضى يُعد برنامجًا للعسكريين، وشكَّل لجنة برئاسته وعضوية عرابى وآخرين للإعداد والتنظيم ووضع القواعد الجديدة للعسكريين، ورفع المرتبات بزيادة تراوحت بين ٦٠٦٪ إلى ٢١.٢٪، مما كدَّر المراقبان الماليان، وفسراه برغبته فى الحصول على رضا العسكريين، وأعلنا أنه على الحكومة التبصُّر فى طلبات الضباط. وهنا بيَّن لهما ناظر الجهادية خطورة عدم اتباع تلك السياسة . وواصل طريقه دون أن يعبأ بأية معارضة سواء منهما أو من رياض الذى لم يكن يستأذنه فيما يُقدم عليه، وأغدق الامتيازات على الجيش فيما يتعلق بالسفريات والمهمات والتعيينات والبدلات.

وتكثَّفت اجتماعات العسكريين فى بيت عرابى من أجل مسألة زيادة عدد قوات الجيش، خصوصاً مع إعلان فرنسا حمايتها على تونس فى ١٢ مايو ١٨٨١، إذ سيطر الاعتقاد بأنه قد أصبح الدور على مصر لتقع فى أيدى بريطانيا، ومن ثم لا بد من إنقاذها عن طريق تقوية جيشها من حيث العدد والعدَّة والعتاد. وفى الوقت ذاته دارت المناقشات حول مسألة أخرى، وهى المجلس النيابى الذى يتمتع بسلطات، ويكون له الحق فى التصويت على الميزانية. والتقطت الصحافة المسألتين وتناولتهما مما ضاق به صدر رياض.

وحدث تعاون بين رئيس مجلس النظَّار والخديو من أجل إسقاط السلطة العسكرية، وطرقا الطريقة المعتادة التى تُمثِّل فيها المؤامرة القاعدة الأساسية عن طريق دسائس تحاك داخل الآلايات ضد الضباط القادة، لكنها فشلت جميعها، فلجأ رياض إلى اتباع أسلوب فك الارتباط، فطلب من البارودى إبعاد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى عن القاهرة، فرفض فما كان من توفيق إلا أن نحَّاه عن منصبه وأحاله على داود يكن صهره وأحد أتباع المدرسة الجركسية.

وأطلق ناظر الجهادية الجديد يده ليبطش بالعسكريين، وصدرت أوامره بالتحذير من الاجتماعات وترك الآلايات، ومضى التفتيش على قدم وساق، وتلا ذلك تفريق الفرق الموالية للضباط الثوار، وعليه اعترض عرابى لدى الناظر، وجمع الضباط وشكا من أعماله، وركّز على الاتحاد والتعاون، وأن تكون أرواحهم موقوفة على حفظ الوطن.

وأصبح من الضرورى اتخاذ خطوة جريئة ليس فقط ضد داود يكن، وإنما أيضاً ضد النظارة كلّها وعلى رأسها رياض الذى غلبت سلطته - والمستمدة من النفوذ الأجنبى وبالذات البريطانى - على سلطة الخديوى، وذلك فى حين رأت فيه الأرستقراطية الزراعية التى ساءها تسلط رئيس مجلس النظّار التحرك ضده، ومن ثم تدعّم اللقاء بين الضباط وكبار ملاك الأراضى، وفى مقدمتهم شريف الذى يمقت رياض لاختلاف الهوية والانتماء آنئذ. وليس معنى ذلك أنه ومن على شاكلته قد ربطتهم علاقة الحب بالمصريين، إذ أنهم احتقروا الفلاحين وترفّعوا عنهم، وما القادة الثوار إلا من طينتهم، ولكن مصلحة كل منهما جمعتهما.

وأعلن شريف أنه آن الأوان للحصول على الحريات، وجاء محمد سلطان ليكون الواسطة بين شريف وأعوانه من جانب وعرابى وزملائه من جانب آخر، وهو من كبار ملاك الأراضى المصريين، ومن الأعضاء البارزين فى الحزب الوطنى، وتطلّع للتغيير، وأراد أن يحقّق مصلحته ويستحوذ على المكانة الأعلى، وقد تمتع بأصالة عميقة وسمعة طيبة وشهرة واسعة، ووجد فيه قادة الضباط السند المعنوى والمالى، وفى منزلة عُقدت الاجتماعات التى ضمّت الثوار من أجل عمل موحّد لمصر.

وانحصر هذا العمل فى إنشاء مجلس نواب وفقًا للنموذج الأوروبى وبناء على دستور جديد، واتفق الجميع على أن يكون الجيش هو أداة التحقيق، وذلك بعد أن دعّم مركزه، وأصبح اسم عرابى على كل لسان، واجتمعت الآراء على أن يتصدر المهمة. وتمهيداً لهذا اتسع نطاق الاتصالات على أرض مصر سواء فى المدن أو الريف. ودارت المنشورات السرية، وتعدّدت محافل الخطابة لتعميق الفهم والإدراك لدى الناس.

وجنَّد عرابى نفسه ومعه البارودى والنديم وغيرهما من أجل الإعداد للخطوة القادمة، وكان واضحًا تمامًا من لغة الخطاب الهجوم على الاستبداد ومساوئه، وسلطة الأجانب ورغد عيشتهم وامتيازاتهم. وعُقد العزم على التحرك وتوزيع منشور إنابة عرابى عن الأمة فى تولى عرض مطالبها على الخديو. ووكِّل إلى النديم مسألة جمع التوقيعات والأختام، فجاب البلاد طولاً وعرضًا معتمداً على الوجهاء والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء والتجار، واستخدم فصاحته وموهبته فى الإقناع وعاد بالمراد.

وتوافدت الجموع على القاهرة تؤيد وتساند وتشجع، وسرت المبادئ الثورية، وتكثَّف الهجوم على رياض فى كل مكان ، وغضب عليه الجميع بمن فيهم الخديو، وذلك بعد أن سلبه صلاحيته، وكثيراً ما أظهر ضجره منه للقنصل الفرنسى، وكال له الاتهامات وبأنه قلبًا وقالبًا مع البريطانيين، ويعمل بكافة طاقته ليوطد وجودهم فى مصر، ويستعين بهم عليه. وهنا جال بخاطره – خاصة وأنه سبق وكانت له العلاقة مع الحركة الوطنية – أن يستثمر ما هو قائم ضد رياض لصالحه، وبالطبع فإن العسكريين هم الجبهة القوية والسلاح المنفِّذ، ويأتى على القمَّة عرابى بعد تمتعه بالنفوذ والصيت والشهرة والتأييد الشعبى .

والواقع أن بغض الخديوى للضباط لم يكن بأقل من كرهه لرياض، لكنه رأى أن يضرب كلاً من الطرفين ببعضهما لتعود الفائدة عليه ويستعيد سلطته. من هذا المنطلق راح يجتمع بالضباط من رتبة بكباشى(مقدم) فما فوق ليجذبهم إليه، وقرَّب أحمد عبدالغفار قائد الفرسان، وعلى فهمى قائد حرسه الذى لعب دور الوسيط مع باقى القادة الثوار. وبالتالى فقد زاد توفيق من اشتعال الموقف المعادى لرياض، وأعطى الضوء الأخضر ليتحرك الضباط ضده ليتخلص منه، لدرجة أنه صرَّح لقائد حرسه بأنه سيكون الرابع بجوار القادة الثلاثة والذى كان على فهمى أحدهم. وغدا الخديو طرفًا مهمًا فى المعارضة، وبالرغم من ذلك، فإن الضباط لم يأمنوا جانبه، لكنهم اعتبروا انضمامه إليهم نجاحًا ومصلحة لتحقيق هدفهم.

وقرَّر القادة الثوار أن تكون الساعة العاشرة صباحًا من يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ميعاداً لوقفة عابدين لعرض مطالب الأمة على الخديو، وأن ذلك سيكون بمظاهرة وطنية تضم العسكريين والأهالي. وكتب عرابي إلى القناصل بذلك، مبدِّداً أي خوف لهذا التجمُّع، وأنه يختص بشئون مصر الداخلية.

وحينئذ ارتاب الخديو في الأمر، وتوجَّس من أن التخطيط الذي أعدَّه، من الممكن أن ينقلب عليه ويتحوَّل ضده في ذلك المناخ الملتهب، فاستدعى كولفن Colvin المراقب المالي البريطاني والخبير في إدارة الهند، فأشار عليه بالقبض على عرابي عند وصوله إلى قصر عابدين، لكن توفيق خشي من تنفيذ ذلك، وانتقل إلى مركز الآلايات بالقلعة ومعه رياض علَّهما يستطيعان إيقاف الزحف المنتظر، ولكنهما فشلا، إذ كانت الروح الثورية عالية والرغبة في الانتقام مُلِحَّة.

وفي الميعاد المحدَّد رابطت القوات العسكرية من سواري وبيادة ومدفعية في ساحة القصر، واختلفت المصادر في حجمها ما بين ٢٥٠٠، ٥٠٠٠ ومن خلفها اصطفَّت قوات البوليس، وامتلأ الميدان بالناس الذين لم يحص عددهم ، فبالإضافة إلى سكان القاهرة، حضرت الوفود من الأقاليم تحت قيادة زعماء الريف، زد على ذلك أعضاء مجلس شورى النواب . جاء الجميع ليشاركوا قائد الثورة ويشدوا من أزره فيما سيقدم عليه. وقد أقرَّ القنصل النمساوي في مكاتبة له إلى حكومته – وبعد أن وصف المنظر تفصيليًا – بأن الثورة ليست عسكرية، وإنما هي ثورة شعبية.

وحضر الخديو ومعه كوكسن Cookson القنصل البريطاني بالإسكندرية وقناصل آخرون ومراقب الدائرة السنية، فتقدَّم عرابي ممتطيًا جواده وقابضًا على سيفه، وتوجه إلى توفيق، فأمره أن يترجَّل ويغمد سيفه، وهنا نصحه القنصل البريطاني بإطلاق الرصاص عليه، لكنه أبى خوفًا من أن يُقتل نتيجة لرد فعل القوات المتأهِّبة.

وعرض قائد الثورة مطالب الأمة واشتملت على: إسقاط نظارة رياض المستبدة، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي، وزيادة عدد قوات الجيش إلى ١٨ ألفًا

وفقًا لتحديد الفرمان السلطانى، والتصديق على جميع القوانين العسكرية السابق وضعها إبَّان تولى البارودى نظارة الجهادية. وبمجرد أن فرغ من عرضه، ارتفع صوت الضباط خلفه معلنين رغبتهم فى أن يكون شريف هو رئيس مجلس النظَّار المنتظر.

ورد الخديو بأن هذه المطالب ليست من شأن العسكريين، ودخل القصر بناء على نصيحة كوكسن، واختير الأخير ومعه ممثل القنصلية النمساوية للتفاوض مع عرابى نيابة عن الخديو، وحاول الأولان إقناعه بأن المسألة تكتنفها مخاطرة كبيرة، وأنه فى حالة الإصرار على تحقيق المطالب، لا بد من الاستعداد لقوات مشتركة من الآستانة وأوروبا. فأجاب القائد بأن الجيش يريد الحرية للأمة، وأن تأمينها يكون عن طريق مجلس النواب مبديًا أن الأهالى وكَّلوه عنهم، بالإضافة إلى أن العسكريين هم أولادهم والقوة التى يعتمد عليها الوطن، ثم أعلن أنه ومن معه لن يبرحوا المكان ما لم تُنفَّذ مطالب الأمة. وحينئذ أوضح له القنصل البريطانى مضار التهديد بالقوة، فرد عليه بأن الأمر يتعلق بمسألة داخلية مصرية، ومرة أخرى هدَّد قائلاً: إنه عند الاقتضاء يمكنه حشد أعداد تصل إلى المليون، وسوف يلبون نداءه ليدافعوا عن بلادهم. وهنا ذكر كوكسن أن الحالة المالية لا تسمح بزيادة عدد الجيش، وأراد إنهاء الموقف، ملَوِّحًا بأن ما جرى له نتائجه غير المرضية، وأنه يضمن للعسكريين حفظ أرواحهم وأبنائهم وأموالهم ورتبهم وألقاب شرفهم - بمعنى أنهم لن يتعرضوا للعقوبات بسبب ما أقدموا عليه - فاستهزأ عرابى بأنه - أى القنصل - غريب عن مصر التى هى والنازلون فيها من الأجانب فى حفظ جندها، بل وحذَّره من ثورة قد تقوم فى الهند، وكان المقصود مفهومًا.

وانقطعت المفاوضات، ولم تسفر عن امتثال عرابى. وفى داخل القصر اتُّفق على أن يُبلَّغ بأن الخديو على صلة بالباب العالى للبت فى طلبى مجلس النواب وزيادة عدد قوات الجيش، وأن عليهم الانصراف. وعندئذ أجاب قائد الثورة بأنهم سيبقون فى حالة تأهب، شاكين سلاحهم حتى يصل الرد. أما بالنسبة إلى مسألة إسقاط نظارة

رياض فقد عُرض على عرابى البديل وهو إما حيدر باشا أو إسماعيل أيوب، فرفض لأن الأول شقيق داود يكن، والثانى ليس له خبرة إلا فى الشئون المالية، وصمَّم على شريف، واشترط أن يكون البارودى ناظرًا للجهادية والدرملِّ محافظًا للقاهرة.

وتمَّت الموافقة واستُقبل ذلك بالهتافات العالية والابتهاج والسرور من المحتشدين، الذين انسحبوا بهدوء. وأصبح عرابى البطل والممثِّل الصادق لمصر والمصريين، وغدا التاسع من سبتمبر يوم الانتصار العظيم، ودوَّت الفرحة فى كل مكان، وأصبح الناس فى الشوارع يعانقون بعضهم بعضًا، لتلك الحرية الجديدة التى بدأ عهدها بعد ليل طويل، وغادر رياض مصر ومعه القيود التى كبَّلها بها . وعلَّق على ما حدث بأنه حركة وطنية جاءت نتيجة للتطور الفكرى للعقلية المصرية.

ونجح شريف فى تحقيق هدفه وفى الحين ذاته فقد كان مرضيًا عنه حتى من الخديو وقناصل الدول، وسعد بذلك، ولكنه فى داخله خشى من سطوة الضباط، وبخاصة عرابى بعد تلك المكانة التى حصل عليها، ولإيمانه بأن دور العسكر محددٌ ولا دخل له بالسياسة. وعليه فإنه أظهر تمنُّعه فى البداية عن استلام السلطة كى لا يعطى الانطباع للضباط بأنهم أصحاب فضل عليه، كما أراد أن يُقصى بعيدًا هؤلاء الذين من الممكن أن يتحكموا فى دفة سياسته. ولكن قُدِّمت إليه التراجى من أعيان وعمد، وعرائض ممهورة بأختام أصحابها تناشده إنقاذ البلاد، وتعهَّدت له بإطاعة الجيش وانقياده للحكومة، أيضًا رفع إليه الضباط عريضة يتعهدون فيها بالامتثال، مصرِّحين بأن الجيش هو القوة المنفِّذة لأوامر السلطة الحاكمة، كما تعهَّد كبار ملاك الأراضى وعلى رأسهم سلطان بإطاعة شريف. هذا بالإضافة إلى ضغط القنصلين البريطانى والفرنسى عليه إذ وجدا فيه الاعتدال وقوة الشخصية، والقدرة على مواجهة الكوارث التى قد تتعرض لها مصر، وواضح أن المقصود هو امتداد الثورة.

على هذا الأساس قبل شريف تشكيل نظارة الثورة الأولى (١٤ سبتمبر١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢)، ولكنه ومنذ اللحظة الأولى لم يطبِّق منهجه، وتدخَّل عرابى فى التشكيل وأصرَّ على أن يكون البارودى ناظرًا للجهادية ومصطفى فهمى ناظرًا

الخارجية. وهنا أراد شريف أن يستبعد البارودى ويتولى هو المنصب، ولكن رفض عرابى موضحًا أنهم اختاروه رئيسًا، وألحَّ وصمَّم على تحقيق مطلبه، وكان له ما أراد.

فى تلك الأثناء غمر الخديو الإحساس بأن عرشه يهتز، وأن الثورة تقترب منه، فراح يكيد لقادة الثورة لدى السلطان عبد الحميد الثانى ويركِّز على عرابى الذى وصفه بأنه "رئيس المشاغبين"، وطلب منه إرسال قوة عسكرية شاهانية، لتكون تحت قيادته. لكنه يعود ويخشى من انقلاب بريطانيا وفرنسا عليه، فيبلِّغ السلطان بأن شريف سوف يعالج الأمور، وفى الوقت نفسه يشرح له كيف أن هؤلاء القادة يبغضون العنصر التركى، ويعملون على نصرة العنصر العربى، ويرفعون شعار "مصر للمصريين"، وأن هدفهم هو فصل مصر عن الدولة العليَّة.

ووجد السلطان الفرصة للتدخل، خصوصًا وأن قادة الثورة قد أرسلوا له يطلبون معونته لخلاص مصر مما ترزح تحته، باعتباره صاحب الحق الشرعى فى البلاد من ناحية، ورغبة فى الاعتماد عليه لمساندتهم فى تحقيق مطالبهم من ناحية أخرى. وبناء على تلك الاتصالات أرسلت الأستانة بعثة نظامى باشا إلى مصر التى وصلت فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ للإلمام بما يحدث على أرضها وقياس أبعاده، ومدى إمكانية استغلال ذلك لصالح الدولة بشأن تثبيت مركزها من منطلق إطار السياسة السلطانية المتعلقة بحركة الجامعة الإسلامية. وأنيط إلى البعثة العمل مع كل من الخديو وقادة الثورة، والاستفادة من الطرفين بما يخدم الباب العالى. ولكن وقفت بريطانيا وفرنسا حائلاً دون عودة النفوذ العثمانى بالشكل الجديد إلى مصر - رغم أنهما سبق أن وافقتا على إرسال البعثة ولكن بقصد تثبيت سلطة الخديوى - وبناء على طلبهما رحلت البعثة بعد أن مكثت فى مصر أقل من أسبوعين.

مضى شريف فى الإعداد للمجلس النيابى الجديد، ورأى احتواء العناصر التى ستمثل فى المجلس وسحبها من قوة العسكريين، لأنه عن طريقها يمكنه إسقاط أية مؤثرات من جانبهم. وكان قد استلم مذكرة موقَّعًا عليها ألف وستمائة من الوجهاء

والأعيان والعلماء بشأن المجلس، وتضمنت : ارتباط العدل والحرية بالحكومة الشورية البعيدة عن الاستبداد والفساد، وأن المجالس النيابية في الدول المتقدمة هي الواسطة في تنفيذ ما تصدره الحكومات من أحكام عادلة، ولها أيضًا الحقوق الشرعية إزاء تلك الحكومات. وتنتهي المذكرة بطلب صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس النواب المصري، وعليه صدر هذا الأمر بإجراء الانتخابات في ٤ أكتوبر.

أراد رئيس مجلس النظار تشكيل المجلس وفقًا للائحة مجلس شورى النواب السابق، وذلك بأن يتم الانتخاب بواسطة العمد والمشايخ لمدة ثلاث سنوات، وأن يجتمع المجلس شهرين في السنة، وتكون جلساته سرية. ولم يكن ذلك يتفق مع قادة الثورة الذين أرادوا حقوقًا أوسع للمجلس، وأيدهم في ذلك الكثير. ولكن عارض شريف التغيير، وهدد بالاستقالة، وتوسط سلطان وهدأ الموقف. وأصدر شريف أول منشور انتخابي في الحياة النيابية المصرية، ووجهه إلى المديرين والمحافظين، يطالب بترك الانتخابات حرة، ونجح في ذلك، ونادت الصحافة بالاتجاه نفسه وأوضحت أن ما يحدث يمثل خطوة في الإصلاح لما هو آت وقريب بشأن تعديل قانون الانتخابات.

وسرت الدعاية الانتخابية، ووضعت المعايير للاختيار، واشتملت على: الصدق والأمانة والفطنة والذكاء والمعرفة والحكمة. وقام النديم بدور مهم، وتنقل على أرض مصر، وحث على انتخاب المؤيدين للثورة، كذلك أسهم الأزهريون وغيرهم في هذه العملية. ونجحت الدعاية من ناحية، والرغبة في التغيير من ناحية أخرى، وجاءت النتائج بما يرضي المناخ العام، وأسفرت عن فوز العناصر البورجوازية الثورية، ودخل تحتها المعارضون في المجلس السابق، وذوو العائلات والعصبيات في المدن والأقاليم. وأصبح سلطان - نائب المنيا - رئيسًا لمجلس النواب، وإسماعيل أباظة وكيلاً له، وعبد الله فكري سكرتيرًا عامًا، وأديب إسحق كاتبًا لأعمال المجلس.

وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ افتُتح المجلس، وكان يومًا خالدًا في تاريخ الأمة المصرية. وشُكلت لجان المجلس، وغلب على أعضائها الطابع الثوري والحماس البالغ

من أجل الإصلاح. وغمرت السعادة مصر، وأُقيمت الاحتفالات، وانعكس الحدث على الإعلام من صحافة وخطابة.

وأعدَّ شريف الدستور الجديد، وقدَّمه للمجلس، وفَرض عليه ألا يتدخل في معاهدات مصر مع الدول الأجنبية والديون والتصفية، واعترض على حقِّه في إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بالمالية أو مناقشة جزية الآستانة، ولكن سمح له بالنظر في مرتبات الموظفين الأجانب والإدارة الأوروبية فيما يتعلق بالميزانية. ورأى رئيس مجلس النظار أن يكتفي بذلك، وأن ما أعدَّه هو الملائم للمصريين، وهو ما يتفق مع النظرة الدونية لهم.

لم تكن بريطانيا وفرنسا تنظران بعين الارتياح لما يحدث إذ سيطر عليهما القلق منذ وقفة عابدين، وفي الحين ذاته رفضتا تدخل الباب العالي، فقررتا إرسال قطع من أسطوليهما لمياه الإسكندرية. وازداد الأمر سوءًا مع تولي جامبتا Gambetta الوزارة الفرنسية، ذلك الاستعماري العنيف، الذي ارتاب في أن ما وقع بمصر قد يسرى على الجزائر وتونس، أيضًا وضع في اعتباره الهُوية الفرنسية لقناة السويس، بالإضافة إلى احتضانه لسياسة إرضاء بريطانيا من منطلق تبادل المصالح الإمبريالية، والأخيرة لم تبرح مصر عن خاطرها، والتقت مع وجهة النظر الفرنسية بشأن ضرورة الوقوف أمام الثورة حتى لا تصل أصداؤها للمسلمين في مستعمراتها. من أجل ذلك توثَّق التعاون بين الدولتين.

وشمل التخطيط مساندة الخديوي ضد الثورة، مما تمخض عنه المذكرة المشتركة في ٨ يناير١٨٨٢ التي وجهتها لندن وباريس إلى توفيق، تعلنان تأييدهما لسلطته للتغلب على الصعوبات القائمة المختلفة، وتوضحان أنهما متَّفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام في مصر، وتعتقدان أن الخديو يجد في هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون البلاد. واستاء المصريون من هذا التدخل، وعارضه شريف الذي عبر عن موقفه لقنصلي الدولتين، مبيِّنًا أن ذلك يُهدِّد

مصر في وقت لا تستوجبه الظروف القائمة. وبطبيعة الحال انعكس الأمر على مجلس النواب.

وارتفعت حدَّة المعارضة في المجلس بشأن مسألة الميزانية التي تنقسم إلى قسمين: الأول خاص بإيرادات الدين العام، والثاني حر وقد أراد المجلس التصويت عليه، في وقت رفض فيه المراقبان الماليان ذلك بناء على أمر حكومتيهما. ووضعت لجنة المجلس لائحة أساسية تعطيه حق النظر في الميزانية، وكذلك الحق في تشريع القوانين والتوسع في مبدأ مساءلة النظارة أمامه، وفي ذلك إقصاء لقانوني ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ اللذين خوَّلا للمراقبين حق تولي إعداد الميزانية مع مجلس النظَّار.

وفي اجتماع ٢٢ يناير ١٨٨٢ صمَّم الأعضاء على ألا يقبلوا مطلقًا أي تعديل للائحة، ورأوا أن التدخل الأجنبي هو تحد بالغ لكرامة مصر. وسعى شريف لدى القنصلين في أن يكون اختصاص المجلس استشاريًا بالقسم الخاص بالديون، وقطعيًا فيما عدا ذلك، وإذا حدث خلاف بين مجلس النظَّار والنواب تشكَّل لجنة للتحكيم من النظَّار السبعة وسبعة آخرين من النواب، ولرئيس مجلس النظَّار الصوت المرجِّح عند الاختلاف، وأن يكون رأيها قطعيًا. ولكن جاء الرد من لندن بالرفض، وعليه قدَّم القنصلان مذكرة تنص على أن المواثيق الدولية لا تجيز للحكومة إعطاء مجلس النواب حق تقرير الميزانية. وتأزَّم الموقف، وأجاب المجلس بأنه لا يحق للقنصلين معارضة ما هو من شئون مصر الداخلية، واستفسر الأعضاء عمَّا إذا كان البرلمان الفرنسي لا يصوِّت على الميزانية الفرنسية.

لم يكن هجوم النواب على التدخل الأجنبي فقط، وإنما أيضًا على شريف لعدم اتخاذه موقفًا إيجابيًا ومؤيدًا للمجلس. وهنا برز دور سلطان المؤثِّر، وراح يعقد الاجتماعات في بيته، وأدرك من قادة الثورة الرغبة في الإطاحة بشريف، فتجدَّد الأمل في نفسه للحصول على المزيد من السلطة، خصوصًا وأنه لم يحظ بالتعيين في نظارته. وتحرك عرابي بنشاط وتزعم مسألة إسقاط شريف.

وتشكَّلت لجنة من أعضاء المجلس للحصول على الجواب النهائي من شريف بشأن الموافقة على اللائحة، فأبى التصديق إلا إذا وافقت الدولتان، فبادر النواب بقولهم: "نحن نتأسف إذا أحوجتنا إلى أحد سواك ليصدِّق عليها"، ثم توجهوا للخديو، وطالبوا باستقالة النظارة والتكليف بتشكيل غيرها للتصديق على اللائحة. وكان واضحًا الالتحام بين الثوريين، وظهر جليًا تأثير الضباط على النواب، وأصبح من المعلوم أن كل خطوة تتخذ هي بتشجيع منهم، وهو ما نقله سلطان للخديو، وأكدَّه القنصل الفرنسي لحكومته.

لم يكن أمام الخديو إلا الموافقة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ترك للَّجنة أن تختار من تراه مناسبًا. ولما كان قد أُعد للأمر عدَّته، وقع الاختيار على البارودي لثقافته واستنارته ووطنيته وثوريته ونشاطاته ودستوريته وإيمانه التام بشعار الثورة "مصر للمصريين". ومن ثم وضح جليًا أن الثورة مستمرة، وأيقن توفيق صعوبة وقف التيار الجارف، وانتابه الخوف من فقدان عرشه، ورغم استناده على مذكرة يناير المشتركة، فقد بعث يشكو للسلطان من التآزر بين الضباط والنواب، لكنه لم يجد التجاوب.

وقدَّم شريف استقالة نظارته في ٤ فبراير ١٨٨٢، تلك التي أدَّت أعمالاً سُجلَت لها، وحقَّقت إنجازات لها ثقلها، حيث استقبلت العرائض التي تدفَّقت عليها تطالب بإسقاط ظلم رياض، ومن ثم حُرِّرت قوائم بأسماء من أُبعدوا عن أوطانهم، ومن دخلوا السجون دون تحقيق، وعليه شُكِّلت لجان للتحقيق، وعاد المنفيون، وكان أول المتمتعين بالعودة حسن موسى العقاد الذي أصبح من أقطاب الثورة، وخرج المسجونون وفي مقدمتهم مصطفى عناني الذي قام بنشاط ثوري ملحوظ، وأصبح مناخ الحرية متنفسًا للجميع.

واقترنت النظارة بلائحة تنظيم الخدمة المدنية، وفقًا لقواعد العدل وإقصاء أمراض الإدارة من رشوة ومحسوبية وخلافه، وسرت عملية تطهير للعناصر الفاسدة المتحكِّمة

فيها. وشُرع فى وضع قانون للأمن العام، وارتفعت ميزانية التعليم، ووضعت القواعد النظامية للمحاكم الأهلية.

وعن سياسة النظارة تجاه الأجانب فإنها تحمّلت أحكام المحاكم المختلطة التى صدرت لصالحهم، وفى المقابل، فقد شدّدت من قبضتها على مشاغبيهم، وحجمّت محتاليهم. وتقوى المصريون بانتصارهم، وتبدلت الأحوال، إذ أصبح الأجانب يخشونهم، وتضمنت كتابات القنصل البريطانى للندن ما انتابهم من ألم ومرارة. وكان من اللافت للنظر موجة الهجوم على نظام الامتيازات الأجنبية، وكيف أنه أسىء استخدامه وأصبح عائقًا أمام الجهات المصرية المسئولة، وقد تم مناقشة ذلك فى مجلس النظّار، بمعنى أنه لم يعد هناك استسلام للأوضاع المتردّية التى صنعها الأجانب.

أما بالنسبة لموقع الضباط فلم يتمكن شريف من التضييق عليهم، إذ توهّجت نشاطاتهم، وتوثّقت عرى الناس بهم، وصار عرابى زعيمًا دون منافس يتنقل من مكان إلى آخر بوداع واستقبال إذ تقام له الاحتفالات، وفيها يلقى خطبه التى ينصت إليها الحاضرون بأذن صاغية، يعرض القضايا الشائكة، ويصل إلى الاستنتاجات المحتملة، وينبه للأخطار الداخلية والخارجية، ويثير الحماس، ويؤجج المشاعر. وسرعان ما اتخذه البارودى وكيلاً لنظارته، وبالتالى ركّز تحركاته فى القاهرة، ومن ثم أصبحت له اليد الطولى فيما يجرى على أرضها. وعليه فإن استقالة نظارة شريف كانت هدفًا حقق القادة الثوار أملهم من ورائه، ليستكملوا باقى خطواتهم الثورية.

وتشكّلت نظارة الثورة الثانية (٤فبراير - ١٧ يونيو ١٨٨٢)، واختار البارودى نظّاره مع لجنة النواب من الثوريين - ما عدا مصطفى فهمى الذى جمع بين نظارتى الخارجية والحقانية لمؤهلاته فى اللغات الأجنبية - وكان لعرابى الرأى فى ذلك، وقد شغل منصب ناظر الجهادية ليكوّن هو والبارودى ثنائيًا متعاونًا ومتفاهمًا ومنسجمًا. وفى الوقت ذاته فإن مكانه الأول كزعيم للثورة جعله على يقين من أنه سيتولى دفة الأمور، بينما واجهة النظارة تتمثل فى شخصية مرموقة لها وزنها داخليًا وخارجيًا،

بالإضافة إلى تمتعها بالعقلية المتفتِّحة والمتَّزنة والمدبِّرة للأمور. وقد رأى بعض المسئولين الأجانب أن البارودى القائد المحرِّك للثورة، وأنه يعمل من وراء الكواليس ويضع عرابى فى صورة المنفِّذ. ولكن ما نطقت به الوثائق دلَّ على تفوُّق عرابى على البارودى بأدوات لم يكن الأخير يمتلكها، يأتى فى مقدِّمتها طينته الفلاحية، والكاريزمية التى تمتَّع بها، والتأثير الفعَّال فى الآخرين عن طريق التبسُّط والإقناع.

وانتشرت مبادئ الثورة، وعُرفت باسم "قواعد الأعمال"، ولم تكن تُمثِّل برنامجًا مُعدًا ومتكاملاً، وإنما توافدت تلقائيًا مع اكتساب الثورة النقاط لصالحها. وشملت: خديويا يملك ولا يحكم، وبرلمانًا منتخبًا يتولى السلطة التشريعية الكاملة، ونظارة وطنية مسئولة، ونظام إدارى متوازن يعتمد على انتخاب رؤسائه، وأسس عادلة للضرائب وإمكانية إسقاط بعضها، وإلغاء السخرة، والاقتصاد فى الإدارة، والحد من توظيف الأجانب ووضع الشروط لذلك، وإخضاعهم للقوانين السائدة فى البلاد، ووقف تدخل القناصل فى شئون مصر، وإنشاء بنك وطنى برأسمال مصرى لإنقاذ مصر من الربويين الأجانب، وتوحيد الديون الخارجية وتخفيض فوائدها، وإنشاء المدارس، وإحياء الصناعة، وإصلاح القضاء، وتطبيق العدل الاجتماعى الذى يعتمد على المساواة، وإلغاء الرقيق لأن الناس سواسية مهما اختلفوا فى الجنس أو اللون أو الدين.

وقام مثقفو الثورة بدورهم النشط فى توصيل تلك المعانى للناس، وبجوار عرابى والبارودى كان هناك النديم الذى نزل إلى الشوارع والأزقة والحارات والدروب، وتمكَّن بلسانه الفصيح ولغته الجذَّابة وقلمه اللاذع من أداء مهمته على أكمل وجه. وكذلك محمد عبده صاحب الفكر الليبرالى والذى يمتلك الحجة والبرهان، وغيرهم من المثقفين وقد سجَّلت التقارير الأجنبية هذا الدور وكيف أنهم دعَّموا الروابط بين الشعب وغرسوا فى أعماقه المبادئ الثورية.

ومضت أجهزة الدولة تُشجِّع المسار وتسعى للتنفيذ، ووجدت الترحيب من الصحافة، ولم تكن فقط الصحافة المصرية وإنما أيضًا الأجنبية التى تتبَّعت ما يجرى

من خطوات تتسم بالثورية، وقد احتل عرابى الموقع لديها، فصحيفة التايمز تقارن بينه وبين نابليون، وصحيفة السيكل تمجدً الجيش وقائده وبأنه الذى فوضته الأمة وأصبح منقذها ومخلّصها مما تعانى منه.

كانت الفترة التى عاشتها نظارة البارودى وقاربت الشهور الأربعة ونصف الشهر، من أخصب فترات الثورة، وقد افتتحت عهدها بدستور الثورة الذى أطلقت عليه الصحافة "لائحة الحزب الوطنى"، تلك التى اجتهدت لتحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، محاولة الاهتداء بالمبادئ النيابية الحديثة، ولكن نظرا للأوضاع القائمة جعلت حقوق السيادة مناصفة بين الشعب والخديو. ولم تأت بإخلال لحقوق الأجانب العامة فيما عدا مطامعهم غير القانونية. وبموجبها أصبح للخديو الحقوق فى ممارسة سلطاته بواسطة نظّار مسئولين، وتعيينهم وإقالتهم، ودعوة مجلس النواب وحلّه، والتصديق على القوانين.

وأعطت اللائحة لمجلس النواب ما أمكن تقديمه فى ظل ظروف مصر القائمة، وبالتالى لم تكن حقوقه كاملة، إذ حُدِّدت رقابته على الحكومة، بسبب منح الخديو حق التشريع كحق سياسى يمارسه بواسطة نظّاره، وقصر هذا الحق على المجلس فى حدود الإقرار التشريعى دون غيره، فأعطى حق الانتخاب والمسئولية النظارية وإقرار الضرائب، وكان الحق الأخير له اعتباره بعد أن أقرَّ عدم جواز ربط الحكومة لأموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو إلا بمقتضى قانون يُصدِّق عليه المجلس.

وكان من أهم نصوص اللائحة ما ورد بشأن الميزانية، فقد نصَّت على أن المصروفات والإيرادات السنوية تُقدَّم للمجلس للنظر والبحث مع مراعاة جزية الأستانة والدين العمومى مع استبعاد ما أقرَّته التصفية فى قانونها وكذلك المعاهدات. أيضًا فإن العهود والشروط والالتزامات المعقودة بين الحكومة وغيرها لا تكون نهائية إلا بعد إقرار المجلس عليها، وأن يكون له حق مراقبة الموظفين العموميين فى دور انعقاده، ويُبلِّغ الناظر المختص عن كل عبث أو إهمال يُرتكب فى أثناء تأدية أعمالهم.

أما بالنسبة لرقابة المجلس، فتكون بالسؤال والاستجواب وإلزام النظَّار بالرد. وتقُررت الحصانة البرلمانية، ووُضعت القواعد بشأن شروط المداولة، وزيد عدد النواب إلى ١٥٠ نائبًا، ولم يقتصروا على العمد والمشايخ كما هو الحال في لائحة ١٨٦٦، وإنما اتَّسع المجال للمثقفين بمختلف أنواعهم. وبذلك يتضح أن اللائحة احتضنت الكثير من الحقوق، وأصبح من المتوقع حدوث ردود أفعال ضدها.

اعترض المراقبان الماليان على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وسجَّلا أن الميزان قد اختل، وفقد الخديو سلطته، وأن نفوذهما في طريقه للزوال، وأن قبول الأمر الواقع هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب الوجود الأنجلو فرنسى. وأعقب ذلك خطوة أخرى، إذ قدَّم المراقب المالى الفرنسى دى بلنيير استقالته، وتم تعيين أخر مكانه، وامتنع المراقب المالى البريطانى عن التعامل مع النظارة، وذلك عندما طلب البارودى منه أن تكون مخاطبة المراقبين مع النظارة بطريقة رسمية، ولم يعد مجلس النظَّار يدعو المراقبين، إذ اعتبر أن ما يدور بين جدرانه لا علاقة له بعملهما. وبذلك انهارت سلطاتهما التى لم تكن لها الحدود، وانحصرت مهمتهما فى إعداد التقارير عما يدور من أحداث وتقديمها لحكومتيهما. وقد وجدت خطوة النظارة التشجيع والمؤازرة، وغدت مثارًا للإعجاب بين الناس، واحتلت مكانتها لدى الصحافة المحلية والأجنبية وبخاصة الفرنسية صاحبة الاتجاه المؤيد للحقوق المشروعة لمصر.

وبدأ العمل البرلمانى فى مناخ مفعم بالثورية، بعد أن تبلور الرأى العام، وحتى رجل الشارع أصبحت لديه الدراية بما يدور على الساحة، فهو يتكلَّم عن الميزانية والتدخل الأجنبى والنظارة البارودية، فى الوقت الذى توافدت فيه التأييدات من مختلف قوى مصر الاجتماعية على مجلس النواب، لتبرهن على أنها يد واحدة معه.

وتدخَّل المجلس فى كل صغيرة وكبيرة وجدها فى مصلحة مصر، لدرجة أن القنصل البريطانى كتب للندن يذكر أنه - أى المجلس - وضع أصابعه فى أمور الخديو نفسها. ومورست الحرية داخله، وأصبح لكل نائب الحق فى عرض اقتراحاته، فعلى سبيل المثال يطالب أحد النواب بقانون يحدِّد "الحدود والحقوق العمومية" بمعنى فصل

السلطات وما يترتب عليه من "منافع عمومية". وقد شُبِّه بالقانون الذى عرضه نائب فرنسى على الجمعية الوطنية فى ١١ يوليو ١٧٨٩، وتتبَّعت الصحافة ما يدور داخل قاعات المجلس وأروقته وباركت وساندت وتناولت فوائد المعارضة وساقت الأمثلة من البرلمانات الأوروبية. ونشرت صحيفة الوقائع المصرية محاضر جلساته حتى يطلع عليها الناس ويعيشون مع مناقشات النواب ويلمُّون بموضوعات الساعة.

وطلب المجلس الأصول والعقود التى تقررت بموجبها المعاهدات بين مصر والحكومات الأجنبية، وتشكَّلت لجنتان للتحقيق فى الشكاوى التى رُفعت على مصلحتى المساحة والجمارك نظراً لسيطرة الأجانب عليهما، وبخاصة الإنجليز الذين كانت لهم السطوة على المصلحة الأولى، واستدعى المجلس ناظر المالية لبيان أسباب الخلل فيهما. وتعدَّدت الموضوعات وبالذات الاقتصادية فيما تعلَّق بالصعوبات التى تواجهها التجارة، وأوضاع الشركات الأجنبية وأساليبها فى الغش والتحايل فى الشروط والمواصفات مما سبب الضرر. ووضح دور عبد السلام المويلحى الذى تبنى قضية التعليم، مبيِّناً أن العلم من ضروريات الوجود المعنوى للإنسان، مثل الغذاء والماء من ضروريات وجوده الحسى، ومثُل ناظر المعارف أمام المجلس، وعرضت الاقتراحات بشأن النهوض بالتعليم.

وتمت مناقشة العُرف الذى جرت عليه المحاكم المختلطة، وكيف أنها تلقى جانباً بحقوق العاملين المصريين فيها بما يخالف لائحتها. وطالب النواب بسرعة تأسيس المحاكم الأهلية ، وسن قانون يخص العمد والمشايخ ويُحدِّد ما لهم وما عليهم ، وكذلك تنظيم العونة ، وأيضاً الاهتمام برفع الظلم عن الفلاحين، وأن يسود العدل فى توزيع الضرائب، وتحصُّل فى أوقات الحصاد، كما جاء التعرُّض للمقابلة التى غُبن فيها من دفعها.

وتداول النواب مسألة الديون الخاصة بالدولة والأهالى، ووصل الحماس إلى أن اقترح ثلاثة منهم – سليمان أباظة، أمين الشمسى، حشمت أباظة – أن يرهنوا عشرة آلاف من الأفدنة مساهمة منهم فى تسديد الديون. كما وضع المجلس مشروع قانون

للعاملين بالدولة، وكان التركيز واضحًا على حقوق وواجبات القوى الحاكمة. وبطبيعة الحال شملت المناقشات الأجانب بمختلف شرائحهم، فشنَّ النواب حملاتهم عليهم، وفضحوا تصرفاتهم وطرق استغلالهم سواء في الريف أو المدينة، وذلك مما أساء الدوائر الأوروبية التي رأت أن الحماس سيطر على المناقشات الوطنية ضد الرعايا الأجانب. وفي الوقت ذاته اعترف وزير الخارجية البريطاني جرانفل Granville بأن ما يدور ينم عن حركة شرعية للشعب المصرى من أجل الرغبة في الحصول على الجزء الأكبر من إدارة بلادهم.

واستقبل المجلس الشكاوى والتظلُّمات المختلفة من الناس الذين تيقَّنوا من أنه الممثِّل لمصالحهم، وأنه يسمع ويفحص ويساعد على رد الحقوق لأصحابها، وانتشر ذلك النشاط البرلماني في كل مكان، وأصبح من الموضوعات المهمة المتداولة.

ومضت نظارة الثورة في أعمالها - وعلى الرغم من أن نفوذ عرابي وضح في إدارة دفة الأمور، فإن العمل كان يتم بأسلوب جماعي وفي منظومة متكاملة - وأصرت على وقف التدخل الأجنبي وتهميش سلطة الخديوى. وقد تمتَّعت بالقوة والثقة بناء على التأييد الذى وجدته من المصريين، الذين عبَّروا عن مشاعرهم بمختلف الطرق، ونالت الاحتفالات النصيب الوافر والتي كان يخطب فيها مثقفو الثورة وبخاصة قادتها، ويتناولون الأحداث الجارية، ويشعلون الحماس الوطني. ولم تكن تلك المناسبات مقتصرة على العاصمة فحسب، ولكنها شملت أرجاء مصر كلها. أيضًا قامت الصحافة بدورها في نقل هذا النشاط، بالإضافة إلى التعليق وبث الأفكار الثورية.

وأصبح على النظارة أن تحل المشكلات التي واجهتها، وغدت في مهب الطلبات، فكل من تعرَّض لخسارة مالية تقدم إليها مطالبًا بالتعويض. وأعلنت الحرب على الرشوة والمحسوبية والاستغلال، ووجهت عنايتها للقضاء الأهلي، وأولت مسألة الموظفين الأجانب المكتظَّة بهم الإدارات الأهمية، وجاء في المقدمة مصلحة المساحة، ووقفت أمام المشروعات الأجنبية، فرفضت مشروع دلسبس de Lesseps الخاص بإنشاء ترعة بين الإسماعيلية وبورسعيد، واعترضت على دفع أية مبالغ يُطالب بها

المقاولون والسماسرة، وشددت فى مسألة القبض على مجرمى الأجانب، وصادرت البضائع المهربة من الجمارك.

ولما كانت النظارة لها الطابع العسكرى، فقد وضح التركيز على قوة الجيش لدفع الأخطار المحدقة بمصر، وبالتالى زادت من الاعتمادات المالية للجهادية التى وزعت على المرتبات والمعاشات والآلايات المستحدثة، واستكملت القوانين التى سبق أن وضعت وقت أن كان البارودى ناظراً للجهادية، وتمت عملية ترقية عدد كبير من الضباط، وحصل من ترقى من اللواءات على لقب الباشوية.

ودارت الدائرة على الضباط الچراكسة، فحرموا من الترقيات، وأبعد عدد كبير منهم عن الجيش، إذ أحيل البعض للتقاعد، وتقرر إرسال البعض الآخر إلى السودان، فامتنعوا عن التنفيذ، وطالبوا بمعاملتهم بالعدل والمساواة. وعلت صيحات الخديوى بعد أن هاله ما يحدث، واستنجد بالسلطان، وراح يحقر من الضباط الفلاحين ويثير السلطان عليهم، مركزًا على أن القومية قد تثبتت فى قلوبهم، وأنهم يلفظون الأتراك وغيرهم من العناصر غير الوطنية. وسرعان ما تضافر أعداء الثورة من أجل توجيه الضربات لها.

التحزُّب المضاد ونتائجه

كان منطقيًا أنه بعد النجاح الذى حققته الثورة على حساب الآخرين الذين نالت مصر منهم الكثير، أن ينشطوا فى تحركاتهم للتخلص من الكابوس الذى يُطبق على أنفاسهم منذ أن قامت الثورة. وجاءت المبادرة من الچراكسة بزعامة رفقى، حيث امتلأت صدورهم بالكراهية لرجال الثورة، هؤلاء الضباط الذين كانوا أنفاراً وأصبحوا قادة – ورغم استثناء البارودى من هذا المنظور، فإنهم اعتبروه على شاكلة من يعملون معه– ومن ثم خططوا من أجل إسقاط الثورة والتخلص من زعمائها حتى يعود لهم سلطانهم الذى فقدوه. ولكن اكتشفت المؤامرة، وعقد مجلس عسكرى فى الحال، ومثل

أمامه ١٥٠ شخصًا بعد أن عُثر على ما يُدينهم، وسيقوا إلى قصر النيل - نَفس المكان الذى قُبض فيه على عرابى ورفيقيه فى أول فبراير ١٨٨١ - وتم الانتقام منهم، حيث استخدمت معهم أساليب القسوة والعنف.

وصدر الحكم فقضى على ٤٢ بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب والنياشين، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها. وكان من الضرورى أن يُصادق توفيق على الحكم، فرفض ذلك بناء على نصيحة قنصلى بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى حنقه لعدم تحقيق أمله فى نجاح المؤامرة، وأرسل يشكو إلى السلطان من أن التحقيقات مغشوشة، والأحكام جائرة، وأنه عليه وقفها على أساس أن هناك حائزين على رتب عُليا ونزعها يكون من حق السلطان وحده. وانتهز الأخير الفرصة وطلب أوراق القضية.

وفى الوقت نفسه أقدم الخديو على تعديل الحكم، وجعله نفيًا بسيطًا، وأسقط الحرمان من الرتب والنياشين. وعندئذ غضب قادة الثورة، وذهب البارودى إلى توفيق وهدَّده وأصرَّ على تنفيذ الحكم العسكرى. واشتدت الأزمة، ورأى القادة دعوة مجلس النواب لاجتماع فوق العادة للنظر فى الأمر، ولكن لم تكن اللائحة تسمح بذلك. وعلى الفور بعث الخديو للسلطان مستصرخًا من إمكانية موافقة المجلس على عزله. وفى الحين ذاته توافد النواب على بيت عرابى، وتحدَّد يوم الاجتماع، وجرت المناقشة حول إقصاء الخديو عن الحكم، ونفى أسرة محمد على وتعيين البارودى حاكمًا على مصر حتى يتم ترتيب الأمور.

ولكن الخشية من أن تُضرب الثورة عن طريق التدخل الأجنبى المسلَّح من ناحية، وسمة التردُّد التى كانت تطل برأسها أحيانًا من ناحية أخرى، جعل قادة الثورة يوافقون على تخفيف الحكم، ورحل المحكوم عليهم إلى الشام ومنها للآستانة. ومع هذا تمسك الخديو - يدفعه القنصلان البريطانى والفرنسى - بإسقاط النظارة التى عدَّته خائنًا، وانقطعت العلاقة بين الطرفين. وانهالت على النظارة البرقيات التى تؤيد

استمرارها، ولم يعد أحد ينطق بكلمة خير تجاه توفيق الذى أصبح يُمثِّل العدو اللدود للمصريين.

رأت لندن وباريس أنه لا بد من وضع نهاية لهذا "العبث الوطني" كما تصورته، وأنه قد حان وقت تدخلهما للقضاء على الاضطرابات - أى الثورة - وإعادة الحال إلى ما كان عليه وفقًا للأساليب التي يرونها، وذلك قبل أن تستفحل الأمور وتستكمل الأحداث الواقعة مسيرتها وتطيح بالمصالح الأجنبية. ومن ثم اتفقت الدولتان على استمرار عملهما المشترك، وأعلنتا للدوائر الأوروبية فى ١٤ مايو عن عزمهما القيام بمظاهرة بحرية، وإرسال ست سفن حربية إلى الإسكندرية لتقوية سلطة الخديوى، واستخدام القوة عند اللزوم.

وزاد الموقف صعوبة بهذا التهديد، وحنق الجميع على الخديو، وخلق ذلك الوضع عملية التكاتف. وفى قشلاق عابدين اجتمع عرابى والبارودى وعلى فهمى وعبدالعال حلمى وطلبة عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى يوسف ومحمد عبيد وأحمد عبد الغفار ومحمد الزمر وحسن جاد ومحمود فهمي، ومعهم محمد عبده ممثِّلاً عن المثقفين المدنيين، والهدف أن يقسم الجميع على المصحف الشريف. وتولى الأخير تلاوة القسم، وردده الضباط وراءه، وشمل التعاون يدًا واحدة فى حالة حدوث حرب، وعدم الخيانة، والمحافظة على الأرض والعرض والدين، وأنه فى حالة حنث اليمين فالعقاب "قطع الرقبة وشق الصدر، والحرمان من مزايا الإنسانية والآداب". ولكن البعض لم يحافظ على القسم مع الأحداث القادمة.

ووفقًا للخطة الأنجلو فرنسية المرسومة، حاول القنصل البريطانى إقناع عرابى وزملائه بالانسحاب والرحيل عن مصر، فرفضوا ، وقدَّم سلطان النصيحة فى هذا الشأن - بعد أن تحوَّل موقفه عن الثورة - فأبوا، وتدخَّل على مبارك لدى المراقب المالى البريطانى لتسوية الأمور، لكنه صمَّم على طلب رحيلهم.

وبفشل تلك الخطوة، وبعد أن أصبح التفاهم مع قادة الثورة بالطرق السلمية غير ذى فائدة، قدَّم القنصلان البريطانى والفرنسى مذكرة مشتركة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى

الخديو ومجلس النظَّار تضمنت: إبعاد عرابى مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبه ومرتباته، وإرسال كل من على فهمى وعبد العال حلمى خارج القاهرة مع بقاء رتبهما ومرتباتهما، واستقالة النظارة، وأنهما باسم حكومتيهما ينصحان رئيس مجلس النظَّار والنظَّار بقبول المذكرة، وأنه عند الضرورة يشترطان تنفيذها، وأن هدفهما المحافظة على الوضع الراهن وإعادة سلطة الخديوى.

ورفضت النظارة المذكرة، مُصرِّحة بأن ما تطلبه هو من المسائل الداخلية التى تخص مصر وحدها، وأن هناك فرمانات سلطانية وقوانين شورية تتكفَّل ببقاء الحال على ما هو عليه. وعلى الفور نشرت القيادة العسكرية أن الدولتين تريدان نفى النظَّار، وترحيل ضباط الجيش وتسريحه، وحل مجلس النواب، واحتلال البلاد.

وعلى الجانب الآخر، سعد الخديو بالمذكرة وقبلها، وحينئذ آثر البارودى أن يقدم استقالة نظارته فى ٢٦ مايو احتجاجًا على موقفه وقبوله تدخل الدولتين الأجنبيتين. وتنفَّس توفيق الصعداء ، وعرض النظارة على شريف، فوضع الشروط، ومن أهمها إقصاء العسكريين عن الحكم ونفيهم، وكان من الصعب تحقيق ذلك آنئذ ومصر كلها فى حالة ثورة مؤيدة لهم.

وحدث فى تلك الأثناء أن معظم الأتراك الدستوريين قد انفضوا من حول الثورة، نظرًا لانتهاء المصلحة التى جمعتهم بقيادتها، بالإضافة إلى الاختلاف الجذرى فى طبيعة وجهات النظر بين الطرفين، كما ساءهم ما حملته الثورة من تغييرات. ولكن ذلك لم يُشكِّل الأثر العميق فى المسيرة الثورية. وقد شاركهم البعض الآخر من كبار ملاك الأراضى الذين كانوا سندًا قويًا للضباط منذ قيامهم بالثورة، ولذلك أسبابه، فالخطوات الناجحة التى أحرزتها ارتبطت لديهم بمشاعر الخوف من انهيار سلطتهم وتلاشى مصالحهم، وتعمَّق فيهم الاعتقاد بأن فلاحيهم سيعلنون العصيان عليهم، وأن أملاكهم سوف يُقتطع منها بكلمة المساواة التى تردَّدت كثيرًا على لسان قادة الثورة فى خطبهم، وما كان يحدث إبَّان إلقائها من تحديات لهم. أيضًا فإن ثورية النظارة، وما قامت به من حلول لمشكلات قائمة، وما تعرَّضت له من معالجة لأمراض اجتماعية

منتشرة قد أقلقهم، حيث كانوا يستفيدون من وراء ذلك، كذلك فإن ما كانوا يتطلَّعون إليه من الحصول على أعلى المناصب والتى تتمثَّل فى النظارة لم يتحقَّق.

وضح ذلك جليًا مع سلطان، بالإضافة إلى أنه عقد المقارنة بينه وبين قائد الثورة، إذ كان يتمتع بالمكانة الاجتماعية والثروة والجاه، ولكن عرابى استحوذ على الزعامة الوطنية وحب المصريين الذين آمنوا بأنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر. ومن ثم دبَّت الغيرة فى قلبه، وبالتالى أراد ليس فقط تحطيم الزعيم ولكن الثورة كلها، وذلك بعد أن كان فيما سبق ثوريًا متحمسًا لدرجة شغفه باغتيال الخديو ونعته له بالثعبان.

وتمكَّن القنصل البريطانى - بعد أن درس الموقف جيدًا - من استغلال الفرصة، وسحب سلطان من الثورة، ووضعه فى الجبهة المضادة لها، وهو يعلم تمامًا مدى تأثيره على الآخرين من أصحاب النفوس الضعيفة الذين هم على شاكلته. وبالطبع وجد القنصل المؤازرة والتعضيد من الخديو الذى كان تواقًا لتدشين تلك الخطوة. ونجحت الخطة، ومضى سلطان ومن تبعه فى العمل ضد الثورة، وقد بذل الجهد من أجل إسقاط النظارة، ورفض أن يجتمع مجلس النواب للرد على مذكرة مايو المشتركة.

اعتقد الخديو أن الأمر أصبح بيده بعد استقالة نظارة البارودى، وفى ٢٧ مايو - أى اليوم التالى للاستقالة - جمع النواب والعلماء واثنى عشر ضابطًا منهم يعقوب سامى وطلبة عصمت وعلى فهمى وعبد العال حلمى، وأعلمهم أنه لم يعد هناك مجلس نظَّار، وأن نظارة الجهادية أصبحت له، وأن كلاً منهم مسئول عن وظيفته، بالإضافة إلى التضامن فى المسئولية من أجل حفظ الأمن، كما أبلغهم أنه قبل مذكرة مايو المشتركة. وسرعان ما ثار يعقوب سامى وطلبة عصمت، وصرَّحا بأنهما يرفضان هذا الوضع وبخاصة المذكرة وعزل عرابى، ولم تُجد محاولات التهدئة معهما، وخرجا متوجهين إلى قشلاق عابدين للقاء عرابى والبارودى.

وأرسل عرابى إلى العسكريين يخبرهم بأنه إذا كان قد استقال من نظارة الجهادية، فإنه لم يستعف من رئاسة الحزب الوطني، وطالبهم بالتروى والسكينة، وألا يقدموا على أى عمل دون إذنه، وتتابعت تعليماته ومنشوراته إلى قواته، وازداد مركزه رفعة وشأنًا. ولم يكن من السهل على الأمة عامة والعسكريين خاصة تقبُّل إبعاد عرابى عن السلطة، وأصبح الوضع شائكًا، وأعلن الضباط أنهم لن يرضوا عنه بديلاً ليكون ناظرًا للجهادية، وهدَّدوا باستخدام السلاح والتخلى عن الأمن. وانهالت البرقيات على الخديو تطالب بعودته، وأعطته مهلة لمدة اثنتى عشرة ساعة.

وكان المجتمعون لدى الخديو قد قرَّروا عقد اجتماع آخر فى اليوم نفسه فى بيت سلطان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأن يحضره عرابى، فلبى الدعوة، وأحضر معه حوالى خمسمائة ضابط. وتجلَّت زعامته، وقام خطيبًا لمدة ساعتين، واستعرض ظلم أسرة محمد على، وهاجم توفيق بعنف، وكيف أنه استدعى السفن الحربية الأجنبية وقبل مذكرة مايو المشتركة، وأنه بذلك قد مرق من دين الإسلام، وبالتالى استوجب عزله. وطلب من الحاضرين إبداء موقفهم، فارتفعت أصوات الضباط بالموافقة، وتبعهم نواب وأعيان وعلماء. وهنا عارض سلطان مُبيِّنًا استبعاد هذا الأمر، لأن الخديو تولى الحكم بناء على فرمان من السلطان العثمانى مؤيدًا من الدول الأوروبية. وحاول تهدئة الموقف الذى أشعله الضباط، الذين صمَّموا على استمرار قائدهم ناظرًا للجهادية، وصادق على ذلك المجتمعون، وطلبوا من عرابى حفظ الأمن - وبالذات بعد تهديد الضباط بتخليهم عن تلك المهمة - ولكنه أجاب بأنه غير مسئول بعد استقالته.

وانتهى الاجتماع عند هذا الحد، ليُعقد اجتماع آخر فى بيت البارودى للنظر فى قرار عزل الخديو. واستمرت مناقشات المجتمعين، وتوصَّلوا إلى أنه إذا لم تُرفض مذكرة مايو المشتركة ويعود عرابى إلى منصبه، تتم خطوة العزل.

وتشكَّل وفد من العلماء والأعيان وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود برئاسة سلطان، والتقوا بالخديو، ليصدر أمره بعودة عرابى إلى نظارته. وفى الوقت ذاته طلب القناصل من عرابى الأمن لرعاياهم، كما وردت برقية من الآستانة تطلب الاعتماد عليه

فى "حفظ الأمن العمومى". وفى أثناء ذلك كان الأثر السيئ لمذكرة مايو المشتركة قد نال مصر جميعها، وازداد الحنق على من قبلها، وحضرت الوفود من كل مكان إلى القاهرة، وقدَّمت العرائض تعارض فيها ما يحدث، وكثرت الاجتماعات الشعبية فى الأسواق والشوارع، وراح الناس يتداولون فيما آل إليه الحال، ويتباحثون فى طريق الخلاص، وتوصَّلوا إلى أن عرابى هو مُخلِّصهم وحاميهم ومحرِّرهم.

وأمام ذلك كان لا بد لتوفيق من أن يرضخ، خصوصًا وأنه يعلم كم هو مهدَّد، لدرجة أن الحرس الخديوى أضحى على أهبة الاستعداد، لتوقعه تعرض قصره للهجوم. وحمل الشيخ البكرى الأمر الخديوى الذى صدر فى ٢٨ مايو إلى عرابى، ولأول مرة يصبح هناك ناظر دون وجود مجلس نظَّار.

وعقب تسلُّم عرابى المسئولية، طالب بإعادة مذكرة مايو المشتركة وانسحاب قطع الأسطولين، ووضْع قانون أساسى ينص على حدود الأسرة الخديوية والنظَّار، وأن تقطع المخابرات والعلاقات المباشرة مع الدول بما فيها بريطانيا وفرنسا، وتكون بواسطة الآستانة وحدها. كما كتب إلى السلطان يشكو من التدخل الأجنبى وارتباطه بالخديو، وما فى ذلك من مساس بالحقوق العلية، وناشده استبعاد توفيق الذى كتب هو الآخر للسلطان، وطلب منه إرسال لجنة لتقصى الحقائق. ولبى السلطان الرغبة الخديوية، ووصلت بعثة درويش باشا إلى مصر فى ٧ يونيو، لتنفِّذ خطة تتضمن الاستفادة من طرفى النزاع، قادة الثورة من ناحية، والخديو وأتباعه من ناحية أخرى. وتمكَّن الطرف الأخير من رئيس البعثة عن طريق الأموال، والذى بدوره منح النيشان المجيدى لعرابى لاستمالته وإقناعه بالتخلى عن الثورة، ولكن ذلك لم يأت بالنتيجة المرجوة، مما اضطر البعثة إلى مغادرة مصر بعد وقت قصير.

ومارس عرابى السلطة والنفوذ، وارتفع مؤشر قلق الدولتين، وحاول قنصلاهما استخدام كل الطرق لإقصائه، فعرضا عليه الرحيل عن مصر، وقدما له جميع الإغراءات، لكنه لم يضعف، مصرِّحًا بأن واجبه يحتم عليه أن يحارب ويموت من أجل بلاده، لا أن يتركها.

وسيطر على قادة الثورة كيفية التخلص من الخديو، ولم تنجح مسألة عزله عن طريق اجتماع داخلي، ورُئي أن الأصوب أن يعزله من ولاَّه، ليأتي خديو جديد، وليكن محمد عبد الحليم بن محمد علي والذي كان يسعى للمنصب وله مؤيدون في مصر، وذلك كبداية للتغيير. كما عُرض على بساط البحث أن الأوان قد آن ليتولى حكم مصر أحد أبنائها ليصبح شعار الثورة "مصر للمصريين" مطبقًا بكامله. وغدا واضحًا تمامًا أن الأصابع تشير إلى عرابي، كذلك ذكر أحيانًا اسم البارودي. أيضًا تمَّت المناقشات حول أنظمة الحكم، وطُرحت مسألة الجمهورية، ولم تكن بجديدة على فكر المثقفين، ولكن كان قادة الثورة على يقين من صعوبة التحقيق، نظرًا للارتباط بالدولة العثمانية والتسوية الدولية التي حدَّدت شكل العلاقة بين الطرفين، وبالتالي مثَّلت القيود مانعًا وحاجزًا أمامهم.

لم تستقر الأمور في مصر بعد استقالة النظارة السامية، حقيقة أن عرابي عاد إلى السلطة، لكنَّ هناك أعداء متربصون: خديو متردِّد وضعيف ويستند على النفوذ الأجنبي، وقطعا من الأسطولين البريطاني والفرنسي تقبع في مياه الإسكندرية وتهدِّد باستخدام القوة وتتجوَّل قواتها بشكل استفزازي في الشوارع، وقناصل تخطط من أجل المصالح الأجنبية، ومندوبًا عثمانيًا وضع يده في يد الخديوي، وبعضًا من كبار ملاك الأراضي أتراكًا ومصريين يعملون ضدها، وأجانب على أشكال ومستويات مختلفة بليت مصر بهم وبخاصة الإسكندرية، حيث وصل عددهم إلى ما يربو عن ثلث سكانها ومعظمهم من حثالة البحر المتوسط اشتملوا على اليونانيين والإيطاليين والمالطيين، ومارسوا مختلف أنواع الجرائم، بالإضافة إلى تفنُّنهم في الاعتداء على الأهالي. وعلى الجانب الآخر، هناك سكندريون تأججت ثوريتهم تجاه الأحداث، وامتلأت قلوبهم بكراهية الأجانب الذين انتهزوا الظروف ووجدوا في الحماية البحرية بغيتهم، وراحوا يكيدون لهم.

وأعدَّ القنصل البريطاني خُطَّته، ومضى في الخطوات العملية، ووردت إلى القنصلية الأسلحة عن طريق السفن الحربية، كما توسَّع الأجانب في شرائها تأهبًا لما

هو في الحسبان، وذلك في وقت كان عرابى مسئولاً فيه عن الأمن، وأصدر أوامره المشددة للبوليس فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية، وقد وصل الأمر إلى أنه في حالة حدوث مشاجرات بين الأجانب والأهالي، كان على البوليس أن يُثبت الخطأ على الأخيرين وعلى الرغم من براءتهم، وذلك منعًا من أية تداعيات تطعن في المسئولية الأمنية التي أخذها عرابى على عاتقه.

ولم يُجد ما تقرَّر، ووقعت حادثة الانفجار المعروفة بمذبحة الإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢ . وتذكر الوثائق أن فرَّانا ذهب لشراء دخان من شارع السبع بنات – وسط البلد – الذي يكثر فيه سكنى المالطيين واليونانيين، وكان من الأولين اثنان يبيعان السمك لأحد الأهالي، وجرت بينهما مشادة، فضربه أحدهما، وهنا تدخَّل الفرَّان، فما كان من المالطي إلا أن سبَّه وضربه بسكين وهرب، فأسرع أخو المضروب لنجدته. وتُسجِّل رواية أخرى أن مالطيا سبق له العمل في القنصلية البريطانية استأجر مكاريا، وطاف على حماره طوال اليوم حتى وصل إلى إحدى الحانات ثم أعطاه قرشًا، فجادله المكاري، فطعنه المالطي بسكين وفر.

وبسرعة البرق دارت المعركة، فقد أمطرت نوافذ بيوت الأجانب وابلا من الرصاص على السكندريين، وحدثت اشتباكات في الشوارع، ودافع الأهالي عن أنفسهم مستخدمين العصي والنبابيت وأرجل الكراسي والمناضد الخشبية، بالإضافة إلى الأيدي والأسنان والأظافر. وقد كان للشعور المعادي للأجانب الحافز القوي ليس فقط لرد العدوان، ولكن أيضًا في الهجوم عليهم، وإبَّان ذلك علت الهتافات التلقائية لعرابى. وأسفرت المعركة عن قتلى وجرحى في الطرفين، وجُرح كل من قناصل بريطانيا وإيطاليا واليونان.

وتعدَّدت الاتهامات التي نُسبت سواء للثوريين أو لأعدائهم. بالنسبة للأولين فقد كانت النفوس مشحونة برغبة الانتقام من الأجانب، ومتشوقة للتنفيذ في ظل ذلك المناخ الملبَّد بالغيوم. أما عن الآخرين فليس جديدًا عليهم أن يعملوا ضد الثورة، خصوصًا وأن عرابى هو القابض على المسئولية، وبالتالي فإن زعزعة الأمن وبالذات للأجانب

تفقده صلاحيته. وعلى أية حال انتهت الحادثة على يد القائمقام (العقيد) سليمان داود، إذ استطاع أن يُهدِّئ الموقف، وانعكس ما حدث على الأجانب، الذين امتلأت قلوبهم بالخوف، ورحل الكثير منهم عن مصر.

وغدا من الضرورى تشكيل نظارة، واستعجل ذلك القناصل بصفة عامة، وقنصلا ألمانيا والنمسا بصفة خاصة من منطلق المحافظة على سلامة ومصالح رعاياهما، ولم يمانعا أن يستمر عرابى فى نظارته، بعد أن تبيَّن أنَّ العبث بالأمن له نتائجه الخطيرة. وعرض الخديو على شريف وعمر لطفى ومصطفى فهمى تشكيل النظارة فرفضوا. وتدخل القنصلان الألمانى والنمساوى ومعهما درويش باشا واتصلوا بعرابى وتفاوضوا معه بشأن اختيار رئيس مجلس النظَّار، وفى ذلك ما يدل على أن الأمر أصبح بيده. واستقروا على إسماعيل راغب - ترجع أصوله إلى المورة بجنوب اليونان - وهو من قدامى رجال المعية، وكان من الثوريين المغالين، وفى بيته وُضع أول برنامج دستورى، وكثيراً ما صرَّح بأهمية التخلص من الخديو. وصدر له الأمر الخديوى بتشكيل النظارة، واختار نُظَّاره بالاشتراك مع عرابى، وجمعوا بين الثوريين والمعتدلين. وبدأت نظارة الثورة الثالثة والأخيرة (١٧ يونيو - ٢١ أغسطس ١٨٨٢) أعمالها، ورغم أن عرابى استمر فى نظارة الجهادية، فإن كلمته كانت هى المسموعة.

فى تلك الظروف عُقد مؤتمر دولى بمقر السفارة الإيطالية بالأستانة فى ٢٣ يونيو، شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا وإيطاليا، للنظر فى المسألة المصرية. وقد عارضته الدولة العثمانية، وبالتالى لم تمثَّل فيه اعتقاداً منها أن المسألة ستحل على يد بعثة درويش باشا، ولكن بعد أن اتضحت الرؤية انضمت إليه فيما بعد، وصدر عن المؤتمر "ميثاق النزاهة" الذى أقرَّ بتساوى امتيازات الدول فى مصر. وفى أثناء المؤتمر هاجم السفير البريطانى نظارة راغب، وعدَّها نظارة عرابى، وشرح كيف أن الخديو فقد سلطته، ونادى بضرورة استخدام الأسلوب الأقوى. وفى جلسة ٦ يوليو، رُئى أن تتدخل الدولة العثمانية عسكريًا لإعادة الأمور إلى نصابها.

استثمرت بريطانيا المؤتمر لصالحها، فوجدت أنه يعكس الصورة لحل آت وقريب ويُمهِّد لها استخدام القوة، ومن ثم راحت تُهيئ نفسها للتدخل والإعداد النهائى، واتَّخذت السفن البريطانية المشحونة بالمهمات الحربية طريقها من مالطة وعدن إلى الإسكندرية. وبناء على تلك التحركات الحربية المثيرة، ركَّز قادة الثورة على التجهيزات العسكرية وبخاصة فى الإسكندرية ودمياط. ولم يكن الاهتمام بذلك وليد اللحظة، وإنما سبق أن جرت الاستعدادات بصورة فعَّالة منذ مذكرة مايو المشتركة. واعترض الخديو على ما يقوم به العسكريون، وطلب وقف هذه الإجراءات، موضحًا أن السلطان يؤيده تبعًا لاحتجاج السفير البريطانى فى الآستانة، ولكن عرابى ربط بين الموافقة ومغادرة القطع البحرية الأجنبية المياه المصرية.

وفى الموعد المحدَّد بدأ التنفيذ - وذلك بعد انسحاب فرنسا من العمل المشترك - فقد أعلن قائد الأسطول البريطانى سيمور Seymour فى أول يوليو أن عرابى عقد النيَّة على سد بوغاز الإسكندرية، بهدف حصر السفن البريطانية الراسية فيه، وأنه سيمنع ذلك بقوة السلاح. ومن ثم أرسلت النظارة إلى الخديو تبلِّغه أن تلك السفن أحاطت أماكن آلاتها بالسلاسل الحديدية، وأقامت حولها الخنادق والاستحكامات، وأن النظارة تُعد الوسائل الكفيلة بالدفاع عن البلاد. وأعاد سيمور تهديده، ولكن لم يسمعه أحد. وفى ١٠ يوليو بعث بإنذاره الأخير بتسليم "البطاريات المنصوبة فى الحصون".

وعقد الخديو اجتماعًا بقصر رأس التين، حضره درويش باشا والنظَّار وسلطان ولواءات الجيش، للرد على الإنذار، وشرح أحد كبار مهندسى الاستحكامات كيف أن طوابى الإسكندرية تعجز بمدافعها القديمة عن مقاومة المدرَّعات البريطانية، فعارضه محمود فهمى، وصمَّم قادة الثورة على رفض الإنذار والدفاع عن البلاد. وبناء عليه قُطعت العلاقات الرسمية بين مصر وبريطانيا وفقًا لطلب الأخيرة.

وضربت مدافع الأسطول البريطانى الإسكندرية فى ١١ يوليو، تلك المدينة الكوزموبوليتانية الراقية، والتى لم تكن مدافع قلاعها تستطيع أن تقاوم، وعليه فقد

سقطت أكثر طلقاتها فى البحر دون أن تصل لهدفها. وأسفرت النتيجة عن انسحاب قوات الدفاع من المدينة. وقبل أن تطأ أقدام الغزاة أراضيها أُحرقت.

ووقع تحت الاتهام قادة الثورة، فقد مثل أمامهم ما أقدم عليه الروس بشأن حرق موسكو عندما اقترب منها الغزو النابليونى، وأنه بحرق الإسكندرية تتم إعاقة تقدُّم البريطانيين مما يتيح الفرصة لاستكمال التحصينات خارجها لمواجهتهم. أيضًا أن رد الفعل كان بطيئًا تجاه وقف الحريق حتى يتحقق الغرض. وفى اعتراف سليمان داود - الذى اتهم بإشعال الحريق - جاء أن أوامر عرابى صدرت بتحويل المدينة إلى تراب، وأن القانون العسكرى يبيح ذلك. بالإضافة إلى أن الحريق قد أتى على الحى الأجنبى مقر الرأسمالية الأوروبية، وكان ذلك نوعًا من الانتقام لهؤلاء الذين استنزفوا دماء المصريين. ولكن على جانب آخر أشارت أصابع الاتهام إلى المعسكر المضاد للثورة، فبجوار قنابل الأسطول البريطانى التى أسهمت بنيرانها، فإن حزب الخديو وضحت بصماته، فالبدو الذين استقطبهم توفيق وتفانوا فى تقديم خدماتهم، كان لهم الدور فى الحريق.

واقترن الحريق بالسلب والنهب، قام بذلك يونانيون ونوبيون وبدو وقوات بريطانية، وأيضًا البعض من العساكر المصرية، وقد رُدع الأخيرون فى الحال. وخلت المدينة للغزاة بعد هجرة أهلها، حيث هاموا على وجوههم، وصوَّروا أبشع صورة للمأساة الإنسانية التى تحمَّلتها الإسكندرية فى تاريخها.

فى أثناء تلك الأحداث القاسية، سيطر على ذهن قادة الثورة العصف بالخديو، والواقع أن ذلك لم يغب عن تفكيرهم، ومضى يستفحل يومًا بعد يوم وبخاصة بعد مذبحة الإسكندرية حين أصبح توفيق قلبًا وقالبًا مع الإنجليز، وزاد اطمئنانه بهم عقب ضرب الإسكندرية. وعليه وجد عرابى أنه قد آن الأوان للتنفيذ، فكلَّف ثلاثمائة من قواته بمحاصرة قصر الرمل مقر إقامته. ولكن الخديو تمكَّن من إغرائهم بالأوسمة والأموال والأحجار الكريمة، فانعكس الأمر بعد أن قامت هذه القوات بحمايته حتى انتقل إلى قصر رأس التين الذى كانت تحرسه القوات البريطانية، حيث استقبله

سيمور وأمّنه. وما لبث أن بعث إلى السلطان يخبره بأن حياته أصبحت مهدّدة بالأخطار، وأنه يقيم في مقر رأس التين بالنهار وفي اليختين "المحروسة وعز الدين" بالليل ، وطلب منه قوات عثمانية لإنقاذه . أي أنه لم يكتف بحماية الأسطول البريطاني، مما يدل على الرعب الذي تملّكه.

واشتد الصراع بين توفيق وعرابي، فالأول يصدر أمره للمديريات، ويُبلِّغ بأن الصلح قد تم بين مصر وبريطانيا، وبناء عليه ضرورة توقف التجهيزات العسكرية والإمدادات الخاصة بالمهمات والأنفار والحيوانات، وحذَّر من مخالفة الأمر. والثاني يُبلِّغ الجهات ذاتها بأن الخديو انضم لأعداء الوطن ويعيش في حماية القوات البريطانية، ويُبيِّن أن البلاد تحت الأحكام العسكرية، وأن المخالف لأمره سيقع تحت طائلة العقاب، ويطلب الاستمرار في التجهيزات العسكرية وإنجاز الطلبات المتعلقة بالجيش.

وعاد الخديو وكرَّر ما سبق، وتبعًا للتوجيه البريطاني، بعث إلى عرابي برسالة يطلب حضوره إليه، وتحدَّد الهدف بأنه إذا حضر يُقبض عليه، وإذا رفض يصير عاصيًا وخارجًا عن القانون. فرد عليه عرابي برسالة تضمَّنت رفضه للحضور، ومصرِّحًا بأن الإنجليز اعتدوا على مصر، وبالتالي أصبحت تخضع للأوامر العسكرية، وأصرَّ على الاستمرار في التجهيزات العسكرية حتى تنسحب السفن الحربية البريطانية. وفي ذلك الوقت كان رئيس مجلس النظّار قد تحوَّل تمامًا عن الثورة، وانضم إلى أعدائها، وأصبح ملازمًا للخديو، وعمل جاهدًا على تنفيذ أوامره، ووصل به الاستسلام إلى أنه راح يسأل قائد الأسطول البريطاني عن إمكانية إطلاق مدفع رمضان للإمساك والإفطار .

وأصبح لا بد للثورة من أن تواجه القوى المضادة لها، واستقر رأى قادتها على عقد اجتماع في نظارة الداخلية يضم علية القوم في شكل مجلس وطني عمومي، لتقييم تصرفات الخديو التي بلغت مداها – لدرجة أنه منع الخبز عن القوات المصرية وأمر بإرساله للقوات البريطانية – والنظر في مدى صلاحية تولِّي مثل هذا الحاكم الحكم على أمة

إسلامية، وهل ما يقوم به يجوز شرعًا، وهو المتسبِّب فيما يفعله المعتدون على مصر.
وأضيف للمجلس مهمة أخرى، وهى إصدار القرارات والتعليمات التى تخضع مصر
لها فى أثناء الحرب، ويكون لديه السلطة الكاملة فى ذلك.

وعقد المجلس أول اجتماع له فى ١٧ يوليو، ضم الأمراء إبراهيم وأحمد وكامل أولاد عم الخديو، وشيخ الإسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الدينيين وبعضًا من أعضاء مجلس النواب ونظّار ووكلاء نظارة سابقين ومديرين وقضاة وتجار وأعيان وعُمد. وقد بلغت أعدادهم نحو خمسمائة شخص، زد على ذلك الناس الذين ازدحموا بالخارج ليشهدوا ويسمعوا ما يدور بالداخل بعد أن تركت الأبواب مفتوحة. وذكرت التقارير الأجنبية أن ذلك الاجتماع يمثِّل الشعب المصرى الذى يقف مع عرابى ويُؤيِّده.

ورأس الاجتماع وكيل نظارة الداخلية، وقرأ على الحاضرين مذكرة عرابى – الذى آثر ألا يحضر ليُبعد عنه أنه استخدم وسائل الضغط ليحقق ما يريد – والخاصة بسلوك الخديو، وعرض الرسالتين المتبادلتين بين توفيق وعرابى، ثم تكلَّم على الروبى، وركَّز على أفعال البريطانيين الشائنة، ثم تحدَّث محمد عبده، وأكَّد على ضرورة استمرار التجهيزات العسكرية، وطلب عزل الخديوى خوفًا من أن يُقدم على ما فعله باى تونس، ويوقِّع على معاهدة تصبح مصر بموجبها تحت الحماية البريطانية. وعليه كَبَّر الشيخ عليش ثلاث مرات مُعلنًا "قد خلعناه يا قوم" وكرَّرها، وتبعه الشيخ العدوى بالموافقة، مُبيِّنًا حكم الشريعة فى عزله، وتبعه بطريرك الأقباط الذى ندَّد بتصرفاته.

ووافق المجتمعون على أن توفيق باع الوطن للأعداء، وقرَّروا توقيف أوامره، لأنه "خالف الشرع الشريف والقانون المنيف"، وصرَّحوا بأن واجبه يحتِّم عليه أن يكون مع مصر ومؤيدًا لجيشها، وليس مع الإنجليز وفى حماية أسطولهم بالإسكندرية، وأنه بناء على ذلك يصبح "مقصيًا عن سلطته". وهنا انبرى على مبارك ورد على ما ذكر بأنه من

المحتمل أن يكون ما ورد إلى القاهرة من أخبار الإسكندرية كذبًا وزورًا . وأيده البعض، مما شتَّت الآراء وبلبل الأفكار وحال دون صدور القرار.

وألزم المجتمعون عرابى بالدفاع عن البلاد، وأكَّدوا ضرورة الاستمرار فى التجهيزات العسكرية، وطلبوا من النظَّار الحضور من الإسكندرية للاستعلام منهم عن حقيقة ما يحدث على أرضها ودراسة الموقف. واختير وفد من الحاضرين للتوجه للمدينة، وتبليغ ما توصَّل إليه المجتمعون، وكان على مبارك أحد أعضائه.

وفى طريق الوفد للإسكندرية، توقَّف عند كفر الدوار، حيث أجرى مباحثاته مع مركز القيادة، ولمس الرغبة في الصلح مع بريطانيا بشرط الانسحاب، ورفض عرابى أن يكون على أساس مذكرة مايو المشتركة. وانتقل الوفد إلى الإسكندرية، لكنه لم يحقِّق الغرض، إذ رفض النظَّار العودة إلى القاهرة. ولم يقابل فشل الوفد بإجراء تنفيذى من قبل المجلس سوى مكاتبة الباب العالى لوضع حد لتصرفات الخديو.

وتمثَّلت الخطوة التالية فى تكوين مجلس عرفى كُلِّف باختصاصات النظارة، رأسه يعقوب سامى وكيل نظارة الجهادية، وشُدِّدت قبضة الأحكام العسكرية على البلاد، ولُقِّب عرابى بـ "حامى حمى الديار المصرية"، وسقطت سلطة الحاكم الشرعى فعليًا، وغدا وكأنه معتقل بالإسكندرية بعد أن قُطعت عنه جميع الاتصالات، ومن ثم أصدر أمره بعزل وطرد عرابى من منصبه فى ٢٠ يوليو، وعدَّد الأسباب: إخلاء الإسكندرية والذهاب إلى كفر الدوار مع قواته دون أمر خديوى، ووقف حركة السكة الحديد، وقطع المخابرات التلغرافية عن الخديو، ومنع ورود البوستة إليه، ومعارضته رجوع السكندريين إلى مدينتهم، والاستمرار فى التجهيزات العسكرية، ورفض المثول أمام الخديوى.

ومثلما حدث فى المرة الأولى بشأن تمسُّك المصريين بالزعيم، تكرَّر مرة أخرى بعد إعلان أمر عزله، وتوافد الناس زرافات ووحدانًا على كفر الدوار، حيث كان مرابطًا، وطالب الجميع ببقائه، وعليه أرسل إلى يعقوب سامى يطلب عقد المجلس الوطنى العمومى للنظر فى الأمر الخديوى.

وفي ٢٩ يوليو انعقد المجلس، واستعرض تصرفات الخديو، وهاجمها الأمير كامل ودلَّل على أن أوامره مرفوضة، كما انبرى على الروبي في الهجوم على سلطان لانضمامه لأعداء الثورة، وساد الاجتماع مناخ من الحيوية والثورية. واتفق المجتمعون على أنه ما دامت مصر في حالة حرب، وعرابي هو المدافع عنها ضد العدو المعتدى، فإن الضرورة تحتِّم استمراره في منصبه، وبالتالي توقيف الأمر الخديوى وما يصدر عن نظَّاره الذين هم بمعيته بالإسكندرية، لأنه "خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف"، وأن يُبلَّغ ما تقرَّر في الاجتماع للدولة العلية عن طريق المجلس العرفي. وكان لذلك أكثر من بُعد، لوضع مصر الدولي من ناحية، وللإعلان عن توحُّد الرأى في عزل الخديو من ناحية أخرى. ووقَّع الجميع على القرار من أمراء وعلماء ورجال دين وقضاة والمفتى ووكلاء النظار وناظر الدائرة السنيَّة ومأمور الضبطية ومديرى المديريات وتجار وأعيان وعمد. ولم تدعَم الآستانة الموقف، ولم يُقدم المجلس على قرار حاسم بالإطاحة بالخديو، إذ كان التردُّد قاسمًا مشتركًا في مثل تلك الاجتماعات. ولكن من الناحية العملية، فقد أصبح توفيق شبه معزول، وغدا التعاون وثيقًا بين قائد الثورة والمجلس.

مضت القوى المعاكسة في سياستها لمحاربة الثورة، وخرجت المنشورات المضادة من قصر رأس التين التى أوضح فيها الخديو أن القادة البريطانيين لديهم الإذن منه بالقيام بالعمليات العسكرية، ويطلب الامتثال والطاعة. ولم يكتف بذلك، بل ذهب إلى خط الدفاع المصرى بأبو قير، إذ تم توزيع منشورات على الطوابى تفيض بضعف المصريين وعجزهم، وتحذِّر العسكريين من مقاومة الإنجليز الأصدقاء الذين جاءوا لحماية السلطة الشرعية في مصر. وأعقب ذلك إصداره إعلان عصيان عرابى في ٧ أغسطس تحقيقًا للرغبة البريطانية، وفيه أنذر المصريين عامة والقوات العسكرية خاصة بأن من ينقاد وراء عرابى يُعد مذنبًا وأثيمًا أمام الله والخديو، ويُحرم هو وأولاده وذريته من جميع الرتب والمرتبات والمعاشات وجميع الامتيازات، وأنه وحده أمير المصريين ومولاهم، وعليهم ألا يعصوا له أمرا.

ورغم ولاء وخضوع النظارة للخديو والبريطانيين، فإنه بناء على إرادة الأخيرين كان لا بد من تشكيل نظارة أخرى قوية في ذلك الوقت الحرج، حيث تدور المعارك الحربية، وتدوى صيحة الجهاد. ورئى أن الرجل المناسب آنئذ هو شريف، نفس الشخصية التى تولت نظارة الثورة الأولى عقب وقفة ٩ سبتمبر، ولكن الأمر اختلف هذه المرة، نظراً للتغيير الذى ارتبط بالأحداث.

وشكَّل شريف نظارته الرابعة (٢١ أغسطس ١٨٨٢ - ١٠ يناير١٨٨٤)، وأسند إلى رياض نظارة الداخلية، وتولى عمر لطفى نظارة الجهادية، والأول من ألد أعداء الثورة التى سبق وأسقطت نظارته، والثانى ممن انقلبوا عليها. وأعطى الخديو نفسه حق دعوة مجلس النظَّار تحت رئاسته، وأصبح الرئيس الأعلى للقوات المصرية البرية والبحرية. وبعث إلى السلطان يطلب جنوداً من الأتراك والأكراد والأرناءوط لاستخدامهم بدلاً من البوليس الذى لم يحد عن الثورة. كذلك استدعى الضباط الجراكسة وعلى رأسهم رفقى، كما أمر بترتيب قوات من الأتراك واليونانيين والمالطيين بالإسكندرية، ليكونوا تحت قيادة هؤلاء الضباط.

المد الثورى وإجهاضه

واصلت الثورة طريقها رغم الصعوبات التى واجهتها، ولم تشغلها المعارك الحربية عن القضايا الأخرى، فالديون التى أدمت معصم مصر كثيراً ما عُرضت فى اجتماعات قادة الثورة وبُحث فى كيفية علاجها. وعندما أُتيحت الفرصة بانضمام بعض من كبار ملاك الأراضى إلى أعداء الثورة، صدرت الأوامر بالحجز على أملاك سلطان وأمواله للإنفاق على الدفاع عن الوطن، كما حُوِّل بيته بالقاهرة إلى سكنى للمهاجرين، وسرى ذلك على بعض أقاربه. وأُعدَّت كشوف بالمعارضين الذين ستوزع أملاكهم بعد النصر، بحيث لا تكون هناك طبقة مُتسلِّطة تعتمد على ثرائها فى إذلال من

دونها . وشجعّت الصحافة على أن المصريين أحق بهذه الأموال التي يقتنيها الباشوات الأتراك الذين يتمتّعون وينعمون بخيرات مصر ولا يعطونها . وحينما احتاجت السلطة العسكرية إلى إمدادات، استولت عليها من الچفالك وأراضى القومسيون والدوائر وأراضى الأجانب.

وفي ذلك الوقت كانت مصر بمختلف قواها وشرائحها قد اصطبغت بالثورة، وأصبح عرابى بطلها دون منافس وسيّدها المطلق. وقد ساعدت الظروف القاسية التي عانى منها المصريون على الانضمام لذلك التغيير الذى حدث. ومنذ البداية اعتمدت القيادة الثورية على المثقفين المتميّزين من أصحاب الأدوات المتعدّدة ذات التأثير القوى على الناس، فمنهم رجال الدين الذين استخدموا منابرهم سواء فى الأزهر أو خارجه فى طرح القضايا التى تبنّتها الثورة، بالإضافة إلى دورهم الإيجابى فى مسيرة الأحداث الثورية، والتشجيع عليها وبخاصة مع الغزو البريطاني. أيضًا هناك المثقفون من ذوى الفكر المستنير الذين وقع على عاتقهم مهمة أن يكونوا رسل الثورة للناس جميعًا . وكان لاستخدام القلم من خلال الصحافة، والكلمة المسموعة عن طريق الخطابة الأهمية البالغة، والأخيرة أُلقيت فى الاحتفالات والجمعيات والاجتماعات، واختلفت من شريحة لأخرى، بمعنى أن جهاز الإرسال راح يُغيِّر موجاته لمراعاة تنوع أجهزة الاستقبال التى تفاوتت فى مقدرة استيعابها للتغيير. وواصل المثقفون طريقهم المرسوم، وأدُّوا مهامهم بنجاح كبير.

ومن المسلَّم به أن ينعكس ذلك النشاط على أفراد المجتمع، فقد نما وعى الفلاحين بعد أن أدركوا المعانى الثورية، وأن عرابى محرِّرهم من القيود التى كُبِّلوا بها ، وأطلقوا عليه "الباشا بتاعنا" أى الذى هو من جنسهم، وجهروا بآلامهم، وقدَّموا إليه شكاياهم ليرفع الظلم عنهم، ثم أعلنوا تمردهم، وتركوا العمل فى الچفالك. وجاءت إجراءات الثورة لصالحهم، فنالوا الكثير من حقوقهم، وزُرع فى أعماقهم أنهم أصحاب البلاد لأن مصر أصبحت للمصريين لا للغرباء، وأن المساواة سوف تهيئ لهم أن يصبح أبناؤهم

حكامًا، وأن تلك الأراضي الشاسعة والتي يمتلكها الذوات سوف تكون لهم، ورسموا توزيعها عليهم، واختلفت تمامًا معاملاتهم مع الباشوات، ولأول مرة ينقلب ميزان القوة ضدهم. وانطبق ذلك أيضًا على الأجانب - الذين أذاقوهم الأمرين - حيث انتقم منهم الفلاحون بمختلف الطرق بعد أن ساد الاعتقاد بينهم بأن عرابي سوف يلغي جميع الديون التي أثقلهم بها المرابون.

وتأجّجت مشاعر الفلاحين وازدادوا عنفًا مع قيام الحرب، فكان الهجوم على الأجانب أوسع انتشارًا وأكثر جرأة وأعمق تأثيرًا، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي أعداء الثورة. وتبرّع الفلاحون للمجهود الحربي، كل حسب مقدرته، وامتلأت معسكرات الجيش بما ورد عليها من خيرات. ولم يقتصر الأمر على هذا، وإنما قدّموا أنفسهم للدفاع عن الوطن برغبة أكيدة وحب جارف، والتحقوا متطوعين وعمالاً للعمل في بناء الاستحكامات وغيرها من التجهيزات العسكرية.

وبجوار الفلاحين، وجد الحرفيون الذين غدوا على درجة من الوعي والتيقظ لفهم ما يدور حولهم، فقد أحبوا عرابي، وشغفوا بذلك المصري الذي على يديه يكون التحرر من الذل والهوان، وأسهموا في الأحداث، وحملوا لواء المعارضة ضد التدخل الأجنبي لينفّسوا عن سخطهم، وتمرّدوا على رؤسائهم من الأجانب، وثاروا على الأوضاع الظالمة، وطالبوا بحقوقهم، وامتنعوا عن دفع الضرائب غير المقرّرة. وكانت مشاركتهم في المجهود الحربي صورة واضحة لكفاحهم الوطني، فعملوا في الورش العسكرية والاستحكامات وما يتبعها، وكثّفوا نشاطاتهم في الميدان المعنوي، بمعنى أنهم شجّعوا غيرهم على نصرة الثورة، وشكّلوا جهازًا إعلاميًا حيويًا. كما حمل صيادو المطرية والمنزلة السلاح للدفاع عن سواحلهم.

وكان للبورجوازيين من التجار الثقل في العمل الثوري، إذ اعتمدت عليهم القيادة ماديًا ومعنويًا، فيما يتعلق باحتضان وتشجيع خطواتهم عن طريق الولائم والاحتفالات التي مورست فيها جميع أنواع النشاطات الثورية، وعُدّت بمثابة دعاية إعلامية ناجحة. وقد شاركوا بفاعلية في وقائع الثورة، وانجلت تحركاتهم في مجلس النواب وخارجه

من أجل التعبئة الثورية، كما أن الاهتمام بالاقتصاد الوطنى احتل مكانة لديهم. أما عن باقى التجار فإنهم التمسوا النجاة على يد المبعوث الجديد، وبصفة عامة فقد أسهم التجار بنصيب وافر فى التبرعات للجيش سواء أكانت عينية من متاجرهم أو نقدية.

وقدَّم كبار ملاك الأراضى الكثير للثورة - ما عدا القلة التى خرجت عنها لمصالح تعنيها مبرِّرة موقفها بأنه لصالح السلطة الشرعية - إذ وجدوا فى أنفسهم الطبقة المؤهَّلة لحكم مصر، وحقدوا على الأتراك والأجانب لما يتمتعوا به من سلطة ونفوذ، فاشتركوا فى الجمعيات التى تردَّدت بين جدرانها صيحات التحرر، وأسهموا فى البحث عن وسائل للنهوض بالاقتصاد، وطرحوا مشروع إنشاء بنك وطنى تُستثمر فيه الرأسمالية الوطنية. وكانت الاجتماعات التى عقدوها واللقاءات التى جرت على أيديهم قد عملت على المزيد من التوهُّج الثورى، ومن خلالها دُشِّنت زعامة عرابى، وتنزَّلت اللعنات على الخديو بصفة خاصة والأسرة العلوية بصفة عامة، كذلك وضح تأثيرهم الإيجابى فى مجلس النواب.

وغدت زياراتهم للمعسكرات أمرًا معتادًا للتشجيع والتحميس، وكان لهم الباع الطويل فى التبرعات للقوات المحاربة، وقاموا بمجهوداتهم فى حث الناس على البذل والعطاء بالأموال والأنفس من أجل مصر. وكان لزوجات الباشوات الفضل فى تقديم المساعدات للجيش.

ودخل أمراء من الأسرة المالكة فى مضمار الثورة رغم أنها كانت ضد أفرادها، وانجرفوا مع أحداثها، وأجزلوا العطاءات، ورفعوا المعنويات ، كما قدَّمت بعض الأميرات الهبات. وتطوَّع الأعيان وأبناؤهم فى صفوف الجيش، وخطا العمد مع خطوات الثورة، وكان لهم الدور الإيجابى فى الدعاية للثورة وكذلك فى مجلس النواب، وتمكَّنوا من الفلاحين، وأدخلوا فى عقولهم أن الانتصار فى الحرب على الأبواب، وأن الأراضى بأنواعها سوف توزع عليهم. وحذا المشايخ حذو العمد، وأسهموا فى مسألة التبرعات للجيش، وقدَّموا أنفسهم دفاعًا عن وطنهم، ورابط البعض منهم على الحدود

المصرية من سواحل البحر الأحمر، وشاركوا في حفظ الأمن. كما كان هناك بدو استمروا على مؤازرتهم للثورة.

وفي صدد التأييد، فإن بعض الأجانب الذين عاشوا على الأرض المصرية قد ساندوا الثورة وعضدوها.

وبذلك تصبح الرؤية واضحة في ذلك المد الثوري الذي ارتفع مؤشره وبلغ منتهاه، وقد ارتبط استمراره بالقدرة على الصمود أمام الجبهة المضادة التي امتلكت فيها بريطانيا النصيب الأكبر.

تمكن قادة الثورة من مواجهة الغزو البريطاني بعد انسحاب القوات المصرية من الإسكندرية. ووفقًا للخطة الحربية وُزعت النقاط الدفاعية في الميدان الغربي على كفر الدوار وقاعدة أعمالها التجهيزية دمنهور، ورشيد وقاعدتها دسوق، والساحل من بوغاز رشيد إلى البرلس، ومن بوغاز دمياط إلى بورسعيد، ثم الجبهة الشرقية وقاعدتها التل الكبير، وأخيرًا العباسية وهي المركز العام للعمليات الحربية.

وأُقيمت التحصينات في كفر الدوار، ورغم الإمدادات التي وصلت للبريطانيين في الإسكندرية، فإن القوات المصرية صمدت، وفشلت القوات البريطانية في اجتياز الاستحكامات التي شيدُها محمود فهمي والممتدة من المحمودية على طول طريق الملاحة، يحميها خندق بعرض أربعة أمتار، وفي الوقت ذاته فقد اقتُلعت أجزاء من سكة حديد الإسكندرية – طريق أبو قير – وعليه أصبح النفاذ من خط دفاع كفر الدوار المنيع أمرًا صعبًا على الغزاة.

ومضت عملية التسليح على أوسع نطاق، وفتح الجيش ذراعيه ليضم جميع الراغبين في الدفاع عن مصر، وليس فقط من الشباب الذين أقبلوا على التطوع بأعداد غفيرة، ولكن أيضًا من العسكريين القدامى، ممن سبق لهم الاشتراك في حرب القرم وحرب الحبشة، ومنهم المصابون الذين تمسكوا بالانضمام للجيش. وبالتالي اتسعت الدائرة، وضمَّت كل من يريد أن يدخل تحت لواء العسكرية. وكان للانتصارات التي

حصلت عليها القوات المصرية، وتلك الدعاية التى سرت على أرض مصر لتمجيد ذلك، قد أعطت الثورة الدفعة والمزيد من النجاح.

وانتقلت الحرب إلى الميدان الشرقى كما أرادت لندن، حيث جاء ذلك ضمن خطة الغزو، بالإضافة إلى تعثُّر القوات البريطانية فى التقدم للقاهرة عن طريق الإسكندرية. وكان قادة الثورة قد وضعوا فى حسبانهم إمكانية إقدام العدو على هذا التحوُّل، ولكن مسألة حياد قناة السويس أقعدتهم عن التأهب الكامل، ورغم أن ذلك أمر مسلم به، فإنه لمزيد من الاحتياط والتأكد جرى اتصال بين قادة الثورة ودلسبس الذى أرسل إلى باريس ليستفسر عن الوضع من الشركة، فأبلغته بأن هناك تعهداً متفقًا عليه يختص بحياد القناة وحفظها ومراعاتها واحترامها، وهو ما يمنع أى إجراء حربى يتم من خلالها. ونقل دلسبس ذلك لعرابى الذى أرسل محمود فهمى لمقابلته فى هذا الشأن، فكرَّر له ما سبق، معاهداً بأن القناة فى عهدته، وأنه لن يسمح بمرور أية سفينة حربية، وأنه على القائد ألا يخشى شيئًا. ورغم تلك التأكيدات فإن عرابى عاد وأرسل إلى ودلسبس يبلغه بأن الاستعداد قائم لسد القناة لدفع الغزو إذا حدث، ولكنه أصرَّ على قوله وعن مسئوليته، ثم يحضر إلى القاهرة، ويلتقى بعرابى، ويُقسم له بأنه سيقوم على حراسة القناة بناء على الاتفاق مع الحكومة الفرنسية. وهنا اطمأن القائد، وأقصى رغبة الضباط والمجلس العرفى فى سد القناة جانبًا، وأيده محمود فهمى فى ذلك.

وأقدمت بريطانيا على عملها العدائى، وصدرت أوامر المسئولين البريطانيين للقائد البحرى فى بورسعيد بأن يحتل من أجزاء القناة ما يراه ضروريًا، وأن يكون ذلك باسم الخديوى وليس باسم بريطانيا. وسرعان ما خرقت حياد القناة بعد أن ضمنت جانب الشركة، وعندئذ - وعلى عجل - رأى قادة الثورة سد القناة، وجُمعت الأنفار. ولكن كان السيف قد سبق العزل، وذلك بعد أن أصبحت القناة قاعدة حربية بريطانية، حيث فوَّض توفيق القائد البريطانى سلطة احتلال نقط القناة التى يرى فيها لزومًا،

وقمع كل قوة لا تخضع للخديوى، واتخاذ جميع الخطوات لحرمان الثوار من استخدام السكة الحديد.

وعقب احتلال بورسعيد في ٢٠ أغسطس، استولى البريطانيون على السويس - تركها أهلها بعد أن أتلفوا الخطوط التلغرافية - ثم القنطرة والإسماعيلية، وبالتالى أصبحت مدن القناة في حوزتهم، ورفع عليها العلم البريطانى باسم الخديوى، ونشرت الإعلانات التى تطالب بالتزام الهدوء والسكينة وإطاعة الأوامر، مُبيِّنة أن الممتثلين لذلك سوف ينالهم شرف رضا الخديوى الذى اتَّحد مع بريطانيا العظمى، وأن الإنجليز حضروا لاستعادة سلطته والمحافظة على مركز الخليفة.

واستمر عمل القوات المصرية فى تحصين المواقع، فى وقت توافدت فيه الإمدادات البريطانية، وتم احتلال نفيشة ثم المسخوطة، ودارت فى الأخيرة معركة حامية، ووقع محمود فهمى فى أسر الإنجليز وواصلت القوات البريطانية تقدُّمها واحتلت المحسمة، وهى الطريق الموصل للتل الكبير، وفى أثنائه استولت على القصَّاصين. والواقع أن الأمر لم يكن سهلاً لقوات الغزو التى تعرضت للأمراض وندرة المياه وارتفاع حرارة الجو، تلك التى أرهقت الخيول وبخاصة آلاى الفرسان، كما انخفضت مياه الترعة الحلوة وفسدت بسبب جثث الحيوانات التى امتلأت بها.

وترك عرابى كفر الدوار متوجِّهًا إلى قاعدة التل الكبير، وعلى طول الطريق قوبل من الناس بحماس منقطع النظير، وتردَّدت الدعوات له بالنصر. وعقب وصوله اجتمع القادة لوضع الخطة، واتفقوا على مهاجمة البريطانيين فى القصَّاصين، وتتابعت الإمدادات من كفر الدوار ودمياط، ونجحت الخطة فى ٢٨ أغسطس، حيث انقضَّت القوات المصرية بقيادة الفريق راشد حسنى، واستولت على المواقع الأمامية، ولكن ما لبثت أن تمكَّنت القوات البريطانية من استرداد ما خسرته من أرض.

وفى خضم هذه الظروف، وبناء على العلاقة التى ربطت قادة الثورة بالدولة العثمانية - أملاً فى تقديم المساعدة من منطلق الزود عن الإسلام، إذ فرَّقوا بين الوطنية وما يعنيه شعار الثورة "مصر للمصريين" وبين العلاقة الروحية مع الدولة

صاحبة الخلافة - انتقلت الخطط الحربية للسلطان. ومع تقدُّم القوات الغازية، وكثرة المراسلات للآستانة طلبًا للنجدة وعدم الرد عليها، أيقن قادة الثورة أن هناك شيئًا ما يُعد ضد الثورة، وبالذات بعد أن خشي السلطان من عرابي الذي وصلت شهرته إلى الآفاق الخارجية، وأضحى بطل أبطال المناضلين من أجل انتصار الإسلام والمسلمين.

واستغلَّت بريطانيا الموقف جيدًا، ولما كانت مدركة لأهمية تأصُّل العامل الديني لدى المصريين، رأت أن صدور ما يفيد بعصيان عرابي بواسطة السلطان سيكون له أبلغ الأثر في قلب ميزان القوى لصالح أعداء الثورة، لما له من نتائج في تقويض أركانها، لأنه يعني أن البطل خرج عن طاعة أمير المؤمنين وأصبح مارقا، وأن حربه مع الإنجليز غير شرعية وليست من الجهاد بشيء. كما هدفت لندن من وراء ذلك تدعيم مكانتها في الهند وعدم إثارتها، إذ أن نشاط عرابي وإعلانه الحرب المقدسة على بريطانيا قد وصلت أخباره لها، وبالتالي عندما يصبح عاصيًا، فإنها تُبعد القلاقل عن مستعمراتها ذات الصبغة الإسلامية.

وفي البداية أراد السلطان أن يربط إعلان عصيان عرابي بإنزال قوات عثمانية على الأرض المصرية، ولكن بريطانيا عرقلت ذلك ودفعت المقابل. وانتهى الأمر بصدور مرسوم الإعلان - بعد أن عدَّلت لندن من عباراته - في ٦ سبتمبر، والذي احتوى على أن عرابي ثائر على ما تضمَّنته الفرمانات، وأنه أضرَّ بالوضع القائم، وبرَّر الإعلان تصرفات بريطانيا تجاه ضرب الإسكندرية، وأن عرابي هو المتسبِّب في سفك الدماء وإزهاق الأرواح، ويمضي الإعلان في الهجوم عليه، وكيف أنه ورفاقه يخفون النوايا الخبيثة، ثم يعرِّج على الجزاء المناسب مع عمله، وهو أن يُعامل كثائر وعاص، وينتهي الإعلان بالاعتراف بالخديو الذي يتمتع بثقة الحكومة الشاهانية.

ونشر إعلان العصيان في الصحيفة الرسمية بالآستانة، وابتاعت بريطانيا مليون نسخة، وأرسلتها للهند وأفغانستان والعراق والحجاز والمغرب الأقصى -

مراكش - وغيرها، لتُعلن للجميع أن عرابى خرج عن طاعة خليفة رسول الله ﷺ . وفى داخل مصر تم توزيع الإعلان على جميع المراكز العسكرية عن طريق سلطان، وبذلك تلقَّت الثورة ضربة قوية، وثار بعض الضباط وانسحبوا من الميدان الحربى، معلنين أنهم لن يكونوا عصاة على السلطان ومخالفين لكتاب الله وسُنَّة رسوله عليه الصلاة والسلام.

لم تستسلم القوات المصرية بعد أن استرد العدو مواقعه الأمامية بالقصاصين. وفى ٩ سبتمبر أعدَّ قادة الثورة خطة محكمة لمواجهة القوة البريطانية الكبيرة. وانقسمت إلى قسمين، الأول تولى قيادته راشد حسنى، والثانى اختص به البارودى، وكان عليه التحرك من الصالحية حتى يصبح الهجوم على العدو بشكل نصف دائرى، وبالتالى يكون هناك جناح أيمن وآخر أيسر، ووُزِّعت الأدوار على الضباط. واحتدمت المعركة بين الطرفين. ولكن ما لبث أن تغير الموقف وفشلت الخطة، إذ قام أحد الضباط من أصحاب النفوس الضعيفة، هو الميرالاى (العميد) على يوسف (خنفس) بإبلاغها إلى القيادة البريطانية، كذلك كان لبعض البدو دورهم، حيث ضلَّ البارودى الطريق بناء على إرشاد أحد شيوخهم. ورغم هذا فقد ثبت القادة فى الدفاع، وجُرح كل من راشد حسنى وعلى فهمى، وكانت الخسائر فادحة فى الطرفين.

واستدعى عرابى القائد على الروبى من مريوط استعداداً للمعركة المقبلة فى التل الكبير. وأُقيمت الاستحكامات، لكنها لم تكن على المستوى المطلوب، وأحكمت القيادة البريطانية خطتها، وزحفت قواتها ليلاً ومعها المرشدون سواء الموالين للإنجليز أو البدو من الذين وقعوا تحت إغراءات الأموال.

وسرعان ما تم الهجوم على التل الكبير فى الصباح الباكر من يوم ١٣ سبتمبر، ولم تكن القيادة المصرية تتوقع ذلك التوقيت بعد أن بُلِّغت بمعلومات غير صحيحة. وكان الدفاع متواضعاً فى حدود الإمكانات الموجودة، وكافحت قوات محمد عبيد، الذى استشهد مع الكثير منها، واستُبسلت بعض الآلايات الأخرى مع قوادها، وانتهت المعركة بالخسارة الفادحة ، وكانت مأساة قاسية للثورة.

وفى الواقع فإن للعسكريين الدور البطولى منذ بداية الغزو وحتى نهايته، فلم تكن الحرب إلا دفاعًا عن الوطن وتخلصًا من رق العبودية التى رزحوا تحتها طويلاً، وبشهادة الإنجليز فى كتاباتهم، يسجلون أنهم مثّلوا قوة وطنية تعمل جاهدة على التخلص من العدو الأجنبى. وقد حاربوا بمهارة فائقة، وأقرّ بذلك قائد الأسطول البريطانى، ونوّه إلى أقدامهم الثابتة ومواجهتهم للنيران وتضحياتهم الكبيرة. وكان لرجال المدفعية – على وجه الخصوص– المواقف البطولية، ورغم سوء أسلحتهم، فإنهم صمدوا وواجهوا الموت الذى مثل أمامهم. وتؤيد التقارير الأجنبية ذلك، وتشيد بشجاعتهم وتشبُّثهم بمراكزهم فى وسط تصاعد الدخان، والحطام الذى أحاط بهم. ولم يقتصر الصمود فقط على الميدان الحربى الغربى، وإنما أيضًا فى الميدان الحربى الشرقى رغم عدم استعداده الكافى لمواجهة العدو. وكان لذلك جميعه صداه خارج مصر، وضح فيما سطَّرته الصحافة الأجنبية، حيث شرحت أن ما أقدم عليه العسكريون أثبت تمامًا عكس ما أُشيع عنهم.

فى أعقاب معركة التل الكبير عاد عرابى إلى القاهرة، مصطحبًا معه على الروبى والنديم للبحث عن طرق للدفاع لإعاقة تقدم البريطانيين، ووافقه البارودى ورأى استمرار المقاومة حتى إذا اضطر الأمر للانسحاب إلى الصعيد أو السودان وإدارة دفة الحرب من هناك، وإغراق أراضى الشرقية والقليوبية. وأيَّده عرابى وأضاف أهمية اقتلاع قضبان السكة الحديد الموصِّلة للزقازيق وقطع الطريق.

وانعقد المجلس العرفى بعد أن انضم إليه أعضاء جدد، لاستعراض الأوضاع، واتخاذ القرار. فاختلفت الآراء، وعلت الضوضاء، وكثر اللَّغط. وعندئذ أمسك الأمير إبراهيم بالزمام، وقام مُتحمسًا ومُعلنًا حتمية الدفاع عن الوطن، ووجد التشجيع من الحاضرين. واستقر الرأى على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى القاهرة، ومن ثم توجه عرابى ومعه المهندسون والضباط إلى العباسية لاختيار الموقع الملائم. ولكن عاد الانقسام بالمجلس مرة أخرى، إذ خشى البعض من أن تلقى القاهرة مصير الإسكندرية حينما أُطلقت عليها النيران، بالإضافة إلى ضيق الوقت. وأخيرًا تم الاتفاق على أن يرفع المجتمعون عريضة استسلام للخديو، أُرسلت مع وفد برئاسة على

الروبى ويعقوب سامى. ثم كتبوا عريضة أخرى للخديو علت فيها نغمة الأسف، وحملها النديم، لكنه لم يسلّمها واختفى عن الأبصار.

وبوصول طلائع قوات الغزو إلى العباسية فى عصر ١٤ سبتمبر١٨٨٢ خرج إليها أهالى باب الشعرية والحسينية والدرب الأحمر بالعصى والهراوات، ولكن قضى على هذه الحركة فى الحال على أيدى السلطات المصرية التى وقفت أمام أى حركة مقاومة، حيث صدرت أوامر الخديو بإطاعة الإنجليز معلّلاً بأنهم جاءوا ليعيدوا النظام والهدوء إلى مصر بعد الهلاك الذى عاشت فيه. وسرعان ما استسلمت المواقع العسكرية بالقاهرة - القلعة وقصر النيل وقشلاق عابدين - للقائد البريطانى الذى احتل العاصمة مع صباح ٥ سبتمبر.

ومع هذا فإن ما تبقى من مواقع خارج القاهرة لم تستسلم بسهولة، فاستمرت مقاومة حصن الجميل - الذى يفصل ساحل البحر المتوسط عن بحيرة المنزلة - حتى سقط فى نهاية الأمر. ورفض عبد العال حلمى الاستسلام بعد أن ترك دمياط، وتحصّن فى قرية كفر البطيخ وأصرّ على المقاومة، واستمر على موقفه حتى ٢١ سبتمبر، حينما تقرّر القبض عليه وإعدامه إذا لم يسلّم نفسه، فرضخ للأمر الواقع. وفى المنوفية رفض خمسة عشر ضابطًا عن تسليم أسلحتهم حتى ضُيِّق عليهم الخناق. وامتنعت حامية كفر الدوار عن الاستسلام للبريطانيين، ورأت أن يكون للخديو فلم يوافق ، وعليه هجرت خنادقها، وتركت أسلحتها، وهامت على وجهها .

وعاد الخديو من الإسكندرية إلى القاهرة فى ٢٥ سبتمبر بصحبة البريطانيين، ومُحاطًا بالفرسان الهنود، حيث أُقيمت له الاحتفالات، واصطفت القوات البريطانية على طول الطريق من محطة السكة الحديد إلى قصر عابدين، وكان أمرًا طبيعيًا ألا يشارك المصريون فى هذا الترحيب.

وتحطّمت الثورة، وبدأ الحساب، وفى تلك الأثناء تمكّن حسن موسى العقاد وسليمان داود من الهروب إلى كريت، ولكن سرعان ما تم استرجاعهما، أما النديم فقد فشلت الجهود فى العثور عليه آنئذ. وامتلأت سجون القاهرة والإسكندرية ومراكز

الأقاليم بالثوار، ومثَّلت قبوراً لهم، حيث اتَّسعت دائرة الانتقام منهم، فلحقت بهم الإهانات، وأمطروا بالسب واللعنات، وأدى رياض الدور فى هذا الشأن بنشوة واشتياق. وشُكِّلت لجان التحقيق بالقاهرة والإسكندرية وطنطا، وحُدِّدت مهمتها بالتحقيق وإقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان، أو التعدى على السلطة الخديوية، أو العيب في الذات الخديوية. وكذلك شُكِّلت محكمة عسكرية فى القاهرة وأخرى بالإسكندرية.

وأصرَّت بريطانيا على أن تكون المحاكمة علنية، وأن يُوكِّل المتهمون محامين عنهم، وكان ذلك عكس إرادة الخديو وأتباعه، الذين صمَّموا على أن ينال زعماء الثورة عقوبة الإعدام. ولكنهم تراجعوا أمام الإنذار البريطاني، وبالتالي خُفِّف الحكم، وأصبح النفى المؤبد إلى سيلان – سيريلانكا – لكل من عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي والبارودى وطلبة عصمت ومحمود فهمي ويعقوب سامي.

وجاء هذا المصير بناء على الانصياع لحزب الأحرار والرأى العام فى بريطانيا الذى أقرَّ أن ما حدث إنما يُعد أول نهضة للحرية في الشرق. بالإضافة إلى التقارير التى أُرسلت من الهند إلى لندن وأشارت بذلك التفاعل الإسلامى هناك، ومن ثم وضع ذلك في الحسبان. وصدر الحكم بالإعدام على كل من سليمان داود الذى وُجِّهت له تهمة إحراق الإسكندرية، ويوسف أبو ديَّة لاتهامه بالتحريض على ما حدث فى طنطا من اعتداءات الأهالى على الأجانب. ووقع النفى والتشريد والفصل من الوظائف وتحديد الإقامة ورقابة البوليس على الثوار جميعهم، وجُرِّد العسكريون من الرتب والأوسمة وحجج الأملاك.

ولم تكن تلك الأحكام القاسية لتجتث الثورة من أعماق المصريين، حيث بقيت كامنة فى نفوسهم ، وفى الوقت نفسه متحفِّزة إلى أن تهيأت لها الظروف لكى تنطلق مرة أخرى، بمعنى أن المد الثورى الذى انحسر لحين، قد عاد من جديد على يد ثورة ١٩١٩ .

ما وراء الهزيمة :

بطبيعة الحال كانت هناك الأسباب التى تكاتفت لتشكل تلك النهاية الحزينة للثورة الوطنية التى استمرت منذ أول فبراير١٨٨١ وحتى منتصف سبتمبر١٨٨٢، أى تسعة عشر شهرًا ونصف الشهر، وقد نبع بعضها من الخارج، والبعض الآخر من الداخل.

واختص الخارج بالهجمة الإمبريالية التى كانت سمة القرن التاسع عشر، وبالذات النصف الأخير منه، وقامت بها كل من بريطانيا وفرنسا اللتان تنافستا على مناطق النفوذ، ثم تمكنتا من الوصول إلى تبادل المصالح، والذى نتج عنه عمل مشترك لتحقيق الهدف، وقد وضح ذلك جليًا فى أحداث الثورة، والتى انتهت بتهنئة من باريس إلى لندن على احتلالها لمصر، كذلك كانت هناك المباركة من دول أخرى. أيضًا فإن موقف الدولة العثمانية المتلوِّن من الثورة، ومحاولاتها اقتناص الفرصة واستعادة سيطرتها التى فقدتها، وتطبيق سياسة سلطانها من ناحية، وذلك الضغط الذى مارسته بريطانيا عليها ونجاحها فى تنفيذ طلباتها من ناحية أخرى، قد انعكس على الثورة، وجعل قادتها غير ثابتين على سياسة واحدة تجاهها.

وعن الداخل فقد تعدَّدت العوامل التى نهشت فى جسد الثورة:

وتمثَّل العامل الأول فى صاحب السلطة الشرعية وهو الخديو الذى امتلك القوة المحركة لجميع الأطراف المضادة للثورة، ووجد فى بريطانيا المعين، والتى وجدت فيه هى الأخرى الأداة الجيِّدة الموصلة لهدفها. كذلك فإنه استطاع أن يضم إلى جانبه الكثير من ذوى المكانة الوظيفية، وبدا ذلك واضحًا فى منطقة قناة السويس تلك التى لم يكن القادة قد أعدُّوها تمامًا، حيث قدَّم محافظوها المساعدة لسفن العدو فى عبور القناة، ومنحوا له التسهيلات فى تنقلاته. كما قام بعض المديرين والمأمورين ووكلائهم بمعاونة الإنجليز، بالإضافة إلى أنهم وقفوا حجر عثرة أمام إمدادات الجيش والتطوع له.

ورغم صدور الحكم عليهم غيابيًا من قادة الثورة والمجلس العرفى بفصلهم من وظائفهم، فإنه لم ينفَّذ. وواصلت المؤامرات ضد الثورة طريقها الذى افتُرش بالأموال، واتسعت دائرة اتصالات الجبهة المضادة، وبخاصة فى المرحلة الأخيرة التى وضح من خلالها أن هزيمة الثورة على الأبواب، مما أفقد البعض حماسهم لها وحاربوها.

وتنبَّه الخديو وحزبه إلى البدو، وهم قوة داخلية ضاربة، فاستقطبوا منهم الأعداد، وأُعدت لهم الولائم، وقُدِّمت إليهم الأموال والهدايا، وأصبح البعض من شيوخهم من روَّاد القصر. وقد وضح نشاطهم منذ مذبحة الإسكندرية فى ١١ يونيو وما تلاه من حريقها ونهبها، وعندما علم عرابى بذلك أمر بإطلاق النار على "العربان الأشقياء"، كما أنه فى أثناء الحرب تم القبض على أعداد منهم. وكان لسلطان اليد فى جذب البدو الموالين للثورة، فراح يمنِّيهم بالخلع والأوسمة فى مقابل التخلى عنها والامتثال لطاعة الخديوى والإنجليز، كما استخدم الذهب الذى قدَّمه له الأخيرون لتوزيعه من أجل استمالة البدو القاطنين بين الإسماعيلية والتل الكبير باسم الخديوى والسلطان العثمانى.

وكان توفيق قد عيَّن سلطان مندوبًا له فى المنطقة الشرقية، فأكثر من المنشورات التى تحرِّض المشتركين فى المعارك سواء من البدو أو غيرهم على تركها والانسحاب من الجيش. ولم يكتف بذلك، وإنما رأى وقف إمدادات الجيش، فأرسل المكافآت إلى المديرين والأعيان بمدن الصعيد لمنع أية مساعدات خاصة بالمجهود الحربى، فضلاً عن تحريض الأهالى على الانسحاب من الميدان الثورى، وإجبارهم على التختيم على عرائض مؤيدة للخديو.

وأدى الطحاوى وهو أحد شيوخ البدو الدور الفعَّال فى ضرب الثورة، وقد مارس مهمته على الوجهين، بمعنى أنه وثَّق صلته بالإنجليز، وفى الوقت ذاته تمكَّن من أن يكون أحد ثقاة عرابى، وراح يخبره ببعض حركات العدو الصحيحة، ومن ثم يفضى القائد إليه بجميع ما عنده، فينقلها بتمامها إلى القيادة البريطانية. كذلك فقد ضلَّل البارودى فى طريق القصَّاصين، بينما كان المرشد للقوات البريطانية فى أثناء تقدمها.

واعتمد العامل الثانى على الجواسس والدعاية المغرضة التى رتَّب لها البريطانيون عن طريق أعوانهم، والاستعانة ببعض الشوام الذين نجحوا - باستخدام الحيل - فى التقاط المعلومات من داخل أرض المعركة بعد أن أشاعوا أنهم قد فروا من ظلم الإنجليز بالإسكندرية ولجئوا إلى رجال الثورة. ولم يكن الشوام فقط، وإنما دخل معهم أتراك وأرمن وغيرهم، وذهب الأمر إلى أن الأوروبيين ارتدوا العباءة النعمانية والكوفية والعقال، أى الزى البدوى وتسلَّحوا بالسلاح ووُجدوا فى المعسكرات، وذلك فى وقت استخدم فيه مصريون الزى الأوروبى ليتجسسوا لصالح القيادة البريطانية، وفاضت البرقيات المتبادلة بين قادة الثورة فى هذا الشأن، والتى تطالب باستعمال الشدة معهم.

وتولَّت المطابع الأجنبية طبع المنشورات التى أطلقت عليها "بشرى" تهنئ فيها حزب الخديوى على خطواته الإيجابية فى حربه للحزب الوطنى - ويعنى الثورة - وسلكت الصحافة الأجنبية التابعة لها الأسلوب نفسه، إذ هاجمت العسكريين بضراوة. وعندما صدرت الأوامر من قادة الثورة بعدم نشر أية كلمة فى الصحافة إلا بعد الإقرار عليها من المجلس العرفى بهدف التضييق على تلك الدعايات المغرضة، لم يفت ذلك فى عضدها، حيث انتقلت إلى إحدى سفن الأسطول البريطانى ومارست عملها عن طريق البحر، وبالتالى دخلت أعدادها وأصبحت متداولة. ولم يقتصر الأمر على الصحافة الأجنبية، إذ وجدت أخرى مصرية سلكت الاتجاه نفسه، وهى صاحبة الهُوية الخديوية.

ونبع العامل الثالث من داخل الجيش، إذ انحرف بعض العسكريين عن الخط الثورى، وذلك نتيجة لعدة ظروف: الرغبة فى المكسب سواء المادى أو المعنوى، والتصديق بما أشاعه المعسكر المعتاد بأن البريطانيين ليس فى نيَّتهم الاستيلاء على مصر، وإنما هدفهم الحفاظ على الحقوق الشرعية للحاكم، وإعلان عصيان عرابى الذى أثر تأثيراً بالغًا، وما تردَّد بشأن أن القوات الهندية مسلمة وتابعة للسلطان العثمانى، وبالتالى ليس شرعًا أن يرفع السلاح ضدها. وكان الضباط المنسحبون من أرض المعركة يلجئون إما للقيادة البريطانية أو للخديو، إذ أدوا دورهم كما رسم لهم.

ولعلَّ الحب والشهرة والشعبية التي تمتع بها عرابي قد أثارت الضغينة في نفوس بعض أصحاب الرتب العالية الذين اعتقدوا أنهم الأحسن والأكفأ منه، وعليه مضوا في العمل من أجل مصالحهم الخاصة، وتخلّوا عن الثورة بعد أن تراءى لهم أن الكفة الراجحة هي المعادية للثورة. واغتنم الأعداء الفرصة ونجحوا في جذبهم، ويأتي في مقدمتهم الميرالاي على يوسف الذي حنث بقسم الثورة وخانها بالاتفاق مع البريطانيين، كما تقدَّم البعض أمام القوات الغازية ليهدوها سبيل الطريق.

وانحصر العامل الرابع في تلك المآخذ المتعدِّدة التي أُخذت على قادة الثورة أنفسهم:

أولها: اعتماد عرابي ورجاله على الشعبية الجارفة التي أيَّدتهم وساندتهم، وعدم التفريق بين جميع العناصر المنضمَّة للثورة، والثقة التامة فيها، مما أشهر سلاحًا ضدهم.

وثانيها: فقدانهم المعرفة الكاملة والدراية الكافية بفن السياسة، وكيفية ممارستها، وجهل أبعاد المخطَّطات الأوروبية وألاعيبها، ونتج عن ذلك التساهل لسلامة النيَّة، فعلى الرغم من أن فرنسا كانت ضالعة مع بريطانيا ضد مصر والثورة، فإنهم اعتقدوا في إمكانية ألا تؤيد الأولى الثانية إذا اعتدت على مصر – مع أنهم سبق أن أدركوا مطامع فرنسا عندما أعلنت حمايتها على تونس وأن هناك مصالح متبادلة بين الدولتين – وصدَّق عرابي ما ردَّده الفرنسيون بأن قطع أسطولهم لم تأت إلى المياه المصرية إلا لمراقبة تحركات الأسطول البريطاني. كذلك الأمر بالنسبة لمسألة سد قناة السويس، إذ سلَّم عرابي بوعود دلسبس الذي انضم للغزاة ، وأمَّن لهم منطقة القناة .

وثالثها: اعتقادهم بأن التهديد البريطاني لن يخرج إلى حيِّز التنفيذ، لأن الدول الأوروبية لن تسمح بذلك، وأن مؤتمر الأستانة سيحل المسألة، ويحول دون أن تنفرد بريطانيا بمصر، وحتى إذا نفَّذت تهديدها وخالفت الرأى الأوروبي ، فسوف يكون هناك رد فعل سيئ في العالم الإسلامي الذي تحرص بريطانيا على هدوئه. ومن هذا المنطلق جاء التحدي لها، والإعلان بأن المصريين لن يستسلموا، وإذا اعتدت عليهم، يكون إعلان الجهاد في الحال، وتصبح الحرب مقدسةً ضدها.

ورابعها: علاقتهم بالدولة العثمانية والتى لم تكن تسير على وتيرة واحدة، ورغم يقينهم من اتجاه السلطان عبد الحميد الاستبدادى، وموقفه المضاد من المبادئ الثورية، فإنهم أرادوا الحصول على المكاسب منه، وبالتالى منحوه الثقة للدرجة التى أبلغوه فيها بالخطط العسكرية، فى الوقت الذى كان فيه تواقًا للإطاحة بالثورة.

وخامسها: تلك الثقة المتناهية فى النفس، والتى كثيرًا ما أتت بعكس المتوقَّع، فقد سيطر عليهم الاعتقاد بأن القوات المصرية أكفأ من القوات البريطانية التى تنحصر قوتها فى المعارك البحرية، وحمل النديم لواء هذه الدعاية معلنًا أن البريطانيين مثل السمك الذى يموت إذا خرج من البحر. أيضًا لم يستوعبوا الفرق الكبير بين الطرفين فى التقنية الحربية الحديثة من حيث التكتيك والأسلحة والقائمين عليها.

وسادسها: الابتعاد عن أسلوب الحزم والشدة مع الخائنين، وبخاصة عندما انتقلت الحرب إلى الميدان الشرقى، مما هيأ لهم الفرصة ليحاربوا الثورة، وقد وضح ذلك مع مجموعات من البدو الذين كانوا يكونون فرقًا بالجيش، حقيقة أنه كان لهم الدور الإيجابى فى تشجيع الثورة منذ قيامها وتقديم المساعدات الكبيرة لها، ولكن أمام الإغراءات حدث تحوُّل فى صفوفهم.

وسابعها: تجنيد الفلاحين لمواجهة جيش بريطانى عتيد، مثَّل خطأً بالغًا، فلم يكن الوقت كافيًا - وبالذات فى الميدان الحربى الشرقى - لتدريبهم وإعدادهم بصورة لائقة، حيث إنه عند وصول المتطوعين، وبعد فترة قصيرة من التجهيز، يرسلون إلى أرض المعارك، ويرتدون الملابس العسكرية، ويتسلمون السلاح ليواجهوا العدو.

وثامنها : إعطاء الفرصة للمنشقين عن الثورة لطعنها، وفقدان السيطرة عليهم خشية أن تُصبح الثورة دموية، مما يزيد الظروف سوءًا.

وتاسعًا وأخيرًا: ما تعلَّق بعرابى ذاته، إذ لم يأخذ مكانه فى الصفوف الأمامية فى أثناء سير المعارك فى الميدان الحربى الشرقى كقائد يدير دفة الحرب ويشارك فيها بثقله، واكتفى بالوجود المعنوى، وإضفاء المسحة الدينية على خطواته - وهى سمة

العصر الذى كانت له العادات التى اعتقد المصريون فيها، وبخاصة أوقات الكرب (الأزمات) وارتبطت بالشكل الدينى - إذا اعتقد أن تنقلاته بين المعسكرات لها التأثير الأقوى مما إذا كان فى مقدمة الصفوف.

وبطبيعة الحال، فإن للثورات نقاط ضعفها، وبالذات إذا كثر أعداؤها، وصوَّبوا سهامهم عليها. ومن المسلَّم به أن الثورة هُزمت سواء أكانت الأسباب على غير إرادتها أم اكتنفتها، ولكنها أثبتت تماماً أنها ثورة وطنية عميقة، فضلا عن نجاحها فى أن تثير الانتباه فى الخارج.

لقد تأثرت المنطقة العربية بالثورة، إذ كانت الشام على صلة بما يحدث فى مصر، وتُسجِّل التقارير الأجنبية أن أهالى بعض مدنها أحبوا عرابى، وعقدوا العزم على الحضور إلى مصر كمجاهدين، ولكن منعهم المسئولون الأتراك. كما أيَّدت الحجاز الثورة، وأُقيمت الصلوات فى الكعبة المشرَّفة لنصرة عرابى. وجرت اتصالات بين السنوسى وعرابى، وارتفعت أصوات الدعاء والابتهال إلى الله فى مساجد القيروان، لتكون يده فوق أيدى الثوار وأن يهزم الإنجليز. وفى المغرب الأقصى، جُمعت الأموال من أجل الثورة، كذلك فقد تأثر المهدى فى السودان بالثورة.

وتلقَّت الثورة التعضيد من العالم الإسلامى، ففى مقر الدولة العثمانية تتبَّع أهالى الآستانة خطوات الثورة، وساءهم ما حدث، وعبَّروا عن آمالهم فى انتصار عرابى، وأكثروا له من الدعاء فى المساجد، وأثنوا عليه ومدحوه، مُصرِّحين بأنه منقذ الإسلام، وانعكس ذلك على الصحافة، وقد وفد على مصر متطوعون أتراك لمقاتلة أعداء الإسلام. كما أبدى مسلمو غاليبولى وسالونيك حماسهم تجاه الثورة وقائدهم.

وبالنسبة للهند، فإنها تأثرت بما وقع على أرض مصر، ورأت أن انتصار الإسلام يتمثَّل فى شخصية عرابى، وعلى المنوال نفسه، تتردَّد الدعوات له فى المساجد عقب الصلوات، وكان للأفغانى الأثر فى ذلك الحماس المتَّقد، ولذا حرصت بريطانيا على توزيع صحيفة الجوائب العثمانية المنشور فيها إعلان عصيان عرابى لتعصف به حركة التأييد للثورة وقائدها.

ولم يقتصر الأمر على أهمية الثورة وتأثيرها فى الميدانين العربى والإسلامى، إذ وضح التعاطف الأوروبى تجاهها، حيث عارض الرأى العام الإيطالى السياسة البريطانية، وعدَّ عرابى "غاريبالدى النيل". وفى روما جرى اكتتاب للراغبين فى التطوُّع لمساعدة المصريين فى حربهم، وبالفعل كان هناك من العسكريين الإيطاليين منْ أسهم فى الحرب. وامتدحت الصحافة الإيطالية عرابى الذى اعتبرته رمزًا للثورة الوطنية وحاملاً للواء الحرية، وهاجمت التصرفات البريطانية، وتطرَّقت إلى فضل مصر على العالم منذ فجر التاريخ، وأن ثورتها عادلة، نظرًا لما قاسته من سياسة إسماعيل المالية.

وانتهجت الصحافة الألمانية والنمساوية المنهج نفسه، وتتبَّعت الأحداث على أرض مصر، وانتقدت ما أقدمت عليه بريطانيا. وسلكت الصحافة الروسية الطريق ذاته، فأظهرت عرابى فى صورة الزعيم القومى الذى يريد تحرير بلاده من أطماع الأجانب، وأثنت على القوات المصرية فى حربها ضد المعتدين، ووصفتها بالشجاعة.

وكانت خطابات الفرنسيين تصل إلى عرابى تؤيِّده وتشجِّعه، وندَّد عمال باريس بالتدخل البريطانى وبموقف حكومتهم من ذلك، وانتقدت الصحافة الفرنسية ضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية، ووصفته بأنه عمل غير إنسانى، وأشارت إلى أن عرابى خادم لمصر ويقف معه ويسانده خمسة ملايين من المصريين، أيضًا لوحظ التعاطف مع الثورة فى مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية.

وفى داخل بريطانيا، تعاطف الرأى العام مع الثورة، وأيَّدها حزب الأحرار وصحافته، وصرَّح بحق المصريين فى إدارة شئون بلادهم، كذلك استاء العمال من ضرب الإسكندرية، وعارضوا التدخل الحربى فى أمور مصر الداخلية.

وبذلك يتبيَّن أن الثورة قد تمكنت باقتدار من أن يكون لها رد الفعل الخارجى الإيجابى، الذى عبَّرت عنه الشعوب - وليست الدول - التى حركتها المشاعر الدينية فى الشرق، والمشاعر القومية فى الغرب. ولم تتمكن الثورة من استغلال ذلك جيداً، ويرجع الأمر إلى أن الظروف غير المواتية أحاطت بها من كل جانب وشكَّلت العوائق أمامها، بالإضافة إلى أن قصر الفترة الزمنية قد أضاع الفرصة.

النهايـــة

هكذا ينجلي أن الثـورة الوطنيـة التي قـامت على أرض مـصـر بين عـامى ١٨٨١،١٨٨٢ عُرفت بالثورة العرابية نظرًا لما جسَّده عرابى من معانٍ لدى المصريين ، تجمعت في بوتقة الوطنية ، كانت لها الأسباب التي ترسبت في أعماق المصريين، وبلغت ذروتها مع التدخل الأجنبي الذي تمكَّن من السيطرة التامة على مصر، وعزل حاكمها في منتصف عام ١٨٧٩ عندما بدأ في معاكسته ، حتى تكون له الهيمنة الكاملة، ولكن سرعان ما عقد الضباط عزمهم على القيام بالمبادرة. من هنا بدأت الثـورة ليشارك فيها المصريون على مختلف مستوياتهم - وفقًا لرؤى متعدِّدة - رغبـة في التغيير، وذلك بإسقاط النظام القائم ، والذي تمثَّل داخليًا في حكم أوتقراطي وتهاو اقتصادي وتخلخل اجتماعي، وخارجيًا في تسلط أوروبي أطبق على مقدرات مصر، وإقامة نظام جديد، يلتزم بالدستور، وينهض بالاقتصاد، ويطبق العدالة الاجتماعية برفع المعاناة عن الكادحين والإطاحة بالظروف القاسية التي يعيشون في كنفها .

ولم تكن ثورة مشئومة كما وصفها البعض لارتباطها بالاحتلال البريطاني، لأن لندن كانت قد وضعت في حساباتها أن تكون مصر لها، ووضع التخطيط لذلك منذ زمن . وكذلك لم تكن مما يدخل تحت مسمَّيات متعدِّدة مثل انقلاب أو فتنة أو تمرد أو حركة، كما أطلق البعض عليها. وأيضا لم تكن هوجة كما نعتها البعض للتقليل من شأنها، لأنها في الواقع - ورغم هزيمتها - ثورة وطنية بكل المقاييس، حتى لقد شهد أعداؤها بأنها ثورة، فيسجِّل وزير الخارجية البريطاني في٢ يناير١٨٨٢ القول "إن الثورة قد ظفرت بنجاح"، ويُسطِّر كرومر Cromer المعتمد البريطاني بمصر في تقريره

لعام١٩٠٤ "أنه قد حدثت ثورة عظيمة فى القطر المصرى عام ١٨٨٢، وإنما قلت ثورة عن عمد وقصد، إذ كان الظن الغالب على كثير من الأذهان فى ذلك الزمان أن الحركة العرابية هى فتنة عسكرية لا غير، وذلك خطأ مبين، لأنها كانت فى جوهرها ثورة صحيحة على العسف وسوء الحكم كالثورات التى حدثت فى البلدان الأخرى".

ورغم ما منيت به الثورة، فإنها دُوِّنت عبر صفحات التاريخ المصرى، لتكون شاهداً على أن المصريين عندما يجدون أن الصبر قد بلغ مداه، وأن التحمُّل قد أصبح فوق طاقاتهم، يثورون.

المصادر والمراجع

● إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨ .

● رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

● شاروبيم، ميخائيل، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٠٠ .

● شفيق أحمد ، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤ .

● صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ .

● عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٧، عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٧ .

● فارمان، ألبرت، مصر وكيف غُدر بها ترجمة عبدالفتاح عنايت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ .

● كول، چوان، الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر، الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط، ترجمة عنان على الشهاوى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١

● لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الجذور والأحداث، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٤ .

● مارلو، چون، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨-١٨٨٢)، ترجمة عبدالعظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦ .

● النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، الجزآن الرابع والخامس، الإسكندرية، ١٨٨٤ .

● يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥ .

*Biovès, A., Français et Anglais en Egypte 1881-1882,Paris, 1910.

* Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt, second edition, London, 1907.

* Broadley, A.M., How we defended Arabi and his friends, London, 1884.

* Chaillé, Long- Bey, Les Trois Prophétes: Le Mahdi-Gordon, Arabi, Paris, 1886.

* Malet, S.E., Egypt 1879-1882, London, 1909.

* Ninet, J., Arabi Pacha, Paris, 1884.

* Schölsh, A., Egypt for the Egyptians, London, 1981.

* Scotides, N., L'Egypte Contempraine et Arabi Pacha, Paris, 1888.

* Wallace, M., Egypt and the Egyptian Question, London, 1883.

الفصل السابع

مصر تحت الهيمنة البريطانية

(١٨٨٢ - ١٩١٨)

يونان لبيب رزق

وقعت مصر تحت الهيمنة الاستعمارية الأوروبية المباشرة (البريطانية) لمدة تزيد عن ثلث القرن حتى قامت ثورة ١٩١٩ فغيرت الأوضاع ودخلت مرحلة جديدة من تاريخها.

ويمكن التمييز بين فترتين من هذه الهيمنة؛ الأولى: وتقدم القوات البريطانية صوب القاهرة واحتلالها فى صباح ١٥ سبتمبر والقضاء على الثورة العرابية، وقد اصطلح على تسمية تلك الفترة بالاحتلال Gccupation، والثانية: من جراء الأوضاع الجديدة التى فرضها قيام الحرب العظمى (العالمية الأولى)، وما ترتب عليها من تغييرات، خصوصاً بعد دخول حكومة إستانبول الحرب إلى جانب دولتى الوسط (ألمانيا والنمسا)، مما وفَّر لحكومة لندن الفرصة لتغير وضع الاحتلال الشاذ الذى قام على ثلاث سلطات؛ الفعلية لبريطانيا والقانونية لتركيا والشرعية للخديو، ومن ثم جمعت السلطات كلها فى يدها وفرضت نظام الحماية Protectorate الذى رزحت تحته البلاد لأكثر من ثمانى سنوات تخللها ثورة ١٩١٩، وما تبعها من تغير فى اتجاه الريح.

وتوصيف فترة الاحتلال بالشذوذ ناجم عن أن مصر تفردت بوضع لم يحدث بالنسبة لغيرها من البلاد التى كانت واقعة داخل الدولة العثمانية وتعرضت للهجمة الاستعمارية، فهى من ناحية كانت تدين بالولاء المباشر لحكومة إستانبول الماثل فى شروط تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ والتى منحت الحاكم من أبناء أسرة محمد على امتيازات لم تتوفر لغيره من الحكام فى سائر ولايات الدولة؛ أن يكون أكبر أبناء الأسرة حاكماً على البلاد، على أن يصدر بتعيينه فرمان شاهانى عال، ووصل الأمر

بعد عام ١٨٨٦ أن أصبح للدولة العلية مندوب سامى كان يطلق عليه وصف "القوميسيير العثمانى" فى العاصمة المصرية، هذا فضلاً عن الجزية السنوية التى تقرر أن تدفعها الحكومة المصرية للخزينة التركية كل عام، والتى كانت تزداد كلما طلب الحاكم المصرى كيفما كان لقبه (باشا أو خديو) امتيازا من الدولة، ولم تكن بريطانيا لاعتبارات دولية تستطيع أن تغير من هذا الوضع، ومن ثم جاء توصيف وجودها بالاحتلال، وهى حالة قانونية تعنى الوجود العسكرى المؤقت حتى تزول أسبابه.

أما الفترة الثانية فقد ترتبت على تغير الأوضاع بعد انضمام الحكومة العثمانية لدولتى الوسط خلال الحرب العظمى ، وأصبحت من دول "الأعداء" بالنسبة لبريطانيا التى خلعت رداء الاحتلال وارتدت زى الحماية، بعد أن أسقطت السيادة العثمانية على مصر، الأمر الذى تغيرت معه طبيعة العلاقات بين الإنجليز ومصر.

دخلت مصر فى مرحلة تاريخية دقيقة تميزت بسمات مختلفة جد الاختلاف عن تلك التى سادت خلال الفترة السابقة من القرن التاسع عشر.

وكان من الطبيعى أن يلقى الوجود البريطانى، ناهيك عن السياسة البريطانية، المقاومة من جانب الشعب المصرى، وبالتالى جاء الجانب الثانى من هذه السمات ممثلا فى تعاظم الحركة الوطنية.

ولم يكن من المنتظر أن يتم هذان المتغيران بمنأى عن المتغيرات الاجتماعية والفكرية التى أثرت سواء فى السياسات الاحتلالية أو فى الحركة الوطنية أو تأثرت بهما.

ويستحق كل من هذه الجوانب إفراد قسم من هذا الفصل له.

أولا – فترة الاحتلال (١٨٨٢– ١٩١٤)

سياسة الاحتلال الداخلية:

فى أعقاب سيطرة القوات البريطانية على البلاد أرسلت حكومة لندن اللورد دفرن Duffrin السفير البريطانى فى إستانبول إلى مصر فى نوفمبر من نفس السنة لدراسة أحوالها وتقديم الاقتراحات اللازمة لإدارة الشئون المصرية فى المستقبل.

وأغلب ما تقدم به اللورد دفرن من مقترحات هو الذى تحول بعد ذلك إلى ما عرف بـ "القانون الأساسى" الصادر فى أول مايو عام ١٨٨٣، والذى نظم الإدارة المصرية خلال سنوات طويلة فى أعقاب الاحتلال.

ولا شك أن أول مهمة رأى دفرن وجوب علاجها هى مهمة إعادة الاستقرار والأمن إلى البلاد، وهى المهمة الأساسية التى تواجه أية سلطة تتولى شئون بلد خرج مؤخرا من أحداث ثورية عارمة، ومن هذا الفهم جاءت أولى توصيات اللورد بإعادة تكوين الجيش المصرى بعد أن تم تسريح الجيش القديم الذى قام بالدور الأساسى فى الثورة العرابية، وذلك بمقتضى مرسوم خديوى.

وبالطبع روعى فى تكوين الجيش الجديد توافر مقتضيات الأمن بالنسبة لمنشئيه، ومن ثم اتخذ أكثر من قرار فى هذا الشأن:

أول هذه القرارات وأهمها أن تتركز قيادة هذا الجيش فى أيدى ضباط من البريطانيين، وقد عنى بذلك أن هذه القيادات إنما تكون فى النهاية حاجزا يمنع الرابطة العضوية التى يجب أن تتوفر فى العلاقة بين أى شعب وجيشه، كما أنها فى نفس الوقت تمنع إمكانية تنفيذ أى قرارات قد تصدر من السلطة المصرية العليا – وإن كان هذا الاحتمال يكاد يكون معدوما فى ظل الوجود الاحتلالى فى البلاد – إنما من الوجهة النظرية على الأقل فإن وجود هذه القيادات يمنع تنفيذ أى قرارات قد تتنافى مع سياسة الاحتلال العامة.

ملاحظة أخرى تتعلق بتركيب الجيش المصرى الجديد، فالوظائف الصغيرة التى يشغلها ضباط جيش مصريون اشترط لشغلهم إياها أن يكونوا متخرجين فى مدرسة الدولة. وإذا قارنا هذا أيضا بما كان قائما بالفعل قبل الاحتلال من ترقية الجنود إلى رتب الضباط، فيما كان معروفا بالترقية من تحت السلاح، لخرجنا بنتيجة مهمة وهى أن الضباط المصريين فى جيش ما قبل الاحتلال قد أتوا من الطبقات الفقيرة، وفى كثير من الأحوال من أبناء الفلاحين الذين دخلوا سلك الجندية، أما الضباط المصريون فى الجيش الجديد فقد كانت لهم من البداية انتماءات طبقية وواضحة، خصوصًا وأنه قد فرضت مصروفات عالية على طلاب المدرسة الحربية، التى لم يمكن الالتحاق بها إلا لمن يقدرون على أداء مثل هذه المصروفات.

ترتب على ذلك أن نبعت القيادات المصرية فى هذا الجيش أساسًا من أبناء الأعيان المصريين، ويتضح ذلك من أنه حتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تتم تحريات واسعة عن كل من يرغب فى الالتحاق بالكليات العسكرية، وكان الهدف من وراء ذلك التثبت من المكانة الطبقية لكل من هؤلاء المتقدمين، والتى كان يقبل الطالب أو لا يقبل بناء على نتائج هذه التحريات.

فضلا عما سعت إليه سلطات الاحتلال من تناقض التركيب الطبقى داخل الجيش المصرى الجديد، وما يترتب على ذلك من استحالة التحام الضباط بجنودهم، فقد راعت تلك السلطات أيضا خلق نوع من التناقض الجنسى داخل هذا الجيش، ذلك أنه فى الوقت الذى تشكلت فيه فرق بأكملها من المصريين، تشكلت فرق بأكملها من السودانيين، وإذا كان قد روعى توفير نوع من التناقض الاجتماعى بين الضباط والجنود المصريين، فقد كان من المفترض أن تزداد حدة هذا التناقض بين هؤلاء وبين جنودهم من السودانيين.

تقود عملية وضع تلك السياسات إلى التساؤل عن مدى نجاحها عند وضعها موضع التطبيق تحقيق أمن البلاد والوجود الاحتلالى .

مشكلة "أمن البلاد" فرضت نفسها على الاحتلال طوال السنوات المتبقية من القرن التاسع عشر نتيجة لقيام "الثورة المهدية" في السودان، وإخلاء الجيش المصرى للأراضى السودانية عام ١٨٨٥ بناء على توجيهات بريطانية.

وليس هنا مجال مناقشة الظروف التى تم فيها هذا الإخلاء، أو ما ترتب على تنفيذه من أزمة سياسية، بقدر رصد النتائج التى ترتبت عليه، إذ أنه بدلاً من أن يؤدى إلى حل مشكلة الأمن المصرى فقد أدى إلى تفاقمها. ذلك أنه بعد أن كانت المخاطر تحيق بالأراضى السودانية تحولت لتحدق بالأراضى المصرية نتيجة للتهديد المهدى الذى تصاعد إلى حد محاولة للغزو عام ١٨٨٩ في الحملة التى قادها "ود النجومى"، مما اضطر البريطانيون معه إلى الزج بقواتهم في بعض المناسبات لمواجهة مشكلة "الأمن المصرى"، كما حدث عام ١٨٨٤ عندما أرسلوا حملة إنجليزية إلى السودان، هى تلك التى عرفت بحملة الإنقاذ، والتى قادها اللورد ولزلى، وكما حدث عندما أرسلوا أسطولهم إلى خليج العقبة عام ١٩٠٦ لمنع تقدم تركي محتمل إلى سيناء بهدف احتلال بعض أراضيها، في الحادثة المعروفة بحادثة طابا عندما احتل الأتراك هذا الموقع المصرى، وادعوا أن القسم الجنوبى من سيناء ليس مصرياً.

أما بالنسبة لمشكلة "تأمين الوجود الاحتلالى" فإن التناقض الذى سعى البريطانيون إلى خلقه داخل الجيش المصرى الجديد وإن حقق بعض أهدافه، إلا أن وجود القيادات الإنجليزية كان له على الجانب الآخر آثار جانبية لا يمكن التقليل من أهميتها.

أول هذه الآثار أنه مع استمرار الضباط المصريين في شغل وظائف القيادة الصغرى، ومع تبدد آثار صدمة الاحتلال الأولى، أخذ إحساس هؤلاء بعدم الرضا فى التزايد، مما عبروا عنه بوسيلة أو بأخرى. من ضمن هذه الوسائل مثلا تكوين الجمعيات السرية، ومن المعروف أنه في أوائل التسعينيات، أى بعد عقد واحد من وقوع الاحتلال البريطانى تكونت "جمعية المودة" السرية من هؤلاء الضباط، وكان

نشاط هذه الجمعية موجهًا أساسًا ضد سياسات الاحتلال. وقد اتصلت في سبيل ذلك بالخديو عباس حلمى الثانى الذى كانت علاقاته قد ساءت كثيرا بالوجود الاحتلالى.

من ضمن هذه الوسائل أيضًا تحريض هؤلاء الضباط لجنودهم على الثورة فيما حدث عام ١٨٩٨ حين تمردت قوة كبيرة من الجنود السودانيين فى أم درمان على البريطانيين بإيعاز من ضباطهم المصريين الذين بثوا شائعة تفيد بوجود نوايا بريطانية لسحب هؤلاء الجنود للاشتراك فى حرب البوير فى جنوب إفريقيا، وقد لقيت القيادة البريطانية عناء شديدا لإخماد هذا التمرد.

أثر ثان يتضح من زيادة مشاعر عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين مع نمو الحركة الوطنية فى البلاد، فالمصريون أخذوا ينظرون أكثر وأكثر بعين السخط لاستمرار القيادة البريطانية للجيش المصرى، وقد امتلأت الجرائد الوطنية بالانتقادات الحادة نتيجة لاستمرار هذا الوضع. ووصل الأمر بتلك الصحف إلى حملة على البريطانيين فى الجيش المصرى متهمة إياهم بالاتجار فى الحشيش وهتك الأعراض، مما كان موضوع مراسلات ضافية بين المعتمد البريطانى فى القاهرة اللورد كرومر، ووزارة الخارجية فى لندن عام ١٩٠٩، كما حفلت الصحف الوطنية الصادرة فى ذات العام والعام التالى بمقالات لعدد من الضباط المصريين امتلأت بالشكوى من التسلط البريطانى على الجيش، ومن التمييز الواضح فى المعاملة بينهم وبين الضباط الإنجليز. حقا أن التعبير عن هذا السخط لم يتحول إلى عمل من أعمال العنف، كما حدث عندما ثار أسلافهم على التسلط الچركسى، إلا أن هناك وجها للشبه. ويمكن القول إن الرفض الوطنى للقيادة البريطانية للجيش المصرى بلغ مداه عام ١٩٢٤ باغتيال السردار البريطانى لهذا الجيش السير لى ستاك فى أحد شوارع القاهرة.

أثر ثالث يتضح من أن السلطة السياسية العليا فى مصر، أى الخديو، قد عبرت أحيانا عن الرفض لأن تظل القيادة البريطانية للجيش المصرى حاجزًا بينه وبين ممارسة سلطاته على هذا الجيش، وضح ذلك خلال الأزمة التى تفجرت بين هذا الخديو

عباس حلمى الثانى وبين كتشنر القائد الإنجليزى للجيش المصرى عندما أبدى الأول بعض الملاحظات على تدريب هذا الجيش عند زيارة له لتفقد سير هذا التدريب فى وادى حلفا، واضطر عباس تحت تهديد السلطات البريطانية بالعزل إلى تقديم الاعتذارات المطلوبة لكتشنر والضباط البريطانيين.

هذا عن الجانب الخاص بالقوة العسكرية فى "تقرير دفرن" وإن كان ينبغى الإشارة فى هذا الصدد أن الرجل كان قد أوصى أيضا بتشكيل قوة شرطة لحفظ الأمن فى الأقاليم، على أن تعقد قيادتها كذلك لضباط من البريطانيين، وإن لم يتم تنفيذ هذه التوصية.

* * *

وبينما يلاحظ أن دفرن، وقد حاول، فيما يتعلق بقوى الأمن فى البلاد، سواء كانت جيشا أو بوليس أن تحل عناصر القيادة البريطانية محل عناصر القيادة المصرية، فيلاحظ أيضا سعيه لتأمين دخل البلاد.

فمن المعلوم أن التدخل الأوروبى الذى وصل إلى ذروته بالاحتلال البريطانى قد تذرَّع أساسًا فى هذا التدخل بحماية مصالح الدائنين الأجانب، وقبل الثورة العرابية بلغ التدخل غير العسكرى ذروته بتشكيل ما عرف بالنظارة الأوروبية. وكان الهدف من وراء تولى إنجليزى للمالية عدم تبديد هذا التدخل بصورة تهدد مصالح الدائنين الأجانب، بينما تولى فرنسى وزارة الأشغال، وقيمة هذه النظارة كبيرة بالنسبة للدائنين باعتبارها الجهة المسئولة عن تطوير الاقتصاد المصرى بصورة تمكنه من الوفاء بالديون.

كما أوصى دفرن فى تقريره بأن يحل القادة البريطانيون محل القادة المصريين فى الجيش والبوليس، فقد أوصى أن يحل موظفون من الإنجليز أيضًا محل السلطة

الثنائية التي تولت شئون المالية والأشغال قبل الثورة العرابية، فأوصى بأن ينشأ منصبان للإنجليز، الأول: مستشار في وزارة المالية والثاني: مستشار في وزارة الأشغال.

كان المنصب الأول -مستشار المالية- وكان أول من تولاه السير أوكلند كولفن Colvin، يلي في أهميته منصب المعتمد البريطاني في العاصمة المصرية، فعلى الرغم من عدم تحديد سلطات صاحب هذا المنصب فإن حضوره لجلسات مجلس النظار كان يتيح له الاشتراك في مناقشة المسائل غير المالية، مما مكنه أن يكون أداة الاتصال بين المجلس وبين دار المعتمد البريطاني.

بيد أنه ينبغي التنبيه إلى أن ذلك لم يعن أن السيطرة البريطانية قد امتدت فقط لنظارات الحربية والمالية والأشغال، فالواقع أنه مع الوقت أصبح لكل نظارة مستشار بريطاني رغما عن مقاومة رؤساء النظارات المصرية لهذه السياسات. فمن المعلوم أن نظارة رياض باشا قد استقالت عام ١٨٩١ احتجاجا على تعيين مستشار إنجليزي لنظارة الحقانية. وقد زادت سلطة هؤلاء المستشارين فيما بعد، وكانوا أبقى من النظار في مناصبهم إلى حد أن خطط العمل في نظاراتهم كانت تنسب إليهم قبل أن تسند لنظّار هذه النظارات. حدث ذلك بالنسبة النظارة التعليم التي كانت تعرف وقتذاك بنظارة المعارف العمومية، فقد ظل كثير من نظم هذه النظارة ينسب إلى مستشارها البريطاني المستر دوجلاس دنلوب Dunlop قبل أن تنسب لأي من النظّار المصريين الذين تولوها.

فيما يختص بنظام الحكم فلم يغير فيه دفرن كثيرا، إذ وافق على استمرار الخديو في الحكم عن طريق نظّاره، وأبدى النصح أن يكون مجلس النظّار مجلسا استشاريا للخديو الذي هو الحكومة(!)، وما يترتب على هذا الأخير من الناحية القانونية من القيام بكل مهام السلطة الحكومية.

ويلاحظ أن المسئولين البريطانيين قد تجاهلوا بهذا الاتجاه الانتقادات الحادة التى وجهت لحكم الخديو الشخصى، سواء من الداخل أو الخارج، وتجاهلوا مبدأ المسئولية النظارية الذى كان قد تقرر منذ أن أرسل إسماعيل إلى رئيس نظّاره، نوبار باشا، خطابا فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ يقر هذا المبدأ. وقد رحب المصريون بهذا القرار أشد الترحيب إلى درجة أن أحد المؤرخين وصفه بيوم صدور "الماجنا كارتا" المصرية.

وقد قدم البريطانيون عملهم هذا بتبريرين:

الأول: أن موافقة إسماعيل على مبدأ "المسئولية النظارية" كانت موافقة اسمية، فهو لم يلبث أن انتهك هذا المبدأ بعد موافقته عليه بفترة قصيرة.

الثاني: أنه طالما بقى الاحتلال قائما فى البلاد فإنه لن يستخدم الخديويون السلطات الممنوحة لهم استخداما سيئا بحكم الرقابة التى ستكون مفروضة عليهم من جانب المعتمد البريطانى وأعوانه..

بيد أن ما أكدته الأحداث بعد ذلك أن الاحتلال البريطانى قد سعى من وراء منح هذه الصلاحيات لشخص الخديو، التحكم فى البلاد عن طريق التحكم فى الرجل، وعلى حد التعبير الذى صرح به أشهر المعتمدين فى مصر، اللورد كرومر، وقال فيه "نحن لا نحكم مصر وإنما نحكم الذين يحكمون مصر" ذلك أن معنى توزيع هذه الصلاحيات على مجلس النظّار ممثلا فى أعضائه، أنه سيؤدى بالتالى إلى ضرورة التحكم فى هؤلاء الأعضاء، وهو أمر يمكن أن يكون أصعب نوعا من التحكم فى شخص واحد.

غير أنه مع مرور الوقت، ومع وضع هذه التوصيات موضع التطبيق، فإن السلطات التى خولت للخديو لم تكن فى الحقيقة أكثر من سلطات اسمية. بدا ذلك فيما سبقت الإشارة إليه من إجبار عباس حلمى الثانى للاعتذار لكتشنر لمجرد إبدائه بعض

الملاحظات على تدريب أفراد من الجيش مفروض أنهم يدينون بالطاعة والولاء للخديو بصفته القائد الأعلى لهذا الجيش. كما تظهر نوعية هذه السلطات أيضا عندما حاول الخديو ممارستها بأن كلف "حسين فخرى باشا" عام ١٨٩٣ بتشكيل النظارة فقام الرجل بالمهمة، وبعد أن أصدر بها أمرا عاليا جاء اللورد كرومر فى اليوم التالى، وقدم له برقية من وزارة الخارجية البريطانية تحيط الخديو علما بأنه يجب ألا يعين رئيس نظّاره إلا بموافقة المعتمد البريطانى فى القاهرة، وألغى الأمر العالى الذى أصدره.

* * *

استكمالا للبناء الحكومى، وفى محاولة واضحة لاسترضاء المصريين، رأى دفرن التلويح لهم بشكل من أشكال النظام النيابى. فقد نص القانون الأساسى الذى صدر عام ١٨٨٣ على ما يأتى:

أولا: إنشاء مجالس للمديريات يضم كل منها من ثلاثة إلى ثمانية أعضاء يرأسهم مدير المديرية، ويتم اختيارهم بالانتخاب المباشر، مهمتهم الأساسية بحث الشئون المحلية كشق الطرق وحفر القنوات وإقامة الأسواق، وما إلى ذلك.

ثانيا: إنشاء مجلس تشريعى هو الذى عرف فيما بعد "بمجلس شورى القوانين" يتكون من ثلاثين عضوا، تعين الحكومة أربعة عشر منهم بمن فيهم الرئيس، وتختار مجالس المديريات مثل هذا العدد من بين أعضائها. وتنتخب مدينة القاهرة عضوا ومدينة الإسكندرية عضوا آخر، وبعض المدن الأقل أهمية العضو الأخير.

ولم يكن هناك ما يضطر الحكومة إلى تنفيذ طلبات هذا المجلس، وإن كان عليها فى حالة رفضها لهذه الطلبات أن تقدم مسببات هذا الرفض على أن يغلق باب المناقشة فى أعقاب ذلك.

وبالنسبة للميزانية تقرر أن تقدم للمجلس وأن يبدى أعضاؤه آراءهم فيها دون إلزام للحكومة بهذه الآراء، كما تقرر أنه من حق النظار المشاركة فى مناقشات هذا المجلس أو أن ينيبوا عنهم من كبار موظفى نظاراتهم من يشارك فيها.

ثالثا: إنشاء جمعية تشريعية هى التى عرفت "بالجمعية العمومية" وتتكون من ٨٢ عضوا هم: النظار الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين، على أن يتم انتخاب الباقين، وإن قيد هذا الانتخاب بعديد من الشروط.

من هذه الشروط أن يكون الناخب على معرفة بالقراءة والكتابة، وأن يكون من دافعى الضرائب المباشرة التى لا تقل عن ثلاثين جنيها فى السنة، وتقرر استشارة الجمعية فيما يتصل بالقروض العامة وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأرض حسب أنواعها. كما خول أعضاء الجمعية حق التعبير التلقائى عن آرائهم فى كل ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والإدارية والمالية. ولم يكن هناك ما يضطر الحكومة لتنفيذ مقترحات الجمعية العمومية، تماما مثل مجلس شورى القوانين، على أن تذكر أسباب الرفض أيضا.

ويقول ألفرد ليال Lyal مترجم حياة اللورد دفرن أن الرجل قد سعى من وراء هذا التنظيم إلى تحقيق هدفين:

الأول: أن يقيم حاجزاً مهما بدا ضعيفا أمام الاستبداد التركى.

الثانى: أن تكون هذه المجالس التشريعية فى النهاية هى المكان الذى يستمع فيه المسئولون البريطانيون فى البلاد، والذين سيطروا على أداة الحكم المصرى إلى رغبات الشعب المصرى ومطالبه. ويصعب قبول هذه التبريرات لأكثر من سبب:

بالنسبة لمسألة (الحاجز) يمكن أن يكون موجوداً على شرط أن تمثل هذه المجالس بالفعل المصريين، ولم يكن هذا الشرط متوفراً بحال، فطريقة تشكيل المجلسين تؤكد أن عملية الانتخاب كانت تؤدى فى النهاية إلى أن تكون الغلبة فى المجلس لكبار ملاك

الأراضى الزراعية، ويعترف اللورد كتشنر، المعتمد البريطانى فى القاهرة فى تقرير له وضعه عام ١٩١٢ أن ٤٩ عضوا من ٦٥ هم أعضاء "الجمعية التشريعية" التى حلت محل المجلسين السابقين، كانوا من كبار الملاك، ومن المعلوم أن غالبية كبار الملاك كانوا من نفس طبقة "الأرستقراطية التركية" التى تولت المناصب الكبرى فى البلاد، مما يثير الشكوك حول ما قال به ليال من أن هدف دفرن كان أن تقوم تلك المجالس التى أقامها بدور الحاجز.

بالنسبة للتعرف على (اتجاهات الشعب المصرى)، فليحدث هذا كان يجب أن تعبر هذه المجالس عن القطاعات العريضة لهذا الشعب، الأمر الذى لم يكن ممكنا فى ظل الاشتراطات العديدة التى وضعت لممارسة حق الانتخاب لعضو الجمعية العمومية فيما سبق الإشارة إليه. وما تحمله هذه الاشتراطات من قصر هذه الانتخابات على فئة معينة من المصريين ممن ترتبط مصالحهم إما بالاحتلال، أو بمصالح طبقة كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية، ذلك أن من نالوا نصيبًا من التعليم يمكنهم من المشاركة فى هذه الانتخابات، كانوا فى النهاية إما موظفين فى الحكومة وإما من أبناء الطبقة المشار إليها التى فى قدرتها أن تتكفل بنفقات تعليم أبنائها الذين عملوا فى المدن فى المهن الحرة، أو فى الريف فى أراضى آبائهم فى نهاية الأمر.

مع عدم قبول التبريرات التى قدمها "ليال" لأهداف دفرن من إقامة النظام الجديد، فإن هناك أسبابا أخرى - فى تقديرنا - هى التى دعت إلى اقتراح هذا النظام، وهى أسباب ترتبط بوضع الاحتلال فى البلاد والموقف الدولى.

هناك أولا موقف إنجلترا من الإجهاز على النظام النيابى الذى كان قائما قبل الاحتلال، فمن المعلوم أن لائحة الدستور التى صدرت فى ٧ فبراير عام ١٨٨٢ خلال الثورة العرابية قد منحت النواب صلاحيات واسعة فى التشريع وإقرار الضرائب ورقابة أعمال الحكومة، وإذا كانت القوات البريطانية قد احتلت مصر بدعوى إنهاء الأوضاع المضطربة فيها فإنه كان من الصعب على سلطات الاحتلال أن

تنهى الأوضاع النيابية التى صاحبت الثورة تماما، خصوصاً أنها لن تجد المبرر الذى يخول لها اتخاذ مثل هذه الخطوة، سواء أمام الرأى العام الأوروبى أو حتى أمام الرأى العام الإنجليزى، وبالذات تجاه بعض نواب حزب الأحرار الذى تم احتلال مصر وهو فى الوزارة.

وهناك ثانيا إمكانية استغلال مثل هذه المجالس الشبيهة بالنيابية لتحقيق بعض جوانب سياستها التى قد تلقى معارضة داخلية أو خارجية. مثل على هذا أنه عندما أرادت سلطات الاحتلال مصادرة حرية الصحافة المصرية بعودة العمل بالقانون المشهور "بقانون المطبوعات" عام ١٩٠٩ اعتمدت فى هذه العودة على بعض الانتقادات التى كانت قد وجهت من بعض أعضاء "الجمعية العمومية" عام ١٩٠٤ لبعض الممارسات الصحفية، كما أنه خلال النصف الثانى من نفس العام (١٩٠٩) وعندما كانت هناك محاولات لمد أجل امتياز شركة قناة السويس علّق الإنجليز هذه الموافقة التى لم يكونوا متحمسين لها بحكم ما تؤدى إليه من تدعيم النفوذ الفرنسى.. علقوه على موافقة الجمعية العمومية وكانوا يعلمون أنها لن توافق.

فضلاً عن ذلك فقد كان واضحًا منذ البداية أن التمثيل فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية قد اقتصر على من يمكن توصيفهم "بالبورجوازية المصرية" أو الطبقة التى تملك رأس المال فى البلاد، وهى طبقة ملاك الأراضى، وكان من الواضح أن بعض ممثلى هذه الطبقة قد نأوا بأنفسهم عن الثورة العرابية منذ أن خرج سلطان باشا ممثلها عن صفوفها وانضم للخديو.

وقد ظلت إمكانية التحالف بين هذه الطبقة وبين سلطات الاحتلال قائمة طالما لم تهدد مصالحها تهديداً جدياً، وبالفعل أحس أبناء هذه الطبقة أنه ليس ثمة وجود لهذا التهديد طوال الخمسة عشر عاما التالية للاحتلال، ففى تلك الفترة لم تزد الأموال الأجنبية التى تستثمر فى مصر عن ٦.٦ مليون جنيه. ولكن خلال السنوات العشر التالية (١٨٩٧-١٩٠٧) قفزت هذه الاستثمارات لتصل إلى ٧٣.٥ مليون جنيه، وقد

استثمرت أغلب تلك الأموال الجديدة فى قطاع الزراعة، الأمر الذى تتعدد عليه الأمثلة مثل "الشركة المصرية الجديدة "التى تأسست فى لندن فى يونيو عام ١٨٩٩ وكان من ضمن أنشطتها شراء الأراضى الزراعية، ولم ينقض ثلاث سنوات إلا وكانت قد ابتاعت بالفعل ٢٧٢٢ فدانًا، وزادت الأموال التى يستثمرها البنك العقارى المصرى من ٢.٢٣٨.٠٠٠ جنيه عام ١٨٨٢ إلى ٨.٣١٨.٠٠٠ جنيه عام ١٩٠٢، وأمثلة عديدة أخرى. وقد ثبت من إحصاء نشر عام ١٩٠١ أن الأجانب أصبحوا يمتلكون ٢٢٪ من مساحات الملكيات الزراعية الكبيرة، وهى الأراضى التى تزيد مساحتها عن خمسين فدانا.

وقد أدى نمو تلك المصالح وطبيعة تناقضها مع مصالح طبقة كبار الملاك المصريين إلى أن يبدأ هؤلاء فى اتخاذ موقف معاد من الوجود الاحتلالى ظهر أكثر ما ظهر داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. ونلاحظ أنه فى الفترة التى امتدت منذ مطلع القرن وحتى إنشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ استمرت المعارضة تزداد داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية عاما وراء آخر، ويمكن رصد هذه المعارضة فى أكثر من جانب:

١ - فى الاحتجاجات الشديدة خصوصًا من مجلس شورى القوانين على طبيعة نظام الحكم فى السودان الذى استأثر فيه بالسلطة وحدهم فى تلك البلاد، والمطالبة أن تقتسم بريطانيا مع مصر الأعباء التى تتحملها فيها طالما أنها تقتسم مع مصر حكمها.

٢ - ازدياد التلاحم بين أعضاء المجلسين وبين رجال الحركة الوطنية، ذلك أن مطالبة هؤلاء الرجال بحياة دستورية كاملة فى البلاد قد لقيت هوى فى نفوس أولئك الأعضاء الذين رأوا أنهم فى ظل مثل هذه الحياة فهناك إمكانية لوقف تغلغل الرأسمالية الأوروبية فى مجال الأراضى الزراعية عصب الحياة الاقتصادية فى البلاد، وقد شهدت قاعات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية إلحاحا متزايدا من

أعضائهما لإعداد مشروع قانون لإيجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى إدارة أمور البلاد الداخلية من إدارية ومالية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيه تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى، وفى تقرير الضرائب والرسوم وإبلاغ أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق معه النيابة عن الأمة "بمعنى أكمل من الحالة الراهنة".

وقد انعكست زيادة المعارضة داخل هذين المجلسين على رأى سلطات الاحتلال فيهما إلى حد أن المعتمد البريطانى فى القاهرة كتب فى تقريره السنوى الصادر عام ١٩٠٩ أنهما "قد أصبحا أداتين فى يد الحزب الوطنى" مما كان تمهيدا لإصدار القرار بإنهاء وجودهما وإحلال الجمعية التشريعية محلهما.

وصدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٢، وقد تكونت هذه الجمعية من ٧٣ عضوا منهم ٧ فقط تعينهم الحكومة ويأتى الباقون من خلال الانتخابات بواسطة مجالس المديريات التى تم توسيع اختصاصاتها، كما تم توسيع القاعدة التى تعتمد عليها، وقد سعت سلطات الاحتلال من وراء هذا التغيير إلى تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: ضرب طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية المصرية التى سيطرت على مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية والتى أخذت مصالحها تتناقض تناقضاً شديداً مع الاحتكارات الرأسمالية البريطانية، كما سبقت الإشارة، وذلك بإدخال قاعدة الانتخاب فيها. وكان المتصور أن الود الذى يكنه الفلاحون تجاه السلطات البريطانية سوف يتكفل بإبعاد كبار الملاك، ولا سيما أن قانون الخمسة الأفدنة الذى أصدرته نفس السلطات فى ذات العام والذى توخى رعاية مصالح صغار الفلاحين، قد أثر فى حياة فئة غير صغيرة من هؤلاء تأثيراً طيباً. يضاف إلى ذلك ما تم على عهد الاحتلال عامة من اتخاذ إجراءات عديدة أدت بالفعل إلى تحسين أحوال الفلاحين، إلى حد أن رجلاً مثل كرومر كان يتباهى بأن عهد الاحتلال هو عهد "أصحاب الجلاليب الزرقاء"، أى الفلاحين.

إلا أنه يمكن القول إن البريطانيين قد أخطأوا تقدير هذه الدوافع، وأتت نتائج انتخابات الجمعية التشريعية بغالبية من أبناء نفس الطبقة التى سعوا إلى التقليل من نفوذها. فقد اعترف المعتمد البريطانى أن هذه الجمعية الجديدة تكونت من كبار الملاك، كما لوحظ أنها وبعد انتخاب سعد زغلول وكيلاً لها، كانت أشد عنفًا فى مهاجمة الاحتلال من سابقتيها، وإن لم تعش طويلاً ذلك أن ظروف الحرب العظمى وإعلان الحماية على البلاد قد مكّنا سلطات الاحتلال من التخلص منها.

الثاني: محاولة امتصاص دعاوى الدستور التى اشتد عودها إلى حد كبير بعد عام ١٩٠٨ عندما نجح رجال "الاتحاد والترقى" فى تركيا بإعادة العمل بالدستور الذى كان قد ألغاه السلطان عبد الحميد الثانى قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاما، وبعد نجاح حركة دستورية مشابهة فى فارس (إيران). وإذا كان من البادى أن هذه الدعاوى قد ضعفت بما أصاب الحزب الوطنى فى مصر من ضربات وصلت عام ١٩١٢ إلى حد إغلاق أغلب صحف الحزب وتشريد زعمائه فى داخل البلاد وخارجها، إلا أنه يجب تذكر أن حزبا مثل حزب الأمة بزعامة أحمد لطفى السيد كان لا يزال يتبنى هذه الدعوة، بل إن الحقيقة تؤكد أن هذا الحزب قد أقام وجوده أساسا على احتضان هذه الدعوة والترويج لها، وكان تخليه عنها يعنى التخلى عن هذا الوجود.

يبقى بعد ذلك لاستكمال صورة طبيعة الحكم فى ظل الاحتلال البريطانى تناول منصب المعتمد البريطانى بالدراسة.

كان شاغل هذا المنصب من الناحية القانونية يتساوى مع ممثلى الدول الأجنبية : "وكيلاً وقنصلاً عاماً "Agent and Consul general" . ولم يكن ممكنا أن يكون أكثر من ذلك بحكم أن مصر ظلت من الناحية القانونية ولاية تابعة للدولة العثمانية. إلا أنه بالاستناد إلى جيش الاحتلال وإلى نفوذ إنجلترا فى المجال الدولى تمتع بسلطة مطلقة لا تقل عن سلطة الدكتاتور فى روما القديمة، بحيث لم تفلت من يديه شاردة ولا واردة من شئون مصر بأقسامها وإداراتها المختلفة باستثناء الأوروبيين الذين احتموا وراء

الامتيازات الأجنبية. وقد عبرت الصحف المصرية عن هذه السلطة الساحقة عندما حوّرت اللقب الذى كان يتمتع به شاغل هذا المنصب من معتمد أو وكيل إلى "العميد البريطانى".

وقد شغل هذا المنصب خلال الفترة بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٤ ثلاثة معتمدين، هم على التوالى السير إيفلين بيرنج Baring (١٨٨٣ - ١٩٠٧) والذى أصبح اللورد كرومر منذ عام ١٨٩١ جاء بعده السير إلدون جورست Gorst الذى تولى المنصب حتى توفى عام ١٩١١ ليخلفه اللورد كتشنر Kitchener حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

ويلاحظ أن اثنين من هؤلاء الرجال (كرومر وكتشنر) كانا من العسكريين الذين تميزوا بالصرامة فى إدارة شئون البلاد على عكس جورست الذى تميزت إدارته بالنعومة!

بيد أن هذه الفروق الشخصية وإن أثرت فى أساليب السياسة الاحتلالية فإنها لم تؤثر فى الأهداف النهائية لهذه السياسة. بالعكس يمكن القول إن هذه الفروق الشخصية قد تم استغلالها من قبل السياسة البريطانية فى مصر استغلالاً بارعًا لتحقيق استمرار بقائها فى البلاد. ذلك أنه بعد أن اتضح مدى نمو الحركة الوطنية خلال عام ١٩٠٦ مما أسماه الإنجليز "بالهياج السياسى" سواء فى أثناء أزمة طابا، أو بعد ذلك خلال حادثة دنشواى. وبعد أن اتضحت قيمة المساندة التى تلقاها هذه الحركة من الخديو كان لا بد من تحطيم هذا التحالف، ولم يكن كرومر بعلاقاته المتوترة السابقة بعباس الثانى وبصلفه وكبريائه هو الشخص المناسب لأداء هذه المهمة، ومن ثم تم إبعاده من المنصب الذى شغله لنحو ربع قرن ليخلفه السير جورست الذى وصفته الصحف المصرية بأنه السياسى "الذى وضع السم فى الدسم"، والذى تمكن من إحلال التحالف محل العداء بين سلطات الاحتلال وبين الخديو مما مهد لتحطيم العلاقة بين هذا الأخير وبين الحركة الوطنية، حيث سعى بعد ذلك للقضاء عليها بإصدار القوانين لا بإجراءات العنف، ثم بعد وفاة جورست أتى بكتشنر القائد

العسكرى صاحب الأمجاد السابقة ليجهز بسمعته وأسلوبه على البقية الباقية من هذه الحركة. ومن ثم يمكن القول إن الفروق الشخصية بين هؤلاء المعتمدين قد خدمت الأهداف البريطانية فى نهاية الأمر.

وقد زاول المعتمد البريطانى فى القاهرة أعماله تحت إشراف وزارة الخارجية فى لندن، وكان يستشيرها فى أغلب الأمور العامة، بيد أن ذلك لا يعنى بحال أنه كان مجرد أداة منفذة لأوامر رجال تلك الوزارة، فقد كان كثيراً ما يقنع دوائر "الهوايتهول" بوجهات نظره فى الشئون المصرية. وكان عليه فى نهاية كل عام أن يقدم تقريراً شاملا لوزارة الخارجية تحت عنوان .. Report on Egypt for the year يستعرض فيه جميع الشئون المصرية خلال العام المنصرم.

كما حكم صاحب هذا المنصب البلاد من خلال مستشارين Advisers عينوا فى كل النظارات المصرية لينفذوا سياساته فى هذه النظارات. وكان كل مستشار من هؤلاء مسئولا فى نهاية كل عام عن أن يقدم بدوره تقريرا عن سير الأعمال فى نظارته وهى التى كان يضمنها المعتمد البريطانى تقريره الذى يرفعه إلى الخارجية.

فضلا عن ذلك فقد كان صاحب هذا المنصب يشرف على شئون الحكم فى السودان، إذ كان على حاكم عام السودان الذى كان فى ذات الوقت "سرداراً" للجيش المصرى أن يتخابر باستمرار مع المعتمد البريطانى فى القاهرة فيكتب له عن أحوال البلاد ويستشيره فى أمورها. وكان هذا ملزماً بالاستماع إلى تلك النصائح التى كانت تتقرر فى الغالب بالاتفاق مع وزارة الخارجية فى لندن.

الأوضاع الاجتماعية والفكرية فى مصر تحت الاحتلال:

تتطلب دراسة الحركة السياسية فى مصر فى ظل الاحتلال أن يصحبها دراسة لطبيعة تكوين المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الأمر الذى أثر أشد التأثير على طبيعة هذه الحركة.

تربع الخديو عباس حلمى الثانى على قمة التشكيل الاجتماعى فى البلاد خلال تلك الفترة مما تمثل فى تلك الطبقة التى سيطرت على عصب الحياة الاقتصادية في مصر، ونعنى بها طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية.

وحتى ذلك الوقت ظلت تلك المجموعة التى سماها كرومر "بالأتراك المصريين" فى الكتاب الذى كان قد وضعه عن مصر بعد اعتزاله لمنصبه تحت عنوان "مصر الحديثة" ظلت تكون العمود الفقرى لطبقة كبار الملاك، أو من أسماهم المصريون بجماعة "الذوات"، وقد كان من الطبيعى أن تأتى غالبية كبار الملاك من الترك الذين اعتمد عليهم الحكام من أبناء أسرة محمد على سواء فى المناصب الكبيرة فى الإدارة المدنية، أو فى مناصب القيادة فى الجيش، وما كان يستتبع شغل هذه المناصب من إنعامات من الأراضى الزراعية بلغت آلاف الأفدنة، واستقرت ملكيتها لأبنائهم خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مما كونوا معه فى النهاية الركيزة الأساسية لطبقة كبار الملاك ، وتتعدد الأمثلة على ذلك.

شريف باشا مثلا الذى شغل منصب رياسة النظارة أكثر من مرة كان ابنا لقاض تركى كان يملك ألف فدان، إلى جانب إبعادية حصل عليها من إسماعيل فى مديرية جرجا. وأبناء حسن باشا المناسترلى كتخدا محمد على، أى نائبه، امتلكوا أكثر من ٧٥٠٠ فدان فى المنيا والقليوبية والجيزة. كما بلغت مساحة وقف المنكلى باشا ٢٥٠٠ فدان فى الدقهلية والقليوبية والمنيا والفيوم .. وأمثلة عديدة أخرى.

ويكفى تدليلا على ضخامة هذه الطبقة أنه عندما وصل كرومر إلى مصر عام ١٨٨٣ ذكر أنها الطبقة التى لا زالت تسيطر على المناصب الرئيسية الكبرى فى البلاد، كما اعترف أنها تعتمد على ممتلكاتها الواسعة فى تدعيم نفوذها السياسى.

غير أنه تنبغى الإشارة هنا إلى أن حدة تركية هذه الطبقة كانت قد خفت فى أواخر القرن التاسع عشر عنها فى أوائله، وكان وراء ذلك أكثر من سبب:

من هذه الأسباب السياسة التى بدأها محمد على وتوسع فيها سعيد بإحلال أبناء العرب (المصريين) محل أبناء الترك فى المناصب، ومنها ما نتج عن حل الجيش

المصرى القديم فى أعقاب الاحتلال، وما ترتب على ذلك من فقدان أبناء هذه الطبقة لمراكزهم في قياداته، وهى المراكز التى لم يتمكنوا من شغلها فى الجيش الجديد حيث احتلها ضباط من البريطانيين.

فضلا عن ذلك فإن الدماء الجديدة قد انقطعت عن هذه الطبقة منذ أن توقف محمد على عن استخدام القوات التركية فى الجيش واستبدال "الجيش الجديد بها"، مما أدى إلى أن يتصاهر الموجودون من هؤلاء فى مصر، ومن ثم يتأثرو بالبيئة المصرية عاما وراء آخر، وقد قال كرومر ما معناه أن هذه الطبقة تصبح أكثر مصرية كل سنة.

بيد أنه حتى تلك الفترة موضع الدراسة كانت تلك الطبقة لا تزال على طبيعة احتفاظها ببعض طبيعتها التركية، وإن كانت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وبعدها قد انصهرت تماما داخل المجتمع المصرى، إلى حد أنه كان يصعب معه فى أعقاب الحرب التمييز بينها وبين سائر المصريين.

ويلاحظ أن هذه الطبقة كانت محافظة بطبيعتها وترفض دائما التغيير مهما كانت طبيعته، ثم إن موقفها من الاحتلال قد ارتبط بمصالحها، فطالما حقق الوجود الاحتلالى هذه المصالح فقد رضيت به ولم تقف منه موقف العداء إلا عندما هدد تلك المصالح.

يلى ذلك أبناء "الطبقة الوسطى" فى المدن، ويلاحظ هنا أن معدل نمو المدن فى مصر خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر قد زاد عن معدل النمو فى الريف. ففى الفترة بين عامى ١٨٨٢ و١٨٩٧ كان المعدل العام للزيادة فى مصر ٤٣٪ ، بينما كانت بالنسبة للمدن فى نفس الفترة ٦٨٪، واستمرت هذه النسبة فى التزايد بعد ذلك، فقد بلغ عدد سكان المدن عام ١٩٠٧ بالنسبة لبقية السكان ١٢.٧٪، وهى نسبة لا بأس بها مقارنة بنفس النسبة عام ١٨٨٢ والتى كانت ١١.٥ ٪.

ويجب ملاحظة أن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تعزى إلى هجرة العمال من الريف الذين اشتغلوا فى المدينة بالحرف المتواضعة، كأن يكونوا حمالين أو سقائين

أو بنائين وما شابه ذلك، ويهمنا هنا بالذات من أبناء المدن تلك الطبقة الوسطى من المحامين والأطباء والصحافيين والمعلمين والموظفين الذين لعبوا دورا مهما في الحياة السياسية، لما شعروا به من أن الوجود الاحتلالي يقيدهم اجتماعيًا وسياسيًا.

ويرتبط حجم هذه الطبقة ونوعيتها بنظام التعليم وسياسته التي خطط لها ونفذها رجال الاحتلال في مصر. ومن الملاحظ أن التعليم الحكومي في عهد الاحتلال قد شابه البطء الشديد، كما أنه سعى أساسًا إلى تخريج موظفين للحكومة، فحتى عام ١٩١٤ لم يكن بمصر كلها التي زاد عددها عن ٩ ملايين نسمة أكثر من ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية، وبالطبع لا يعود ذلك إلى عدم إقبال المصريين على التعليم، بدليل أنه كان هناك خلال نفس السنة ٧٣٩ مدرسة أهلية و٣٢٨ من مدارس الإرساليات الأجنبية.

من ناحية أخرى يلاحظ أنه قبل الاحتلال، وعلى عهد إسماعيل مثلاً، كان ٨٠٪ من البعثات إلى الخارج ترسل إلى فرنسا، وأن ٩٨ من هؤلاء كانوا يتلقون تعليمًا فنيًا. أما على عهد الاحتلال فقد أصبح ٧٥٪ من المبعوثين يرسلون إلى بريطانيا وكان ٦٥٪ منهم يتلقون تعليمًا نظريًا، سواء كانت علومًا إنسانية أو اجتماعية، وإن كنا نجد إلى جانب هؤلاء المبعوثين الحكوميين فئات من المبعوثين الذين أرسلهم أهاليهم على نفقتهم الخاصة.

يمكن الخروج من هذا العرض بعدد من ملامح الطبقة الوسطى في المدن في فترة الاحتلال:

أولاً: جاء أغلب من تلقوا تعليمًا راقيًا من أبناء هذه الطبقة من أصول طبقية كبيرة، إذ أن الوصول إلى مراحل هذا التعليم كان يتطلب قدرات مالية عالية.

ثانيا: ترتبط بهذا ظاهرة أخرى وهي استمرار الرابطة بين أبناء الطبقة الوسطى في المدن، وبين أصولها من طبقة الملاك الزراعيين في الريف، ومن هنا لم تنشأ أبدًا في مصر طبقة بورجوازية مستقلة لها مصالحها الخاصة في المدن التي يمكن أن تتناقض مع مصالح طبقة ملاك الأراضي في الريف كما حدث في أوروبا، بالعكس يلاحظ أن

كثيراً من أبناء الطبقة الوسطى فى المدن ممن ليست لهم أصول ريفية قد سعوا إلى شراء أراض زراعية، كما يلاحظ أيضا أن ملاك الأراضى قد خرجوا فيما بعد للاشتراك فى المشروعات التجارية أو الصناعية فى المدن.

ثالثا: لما كان هؤلاء المثقفون هم عماد الحركة الوطنية خلال تلك الفترة، فقد كان من الطبيعى أن تخلو هذه الحركة من المضامين الاجتماعية، فى وقت كانت أوروبا خلاله تغلى بالدعاوى الاشتراكية ومفاهيم العدالة الاجتماعية.

بيد أنه ينبغى التنبيه إلى أن قطاعًا كبيراً من هؤلاء ممثلاً فى صغار الموظفين ممن نالوا قسطًا محدوداً من التعليم يمكن تصنيفهم داخل "الطبقة الوسطى الصغيرة".

أما الطبقة الوسطى من أصحاب الحرف والتجار فقد كادت تكون معدمة فى تلك الفترة، ذلك أنها كانت قد تآكلت تقريبا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر نتيجة للمنافسة من الأوروبيين أو من الجماعات غير المصرية مثل الشوام واليونانيين والأرمن. فمثلا كان الأخيرون يسيطر على صناعة مهمة مثل صناعة الأحذية، وكان اليهود والشوام يسيطرون تماما على تجارة الأقمشة، كما سيطر اليهود أيضا على تجارة الملابس، وقد وصل عدد الأجانب عام ١٩٠٧ إلى ١٤٧ ألفًا كان أغلبهم من اليونانيين والإيطاليين والإنجليز والفرنسيين الذين سيطروا على عصب الحياة فى المدينة.

وأخيراً فيما يتعلق بالفلاحين كان البريطانيون يتفاخرون دائمًا أنهم عاونوهم على التخلص من كثير مما كانوا يعانون منه، فقد نظمت الضرائب التى كانت مفروضة عليهم وقلت فى قيمتها، كما تحسنت وسائل الرى، وألغيت السخرة، ويرون أن كل ذلك قد أدى إلى تحسين أحوالهم الاقتصادية وأوضاعهم الاجتماعية، وإن كان يجب ملاحظة أن دخول طوفان الصناعات الأوروبية فى البلاد قد أدى إلى القضاء على الصناعات الريفية التى كانت تشكل جانبا مهماً من دخول الفلاحين.

* * *

ومع دراسة التشكيل الطبقى خلال تلك الفترة تجب الإشارة إلى طبيعة التغيير الفكرى، ويمكن القول إنه قد تميز باتجاهين رئيسيين:

الأول: استمرار العمل على إحياء التراث العربى، والذى كان قد بدأ منذ عهد إسماعيل، وقد ظهر من أبناء المدرسة التى حملت لواء هذا الإحياء شعراء تقليديون مثل شوقى وحافظ إبراهيم، إلى جانب شعراء مجددين مثل المازنى والعقاد.

كما بدأت فى نفس الوقت عملية ترجمة لأمهات المؤلفات الأوروبية، وهذه العملية التى تمت على نطاق واسع تولاها رجال مشهورون مثل عثمان خليل وأديب إسحق وأحمد فارس الشدياق وجرجى زيدان الذين قاموا بترجمة عديد من أعمال لافونتين وموليير وروسو وأناتول فرانس وغيرهم.

ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء الذين تولوا تلك العملية كانوا من التيار الفكرى العلمى الذى ساد بريطانيا وفرنسا وانتشر فى مصر خلال تلك الفترة. فقد أصدر يعقوب صروف مجلة "المقتطف" التى عملت على تبسيط الأفكار العلمية الجديدة ونشرها بين القراء، خصوصًا ما تعلق منها "بالنشوء والتطور" لداروين وسبنسر. وجرجى زيدان الذى أصدر "الهلال" التى نشرت عدداً كبيراً من المقالات عن تاريخ الغرب وتطورات العلوم. وشبلى شميل الذى عمل على تأسيس مدرسة لنشر فلسفة التطور.

وقد شارك فى هذه العملية عدد من المصريين من أمثال "أحمد فتحى زغلول" الذى قدم أمثلة مهمة من الفكر السياسى والاجتماعى فى أوروبا أشهرها ترجمته لكتاب بنتام "مبادئ التشريع"، وأحمد لطفى السيد الذى اتخذ من الجريدة التى بدأت فى الصدور عام ١٩٠٧ منبراً لنشر فلسفة الحرية وغيرها من الفلسفات الغربية، وسلامة موسى الذى بذل جهوداً كبيرة لنشر الفكر العلمانى.

ويلاحظ أيضا فى نفس الفترة اتجاه بعض الشعراء والكتاب إلى إحياء النزعة الوطنية بالعودة إلى الأمجاد المصرية القديمة، فيكتب شوقى "مصرع كليوباترا "إلى جانب القصائد العديدة التى تطرق فيها حافظ إلى موضوعات فرعونية.

وصدر خلال نفس الفترة أعداد كبيرة من الدوريات ، فقد كانت تصدر ١٩٩ جريدة فى مصر عام ١٨٨٨ وصلت عام ١٩١٢ إلى ٢٨٢ جريدة ومجلة، وإن كان يمكن القول إن المنتظمة منها فى الصدور كانت محدودة، وهى الأهرام والمقطم واللواء والمؤيد والوطن والجريدة، وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساسا عن وجهات نظر سياسية فقد نشرت كثيرا من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبيرة.

الحركة الوطنية ضد الاحتلال

اعتمدت الحركة السياسية فى مصر طوال القرن التاسع عشر على ثلاث مجموعات أساسية: مجموعة المثقفين التى تضم أيضا الموظفين الحكوميين، ثم مجموعة ملاك الأراضى، وأخيرا ضباط الجيش.

ويلاحظ المؤرخون أن الفترة التى أعقبت الاحتلال شهدت درجة من خمود الحركة الوطنية عزاها البعض إلى صدمة الاحتلال، وإن كانت هناك أسباب موضوعية أخرى لهذا الخمود.

فأولاً: كان الخديو قد نجح قبل الاحتلال أن يجتذب إلى صفه عدداً غير قليل من كبار الملاك مما أضعف من مساندة هؤلاء للحركة الوطنية بعد ذلك، ولعل أشهر هؤلاء على الإطلاق سلطان باشا، وأيضاً من كبار الموظفين، ومن أشهرهم على باشا مبارك.

ثانيا: اختفى أيضا من الحركة الوطنية العنصر العسكرى، وذلك بعد أن تم حل الجيش المصرى القديم.

ثالثا: كان المظهر العام للاحتلال خلال تلك السنوات، إلى جانب تصريحات الساسة الإنجليز يوحى، بل يؤكد، أن النية متجهة إلى الجلاء عن الأراضى المصرية، مع استتباب الأمن والنظام فيها، وقد أدى ذلك إلى لون من تخدير الرأى العام

المصرى، لا سيما أن الاحتلال لم يصحبه أى تغيير فى واقع مصر القانونى التى ظلت تابعة للدولة العثمانية.

إلا أنه فى أواخر الثمانينيات بدأ الوضع فى التغير، ففى تلك الفترة وبعد فشل تنفيذ الاتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية حول الجلاء، والذى عرف باتفاق مختار- وولف، وأخذت الوعود البريطانية بالجلاء يقل صدورها، فى نفس الوقت صدرت جريدة "المقطم" فى القاهرة عام ١٨٨٩ وكان واضحا منذ أعدادها الأولى تأييدها للوجود الاحتلالى مما بدأ يخلق رد فعل مضاد، ففى نفس العام ساند بعض السياسيين مثل رياض باشا، رئيس النظار السابق، وسعد زغلول الذى كان قد شارك فى الثورة العرابية .. ساندوا الشيخ على يوسف لإصدار جريدة المؤيد لتواجه المقطم وتنطق باسم المصريين.

ولم ينقض وقت طويل على صدور المؤيد حتى طرأ عامل جديد له وزنه على الحركة الوطنية، ذلك بعد وفاة الخديوى توفيق فى يناير ١٨٩٢، والذى بذل جهده طوال العهد السابق لإقامة علاقات طيبة مع سلطات الاحتلال، فبوفاته وتولى خلفه الخديو عباس حلمى الثانى دخل فى ميدان العمل السياسى عنصر فعال، وهو موقف الخديو المعارض لسلطات الاحتلال مما خلق مع الوقت صراعا بين السلطتين الشرعية والفعلية، وفى جو هذا الصراع بدأت الحركة الوطنية تسترد أنفاسها، ذلك أن الخديو باعتباره أكبر ملاك الأراضى الزراعية قد سحب معه من موقف المهادنة مع الاحتلال قطاعا كبيرا من هذه الطبقة التى شاركت فى الحركة الوطنية الجديدة.

وقد بدأ نشاط هذه الجماعة فى أعقاب الأزمة النظارية عام ١٨٩٣، حين أسس لطيف سليم باشا ومجموعة من أصدقائه ما أسموه فيما بينهم "الحزب الوطنى" بهدف العمل على استقلال مصر بعرض القضية المصرية على الرأى العام الأوروبى. وقد انضم لهذه المجموعة عدد من الشباب كان أشهرهم عبد اللطيف الصوفانى ومحمود أنيس ومصطفى كامل ومحمد فريد.

فى ذلك الوقت أدت أزمة الحدود المشهورة فى يناير عام ١٨٩٤ إلى اتصال الخديو بهذه الجماعة الوطنية وإلى احتضانه لمصطفى كامل الذى كان قد أنهى دراسته

فى فرنسا فى نفس السنة، وسانده الخديو بأمواله ليعود إلى باريس ليشن حملة على الاحتلال أحرز فيها نتائج طيبة، وعاد إلى مصر فى أوائل ١٨٩٦ حيث أخذ فى التعبير عن أرائه الوطنية فى المؤيد، مما دعا سلطات الاحتلال إلى تقديم الشيخ على يوسف للمحاكمة فى نوفمبر من نفس السنة.

ويمكن تلخيص الحركة الوطنية خلال العقد الذى تلا ذلك العام (١٨٩٦-١٩٠٦) فى موقفها من جهات متعددة:

● بالنسبة لأوروبا كان مصطفى كامل ومعاونوه يعتقدون أن مجال الحركة الوطنية فيها، خصوصاً فرنسا، لا زال متسعا، ومن ثم استمر يذهب إلى العواصم الأوروبية بين الحين والآخر، ويتصل بمحررى الصحف ويلقى الخطب مطالبا لحكومات الأوروبية بالتدخل لإجلاء الإنْجليز.

● بيد أنه مع فتور الاهتمام الفرنسى بالقضية المصرية أخذ الاهتمام العثمانى يتزايد بها، مما دعا الوطنيين إلى أن ييمموا وجوههم شطر إستانبول، خصوصاً بعد أن دبت الثقة فى نفس السلطان عبد الحميد الثانى بعد انتصار الأتراك فى حربهم ضد اليونان عام ١٨٩٧، مما دفعه إلى تقوية علاقاته مع الوطنيين بمصر، ومع مصطفى كامل الذى منحه لقب الباشوية عام ١٩٠٤.

● بالنسبة للخديو فقد استمرت الحركة تعتبره مركز الثقل الأساسى فيها، واستمرت تستمد العون منه.

وقد استمرت الحركة الوطنية خلال ذلك العقد تستخدم "المؤيد" لبث دعاياتها فى الداخل، بينما يقوم مصطفى كامل باتصالاته فى أوروبا وإستانبول للحصول على العون الخارجي. بيد أنه بعد أن أخذ مصطفى كامل يفقد الثقة فى أن تقوم أوروبا بعمل ما لإخراج البريطانيين من مصر، بعد تسوية العلاقات الفرنسية - الإنجليزية فى مصر فى مارس عام ١٨٩٩ بعد أزمة فاشودة، فقد أخذ فى توجيه اهتمامه إلى الداخل، فأصدر جريدة "اللواء" فى العام التالى بتمويل من مجموعة من كبار الملاك من

أمثال محمد فريد بك، وقد هاجمت الاحتلال الإنجليزى والنظّار المصريين الخاضعين للمستشارين البريطانيين، وطالبت بحكومة دستورية، وقد لعبت اللواء دورا فى غاية الأهمية بالنسبة للحركة الوطنية المصرية.

شهد نفس العقد بداية تحول الخديو من عدائه للإنجليز، وذلك بعد أن تأكد من عجز فرنسا بعد حادثة فاشودة، فزار إنجلترا لأول مرة عام ١٩٠٠، ومع أنه قد استمر فى معاونة اللواء لبعض الوقت بعد ذلك إلا فإنه من الواضح أنه لم يؤيد الحزب الوطنى فى مطالبته بالحياة الدستورية. ولم تلبث العلاقة بين الجانبين أن فترت خلال عام ١٩٠٤ بسبب مساندة الخديو للشيخ على يوسف صاحب "المؤيد" فى القضية المعروفة "بقضية الزوجية"، وهى القضية التى اتخذ فيها مصطفى كامل موقفا معاديا من الشيخ.

إبان الفترة التالية تحول مصطفى كامل ورجال الحزب الوطنى إلى الدولة العثمانية إلى حد كبير، وبدا هذا التحول أوضح ما يكون خلال أزمة طابا عام ١٩٠٦، حين ساندوا الدولة العثمانية مما دعا الكثيرين إلى الطعن فى وطنية الزعيم المصرى، ومما أدى إلى تكوين "حزب الأمة" باعتباره حزبًا مصريًا خالصًا خلال العام التالى.

شهد صيف نفس العام (١٩٠٦) حادثة دنشواى والتى صدرت فيها أحكام قاسية على عدد من فلاحى هذه القرية بسبب مطاردتهم لعدد من ضباط الحامية البريطانية الذين كانوا يمارسون هواية صيد الحمام فى قريتهم فأصابوا بعض مبانيها بتلف.

وقدمت تلك الأحكام الفرصة لمصطفى كامل ورجال الحركة الوطنية لكشف أعمال البطش الاحتلالية، سواء أمام الرأى العام المصرى أو الرأى العام الأوروبى من خلال حملات صحفية واسعة.

ترتب على دنشواى أكثر من نتيجة، فقد عاد التقارب بين مصطفى كامل وبين الخديو الذى قام بتمويل طبعتين إنجليزية وفرنسية من اللواء، كما أدت الضجة التى

صاحبت الحادثة إلى أن تقرر حكومة الأحرار فى لندن تعيين معتمد جديد فى القاهرة هو السير إلدون جورست.

مع ما بدا من انسحاب كرومر كنصر لرجال الحركة الوطنية، فإن السياسة التى اتبعها خلفه قد أدت إلى إضعاف هذه الحركة، فقد تبع هذا التبديل مجموعة من المتغيرات:

● **متغير أول:** تمثل فى القطيعة التى أخذت تتأكد بين الخديو وبين مصطفى كامل ورجاله، وقد نجح جورست بسياسته فى تأكيد هذه القطيعة حتى إنه لم يمض وقت طويل على وصوله حتى أرسل الخديو وفداً برئاسة صحافى يدعى "حافظ عوض" إلى لندن لإفهام البريطانيين ما أسماه "المطالب المعقولة للوطنيين المعتدلين"، وقد لاحظ مصطفى كامل أن حافظ عوض لم يبرز المطلب الأساسى لحركة الوطنية بجلاء قوات الاحتلال. وقد زادت درجة الفتور بين الجانبين، والذى تحول إلى عداء سافر بعد وفاة مصطفى كامل فى فبراير عام ١٩٠٨، خصوصاً بعد التقارب بين الخديو وجورست فيما عرف "بسياسة الوفاق".

● **متغير ثان:** إصدار مجموعة من كبار الملاك فى ١٩٠٧ صحيفة يومية هى "الجريدة" التى رأس تحريرها "أحمد لطفى السيد"، وتبع ذلك أن ظهر فى سبتمبر من نفس العام "حزب الأمة"، وقد تشكل من كبار الملاك والمثقفين، وأصبحت "الجريدة" ناطقة باسمه. وقد اتصف برنامج هذا الحزب بالاعتدال إذ دعا للتعاون مع البريطانيين وعارض الاتجاه نحو"الجامعة الإسلامية"، كما حمل لواء المعارضة ضد "أوتوقراطية" الخديو.

وقد نظر مصطفى كامل إلى الجريدة وإلى حزب الأمة بشكوك قوية مما دعاه فى أعقاب عودته من أوروبا فى أكتوبر عام ١٩٠٧ إلى الإعلان عن تأسيس الحزب الوطنى، وأهم مبادئه: العمل على جلاء القوات البريطانية عن مصر، والحصول على الدستور من الخديو، والتعهد باحترام التزامات البلاد المالية وإقامة علاقات ودية مع الدول الأوروبية والدولة العثمانية.

وما لبث أن ظهر حزب ثالث فى ديسمبر من نفس العام، وهو "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" الذى أسسه الشيخ على يوسف صاحب المؤيد، باعتباره حزب الخديوى الذى انضم إليه عدد من أفراد الأسرة الخديوية، ولو أن عباسا لم يورط نفسه بالتأييد العلنى لهذا الحزب.

● **المتغير الثالث:** نتج عن وفاة مصطفى كامل، وعلى الرغم من أن هذه الوفاة الدرامية لسياسى فى شرخ الشباب اكتسب شهرة كبيرة تركت أثرا عاطفيا بليغا فى نفوس المصريين ، خصومه قبل أصدقائه، إلى تمجيده وتمجيد مبادئه، فإن الشطحات العاطفية لا تلبث كعادتها أن تنطفئ، ولا يبقى سوى حساب أثر وفاة الرجل فى مركز حزبه.

لا جدال أن الظروف الموضوعية التى نشأت فيها زعامة مصطفى كامل اختلفت إلى حد كبير عن الظروف التى نشأت فيها زعامة خلفه، محمد فريد، فالتنافس السياسى بين الخديو والمعتمد البريطانى، والصراع بين أكبر قوتين استعماريتين فى العالم وقتذاك، بريطانيا وفرنسا، كانا، إلى جانب الصفات الزعامية لمصطفى كامل، الدعامتين الأساسيتين اللتين قامت عليهما زعامته، وباختفاء هذا الزعيم الوطنى وبما سبقه من تطورات انتهى الأمر إلى أن يواجه خلفه أوضاعا مختلفة.

كان أخطر هذه الأوضاع التسوية التى تمت بين لندن وباريس فى أبريل عام ١٩٠٤، وعرفت باسم الوفاق الودى Entente Cordiale التى وافقت بمقتضاها الحكومة الفرنسية على التخلى عن سياساتها العدائية تجاه الاحتلال البريطانى لمصر، مما حرم الحركة الوطنية من سلاح من أهم أسلحتها، وإن كان مصطفى كامل قد أدرك منذ هذا الوقت أنه ليس أمامه سوى الشعب المصرى يعتمد عليه.

الوضع الثانى تمثل فى سياسات جورست الساعية إلى تحقيق التقارب مع الخديو، وهو ما نجح فيه إلى حد استفز الزعامة الجديدة للحزب الوطنى. ومع الوقت بدأ يحل العداء بين الطرفين والذى أصبح سافرا بعد أن تولى الشيخ عبد العزيز جاويش رئاسة تحرير اللواء واستهل عهده بهذا المنصب بهجوم قوى على الخديو.

ولم يمض وقت طويل حتى شارك زعيم الحزب الجديد، محمد فريد بك، فى هذا الهجوم، وذلك بالمقال الذى كتبه فى اللواء فى أبريل عام ١٩٠٨ تحت عنوان "ماذا يقولون؟"، وقد جاء فيه "يقولون إن سمو الخديوى يخشى أن حركة الأفكار الحالية التى عمت البلاد تطفو أمواجها على عرشه السامى، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنجليزية بمأمورية إيقاف هذا التيار"، ثم بالخطبة التى ألقاها بعد ذلك بأسبوعين، والذى ساق فيها عدداً من الأمثلة التى انتهى فيها مصير الملوك فى كل مرة بالقتل، مما دعا بعض الصحف إلى التعليق بأن مغزى الخطبة "إننا نطلب من الخديوى أن يعطينا مجلساً نيابياً وإلا قتلناه"!

وقد نتج عن هذا الاتجاه من جانب الزعامة الجديدة للحزب الوطنى تقارب بينه وبين الحزب الكبير الآخر، الأمة، فقد اشترك الحزبان فى موقف العداء من عباس حلمى الثانى، مما عبر عن نفسه فى اختفاء الهجمات الصحفية المتبادلة، بل ونشر أنباء كل حزب فى صحف الحزب الآخر.

وتزداد وحدة العمل الوطنى بعد قيام الانقلاب الدستورى فى تركيا فى يوليو عام ١٩٠٨، وما تبعه من تقييد حرية السلطان عبد الحميد وضعف الدعاية للجامعة الإسلامية، مما أضعف هذا الاتجاه داخل الحزب الوطنى وقوى من الاتجاه المصرى بين صفوفه، الأمر الذى أدى إلى مزيد من أسباب التقارب مع حزب الأمة ذى الاتجاه المصرى الخالص.

وقد بلغ من قوة وحدة العمل الوطنى بين الحزبين الكبيرين أن "الجريدة"، صحيفة حزب الأمة، كانت تنشر خطب زعيم الحزب الوطنى وقرارات لجنته الإدارية بنفس الشكل الذى تنشرها به صحف الحزب نفسه.

ولم تكن سلطات الاحتلال غافلة عما يجرى من تطورات فى ميدان الحركة الوطنية، خصوصاً وأنها قد بدأت فى استخدام أساليب جديدة رأتها هذه السطات خطيرة للغاية. فقد تم وقتئذ تجاوز مرحلة الخطب والمقالات، وبدأت مرحلة

المظاهرات التى رآها الخديوى والمعتمد البريطانى شكلا خطيرا من أشكال العمل الوطنى يلجأ إلى العنف.

دعا ذلك تلك السلطات إلى الالتجاء إلى أسلوب القمع فى مواجهة الحركة الوطنية، وبالذات فى مواجهة الحزب الوطنى وزعامته، مما بدا فى أكثر من إجراء:

أول تلك الإجراءات ما تقرر فى أبريل عام ١٩٠٩ من عودة العمل "بقانون المطبوعات"، والذى كان يجيز تعطيل الصحف لفترة تطول أو تقصر، بل إنه كان يجيز إغلاق هذه الصحف نهائيا من خلال قرارات إدارية تصدر من وزارة الداخلية، بعد أن كانت هذه الإجراءات لا بد أن تصدر عن جهة قضائية، وفى نفس الوقت تقرر أن تقدم الجرائم الصحفية إلى محاكم الجنايات بعد أن كانت تقدم إلى محاكم الجنح.

وقد استخدمت هذه القوانين على أوسع نطاق ضد صحف الحزب الوطنى وزعاماته، ففى أقل من ثلاث سنوات كانت قد أغلقت كل صحف هذا الحزب (اللواء، العلم، مصر الفتاة، القطر المصرى، البلاغ المصرى) وبالتالى فقد أداة من أهم أدوات الدعاية الوطنية.

فى نفس الفترة تم توجيه زعماء الحزب إلى محكمة الجنايات بتهمة كتابة مقالات "تحض على كراهية السلطة"، فنال الشيخ جاويش حكما بالسجن لمدة ثلاثة شهور عام ١٩١٠، ونال محمد فريد نفسه حكمًا بالسجن مدته تسعة شهور فى أوائل عام ١٩١١ ، ولم يُمض وقتًا طويلاً خارج السجن حتى تم استدعاؤه مرة أخرى فى مارس ١٩١٢ للتحقيق معه فى خطبة ألقاها، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة عام، ولكنه كان قد غادر البلاد، ولم يلبث سائر زعماء الحزب الوطنى أن حذوا حذوه بالخروج من مصر.

بيد أنه على الجانب الآخر لم تستسلم قواعد الحزب، وإن كانت قد أخذت فى تغيير أساليبها بالالتجاء إلى العمل السرى حتى إن سلطات الأمن قد أحصت حينئذ ٢٨ جمعية سرية تدين بالولاء للحزب الوطنى.

وكان معنى ذلك تحول الحركة الوطنية إلى العمل السرى بكل مخاطره والتى تتمثل فى استخدام العنف، وهو ما بدا واضحا من تكرر محاولات الاعتداء على المسئولين، والتى تزايدت بشكل كبير خلال الحرب العظمى (العالمية الأولى).

الأهم من ذلك أن رجال تلك الجمعيات هم الذين انخرطوا فى تيار ثورة ١٩١٩ ووضعوا البعد العنيف للظاهرة الثورية ، وهو ما يشكل حقبة أخرى من تاريخ مصر المعاصر .

ثانيا - فترة الحماية (١٩١٤ - ١٩١٨)

مع نشوب الحرب اتخذت السلطات البريطانية عديداً من الإجراءات التى مكنتها فى النهاية من تقطيع أسباب الاتصال المتبقية بين مصر والدولة العثمانية، ومن تغيير الوضع القانونى الذى ظل قائما منذ تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١.

وكانت كل الأمور بعد إعلان تلك الحرب تسير نحو هذه النتيجة؛ فقد أجبرت سلطات الاحتلال رشدى باشا، رئيس مجلس النظار، على قطع كل العلاقات مع الدول التى اشتبكت فى الحرب مع بريطانيا منذ ٥ أغسطس عام ١٩١٤، وقد تضمن قرار القطع منع الشعب المصرى من الاتجار أو التراسل مع رعايا الدولة المعادية لبريطانيا، كما منعت السفن المصرية من دخول موانى الأعداء، فى نفس الوقت تمت دعوة الشعب المصرى لتقديم كل معونة ممكنة لبريطانيا، كما خول للجيش والأسطول البريطانيين حق استخدام الموانى المصرية فى العمليات الحربية.

وكما ذكر أحد الكتاب البريطانيين الذين خدموا خلال تلك الفترة فى الجيش البريطانى فى مصر، أنه نتيجة لمثل هذه القرارات تحولت مشاعر المصريين من عدم الثقة تجاه الاحتلال إلى مشاعر بالكراهية العميقة، ذلك أن العلاقة الاضطرارية التى أدخلت المصريين فى حرب لم يكن لهم بها أى شأن صبوا عليها بلا شك جام غضبهم.

إلى جانب ذلك فمع قيام الحرب مزقت بريطانيا معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التى تضمنت حياد قناة السويس، وذلك عندما قاموا باحتلالها، ثم ما تبع ذلك من إجراءات سياسية اتخذوها، فبمقتضى مرسوم ١٨ أكتوبر عام ١٩١٤ أجلت الحكومة اجتماعات الجمعية التشريعية لمدة شهرين، ثم أصدرت عدة مراسيم بعد ذلك تؤجل هذه الاجتماعات خوفا من أن تظهر داخلها مشاعر السخط التى تفشت فى البلاد، وعلى أى الأحوال لم تعقد هذه الجمعية أية اجتماعات لها بعد ذلك.

وفى ٢٠ أكتوبر أصدرت الحكومة الرشدية بناء على تعليمات بريطانية مرسومًا آخر بتحريم الاجتماعات، وتحددت عقوبات لأى تجمع يبلغ عدد أفراده خمسة أو أكثر.

وفى ٢ نوفمبر تم إعلان الأحكام العرفية فى البلاد، وأصبحت السلطة العليا فى أيدى الجنرال ماكسويل Maxwell القائد العام للقوات البريطانية فى مصر. وتبع إعلان هذه القرارات اتخاذ مجموعة من القرارات القمعية، بإلقاء بضعة آلاف من رجال الحركة الوطنية فى السجون، أو إلقائهم فى معسكرات التجميع، أو نفيهم إلى الواحات النائية أو مالطة، فى الوقت الذى اعتقل "على فهمى كامل" شقيق الزعيم الراحل مصطفى كامل والذى تزعم الحزب الوطنى بعد رحيل "محمد فريد" عن البلاد عام ١٩١٢، وأغلقت جرائد الحزب الوطنى المتبقية، كما فرضت رقابة مشددة على بقية الصحف.

ووصلت هذه الإجراءات إلى صورتها النهائية بالقرار البريطانى بإضفاء الشرعية على احتلالها للبلاد فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ حين أعلن وزير الخارجية البريطانية إسقاط السيادة العثمانية عن مصر وإعلان الحماية البريطانية عليها، وحل فى القاهرة محل المعتمد البريطانى – الذى كان من ناحية الوضعية الدبلوماسية شأنه شأن سائر المعتمدين أو قناصل عموم الدول الأخرى– حل حله منصب "المندوب السامى The High Commissioner الذى أصبح لصاحبه وضع متميز جديد، وإن كنا نلاحظ أنه

طوال فترات الحرب ظلت السلطة الحقيقية فى أيدى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر.

وقد تضمن التبليغ الذى قدم للسلطان حسين كامل الذى وضعته بريطانيا على عرش مصر محل الخديو عباس حلمى الثانى، الذى كان وقتئذ فى رحلة خارج البلاد ومنع من العودة إلى مصر، عدة أمور تستحق المناقشة:

بشأن ما تضمنه من تحرير مصر من السيادة العثمانية، فالواضح أن البديل كان ربطها تماما بالسيادة البريطانية. وقد حرمت مصر نتيجة لذلك من بعض "المكانة السياسية" التى حصلت عليها بمقتضى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ والفرمانات التى نالتها طوال القرن التاسع عشر. وكان أهم مظهر من مظاهر الحرمان ما ترتب على إعلان الحماية من إلغاء "نظارة الخارجية" المصرية، حيث أصبحت الحكومة البريطانية هى المسئولة عن علاقات مصر الخارجية.

وفيما يتعلق بالوعد بإلغاء الامتيازات فإن الذى كان مقصودا به قبل أى شىء إزالة العراقيل التى خلقتها هذه الامتيازات أمام السلطات الاحتلالية قبل إعلان الحماية، وحتى هذا فإنه لم يتعد جانب الوعد الذى لم توافق الدول المعنية عليه إلا بعد ما يقرب من ربع قرن، وعلى وجه التحديد فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧.

ثم الجوانب الأخرى المتصلة بأخذ بريطانيا العظمى على عاتقها وحدها أية مسئولية فى دفع كل تعدٍ على الأراضى المصرية، أو بسقوط كل القيود التى فرضتها التسويات من حيث تحديد عدد الجيش المصرى ونوعية الأسلحة المسموح له بها، فإن هذه الجوانب تصبح عديمة القيمة فى النهاية إذا ما لاحظنا أن التعديات التى وقعت على الأراضى المصرية خلال تلك الفترة إنما وقعت مستهدفة الوجود البريطانى فى البلاد، وأن زيادة أعداد الجيش المصرى بعد ذلك إنما تمت فى نطاق السياسة البريطانية العامة وتحت إشرافها.

تم في نفس الوقت خلع الخديوى عباس حلمي الثاني، وإعلان حسين كامل أحد أبناء الخديوى السابق إسماعيل وعم عباس، سلطانًا على البلاد، والذى ظل يشغل عرش السلطنة حتى وفاته عام ١٩١٧،وكان وراء هذا التغيير أسبابه:

فمن ناحية لم يكن عباس شخصًا مرغوبًا فيه من جانب السلطات البريطانية بحكم ما تميز به عهده (١٨٩٢-١٩١٤) من سوء علاقة في الغالب مع سيد قصر الدوبارة، وعن العلاقة التي لم تتحسن إلا خلال الفترة القصيرة التي تولى خلالها السير إلدون جورست منصب المعتمد البريطاني في البلاد، كما سبق القول، وعادت لتوترها بعد وفاة الأخير، وتولى اللورد كتشنر لنفس المنصب.

ثم إنه من ناحية أخرى فإن الخديو قد استمد شرعيته من الفرمان العثماني، وكان المطلوب حاكم آخر يستمد هذه الشرعية من السلطة الجديدة، وزارة الخارجية البريطانية. وتأكيداً على هذا الجانب فقد تقرر أن يتخلى حاكم مصر عن لقب "الخديو" ذى الأصل التركي، ويلقب بلقب جديد، فاختير لقب السلطان لسببين؛ أولهما: أنه لا يصح أن يكون هناك سلطانان في دولة واحدة أحدهما في إستانبول والثاني في القاهرة مما يؤكد معنى الفصل، وثانيهما: ما تقرر من عدم الأخذ بلقب الملك بحكم أن ملك بريطانيا، الدولة المتبوعة، يحمل نفس اللقب.

بعد وفاة حسين كامل رفض ابنه "كمال الدين" أن يتولى العرش ويظل مجرد عميل للسياسة البريطانية، مما دعا حكومة لندن إلى عرض عرش مصر على الأمير فؤاد وتولى المنصب في أكتوبر من العام المذكور، واتفق المراقبون - خصوصًا الإنجليز- أن السبب الوحيد الذى دعا إلى تقديم العرش السلطاني لهذا الأمير أنه كان بلا أصدقاء في مصر، بمعنى آخر أنه كان عليه أن يبقى علاقته بسلطات الاحتلال من منطلقات شخصية لا منطلقات شعبية.

إلى جانب تلك التغييرات العميقة التي تمت على مستوى القمة، أو بمعنى آخر على مستوى الأوضاع السياسية والإدارية، فهناك تغييرات واضحة أيضا قد شهدتها مصر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وفي مسيرة حركتها الوطنية.

فمن الناحية الاقتصادية عندما دخلت بريطانيا الحرب ضد الدولة العثمانية كانت قد أعلنت أنها ستتحمل تماما كل مسئولياتها دون طلب أية معونة من مصر. إلا أن حقيقة ما حدث بعد ذلك كان مخالفا تماما، ذلك أن البريطانيين قد استخدموا إلى أقصى حد إمكانيات مصر المادية والبشرية. ففى خلال الأيام الأولى من هذه الحرب أرسلت المدفعية المصرية إلى جبهة قناة السويس لتصد القوات العثمانية والألمانية المتقدمة إليها. كما استخدم المصريون خلال الحرب فى القوات المعاونة وفى فيالق العمال والجمَّالة.

وكان يتم تعبئة المصريين فى هذه الفيالق مرتين أو ثلاث مرات سنويا. وكان يستدعى فى كل مرة منها حوالى ١٣٥ ألف رجل. ومن الناحية الشكلية كان هذا الاستدعاء يتم على هيئة تطوع، إلا أن الحقيقة أنه كانت هناك عمليات ضغط وإجبار من قبل سلطات الإدارة لجمع هؤلاء المصريين فيما عرف باسم "السلطة"، وكان البعض منهم يتمكن من الإعفاء منها بدفعهم الرشاوى للعمد فى الوقت الذى كان هؤلاء يقبضون على الآخرين لتسليمهم للسلطة، وإن كنا على أى حال نلاحظ إلغاء نظم التطوع عام ١٩١٧، وعمل وكلاء البريطانيين فى الريف "على المكشوف".

وتتدافع تساؤلات عديدة حول هذه القضية عن أسباب هروب كل ذكور الفلاحين عندما يظهر مندوبو السلطة فى قراهم ، عن أسباب رفض الآلاف من هؤلاء الجائعين شرف التطوع فى فيالق العمال، عن أسباب تعقب البوليس لهؤلاء الهاربين والقبض عليهم وتسليمهم للمعسكرات البريطانية.

تتضح الإجابة عن كل هذه التساؤلات إذا علمنا طبيعة العمل لأفراد فيالق العمال ، والتى كانت من أسوأ الأعمال الشاقة، إذ تولى هؤلاء أقذر أعمال الحرب مثل حفر الخنادق أو بناء التحصينات أو مد أنابيب المياه أو الخطوط الحديدية عبر الصحراء أو حمل الأثقال على الظهور ، وفى نفس الوقت كانوا أول من يتلقى نيران العدو، فمثلا عندما كان البريطانيون يتقدمون عبر سيناء كانت فيالق العمال المصرية فى مقدمة قواتهم يمهدون لهم الطريق ليس بجهدهم فقط وإنما بأجسادهم أيضا. وكما

شهد الكولونل "إلجود" في كتابه "مصر والجيش" المنشور عام ١٩٢٤، وهو ممن خدموا في مصر في تلك الفترة واشترك في الحملة على فلسطين، أنه من ناحية الأمن الشخصي كان لا فرق أن يختار الضباط البريطانيون العمل مع فيالق العمال تلك أو مع القوات البريطانية المحاربة في الخطوط الأمامية حيث كان كلاهما يتعرض للضرب من جانب العدو .. وقد بلغت الخسائر التي وقعت في صفوف هؤلاء العمال حوالي ٣٠ ألفا، وبلغ من شارك في هذه الفيالق من المصريين حوالي مليون رجل. وكانت مدة هذه الخدمة لكل مجموعة ٦ شهور تعود منها بعد أن يصبح رجالها أقرب إلى الحطام ليستفاد بمجموعة أخرى وهكذا.

ولم يقتصر استخدام فيالق العمال المصرية على جبهة قناة السويس فقط، وإنما تم استخدامهم في غاليبولي والعراق بل وفي اللورين. وتفيد التقارير الرسمية أنه في عام ١٩١٦ وحده تم إرسال أكثر من ١٠ آلاف فلاح إلى فرنسا، وأكثر من ثمانية آلاف إلى العراق، في نفس الوقت وضعت السلطة العسكرية في البلاد يدها على الموانى المصرية وكل وسائل النقل والصناعة والزراعة، وتم تنظيم الاقتصاد المصرى على خطوط جديدة تستهدف خدمة العجلة الحربية البريطانية.

فقد اتخذت السلطات عديداً من الإجراءات السريعة لتوفير الغذاء للقوات البريطانية التي رابطت في البلاد ووصل تعدادها في مصر وقتذاك إلى ٢٧٥ ألف رجل. ففي ٢ أغسطس منعت السلطات العسكرية تصدير بعض السلع المصرية، وفرضت رقابة على الأسعار. ونتيجة لما سببته الحرب من صعوبة استيراد القمح، وما ترتب على ذلك من احتمالات نقص الخبز في البلاد عجلت السلطات البريطانية بالعمل على إنتاج المحاصيل الغذائية. وتم في عام ١٩١٥ تحديد المنطقة المزروعة قطنا لتوسيع المنطقة المزروعة قمحا وذرة، فقلت الأراضي المزروعة قطنا من ١.٧٥٥.٠٠٠ فدان عام ١٩١٤ إلى ١.١٨٦.٠٠٠ فدان في العام التالي.

إلا أنه ونتيجة لحاجة الصناعات البريطانية الحربية للقطن لم يمض وقت طويل حتى ألغيت كل القيود على زراعته وعاد إنتاجه يزداد مرة أخرى. في نفس الوقت

أخذت أسعاره تتزايد أيضًا. فبينما كان سعر القنطار ١٤ ريالا عام ١٩١٣ وصل عام ١٩١٧ إلى ٢٨ ريالا.

ولكن ينبغي أن نقرر أن أغلب الأرباح الناتجة عن هذه الزيادة لم تذهب إلى جيوب الزراع المصريين بقدر ما ذهبت إلي جيوب المستثمرين الأجانب، ذلك أن آثار أزمة ١٩١٥ الاقتصادية قد انسحبت إلى ما بعد ذلك. ففي موسم القطن خلال هذا العام خسرت البلاد حوالي ٢٠ مليونًا من الجنيهات في تجارة القطن تحمل الفلاحون أغلبها مما أدى إلى سوء أحوالهم، في نفس الوقت الذي زاد خلاله سعر ري الفدان من الأرض التي كانت تروى بالآلات الرافعة لارتفاع سعر الوقود، إلى جانب ارتفاع أسعار السماد وأسعار الأجولة اللازمة لتعبئة القطن وأجور النقل. ونتج عن ذلك أن أخذ البنك العقاري ينزع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من مالكيها وشاركه في ذلك المرابون الأجانب، وبلغت قضايا الحجز على الأراضي ١٢٠٠ قضية شهريا خلال عام ١٩١٦.

ترتب على ذلك – كما ذكرنا – أنه عندما ارتفعت أسعار القطن بعد ذلك عادت الفائدة من ارتفاعه على البنك العقاري والمرابين الأجانب لا الفلاحين الذين استنزفت أغلب أراضيهم أو كانت مرهونة لحساب ما على أصحابها من ديون.

في نفس الوقت فإنه منذ الشهور الأولى للحرب حصلت السلطة العسكرية على الحبوب التي كانت تصادرها لحسابها بأسعار منخفضة عن سعر السوق، وكان أصحابها يحصلون على حقوقهم من السلطة بعد وقت طويل. في نفس الوقت فإن الصرافين الذين كان عليهم جمع الضرائب كانوا يحصلونها على هيئة حبوب ويقدر أكبر من المقرر. وكانوا يبيعون الزائد في الأسواق بأسعار أعلى. كما لا ننسى أن مصادرة دواب النقل لصالح الأعمال الحربية، خصوصًا الحمير والجمال، قد سبب ما يشبه الكارثة للفلاح، في نفس الوقت لم تكن التعويضات التي تدفع في مقابل هذه الدواب تكفي لشراء دواب جديدة .. هذا إلى جانب ما عاناه الفلاحون من التبرعات

الإجبارية التي كانت تجمع لصالح الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي كان يتسابق الموظفون في جمعها حيث كان جانب كبير منها يذهب إلى جيوبهم!

ولعل هذه الصورة توضح العوامل التي كانت وراء اشتراك الفلاحين بهذا الشكل الحاد في أعمال ثورة ١٩١٩، والتي لم تشهدها من قبل سواء خلال الحركة الوطنية التي سبقت الحرب، أو خلال الثورة العرابية.

من ناحية أخرى لدينا "طبقة العمال" أو من عرفوا بالبروليتاريا المصرية، نحاول أن نتقصى طبيعة ما طرأ عليها خلال الحرب.

ويستدعي هذا أن نلفت النظر إلى أن هذه الطبقة كانت تتكون أساسا من الأجانب قبيل الحرب، وقد تأثرت الحركة العمالية بتكوينها هذا أشد التأثير، فنجد أن أول نقابة عمالية مصرية تأسست عام ١٨٩٩، وهي نقابة "لفافي السجاير" قد رأسها يوناني يدعى كريازي.

وكان من الطبيعي أن ترتبط التغييرات التي دخلت على هذه الطبقة بالتغييرات التي أصابت الصناعة المصرية عموما، فقد أدت أحداث الحرب إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية، وبالتالي قلة الواردات الصناعية، وأدى هذا الوضع وما ترتب عليه من نقص السلع المستوردة من أوروبا، ومن حماية المصنوعات المحلية من منافسة هذه السلع، إلى ظهور صناعات جديدة وإلى نمو الصناعات القديمة، وكان أهمها المصنوعات النسيجية وصناعات دبغ الجلود والسكر والمشروبات الروحية والأثاث وغيرها، مما أدى إلى تغيير في أكثر من جانب في طبيعة الطبقة العمالية:

فأولا: زادت هذه الطبقة من حيث الحجم زيادة كبيرة، الأمر الذي تقرره الإحصاءات، إذ بينما كان عدد أبنائها لا يزيد عن ٣٧٦ ألف عامل عام ١٩٠٧، وصل في عام ١٩١٧ إلى ٤٨١ ألف عامل.

ثانيا: من حيث النوعية فقد ظهر التأثير في أكثر من جانب، منها: أنه في الوقت الذي كانت الطبقة العمالية قبل الحرب تعمل أساسا إما في المشروعات الأجنبية مثل

مصانع السجاير وغيرها، فيلاحظ أنه فى أثناء الحرب اشتغلت أعداد كبيرة من العمال لحسابهم الخاص. ويتضح من إحصاء عام ١٩١٧ أن ٢٣١ ألفًا فقط من العدد المشار إليه، أى أقل من النصف، كانوا يعملون كأجراء. أما الباقون فقد كانوا يعملون لحسابهم الخاص.

من جانب آخر فلا شك أن التغييرات التى حدثت فى أثناء الحرب قد وفرت الفرصة لانضمام مزيد من العمال المصريين لهذه الطبقة، وبدا فى أعقاب الحرب أن التوازن داخل هذه الطبقة يميل إلى جانب هؤلاء، بعد أن كانت الكفة قبلها تميل إلى جانب الأجانب، كما سبقت الإشارة.

ثالثا: من ناحية وضع الطبقة العمالية الجديدة فقد تأثر أشد التأثير بارتفاع الأسعار الملحوظ الذى حدث فى أثناء الحرب.

ويرتبط ارتفاع الأسعار خلال هذه السنوات بالأوضاع المالية فى البلاد وما أصابها من تغيير، ففى ٢ أغسطس عام ١٩١٤ أعلنت السلطات البريطانية وقف التبادل بالعملات الذهبية وأحلت محلها الأوراق المالية (البنكنوت) التى كان يصدرها البنك الأهلى المصرى. وضم احتياطى الذهب فى هذا البنك إلى الخزانة البريطانية.

وفى خلال الشهور التالية سحبت السلطات البريطانية فى البلاد كل العملات الذهبية والفضية المتداولة وأحلت محلها أوراق البنكنوت.

وفى أكتوبر عام ١٩١٦ سحب أيضا الغطاء الذهبى الذى كان يغطى هذا البنكنوت الجديد وأعلن أنه مضمون من الخزانة البريطانية وبقيمة الجنيه الاسترلينى، وهكذا أصبح الجنيه المصرى تابعًا للجنيه البريطانى، أو ما يعرف بأن مصر قد دخلت منطقة الاسترلينى. وبهذه الطريقة استطاعت بريطانيا أن تواجه تكاليف قواتها العسكرية فى مصر بالبنكنوت دون أن تنفق جراما واحدا من الذهب.

بالنسبة لتأثير هذه التطورات المالية على طبقة العمال فإنه قد ترتب عليها ارتفاع كبير فى الأسعار، كما سبقت الإشارة، ذلك أنه فى الوقت الذى بلغت خلاله قيمة أوراق

البنكنوت المتداولة فى نهاية عام ١٩١٤ مبلغ ٨.٢٥ مليون جنيه وصلت فى عام ١٩١٩ إلى ثمانية أمثال هذا المبلغ. ويعنى ذلك بلغة الاقتصاد "التضخم النقدى" الذى يصحبه في العادة ارتفاع الأسعار، خصوصًا أسعار السلع الضرورية. ويتضح ذلك من إحصاء لأسعار تجارة الجملة التى زادت بنسبة ١١١٪ بين عامى ١٩١٣و ١٩١٨.

نعود ونقول إن طبقة العمال هى التى عانت أساسا من هذا، ويلاحظ تقرير رسمى بريطانى أن ارتفاع الأسعار فى السلع الأساسية مثل الخبز والملابس والوقود قد زاد إلى حد كبير من الأعباء الواقعة على الطبقة العمالية التى لم تتناسب الزيادة فى الأجور أبدا مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة.

من هذه الصورة العامة للتغييرات الكمية والكيفية يمكن تصور الدور الذى لعبته البروليتاريا خلال ثورة ١٩١٩، لتغيير الوضع القائم فى البلاد.

وقد صدر اهتمامنا بتقصى كل ما أصاب الفلاحين والعمال خلال تلك الفترة عن الحقيقة الواضحة باشتراك أبنائهم فى الحركة الوطنية بعد الحرب بصورة لم تكن قائمة قبلها. ولا شك أيضا أنه كان يعيب هذه الحركة قبل الحرب عدم اشتراك هذه الأعداد الكبيرة من المصريين فيها، فكما أشرنا عند تناولنا هذه الحركة بالدراسة أنها قد تكونت أساسا من ملاك الأراضى والمثقفين، إلا أننا نلاحظ أنه بعد هذه الحرب أن العمال والفلاحين قد شاركوا بشكل إيجابى فى العمل الوطنى مما بدا فى دورهم فى ثورة ١٩١٩، بل وكانوا عمادها الحقيقى، مما منح الحركة الوطنية خلالها عمقا كانت تفتقده حقيقة فى الفترة السابقة على إعلان الحماية عام ١٩١٤.

ولا يعنى هذا أنه لم تحدث تغييرات ملحوظة بالنسبة للطبقات الأخرى خلال الحرب، فقد تأثرت هذه الطبقات بدورها بتأثيراتها خصوصًا بالنسبة "لملاك الأراضى" الذين استفادوا كثيراً منها، وبالذات من الارتفاع الكبير فى أسعار القطن، بينما لم يتمكن الفلاح الصغير من الاستفادة من هذا الارتفاع نتيجة لأنه لم يصمد لما أصاب

المحصول من كساد خلال عام ١٩١٥، كما سبقت الإشارة، إلا أن كبار الملاك تمكنوا من الصمود خلال ذلك الموسم فاستطاعوا بالتالى أن يجنوا ثمار ارتفاع أثمان القطن خلال المواسم التالية مما أدى إلى تحسن أحوالهم.

إلا أن هذا لا يعنى أن كبار الملاك قد ارتبطوا بالأوضاع الجديدة التى ترتبت على إعلان الحماية، فلا شك أن هذه الأوضاع وإن كانت قد أفادتهم اقتصاديا فقد حدت كثيراً من حريتهم السياسية، وكما سبقت الإشارة فإن الجمعية التشريعية التى تشكلت أساساً من هؤلاء لم تنعقد طوال فترة الحرب ولو مرة واحدة، فى الوقت الذى صودرت خلاله السياسة خارج الجمعية نتيجة لوقف العمل الحزبى بسبب الأحكام العرفية.

* * *

بقى أخيراً بعد استعراض أهم التغييرات السياسية والاجتماعية التى عرفتها مصر خلال الحرب العظمى استعراض أثر هذه الحرب على التغييرات الفكرية عند المصريين.

أولا: بالنسبة للفكر العلمانى فقد بدأ حتى قبل الحرب من الناحية السياسية بدعوة أحمد لطفى السيد برفض فكرة "الجامعة الإسلامية" كأساس من أسس الحركة الوطنية المصرية، وأدان هذه الفكرة واعتبرها نوعاً من التخلف.

يزداد هذا الاتجاه وضوحا خلال الحرب بانتشار أفكار "النشوء والارتقاء" والنظرية الداروينية التى لعبت مجلة "المقتطف" كما لعب شبلى شميل دوراً كبيراً فى نشرها. وعندما توفى هذا الكاتب عام ١٩١٧ أقام له المعجبون حفل تأبين كبير دل على مدى انتشار دعوته.

وفى نفس الوقت ظهرت جرائد غير المقتطف تغلب عليها الصبغة العلمانية وتناقش الأمور بفكر متجرد من التأثيرات الغيبية بقيودها، وأشهر هذه الجرائد كانت صحيفة

"السفور" التى كتب فيها منصور فهمى عدة مقالات عن الاتجاه الجديد قال فى أحدها: "إنه لا يطمئن إلا لكل عقيدة يتم الإقناع بها بواسطة المنطق". كما قال فى مقال آخر "إن هناك حقائق كانت عند أهل الفلك وأهل التشريع وأهل التاريخ وأشياع الدين ورجال الأخلاق تجرى فى دولة الحق وصولته فأصبحت تتعثر فى ثوب الأضاليل المستهانة والأباطيل المنبوذة". كما شن الدكتور محمد حسين هيكل حملة شعواء اتهم فيها أصحاب الاتجاه الدينى بالنفاق والكذب والاتجار بالدين، وعلى رأسهم "الشيخ رشيد رضا" تلميذ الإمام محمد عبده وصاحب جريدة المنار. وقد كتب الدكتور هيكل فى أحد مقالاته يطلب الحرية فى الفكر والحرية فى العقيدة والحرية فى السعى إلى الإصلاح، كما طالب أولئك الذين تصدوا للدفاع عن الفكر العلمانى "ألا يرهبوا برميهم بتهمة الإلحاد"، بل إنه قد ذهب إلى أكثر من ذلك وقال: "إن المخلص فى إلحاده خير من المنافق فى إيمانه".

ثانيا: بالنسبة للفكر الاشتراكى فقد أخذ يكتسب الأصالة كأحد تيارات الفكر المصرى، فقد ألف حسين المنصورى كتابًا عن الاشتراكية نشره أوائل عام ١٩١٥ تحت عنوان "تاريخ المذاهب الاشتراكية"، وكتب فيه عن الاشتراكية فى مصر واحتمالات تطبيقها، ودعا إلى تمثيل طوائف العمال والتجار وأرباب المهن فى الجمعية التشريعية، كما كتب العديد من المقالات عن "الفكر الاشتراكى" أفسحت لها جريدة السفور المشار إليها صفحاتها، وكان أهم الكتاب الذين طرقوا هذا الموضوع الدكتور هيكل أيضًا، كما كتب منصور فهمى فيها مقالات عنه يبدى فيها ارتياحه من الأنباء التى تذكرها الصحف من أن القائمين بحركة التحرير فى الصحف يطلبون لكل الشعوب حقوقها فى الحرية، كما كتب كاتب آخر هو عبد الحميد حمدى عن الاشتراكية الدولية وبرنامجها الذى يرمى إلى منح الأمم استقلالها وأن تحكم نفسها بنفسها.

ولا شك أن حدوث الثورة الاشتراكية فى روسيا فى أكتوبر عام ١٩١٧، وما ترتب عليه من سقوط القيصرية كان مادة مهمة لمزيد من الفكر الاشتراكى المصرى، بل إن

جريدة محافظة مثل "المقطم" ذكرت فى أثناء هذه الثورة أن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح سيعم العالم بعد الحرب، ولا ينتظر أن تبقى مصر بمعزل عن تأثيرها.

ويمكن القول أخيرا: إن انتشار هذه الأفكار كان بدوره من العوامل المهيئة لقيام ثورة ١٩١٩.

المصادر والمراجع

وثائق منشورة:

تقرير اللورد دفرن

تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٩.

دوريات

جريدة اللواء ، أكتوبر ١٩٠٤.

مذكرات

أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، ج٢ ، سلسلة تاريخ المصريين (٨٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

مراجع

شميت أرثر جولد : الحزب الوطنى المصرى (ترجمة فؤاد دوارة) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.

رءوف عباس، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى (١٨٣٧ - ١٩١٤) دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.

سعيدة محمد حسنى، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠.

عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٣.

عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧١.

عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية، ج٤، على يوسف ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٦٦.

لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ١٩٨٤.

يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠. تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥. السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩-١٩٢٤) ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦. الأصول التاريخية لمسألة طابا ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

Cromer, Lord, Modern Egypt Vol II, London, 198.

Lyall,Alfred, Life of Lord Duffrin , London.

الفصل الثامن

مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٢٢

حمادة إسماعيل

لم تكد تنتهى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) بانتصار إنجلترا وحلفائها على حساب ألمانيا ومعسكرها ، حتى تجمعت أمام المصريين آمال وطموحات عالم ما بعد الحرب دافعهم إلى ذلك معاناتهم ووطنهم خلال سنى الحرب ، فبالإضافة إلى مساوئ ومصائب الأحكام العرفية ، عانت البلاد اقتصادياً من خلال تسخير مواردها وأراضيها لخدمة جيوش إنجلترا وحلفائها ، بل واشتراك بعض أبنائها فى ميادين القتال والإلقاء بهم فى أتون الحرب فيما سُمِّى بـ " الفيلق المصرى " ، يضاف إلى ما سبق تدخل إنجلترا فى أخص شئون مصر السياسية عندما عزلت الخديوى عباس حلمى الثانى وأحلت محله الأمير حسين كامل ولقبته بلقب سلطان ، وعندما مات الأخير فى سنة ١٩١٧ عينت الأمير أحمد فؤاد ولقبته أيضا بلقب سلطان .

وإذا كانت مصر قد قبلت ما قبلت بحكم سطوة إنجلترا المحتلة لأراضيها وبحكم ظروف الحرب التى فُرضت عليها ، فإن بصيصاً من النور جاء لينعش آمال المصريين فى غد أفضل ، ونعنى بذلك المبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى ويلسون فى أوائل سنة ١٩١٨.

فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحرب بشكل فاعل سنة ١٩١٧ في أعقاب خروج روسيا - شريكة إنجلترا وحلفائها فى الحرب - بسبب الثورة البلشفية التى تفجرت فى نفس العام. وبدخول الولايات المتحدة الحرب فى ظل تلك الظروف جعل منها شريكًا أساسيًا ليس فى الحرب فقط بل وفى رسم سياسة عالم ما بعد الحرب، ومن ثم جاءت مبادئ الرئيس ويلسون والتى تمحورت حول العدل العالمى ، وحرية الشعوب صغيرها وكبيرها والاعتراف بحق تلك الشعوب فى تقرير

مصيرها ، وأنكرت تلك المبادئ على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى خدمة مصلحتها الذاتية ، كما أنكرت مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة .

تكوين الوفد والطريق إلى ثورة ١٩١٩ :

تجمعت كل تلك الأسباب لتدفع ببعض السياسيين المصريين فى الإمساك بزمام الأمور والتفكير فى طريقة عملية لتمثيل مصر فى مؤتمر الصلح المزمع عقده فى باريس لتنظيم عالم ما بعد الحرب، خصوصًا وأنه تواترت الأنباء عن سعى بعض الدول الصغيرة، الأقل حجمًا من مصر ودورًا فى الحرب لإرسال وفودها إلى مؤتمر الصلح .

وعليه تقدم سعد باشا زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها أمام المؤتمر . وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية، وكانت وكالته للجمعية التشريعية – وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته، ومقدرته الخطابية ، كل ذلك كان يؤهله لرياسة تلك الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها .

فاتفق مع عبد العزيز فهمى وعلى شعرواى ، زميليه فى الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير ريجنلد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى رئيس الوزارة، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة فى

١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو يوم إعلان الهدنة؛ فأجابت دار الحماية طلبهم ، بوساطة حسين رشدى أيضا وحددت لهم يوم ١٣ نوفمبر موعداً ، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد .

فى المقابلة عرض سعد زغلول والذين معه المطلب الأساسى وهو الاستقلال ، وقبله إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات ، خصوصًا وأن الحرب قد انتهت ، وأن البلاد عانت ما عانت من جرائها إذ أن مصر قادرة على إدارة أمورها بنفسها بما تمتلكه من قدرات ، وأنها تمتلك أيضًا كل شروط الاستقلال ، وأن علاقة مصر بإنجلترا يجب أن تكون علاقة الحر بالحر لا العبد بالحر ، وأنهم يتكلمون معه بصفته ممثلا لإنجلترا في مصر ، "وأنه عند الاقتضاء نسافر للحديث بشأن مطالبنا مع ولاة الأمور فى إنجلترا".

وخلال الحوار كشف المندوب السامى عن توجهات إنجلترا تجاه مصر ، فقد استكثر عليهم مطلب الاستقلال، فخلال الحوار أشار إلى أن الطفل "إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم" ، وأن كثره الأمية فى مصر تعوق مثل ذلك الاستقلال ، هذا فضلاً عن أن مصر بوضعها الحربى والجغرافى "عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا" .

على أية حال فعقب المقابلة التقى سعد زغلول وصاحباه مع حسين رشدى ، بوزارة الداخلية، فحادثوه بما دار مع السير وينجت ، فأيدهم فى مسعاهم ، وأن الوزارة ستشد أزرهم ، وأشار أنه قد أعد خطابًا ليرفعه إلى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلى يكن إلى لندن، وبعد أن رفع كتابه إلى السلطان، قابل السير ونجت فى اليوم نفسه وكاشفه بعزمه هو أيضًا على السفر إلى لندن مع عدلى باشا ، واستطرد الحديث إلى مقابلة سعد وصاحبيه للسير وينجت ، وأبلغ حسين رشدى سعد زغلول بعد ذلك بما دار بينه وبين السير وينجت، وشجعه على المضى فى سبيله ، فأخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث

عن الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى " الوفد المصرى " ، إشارة إلى أنها " وفد مصر للمطالبة باستقلالها "، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة.

وقد تألف الوفد فعلا فى ١٣ نوفمبر على النحو الآتي: سعد زغلول باشا (رئيسًا). على شعرواى باشا. عبد العزيز فهمى (باشا) ، محمد محمود (باشا)، أحمد لطفى السيد بك (باشا). عبد اللطيف المكباتى، محمد على علويه بك (باشا)، وجميعهم كانت تجمعهم رابطة عضوية الجمعية التشريعية، عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد.

وقد وضعوا للوفد قانونًا ورد فى المادة الأولى منه تأليف وفد من الأعضاء السابق ذكرهم، وجاء فى المادة الثانية منه "أن مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالاً تامًا" وفى المادة الثالثة "إن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسًا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية" وفى المادة الثامنة "أن للوفد أن يضم إليه أعضاء أخرين مراعيًا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم فى العمل" .

وصَدَّق الأعضاء على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بعد أن ضم إليه أعضاء أخرين هم مصطفى النحاس ، والدكتور حافظ عفيفى ، وحمد الباسل، وإسماعيل صدقى، ومحمود أبو النصر، وسينوت حنا، وجورج خياط، وواصف غالى ، وحسين واصف، وعبد الخالق مدكور.

وقد عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة آنذاك مثل الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها ، وأكبر عدد من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب.

وبعد إجراء تعديلات على التوكيل جاءت صيغته النهائية كالآتي "نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات .... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً" .

أعقب ذلك طبع التوكيل وتم توزيعه . فأقبل عليه الناس من كل الطبقات فى العاصمة والأقاليم ، وأصدرت وزارة حسين رشدى تعليماتها إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع ، وهو ما ساعد على انتشار الحركة واتساع مداها.

غير أن سلطات الاحتلال توجست خيفة من أن حركة التوكيلات آخذة فى الاتساع ، وأنها توشك أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، فعملت على إحباطها ، فأصدر المستر هاينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره المباشرة إلى المديرين بعدم تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، فلما علم الوفد بذلك كتب سعد زغلول إلى حسين رشدى رئيس الوزارة ، يشكو من تلك الإجراءات ، ويطلب إليه أن يأمر بترك الناس أحراراً فى التوقيع على التوكيلات ، غير أن موقف الوزارة المؤيد للتوقيعات ساعد على نمو الحركة واتساعها .

ولما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية ، فقد كان الترخيص بالسفر من اختصاص السلطة العسكرية البريطانية ، ففى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ طلب سعد زغلول من قيادة الجيش البريطانى جوازاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى إنجلترا . فلما شعر سعد بأن السلطة العسكرية تناور وتماطل فى الرد عليه وتتعلل بأسباب غير مقنعة ، أرسل خطاباً إلى المندوب السامى فى ٢٩ نوفمبر شرح له ما حدث من اتصالات مع السلطة العسكرية ، وبما أنه من الضرورى أن يكون الوفد فى لندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ فعليه أن يتدخل لدى السلطة العسكرية لتسهيل الحصول على جوازات السفر.

ولم تكن دار المندوب السامى أحسن حالاً ، فقد رفضت الترخيص لأعضاء الوفد ، وطلبت من سعد أن يقدم مقترحاته بشأن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى نفسه ، شريطة أن لا تخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، أى

فى دائرة الحماية، وهو ما رفضه سعد فى رده على دار المندوب السامى ، وأرسل فى ذات الوقت برقية احتجاج إلى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية حول تصرف السلطة العسكرية ودار المندوب السامى .

وفى ٦ ديسمبر ١٩١٨ بعث الوفد رسالة إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد وأهدافه، وموقف السلطة العسكرية منه ، كما أرسل إلى الرئيس الأمريكى ويلسون برقية يطلب فيها تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح.

تفاقمت الحالة السياسية فى مصر ، واشتد هياج الناس بسبب استمرار الأحكام العرفية ، والرقابة على الصحف ، وبسبب منع الوفد من السفر ، وكانت المسألة الأخيرة المحور الأساسى فى الطلبات التى قدمها حسين رشدى إلى السلطان فؤاد باستعفائه من المنصب فى ٢ ، ٢٣ ديسمبر، ١٠ فبراير ١٩١٩ ، وعندما أصر رشدى على السماح لكل من يطلب من المصريين السفر إلى أوروبا قُبلت استقالته فى أول مارس ١٩١٩.

جاء قبول السلطان فؤاد استقالة وزارة رشدى بمثابة إضافة جديدة لحالة القلق ، التى بدأت تنتشر أكثر فأكثر ، فقد بدا من قبول الاستقالة أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف، وأن تأليف الوزارة الجديدة سيكون بالطبع على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج الوزارة السابقة ، فلم تكن هناك حاجة توجب قبول الاستقالة، فقبولها معناه أن السراى اعتزمت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية ، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع أمانى الشعب لا محالة.

وكان الوفد أول من شعر بالخطر، فأرسل كتابًا إلى السلطان فؤاد فى ٢ مارس ١٩١٩، حوى عتابًا شديدًا؛ مع اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة، وعَد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب . غير أن الوفد لم يتلق ردًا من السراى على كتابه ، بل لم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان ، بل

مضى في سبيل تأليف وزارة جديدة تجعل ضمن خطتها مسايرة السياسة البريطانية ومسايرة القصر.

لم تقف مجهودات الوفد عند هذا الحد ، فقد أرسل في ٤ مارس ١٩١٩ رسالة إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر احتج فيها احتجاجًا قويا على السياسة الإنجليزية التي قطعت الطريق على الأمة إلى المؤتمر ، وأشهدهم على المعاملة الجائرة التي تعامل بها مصر . ومبلغ الظلم الذي يصيبها من المطامع الاستعمارية ، ولم يفته في احتجاجه أن يلمح إلى ملابسات قبول استقالة الوزارة وسعى السياسة البريطانية في تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية وتنفذ مخططات السياسة البريطانية في مصر.

وعليه فقد رأت السلطة البريطانية في احتجاجات الوفد المتتالية لدى معتمدي الدول تحديا لها ، وتشهيراً بها وبتصرفاتها ، وكشفًا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ، ليس هذا فقط، بل إن تحركات الوفد فيها إثارة للخواطر ، وتحريض على المقاومة وتعطيل لتأليف وزارة تساير السياسة البريطانية ، وكان المستر "ملن شيتهام" قائمًا بأعمال المندوب السامي البريطاني في غيبة السير وينجت الذي غادر مصر إلى لندن في ٢١ يناير ، فتشاور مع مستشاريه في الوزارات ، واتفقوا على أن يشيروا على الحكومة البريطانية بأخذ الأمور بالشدة ، قبل أن يستفحل شأن الحركة ، فوافقتهم الحكومة البريطانية على رأيهم، وعهدت إلى السلطة العسكرية إنفاذ هذه السياسة ، وكان ظنها أن سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة في مهدها.

ففي يوم ٦ مارس ١٩١٩ ، استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة ، رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، فلما حضر ألقى عليهم البلاغ الآتي:

وعلمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث إن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية" وبعد أن أتم القائد إلقاء الإنذار باللغة الإنجليزية وتُرجم إلى اللغة الفرنسية ، أراد بعض أعضاء الوفد الكلام ، فرفض سماع أى كلام قائلاً : "لا مناقشة" وتركهم وانصرف ، وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الإنذار ، فسلمت لهم نسخة من الأصل الإنجليزى.

لم يتراجع أعضاء الوفد أمام الإنذار ، فبادر سعد زغلول فى اليوم نفسه فأرسل برقية إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، أنهى إليه فيها ما حدث، مذكراً إياه أننا (أى أعضاء الوفد) نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، وأننا أخذنا على عاتقنا واجباً وطنياً لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك ، وأن تصرف السلطات البريطانية الجائر يجر سخط العالم المتمدن ، إلى أن تفكروا فى حل الأزمة بسفر الوفد .

لم يكن أمام سلطات الاحتلال أمام إصرار الوفد على موقفه إلا أن تسير فى الشوط إلى نهايته ، فنفذت فى يوم السبت ٨ مارس ما هددت به، فألقت القبض فى عصر ذلك اليوم على سعد زغلول وثلاثة من صحبه ، هم محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل ، ونقلتهم إلى ثكنات قصر النيل، وفى اليوم التالى (٩ مارس) نقلوا إلى بورسعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحًا، ومن هناك أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلاً.

الثـورة :

لم تضعف الضربة التى وجهتها إنجلترا للقيادة المصرية الجديدة ، باقى الفريق الذى اجتمع ، وترأس على شعراوى الاجتماع بصفته وكيل الوفد ، وقرروا إرسال

كتاب إلى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها ، ويطلبون منه أن يقف إلى جانب الشعب في هذه المحنة ، بل عتبوا عليه موقفه مما حدث . كما أرسل المجتمعون برقية إلى لويد جورج احتجوا فيها على اعتقال سعد وصحبه، وصارحوه أنهم ماضون في سبيلهم وسيستمرون في الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر، كما أرسلوا برقيات بهذا المعنى إلى معتمدى الدول الأجنبية. ولكن على الجانب الآخر جاءت القارعة ، فلم يترامَ نبأ القبض على سعد والذين معه ، حتى انفجر مرجل الغضب في القاهرة ومنها إلى الأقاليم فكانت ثورة ١٩١٩.

وهكذا تجمعت معاناة مصر خلال فترة الحرب بالصورة التي عرضناها قبلا وكذا مبادئ الرئيس ويلسون إلى جانب القبض على سعد زغلول والذين معه لتدخل مصر واحدة من أقوى ثورات مصر في القرن العشرين .

على أية حال فقد بدأت الثورة في القاهرة بمظاهرة سلمية ألفها الطلاب في يوم الأحد ٩ مارس ، ورغم أن اليوم انتهى بسلام ، فإن البعض كان الاعتقال من نصيبه . وفي اليوم التالي ١٠ مارس استمرت مظاهرات الطلاب الذين انضم إليهم الكثير من أفراد الشعب . وخلال المظاهرات سقط أول شهيد وأول جريح ، ثم توالت المظاهرات وتوالى معها سقوط الشهداء والجرحى ، ولم يقف الأمر عند حدود المظاهرات ، فقد أضرب المحامون في ١١ مارس ١٩١٩، وفي ١٥ مارس أضرب المحامون الشرعيون ، وشاركهم الإضراب في ذات اليوم عمال العنابر ، وفي ١٦ مارس كانت مظاهرة السيدات ثم مظاهرة أخرى للسيدات في ٢٠ مارس .

كذلك لعب الأزهر دوراً مهمًا في الثورة ، فمن على منبره تبارى الخطباء من المسلمين والأقباط لتشهد مصر وحدة وطنية جاءت رداً على ما كان يحدث من حين لآخر لشق صفوف الأمة ، والذي لم يكن الإنجليز بعيدين عنه . كذلك كان طلابه قوام مظاهرة ١٧ مارس ١٩١٩ والتي سقط خلالها العديد من الشهداء والمصابين.

ورغم إجراءات القمع والمحاكم العسكرية فلم يفت فى عضد المصريين فاستمروا فى المظاهرات، بل نظموا جنازات لشهداء الثورة مثل التى حدثت فى ٩، و١١ ، و١٢ أبريل سنة ١٩١٩.

ولم تقف الثورة عند حدود العاصمة ، بل امتدت إلى الأقاليم . ففى الإسكندرية انفجرت المظاهرات فى ١٢ ، ١٤ ، و١٧ مارس ، وفى ١٠ أبريل وخلالها وقع العديد من الشهداء والجرحى ، وفى بورسعيد حدثت مظاهرة فى ٢١ مارس وفى دمنهور كانت مظاهرة ١٧ مارس، وفى رشيد كانت مظاهرة ١٧ مارس ، كذلك اشتعلت مدن وقرى المنوفية والغربية والدقهلية ودمياط والقليوبية والشرقية ، وفى الفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان . وخلالها وقع الكثير من الشهداء والجرحى .

وتذكر مصادر الثورة أن أشد حوادث الثورة عنفًا كانت فى ديروط ودير مواس بصعيد مصر فقد هاجم الثوار القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وقد وقع الهجوم فى ديروط ، ثم فى دير مواس ، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلهم الثوار ، وبلغ عدد هؤلاء ثمانية.

ولم يقتصر أمر الثورة على المظاهرات والإضرابات بل جاء الاعتداء على خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون ليشكل وجها آخر من وجوه الثورة .

ويؤكد سجل يوميات الثورة أن سلطات الاحتلال واجهت الثورة بأقسى وأشد الأساليب قسوة، فبالإضافة إلى استخدام الأسلحة النارية جاء استخدام الطائرات فى أكثر من مواجهة وما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة فى المتظاهرين ، بل وصل الأمر إلى درجة هتك الأعراض وسلب ونهب الممتلكات مثلما حدث فى قريتى العزيزية والشوبك بمديرية الجيزة فى ٢٥ مارس ١٩١٩ .

ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك بل حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، ولما كانت البلاد تحت الأحكام العرفية ، فقد جاءت المحاكمات كلها أمام محاكم عسكرية بريطانية وظلت تلك المحاكم إلى أن تألفت وزارة محمد سعيد باشا فى مساء ٢١ أبريل

سنة ١٩١٩ والتي أعقبت استقالة وزارة حسين رشدى الرابعة (٩ أبريل - ٢١ أبريل ١٩١٩) . وقد تراوحت أحكام تلك المحاكم بين الجلد والسجن لمدد متفاوتة والإعدام .

على أية حال فقد رأت الحكومة البريطانية أن استخدام القوة المفرطة لم يؤد إلى إخمادها بالصورة التى تخيلتها ، فرأت الجنوح إلى مهادنة الثورة ، ومن ثم قررت الإفراج عن سعد زغلول وصحبه فى ٧ أبريل وسمحت لهم بالسفر ولمن يشاء من المصريين إلى أوروبا، خصوصًا وأن بريطانيا اتخذت عدتها فى مؤتمر الصلح ، لكى يرفض مطالب مصر، بل ويرفض أيضًا سماع هذه المطالب ، وتأكدت أنه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة الصلح . وجاء هذا الإفراج بناء على نصيحة الجنرال اللنبى الذى خلف وينجت فى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١٩.

ورغم مظاهر الابتهاج بقرار الإفراج عن سعد فقد استمرت أحداث الثورة خلال شهر أبريل واستمر سقوط الشهداء والجرحى ، وجاء إضراب الموظفين فى ١٢ أبريل ليضيف بعدًا آخر للثورة ، وإذ جاء إضرابهم متأخرًا ، إلا أنه جاء ردًا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون رئيس مجلس اللوردات فى ٢٤ مارس عندما أثنى على موقفهم من عدم مشاركتهم فى الثورة وهو ما فُسر على أنه تعريض بوطنيتهم.

على أية حال فقد سافر أعضاء الوفد المصرى من القاهرة فى يوم الجمعة ١١ أبريل ١٩١٩ إلى بورسعيد ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة ، وأبحر الجمع إلى باريس.

وعليه صار الوفد الذى ذهب إلى أوروبا مؤلفًا من : سعد زغلول، على شعراوى ، إسماعيل صدقى ، حمد الباسل، محمد محمود ، عبد العزيز فهمى ، أحمد لطفى السيد ، محمد على علوبة ، عبد اللطيف المكباتى ، سينوت حنا، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، الدكتور حافظ عفيفى ، حسن واصف ، محمود أبو النصر ، ثم انضم إليهم بعد ذلك عبد الخالق مدكور.

ورافق الوفد في رحلته هيئة سكرتارية مكونة من : محمد بدر ، جورج دوماني ، عزيز منسى ، ويصا واصف ، على بك حافظ رمضان ، وضم الوفد إلى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله إلى باريس.

ووصل الوفد إلى باريس فى ١٩ أبريل ، وهناك عمل على تنسيق أعماله وتنظيمها فألف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها سعد زغلول ، وعلى شعراوى أمينا للصندوق، والثانية للنشر التى شارك فى عضويتها إسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى ، وحافظ عفيفى وويصا واصف ، والثالثة للحفلات وشارك فى عضويتها إسماعيل صدقى وحسن واصف وجورج خياط وتولى أعمال السكرتارية مصطفى النحاس ليدون كل ما يحدث من مناقشات فى الجلسات وما يتخذ من قرارات . وتولى السكرتارية العامة محمد بدر وكانت مهمتها تنفيذ قرارات الوفد.

وبعد أن رتب الوفد بيته فى فرنسا كان فى ذات الوقت يرسم خطة عمله بحيث يبدأ أولاً بمقابلة الرئيس الأمريكى ويلسون لاستمالته لتأييد المطالب المصرية ، ولم لا ؟!. ألم يكن هو صاحب المبادئ الأربعة عشر والتى أعلنها فى يناير ١٩١٨ وثانيًا بالتقدم رأسًا إلى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته.

وفى الوقت الذى كان الوفد يرتب خطته للتحرك مدفوعًا بالإيمان بقضية مصر وعدالتها أمام المحافل الدولية ، غير أن صناع سياسة ما بعد الحرب من الدول المنتصرة ومن سار فى ركابها كان لهم رأى آخر ومن ثم جاءت الضربات التى كيلت لمصر . كانت الأولى فى ٢٢ أبريل ١٩١٩ عندما اعترف الرئيس ويلسون بالحماية على مصر . وتصادف أنه نفس اليوم الذى قدم فيه سعد زغلول كتابه إلى ويلسون يعرض على مسامعه ظلامة مصر.

والاعتراف جاء فى شكل كتاب مرفوع إلى نائب الملك فى مصر "اللنبى" من القنصل العام للولايات المتحدة فى مصر "همبسون جارى" . ونجد من الضرورى إثباته بنصه لأنه يضيف إلينا جانبًا مهمًا من سياسة الولايات المتحدة المبكرة تجاه منطقتنا. يقول الكتاب :

" يا صاحب الفخامة . أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه معه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كُلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه إلى القوة والشدة".

ورغم الصدمة التى حدثت للمصريين بشكل عام ، والوفد بشكل خاص بسبب هذا الاعتراف ، فإن الوفد لم يستسلم ، فسارع بإرسال احتجاج إلى الدكتور ويلسون . ثم قدم فى ٢٨ أبريل مذكرة إلى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض أقواله عليه ، واستند فى أحقية مطالبه إلى الأسس التالية:

أولاً : إذا كان الاشتراك فى الحرب هو الشرط الذى يتيح للأمم رفع صوتها فى المؤتمر. فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقًا تامًا . إذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع ألمانيا.

ثانيًا : يقتضى إلغاء السيادة التركية – وهو الأمر الذى نشأ عن الحرب – تغييرًا فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا التغيير لا يمكن إدخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى ، ولا يصح إجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين.

ثالثًا : سمع المؤتمر صوت المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب ، وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها وهى البلد ذو المدنية العتيقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلداً مستقلاً منذ قرن.

غير أن المؤتمر لم يلتفت للمذكرة ، بل وجه ضربة أكبر للوفد ، ففى ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان ، وفيها المواد التى تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية . وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية والتنازل عن الامتيازات فى القطر المصرى وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا.

وما إن علم الوفد بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها فى كتاب أرسله فى مايو ١٩١٩ إلى المسيو جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ورئيس المؤتمر.

غير أن ما حدث لم يفت فى عضد الوفد ، فقرر طرق الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والصحف والرأى العام فى فرنسا وإيطاليا وإنجلترا والولايات المتحدة ، وهى خطة أدارها الوفد باقتدار ، وهو ما يحسب له.

لجنة ملنر :

فى الوقت الذى كانت تدير فيه إنجلترا المعركة ضد مصر فى المحافل الدولية مع القوى الكبرى ، وهو ما نجحت فيه ، كانت تخطط وتدبر لمسألة أخرى داخل مصر ، ونقصد بها اللجنة الشهيرة والمعروفة بلجنة "ملنر" ، وكانت خطة إنجلترا من هذه اللجنة هى الحصول من الشعب المصرى على اعتراف بالحماية مثلما حصلت عليها من المحافل الدولية.

وقد فكرت إنجلترا فى إيفاد هذه اللجنة فى أعقاب حوادث الثورة مباشرة ، فقد وردت أول إشارة عن هذه اللجنة فى ٣١ مارس ١٩١٩ عندما سأل الكولونيل ويدجود Wedgwood العضو بمجلس العموم البريطانى ، الحكومة عما إذا كانت هناك خطوات تتخذ لإرسال لجنة تحقيق إلى مصر ، فرُد عليه بأنه وإن كان لا يستطيع فى تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق إلى مصر أم لا ، إلا

أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى فى الوقت المناسب أن تجرى تحقيقًا وافيًا فى أسباب الشغب الذى حدث فى مصر على أن يعاد القانون والنظام أولاً. غير أنه فى اليوم الثانى (أول أبريل) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق برياسة اللورد ملنر ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية فى ١٥ مايو فذكر أن المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة، وهو ما تأكد فى البلاغ الذى أصدره المندوب السامى فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ والذى جاء فيه:

"إن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها تحت حماية بريطانيا ، وإنشاء حكومة ذاتية تحت رياسة حاكم مصر.

أما غرض بريطانيا العظمى فهو الدفاع عن مصر ضد كل خطر خارجى، أو ضد تدخل أية دول أجنبية، وفى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى يمكن السلطان ووزراءه ومندوبى الأمة المنتخبين ، تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة من الاشتراك معا فى إدارة الشئون المصرية ، كل فى مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام .

وعليه قررت حكومة جلالته إرسال لجنة إلى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية، وتقوم بعد أن تستشير السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأى من المصريين بالأعمال الأولية التى هى لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة .

وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر ، فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسًا دقيقًا ، وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة ، ثم تقترح بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة (أو نظام الحكم) الذى يمكن وضعه موضع التنفيذ" .

وعلى حد قول البعض "فهذا البلاغ تتحدث فيه بريطانيا فى السطور الأولى بصراحة محددة عن سياستها، باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها . وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها . وعلى شراء موافقة الشعب المصرى عليها مقابل "تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى" .

ومع أن أول إشارة عن اللجنة كانت فى الأول من أبريل ١٩١٩، فإن الظروف السياسية في مصر ، عطلت مجيئها حتى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وهو ما أتاح الفرصة للمصريين للتفكير والتدبير لمقاطعة اللجنة ، وهى المقاطعة التي كانت العامل الحاسم فى تقرير مصير معركة الحماية.

على أية حال ففى ٢٢ ديسمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود ، الذى كان سفيراً لإنجلترا فى إيطاليا فى أثناء الحرب ، وكان من قبل سكرتيراً بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها . والجنرال السر جون مكسويل الذى كان قائداً للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب، والجنرال السير أوين توماس العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية ، والمستر سبندر رئيس تحرير جريدة "وستمنستر جازيت" والمستر هرست المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن المتخصصين فى القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضائى فى اللجنة .

وقد ضُم للجنة المستر أ. ت لويد سكرتيراً للجنة، والذى كان يتقن اللغة العربية ، والمستر إنجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعداً للسكرتير.

وقبل أن تعلن بريطانيا عن تشكيل اللجنة كانت تمهد الأرض فى مصر لقدوم اللجنة ، ففى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها

اللجنة عند وصولها إلى مصر ، وأعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (التى أنشئت فى ٢ يونيو ١٩١٩) لجمع هذه البيانات ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلى : (١) ما الأسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الأخيرة إلى الهياج، (٢) ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع، (٣) ما حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى، (٤) أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) أسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه.

ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل بدأت إنجلترا قبل قدوم اللجنة تروج لفكرة الحكم الذاتي من خلال الكتيبات التي طبعتها والتى كان يقوم بتوزيعها مأمورو المراكز بصفاتهم الرسمية وكان من أهمها كتيب بعنوان "الأمانى المصرية" والذى يدور حول إخلاص بريطانيا لمصر ورغبتها فى الأخذ بيدها ، ثم تفصيل للاستقلال الذاتي وشرح قانوني لمعنى الحماية .

ولم تكتف السلطات الإنجليزية بطبع الكتيبات التى تروج لفكرة الحكم الذاتى ، فقد استطاعت أن تغرى عدداً من الأعيان بتأليف حزب مصرى يتبنى هذه الفكرة ، ويتخذها برنامجاً ومنهجاً ، ويتولى مقابلة اللجنة فى أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المقاطعة ، وهو " الحزب المستقل الحر " والذى بدأ فى الظهور فى يوليو – أغسطس ١٩١٩ فى شكل ناد أطلق عليه اسم "نادى الأعيان" وهى خطوة قوبلت من قبل الوطنيين بالاستهجان والإدانة والطعن فى وطنية مؤسسيه فقضى نحبه سريعاً .

على أية حال فعلى أثر الإعلان عن تأليف اللجنة قامت مظاهرات الاحتجاج ضدها بالإسكندرية في ٢٤، و ٢٥ أكتوبر ١٩٢٥ راح ضحيتها بعض القتلى والمصابين.

غير أن إنجلترا أعلنت على لسان دار الحماية فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ بلاغًا رسميًا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت فى البلاغ مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية . وهو البلاغ الذى بسببه قامت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية وطنطا فى ١٥، و١٦ ، و١٧ نوفمبر معلنة الاحتجاج عليه وعلى قدوم اللجنة ، والتى سقط من جرائها بعض القتلى والجرحى ، بل بسببها قدم رئيس الوزراء محمد سعيد باشا استقالته فى ١٥ نوفمبر والذى أعلن فى كتاب استقالته عدم موافقته على حضور اللجنة ، وهى الاستقالة التى قُبلت فى ١٩ نوفمبر لتحل محلها وزارة يوسف وهبة باشا(٢٠ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠).

والعجيب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم وزرائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت اللجنة ، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع اللجنة وتعبيد الطريق لها.

غير أن الوزارة بسبب موقفها قوبلت بالسخط العام من قبل المصريين وبشكل خاص من الأقباط لأن يوسف وهبة كان قبطيا ، فقد استاء الأقباط من موقفه وأقاموا اجتماعًا كبيرًا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر فى الكنيسة المرقسية الكبرى برئاسة القمص باسيليوس وكيل البطريركية، أعلنوا فيها سخطهم على رئيس الوزارة، وعلى قبوله تأليف الوزارة . واتفق الحاضرون على إرسال برقية إلى رئيس الوزراء جاء فيها:

"الطائفة القبطية منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن" .

على الجانب الآخر ورغم الإجماع الكبير على المقاطعة ، فإن مصادر الثورة سجلت شريحة كانت لها رؤية مغايرة وقد مثل إسماعيل أباظة تلك الشريحة والتى

كانت ترى أنه من الخطورة عدم مقابلة اللجنة ، لأن ذلك سيتسبب فى أن تقابل اللجنة البعض من ذوى النفوس الضعيفة الذين سيعطون اللجنة بيانات من الممكن أن تسبب مشكلة لمصر مستقبلاً ، وأنه من الأجدى على مصر أن يقابل اللجنة من يمثل المصريين ليشرح وجهة النظر المصرية بشكل صحيح للجنة ، وهى الفكرة التى ، نال بسببها إسماعيل أباظة ما لا يتمنى فقد اتهم بخيانة الوطن وبيعه فآثر الرجل السلامة وطوى جوانحه على فكرته .

على أية حال ففى صباح يوم الأحد ١٧ ديسمبر وصلت الباخرة المقلة لأعضاء اللجنة إلى بورسعيد ، ثم انتقلوا بعدها إلى القاهرة التى وصلوها ظهر نفس اليوم . والمثير فى الأمر أن موعد سفر اللجنة من لندن ووصولها إلى مصر تم فى تكتم شديد ، فعند وصول اللجنة إلى محطة مصر أغلقت جميع أبواب المحطة ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار ، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر إلى دار الحماية ثم إلى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقراً لها.

غير أنه لم يكد يُذاع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة فى حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب فأضرب الطلبة فى ٨ ديسمبر وفى اليوم التالى خرجت المظاهرات فى عدة نواح من القاهرة ، وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل حدب وصوب واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها.

وقامت المظاهرات بالإسكندرية وبعض المديريات احتجاجا على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات على المتظاهرين عدا ما حدث فى الإسكندرية يوم ٢٦ ديسمبر عندما اصطدمت قوة إنجليزية بالمتظاهرين وهو ما تسبب فى وقوع عدد من القتلى والمصابين .

أيضًا أعلن المحامون إضرابًا عامًا يبدأ فى ١٧ ديسمبر وهو يوم ذكرى إعلان الحماية على أن يستمر الإضراب أسبوعا.

وفى ١٢ ديسمبر اجتمعت السيدات المصريات مسلمات ومسيحيات بالكاتدرائية المرقسية وأعلنوا احتجاجهم على وزارة يوسف وهبة باشا وعلى قدوم اللجنة ، وأصدرن بيانا ضمَّنه رأيهن فى الموقف السياسى، وإخلاف الإنجليز لوعودهم فى المسألة المصرية وضمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والإصرار على التمسك بالاستقلال التام.

كذلك قمن بمظاهرة فى ١٦ يناير ١٩٢٠ سارت من محطة مصر إلى شارع كامل فميدان الأوبرا فشارع عابدين .

كذلك احتج الموظفون في ١٥ ديسمبر بأحد المساجد ، وقرروا الإضراب يومًا واحداً هو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجًا على اللجنة ، ولما هددتهم الحكومة بإنزال العقوبات بكل من ينفذ الإضراب عدل الموظفون عن إضرابهم واكتفوا بالاحتجاج .

وفى ١١ ديسمبر قام طلاب الأزهر بمظاهرة بدأ سيرها من ميدان الأزهر ، وسارت المظاهرات بشكل هادئ وقبل أن تصل إلى شارع الموسكى أدركها الجنود الإنجليز ففرقوها ، فعاد الطلاب إلى ميدان الأزهر ودخل كثيرون منهم الجامع الأزهر فدخل الجنود وراءهم بنعالهم وأسلحتهم ، واعتدوا على من صادفوهم ، كذلك اقتحم الجنود مكاتب الإدارة وحاولوا كسر الأبواب ، ففزع الموظفون وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه.

عندئذ ثارت ثائرة المشايخ فاجتمعوا وأرسلوا احتجاجًا شديداً إلى السلطان فؤاد وإلى رئيس الوزراء والمندوب السامى.

من جانب أخر وبسبب موقف الوزارة من اللجنة ، جاءت محاولات الاغتيال السياسى التى تعرض لها يوسف وهبة نفسه فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ونجا منها وجاءت محاولة اغتياله على يد طالب قبطى هو عريان يوسف سعد الذى اعترف بأنه كان ينوى قتل رئيس الوزارة، وفى ٢٨ يناير ١٩٢٠ تعرض إسماعيل سرى وزير الأشغال لمحاولة اغتيال ولكنه نجا منها ولم تستطع سلطات التحقيق معرفة الجانى ،

وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ نجا وزير الزراعة محمد شفيق من محاولة اغتيال قام بها طالب بالمدرسة الإلهامية يدعى عبد القادر شحاتة وشاركه فى المحاولة زميله بنفس المدرسة عباس حلمى.

وفى ٨ مايو ١٩٢٠ نجا وزير الأوقاف حسين درويش من محاولة اغتيال ، وإن كان قد راح ضحيتها أحد الشبان .

ووسط هذا الصخب السياسى رزق السلطان فؤاد بمولوده فاروق فى ١١ فبراير ١٩٢٠، ولم تفوت إنجلترا الفرصة ، فقد أرادت أن تعلن عن مظهر الحماية بتدخلها فى تقرير وراثة العرش ، فحين ولاية السلطان حسين كامل ، ثم السلطان فؤاد عرش مصر، لم يكن قد بُت فى أمر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ، ولم يصدر أمر من السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد ، فانتهزت الحكومة البريطانية الفرصة ووضعت هى ذلك النظام ، وأبلغته إلى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه إليه اللورد اللنبى فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ والذى جاء فيه:

" يا صاحب العظمة ، إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية ، وعليه فقد أُمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية .

وإنى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين".

وقد وافق السلطان فؤاد على ما ورد بالخطاب فى رسالة شكر بعث بها إلى ملك إنجلترا جورج الخامس جاء به " أرجو جلالتكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه إلىّ اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت اللنبى نائب جلالتكم بمصر بحصولى الاعتراف بنجلى الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده . وهكذا وإن لم يوجد فيمن يولد من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة لأولياء عهد لى فى مصر تقلد السلطنة ، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأذكر لجلالتكم أن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ستكون دائما محل اهتمامى . وأعتقد بأننى سأستطيع دائمًا الاعتماد على معاضدة جلالتكم الثمينة وجميل صداقتكم".

وعلى رأى البعض فإنه لا يخفى "أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية".

على أية حال فقد قضت لجنة ملنر فى مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد بشكل عام ، وأسباب الثورة بشكل خاص ، وبحثت عن العلاج الذى تراه ناجعًا لملافاة الحالة الثورية ، وفى المقترحات التى تعرضها الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، وغادر اللورد ملنر القاهرة فى ٦ مارس ١٩٢٠ إلى القدس فى زيارة إلى فلسطين ، ثم عاد إلى الإسكندرية التى أبحر منها فى ١٨ مارس إلى بلاده التى سبقه إليها زملاؤه.

رغم خروج اللجنة من البلاد فقد استمرت حالة القلق السياسى ، جاء على قمتها الاستقالة التى تقدم بها رئيس الوزراء يوسف وهبة فى ١٩ مايو وقبلها السلطان فى ٢١ منه ، وتكاد تجمع المصادر على أن السبب الرئيسى للاستقالة كمن فى مظاهر السخط على وزارته وعجزه عن إدارة دفة الحكم باقتدار.

على أية حالة فقد خلفه فى الوزارة محمد توفيق نسيم الذى شكل وزارته الأولى (٢١ مايو ١٩٢٠ – ٦ مارس ١٩٢١) والذى كان يشغل منصب وزارة الداخلية فى

الوزارة السابقة . ويرى البعض أنها استمرار للوزارة السابقة على اعتبار أن رئيسها هو عضو سابق في وزارة يوسف وهبة ، وأنها وزارة اصطنعتها السراى وقامت على الاستخفاف بتيار الحركة الوطنية وهو ما يفسر لنا المحاولة الفاشلة لاغتيال توفيق نسيم في ١٢ يونيو ١٩٢٠ والتي قام بها شاب من موظفي حسابات مصلحة الصحة يدعى إبراهيم حسن مسعود وقد حوكم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، حكمت عليه بالإعدام ونفذ فيه.

غير أنه وسط هذا الصخب السياسى ، سجلت مصادر الثورة ، أن أحد نجاحات الثورة في جانبها الاقتصادى ، الخطوة الكبيرة التي أقدم عليها محمد طلعت حرب نحو إنشاء بنك مصر في عام ١٩٢٠ وهي الفكرة التي كانت تطرح من حين لآخر إلى أن جاءت الثورة فأحيتها من مرقدها !!

مفاوضات سعد – ملنر:

لم يكن خروج اللورد ملنر مع أعضاء لجنته نهاية لدوره السياسى ، بل جاء الدور الأكبر عندما بدأ يتفاوض مع سعد زغلول في المفاوضات المعروفة بمفاوضات سعد – ملنر . فقد أدرك ملنر وهو في مصر ، وما حدث من مقاطعة واسعة النطاق للجنته ، أن الوفد في يده مفتاح القضية المصرية ، وأنه بناء على تلك الحقيقة يجب فتح قناة اتصال معه ، فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن عهد إلى أحد أعضاء اللجنة وهو المستر هرست أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة ، وهناك التقى مع سعد زغلول ، ودعا الوفد إلى مفاوضة اللجنة في لندن.

ولما شعر الوفد باستعداد إنجلترا للتفاوض بشأن المطالب القومية ، سافر الوفد إلى لندن التي وصلها في ٥ يونيو ١٩٢٠ . وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في ٧ يونيو. وأسفرت المفاوضات عن مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه اللورد

ملنر إلى الوفد فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ رفضه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملنر فى نفس اليوم وقد رفضته اللجنة.

وجاء رفض الوفد للمشروع الإنجليزى لأنه أبقى قبضة إنجلترا الحديدية على مصر ، فقد جاء فيه تعهد بريطانيا بضمان سلامة أرض مصر ، وألا تعقد مصر أية معاهدة سياسية مع أية دولة إلا برضا إنجلترا ، مع ضرورة إبقاء قوات عسكرية بريطانية على أرض مصر لكى تحافظ على مصالحها وممتلكاتها ومواصلاتها ، وأن تقبل مصر بضرورة تعيين مستشار مالى إنجليزى يعهد إليه بجميع الاختصاصات المخولة لأعضاء صندوق الدين . وأن تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب ، وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء، وأن تعترف الحكومة المصرية أن لمركز ممثل بريطانيا فى مصر صفة خاصة ، وأن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة ، حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

أما المشروع المصرى والذى رفضته اللجنة فقد حاول أن يخفف من قبضة إنجلترا على مصر ، فقد جاء فيه مطالبة إنجلترا باستقلال مصر وأن تنتهى الحماية التى أعلنتها إنجلترا على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ هى والاحتلال الإنجليزى ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى ، وأن تخرج القوات البريطانية من مصر فى فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تبدأ من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، وأن تلتزم الحكومة المصرية بحسن معاملة الموظفين الإنجليز الذين سيتم الاستغناء عنهم، وإلى أن تلغى الامتيازات الأجنبية تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا استعمالها باسمهن . وعقد محالفة دفاعية بين الطرفين ، وألا تعقد مصر أى تحالف مع أية دول دون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا، وأن مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص بين الطرفين.

على أية حال فبسبب رفض كل طرف لمشروع الطرف الآخر ، توقفت المفاوضات ثم استؤنفت ثانية بوساطة عدلي يكن ووضعت لجنة ملنر مشروعًا ثانيًا يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وقواعده . وسلمه اللورد ملنر في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ إلى عدلي يكن لكي يوصله للوفد ، وأن على الوفد إما أن يقبله كله أو يرفضه كله !!

على أثر ذلك اجتمع الوفد للبحث في كيفية الرد على اللورد ملنر ، ومع تعدد الآراء حول كيفية الرد استقر رأي الوفد على استشارة الأمة في المشروع ، واتفق مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم الاستشارة وعهد الوفد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المفاوضة هم : علي ماهر ، محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتي ، أحمد لطفي السيد ، السفر إلى مصر على أن ينضم إليهم ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر وهم : مصطفى النحاس، وويصا واصف ، والدكتور حافظ عفيفي لكي يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة ومعرفة رأيها فيها.

وسافر سعد زغلول إلى فيشي بفرنسا للاستشفاء ، وانتظارًا لنتيجة استشارة الأمة، ومن باريس أرسل بيانا إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس ، لخص فيه أدوار المفاوضة، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها في المشروع.

على أية حال فقد عارض المشروع بعض الصحف والحزب الوطني ، وبعض أمراء الأسرة العلوية ، وكذا أقلام بعض المفكرين والسياسيين هم عبد العزيز فهمي ، والدكتور عبد الحميد أبو هيف أستاذ القانون الدولي بمدرسة الحقوق السلطانية ، والبعض الآخر حبذ المشروع ووافق عليه ، أما أغلبية الأمة فقد سلكت طريقًا وسطًا ، فأبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض في الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان إبداؤها رفضا للمشروع .

وبعد أن تم لأعضاء الوفد في مصر التعرف على وجهة نظر الأمة في المشروع، غادروا مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع الأمة ما رآه هو مهماً.

وسافر الوفد إلى لندن والتقى مع اللورد ملنر ، وأفضى سعد زغلول إليه أن الأمة أبدت تحفظات على المشروع فرفض ملنر بحث هذه التحفظات ، متمسكًا برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو تركه كله.

ولكن سعد زغلول رفض وجهة نظر اللورد ملنر، وتوقفت المفاوضات في مقابلة ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، وهي المقابلة التي أعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن في التحفظات ، وأنه إذا تقرر عقد معاهدة فإنها لا تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفي هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور ، وانتهت المقابلة لتفشل المفاوضات . بعدها غادر الوفد لندن في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ فوصل باريس ومن هناك أرسل سعد زغلول نداءً إلى المصريين دعاهم فيه إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالنفس وبعدالة قضيتنا.

وفي أعقاب ذلك اجتمع الوفد بكامل هيئته وقرر بالإجماع أن لا يدخل المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التي أبدتها الأمة.

وفي أعقاب ذلك رفع اللورد ملنر تقريره إلى اللورد كيرزون وزير خارجية إنجلترا في ١٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، ونشر في ١٩ فبراير ١٩٢١ وخلاصة التقرير أنه يرى فرض الحماية المقنعة على مصر ، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم . ووضع ملنر في تقريره قواعد السياسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر منذ ١٩٢١ حتى ١٩٣٦.

وبعد أن قدم تقريره إلى الحكومة الإنجليزية حدث خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة، انتهى بتقديم استقالته في يناير ١٩٢١ ، وفي فبراير خلفه في منصبه كوزير للمستعمرات المستر ونستون تشرشل.

هكذا فشلت المفاوضات والتي وضح من خلالها إصرار الجانب البريطاني على مصالحه وقواته في مصر على حساب قضيتنا ، وبان من خلالها الرؤية المستقبلية

لسياسة بريطانيا فى مصر والتى نفذتها بدقة متناهية بما تمتلكه من مقدرة سياسية تسندها قوة عسكرية خرجت منتصرة من الحرب.

تأكيد ذلك أنه على أثر دراسة وزارة لويد جورج تقرير اللورد ملنر قرر اعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى، وذلك من خلال القرار الذى أبلغه اللورد اللنبى إلى السلطان فؤاد فى خطاب أرسله إليه فى ٢٦ فبراير ١٩٢١.

فى أعقاب ذلك قدمت وزارة توفيق نسيم استقالتها فى ١٥ مارس وفى اليوم التالى قبل السلطان الاستقالة وأعلن فى نفس اليوم عن تأليف وزارة عدلى يكن الأولى (١٦ مارس ١٩٢١ - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها.

انقسام الأمة على نفسها :

ما إن تألفت الوزارة والتى أسماها سعد زغلول وزارة الثقة ، حتى استقبلتها الأمة بالابتهاج وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات ، كما جاءتها الوفود من كل ناحية معلنة تأييدها والثقة بها ، وأرسل عدلى يكن إلى سعد زغلول بنبأ تأليف وزارته وبرنامجها ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية ، فجاء رد سعد زغلول بأنه اعتزم العودة إلى مصر وغادر باريس فى ٢٩ مارس ، فوصل الإسكندرية فى ٤ أبريل ثم القاهرة فى ٥ أبريل . واستقبل فى الإسكندرية وفى الطريق إلى القاهرة استقبال الفاتحين وبشكل لم يسبق له مثيل مما كان له تأثير كبير على مجرى الحياة السياسية فى البلاد .

ففى أعقاب عودة سعد بدأت المحادثات بينه وبين عدلى يكن فى شأن اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية التى دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين

إنجلترا وفى أثناء المحادثات اشترط سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات عدة شروط :

١ - الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تامًا صريحًا ، أى إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها.

٢ - الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دوليًا عامًا سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عندما عرض عليها قبل الدخول في المفاوضات .

٣ - إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات.

٤ - أن تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد وأن تكون رياسة هيئة المفاوضة من الوفد.

ولم يكن هناك ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأولين ، أما الشرط الثالث والخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات فلم يكن فى مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية لأنها أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ، فكان لا بد من موافقة هذه السلطة على رفعها ، على أن عدلى استطاع رفع الرقابة على الصحف في مايو ١٩٢١.

أما الشرط الرابع فهو الذى قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ، ما دام هو رئيسًا للحكومة ، وكانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها، وتمسك سعد بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها فمن حقه أن يتولى رئاسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها.

على أية حال ففي حديث لعدلي نشر في صحيفة الأهرام في ٢٥ أبريل ، رفض مطلب سعد برئاسة وفد المفاوضات ، ومعربًا عن نيته السير في المفاوضات دون الوفد.

في نفس اليوم الذى نُشر فيه حديث عدلي باشا بالأهرام ، عقد سعد زغلول اجتماعًا مع أعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة ، ولكن الأعضاء جادلوه في ذلك ، وبعد مناقشة اتفقوا على ألا يذكر شيئًا عن هذا الخلاف في حفل شبرا الذي كان سعد على موعد لحضوره في ذلك اليوم ، غير أن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسيًا للعمل وحده ، خاصة بعد هذا الاستقبال الأسطورى الذى أشرنا إليه من قبل ، فذهب إلى حفل شبرا وخطب خطبته الشهيرة ، رد فيها على رئيس الوزارة مفنداً فيها ما ذكره عدلي عن توليته لرئاسة الوفد على أساس "أن الوزارة في مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكمًا بل تمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم" وخرج من ذلك بأن رئاسة عدلي باشا لوفد المفاوضة تعنى "أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس".

وضع سعد زغلول بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين في الوفد في مفترق الطرق ، فعندما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة وطلب منهم الموافقة عليه، فاجتمع في ٢٨ أبريل عشرة أعضاء هم : الرئيس ، سينوت حنا ، مصطفى النحاس ، واصف غالي ، محمد محمود ، لطفي السيد ، محمد على علوبة ، حمد الباسل ، جورج خياط ، عبد الخالق مدكور ، وطرحت مسألة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين . فصوت ضده ستة أعضاء هم : محمد محمود ، لطفي السيد ، محمد على علوبة ، حمد الباسل ، جورج خياط ، وعبد الخالق مدكور ، وهنا واجه سعد زغلول الموقف مواجهة المستعد له .

فقد أخبر الأعضاء المخالفين ، أنه سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ، ولكل منهم أن ينشر رأيه حسب ما يعتقد فخرج الأعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود ، حمد الباسل ، لطفي السيد ، محمد على علوبة بالاشتراك مع

عبد اللطيف المكباتي ، كتابًا إلى سعد زغلول نشروه في الصحف ، اعترضوا فيه على عدم اكتراث سعد برأي الأغلبية ، وأعلنوا ثقتهم بالوزارة ، وأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية .

وفي اليوم التالي رد سعد زغلول عليهم ببيان اعتبرهم من المنفصلين عن الوفد ، وأن الوفد "الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ أو الغاية وفي تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والأيمان التي أقسموها ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية .. ، وفي نفس اليوم استقال من الوفد علي شعراوي ، وانضم إلى المنشقين عبد العزيز فهمي، والدكتور حافظ عفيفي وعبد الخالق مدكور، كما استقال جورج خياط في شهر يونيو ، وبقي مع سعد مصطفى النحاس، واصف بطرس غالي ، سينوت حنا وويصا واصف.

ولم يقف الأمر عند ذلك التصدع الذي أصاب البنيان الوطني ، بل انتقل إلى الأمة التي انقسمت بين عدليين وسعديين، فقامت المظاهرات العدائية ضد عدلي وضد الأعضاء المنشقين منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة وكانت أعنف المظاهرات تلك التي حدثت في طنطا ضد الوزارة في ٢٩ أبريل، وحدث صدام كبير بين البوليس والمتظاهرين أسفر عن مقتل أربعة وإصابة أربعين، مما زاد من حرج موقف الوزارة ، وازداد حرجًا عندما أقدمت الوزارة على إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفل تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة.

واستفحل الانقسام بمضي الوزارة في اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة بمعارضة سعد لها . وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، ثم استخدمت الإدارة في جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم.

على أية حال فقد مضت الوزارة في سبيلها ، واستصدرت من السلطان في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسومًا بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي يكن

وعضوية حسين رشدى، وإسماعيل صدقى ، ومحمد شفيق وهم من أعضاء الوزارة وأحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف ويوسف سليمان من الوزراء السابقين . واصطحب الوفد معه مجموعة من المستشارين الفنيين والموظفين .

استمرت المظاهرات في أعقاب تأليف الوفد الرسمى ، سواء فى القاهرة أو الإسكندرية وفي كثير من المدن بالقطر واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعداً فى رأيه، والنداء بسقوطه، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة . غير أن المظاهرات ازدادت عنفاً في الإسكندرية وجاءت حوادث ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٢١ الدموية بالإسكندرية لتمثل قمة ما وصلت إليه البلاد من انقسام واضطراب ، وقد وقع من جراء تلك الحوادث عدد من القتلى والجرحى من الأجانب والمصريين.

مفاوضات عدلى - كيرزون (١٦ يوليو - ١٩ نوفمبر ١٩٢١)

سافر الوفد الرسمى إلي لندن التي وصلها فى ١١ يوليو، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين كيرزون وزير الخارجية البريطانية .

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه عملية التفاوض ، كان سعد زغلول يتحرك داخليا لإثارة الأزمات للمفاوضين في لندن . وإثارة الغبار حولهم فقد استدعى سعد زغلول بعثة مؤلفة من خمسة من نواب العمال فى البرلمان البريطانى على رأسهم المستر سوان الذى أسميت البعثة باسمه ، وكان هدف سعد من استقدامها معرفة شعور المصريين ودراسة حالة البلاد.

وبالفعل وصلت البعثة مصر فى شهر سبتمبر ، وتأهب سعد زغلول لزيارة طنطا بصحبة اللجنة وتحدد يوم ٢٣ سبتمبر موعداً للزيارة عندها قررت الحكومة منع هذه الزيارة محافظة على النظام والأمن العام ، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة ، وأقيمت فيهما للبعثة احتفالات كبيرة ، وألقيت فيهما الخطب طعناً فى عدلى باشا ووزارته ، وأقام سعد زغلول وليمة للجنة فى فندق شبرد تكريماً لها ، وفيها تبودلت الخطب من

الجانبين . ثم غادر الضيوف مصر فى ٧ أكتوبر بعد أن كان حضورهم سببًا لزيادة الفتنة فى البلاد.

استمر سعد زغلول فى مسعاه لإزعاج الوزارة والمفاوضين ، فبعد رحيل لجنة سوان اعتزم سعد زغلول القيام بزيارات لمديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية ، وكانت أسيوط أول محطة فى هذه الزيارة ووصلت الباخرة النيلية التى تقله إلى مدينة أسيوط فى ١٤ أكتوبر ١٩٢١ فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه ، وجندت الحكومة قواتها لمنع سعد زغلول من النزول إلى البر ، ووقع من جراء الشجار عدد من القتلى والجرحى ، أيضًا حدث شجار آخر فى جرجا ، أعقبه إصدار الوزارة قرارها بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فعاد إلى القاهرة بطريق النيل.

نعود مرة أخرى إلى معركة المفاوضات فى لندن ، فقد سلم كيرزون إلى عدلى يكن فى ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية ، أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد إلى زمن غير محدد ، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال ، وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، إلى جانب أنه يفصل السودان عن مصر.

وقد رد عدلى على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر ختمها بأن المشروع لا يجعل محلاً للأمل فى الوصول إلى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة القنال حماية للمواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الرد .

وعلى حد قول البعض كان الرد فى نهايته إيذانًا بقطع المفاوضات ، ورفض المشروع وغادر وفد المفاوضات لندن فى ٢٠ نوفمبر إلى القاهرة التى وصلها فى ٥ ديسمبر .

الطريق إلى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

يرى المتتبع لموقف بريطانيا أنها كانت مصرة على موقفها من القضية المصرية وإن تسلم للمفاوض المصرى ، سواء كان سعد ، أو عدلى بما يريد ، يؤكد ذلك أن الخطوط العريضة لخطتها كانت هى فى مفاوضات سعد - ملنر، وكذا فى مفاوضات عدلى كيرزون وأن تصريح ٢٨ فبراير - كما سنرى - كان المحطة التى يجب أن تقف عندها القضية المصرية أى أن خططها فرضت فرضًا.

يؤكد ما سبق أن بريطانيا لم تنتظر وصول عدلى إلى القاهرة، فقبيل وصوله بيومين أبلغت السلطان فؤاد على لسان اللورد أللنبى ما أسمى " بتبليغ ٣ ديسمبر" والذى تضمن إيضاحًا للسياسة البريطانية تجاه مصر ، وكيف أن بريطانيا قابلت بمزيد من الأسف رفض الوفد المصرى المعاهدة ، وأن موقف بريطانيا بعد رفض المشروع خلاصته أنها لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع دون رضا الأمة واشتراكها ، وفى انتظارها للرد ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة وأنها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ البريطانى عن رغبة الحكومة البريطانية فى أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية .

أما عن رؤية التبليغ للمستقبل فقد أوضح تمسك الحكومة البريطانية فى مصر بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية ، وأغفل الإشارة إلى السودان عمدًا ، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض مع هذه الحقائق ، ثم عمد إلى التهديد ، متوعدًا بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق، وسماها خطة التهييج، وإن بريطانيا مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة ، وأن الطريق

الوحيد لتقدم الشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره.

وفى اليوم التالى ٤ ديسمبر نشرت بريطانيا ما سمى آنذاك الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون ، رد عدلى ، وتبليغ ٤ ديسمبر ، وكان الهدف واضح وهو إصرار الحكومة البريطانية على خطتها تجاه مصر ، وفى ذات الوقت كانت عاملاً مساعداً فى النيل من عدلى . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن الوثائق التى نشرت كانت حديث المجالس وموضع سخط وغضب الناس وجاء رد فعلها سيئًا ، فعند عودة عدلى يكن إلى القاهرة قابلته الجماهير التى شحنت من قبل سعد ضده ، بكل أنواع الإهانات ، فاجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بالعبارات البذيئة، وقذفوه بالبيض الفاسد والقاذورات والطوب ، وهو ما ساعد فى شق البنيان الوطنى.

بهذه الصورة وجد عدلى يكن أن ما كانت تستند عليه الوزارة وهو مسألة المفاوضات – لم يأت بالنتيجة المرجوة، ففى ٨ ديسمبر رفع تقريره إلى السلطان عن المفاوضات ، أوضح فيه مراحلها ، وأنه كان من المستحيل قبول مشروع المعاهدة التى قدمه كيرزون، وأن سعى المفاوضين المصريين للحصول على اعتراف بمصر دولة مستقلة وإلغاء الحماية ، لم يكلل بالنجاح ، وأن المفاوضات التى طالت جاءت مرهقة عسيرة غير منتجة ، وأنه كان من الأحرى ألا تستمر أكثر من ذلك لأنها لم تحقق الغاية التى جاء المفاوضون المصريون من أجلها.

وفى اليوم التالى ٩ ديسمبر رفع استقالة الوزارة إلى السلطان، وهى الاستقالة التى لم تقبل إلا بعد أسبوعين أى فى ٢٤ ديسمبر ، وهو ما سنعرض له بعد قليل .

على الجانب الآخر كانت بريطانيا تخطط لأمور أخرى منها محاولة النيل من الحركة الوطنية ممثلة فى سعد والذين معه ، ففى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١ نشر سعد

زغلول نداءً إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد ، وحمله حملة شديدة على التبليغ البريطانى ، وأن شعار المصريين سيظل "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" . ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر الساعة العاشرة صباحًا للنظر فى الحالة الحاضرة ، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله ثانية ، فأصدرت قرارًا فى ٢١ ديسمبر بمنع الاجتماع ، وفى اليوم التالى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم إلقاء الخطب، وعدم حضور الاجتماعات العامة، أو الكتابة فى الصحف، وكذا المشاركة فى التشاور السياسى، بل وأمرته بمغادرة القاهرة ، والإقامة فى الريف ، كما أصدرت أمرها إلى كل من : فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مصطفى النحاس ، صادق حنين ، مكرم عبيد ، جعفر فخرى، سينوت حنا ، أمين عز العرب، بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها ، وعدم التدخل فى الأمور السياسية، وهو ما رفضه سعد زغلول فى رده على القرار البريطانى وكذا كان رد الذين معه .

كان رد سلطات الاحتلال أن اعتقلت سعد زغلول فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر، واعتقلت فى نفس اليوم الذين أنذرتهم مع سعد ، باستثناء أمين عز العرب الذى قبل السفر إلى عزبته بالسنطة غربية ، وصادق حنين الذى قبل البقاء فى منزله بحى الزيتون، وكذا جعفر فخرى، أيضًا أصدر الجنرال أللنبى أمرًا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد من أعضائه إلا بإذن كتابى .

وجاء رد الفعل فى شكل اجتماعات من قبل الوفد والأمة احتجاجًا على اعتقال سعد وصحبه ، فقامت المظاهرات فى القاهرة وبعض مدن الأقاليم ، واقترن بالاجتماعات الدعوة للمقاومة السلبية من خلال مقاطعة البضائع الإنجليزية .

وسرعان ما جاء رد الفعل البريطانى عندما صدر الأمر العسكرى فى ٢٥ ديسمبر جاء فيه: "ليكن معلومًا عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدة ، ولديهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة" وحدثت

مصادمات في العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية سقط من جرائها بعض القتلى والجرحى.

نعود مرة أخرى إلى استقالة عدلي يكن التي قدمها في ٨ ديسمبر ولم تقبل إلا بعد أسبوعين ، فقد تمهل السلطان في قبول الاستقالة ، وطلب الانتظار حتى يمكن تأليف وزارة جديدة، فلما أبطأ السلطان في تأليفها وعمدت سلطات الاحتلال إلى إجراءات العسف والاضطهاد، واعتقلت سعد زغلول ، كما أشرنا ، بادر عدلي يكن في نفس اليوم إلى استعجال قبول استقالته حتى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد .. ولأهمية ما ورد في خطاب عدلي يكن نجد لزاما علينا أن نسجله بنصه . قال :

"يا صاحب العظمة – تشرفت على أثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقي زملائي يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأوامر عظمتكم ، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئًا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها، فإني أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين" .

وقد قبل السلطان الاستقالة في اليوم التالي . وأصدر أللنبي إعلانًا بالترخيص بكل وزارة أو للقائم مقامه أن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية.

توالت الأحداث سريعة ، فلم تكتف سلطات الاحتلال باعتقال سعد والذين معه ، كما أشرنا سابقًا، بل استقر رأيها على نفي سعد وصحبه إلى جزائر سيشل بالمحيط الهندي ، فأبحر سعد من السويس في مساء الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ بصحبة فتح الله بركات ، عاطف بركات، مصطفى النحاس ، سينوت حنا ، مكرم عبيد ، ومن السويس إلى عدن فسيشل التي ظلوا بها ثم نقل سعد إلى جبل طارق في ١٨ أغسطس ١٩٢٢ بسبب ظروفه الصحية .

لم يفت ما حدث في عضد الوطنيين ، فعندما دعا أمين الرافعي إلى توحيد الصفوف، بُذِلَت مساعٍ لعودة الأعضاء المنشقين إلى حظيرة الوفد وهم محمد محمود ، عبد العزيز فهمي، حمد الباسل، أحمد لطفي السيد، حافظ عفيفي، عبد اللطيف المكباتي ، محمد على علوبة ، جورج خياط ، فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالي، ويصا واصف ، على ماهر ، واجتمع الجمع في بيت الأمة في ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانًا مشتركًا أعلن فيه أنهم أجمعوا على أن يسلكوا سبيل العمل الذى بدأوه منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد ، وأن تعتصم الأمة بالاتحاد الذى هو سبيل الوحيد لبلوغ أمانيها.

كذلك ضم الوفد إلى أعضائه في يناير وفبراير ١٩٢٢ كلاً من على الشمسى ، علوى الجزار ، مراد الشريعى ، مرقس حنا ، عبد القادر الجمل . على أن عبد العزيز فهمي لم يلبث أن استقال من الوفد في يناير ١٩٢٢ وأذاع استقالته في الصحف دون أن يذكر لها سببًا وتبعه : أحمد لطفي السيد ، محمد محمود ، محمد على علوبة ، عبد اللطيف المكباتي ، حافظ عفيفي ، فانقطعوا عن الوفد ، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه وهو ما أثر بالسلب مؤقتا على الوفد .

رغم هذا الخلاف فقد رأت قيادة الوفد أنه من الأجدى تفعيل المقاومة السلبية ضد إنجلترا ، فأصدر قرارًا في ٢٣ يناير ١٩٢٢ بتنظيم هذا المقاومة ، وفور نشر القرار في الصحف قامت سلطات الاحتلال باعتقال الأعضاء الذين وقّعوا عليه وسجنتهم في ثكنات قصر النيل ، ويصا واصف ، على ماهر ، جورج خياط ، مرقس حنا ، علوى الجزار ، مراد الشريعى، واصف بطرس غالي ، كذلك عطلت سلطات الاحتلال الصحف التي نشرت القرار ثم عادت فأذنت لها بالظهور .

على أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى، السيد حسين القصبى، الشيخ مصطفى القاياتى، سلامة ميخائيل، فخرى عبد النور، محمد نجيب الغرابلى.

غير أن سلطات الاحتلال ما لبثت أن أفرجت فى ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد الذين اعتقلتهم فى ثكنات قصر النيل فانضموا إلى زملائهم الجدد.

من ناحية أخرى أخذ الفصيل الوطنى اتجاهاً آخر بخلاف ما سبق ، والذى تمثل فى بعض حوادث الاغتيال ضد البريطانيين ومن تعاون منهم، ففى ٥ يناير سنة ١٩٢٢ اعتدى مجهول على محمد بدر الدين مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام وجاءت إصابته بسيطة ؛ وفى فبراير ١٩٢٢ قُتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف كما قتل المستر جوردون صاحب أحد المصانع بمنطقة الشرابية ، كما شرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكة الحديد ولم يعرف مرتكبو تلك المحاولات .

هكذا كانت الأحوال والتى مهدت الطريق لإصدار بريطانيا تصريحها الشهير فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى صدر من جانب واحد هو الجانب البريطانى.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

أشرنا قبلاً ، أن عدلى يكن قدم استقالته ، وظلت البلاد مدة تزيد على شهرين بلا حكومة حتى تألفت وزارة عبد الخالق ثروت الأولى (أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) ، وقبل أن تتكون تلك الوزارة ، رشح المندوب السامى بالقاهرة عبد الخالق ثروت وزير الداخلية فى الوزارة العدلية المستقيل ، وقد بين أللنبى الترشيح على أساسين:

الأول : أن عبد الخالق ثروت أصبح أقوى ممثلى تيار المعتدلين ، لأنه نجح فى وزارة الداخلية ، فى وقت تحملت فيه تلك الوزارة عبء المحافظة على الأمن ضد محاولات سعد زغلول إسقاط حكومة عدلى ، كما أنه صمد أمام الهجمات التى شنها الوفديون فى أثناء تولية مقاليد رئاسة الوزارة فى أثناء غياب عدلى يكن فى لندن.

الثاني: رضا القصر عنه بعد استجابته إلى كثير من الرغبات الشخصية للسلطان من أهمها ما فعله فى تحميل اعتمادات الدولة لإصلاحات قصر المنتزه والذى كان يرغب الملك فؤاد فى استخدامه.

وقد فوتح عبد الخالق ثروت فى مهمة تأليف الوزارة فاشترط لقبولها عدة شروط، نشرت فى الصحف فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ وهى :

١ - عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به.

٢ - أن تصرح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بادئ ذى بدء.

٣ - إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل .

٤ - إنشاء برلمان من هيئتين تكون له السلطة العامة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

٥ - إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع الأعمال.

٦ - لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور الجلسات بمجلس الوزراء .

٧ - حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

٨ - استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات.

٩ - رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتماداً على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين .

١٠ – الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب ، ولحل مسألة السودان ، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل في ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها.

١١ – يكون قبول هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية.

ويرى البعض أن أللنبي كان موافقًا على تلك الشروط ، وإلا ما سمح بنشرها ، بل يمكن القول إن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلي وثروت.

على أية حال فقد رأى أللنبي أن شروط ثروت هي بمثابة ترضية للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأي وحكومته ، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها فغادر القاهرة في ٣ فبراير ١٩٢٢ ، وتباحث مع رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ووزير خارجيته اللورد كيرزون ، وانتهت المباحثات إلى قبول شروط ثروت وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

وعاد أللنبي إلى القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) ونرى لزاما أن نسجل التصريح المذكور بنصه . يقول :

تصريح لمصر:

"بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهدت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ – انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ – حالما تصدر حكومة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣ – إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها . وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه"

وقابل اللورد ألنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير) ورفع إليه خطابا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح . والخطاب المذكور عبارة عن مذكرة تفسيرية له..

وعليه أصبح منتظراً بعد إعلان التصريح أن يعهد بتأليف الوزارة إلى عبد الخالق ثروت، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه ، وبالفعل ففى اليوم التالى لصدور التصريح (أول مارس) ألف الوزارة لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها كدولة مستقلة وإن كان بشروط .

المراجــع

- **أحمد عبد الرحيم مصطفى** ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة .

- **عباس محمود العقاد** ، زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ، العدد ٩ ، دار الهلال القاهرة ، فبراير ١٩٥٢.

- **عبد الرحمن الرافعى** ، ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، جـ ٢ ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

- **عبد الرحمن الرافعى** ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- **عبد العظيم محمد رمضان** ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- **عمر عبد العزيز عمر** ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩١٧ – ١٩٥٢) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

- **لطيفة محمد سالم** ، مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- **محمد حسين هيكل** ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١.

- محمد صبيح ، كفاح شعب مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦.

- يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣) ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

الفصل التاسع

عهد الملكية

فؤاد وبداية العصر الملكى

سامى أبو النور

فؤاد وتكريس النظام الملكى :

قبل أن نعرض للجهود التى بذلها فؤاد لترسيخ قواعد العرش ينبغى بداية أن نلقى الضوء على شخصيته باعتبارها مدخلاً حيويًا لسياسته . فلقد ولد فؤاد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ بالجيزة ، وتلقى تعليمه العسكرى فى إيطاليا، وسافر إلى تركيا فى عام ١٨٩٠ حيث عين ياورًا فخريا للسلطان عبد الحميد فى الأستانة وعاد إلى مصر عام ١٨٩٢ حيث عينه الخديو عباس ياورًا خاصًا له .

ولقد اكتسب فؤاد خبرة سياسية واسعة إذ عاش صراعات ابن أخيه عباس حلمى والإنجليز ، وكان أن غادر القصر فى عام ١٨٩٥ واتجه إلى المساهمة فى المشروعات ذات الطابع الثقافى ، وإليه يرجع الفضل فى إقناع شقيقته الأميرة فاطمة بنت إسماعيل ، إذ وهبت للجامعة هبة عظيمة ، وقام بالاكتتاب لنفس الغرض واستطاع أن يجمع نحو ٢٠ ألف جنيه وافتتحت الجامعة بالفعل عام ١٩٠٨ ليكون رئيسها الأعلى كما ساهم فى ترقية الجمعية الجغرافية وشارك فى إنشاء الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

على الجانب الآخر أظهر فؤاد اهتمامًا بالأزهر والمعاهد الدينية وإن كان يرجع إليه الفضل فى إنشاء المبانى الحديثة للأزهر ، إلا أنه لم يوجه عنايته لتطوير برامج التعليم فيه ، وإن حرص دائمًا على أن تكون له السيطرة المطلقة على الأزهر ، ولسوف نرى كيف نجح فى أن يستخدمه كسلاح فى وجه خصومه السياسيين على امتداد سنوات حكمه مما كان عملاً من أعمال المهارة السياسية المحسوبة للقصر .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة محاولات سابقة له قبيل اعتلاء عرش مصر لتولى إمارة طرابلس . من ذلك فإن فؤاد كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع البلاط الإيطالى - بحكم نشأته وتعليمه - وهذا بدوره قد جعله يسعى فى عام ١٩١١ ليكون ملكًا أو أميرًا على طرابلس الغرب . ولقد أشيع وقتها إن ملك إيطاليا قد وعده بذلك بعد احتلالها ، ومن ثم كانت مساعى فؤاد للتقريب بين الخديوى عباس حلمى وملك إيطاليا ، ومما ساعد على تقوية هذا الاعتقاد ما كان من زيارة الخديوى عباس حلمى لإيطاليا برفقة الأمير فؤاد .

ويبدو أن الغزو الإيطالى لطرابلس قد واجه العديد من الصعاب التى حالت دون تحقيق أطماع فؤاد فى إمارة طرابلس . إثر ذلك راح فؤاد يتجه لتولى عرش ألبانيا واتفق ذلك مع ميوله وأهوائه ، بل وأعلن أنه إذا ما عرض عليه تاجها فلن يرفضه . هذا الترشيح كان يلقى قبولاً من فرنسا وإيطاليا . ويشير عبد الرحمن عزام فى مذكراته إلى أنه طلب من رسوله للأمير فؤاد إبلاغه بأن مائة ألف مسلم فى ألبانيا يؤيدون أى أمير مسلم من أسرة محمد على . وراح عزام يكتب لزعماء المسلمين فى ألبانيا عن ترشيحه للأمير فؤاد ملكًا عليها .

على الجانب الآخر اعترضت حكومة النمسا على ترشيح فؤاد لعرش ألبانيا ، وبذلت السعى لدى الحكومة الإيطالية فى هذا الصدد وتراجعت الأخيرة فعلاً ، ومن ثم فقد غاضت آمال فؤاد فى العرش مرة أخرى، إلا أن الفرصة بدت مواتية له لكى يتولى عرش مصر - كما رأينا - إثر التبليغ البريطانى فى أكتوبر ١٩١٧ .

ولقد كان فؤاد رجلاً ذكيًا ، آمن بأن القدر قد اختاره لأمور جليلة وقد يندر أن يحدث شىء فى مملكته دون أن يسترعى نظره وانتباهه، بيد أنه كان مما يعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر ، مقتنعًا بما ذهب إليه ميكيافيللى من أن " تفكير القصر شىء وتفكير السوق شىء آخر .

ولا ريب في أن شخصية فؤاد - بطبيعتها الاستبدادية - إلى جانب تلك الصراعات التي خاضها في مواجهة القوى الأخرى في إطار التغييرات السياسية والتشريعية التي مرت بها البلاد قد أسهمت في تحديد أبعاد دور القصر كمؤسسة للحكم. اتجهت إرادة فؤاد فور توليه العرش إلى تكريس دعائم النظام الملكي وذلك من خلال تدعيم دور القصر في السلطة ومن خلال طائفة من التشريعات تمكن من خلالها من إعادة بناء تلك المؤسسة على نحو جعلها قادرة على النهوض والمشاركة في الحكم، بل ودخول حلبة الصراع في مواجهة قوى التأثير السياسي الأخرى ونعني بها دار المندوب السامي البريطاني ، والحركة الوطنية التي ما فتئ أن اشتد ساعدها في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

ولا مراء في أن ثمة مخاطر كانت تهدد عرش مصر، كان مصدرها أطماع الأسرة العلوية ذاتها ، ومن ثم فقد وجه فؤاد اهتمامه إلى تأمين وراثة العرش كي تنحصر في ذريته حتى يتجنب أي صراعات قد تنشأ مستقبلاً ، فأصدر أمرًا كريمًا يحدد نظام وراثة العرش ، وجعل ولايته لأكبر أبنائه ، ثم أكبر أبناء ذلك الابن ، حتى إذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية لأكبر أبنائه ، ولو كان للمتوفي إخوة ، وحدد الولاية بالفعل من بعده لابنه فاروق وراح يحدد بعد ذلك إجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التي تختار منها وجعل موافقة البرلمان شرطًا لنفاذ ذلك الاختيار .

عقب ذلك أصدر فؤاد قانونًا بوضع نظام الأسرة المالكة يحدد من ينحصر فيهم لقب الإمارة ، وكذا نظام توارث اللقب ، كما منح الملك بموجب هذا القانون الحق المطلق في توزيع المبلغ المحدد بميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة ، وكذا تعديل أو قطع تلك المخصصات عن مستحقيها .

يفهم من هذا ان فؤاد قد نجح في إخضاع الأسرة العلوية - وهي مصدر رئيسي لتهديد العرش - لنفوذه ، وبذلك قضى على احتمالات الصراع عليه إلى حد بعيد.

عمد فؤاد بعد ذلك إلى إعادة تنظيم الكيان الداخلى للقصر لكى يغدو مؤسسة سياسية قادرة على ممارسة دورها كطرف أصيل فى الصراع على السلطة ، ويمكن من خلالها لفؤاد تحقيق غاياته فى الحكم المطلق .

ويأتى " الديوان الملكى " على قمة التنظيم البيروقراطى للقصر ويعد بمثابة همزة الوصل بين الملك من جهة والسلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى . وكان يتم اختيار رئيس الديوان من بين رؤساء الوزارات أو الوزراء السابقين . ومن أبرز من تولوا رئاسة الديوان توفيق نسيم ، وأحمد زيور، وعلى ماهر .

ولقد استطاع فؤاد أن ينفرد بتعيين رئيس الديوان أو وكيله قبل إصدار دستور ١٩٢٣ عندما عين محمد توفيق نسيم فى أبريل ١٩٢٢ رئيسًا للديوان ، فضلاً عن تعيين حسن نشأت وكيلاً للديوان فى ٧ أكتوبر ١٩٢٢ ، وذلك دون استشارة رئيس الوزراء وقتذاك عبد الخالق باشا ثروت ، إلا أن إعمال دستور ١٩٢٣ وما نص عليه من تولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه (م ٤٨) قد أفضى إلى نزاع خطير مع سعد زغلول إبان عهد وزارة الشعب ، عندما أراد الملك تعيين حسن نشأت وكيلاً للديوان – مرة أخرى – دون الرجوع إلى الوزارة التى تمسكت بحقوقها فى مواجهة العرش ، واضطر فؤاد إلى تعديل الأمر القاضى بالتعيين بعد أن وقع عليه سعد زغلول .

ينبغى الإشارة إلى أن أهمية منصب رئيس الديوان قد حدت ببريطانيا إلى التدخل فى تعيينات القصر تارة لتقصى حسن نشأت من منصبه كوكيل للديوان بدعوى تهديد مصالحها ، وتارة أخرى لكى تفرض أحمد زيور رئيسًا للديوان عام ١٩٣٤ .

على هذا النحو جاءت الصراعات التى دارت حول منصب رئيس الديوان لتخرج به عن " طابعه الإدارى " وتجعل منه منصبًا ذا طابع سياسى .

أما " ديوان كبير الأمناء " فيرأسه كبير الأمناء ويعاونه خمسة أمناء "تشريفاتية" ويختص بإجراء المراسم والتشريفات وترتيب زيارات الملك للدول الأجنبية والعربية : أما " ديوان كبير الياوران " فيرأسه كبير الياوران ويعاونه خمسة ضباط يمثلون أسلحة الجيش ، ويناط بهم تأمين الملك وحمايته ، ويحضر مقابلات الملك للسفراء بصدد اعتمادهم . إلى جانب ذلك فهناك ديوان " الخاصة الملكية " ويرأسه ناظر الخاصة ويتولى الإشراف على أوقاف الملك وأسرته وتوجيه الإنفاق من عائدها. وقد قام فؤاد بإخضاع تلك الأوقاف للقصر مباشرة بعد أن كانت خاضعة لوزارة الأوقاف .

وتجدر الإشارة إلى أن فؤاد بذل جهده لتنمية ثروته إثر اعتلائه الحكم ووجه عنايته لهذا الهدف . فعندما تولى الحكم كان يمتلك ٨٠٠ فدان ، إلا أنه عند وفاته صار له ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، بالإضافة إلى أنه كان يتمتع بدخل ٤٥٠٠٠ فدان من أراضي الأوقاف . أضف إلى ذلك أنه قد بلغ دخله السنوى : استثماراته وأملاكه الخاصة نحو مليون جنيه من الأراضي إلى جانب ٥٠٠,٠٠٠ جنيه يستثمرها فى مشروعات أخرى ، فضلاً عن استثماره لمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه فى أمريكا وإنجلترا حتى يمكنه مغادرة البلاد فى أى وقت .

كان زكي الأبراشي أبرز من تولوا هذا المنصب وعملوا بمهارة فائقة لإرضاء طموحات الملك بل وأطماعه . ولقد قضى الأبراشي بالقصر سبع سنوات أنشأ خلالها المزارع الملكية في أنشاص واستطاع أن يحقق لفؤاد ثروات طائلة منها ، وراح يبث نفوذه في شئون الحكم والإدارة ، حتى أن نائب المندوب السامي البريطاني راح يتدخل لدى رئيس الوزراء عبد الفتاح باشا يحيى ويطلب منه وضع حد لتدخل أشخاص غير مسئولين في شئون الحكم ، مشيراً بذلك إلى الأبراشي .

على الجانب الآخر راح أحمد زيور - رئيس الديوان الملكى آنذاك - يلتمس الحجج للأبراشي حتى يظل فى القصر لأن إخراجه قد يؤذى مشاعر الملك وراح يظهر استعداده لأن يضمن عدم تدخل الأبراشي مستقبلاً فى الشئون السياسية أو ما عداها

خارج نطاق وظيفته . يفهم من هذا أن مناصب القصر شكلت أحياناً مجالاً للصدام بين القصر ودار المندوب السامي بسبب تدخلهم في شئون الحكم بما يتفق ومصالح القصر ، مما كان يخل بحسابات دار المندوب السامي وتقديراتها .

أما " مجلس البلاط " فقد أنشأه فؤاد ضمن إدارات القصر وذلك لكي يتولى الفصل في النزاعات التي تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة ، إذ أن تلك النزاعات كانت تخرج عن ولاية القضاء . وبالفعل أصدر فؤاد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة ، وتضمن هذا القانون تشكيل مجلس البلاط ويتألف المجلس من أحد أمراء الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بمرسوم ملكي ، ورئيس مجلس الأعيان ، ووزير الحقانية وشيخ الجامع الأزهر ، ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ، رئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتي الديار المصرية ويشترط أن يكونوا جميعًا مسلمين (م ٨) .

ولقد حدد القانون المشار إليه صلاحيات المجلس واختصاصاته فيما يتصل بكل الخلافات التي تقع بين أعضاء البيت المالك بما فيها الأمور الشرعية . وتكون أحكام المجلس نهائية ويكون له سلطات واختصاصات المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية (م١١) . ويكون رأى المجلس استشارياً إذا ما قرر الملك حرمان أحد أفراد الأسرة من لقبه لعدم جدارته (م١٣) .

ولقد استخدم فؤاد هذا الحق فعلاً عندما قام بتجريد النبيل سعيد حليم من لقبه بدعوى ارتكابه أموراً تخل بكرامة مركزه ، كما استخدم هذا الحق مرة أخرى عندما أصدر النبيل عباس حليم نداء إلى الأمة في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ - إثر استقالة الوزارة النحاسية الثانية - أيد فيه الوفد وهاجم حل البرلمان وإعلان دستور ١٩٣٠ فقام فؤاد بإصدار أمر ملكي بتجريده من لقبه ومن امتيازاته .

ولسوف نرى أنه على امتداد سنوات حكم فؤاد ارتبط القصر كمؤسسة للحكم بشخص الحاكم ، حقيقة أن فؤاد قد شاركه سلطة القرار وتنفيذه رجال من صنائعه

كونوا فيما بينهم ما يمكن اعتباره " بدائرة القرار " داخل القصر كان هدفها دعم سلطة العرش ونفوذه الأوتوقراطي في مواجهة قوى الصراع السياسي الأخرى ونعني بها الإنجليز والحركة الوطنية .

القصر والحركة الوطنية بين الاحتواء والصدام:

ظل القصر في كل عهوده مؤسسة للحكم الأوتوقراطي في البلاد ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يقوده ذلك إلى الصدام مع الحركة الوطنية ومرد ذلك إلى ما كان من قناعة القصر بأنها - أى الحركة الوطنية - كانت دائمًا ما تمثل الخطر الداهم الذي يتهدده . حقيقة أن هذه العلاقة قد شهدت في بعض أطوارها تقاربًا بين الطرفين ، بيد أنه من الخطأ أن نفسر ذلك التقارب باقتناع القصر أو تبنيه لاتجاهات الحركة الوطنية بشكل أو بآخر ، بقدر ما يمكن تفسيره في إطار محاولات القصر الخروج من دائرة الهيمنة البريطانية ، أو تقوية جانبه في مواجهة " قوى الاحتلال " .

ولعل استعراض العلاقة بين القصر والحركة الوطنية يوضح تلك الحقائق ، من ذلك فإن انحياز الخديو توفيق إلى جانب الاحتلال البريطاني بصدد ضرب الحركة الوطنية والقضاء على الثورة العربية ثم احتلال البلاد في ١٨٨٢ ، لم يكن إلا مرحلة من مراحل العداء بين القصر والحركة الوطنية . حتى محاولات الخديو عباس حلمي لمؤازرة الحركة الوطنية وتدعيم صلاته بها ، جاءت إثر أزماته مع المعتمد البريطاني . على الجانب الآخر فقد كان تحالف القوى الوطنية بزعامة مصطفى كامل مع الخديوى عباس حلمي ، إنما جاء في إطار خطتها لاستقطاب الخديو إلى صفوفها بغية توحيد الجهود ضد قوى الاحتلال تحت لواء السلطان العثماني .

حقيقة أن الحركة الوطنية لم تكن حتى ذلك الوقت قد اكتملت لها أسباب القوة ، ومن ثم فلم تكن بالضرورة قادرة على حسم الصدام بين الوجود الاحتلالي والخديو ، لصالح الأخير ، ولقد أدرك عباس حلمي تلك الحقيقة مما جعله ينصرف عن تأييدها ،

وبات من المقدر على الحركة الوطنية أن تتحرك منفردة على الساحة فى مواجهة الوجود الاحتلالى .

عاد الخديو من جديد يطلب تأييد الحركة الوطنية ومساندتها له ، ذلك أن " حادثة دانشواى " عام ١٩٠٦ " ونجاح مصطفى كامل فى الدعاية للقضية الوطنية فى الخارج والتنديد بمخازى الاحتلال قد أغرى الخديو على العودة إلى تحالفه القديم مع الحركة الوطنية . وقد أثمر ذلك عن تأسيس مصطفى كامل الحزب الوطنى بمباركة الخديو عباس حلمى الثانى وتعضيده .

حقيقة أنه بتولى المعتمد البريطانى الجديد السير الدون جورست منصبه ، راح الخديو ينحاز للأخير ويفض تحالفه مع الحركة الوطنية ، بل وما لبث أن انقلب عليها وشارك الوجود الاحتلالى فى حربها ممثلة فى الحزب الوطنى وزعامته . إلا أنه باندلاع الحرب العالمية الأولى وما واكبها من عزل الخديو وفرض الأحكام العرفية على البلاد وإعلان الحماية ، قد أدى إلى تراجع الدور السياسى لكل من القصر والحركة الوطنية على السواء فى مواجهة تعاظم النفوذ البريطانى بشكل مطلق .

بيد أنه بنهاية الحرب بدت الظروف السياسية ملائمة للحركة الوطنية لكى تزدهر من جديد . فمن ناحية كان إعلان مبادئ ودرو ويلسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن اندلاع الثورة البلشفيه فى روسيا عام ١٩١٧ - كما سبق وأشرنا - كل ذلك قد ساعد على تهيئة المناخ لتزايد المد الوطنى من جديد والمطالبة باستقلال البلاد .

سعى القصر بدوره إلى التقارب مع الحركة الوطنية أملاً فى كسب تأييدها له ، واتخذ هذا التقارب مقدمًا عمليًا فى برقية بعث بها السلطان فؤاد إلى الرئيس الأمريكى ويلسون فى نوفمبر ١٩١٨ راجيًا إياه أن تكون المطالب المصرية موضع عنايته وعطفه .

إضافة إلى هذا فعندما كان الوفد المصرى بصدد السعى لعرض القضية المصرية فى الخارج ، فإن تنسيقًا قد جرى بينه وبين القصر لتعضيد هذا السعى . إلا أنه إزاء رفض الدوائر البريطانية فكرة سفر الوفد إلى الخارج ، بل وأظهرت ريبتها فى نوايا السلطان ، فما كان من الأخير إلا أن تحول نهائيًا عن الحركة الوطنية ، بل وانحاز إلى جانب الإنجليز أملاً فى تأييدهم له وحمايته وكان اندلاع ثورة ١٩١٩ إيذانًا بفصم عرى التحالف بين القصر والحركة الوطنية .

أما الحركة الوطنية بزعامة سعد زغلول فهى لم تكن لتناضل ضد الوجود الاحتلالى لانتزاع استقلال البلاد خدمة لأغراض القصر ، وإنما كان صراعها ضد الوجود الاحتلالى مقدمة حتمية لصراعها ضد القصر واستبداده . ومن ثم فان انفصام عرى التحالف بين القصر والحركة الوطنية كان بمثابة النتيجة الحتمية لاختلاف غايات وأهداف الطرفين .

على كل حال فقد جاء إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لكى يؤرخ بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين قوى التأثير السياسى فى مصر ، ففى إطار التصريح سعى القصر إلى التخلص من الوصاية البريطانية لتصبح له اليد العليا فى إدارة شئون البلاد ، بعد أن وضع فى تقديره أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مقومات السيادة على مصر يجب أن يؤول للقصر دون القوى الوطنية ، بل إن القصر كان يرى فى مطالب القوى الوطنية بالاستقلال نوعًا من المغالاة ، فعندما أخبر إسماعيل صدقى السلطان فؤاد قبل إعلان تصريح ٢٨ فبراير بأن اللورد أللنبى – المندوب السامى – انتهى إلى اليأس فى مساعيه فى لندن رد السلطان بقوله " لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها .

وواقع الحال فإنه على امتداد تلك الفترة منذ اعتلاء فؤاد العرش وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير كان الاحتلال البريطانى هو المصدر الحقيقى لسلطة العرش . هذا بدوره كان يتعارض مع أطماع فؤاد وآماله فى الانفراد بالحكم والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية . بيد أن المناخ السياسى السائد فى مرحلة ما قبل التصريح لم

يكن ليهيئ الظروف لقيام حكم القصر المطلق ، إلا أنه من الخطأ أيضاً القول بأن القصر لم يكن له دور سياسي واضح المعالم ، فقد كان الصراع الناشب بين القوى الوطنية والاحتلال البريطاني ، أهم ما شغل الساحة آنذاك .

إلا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير وما أتاحه للبلاد من قيام نظام دستورى وحكم نيابى فضلاً عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة ، قد ساعد على تهيئة الظروف للقصر لكى يلعب دوراً فى مجريات السياسة المصرية ، فلقد أصبح فؤاد يحكم دولة مستقلة ذات سيادة من الناحية النظرية ، وراح يوطد علاقته بدار المندوب السامى ، بعد أن اعترفت به بريطانيا حاكماً على مصر وقامت بتأمين سلامة العرش وحفظته لفؤاد ونسله من خلال سلسلة من التشريعات على نحو ما مر بنا .

أما عن القوى الوطنية فلا ريب فى أن تصريح ٢٨ فبراير قد جاء ليؤرخ بداية لانقسامها الحقيقى وتصدعها وتمثل ذلك في الانسلاخات التى حدثت فى القيادة الوفدية نتيجة موقف سعد من العناصر المعتدلة من أمثال عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ، مما ترك أثره السلبى على الحركة ، وكان الثمن باهظاً ، فالحركة الوطنية كانت تسعى للحصول على استقلال البلاد التام . إلا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير تباينت أبعاد الرؤية الحقيقية للاستقلال - رغم وضوحها - لدى رموز الحركة . فالفريق المعتدل منها كان يرى فى التصريح مكسباً يمكن قبوله بما حققه للبلاد من استقلال ، رغم أنه لم يكن ينكر أنه كان استقلالاً ناقصاً.

أما الفريق الآخر فقد تزعمه سعد زغلول واعتبر التصريح " نكبة وطنية للبلاد " بل ما فتئ أن هاجم فريق المعتدلين وعلى رأسهم عدلى يكن ووصفهم بأنهم " برادع الإنجليز " عند ذلك انكشف الأمر وأصبح كل توفيق مستحيلاً . هنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزراء ، ووقف فريق متردداً ينتظر.

وليت الأمر وقف عند هذا الحد من انقسام الحركة الوطنية على نفسها ، بل إن القصر من جانبه كان قد أسفر عن عدائه لها وسعى حثيثاً لوضع العراقيل أمام الوفد

بصدد قيادته للحركة الوطنية ، من ذلك فإنه بعد استقالة وزارة سعد زغلول - وزارة الشعب - في نهاية عام ١٩٢٤ ، فما كان من القصر إلا أن قام بحل البرلمان الوفدى في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ . وتلا ذلك حل مجلس النواب الوفدى يوم افتتاحه في ٢٣ مارس ١٩٢٥ بعد انتخاب سعد زغلول رئيساً له بدعوى أنه قد ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سبباً لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها .

على هذا النحو استطاع الملك فؤاد أن يحد من فاعلية الحركة إلى حد كبير وكان الظن بأن دخول الوفد في ائتلاف مع الأحزاب الأخرى إثر اجتماع الكونتننتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، سوف يشد من عضد القوى الوطنية في مواجهة القصر ويوحد كل البلاد . إلا أن الأمر كان على النقيض تماماً . من ذلك فإن أحزاب الأقلية كانت في غالبيتها تتجه بولائها للقصر فضلاً عن عدائها التقليدى للوفد .

وخلاصة القول فإنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، وتعاظم دور القصر وتأثيره في مجريات السياسة المصرية ، وبخاصة في مواجهة القوى الوطنية بشكل أساسى ، وكانت بدورها تشكل أداة الخطر الحقيقى عليه .

على الجانب الآخر راحت دوائر لندن تتجنب المواجهة السافرة مع القوى الوطنية، وتركت القصر لكى يضطلع بتلك المهمة . وأضحى التدخل الأجنبى قاصراً على الأمور التى تمس النفوذ البريطانى في البلاد ، أو التحفظات الأربعة الواردة في التصريح .

وينبغى الإشارة أيضاً إلى التغييرات التى طرأت على طبيعة الصراع القائم وأطرافه . فإذا كانت قضية الاستقلال تمثل المحور الأساسى للحركة الوطنية ، فإنه بصدور التصريح وما تلاه من صدور دستور ١٩٢٣ على نحو ما سيرد ذكره - قام صراع " دستورى الصبغة " بين القصر والقوى الوطنية مبناه الدفاع عن الدستور والتمسك بحقوق البلاد فيه ، وصراع من أجل الاستقلال في مواجهة الوجود البريطانى.

نحو الدستور:

جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ معلناً انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة . ومن ثم فقد كان على مصر أن تستكمل مقومات كيانها السياسى ونظامها النيابى ، وذلك من خلال إعداد دستور يقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان بمجلسيه كما يقرر واجبات الأفراد وحقوقهم طبقًا للقوانين والمبادئ الدولية .

بالفعل تألفت لجنة فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ سميت لجنة الثلاثين – نسبة لعدد أعضائها ما عدا الرئيس ونائبه – وذلك لوضع مشروع الدستور المقترح وكذا قانون الانتخاب . ولقد روعى أن تضم اللجنة عناصر تمثل كل الاتجاهات الدينية والسياسية فى البلاد ، فضمت مفتى الديار المصرية ممثلاً لعلماء الدين ، وبطريرك الأقباط ممثلاً لهم ، إلى جانب جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . أما عن الوفد والحزب الوطنى فقد قاطعا اللجنة والتى أطلق عليها سعد زغلول " لجنة الأشقياء " وكان المسوغ لذلك هو وجوب صياغة الدستور على يد جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب وليس بواسطة لجنة حكومية ، حتى لا يغدو الدستور منحة يمكن التلاعب بها . وتجدر الإشارة إلى أن الوفد رفض دعوة حكومة عبد الخالق ثروت لتمثيل نفسه فى اللجنة بعضوين أو ثلاثة ، لأن تمثيله بهذا العدد القليل – كما يقول الأستاذ العقاد – بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا ينال منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة .

على هذا النحو بدا واضحًا أن اللجنة لم يكن لها من سند سوى الحكومة . ولسوف نرى أن كل تلك العوامل قد أغرت القصر على مزيد من التدخل فى عملية صياغة الدستور لكى يصدر متسقًا مع توجهاته الأوتوقراطية وجنوحه لتكريس دعائم حكمه .

جرى إقرار القواعد والأسس التى سوف يبنى عليها الدستور بمعرفة لجنة مشكلة من ثمانية عشر عضواً انتخبتها لجنة الثلاثين ، وضعت لجنة المبادئ العامة مائة وعشرين قراراً خاصًا بالقواعد العامة لمشروع الدستور كان من ضمنها أن شكل الحكومة ملكية وراثية دستورية فى عائلة محمد على ، وأن الملك والبرلمان شريكان فى السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ، وأعطت للأخير حق حل مجلس النواب .

على كل حال فقد قامت لجنة الدستور بوضع مشروع الدستور ، وكان من أهم مواده النص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، وهو نص أساسى مترتب عليه ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وتحديداً لمسئولية الوزارة ، كما قضى المشروع بحق الملك فى تعيين الوزراء وإقالتهم ، وهذا أمر قضى به إسناد السلطة التنفيذية للملك وتوليه إياها بواسطة وزرائه .

أما الملك فؤاد فهو لم يكن يميل إلى إصدار الدستور أصلاً ، إذ أنه يجعل الحكم مرجعه إلى الشعب ، بينما يغل سلطة العرش ، ولقد أفضى الملك إلى عدلى باشا باستنكاره لبعض النصوص التى رأى فيها انتقاصًا لسلطاته وطلب إليه التدخل لتعديلها، بيد أن عدلى باشا لم يتدخل ولم يجد سنداً ولا مسوغًا لملاحظات الملك وترك الأمور تجرى مجراها الطبيعى .

على الرغم من أن القصر قد مارس ضغوطه على لجنة الثلاثين ، إلا أن النتائج لم تكن تلك التى يبتغيها . ومن ثم اتجه الملك صوب المندوب السامى البريطانى ليصرح له بأن أى دستور تضعه حكومة عبد الخالق ثروت لن يكون مقبولاً ، لأنه نتاج عمل أشخاص لا يمثلون رأى البلاد ، وسواء كان هذا الدستور جيداً أو سيئًا فإن ضميره يمنعه من الموافقة عليه .

على الجانب الآخر اختلفت الرؤية البريطانية ، إذ أن دوائر لندن كانت تطالب بدستور تتولى الحكم بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد البلاد ويمكنها تسوية العلاقات

المصرية البريطانية ، وإبرام معاهدة بين البلدين ، ومن ثم راح المندوب السامى يوضح للملك أن محاولاته لعرقلة إصدار الدستور لن تحظى بتأييد بريطانيا .

إلا أننا سوف نرى أن الممارسة العملية لسلطات القصر فى إطار دستور ١٩٢٣ قد أوضحت بجلاء جهود الملك فى الافتئات على حقوق الأمة والاستئثار بكل السلطات ، بل إن تتبع الانقلابات الدستورية التى جرت فى إطار التجربة الدستورية ، يوضح بجلاء كيف كان القصر المحرك الأول والحقيقى لهذه الانقلابات ، ولم تكن هناك وزارة أيا كان لونها السياسى لتجرؤ على ذلك دون تعضيد القصر ومساندته .

مهما يكن من أمر فقد استطاع القصر من خلال الوزارات المتعاقبة والموالية له أن يدخل الكثير من التعديلات على مشروع الدستور على نحو صدر معه الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وقد كان مختلفًا اختلافًا شاسعًا عن الدستور الأول الذى وضعت اللجنة مسودته ، وكان فى الواقع وفاقًا قبلته اللجنة فقط اعتقاداً منها أن دستوراً معيبًا خير من لا دستور ، ولعلمها بأن الملك فؤاد كان على استعداد لأن يكافح للحفاظ على امتيازاته .

صدر الدستور وقد حاد عن النموذج النيابى الصحيح الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم ، إذ أن السلطات التى خولها للجالس على العرش قد جعلته يملك ويحكم فى أن واحد . ورغم تعدد مثالب الدستور فيمكن القول بأنه خطوة لا بأس بها على طريق إقرار الحقوق الديمقراطية والنيابية للبلاد ، وهو وإن كان من الناحية الشكلية منحة فإنه من الناحية الموضوعية كان تعبيراً عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنام للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة .

بيد أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض وأورثته الضعف وأودت به فى النهاية . من ذلك ظهور أحزاب الأقلية وتزييف الحياة النيابية فى مصر فضلاً عن عدم استقرارها .

ولقد صدر الدستور بمقتضى أمر ملكى ، ومن ثم فقد جاء كمنحة من الملك لشعبه ، وكان ظاهر الدستور يوحى بأن الاختصاص الأصيل للبرلمان وأن مشاركة الملك فى السلطة التشريعية كانت ذات طابع توفيقى ، الأمر الذى كان من شأنه التهوين من حجم السلطات التى خولها له الدستور نظرياً ، والتى مارسها هو عمليًا ، من ذلك النص على أن الملك يتولى السلطة التشريعية مع مجلس الشيوخ والنواب (م٢٤) ، وكذا فإن تولى الملك السلطات التنفيذية بمقتضى نص (المادة ٢٩) من الدستور يعنى أن الملك قد جمع بين يديه كلاً من السلطتين ، مما يعنى تركيز مقاليد السلطة فى يده .

أضف إلى ذلك أن إطلاق حرية الملك فى حل مجلس النواب دون تقييد هذا الحق بحالات معينة (م ٣٨) يعنى أن مصير المجلسين قد صار رهنًا بمشيئة العرش ، وفى مجال الممارسة العملية استخدم هذا الحق فى حل مجلس النواب للانقلاب على الدستور غير مرة .

ولم يغب عن القصر أن يستأثر بالسيطرة على الجيش دون غيره من القوى السياسية الأخرى . وبات ذلك واضحًا فى مسألتى الرتب والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم (م٤٣) . وتمخض عن ذلك أن انتقلت إلى العرش مقاليد السيطرة على الجيش. وعن السيطرة على المؤسسات الدينية ، فقد استبقى الدستور للملك أمر المعاهد الدينية وتنظيمها وصار للقصر اليد العليا على هذه المعاهد وفى مقدمتها الأزهر ، الذى كان يشكل وبحق جزءًا من بنية الكيان السياسى للقصر .

ولا مراء فى أن الأزهر كان يشكل دائمًا أداة ضغط سياسى خطير للقصر ، وكان الأزهريون يعتقدون أن فى التصاقهم بالعرش صونًا لحقوقهم وإبعاداً للأزهر عن الصراعات الحزبية ، إلا أن الممارسة العملية جاءت على النقيض من ذلك تماماً ، إذ استخدمه القصر فى إثارة المتاعب فى وجه خصومه السياسيين وفى مقدمتهم الوفد .

أما عن تقييم دستور ١٩٢٣ فقد حاد عن النظام النيابى السليم الذى كان يؤمل من ورائه ، فصدر وكأنه منحة من الملك لشعبه . ثم إن قسم الملك لليمين الدستورية

أمام البرلمان (م٥٠) ، لم يكن قيداً لمسعاه نحو الحكم المطلق ، على ضوء ما استحوذ عليه من سلطات بمقتضى الدستور ذاته ، يضاف إلى ذلك أن توسع الدستور فى إقراره لحقوق الملك المباشرة ، كان يتعارض مع القواعد البرلمانية السليمة ، فطبقًا للقواعد المقررة فإن الملك يملك ولا يحكم ، مما كان يتعين معه تقييد السلطات التى يباشرها بنفسه ، وليس إطلاقها على نحو ما أتاحه له الدستور .

ويوجه عام يمكن القول بأن الدستور على هذا النحو جاء تعبيراً عن تيارين متناقضين في أهدافهما أولهما كان يمثل الحركة الوطنية التى استهدفت التأكيد على سلطة الأمة وصون حقوقها . ثانيها محاولة القصر الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطات ، والمشاركة الفعلية فى وضع القرار السياسى.

ولقد أظهرت الممارسة العملية فى إطار التجربة الدستورية تلك التناقضات ، ذلك أنه بصدور الدستور غدا للقصر كمؤسسة سياسية دور محدد فى الحكم وسلطة اتخاذ القرار ، الأمر الذى قاده إلى الصراع ضد القوى السياسية الأخرى بغية أن يستلب لنفسه مزيداً من السلطات والنفوذ لتعضيد مركزه فى البلاد ، الأمر الذى تفسره تلك الصراعات التى دارت بين العرش والقوى الوطنية ممثلة فى الوفد – والتى جرت بهدف تصحيح المفهوم الخاص بممارسة الملك حقوقه الدستورية ، وبعبارة أخرى بات من المحتم على القوى الوطنية أن تخوض صراعًا ضد الملك من أجل الدستور ، إلى جانب صراعها من أجل الاستقلال فى مواجهة الوجود الاحتلالى .

والواقع أن تلك الصراعات التى دارت بين القوى الوطنية والقصر زادت من قناعة الأخير ، بأن الدستور سوف يظل دائمًا عائقًا أمام أماله وأطماعه فى السلطة ، الأمر الذى تفسره الانقلابات الدستورية الثلاثة التى قام بها القصر على امتداد سنى حكم فؤاد .

جرى الانقلاب الدستورى الأول فى أعقاب استقالة وزارة سعد زغلول – وزارة الشعب – إثر حادثة مصرع السردار لى ستاك فى نوفمبر ١٩٢٤ . وتجدر الإشارة

إلى أن فؤاد أراد استعادة السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد ، وذلك بعد أن تدهور نفوذه بدرجة واضحة من جراء الصدمات المتتالية التي جرت بينه وبين رئيس الوزراء سعد زغلول ، والتي اتصلت في غالبيتها بتصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته الدستورية . إلى جانب ذلك كانت هناك قناعة دار المندوب السامي بمخاطر الحكم الدستوري ، وإدراكها بأن دكتاتورية القصر لن تكون أشد وطأة على النفوذ البريطاني من حكومة وفدية تحظى بتأييد البلاد .

وظهرت الظروف مواتية للقصر بتولي وزارة أحمد زيور الحكم في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهي المعروفة بولائها التام للعرش فاستصدرت مرسوماً ملكياً في ٢٥ نوفمبر بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وآخر بحل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، ودعت إلى إجراء انتخابات عامة ، استهدفت من ورائها أن تأتي بغير من أتت بهم انتخابات ١٩٢٤ من أغلبية وفدية ، بيد أنه ما لبث أن خاب فأل الوزارة ، إذ أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة ، وبدا أن البرلمان الجديد ذا الأغلبية الوفدية سوف يكون عقبة أمام حكم القصر ، فأعدت الوزارة استقالتها ، وكان الأمر مبيتًا بينها وبين الملك بأن تكون الاستقالة صورية . وبالفعل رفض الملك الاستقالة وأصدر مرسوماً بحل المجلس الجديد الذي لم يعش سوى تسع ساعات .

تأجلت عودة الحياة النيابية عدة شهور ، راح القصر خلالها يحكم قبضته على البلاد من خلال مراسيم لها قوة القانون ، ثم عمد بعد ذلك إلى التضييق على الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الوفد ، فاستصدر في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوماً بقانون سمي قانون الجمعيات والهيئات السياسية ، يجبر كل التنظيمات على الإفصاح عن برامجها وفروعها وعضويتها ، وخول القانون لمجلس الوزراء حق حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع هذه الإجراءات .

كان من الطبيعي أن يثير هذا الإجراء ثائرة الأحزاب السياسية في مصر على اختلاف اتجاهاتها ، وتمثل احتجاجها في دعوة البرلمان إلى الاجتماع طبقًا للدستور

في فندق الكونتننتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، حيث احتجوا في اجتماعهم على الحكومة وقرروا عدم الثقة بها واعتبار البرلمان قائمًا .

ودخلت السياسة البريطانية عاملاً مؤثرًا على الساحة ، إذ أدركت دار المندوب السامي أن صراع الملك والأحزاب المؤتلفة من شأنه التأثير بالسلب على مكانة بريطانيا ونفوذها في البلاد ، كما أن استمرار تعطيل الحياة النيابية في البلاد ، يعني بصورة أخرى إطالة أمد بقاء مسألة العلاقات المصرية - البريطانية معلقة دون حسم. وكان أن نصح زيور بإجراء الانتخابات على مقتضى قانون الانتخاب المباشر الصادر في سنة ١٩٢٤ ، وبانصياع الحكومة الزيورية لتلك النصيحة ، كان إجراء الانتخابات في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، بمثابة نذير بسقوط الوزارة الزيورية ونهاية الانقلاب الدستوري الأول .

وعن الانقلاب الدستوري الثاني فيمكن القول بأن قيام الملك فؤاد بإقالة الوزارة النحاسية الأولى في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ ، كان يعني بصورة أو أخرى عزمه على العودة إلى الحكم المطلق . وبالفعل تولت وزارة محمد محمود الحكم في ظل برلمان مؤتلف يمثلون أقلية فيه ، ومن ثم فقد أصدرت الوزارة غداة تشكيلها مرسومًا في ٢٨ يونيو بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر .

ولم يقف الأمر بالوزارة عند هذا الحد ، وبتدبير مع القصر استصدرت مرسوماً ملكيًا في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ بحل مجلس الشيوخ والنواب مدة ٣ سنوات ، على أن يتولى الملك السلطة التشريعية خلال تلك الفترة بموجب مراسيم لها قوة القانون . وكذا تعطيل بعض أحكام الدستور منها ما اتصل بتولي الملك سلطاته بواسطة وزرائه (م٤٨) ، وكذا المواد الخاصة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد موعد الانتخابات الجديد (م٨٩) .

راح القصر يعمل على تجنيب الانقلاب الدستوري أية معارضة فضلاً عن مصادرة حرية الأحزاب السياسية ، فاستصدرت الحكومة في ٢٠ مارس ١٩٢٩

مرسومين أولهما لتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، والثانى قضى بعقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من قام بالتحريض على كراهة النظام القائم .

على كل حال فما إن تم الانقلاب الدستورى الثانى على يد حكومة الأحرار الدستوريين حتى نشب صراع أقرب ما يكون إلى " صراع الديكتاتوريات " بين القصر من جهة والأحرار من جهة أخرى . وتلك نتيجة منطقية ترتبها تلك الاختلافات فى الغايات والأهداف لكل من طرفى الصراع . فإلى جانب ذلك الميراث من العداء التقليدى بين القصر والأحرار ، فإن الأخيرين لم يكونوا لينقلبوا على الدستور رغبة فى تكريس حكم القصر ، بقدر ما كان طلبًا لاستمرارهم فى الحكم .

على الجانب الآخر فإن القصر قد أراد أن يستخدم الأحرار كأداة لإنفاذ خطته فى الانقلاب الدستورى والاستئثار بالسلطة دونهم . أما السياسة البريطانية فقد اتخذت منحى آخر ، ولعل ما كان من تغيير المندوب السامى البريطانى اللورد لويد وإحلال سير بيرسى لورين بدلاً منه قد أعطى دلالات واضحة على أن ثمة تغييرات سوف تطرأ على السياسة البريطانية فى مصر ، وأنها غير راضية عن الأوضاع القائمة فى الداخل .

راحت بريطانيا تنشد عون الوفد للموافقة على النتائج التى أسفرت عنها مفاوضات محمد محمود – هندرسن لتسوية المسألة المصرية ، بيد أن الوفد راح يعلق موافقته على عودة الدستور . وكان قبول بريطانيا للمطلب الوفدى يعنى أن الوزارة القائمة باتت دون سند حقيقى من الإنجليز ، فقدمت استقالتها فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ لتؤرخ بذلك نهاية ثانى الانقلابات الدستورية فى عهد الملك فؤاد .

بيد أن القصر ظل برمًا بالدستور كارهًا لفكرة الحكم الدستورى ، وبدا المناخ السياسى فى عهد وزارة إسماعيل صدقى الأولى عام ١٩٣٠ مناسبًا لخطوات القصر فى هذا المجال . وينبغى أن نشير إلى أن هذا الانقلاب كان أشد وطأة على البلاد والحياة النيابية بها من سابقيه ، بالنظر إلى مقدمات هذا الانقلاب ، ونتائجه وما جرى من استبدال دستور ١٩٢٣ بدستور آخر هو دستور ١٩٣٠ ، والذى أتاح

للقصر سلطات واسعة فى الحكم قضت تمامًا على كل احتمالات قيام حكم ديمقراطى فى البلاد.

وفيما يتعلق بالظروف التى جرى فيها الانقلاب الدستورى الثالث فيمكن القول بأن توجهات القصر الاوتوقراطية قد وجدت انصياعًا تامًا من جانب رئيس الوزراء إسماعيل صدقى ، بل إن البعض يرى بأن اتفاقًا قام بين الملك وصدقى والإنجليز على إحداث هذا الانقلاب الدستورى ، وذلك بهدف القضاء على الأغلبية الوفدية البرلمانية أو بمعنى آخر القضاء على " ديكتاتورية الوفد " وإقامة " ديكتاتورية القصر " وذلك من وجهة نظر الأخير .

كالعادة بدأت أولى خطوات الانقلاب الدستورى بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وزيادة فى الحذر من جانب الحكومة وتحسبًا لغضبة النواب ، أغلقت أبواب البرلمان . وعلى الرغم من ذلك فقد اقتحم النواب أبواب المجلس بعد أن تم تحطيم السلاسل التى أحكم بها إغلاق الأبواب ، حيث تلى مرسوم التأجيل واحتج النواب والشيوخ على تصرفات الحكومة ، وأقسموا يمينًا بالمحافظة على الدستور ، وكان ذلك فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

تلا ذلك أن استصدرت الحكومة مرسومًا فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض الدورة البرلمانية دون أن ينتهى البرلمان من تقرير الميزانية ، فى اعتداء صارخ على الدستور ، وراحت الاعتداءات تترى على الدستور ، وكانت بدورها تلقى تأييد القصر ورضاءه وقدم النواب عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة والاقتراع على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك .

على الجانب الآخر كان على الملك أن يجعل دار المندوب السامى تدرك ما هو مقدم عليه ، وذلك بغية الوقوف على ردود الفعل المتوقعة من الجانب البريطانى ، وأوضح الملك فؤاد للمندوب السامى سير بيرسى لورين ، أن البرلمان سوف ينهى دور

انعقاده في ٢١ يوليو ، على أن يدعى للانعقاد في نوفمبر حيث يستطيع صدقى أن يقدم دستوراً جديداً وقانوناً جيداً للانتخابات . ويبدو أن الحياد البريطانى إزاء الصراع القائم قد أغرى القصر على أن يسير نحو هدفه بخطى حثيثة وبالفعل صدر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الأمر الملكي بإلغاء دستور ١٩٢٣ وحل مجلسى البرلمان وإعلان دستور ١٩٣٠ ، ووقع الملك المراسيم الخاصة بذلك .

ولقد جاء دستور ١٩٣٠ لكى يكرس أوتوقراطية القصر بشكل مطلق ، فمن ناحية حجب المؤسسات النيابية عن ممارسة حقوقها الطبيعية فى أعمال الرقابة على السلطة التنفيذية ، نجده قد عمد إلى تركيز السلطة في يد الملك ، من ذلك فقد غل يد البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية ، وراح يقصرها على السلطة التنفيذية ، التى يتولاها الملك ، والتى أجاز لها فى الوقت نفسه حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة، وذلك فيما بين أدوار الانعقاد كما تضمن حق الملك فى تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ على أن ينتخب خمسيهم مما يعني زيادة نسبة المعينين وبالتالى فإن الأغلبية في مجلس الشيوخ سوف ينعقد ولاؤها المطلق للملك . فضلاً عن ذلك فقد قيد حق مجلس النواب فى الاقتراع على الثقة بالوزارة وقيد ذلك الحق بموافقة الأغلبية المطلقة بعد أن كان طلب الاقتراع يتقدم به كتابة ثلاثون نائباً على الأقل .

كما خول الدستور الجديد للملك الحق فى إهمال أى قانون جديد يقره البرلمان فإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون البرلمان رده إليه فى خلال شهرين لإعادة النظر فيه ، وإذا لم يرد القانون فى خلال هذا الموعد كان هذا بمثابة رفض للتصديق عليه ، خلافاً للدستور السابق الذى كان يحتم على الملك رده خلال شهر إلى المجلس لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرده عد ذلك تصديقاً عليه .

أما قانون الانتخابات الجديد فقد ألغى فيه صدقى نظام الانتخاب المباشر وجعله على درجتين ، كما منع أصحاب المهن الحرة من خارج القاهرة من حق الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وبعبارة أخرى فقد حرم الأطباء والمحامين والمهندسين والتجار المقيمين خارج القاهرة من حق الترشيح لعضوية مجلس

النواب فى سابقة خطيرة لم تعرفها أى من القوانين . وكان من الواضح تمامًا أن تلك التعديلات كان الهدف من ورائها تقليم أظافر الوفد وحرمانه من تأييد غالبية المثقفين فى سائر أقاليم القطر ، مما يباعد بينه وبين الأغلبية فى أى من البرلمان أو الوزارة .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن صدقى استطاع تأسيس برلمان خدم أغراضه بفاعلية تامة ، كما استطاع كبح جماح الوفد بفعالية ، وفرض نفسه على كل فروع الإدارة وقام بحماية الملك من كل أوجه النقد التى كان من الممكن أن توجه له .

على كل حال فلم يكن للدستور الجديد من سند سوى القصر ، وهذا بدوره لم يكن قادراً على ان يسبغ حمايته على الدستور الجديد بشكل مطلق ، إذ أن استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى التى خلفت وزارة إسماعيل صدقى ، كان يعنى بشكل آخر سقوط هذا الدستور ، فما إن تولت وزارة توفيق نسيم مقاليد السلطة فى منتصف نوفمبر ١٩٣٤ حتى بادرت إلى إلغاء الدستور وحل البرلمان . وبضغط من القوى الوطنية على القصر صدر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مرسوم بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، ليؤرخ بذلك نهاية للانقلاب الدستورى الثالث .

وخلاصة القول فإن توجهات القصر الأوتوقراطية كانت تتعارض تمامًا مع فكرة الدستور والحكم النيابى ، فالقصر يرى فى الدستور أداة لإضعاف قوته فى مواجهة خصومه من السياسيين ، وأن حركته سوف تكون مقيدة بأحكام الدستور ونصوصه . ولعل غيبة الوفد عن عملية صياغة دستور ١٩٢٣ قد جعلته يصدر ، وقد انتقصت أطراف ديمقراطيته وشابه الكثير من العوار بفعل تدخل دوائر القصر ونفوذها فى عملية صياغته .

وعلى الرغم من ذلك فلم يكن القصر قانعًا بما آل إليه من سلطات بمقتضى دستور ١٩٢٣ ، وراح يتربص به الدوائر واستغل فترات التدهور السياسى والصراعات التى دارت بين الأحزاب السياسية ، لكى يقوم بانقلابات ثلاثة على الدستور استطاع من خلالها الانفراد بكل سلطة على البلاد ومن أسف فقد وجد من

بعض أحزاب الأقلية عونًا له على الحكم اللادستورى . أما دستور ١٩٣٠ فكان فى جملته بمثابة انتكاسة لفكرة الحكم الدستورى وامتهان حقيقى لإرادة البلاد .

ولا ريب فى أن العبث بالدستور على هذا النحو قد ألحق بالبلاد ضرراً بالغًا ، ظهر أثره فيما أصاب القوى الوطنية من تمزق وهى بسبيلها إلى التمسك بحقوقها الدستورية فى مواجهة أوتوقراطية القصر .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن التجربة الدستورية التى شهدتها البلاد منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، وما تلاها من تطورات دستورية ، قد أثرت بشكل مباشر على علاقة القصر بقوى الصراع الأخرى على هذا النحو كان من الطبيعى أن تكون الوزارة أول مجالات الصراع بينه وبين هذه القوى .

القصر والوزارة خبايا الصراع على السلطة :

لا ريب فى أن التغييرات السياسية والتشريعية التى شهدتها البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير وصدور دستور ١٩٢٣ قد تركت آثارها على دور الوزارة كسلطة تنفيذية ، فضلاً عن انعكاساتها على علاقة الوزارة بقوى التأثير السياسى الأخرى فى البلاد وفى مقدمتها القصر الملكى .

فمن جهة عادت وزارة الخارجية - إثر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - إلى هيكل الوزارة ، بما يعنى اكتمال الملامح السياسية لها بما يحمله ذلك من عودة حق البلاد فى التمثيل الخارجى . ومن جهة أخرى فإن دستور ١٩٢٣ قد أكد على دور الوزارة كسلطة تنفيذية ، فضلاً عن مسئوليتها أمام البرلمان .

يفهم من هذا أن الوزارة قد أصبحت طرفًا أصيلاً فى العمل السياسى وأصبح عليها أن تنهج نهجًا مستقلاً عن سائر قوى التأثير السياسى الأخرى بما فيها القصر .

وبعبارة أخرى فإن سياسة الوزارة في إطار تلك التغييرات السياسية والتشريعية لن تكون بالضرورة مجرد انعكاس لسياسة القصر أو توجهاته . ولقد اتخذت تلك التغيرات مفهوماً عملياً في إطار ممارسة الوزارة لدورها في السلطة ، من ذلك اعتزام وزارة ثروت الأولى التي تولت الحكم في أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير على " تولى الحكم بنفسها بلا شريك " .

وفي عهد وزارة الشعب - وزارة سعد زغلول - بدا دور الوزارة في الحكم ذا طابع وطني أكثر وضوحاً مما بدا في حرص سعد زغلول على أن ينسب برنامج وزاراته إلى إرادة البلاد بقوله " هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقًا لما أراه وتريده الأمة " ، متجاهلاً بذلك محاولات القصر أو دار المندوب السامي في التدخل في الحكم .

من الناحية العملية غدت الوزارة مجالاً رئيسياً للصراع بين القصر والوفد بشكل عام ، ففي عهد الوزارات الوفدية اتسمت العلاقة بين الطرفين بالتوتر في غالبية مراحلها بل ووصلت إلى حد الصدام بين الطرفين ، وذلك أمر يتيسر تفسيره في ضوء اختلاف مفهوم كل طرف لممارسته للسلطة ، فالوفد كحزب شعبي كان ينتصر لقضية الديمقراطية ، وكان يجد في الدستور فضلاً عن التأييد الشعبي ، السند الحقيقي في الحكم . على الجانب الآخر كان القصر يسعى إلى تركيز مقاليد السلطة في يده والاستحواذ عليها تحدوه في ذلك الرغبة في أن يملك ويحكم في آن واحد خلافاً لما يقضي به الدستور . هذا التباين في مفهوم ممارسة السلطة ، كان يمثل الخلفية التي جرت عليها الصراعات بين الوزارات الوفدية والقصر.

ففي عهد وزارة سعد زغلول - وزارة الشعب - تفجر الخلاف بين الملك وسعد زغلول على من له حق تعيين الشيوخ المعينين بالمجلس . فالملك ارتكز على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور والتي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع بمقتضى قانون الانتخاب . أما سعد زغلول فلقد تمسك بنص المادة ٤٨ من الدستور والتي تقضي بأن الملك يباشر سلطاته بواسطة وزرائه ، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على

شئون الدولة ، ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وجرى الاحتكام إلى البارون "فان دن بوش " النائب لدى المحاكم المختلطة ، وجاء رأيه مؤيداً لما ذهب إليه سعد زغلول .

وكانت قضية الخلافة فصلاً أخر للصدام بين العرش ووزارة الشعب – من ذلك فإنه بعد أن قام الزعيم التركى مصطفى كمال بخلع السلطان عبد المجيد الثانى سنة ١٩٢٤ ، وخلع عنه بذلك الخلافة الإسلامية وكانت أنظار القصر ترنو لأن تكون مصر مقراً للخلافة الإسلامية . وقيل إن إنجلترا ترحب بذلك . كما قيل إن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاهاً إلى أن صاحب عرش مصر أول ملوك المسلمين بها . يضاف إلى ذلك فقد قررت هيئة العلماء عقد مؤتمر إسلامى بالقاهرة للترويج للفكرة .

أما الحكومة الوفدية التى يرأسها سعد زغلول فلم تبد رأيا فى الدعوة إلى المؤتمر الإسلامى ، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطاباً فى ١٥ مارس ١٩٢٤ إلى رئيس الوزراء فى هذا الشأن ، فرد عليه الأخير بكتاب فى ١٨ مارس قال فيه " رداً على خطاب سموكم المؤرخ فى ١٥ الجارى ، أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته فى هذا الشأن . لم يبد الملك رأياً صريحاً فى هذا الشأن ، كما التزمت الحكومة الحيدة التامة من جانبها .

على الجانب الآخر كان هناك فريق من الوزراء المعروفين بولائهم للملك مثل محمد سعيد باشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة . من جهة أخرى اهتم حسن نشأت وكيل الديوان الملكى بالاشتغال بالفكرة سراً فكان يسافر إلى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم يسافر إلى الإسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات بصفة لجان الخلافة .

ولقد تحمس الوفد في البداية لفكرة الخلافة باعتبارها قضية عامة تثير اهتمام المسلمين ومن ثم لم يكن يعترض على الفكرة ، بل إن جريدة البلاغ الوفدية ، انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء في تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانًا لمؤتمر الدعوة للخلافة .

بيد أنه ما إن تبين للوفد أن القصر يعمد إلى تبنى فكرة الخلافة لدعم شعبيته في مواجهته ، حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها ، بل ما فتئ أن حاربها وتمثل ذلك في هجومه المتواتر على لجان الخلافة ، حتى لا تكون هناك قوة تعمل بجانبها في الخفاء ، وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين بالقصر . وذلك إشارة إلى جهود حسن نشأت في هذا المضمار .

وينبغي الإشارة إلى أن فكرة الخلافة لم تكن تلقى قبولاً من بعض قطاعات الرأى العام والتى رأت أن الملك لا يجوز له أن يتولى مع مُلك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان ، طبقًا للمادة ٤٧ من الدستور ، وأن رأى البرلمان هو الفصل في مسألة الخلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات .

وفي عهد وزارة زيور التى تولت السلطة إثر استقالة وزارة سعد زغلول، راحت دوائر القصر تجدد الدعوة لفكرة الخلافة وتحشد لها تأييد أعوانها ، بل إن وزارة زيور ما لبثت أن قامت بالتحقيق سراً مع نحو أربعين عالمًا من علماء الأزهر الشريف بشأن عريضة وقعوها وأعربوا فيها عن رأيهم في أن مصر لا تصلح في الوقت الحاضر داراً للخلافة .

بيد أنه كان من الواضح أن فكرة الدعوة لمؤتمر الخلافة قد قابلت مصاعب كثيرة في الداخل والخارج على السواء . ورغم أن المؤتمر قد انعقد عام ١٩٢٦ ، فإنه انتهى بالفشل ، وتهاوت آمال فؤاد في الخلافة .

وواقع الحال أن إثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتائج جاءت تعكس جانبًا من طبيعة العلاقة بين القصر والوفد ، فضلاً عما أظهرته من دلالات هامة كان

من أبرزها أن القصر لم يكن يظهر حماساً كبيراً لمسألة الخلافة فى فترات الحكم الوفدى ، وبدا بمظهر الراغب عنها ، رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية وهامة له ، يتأيد ذلك بتزايد مساعيه في الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد خارج السلطة . وكان ذلك يصدر عن إدراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد خصوصاً أثناء - عهد وزارة الشعب - لم تكن تسمح بنبت الفكرة ومن ثم فإن الدفاع عنها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد عليها مما قد يقضى عليها فى مهدها .

استمر القصر في سياسته تجاه الوفد والتى اصطبغت بالعداء له ، والرغبة فى إبعاده عن الحكم وعن زعامة الحركة الوطنية فى آن واحد . ولعل ما كان من أمر الانقلابين الدستوريين الأول والثانى ، وما كان من دور القصر فيهما - على نحو ما مر بنا - كل هذا كان باعثًا للقوى الوطنية بزعامة الوفد لأن تتخذ من الوسائل ما تحول به بين القصر وأهدافه. وبالفعل قامت الوزارة النحاسية الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) بإعداد مشروع قانون بمحاكمة الوزراء والذى تضمن نصوصاً تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى . وكان ذلك بمثابة رد الفعل للانقلابين الدستوريين الأول الذى جرى فى عهد وزارة زيوار ، والثانى الذى جرى على يد حكومة محمد محمود الأولى عام ١٩٢٨ وكلاهما جرى بإيعاز من القصر وتدبيره .

أرسلت الوزارة مشروع القانون إلى القصر ، ورفض الملك توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان ، وكان ذلك تحديًا صريحًا من الملك للحكومة . وراحت دوائر القصر تبرر موقف الملك بأنه رأى عدم صلاحية ذلك التشريع واستخدم حقه فى رفضه .

وفى إطار استمرار الضغط على الملك قدم النحاس استقالة وزارته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وأرجعها إلى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برامجهم وفصَّل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب ، الذى أجمع على الثقة بالوزارة . وفى إطار الضغط على العرش تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيام بمظاهرات إلى قصر عابدين لتأييد الوزارة ،

فما كان من الملك إلا أن قبل استقالة الوزارة في ١٩ يونيه ١٩٣٠ وبذلك سلب هذه الجماهير ذريعتها للتحرك إلى ساحة عابدين .

بيد أن تلك الصدامات قد بدت أقل حدة في عهد وزارات الائتلاف الوفدي . هذه الوزارات قد ضمت أغلبية وفدية إلى جانب أحزاب الأقلية ، واستندت في الحكم إلى برلمان وفدي . حقيقة أن أحزاب الأقلية التي شاركت في الائتلاف قد تفاوتت علاقاتها وولائها للقصر ، إلا أنها في التحليل الأخير دارت في فلكه والتمست دائمًا تأييده ودعمه . وبغض النظر عن نوايا القصر ، فقد كانت وزارات الائتلاف الوفدي تمثل البديل المقبول للقصر عن الوزارات الوفدية . إلا أنها في التحليل الأخير لم تكن تمثل آمال القصر في السلطة أو تخدم أهدافه في الحكم ومن ثم ناصبها العداء وشرع في وضع العراقيل أمامها .

وفي يونيو ١٩٢٦ قام عدلي يكن بتشكيل وزارته الثانية لتكون أولى وزارات الائتلاف الوفدي ، وتجدر الإشارة إلى أن عودة سعد زغلول لرئاسة الوزراء باتت مطروحة الا أن ما أبداه من صلابة في الدفاع عن حقوق البلاد والمطالبة باستقلالها لم يكن من وجهة النظر البريطانية يمثل أمرًا مقبولاً إلى جانب ذلك فإن صدامه مع القصر – خصوصًا أثناء عهد وزارة الشعب ، قد جعل القصر يسعى للحيلولة دون عودته للسلطة مرة أخرى ومن ثم فقد جرت المحاولات من جانب القصر والمندوب السامي لإقناع عدلي بقبول الوزارة .

بالفعل بدأت أولى حلقات الصدام بين القصر والوزارة وكان البرلمان هو ساحة الصراع بينهما . ففي أول دورة أعلن مجلس النواب بطلان كل المراسيم التي صدرت في عهد الوزارة السابقة – وزارة زيور الثانية – ودعا المجلس الوزارة إلى تقديم مشروع قانون يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين يلجئون لذلك مستقبلاً . إضافة إلى ذلك فقد وجه النواب نقدًا عنيفًا لمخصصات القصر التي تضاعفت . ووجه المجلس نظر الملك إلى ضخامة مخصصاته ، ودعاه إلى أن يكون القدوة والمثل . فضلاً عن ذلك فإن

السلك الدبلوماسي والقنصلي الذى انفرد الملك بسلطة اختيار أعضائه بنفسه لم يكن بمنأى عن النقد عند مناقشة ميزانية وزارة الخارجية .

ولا ريب فى أن الهجوم المتواتر الذى تعرض له القصر قد ساء الملك فؤاد ، وراحت صحف القصر تهاجم الائتلاف علانية وتسعى للوقيعة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرلمان ، وتنعى عليه اتصاله بدار المندوب السامي والتفاهم معها مباشرة والتسليم لها فيما تطلبه دون أن يعبأ بالوزارة .

ولم تكن وزارة ثروت الائتلافية التى خلفت وزارة عدلي يكن المستقيلة فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧ بأسعد حظًا من سابقتها ، إذ سرعان ما بدأ الصراع بين القصر وقوى الائتلاف من جانب آخر ، عندما قام البرلمان ببحث تنظيم سلطات الملك على المعاهد الدينية والرؤساء الدينيين ، وتضمن المشروع أن يستعمل الملك سلطاته فى هذا المجال من خلال رئيس الوزراء ، وكذا تصدر ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بقانون ويتبع فيها الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة .

والواقع أن عرض تلك المسائل بالبرلمان كان يصدر عن سياسة الوفد وقوى الائتلاف الأخرى لتقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية . وراحت رياح الهجوم تشتد على القصر من جانب البرلمان ، فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان الملك وتناولوها بالمناقشة ، وبدرت من المجلس اقتراحات جريئة منها إلغاء ما يراه المجلس مما لا يتفق مع الحاجة واقتراح آخر بأن يراعى الاقتصاد فى النفقات ، وثالث بأن تضاف أعمال السراى إلى إحدى الوزرات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال .

ومهما يكن من أمر فقد كان فشل مفاوضات ثروت تشمبرلين ، إيذانًا بتراجع التأييد البريطانى للوزارة . أضف إلى ذلك أن غياب سعد زغلول عن الساحة بوفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ قد ترك آثاره العميقة على كيان الائتلاف وقوته ، وغدت الظروف جد معاكسة لثروت كى يستمر فى الحكم فقدم استقالة وزارته فى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

بدت اتجاهات السياسة البريطانية - إثر استقالة وزارة ثروت - تخدم قضية القصر في صراعه ضد قوى الائتلاف ، إذ كانت دار المندوب السامي على استعداد - على نحو ما أشارت إليه الوثائق البريطانية - لأن تمنح تأييدها المطلق لأى رئيس وزراء يؤيد المعاهدة . على الجانب الآخر لم يكن أمام الملك فؤاد سوى أن يرسل إلى مصطفى النحاس باعتباره زعيم الأغلبية فى البرلمان ، لكي يؤلف الوزارة الجديدة ، ولم يكن غائبًا عن القصر أن ذلك سوف يفضى بالنحاس إلى صدام مصيرى مع الجانب البريطانى بشأن تسوية العلاقات المصرية البريطانية .

على كل حال قام النحاس بتأليف وزارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ . إلا أن القصر قد بدا قلقًا من احتمالات الصدام مع الوفد ، وما إن استطاعت الحكومة النحاسية أن تتوصل إلى حل وسط مع دار المندوب السامى البريطانى بشأن الأزمة التى أثارها التشريع الخاص بقانون الاجتماعات ، حتى أدركت دوائر القصر أن الصدام مع الحكومة قادم لا محالة ، فراح يتربص الدوائر بالوزارة من خلال السعى لفض الائتلاف القائم .

كان على القصر أن ينتزع أحد أقطاب الائتلاف الرئيسيين ، وبدا الأحرار الدستوريون - كالعادة - أكثر استجابة له فى ذلك ، وبالفعل قدم محمد محمود - وزير المالية - استقالته للملك فى ٤ مايو إلا أن الملك طلب إرجاءها ريثما تغدو الظروف أكثر ملاءمة . بيد أن وزير المالية عاد وقدم استقالته من الوزارة مرة أخرى، وفى ١٩ يونيو استقال جعفر ولى باشا وتبعه أحمد خشبه وزير الحقانية وكانوا جميعًا من الأحرار الدستوريين ، وفى ٢٤ يونيو استقال إبراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان وزيرًا مستقلاً . ولقد تأكدت مؤامرة القصر هذه من تعيينهم جميعًا فى الوزارة التالية .

على كل حال فلقد استغل القصر وجود الأحرار فى الوزارة ونجح فى فصم عرى تحالفهم مع الوفد ، وأقال الملك الوزارة فى ٢٥ يونيو بعد أن سلخت فى الحكم زهاء ثلاثة شهور ، وبنى قرار الإقالة على أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة قد " أصيب بصدع شديد " .

أما وزارات الأقلية فقد كانت عهودها تعكس استقلال القصر بكل سلطة فعلية في البلاد . فهذه الوزارات جاءت إلى الحكم بإرادة القصر ومباركته وكان من الطبيعي والأمر هكذا أن تكون واجهة فعلية لحكم القصر استخدمها لكي تحقق له رغباته في الحكم المطلق . ومن الملاحظ أن القصر قد استغل ضعف هذه الوزارات وافتقادها لأي سند حقيقي سواه ، فكان العبث بالدستور بين الانقلاب عليه تارة أو تغييره أخرى .

ففي عهد وزارة أحمد زيور التي جاءت في أعقاب استقالة وزارة سعد زغلول ، جرى الانقلاب الدستوري الأول. وأحكم القصر قبضته على كل شئون الحكم والإدارة وراح حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكي ينتحل لنفسه حق حضور جلسات مجلس الوزراء ويعارض رغباته ، بل ويرفض قراراته إذا كانت تتعارض مع ما يدعي أنها رغبات الملك . من جانب آخر أصبح القصر هو مصدر التعيينات في جميع دوائر الحكومة بخاصة في وظائف السلك السياسي ، وكانت تلك التعيينات هي وسيلة القصر في مكافأة أنصاره فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين .

أما وزارة محمد محمود الأولى والتي تولت الحكم في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ فيمكن القول بأن القصر قد أراد مكافأة رئيسها محمد محمود - زعيم حزب الأحرار على الدور الذي لعبه في تقويض الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة النحاسية الأولى - على نحو ما مر بنا - بانتزاع الأحرار منه . يضاف إلى ذلك أن فؤاد قد أراد أن يقدم بديلاً عن الوزارة النحاسية الأولى ، وكان البديل هو وزارة تضم الأحرار والاتحاديين، وذلك بدوره قد أرضى دوائر المندوب السامي البريطاني .

وعلى الرغم من أن القصر كانت له اليد الطولى في تشكيل هذه الوزارة . إلا أن محمد محمود حرص على أن ينفي عن وزارته تبعيتها للقصر ، كوزارتي زيور الأولى والثانية ، الأمر الذي لم يكن يقبله القصر بطبيعة الحال ، وبات الصدام بين الطرفين أمرًا حتميًا .

وبسبب تمسك الوزارة بمبدأ المسئولية الوزارية ' بدأت أولى حلقات الصدام مع القصر بصدد سعي محمد محمود لتعيين إسماعيل صدقي رئيسًا لديوان المحاسبة ، تعويضًا له عن عدم قيامه بتأليف الوزارة . وعلى الرغم من أن الأمر كان تنفيذًا لاتفاق سابق بين رئيس الوزارة والملك ، فإن الأخير سعي إلى عرقلة صدور المرسوم القاضي بذلك ، ويعمد المندوب السامي البريطاني إلى التدخل للضغط على الملك لكي تجيب الوزارة إلى مطالبها . إلى جانب ذلك كان هناك صدام آخر بسبب رغبة رئيس الوزراء في إجراء تعديل وزاري محدود إذ أصر القصر على أن يكون شغل تلك الأماكن من صفوف الاتحاديين ، وإزاء رفض محمد محمود تم تجميد المسألة وواقع الحال أن تولى حكومة محمد محمود السلطة كان يعكس مرحلة من مراحل الصراع التقليدي بين القصر وطبقة كبار الملاك ، بيد أن إقدام محمد محمود على تعطيل البرلمان وإيقاف العمل بالدستور ، قد خدم وبصورة أساسية قضية القصر وحكمه ، فغدت مراسيم القصر وقراراته بمثابة قوانين نافذة المفعول ، فراحت الحكومة تصادر الصحف وتمنع حرية الرأى في البلاد .

أما المرحلة الثالثة لوزارات الأقلية في عهد فؤاد فبدأت بتولى إسماعيل صدقي الحكم في ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، عقب استقالة الوزارة النحاسية الثانية وكان اتجاه القصر لاختيار صدقي متسقًا وميول القصر لتوسيع صلاحيات الجالس على العرش ، خصوصًا وأن سحب الائتلاف بين الأحرار والوفد قد عادت لتتجمع في الأفق السياسي ، ومن ثم فقد كان القصر بحاجة إلى شخصية سياسية قوية مثل صدقي تستطيع أن تتعامل بصلابة مع قوى الائتلاف .

من جانبه راح صدقي يهدئ من خواطر دار المندوب السامي من أنه لم يكن رجل الملك ولن يسلك طريقًا إلى ذلك أبدًا . بيد أن مسيرة صدقي في الحكم قد جاءت على النقيض من ذلك تمامًا . فقام بإلغاء دستور ١٩٢٣ ، واستبدله بدستور ١٩٣٠ ، والذى دعم من موقف القصر في مواجهة خصومه السياسيين ومنحه مزيدًا من السلطات ،

وراح يصطنع صدقى لنفسه حزبًا جديدًا هو " حزب الشعب " ليدفعه إلى معترك الصراع الحزبى إلى جانب " حزب الاتحاد " وهو حزب القصر .

وعلى امتداد العهد الصدقى (٩ يونيو ١٩٣٠ – ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) راح القصر يمد نفوذه إلى كل شئون الحكم والإدارة ، من خلال زكى الأبراشى ناظر الخاصة الملكية – ورجل الملك – كما اعترف صدقى – وزاد هذا النفوذ واتسع نطاقه أثناء وجود صدقى فى أوروبا للعلاج .

أما الائتلاف بين الوفد والأحرار ، والذى كان يشكل ركيزة المقاومة الحقيقية ضد القصر ونظام صدقى ، فسرعان ما ظهرت بوادر تصدعه ، عندما ظهرت فى الأفق فكرة قيام وزارة قومية تضم الوفد والأحرار الذين لم يترددوا فى قبول الفكرة والترويج لها ، إلا أن القيادة الوفدية لفظت الفكرة ، بل ما فتئت أن فصلت من أعضاء الوفد من تشيعوا لها .

على الجانب الآخر راحت بريطانيا تتخلى عن سياسة الحياد إلى التدخل المباشر لدى الملك لوضع حد لتزايد نفوذه وانفراده بمقاليد السلطة فى البلاد . وبدت بوادر التغيير فى السياسة البريطانية بنقل المندوب السامى البريطانى " سير بيرسى لورين " وتعيين " سير مايلز لامبسون " بدلاً منه وفى مجال السياسة البريطانية كان تغيير الأشخاص يعقبه تغيير فى سياستها .

وبعبارة أخرى فإن بريطانيا قد أفصحت بذلك عن عدم رضائها عن النظام الصدقى وتأييد الملك له ، وبطبيعة الحال لم يكن لفؤاد أن يستبقى فى الحكم نظامًا ترفضه بريطانيا .

والملاحظ أن القصر طوال حكم فؤاد سعى لكى تكون له الذراع الطولى فى تشكيل أية وزارة تتولى مقاليد الحكم ، الأمر الذى كان يتعارض مع اتجاهات الحركة الوطنية من ناحية وأهداف السياسة البريطانية فى مصر من ناحية أخرى .

فالحركة الوطنية كانت تعتبر نفسها الممثل الطبيعى للأمة مصدر كل سلطة فى البلاد . ومن ثم فإن وصايتها على الوزارة أمر طبيعى ، ساعدها على ذلك صدور دستور ١٩٢٣ والذى بمقتضاه صارت للأمة حقوق ثابتة بالإشراف على الوزارة من خلال نوابها بالبرلمان عملاً بمبدأ المسئولية الوزارية ، أو بالاشتراك الفعلى بالوزارة باختيار أعضائها من بين حزب الأغلبية . إلا أن الدستور بما أجازه للملك من حق تعيين الوزراء وإقالتهم (م٤٩) ، ورغم أنه من المقرر إعمال النص فى أضيق حدوده وعلى نحو يتفق ومصلحة البلاد ، فقد رأينا كيف عمد الملك إلى التدخل فى أعمال الحكم ودفع الوزارات إلى الاستقالة أو إقالتها ، مما أهدر حقوق الأمة الدستورية . وعن التدخل البريطانى فلقد كان يحمل أحيانًا تأييداً ضمنيًا للقصر فى سياسته خصوصًا فى مواجهة الوزارات الدستورية ، بل وهيأ له المناخ لمناوأة تلك الوزارات وعرقلة مسيرتها فى الحكم . وأحيانًا اتخذ التدخل البريطانى اتجاهًا معارضًا لسياسة القصر إزاء الوزارة ، بل ومارس ضغوطًا مباشرة أو غير مباشرة على القصر لتغيير سياساته والحد من تدخله فى شئون الحكم على النحو الحادث فى عهد وزارات زيور وإسماعيل صدقى .

قصر عابدين وقصر الدوبارة .. العداء الخفى :

تبلورت العلاقة بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى البريطانى بشكل واضح فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فمن ناحية أدرك القصر حرص الجانب البريطانى على إضفاء الشرعية على وجوده بالبلاد ، وإقرار العلاقة بين الطرفين . على الجانب الآخر كانت بريطانيا تدرك أن سياسة القصر ترقى إلى تكريس نفوذه فى البلاد وتوطيد دعائم سلطته فى مواجهة القوى الوطنية .

يفهم من هذا أنه لم يكن فى الظاهر ثمة تعارض جوهرى بين الطرفين . وراح فؤاد يدعم صلاته بدار المندوب السامى ، وراحت الأخيرة من جانبها تنتهج سياسة

الحياد إزاء الصراع القائم بين القصر والقوى الوطنية . بيد أن هذا الحياد كان يخرج أحيانًا عن مفهومه التقليدى ، إلى التدخل المباشر لدى القصر ، إذا ما ظهرت من سياسته ثمة تهديدات للمصالح البريطانية فى البلاد .

ولقد ظهرت تلك السياسة من جانب دار المندوب السامي واضحة في عهد وزارة زيور الثانية عام ١٩٢٦ ، إذ كان على المندوب السامي الجديد اللورد لويد مواجهة نفوذ القصر المتفاقم فى شئون الحكم والإدارة ومن وراءه . من ذلك أن حسن نشأت وكيل الديوان الملكى بدأ فى التدخل المباشر فى شئون الوزارة وتوجيه دفة عملها بما يتفق واتجاهات القصر ومطالبه ، فضلاً عن سعيه لإنشاء " حزب الاتحاد " ليكون أداة حزبية تكرس وجود القصر فى السلطة . إلى جانب ذلك فقد عمل نشأت على استخدام تنظيم الماسونية كأداة سياسية للقصر ، ثم ما كان من سعيه لاستخدام الأزهر كحليف لمناوأة الوفد .

ولقد تزايد نفوذ حسن نشأت بشكل واضح داخل القصر وخارجه وصارت كل أعماله تنسب للملك . يضاف إلى ذلك تولد الاعتقاد لدى دوائر لندن بصلات حسن نشأت بجماعة الاغتيالات السياسية التي كانت وراء حادث مصرع السردار لى ستاك سردار الجيش المصرى . بل أكثر من ذلك فلقد وقر الاعتقاد لدى الجانب البريطاني بأن التحقيقات فى هذا الحادث لن تسير سيرًا حسنًا إلا إذا تم القبض على حسن نشأت . كأثر للضغوط البريطانية على القصر وافق الملك على إبعاد حسن نشأت عن القصر وتعيينه وزيرًا مفوضًا فى مدريد .

ويبدو أن القصر لم يستوعب ردود الفعل البريطانية وبواعثها ، فما لبث أن عاد إلى سابق عهده بالتدخل في شئون الحكم والإدارة بشكل سافر خلال عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) . فمن خلال ذكى الأبراشى - ناظر الخاصة الملكية - ورجل الملك القوى ، استطاع القصر أن يحكم قبضته على الوزارة غداة تشكيلها ، وذلك بالنظر إلى طبيعة أعضائها ، وكانوا فى جملتهم من الموظفين والمستقلين حتى يتجنب الصراعات الحزبية داخلها . وبالفعل راح

الأبراشي يتدخل في كل نواحي الإدارة ، في الوقت الذي أبدى فيه توفيق نسيم - رئيس الوزراء - ضعفًا واضحًا في مواجهة القصر .

على الجانب الآخر وقر الاعتقاد لدى المندوب السامي بأن وجود الأبراشي في القصر يسبب المصاعب لنسيم ، فضلاً عن أنه يثير عداء العناصر السياسية على من هم بالقصر ، فهو مستشار الملك الأول في الشئون السياسية ، وتأثيره متنوع الاتجاهات ، وطالما بقي في القصر فإن الخوف كبير من أن يستخدم نفوذه على نحو يضر بالحكومة القائمة ، خصوصًا وأن زيور باشا رئيس الديوان لا يباشر بدوره أدنى تأثير . على الجانب الآخر أدخل الأبراشي في روع الملك أنه يملك سلطة إصدار القرار ، ويكفي أنه أرسل إلى طلعت حرب رئيس بنك مصر يأمره بأن يستقيل وذلك بطريقة مخزية .

استشعر الجانب البريطاني المخاطر الحقيقية التي سوف تنجم عن تفاقم نفوذ الأبراشي ، من خلال سعي الأخير إلى ضم بعض التجمعات غير البرلمانية ، مثل جمعية مصر الفتاة التي يتزعمها أحمد حسين ، والتي تلقت إعانات من القصر عن طريق الأبراشي ، كما تلقت إعانات من وزارة الداخلية عن طريق وزيرها " القيسي باشا " واعتبرت الجمعية نفسها مؤيدة من القصر تتجه إليه دون غيره من القوى .

بدا واضحًا أن مسألة وجود الأبراشي داخل القصر ، غدت من المسائل الحيوية ، التي كان يتعين على الجانب البريطاني حسمها مع الملك ، وبالفعل كانت تعليمات الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي بضرورة نقل الأبراشي إلى منصب آخر خارج البلاد ، وذلك لصالح مصر ولصالح العلاقات المصرية البريطانية ، وذلك دون إبطاء . ويبدو أن الملك فؤاد لم يشأ أن يعيد تجربة إقصاء نشأت بصورتها المزرية ، ومن ثم فقد وافق في الحال . وتم تعيين الأبراشي وزيرًا مفوضًا لمصر في بروكسل وواقع الحال فإن دوائر لندن كانت قد ضاقت ذرعًا بمناورات الملك ، ومن ثم كان عليها

أن تنتهج سياسة أكثر تشدداً نحوه . ويبادر المندوب السامى بتحديد الخطوات الواجبة فى هذا الصدد :

(أ) استدعاء محمد محمود

(ب) التخلص من الملك ، وتشكيل وزارة ائتلافية

ويشير المندوب السامى فى برقيته إلى أن محمد محمود يثق فى أن تلك الخطوة المضادة صحيحة ، وسوف يدعو الوفد للاشتراك فى الوزارة ، وإذا رفض فإن ذلك لن يزيده إلا ضعفًا .. ثم إن استمرار تآمر الملك سوف يؤدى إلى تقوية قبضتنا على مجلس الوصاية .. وعلينا أن نتمسك بالدستور إلى أقصى حد ، وقد تستدعى الضرورة لأن ندعم أنفسنا بوسائل استبدادية .

يفهم من هذا أن التناقض الحاد بين توجيهات القصر ودار المندوب السامى قد بلغ ذراه ، حتى إن أمر عزل الملك والتخلص منه ، وإحلال مجلس للوصاية أكثر طواعية منه ، بات أمراً مطروحاً فى دوائر السياسة البريطانية .

على الجانب الآخر جاء رأى الخارجية البريطانية مؤيداً لموقف المندوب السامى . ورغم أنها لم تعلن صراحة قبولها لفكرة التخلص من الملك ، فقد طلبت من المندوب السامى أن يلمح لتوفيق نسيم – رئيس الوزراء – بأن مسألة مجلس الوصاية سوف تبحث فى لندن دون أدنى تأخير. يضاف إلى ذلك فقد كان من المطلوب ترك الانطباع لدى رئيس الوزراء بأن اتصالاته مع المندوب السامى فى هذا الشأن يجب أن تحاط بالسرية .

على الجانب الآخر كان من الطبيعى أن يفصح نسيم للملك عن فحوى " اتصالاته السرية " مع دار المندوب السامى . كأثر لهذا سارع الملك فؤاد بتحسين علاقته مع المندوب السامى ، فأرسل إليه يستشيره فى إقصاء زيور باشا رئيس الديوان بدعوى أنه لم يعد الرجل الملائم ليلعب ذلك الدور الخطير فى الاتصالات بين القصر ودار المندوب السامى ، وأن على ماهر أكثر ملاءمة لهذا الدور.

ولم تشأ دار المندوب السامى أن تعارض الملك فيما ذهب إليه لئلا يحفزه ذلك على العمل ضد مصالح بريطانيا ، بل وقد يقدم على إقصاء توفيق نسيم - رئيس الوزراء - ذاته وتعيين على ماهر بدلاً منه .

ويبدو أن تلك المخاوف قد حدت بالخارجية البريطانية لكى ترسل تعليماتها إلى دار المندوب السامى بتشجيع اقتراح الملك بإقصاء زيور وتعيين على ماهر بدلاً منه ، وأن ينقل هذا الرأى إلى الملك من خلال نسيم ذاته .

إثر تعيينه رئيسًا للديوان الملكى ، سعى على ماهر لكسب ثقة الجانب البريطانى ، وأنه سوف يبذل وسعه لكى يحافظ على العلاقات الودية بين القصر ودار المندوب السامى . وظهرت آثار تلك المساعى بالفعل فى اقتناع المندوب السامى بأن الملك يبغى التعامل معه بصورة ودية . ولم يكن الأمر ليخرج عن نطاق محاولات القصر تهدئة علاقته - ولو بصورة مؤقتة - مع الجانب البريطانى .

وعن موقف القصر من قضية العلاقات المصرية البريطانية فقد كان يمثل التحدى الحقيقى لعلاقته بالجانب البريطانى . فلقد سعى الأخير - منذ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - لتسوية العلاقات مع مصر على نحو لا يحقق له وضعًا متميزًا فى البلاد فحسب ، بل ويطلق يده فى إدارة شئون السودان والانفراد به ، هذا بدوره قد جعل بريطانيا تسعى حثيثًا للوصول إلى صياغة ثابتة ومقبولة من القوى الوطنية فيما يتصل بالعلاقة بين البلدين .

على الجانب الآخر حاول القصر أن يوجد لنفسه تأثيرًا سياسيًا مباشرًا وفعالاً فى كل العمليات السياسية التى تناولت القضية المصرية بالتفاوض بدءًا من مفاوضات سعد زغلول - ماكدونالد عام ١٩٢٤ وانتهاءً بمحادثات صدقى - سيمون فى سبتمبر ١٩٣٢ ، بيد أن التأثير الحقيقى للقصر فى كل جولة من جولات التفاوض كان رهنًا بطبيعة المفاوض المصرى فضلاً عن الظروف السياسية التى أحاطت بالمفاوضات ذاتها .

كان من الواضح أن القصر قد اتخذ من المفاوضات - في جميع أطوارها - خطًا معاديًا ، وهذا ما كان يدركه الجانب البريطاني ذاته - على نحو ما أكدته الوثائق البريطانية . إلا أنه في واقع كان عداءً خفيًا له دوافع متعددة نبعت من مصلحة العرش ذاته . من ذلك إدراك القصر بأن أي تسوية للقضية المصرية من شأنها أن تنحى الجانب البريطاني - كطرف أساسي - عن الساحة من مواجهة القوى الوطنية التي سوف تتفرغ للقصر ، ويغدو بمقدورها تصفية حساباتها معه - أي مع القصر - بل وتلزمه حدوده بمقتضى الدستور .

على الجانب الآخر أدرك القصر بأن اتفاقًا ناجحًا ، لن تتوافر له أدوات تنفيذه طالما لم يوقعه الوفد وترض عنه البلاد . وهذا يعني بالضرورة تقوية شوكة الوفد في مواجهة القصر ، على نحو يتضاءل معه حجم التأثير السياسي للأخير . من ذلك أيضًا أنه لن يكون بمقدور الملك - وهذا أساسي - استخدام الجانب البريطاني كعامل مضاد للقوى الوطنية في أي صراع قادم ، إذ أن تدخله سوف يكون مقيدًا بإطار الاتفاق أو التسوية .

وإذا كانت القضية الوطنية قد شكلت تناقضًا أساسيًا في علاقة القصر بدار المندوب السامي ، إلا أنه لا يمكن بحال التهوين من شأن موقف القصر العدائي من هذه القضية، بل ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن اختفاء الملك فؤاد من الساحة بوفاته ، كان من العوامل الرئيسية التي مهدت السبيل لعقد معاهد ١٩٣٦ ، كما أنها طوت صفحة من صفحات العداء بين قصر عابدين وقصر الدوبارة .

الفصل العاشر

عهد الملكية (٢):

فاروق ونهاية العصر الملكى

(١٩٣٦ -١٩٥٣)

أحمد زكريا الشلّق

معاهدة ١٩٣٦ :

تدافعت الأحداث العالمية والداخلية، تدافعا أدى إلى علو المد الوطنى ونموه بتأثير انتفاضة الشباب (١٩٣٥ - ١٩٣٦)، ثم تكتل القوى الوطنية فى شكل "جبهة وطنية"، خصوصًا وقد اكفهر جو السياسة الأوروبية، كما زاد من حرج الأوضاع فى مصر، غزو إيطاليا للحبشة، وكان لإيطاليا وجود على حدود مصر الغربية، ومن جهة السودان، وخشى المصريون أن تشترك إنجلترا فى حرب تعيد إلى الأذهان ذكريات الحرب العظمى الأولى، ومن ثم برزت بإلحاح فكرة عقد المعاهدة مع بريطانيا ثم توالت الأحداث التى أدت إلى تفجر موجات الغضب الجماهيرى، منذرة بالثورة عقب تصريحات لوزير الخارجية البريطانى الجديد "السير صمويل هور" مؤداها أن مصر دولة غير جديرة بالدستور والحكم الدستورى، فاندلعت المظاهرات فى أنحاء البلاد، وبدأت تحركات الطلاب تتسع وتضغط على الزعماء السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم ليوحدوا كلمتهم ويتعاونوا لاستعادة دستور الأمة الذى صدر عام ١٩٢٣، والذى كان قد ألغى واستبدل به دستور عام ١٩٣٠ الذى وضعته لجنة حكومية بتكليف من رئيس الوزراء إسماعيل صدقى، وكان دون الدستور السابق فى الديمقراطية وإقرار الحريات، باعتباره وسَّع من سلطة الملك والحكومة على حساب سلطة الأمة ونوابها، كما طالب المتظاهرون بإجراء الانتخابات بعد استعادة دستور الأمة، حتى يتمكن الفائزون بالأغلبية من تشكيل الوزارة وتولى السلطة وتأليف وفد للتفاوض مع بريطانيا وعقد المعاهدة.

ولم يعد هناك مسوغ لبقاء وزارة توفيق نسيم (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦) في الحكم بعد استمرار الضغط الشعبي لإقالتها، وبعد التطورات السابقة، لذا بات على الوزارة أن تستقيل لتفسح الطريق لتأليف وزارة قومية، فاستقالت بالفعل، لتعقبها وزارة علي ماهر (يناير - مايو ١٩٣٦) الذي كان رئيساً للديوان الملكي آنذاك، بعد أن اعتذر مصطفى النحاس عن عدم تشكيل وزارة ائتلافية "لمخالفة ذلك لمبادئ الوفد" وإن كان زعيم الوفد قد تعهد للملك بأن الوفد عندما يحرز الأغلبية في الانتخابات الجديدة، فإنه سيؤلف وفد المفاوضة من أعضاء "الجبهة الوطنية" وليس من حزب الوفد وحده. ومن هنا اتفق على أن تترأس الوزارة الانتقالية شخصية قوية هي علي ماهر، لما أبداه من حياد خلال الأزمات الأخيرة. وفي عهد هذه الوزارة تألفت هيئة المفاوضات بعد اتفاق رؤساء الأحزاب وعدد من الشخصيات المستقلة عليها، كما أجريت في عهدها الانتخابات البرلمانية العامة لتشكيل البرلمان، والتي حصل الوفد فيها على ١٦٦ مقعداً في مجلس النواب مقابل ٦٦ مقعداً للأحزاب الأخرى والمستقلين. وما كادت الوزارة الانتقالية ذات الأيام المائة تنهي مهمتها حتى أخلت مكانها للوزارة الوفدية المنتخبة، تلك التي شكلت وفد المفاوضة من زعماء الجبهة الوطنية. والذي توصل إلى نصوص معاهدة ١٩٣٦.

أشرنا إلى أن الجهود أثمرت تأليف "جبهة وطنية" تضم قيادات من كل الاتجاهات السياسية والحزبية - عدا الحزب الوطني - وقدم الزعماء في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ كتاباً إلى الملك فؤاد يلتمسون فيه إعادة دستور الأمة إليها فوافق الملك بالفعل وأصدر أمراً ملكياً بإعادة العمل بدستور عام ١٩٢٣، كما قدم الزعماء في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ كتاباً إلى المندوب السامي البريطاني يطلبون فيه التفاوض، وجاء الرد بالموافقة من قبل السير "أنتوني إيدن"، الذي كان قد تولى وزارة الخارجية البريطانية آنذاك، حيث أبدى استعداد بلاده للدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة، دون التقيد بما انتهت إليه جولات المفاوضات السابقة.. وفي ١٢ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكي بتعيين

الهيئة الرسمية لإجراء المفاوضات، وتقرر أن يترأسها مصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم حزب الأغلبية الشعبية كما ضمت الهيئة كلاً من محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى والدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد وعلى الشمسى وعثمان محرم وحافظ عفيفى ومحمد حلمى عيسى وواصف بطرس غالى وأحمد حمدى سيف النصر، بينما ترأس الوفد البريطانى، المندوب السامى السير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن فيما بعد) وبعض القادة العسكريين وعقدت جلسة الافتتاح فى قصر الزعفران بالعباسية فى ٢ مارس ١٩٣٦، وخلال الفترة التالية توفى الملك فؤاد (أبريل ١٩٣٦)، وتولى سلطاته مجلس وصاية مؤقت، حتى يبلغ ابنه الأمير فاروق سن الرشد السياسى، وكما أشرنا، أجرت الوزارة الانتخابات التى فاز فيها الوفد بالأغلبية، وليشكل رئيسه مصطفى النحاس الوزارة فى ١٠ مايو ١٩٣٦، إلى جانب رئاسته لهيئة المفاوضات المصرية.

توفى الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ١٩٣٦ أى قبل الانتخابات البرلمانية بأربعة أيام فى عهد وزارة على ماهر التى نعته فى بيان شمل المناداة بفاروق ملكاً على مصر، على أن تتولى الوزارة سلطات الملك الدستورية إلى أن تسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش، على اعتبار أن فاروق كان لا يزال فى السابعة عشرة من عمره، وكانت الأحزاب قد اتفقت على أن يتألف مجلس الوصاية من كل من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا، وصدق البرلمان على ذلك بالإجماع، واستقالت وزارة على ماهر لتفسح الطريق لوزارة مصطفى النحاس الوفدية.

ولما لم يكن الأمير فاروق ولى العهد قد بلغ سن الرشد المقرر ليتولى الحكم، فقد استعان على ماهر بلجنة قضايا الحكومة من ناحية وبرجال الشريعة من علماء الأزهر ومفتى الديار المصرية من ناحية أخرى. ولما كان الأمر الملكى الذى صدر فى ١٣

أبريل ١٩٢٢ قد جعل سن الرشد للملك ثماني عشرة سنة هجرية فقد اعتبرت السنوات الهلالية، الثماني عشرة سنًا للأهلية السياسية، ولم يلتفت إلى عمر الأمير الفعلي بالسنوات الميلادية، وكان سبعة عشر عامًا، وتطلع الناس إلى يوم تولي فاروق الأول سلطاته الدستورية حين يبلغ الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهجري في يوليو ١٩٣٧.

وبدأ الناس يتفاءلون بعهد الملك الشاب الذي صادف عهده التوفيق في إتمام المفاوضات وإنجاز المعاهدة، ثم التوفيق بعد ذلك في مفاوضات مونتريه التي ألغت الامتيازات الأجنبية واستكملت مصر سيادتها التشريعية ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية. وبدا أن لفاروق من يمن الطالع ما بعث في النفوس الرجاء.. ومع توليه مهام منصبه انتهى عهد الوصاية، وبدأ عهد جديد.."انتقلت فيه مصر من عهد الملك فؤاد إلى عهد فاروق، ومن عهد الوصاية إلى عهد الملك ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة، ومن عهد الامتيازات إلى فترة انتقال يليها إلغاء الامتيازات" كما ذكر الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته.

* * *

توالت جلسات المفاوضات خلال شهر مارس والشهور التالية، وتبودلت خلالها المذكرات والمناقشات والمقترحات، واجتمع الرئيسان اجتماعات خاصة، حتى تم الاتفاق على نصوص المسائل العسكرية في مشروع المعاهدة، وتألفت لجنة فرعية لتحريرها، وفي ٢٤ يوليو ١٩٣٦ عقد الوفدان جلسة عامة، وقع فيها الرئيسان على النصوص العسكرية التي اتفق عليها، وكذلك على الخريطة الملحقة بها، ثم استؤنفت المفاوضات حول مسألة السودان، واشترك فيها الحاكم العام للسودان السير "ستيوارت سايمز"، وتم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وقِّع في أول أغسطس ١٩٣٦، أما بالنسبة لمسألة

الامتيازات الأجنبية فقد تم التوصل إلى نصوص اتفاق بشأنها فى ١٢ أغسطس، وفى السادس والعشرين منه تم التوقيع على نصوص المعاهدة كلها بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية.

بقى أن نتعرف على جوهر النصوص التى تضمنتها هذه المعاهدة، وما أفادته مصر منها عمليًا، لندرك مدى التقدم الذى أحرزه زعماء الجبهة الوطنية من خلال "معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى" التى أسماها مصطفى النحاس باشا أنئذ "معاهدة الشرف والاستقلال". وقد ضمت المعاهدة نصوصًا يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- انتهاء احتلال مصر عسكريًا بواسطة القوات البريطانية.

٢- تتبادل الدولتان التمثيل السياسى من خلال سفراء معتمدين (وإلغاء منصب المندوب السامى).

٣- انضمام مصر إلى عصبة الأمم بتأييد الحكومة البريطانية (وقد انضمت بالفعل فى ٢٧ مايو ١٩٣٧).

٤- عقد محالفة بين مصر وبريطانيا على أساس من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات، يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ فى علاقاته الدولية موقفًا أو يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية.

٥- يتبادل الطرفان الرأى عند حدوث خلاف بين إحداهما ودولة أخرى لحل هذا الخلاف بالطرق السلمية.

٦- بالنسبة لمسألة الدفاع عن مصر، وفى حالة الحرب أو خطر الحرب، أو قيام حالة دولية مفاجئة، تبيح مصر استخدام موانيها ومطاراتها ومواصلاتها للقوات البريطانية، وتتخذ حكومتها الإجراءات الإدارية والتشريعية لمعاونة بريطانيا.

٧- بالنسبة لقناة السويس والدفاع عنها فقد نص على أنه: إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى قادراً بمفرده على حمايتها وضمان حرية الملاحة فيها، ترخص مصر لبريطانيا بأن تضع بجوار القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن القناة، ولا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال، كما لا يخل وجودها بالسيادة المصرية (وقد نص على ألا تزيد عن عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار، بالإضافة إلى الإداريين والفنيين).

٨- إدارة السودان طبقًا لاتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩، وحتى يتم عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل، يباشر الحاكم العام سلطاته ويكون تحت إمرته جنود بريطانيون ومصريون للدفاع عن السودان.

٩- إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية من مصر، وبالتالى إلغاء ما يتبعها من القيود الخاصة بالتشريع بالنسبة للأجانب المقيمين بمصر.

١٠- حددت مدة المعاهدة بعشرين سنة، ويمكن أن يدخل الطرفان فى مفاوضات، بناء على طلب أى منهما، لإعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذها.

وبذلك تعتبر معاهدة ١٩٣٦ منعطفًا هامًا فى تطور القضية الوطنية المصرية، بل فى تاريخ مصر المعاصرة، حيث حددت وضع إنجلترا فى مصر بشكل واضح للمرة الأولى، كما نظمت العلاقة بين الدولتين على أساس محالفة لها طابع الندية من الناحية القانونية، لا الفعلية بطبيعة الحال! حيث تم تنظيم هذا الوضع طبقًا للتحالف المعقود بين الدولتين، ولهذا السبب ذاته يمكن اعتبار أن المعاهدة تسجل نهاية الاحتلال البريطانى بالمعنى القانونى للكلمة من حيث المبدأ، وكان من آثارها تمتع مصر بعضوية عصبة الأمم، وإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية (التى ألغيت تماماً باتفاق مونترو الموقع عام ١٩٣٧) واستعادت مصر الوضع الذى كان لها فى السودان قبل عام ١٩٢٤ وعادت للاشتراك فى إدارته، وإن كانت الشريك الأضعف والأقل شأنًا

بطبيعة الحال. وكانت المحالفة العسكرية، والوجود العسكرى البريطانى الذى انسحب من أنحاء البلاد وتركز فى منطقة القناة طبقًا لنصوص المعاهدة، أمرًا تمليه بريطانيا قوة واقتدارًا.

ونتيجة لعجز المصريين عن الحصول على حل أفضل وأشمل لقضيتهم الوطنية قبلوا الأمر الواقع بكل ما يمليه من استقلال ناقص، على أمل استئناف المفاوضات فى جولات قادمة تزيل القيود التى ما زالت تكبل استقلال مصر الكامل، وتحد من سيادتها على أراضيها وحقها وحدها فى الدفاع عن نفسها وعن قناة السويس، خصوصًا وأن نصوص المعاهدة تضمنت إمكانية النظر فيها والتفاوض بشأنها.

وهكذا يمكن القول إن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية، وإنما تمثل فى النهاية خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، امتصت غضب الجماهير وهدأت من ثائرتهم، وربما يعد صحيحًا ما قيل يومئذ على لسان أحد موقعيها، وهو محمد محمود باشا، زعيم حزب الأحرار الدستوريين، "بأن ما تجنيه مصر من مزاياها، يفتح بابًا تسير منه لاستكمال ما فاتها" ولم تكن المحالفة بوجه من الوجوه، كما وصفها مصطفى النحاس باشا "محالفة الند للند على قدم المساواة". وسوف تشهد بذلك السنوات التالية التى وضعت فيها المعاهدة موضع التطبيق الفعلى، كيف أن بريطانيا طبقت نصوصها وفقًا لمصالحها وحدها، خصوصًا خلال سنوات الحرب العظمى الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٤) وكيف أنها أعاقت كل المحاولات الوطنية لتعديل نصوص المعاهدة، بما يقرِّب المصريين أكثر وأكثر نحو استقلالهم، بينما ظل المندوب السامى البريطانى يمارس نفس دوره السابق، وإن حمل بموجب المعاهدة لقب "السفير البريطانى"، كما ظل يتمتع بمكانة تفوق غيره من السفراء، متمتعًا بلقب عميد السلك الدبلوماسى بحكم وضع بلاده، لا بحكم القواعد والمراسيم المعروفة.

* * *

لقد شهد عهد وزارتى مصطفى النحاس (مايو ١٩٣٦- ديسمبر ١٩٣٧) تطورات مهمة كان أبرزها توقيع المعاهدة مع بريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦، ومنها كذلك اعتزال المفتش العام البريطانى للجيش المصرى (سبنكس باشا) منصبه فى يناير ١٩٣٧، ليتسلم المصريون قيادة جيش بلادهم للمرة الأولى منذ بداية الاحتلال البريطانى ١٨٨٢، وعين اللواء محمود شكرى باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش المصرى. وطبقًا لنصوص المعاهدة وصلت إلى مصر بعثة عسكرية بريطانية لتدريب الجيش المصرى الذى ستزداد أعداده ليتولى الدفاع عن مصر بعد استكمال انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة.

وفى مايو ١٩٣٧ حصلت مصر على قدر كبير من سيادتها القضائية والتشريعية عندما وقعت اتفاق مونترو - فى سويسرا - مع الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى مصر، والذى ينص على إلغائها إلغاء تامًا، وبالتالى يصبح الأجانب المقيمون فيها خاضعين للتشريع المصرى فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والإدراية والمالية، مع مراعاة مبادئ القانون الدولى، وبالمقابل لن يكون هناك تمييز مجحف بالأجانب أو الشركات التى يؤسسونها وفقًا للقانون المصرى والتى يكون للأجانب فيها مصالح حيوية. وقد نص اتفاق مونترو على بقاء المحاكم المختلطة فى مصر حتى عام ١٩٤٩ كفترة انتقالية تلغى بعدها تمامًا، ليصبح الاختصاص للقضاء الوطنى وحده، ومن ثم شرعت الوزارة فى وضع قانونين للعقوبات وللجنايات ليطبقا أمام المحاكم المختلطة. وقد رأى الوطنيون والمؤرخون فى هذا الاتفاق انتصارًا لمصر، باعتباره أزال الامتيازات الأجنبية التى كانت تحد من استقلالها وسيادتها، والتى كان الأجانب يمثلون، بموجبها، دولة داخل الدولة، فانتهى أمر المحاكم المختلطة، وحققت مصر سيادتها على الأجانب رسميًا فى التشريع والقضاء، وفى الشئون المالية والإدارية والأمن العام.

وفى ٢٦ مايو ١٩٣٧ دخلت مصر فى عضوية "عصبة الأمم" وهى المنظمة الدولية التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة التى

خلفتها. فقد اجتمعت الجمعية العمومية لعصبة فى جنيف ووافقت بالإجماع على قبولها، مما اعتبر إبرازًا لمكانتها الدولية، واعترافًا من الدول باستقلالها وتحررها من القيود التى حالت دون قبولها عضوًا فى العصبة، وكان (على الشمسى) باشا أول مندوب لمصر لدى العصبة.

ولما لم يكن فاروق قد تولى مهامه الدستورية بعد، فى ظل ظروف وفاة والده القريبة وضعف مجلس الوصاية، فقد بدا كما لو كان النحاس باشا قد انفرد بالسلطة جميعًا فى مصر، فبدأ يتجاهل القصر، بل لقد أفصح عن نيته فى إقامة "وزارة للقصر" ليصبح وزيرها خاضعًا لإرادة مجلس الوزراء، لا الملك، غير أن تدخل مايلز لامبسون حال دون ذلك، وتمت تسوية المشكلة بالاكتفاء بإنشاء منصب الوكيل البرلمانى لشئون القصر، مقره فى رئاسة الوزارة، لا الديوان الملكى ليعاون رئيس الوزراء فى شئون القصر، واختير عبدالفتاح باشا الطويل لهذا المنصب.

ومن المعروف أن الوزارة سعت لتدعيم شعبية الوفد من خلال تدعيم وتقوية تنظيم شبه عسكرى يضم فئات من الشباب المنتمين للحزب يدربون تدريبًا خاصًا ويلبسون قمصانًا زرقاء خاصة تمييزًا لهم، وكان الهدف منه مقاومة خصوم الوفد، وقيل كذلك ضرب أية محاولات جديدة للعبث بالدستور. وكانت جماعات ذوى القمصان الزرقاء هذه قد تأسست فى عهد وزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٤ كرد فعل، ولمقاومة تنظيم أقامته جماعة "مصر الفتاة" عرف باسم جماعة "القمصان الخضراء". وخلال هذه المرحلة سعت الوزارة الوفدية إلى تقوية تنظيمها غير عابئة بخصومها مستهدفة تحويله إلى ميليشيا مسلحة تدافع عن الحزب ضد خصومه، ومتأسية بتنظيمات شبيهة سابقة أقامتها الأنظمة النازية والفاشية فى أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية.

وطبقًا للتقاليد الدستورية استقالت وزارة مصطفى النحاس فى آخر يوليو ١٩٣٧، إثر تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية، فعهد الملك الشاب إليه بتأليف الوزارة مرة أخرى، فألفها فى بداية أغسطس ١٩٣٧، بعد أن أخرج منها محمود فهمى النقراشى (وزير المواصلات) ومعه ثلاثة من الوزراء، وكان النقراشى قطبًا كبيرًا من أقطاب

الوفد، يتمتع باستقامة ونزاهة كبيرتين، وبمقدره تنظيمية عالية، فضلاً عن تاريخه الحافل فى النضال السرى ضد الإنجليز. وكان هذا المسلك من النحاس مؤشراً على أن ثمة أزمة داخلية بالحزب الكبير وأن انشقاقًا كبيراً يوشك أن يحدث. وقد برر النحاس مسلكه بأن النقراشى ورفاقه دأبوا على كثرة المعارضة داخل مجلس الوزراء مما أفقده التجانس، وكان النقراشى بالفعل قد عارض مسلك الوزارة في إنفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان دون دراسة كافية، وكذلك إعطاء حق تنفيذ المشروع لشركة إنجليزية دون أن يطرح فى مناقصة عالمية. وقد ضاق النحاس بهذه المعارضة وأرجأ تنفيذ المشروع خشية حدوث أزمة وزارية ، حتى جاءته الفرصة ليتخلص من المعارضين مع إعادة تشكيل وزارته، وقد رأى عبد الرحمن الرافعى أن إخراج النقراشى بالذات كان نقطة تحول فى سياسة الوفد فى الحكم، "حيث اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس" وقد أدى ذلك بالفعل إلى انشقاق كبير داخل حزب الوفد فيما بعد....

ولم يكن من النقراشى إلا أن أصدر بيانًا فى أوائل سبتمبر ١٩٣٧ أوضح فيه سلامة موقفه المعارض من المشروع، ودعا فيه الوزارة إلى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم، وحل فرق ذوى القمصان الزرقاء التى تحولت إلى أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد وإهدار حرية الرأى والفكر، إلخ. فرد الوفد على ذلك باتخاذ قرار بفصل النقراشى من الحزب، وافق عليه الأعضاء، عدا الدكتور أحمد ماهر، بينما انصرف فريق من الوفديين المؤيدين للنقراشى عن الحزب وأعلنوا وقوفهم إلى جانبه.

إلى جانب هذه الأزمة الداخلية التى عانى منها الحزب بدأت الأزمات تتفاقم بين وزارته وبين القصر، فظهرت سلسلة المشكلات التى اتخذت شكل أزمة دستورية نشأت عن خلاف بين الوزارة والقصر بشأن تعيين أعضاء فى مجلس الشيوخ، وخلاف نشأ عن رفض الوزارة أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك ورأت أن يكون القسم للدستور، كذلك رفض القصر من جانبه توقيع مشروع بفتح اعتماد إضافى لمصاريف سرية

طلبته الوزارة، كما طلب القصر حل الجماعات ذات القمصان الملونة، وأن يكون هو المرجع النهائي في تعيين كبار موظفي الدولة، وفي منح الرتب والنياشين، كما طلب أن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفي القصر، إلخ. وعندما لم توافق وزارة النحاس على هذه الطلبات اقترح القصر أن يحل الخلافات عن طريق تأليف هيئة من المحكمين، لكن الوزارة رفضت هذا الاقتراح وأعلنت تمسكها بحقوقها الدستورية في مواجهة القصر...

والواقع أن المتاعب بين القصر والوفد بدأت تتسع عندما عُين على ماهر رئيسًا للديوان الملكي في أكتوبر ١٩٣٧ دون أخذ رأي الوزارة التي اعترضت، حيث رأت أن هذا التعيين سيشكل قاعدة ارتكاز لخصوم الوفد داخل القصر، لكنها ما لبثت أن سلمت بالأمر الواقع. وتفيد المصادر أن الوزارة استمرت تمارس سياسة حزبية ضيقة أثارت العديد من قطاعات الشعب، خصوصًا بعد أن تزايد خطر جماعات ذوي القمصان الزرقاء المنتمين للوفد مما أثار "جماعة مصر الفتاة" التي كانت لها شعبية ونشاط واضح بين الشباب، وتفاقمت الأمور عندما حاول أحد أعضائها اغتيال النحاس باشا في أواخر نوفمبر ١٩٣٧، فاعتقلت الحكومة الكثير من خصومها بتهمة تدبير الحادث. مما أحدث رد فعل تمثل في أمواج من المظاهرات بين أوساط الشباب داخل الجامعة والأزهر، وبدأت السياسة الحزبية داخل الجامعة تمارس بشكل خطير رأى معه مديرها أحمد لطفي السيد تعطيل الدراسة أسبوعًا حتى لا تتفاقم الأوضاع أكثر، غير أن الوزارة لم توافق مما اضطره إلى تقديم استقالته، وفي مقابل هتافات الطلبة الوفديين "النحاس أو الثورة" انطلقت هتافات المؤيدين من القصر والذين كانوا يهتفون بحياة الملك.

وفي ظل هذه التطورات أصدر الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب "الوفدي" تصريحًا أعلن فيه أن الوزارة عجزت عن إقرار الأمن في البلاد، وأفسدت التعليم والعمال وخنقت الحريات ... فلم ير الملك بدًا من إقالة الوزارة في

أخر ديسمبر ١٩٣٧ متهمًا إياها بمجافاة روح الدستور وبعجزها عن حماية الحريات العامة!

* * *

لم يجد الملك أمامه حينذاك سوى حزب الأحرار الدستوريين ورئيسه محمد محمود باشا، ومن ثم عهد إليه بتأليف وزارة جديدة، ولما لم يكن حزبه وحده قادر على تأليفها ومواجهة الوفد، فقد ضم إليها عناصر مثلت جميع الاتجاهات غير الوفدية، ومن ثم تألفت وزارة كانت الأكبر فى تاريخ الوزارات المصرية، حيث ضمت ١٦ وزيراً، كان منهم محمد حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى (الزعيم الثالث بعد مصطفى كامل ومحمد فريد) الذى شارك فى السلطة لأول مرة فى تاريخ الحزب، كما كان من أبرز شخصياتها كل من عبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وإسماعيل صدقى، وكانوا، كما هو معروف، من الرعيل الأول للتجمع الوفدى، وبهذه الوزارة بدأ عهد من الوزارات اللاوفدية (ديسمبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩).

بدأت وزارة محمد محمود عهدها باستصدار مرسوم ملكى بحل البرلمان الوفدى، وشرعت تعد العدة لإدارة انتخابات تأتى بمجلس نواب غير وفدى، خصوصاً وأن الوفد قد أثخنته جراح انشقاق جديد كبير قاده أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، وأفضى هذا الانشقاق إلى خروجهما مع أنصارهما من الوفد وتأليفهم "حزب الهيئة السعدية"، منتسبين إلى سعد زغلول، وليس إلى مصطفى النحاس، وبطبيعة الحال سحب الحزب الجديد جزءاً مؤثراً من شعبية الوفد، ومع ممارسات الإدارة لم يفز الوفد إلا باثنى عشر مقعداً، ولم ينجح زعيماه النحاس ومكرم عبيد فى دائرتيهما!. وبطبيعة الحال حصل مرشحو الوزارة على الأغلبية الساحقة مما هيأ لرئيسها الاستقرار فى الحكم بعد إعادة تشكيلها إثر الانتخابات.

وعلى الرغم من حدوث بوادر أزمة بين الوزارة والقصر بشأن توزيع الحقائب الوزارية، فإنها ما لبثت أن انتهت، بعد أن بدأ الوفد يحرك جماهيره فى الشارع مستغلاً الظروف، ومتهمًا الوزارة بتزوير الانتخابات.. والحاصل أن هذه المرحلة شهدت صراعًا مكتومًا بين رئيس الوزراء محمد محمود وبين على ماهر رئيس الديوان الملكى، وكان الأخير يتطلع لمنصب رئيس الوزراء، خصوصاً وأنه نجح فى تثبيت مركزه داخل القصر، عندما قدم استقالته من منصبه، ليرفضها الملك ويتمسك به، ومن ثم يصبح مركزه أقوى، غير أن محمد محمود فهم مغزى هذه المناورة، ولما كانت وزارته لم تضم أحداً من زعماء "الهيئة السعدية" والتى كان لها نواب يقترب عددهم من عدد نواب الأحرار الدستوريين، لذلك رأى رئيس الوزارة أن يعيد تشكيل الوزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ليكتسب ضمانة قوية ضد مناورات على ماهر والقصر، وربما ضد أية مناورات محتملة من جانب أنصار الوفد أو "النحاسيين" كما كانوا يطلقون عليهم . يضاف إلى ذلك الاستعانة بخبرات أقطاب "السعديين" الذى تمرسوا بالعمل الوزارى من قبل، مما يعزز مركز الوزارة ويقويه. وبالفعل أعيد تشكيل وزارة محمد محمود لتضم خمسة وزراء من الهيئة السعدية، هم أحمد ماهر والنقراشى ومحمود غالب وحامد محمود وسابا حبشى، وليغلب على الوزارة طابع التوازن.

ومع كل ما سبق ظل على ماهر يتربص بالوزارة التى أخذ وضعها يثير القلق نتيجة لمرض محمد محمود باشا وانتشار الشائعات بقرب استقالته، ونتيجة لتأثير على ماهر على (أحمد خشبة) وزير الحقانية مما جعله يضع العراقيل أمام الوزارة. يضاف إلى ذلك استقالة (رشوان محفوظ) وزير الزراعة، بعد أن أثيرت قضية تتعلق بنزاهة الحكم قيل إنها مسُته رغم حفظ التحقيق فيها، كذلك استقال حسن صبرى وزير الحربية نتيجة خلاف مع القصر ومع وزير المالية. لقد أثخنت هذه المتاعب جراح وزارة كان رئيسها يصارع المرض، مما أدى به فى النهاية إلى تقديم استقالته إلى الملك فى أواسط أغسطس ١٩٣٩ ليلقى ربه بعد عام وبضعة أشهر (يناير ١٩٤١).

وعلى الرغم من التطورات السابقة استمر عهد الوزارات اللاوفدية، وتحقق لعلى ماهر ما أراد، عندما عهد إليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة، وفي أثناء مشاورات تشكيلها اختلف مع الأحرار الدستوريين بشأن عدد الحقائب التي خصصها لحزبهم في الوزارة، ولم يكونوا قد نسوا مواقفه من زعيمهم الراحل وبثه العراقيل في وجه وزارته، لذلك آثروا الانسحاب من المشاورات ليتركوا أمر الوزارة الجديدة لعلى ماهر ورجاله المستقلين عن الأحزاب، وللهيئة السعدية التي لم يدخل رئيسها الدكتور أحمد ماهر الوزارة، لعدم ارتياحه للتعاون مع شقيقه شخصيًا، ولأنه لم يكن راضيًا عن موقفه من وزارة محمد محمود السابقة. لذلك تشكلت وزارة على ماهر من عدد من المستقلين وعدد من أعضاء الهيئة السعدية، وضمت لأول مرة في تاريخ مصر وزارة للشئون الاجتماعية، وقد لوحظ أن هذه الوزارة ضمت بعض الشخصيات المعروفة بعدائها السافر للإنجليز، وفي ظل ظروف توتر الأوضاع الدولية المنذرة بالحرب، الأمر الذي أثار قلق السلطات البريطانية في مصر.

مصر والحرب العالمية الثانية:

بعد نحو أسبوعين من تأليف وزارة على ماهر اندلعت الحرب العالمية الثانية مما دفع البلاد إلى مرحلة جديدة من تاريخها. ومن الملاحظ أن وضع القوات البريطانية في مصر ظل على ما هو عليه في أعقاب توقيع المعاهدة حيث كان انتقالها إلى منطقة القناة مرتبطًا ببناء ثكنات لها في هذه المنطقة، ولما لم يكن بناؤها قد تم، حتى نشوب الحرب (١٩٣٩) فقد كانت القوات البريطانية لا تزال تحتل ثكنات العباسية وقصر النيل والحلمية والقلعة وحلوان وأبو قير، فضلاً عن معسكرات ومحطات جوية أخرى في القاهرة والإسكندرية. وقد حاولت دولتا المحور، إيطاليا وألمانيا، استغلال هذا الوضع لكسب الرأى العام المصرى الذى كان معاديًا للإنجليز. وكان تطبيق النصوص العسكرية الواردة فى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أمرًا معقدًا، وعلى الرغم من نشاط دعاية المحور فإنها لم تجد صدى واسعًا فى مصر.

والثابت أنه فور اندلاع الحرب في سبتمبر ١٩٣٩ التقى السفير البريطانى بعلى ماهر وطلب إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بإعلان مصر حالة الحرب ضد أعداء بريطانيا، غير أن على ماهر لم يستجب وظل يناور، ولكنه أعلن قطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، كما اتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع فأعلنت وزارته حالة الطوارئ وفرضت الرقابة وكذلك العديد من القيود الحربية والاقتصادية، وتم تعيين على ماهر حاكمًا عسكريًا بعد أن قسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ووضعت موانيها ومطاراتها تحت تصرف إنجلترا، كما تم القبض على الرعايا الألمان ومصادرة أملاكهم، ومنعت السفن المعادية من المرور فى القناة. ولم تعلن الوزارة قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا متعللة بأن ميادين القتال بعيدة وأن إنجلترا ليست فى حاجة إلى هذا الإعلان، وتم ذلك بضغوط من العناصر المعروفة بعدائها الشديد للإنجليز مثل محمد صالح حرب (وزير الدفاع) وعبد الرحمن عزام (وزير الأوقاف) وعزيز المصرى (رئيس أركان الجيش المصرى) حيث كانت هذه العناصر تدعم موقف رئيس الوزراء وتمارس نشاطًا يستهدف تقويض نفوذ البعثة العسكرية الإنجليزية.

وبدا أن موقف مصر شائكًا، ذلك أنها - طبقًا لنصوص المعاهدة - كانت فى محالفة إنجلترا، وبالتالى وضعت مواردها تحت تصرفها دون أن تكون رسميًا فى حالة حرب مع ألمانيا. ولم تصر إنجلترا على ضرورة أن تعلن مصر الحرب واكتفت بوعد من رئيس الوزراء أن يكون هذا الإعلان محل تقدير الوزارة ونظرها إذا دخلت إيطاليا الحرب أو أصبحت ميادين الحرب على مقربة من مصر. وهكذا تبنت وزارة على ماهر سياسة عرفت آنذاك "بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب".

وفى يونيو ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وتشكل محور "برلين - روما" كما هو معروف على أثر سقوط فرنسا تحت الاحتلال النازى، الأمر الذى أدى إلى تطور فى موقف مصر من إنجلترا. وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة الجيش الإيطالى فى ليبيا واستعد بحملة قوية ليهاجم بها مصر ويجعلها ساحة لقتال الإنجليز،

خصوصًا وأن الخطر الفرنسي قد زال من تونس مع سقوط فرنسا، وبدأ الجنرال الإيطالي يستعد لغزو مصر بعد أن أنشأ طريقًا ساحليًا ممهدًا يبدأ من طرابلس حتى الحدود المصرية، وأعلن موسوليني دكتاتور إيطاليا أن بلاده مضطرة لدخول الأراضي المصرية لإخراج الإنجليز منها، وأنها مع ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد أن تعتدى عليه، فهل ستظل مصر على موقفها كدولة غير محاربة والقتال أوشك أن يمتد إلى أراضيها؟

الحاصل أن على ماهر أعلن أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها إذا اعتدى عليها، وصرح بذلك أمام البرلمان المصرى، لكن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة إلى نوايا الحكومة المصرية بعد أن رأت مسلكها السابق.. واختلفت آراء المصريين بشأن المسألة، وصرح الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية المشتركة بعدد من الوزراء فى الوزارة، بأنه لم يبق أمام مصر سوى أن تعلن الحرب على دولتى المحور وأن تتخذ العدة لذلك، لأن تقاعسها عن ذلك يمثل إقرارًا بأن تتولى إنجلترا حمايتها وهو ما تأباه أمة تحترم نفسها، كذلك كان يرى أن اشتراك مصر فى الحرب سيجعل من حقها، إذا ما انتصر الحلفاء، أن تظفر بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها، بعد أن تكون قد دافعت عن استقلالها بنفسها. غير أن رأى أحمد ماهر لم يجد صدى قويًا لدى الرأى العام المصرى الذى بدأ يتشكك في انتصار إنجلترا، خصوصًا بعد اكتساح ألمانيا غربى أوروبا، كما كان المصريون يرون أنه حتى لو انتصرت إنجلترا، فإنها لن تفى بوعودها فى الجلاء، بل ظهر اتجاه لدى المصريين، يرى أن احتلال ألمانيا وإيطاليا لبلادهم لن يكون أسوأ من الاحتلال البريطانى، وأن إعلان الحرب على دولتى المحور لن تجنى مصر منه سوى قصف مدنها وتدمير منشآت الرى على النيل، ولذلك رأت وزارة على ماهر الإبقاء على سياسة "تجنيب مصر ويلات الحرب" انتظارًا لما تسفر عنه الحرب لتبنى موقفها، وأن تظل دولة غير محاربة، لكنها ستدافع عن نفسها إذا اجتازت القوات الإيطالية حدودها.

ومن جانبه أيد مجلس النواب المصرى موقف الحكومة الذى أعلنت فيه أن مصر لا تكن عداء لأية دولة، لكنها ستدافع عن أراضيها إذا ما تعرضت للعدوان، غير أن وزارة على ماهر لم تعد تحظى بتأييد السلطات البريطانية، خصوصًا وأن رئيس الوزراء عند زيارته للسودان ألقى خطبًا حماسية اعتبرتها بريطانيا مثيرة للرأى العام، كما لم تكن مرتاحة لكونها تضم عناصر مثل صالح حرب وعبد الرحمن عزام، فضلاً عن أن الوزارة عينت عزيز المصرى رئيسًا لأركان حرب الجيش المصرى وكان معروفًا بميوله نحو ألمانيا منذ الحرب الأولى. فضلاً عن أنه اتخذ قرارًا بإنشاء "الجيش المرابط" الذى ضم نحو ٦٠ ألف جندى على غير رغبة الإنجليز. وفى ظل انتصارات الألمان السريعة والمبهرة كانت موجة الإعجاب بهم تشتد فى مصر، فى الوقت الذى تصر فيه وزارة على ماهر على عدم إعلان الحرب على ألمانيا. وعلى الرغم من اعتقاد على ماهر فى انتصار بريطانيا وفرنسا منذ بداية الحرب حتى يونيو ١٩٤٠ ومن ثم تعبيره عن ولائه وإخلاصه لبريطانيا إلا أنه فى ظل التطورات الأخيرة للحرب بدأ يميل نحو ألمانيا وإيطاليا مما أثار انتباه وغضب السلطات البريطانية فى مصر. ولذلك بدأت تثير العراقيل فى وجه على ماهر، وطالبته بتنحية عزيز المصرى بسبب تحركاته وسط الضباط المصريين، مما اضطر رئيس الوزراء إلى منحه إجازة مرضية، وقد أثار ذلك استياء الرأى العام والضباط على حد سواء. وحين رأت الحكومة البريطانية أن على ماهر أصبح عقبة أمام السلطات العسكرية البريطانية فى مصر أبرق وزير الخارجية (اللورد هاليفاكس) إلى السفير البريطانى بضرورة الإطاحة بوزارة على ماهر، وكان ذلك أول تدخل سافر واعتداء بريطانى على سيادة مصر منذ عقد معاهدة ١٩٣٦.

التقى السفير البريطانى بالملك فاروق وأبلغه ببرقية الخارجية البريطانية ونصحه بأن يكلف وزارة وفدية أو وزارة يرضى عنها الوفد بتولى الحكم، وجعل السفير يلمح للملك وينذره بأنه إذا لم يخرج على ماهر فإن بريطانيا قد تطبق الأحكام العرفية البريطانية على مصر وقد تتدخل عسكريًا، بل كان ثمة تهديد بإبعاد الملك نفسه عن

العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ إلى إيطاليا. ومن جانبه دعا الملك زعماء الأحزاب المصرية إلى اجتماع بقصر عابدين للتشاور، وخلال الاجتماع عرض على ماهر ما قامت به مصر من معاونة لبريطانيا، فى حدود المعاهدة، وكيف أنها تلقت شكراً بريطانياً على ذلك، لكن الحاضرين رأوا أن تستقيل الوزارة بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية، فما كان من على ماهر إلا أن ألقى خطاباً عنيفاً فى البرلمان طعن فيه على سياسة بريطانيا فى مصر ثم قدم استقالته إلى الملك الذى قبلها فوراً وأصدر تكليفه إلى حسن صبرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة، وكان صبرى أحد الذين رشحهم السفير البريطانى، مما كان مفاجأة للوفد.

* * *

شكل حسن صبرى وزارته من الدستوريين والسعديين وعدد من المستقلين وبقيت فى الحكم نحو خمسة أشهر (يونيو – نوفمبر ١٩٤٠) وكان أول ما واجهها هو تحديد موقف مصر من مسألة إعلان الحرب، ولم تكن القوات الإيطالية على حدود مصر الغربية قد اقتحمت هذه الحدود، باستثناء بعض المناوشات، فتم الاتفاق على أن تتصدى مصر للقوات الإيطالية إذا ما تقدمت إلى مرسى مطروح التى تعد أول نقطة عسكرية مصرية فى الصحراء الغربية، وكان من رأى حسن صبرى أن مصر لا يجب أن تعلن الحرب لمجرد اجتياز الإيطاليين الحدود عند السلوم، التى تبعد عن مرسى مطروح بنحو ثلاثمائة كيلومتر، لأن مصر لا تستطيع الدفاع عن هذه المنطقة، ولكن مع تقدم القوات الإيطالية خلالها، رأى الوزراء السعديون ضرورة إعلان مصر الحرب دفاعاً عن أراضيها، بينما تمسك صبرى بسياسة "تجنيب مصر ويلات الحرب" حتى لو وصل الإيطاليون إلى القاهرة لأن إيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر وذكر أن السلطات البريطانية فى مصر موافقة على ذلك.

ويعد هذا تغييراً أساسياً فى سياسة سلفه على ماهر الذى كان قد قرر أن تتولى مصر الدفاع عن نفسها إذا ما انتهكت حدودها، بينما رأى صبرى أن تظل مصر غير

محاربة إلى النهاية حتى لو تعرضت القاهرة لغارات الألمان والإيطاليين الذين هم فى رأيه يحترمون استقلال مصر!

غير أن الوزراء السعديين تمسكوا برأيهم فى أن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية ولا تدافع عنها، وأن عدم اشتراكها فى الحرب والاكتفاء بمعاونة حليفتها يكون عندما لا تصبح أرضها مسرحًا للحرب، أما أن تكون كذلك ولا تدافع مصر عن نفسها فذلك تسليم من جانبها لبريطانيا بحمايتها، ومن ثم يجب أن تتصدى مصر لمن يعتدون على أرضها، وأن تعاونها بريطانيا بوصفها حليفة. وقبل الإنجليز موقف حسن صبرى ببقاء مصر دولة غير محاربة حتى تتجنب غارات الألمان والإيطاليين الجوية لتثق مصر فى تصريحات الإنجليز باحترامهم لاستقلالها، وحتى تظل مصر قاعدة حربية آمنة. والواقع أن الإنجليز كانوا يخشون من ثورة المصريين ضدهم إذا ما تعرضت مدنهم وقراهم لغارات المحور، بينما لن يحدث ذلك إذا ما انصبت هذه الغارات على الأهداف العسكرية البريطانية وحدها.

وعندما وصلت الجيوش الإيطالية إلى منطقة "سيدى براني" أصدر أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية بيانات حث فيها الحكومة والرأى العام على ضرورة اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها، وعندما طرحت المسألة من جديد فى مجلس الوزراء، صوت أغلب الأعضاء بالثقة فى سياسة الرئيس، فأدى ذلك إلى استقالة الوزراء السعديين من المجلس، مما أضعف مركز الوزارة وكانت المفاجأة عندما توفى حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة.

كلف الملك حسين سرى باشا بتأليف الوزارة فى نوفمبر ١٩٤٠ وكان وزيراً للأشغال فى الوزارة السابقة، (واستمر عهده حتى فبراير ١٩٤٢) كما كان جم النشاط وصديقًا للإنجليز، ولم يحدث تغييرات أساسية فى تكوين الوزارة، التى لم يشترك فيها السعديون بطبيعة الحال، فاقتصرت على الدستوريين والمستقلين. وقد واجهت هذه الوزارة أزمة تموينية حادة بسبب الحصار واضطراب النقل البحرى، مما انعكست آثاره بشكل سلبى على أوضاع مصر الاقتصادية، رغم إنشاء بريطانيا "مركز تموين

الشرق الأوسط" في مصر عام ١٩٤١. وعمومًا أدت الأزمة الاقتصادية إلى إضعاف مركز الوزارة، في وقت كانت فيه القوات الألمانية تتوغل داخل الحدود المصرية من الصحراء الغربية، وكانت اليابان قد دخلت الحرب في المعسكر المضاد للحلفاء، بينما نجح الألمان في إحراز انتصارات كبيرة في الاتحاد السوفييتي وفي البلقان، ولما كان على حسين سرى مواجهة معارضة السعديين في البرلمان بشأن موقف مصر من الحرب، فإنه استطاع بقدر من المهارة أن يعقد صلحًا مع رئيسهم جنَّبه إثارة العقبات أمام وزارته.

ومع نجاح الفيلق الإفريقي من الجيش الألماني بقيادة روميل في التقدم داخل حدود مصر الغربية في آخر أبريل ١٩٤١ جعل سرى باشا يفكر في إعادة تشكيل وزارته لجعلها وزارة قومية يشارك فيها الوفد، لكن النحاس باشا رفض أن يشترك في وزارة ائتلافية سواء برئاسة سرى باشا أو حتى برئاسته هو، واشترط حل مجلس النواب القائم وإجراء انتخابات جديدة، ولم يقبل حسين سرى بذلك، واضطر إلى إعادة تشكيل وزارته ليدخلها السعديون، ولذلك بدأ النحاس باشا في شن حملة ضارية على الوزارة وعلى الإنجليز متهمًا إياهم بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال مصر، ومعتبرًا أن الغارات الألمانية على المدن المصرية كانت نتيجة لذلك. وقد نتج عن هذه الحملة سقوط هيبة الوزارة في الوقت الذى راح فيه القصر يتعاطف مع حملة الوفد ضد الإنجليز، ليكسب لنفسه شعبية هو الآخر.

وفي يناير ١٩٤٢ بدأ روميل هجومًا عنيفًا على مصر. وكان الرأى العام المصرى متحمسًا لانتصارات الألمان، ومن ثم اندلعت المظاهرات تهتف بسقوط إنجلترا وتدعو روميل إلى التقدم، وفي ظل هذه التطورات نشبت أزمة سياسية بسبب قرار الوزارة في يناير ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان، مما أثار فريقًا من أعضاء البرلمان، الذين أثاروا غضب القصر على الوزارة. فاضطر وزير الخارجية (صليب سامى باشا) إلى الاستقالة مما زاد من حرج الوزارة، بينما تزداد المظاهرات في أنحاء البلاد، في الوقت الذى يواصل فيه روميل زحفه داخل الحدود المصرية، طلب

الإنجليز من سرى باشا التصدى بحزم لهذه المظاهرات، لكن الزمام كان قد أفلت من يده، ولم ير بدًا من تقديم استقالة وزارته فى ٢ فبراير ١٩٤٢.

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

كانت السلطات البريطانية تود أن يشترك الوفد فى وزارتى حسن صبرى لكن النحاس باشا رفض ذلك، كما مر بنا، وعندما تضعضع مركز وزارة حسين سرى الأخيرة، جدد السفير البريطانى هذه الرغبة للملك لكى يسيطر على الشارع من خلاله، مما جعل الملك يستدعى النحاس باشا إثر تقديم سرى باشا لاستقالة وزارته، فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ويطلب إليه تأليف وزارة قومية برئاسته، ولكن النحاس باشا رفض معتذرًا للملك بأنه لا يستطيع التعاون مع الأحزاب الأخرى. وفور علم السفير البريطانى برفض النحاس طلب من رئيس الديوان (أحمد حسنين باشا) أن ينصح الملك بتكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية خالصة، لكن رئيس الديوان رد بأن هذه مسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب المصرية.

وفى ٤ فبراير استدعى الملك رؤساء الأحزاب وعددًا من الشخصيات السياسية البارزة للاجتماع فى قصر عابدين فى الرابعة مساء، وانعقد الاجتماع فعلاً برئاسة الملك حيث تلا فيه رئيس الديوان بيانًا أشاد فيه بأهمية الاتحاد وروى فيه الاتصالات السابقة مع النحاس باشا ورفضه تأليف وزارة قومية، ثم تدخُل السفير البريطانى ونصيحته إلى الملك بأن يكلف النحاس باشا بتأليفها وفدية خالصة، وأضاف أن السفير طلب فى نفس اليوم مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذارًا من السفير ينص على أنه "إذا لم أسمع قبل السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج" ودعا بيان الملك المجتمعين إلى تبادل الرأى والتشاور بشأن هذا الموقف.

وبالفعل تشاور المجتمعون وتركزت مشاوراتهم حول تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس باشا، لكنه رفض الفكرة، فانتهى المجتمعون إلى كتابة احتجاج على الإنذار البريطانى وقعوا عليه جميعًا. كان مضمونه أن هذا الإنذار البريطانى يمثل اعتداءً على استقلال البلاد ويمس معاهدة الصداقة وأن الملك لا يسعه أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة... ولما علم الملك بالاحتجاج أظهر ارتياحه وأقره وأرسل نصه إلى السفير البريطانى بالفعل.

وفى الحال أجاب السفير بأن هذا ليس ردًا وأنه سيحضر فى التاسعة مساءً لمقابلة الملك، وقبيل الموعد كانت الدبابات البريطانية المسلحة تتخذ مواقعها حول القصر وأمامه فى شكل تهديد مستفز، فى الوقت الذى حضر فيه السفير بصحبة "الجنرال أستون" قائد القوات البريطانية فى مصر، ومعهما بعض الضباط البريطانيين الكبار وكانوا جميعًا مدججين بالسلاح لإرهاب الملك، ودخل السفير ومعه الجنرال أستون إلى حجرة الملك واجتمعا به بحضور أحمد حسنين باشا وطلب إليه التوقيع على وثيقة بالتنازل عن العرش، لكن أحمد حسنين باشا اختلى بالملك ونصحه بقبول الإنذار فاستجاب الملك، ولم يلبث أن استدعى الزعماء جميعًا مرة أخرى فى نفس الليلة وكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة، لكن النحاس اعتذر وطلب إعفاءه، غير أن الملك أصر على أمره، ولما أبدى الاستجابة علق أحمد ماهر قائلاً بأن النحاس باشا الذى يعتبر نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يتولى الحكم الليلة مستندًا إلى الدبابات البريطانية.. وقبل أن يحتدم النقاش وتبادل الاتهامات تدخل الملك وكرر أمره إلى النحاس وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطانى ليبلغه أمر تكليفه بتأليف الوزارة، فصدع بالأمر، ثم اجتمع بأعضاء حزبه واتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير طالبًا منه سحب الإنذار، فإذا وافق شرع فى تأليف الوزارة، فوافق السفير على هذا الحل الذى لم يغير من واقع أن السفير البريطانى تدخل بالقوة فى شئون مصر الداخلية وفرض السياسة التى يريدها.

لقد كانت السلطات البريطانية فى مصر تعتقد أن رجالاً فى القصر وآخرين على صلة وثيقة به كانوا على اتصال بالمحور، ولذلك قررت توجيه ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية، حسبما علق "عبد الرحمن الرافعى" من وجهة نظر الحزب الوطنى، كما أدان النحاس باشا موضحًا أنه كان بوسعه قبول تأليف وزارة قومية مستجيبًا لرغبة الملك قبل الإنذار، فتعد استجابته لرغبة قومية، لا لإنذار أجنبى مسلح، موقفًا سليمًا يحفظ للبلاد كرامتها، خصوصًا وأن البلاد تواجه أزمة خطيرة تقتضى الائتلاف بين الأحزاب. كذلك روى الدكتور محمد حسين هيكل قطب الأحرار الدستوريين فى مذكراته أنه طلب إلى النحاس باشا عند اجتماعهم بالقصر أن يرفض تأليف الوزارة عندما يدعوه الملك إلى ذلك، حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك، ولكن النحاس رفض هذا الطلب، فاستنتج هيكل بأن زعيم الوفد لا ينكر على الإنجليز حقهم فى التدخل ولا ينكر توجيههم إنذاراً للملك.

وفى مقابل ذلك ألقى زعيم الوفد المسئولية على أحزاب الأقلية، متهمًا إياها بأنها زيفت إرادة الأمة منذ عام ١٩٣٨، وذكر أنه لم يكن له صلة بما جرى حيث كان يقيم فى أسوان آنئذ، وأضاف أنه عندما تطورت الأمور على هذا النحو كان أول الموقعين بالقصر على رفض التبليغ البريطانى كما أنه أبدى للملك عدم رغبته فى تأليف الوزارة. وقد أثبت الدكتور محمد صابر عرب أن النحاس باشا لم تكن بينه وبين الإنجليز أية اتصالات قبل ٢ فبراير ١٩٤٢ ومن ثم لم يكن لديه علم بالمؤامرة منذ بدايتها، وإن أثبت أن الاتصالات تمت يوم ٣ فبراير بواسطة أمين عثمان باشا، وأن النحاس قبل رئاسة الوزارة إنقاذًا للموقف.

بينما يرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن الإنذار البريطانى قد رجح كفة الحكم الدستورى على الحكم الأوتوقراطى وهيأ للشعب الفرصة لكى يمارس حريته وإرادته التى زيفها القصر، وتساءل: فهل يرفض النحاس الفرصة لمجرد أنها تهيأت بفضل الإنذار البريطانى؟ ورأى أن هذا الإنذار لم يكن عدوانًا على حرية الشعب وإرادته وإنما كان عدوانًا على حرية القصر وإرادته، ذلك أن الإنجليز دفعوا بالدبابات حول القصر لخلع فاروق وليس لفرض النحاس باشا.

وفى تقديرنا أن أحداً لا يستطيع أن يعفى سياسيًا مصريًا من الاشتراك فى إتاحة الفرصة للسفير البريطاني لانتهاك حرية مصر وكرامتها على النحو الذى حدث. فالنحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية أو ائتلافية رغم أنه وافق على قبول تأليفها فى سبتمبر ١٩٤٠ مشترطًا أن تجرى انتخابات، وكان قبوله عام ١٩٤٢ لرئاسة مثل هذه الوزارة لم يكن يستبعد إجراء انتخابات جديدة، كما أن السفير البريطانى لم يشترط أن تكون الوزارة وفدية صرفة. كذلك فإن زعماء أحزاب الأقلية كانوا يخشون أن يحل البرلمان الذى يضم نوابهم ولا يرغبون فى الاحتكام إلى انتخابات جديدة. أما القصر فقد كان بخلافاته المتكررة مع حسين سرى، وفشله فى محاولات تأليف وزارة قومية، فى ظل تأزم موقف الحلفاء على الجبهة الغربية ووصول جيوش المحور إلى السلوم وسيدى براني، كل ذلك أعطى للسفير البريطانى مبرراً للتدخل بشكل مباشر بحجة أن الأزمة ستجعل مصر غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الواردة فى المعاهدة، كما أن إصرار السفير البريطاني على شخص النحاس باشا، رغم حجة زعامته للأغلبية، يحمل معنى الرغبة فى تحدى القصر وتحجيم دوره. وفى وسعنا أيضًا أن نستنتج أن السفير أراد "تطويق" الوفد بوضعه فى السلطة، خشية انتهازه فرصة ضعف الوزارة لتصعيد نشاطه الذى يبدو عنيفًا وهو فى المعارضة، الأمر الذى قد يؤدى إلى نتيجة أسوأ بالنسبة لسير الحرب...

ومن المعروف أن حادث ٤ فبراير كان له تأثير شديد على الرأى العام المصرى وعلى الضباط المصريين داخل الجيش، وهو ما عبروا عنه فى مذكراتهم، فقد اعتبر الضباط أن ما حدث، بغض النظر عن شخصية الملك، يعد إهانة لمصر، ومن هنا صمموا على أن يثأروا لوطنهم، ولذا فإن كثيراً من المؤرخين يذهبون إلى أن خلايا الضباط الأحرار داخل الجيش المصرى - وكذلك التشكيلات السرية غير العسكرية وجماعات الرفض السياسى - بدأت تتكون وتنشط منذ ذلك التاريخ حتى قيِّض للضباط أن يقودوا ثورة يوليو ١٩٥٢.

وعمومًا حققت بريطانيا، بقوة السلاح، رغبتها في إيجاد حكومة متعاونة معها في الظروف العسكرية الحرجة التي كانت تواجهها في الصحراء الغربية، وحققت وزارة النحاس لها ما أرادت، واعترف السفير بذلك في تقاريره حين ذكر أن رئيس الوزارة التزم بالتعاون مع بريطانيا بإخلاص وشجاعة، وأن المظاهرات توقفت واختفت المنشورات المعادية على نحو كبير، وأن النحاس أحكم قبضته على كبار الشخصيات المصرية المتعاطفة مع المحور.

استصدرت الوزارة مرسومًا بحل مجلس النواب، ورغم بذل مساع للاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية، فإن زعماء الأحرار الدستوريين والسعديين وضعوا شروطًا لم يقبلها الوفد، فأصدروا قرارًا بمقاطعة الانتخابات. ويسجل "الرافعي" لهذه الوزارة أنها اتخذت عددًا من القوانين المهمة، منها جعل التعليم الابتدائي بالمجان، كما قررت استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات، وأصدرت قانون استقلال القضاء الذي كفل عدم عزل القضاة، وقانون تخفيض الضرائب على صغار الملاك، كما أقرت قانون نقابات العمال، كذلك أكملت إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية.. فضلاً عن إنشاء "ديوان المحاسبة" الذي عهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة في الأغراض المخصصة لها، فأدى للدولة أجل الخدمات بمراقبة الشئون المالية للوزارات، وفي المقابل يأخذ على الوزارة مسايرتها للإنجليز ومعاونتهم بشكل لا يتفق مع المصلحة الوطنية، واستغلالها للأحكام العرفية في اعتقال خصومها والتضييق على الصحف المعارضة ومصادرتها، وحكمها حكمًا حزبيًا سيئًا، حين أغدقت الاستثناءات والترقيات على أنصارها.

* * *

وقد شهدت وزارة الوفد هذه انشقاقًا جديدًا في الحزب الكبير في صيف عام ١٩٤٢ ليكون ثالث انشقاق يتعرض له الوفد في تاريخه الحافل (كان الانشقاق الأول

عام ١٩٢٢ والذى أسس أصحابه حزب الأحرار الدستوريين، أما الانشقاق الثانى فكان عام ١٩٣٨ وأسس صاحباه وأنصارهما حزب الهيئة السعدية، وقد حدث بينهما انشقاق عام ١٩٣١ لكنه لم يسفر عن تأليف حزب) وكان بطل الانشقاق الجديد مكرم عبيد وزير المالية وسكرتير عام الوفد وصديق النحاس الصدوق، وقد أجمعت المصادر على أن الخلاف بين القطبين نشأ بسبب الغيرة التى دبت بين مكرم وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس باشا التى كانت تسعى إلى استقلال زوجها عنه، ومن هذه الأسباب أن القصر بعد ما أصابه فى ٤ فبراير كان يريد ضرب الوفد وذلك بتفتيت زعامته، ومنها أن طموح مكرم مال به نحو القصر مما قد يصل به إلى رئاسته الوزارة.

وقد تفجر الخلاف عندما طلب النحاس منح عدد من العاملين معه فى وزارة الداخلية من الوفديين ترقيات استثنائية رفضها وزير المالية مكرم عبيد الذى قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء يغلق بها باب الاستثناءات، غير أن المجلس رفض المذكرة وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة.. كما أن مكرم رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها لوزارة المالية، فثارت ثائرة النحاس وأعلن أنه لم يعد يستطيع التعاون مع وزير المالية وطلب منه أن يستقيل فرفض، مما جعل النحاس يرفع استقالة الوزارة إلى الملك، ليعهد إليه بإعادة تأليفها فى مايو ١٩٤٢. فأعاد تشكيلها بعد أن أخرج مكرم عبيد منها، وبعد نحو شهرين تم فصله من الوفد.

ولم يلبث مكرم عبيد أن شن حملة قوية على النحاس وقدم عريضة إلى الملك مشفوعة بكتاب فى آخر مارس ١٩٤٣ طبع بعد ذلك ووزع على نطاق واسع تحت اسم "الكتاب الأسود فى العهد الأسود" امتلأ بالطعن فى نزاهة النحاس وأقارب زوجته، وبطبيعة الحال انضم مكرم إلى خصوم الوفد وبدأ يهاجمه بضراوة اضطر معها النحاس إلى اعتقاله استنادًا إلى قانون الطوارئ المطبق فى زمن الحرب، وعندما أقيلت الوزارة الوفدية فى أكتوبر ١٩٤٤ خرج مكرم من الاعتقال وشرع مع من أيدوه وفصلوا معه من الوفد فى استكمال تنظيم "حزب الكتلة الوفدية" الذى كان قد أعلن تشكيله فى أغسطس ١٩٤٢ وتعطل قيامه بسبب اعتقال زعيمه.

أساءت أزمة الكتاب الأسود إلى سمعة الوزارة، كما تأثر الوفد بالانشقاق الجديد وبخصومة الحزب الوليد، وبدأت المتاعب تترى من جديد بين القصر والوزارة، عندما دأب الملك على الصلاة كل جمعة فى أحد المساجد الشهيرة دون أن يصطحب رئيس الوزراء، وكذلك اعتياد الملك على القيام بجولات فى الأقاليم لافتتاح مؤسسات خيرية مستهدفًا زيادة شعبيته فى مقابل الوفد، كما اشتكى القصر من استخدام النحاس للفظ "حكومتى" حيث كان يرى أن استخدام هذا اللفظ من حق الملك وحده. كذلك انهالت على الحكومة الاستجوابات فى مجلس النواب مما أظهرها حكومة ضعيفة خاضعة لتوجيهات السفير البريطانى فى بعض المسائل الداخلية، بالإضافة إلى تكتل المعارضة فى ائتلاف دبَّر مظاهرات واسعة فى أنحاء البلاد، تستهدف إظهار التأييد للقصر والنيل من الوفد، لقد كان من مصلحة الإنجليز تأييد وزارة جاءت بإنذار منهم، وبذلت أقصى ما استطاعت فى معاونتهم ودعم جهودهم الحربية، وقد بدت تباشير انتصارهم على حلفائهم، وزوال خطر الحرب عن مصر فى أواخر عام ١٩٤٤، لذا كان من الطبيعى أن يتغير موقف إنجلترا من وزارة الوفد وأن تتخلى عن تأييدها بحجة أنها لا تتدخل فى الصراعات الداخلية، مما كان يعنى أن القصر أصبح حرًا فى الإطاحة بالوزارة التى ساءت سمعتها على نحو ما رأينا.

ومن المعروف أن هذا الأمر تأخر إلى ما بعد ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ذلك التاريخ الذى كان قد تحدد من جانب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول العربية المستقلة للاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية حتى لا تفسر إقالة الوزارة بأن الملك يعترض على تأسيس الجامعة... وكانت الأزمة الأخيرة التى اتخذت ذريعة لإقالة الوزارة والتى لم تكن أزمة وزارية بالمعنى المفهوم، وإنما كانت، كما يذكر الدكتور يونان لبيب، تلمسًا لنهاية الصراع بين القصر والوفد، وقد تفجرت الأزمة عندما أمر الملك بإزالة لافتات ترحيب كتب عليها "يحيا الملك مع النحاس" فلما صدع مدير الأمن العام بالأمر، صدر قرار وزير الداخلية بإيقاف المدير عشية نفس اليوم، مما أثار الملك الذى صمم على إبقائه فى منصبه، وفى ظل الضوء الذى تلقاه الملك من الإنجليز، أصدر أمرًا ملكيًا فى

٨ أكتوبر ١٩٤٤ بإقالة وزارة مصطفى النحاس بعد أن سلخت فى الحكم عامين وثمانية أشهر.

* * *

أما ما اتصل بمصر من سير معارك الحرب العالمية فالمعروف أن القوات الإيطالية زحفت داخل الأراضى المصرية واحتلت السلوم وسيدى برانى فى سبتمبر ١٩٤٠، غير أن الجيش البريطانى بقيادة "الماريشال ويفل" استعادهما بهجوم مضاد فى ديسمبر من نفس العام، ثم واصل زحفه داخل ولاية برقة واحتل بنغازى، لكن دعما ألمانيا تولى قيادته "روميل" استعاد الأراضى الليبية فى أبريل ١٩٤١، وظل القتال سجالاً بين الجانبين، إلى أن توغل روميل بقواته فى الصحراء المصرية محاذيًا ساحل البحر المتوسط فتقهقرت أمامه القوات البريطانية من مرسى مطروح حتى العلمين لتتخذها خط دفاع قوى، وهناك دارت معارك رهيبة، اضطرت معها القيادة البريطانية لأن تعين "الجنرال مونتجمرى" قائدًا للجيش، كما تلقى الجيش الإنجليزى إمدادات قوية من الولايات المتحدة من دبابات وأسلحة وذخائر ومؤن جعلته على استعداد لخوض معركة فاصلة فى أكتوبر ١٩٤٢.

وكان روميل قد نظم قواعد جيشه وخطوط تحركاته، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقاط الحصينة، غير أن الجيش البريطانى بدأ هجومًا شاملاً فى ٢٣ أكتوبر تدعمه قوة جوية كبيرة، وتحول ميدان المعركة من ساحل المتوسط حتى منخفض القطارة إلى كتل من اللهب والمركبات المشتعلة، ونجحت قوات الحلفاء فى فتح ثغرة فى حقول الألغام واختراق خطوط المحور الرئيسية، واستمرت المعركة اثنى عشر يومًا انتهت بهزيمة جيش المحور وأسر الحلفاء عشرات الآلاف منه. لقد كانت معركة العلمين من المعارك الفاصلة فى الحرب العالمية الثانية، حيث أوقفت زحف الجيش الإيطالى فى شمال إفريقيا، كما دان لهم البحر المتوسط، مما مهد لغزو إيطاليا واستسلامها للحلفاء فى أواخر عام ١٩٤٣.

وعلى الرغم من أن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا وإيطاليا، فقد ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية منذ بدأت عام ١٩٣٩ مما ساهم فى انتصار بريطانيا وحلفائها، فقامت بتموين جيوش الحلفاء بالمنتجات الغذائية والصناعية، وعانى المصريون من غلاء الأسعار وشح السلع، كما تولت مدفعيتها المضادة للطائرات صد غارات طائرات المحور على منطقة القناة، فضلاً عن حراسة المنشآت والمرافق العامة مما سهل مهمة قوات الحلفاء، كذلك جعلت مصر خطوطها الحديدية وطرق ووسائل مواصلاتها جميعًا تحت تصرف قوات الحلفاء. وعمومًا تكبدت مصر خسائر جسيمة فى الأموال والأرواح، وكانت سنوات الحرب من أقسى السنوات التى مرت على مصر والمصريين، حيث شهدت البلاد خلالها أزمات اقتصادية طاحنة نتج عنها صراع اجتماعى وحالة من الغليان الثورى خلال السنوات التى أعقبت الحرب.

تطور القضية الوطنية والعلاقات مع بريطانيا:

زالت أخطار الحرب عن مصر وشرع المصريون يهتمون بقضيتهم الوطنية، بل إنهم منذ أواخرها طالبوا بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، فالمعروف أن النحاس باشا خلال عامى ١٩٤٣ و١٩٤٤ كرر مطالب مصر فى الاستقلال بعد أن عدد الخدمات التى أدتها لبريطانيا فى الحرب وتصريحات المسئولين الإنجليز واعترافاتهم بذلك، وفى أغسطس ١٩٤٤ بمناسبة ذكرى مرور ثمانية أعوام على توقيع المعاهدة ألقى خطبة ذكر فيها أن هدف مصر هو الاستقلال التام، وحفظ حقوق مصر فى السودان، باعتباره مع مصر يشكلان أمة واحدة..

والمعروف أن مصر شهدت فى أعقاب إقالة وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ مرحلة أخرى من حكم الأحزاب غير الوفدية كان أبطالها حزب السعديين وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الكتلة الوفدية، وكذلك الحزب الوطنى، وقد استمر حكمها بين عامى ١٩٤٤ و١٩٤٦ فتولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة وزارة تألفت منها جميعًا

أجرت الانتخابات التى قاطعها الوفد، ثم استمر فى الحكم حتى اغتيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، ليكمل محمود فهمى النقراشى مسيرة قيادة السعديين لهذه المرحلة لعام آخر (حتى فبراير ١٩٤٦).

ولما كان انتصار الحلفاء النهائى قد بدا مؤكداً، عقد الزعماء الثلاثة روزفلت وتشرشل وشيانج كاى شيك مؤتمراً فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٤٤ يتعلق بدراسة ترتيبات ما بعد الحرب، فرأت وزارة أحمد ماهر أن تعد مذكرة بمطالب مصر تحدد ما تريده بعد انتهاء الحرب، وعلى رأسها جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها، واستعادتها السودان، وأرسلت هذه المذكرة بالفعل إلى مقر اجتماع الرؤساء الثلاثة.

وكان الدكتور أحمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية ما يفيد أن دول الحلفاء المنتصرة سوف تعقد مؤتمراً فى سان فرانسيسكو فى أبريل ١٩٤٥ لإقامة منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم وأن الدول التى تشترك فى هذا المؤتمر يجب أن تعلن الحرب على دول المحور قبل بداية مارس ١٩٤٥، والمعروف أن الدكتور ماهر كان، منذ بداية الحرب، من دعاة إعلان الحرب على ألمانيا - كما أشرنا - ومن ثم فرأيه قديم ومعروف، وكان الدكتور هيكل رئيس الأحرار الدستوريين والمشارك فى هذه الوزارة، يرى أيضاً أن لمصر مصلحة كبرى فى إعلان الحرب والمشاركة فى النظام الدولى الجديد، لتخرج من نطاق الثنائية بينها وبين بريطانيا، خصوصاً وأن الحرب فى أوروبا قد انتهت وأن مصر تجنبت ويلاتها بالفعل، لذلك استقر رأى الوزارة على إعلان الحرب على اليابان وألمانيا لتتمكن من الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو. ورغم أن هذا الإعلان كان بمثابة مسألة شكلية لأن الحرب انتهت بالفعل، فإن الوفد شن حملة عنيفة ضد اتجاه الوزارة نحو إعلان الحرب، وأصدر النحاس باشا بياناً بهذا الشأن، ولقيت هذه الحملة صدى واسعاً آنذاك، ووسط هذا الجو المشحون بالمحاذير ألقى الدكتور أحمد ماهر بيان الوزارة فى جلسة سرية لمجلس النواب مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أعلن فيه إعلان مصر الحرب على اليابان وألمانيا، وفى أثناء انتقاله عبر الممر من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ اغتاله أحد الشبان الذين اعتقدوا أنه بهذه الخطوة ضحى بمصالح مصر!

عقب اغتيال الدكتور ماهر تولى رفيقه محمود فهمى النقراشى، نائب رئيس الهيئة السعدية، رئاستها، وكلف من الملك بتأليف الوزارة خلفًا له، ويسجل الدكتور يونان لبيب أن عـهـد هذه الوزارة شـهـد مـا ترتب على الحـرب من زيادة حجم المدينة المصرية باتسـا ع قـاعدة العمـال والطلاب والموظفين وأصحـاب المهن الحرة، مما نتج عنه تزايد جمـوع المصريين المهتمين بالسياسة، وأن قطاعات منهم لم يروا فى أحزاب النخبة الحاكمة وبرامجها سوى صراعات على السلطة، ولم يروا فيها مـا يتناسب مع ضرورة الإصـلاح الاجتـمـاعى أو مـا يحـقق الآمـال الوطنية، وقـد أدى هذا إلى نمو سـريع للتنظيمات السياسية العقائدية كالإخوان المسلمين ومنظمات اليسار، ومصر الفتاة، تلك التنظيمـات التى كانت تـختلف فى أسـاليبها عن أساليب الأحزاب التقليدية القديمة، وتتميز بالحدة والعنف.

وفى ظل هذه الأوضـا ع كـان على النقـراشى باشـا أن يشـرع فـى علاج القـضـيـة الوطنية فى مرحلة ما بعد الحرب وتحقيق الآمال العريضة التى أخذت تداعب المصريين فى التـخلص من الوجـود العسكرى البريطانـى وإنهاء المعـاهدة، وفى ظل رفع الرقـابة على الصـحف والتصريح بحرية الاجتماعات، انطلقت الصحـافة تطالبه بالإسـرا ع فى ذلك. وقد رأت وزارته فى ميثاق سان فرانسيسكو مـا يعاونها على التفكير فى التخلص من قيـود المعاهدة، حيث كـان الأسـاس الذى يقوم عليـه الميثـاق أن الدول التى وقـعتـه متساوية فى السيادة وأنه لا يجوز لدولة كبرى أن تفرض إرادتها على دولة صـغرى أو تمس سـيادتها، ورأت الوزارة أن بقاء القوات الأجنبـية فى مصـر يمس سيـادتها، وأن من حق مصـر أن جلاء هذه القوات عن أراضيها، مـع اسـتـعـدادها أن تعقد اتفـاقًا مع إنجلترا فى حدود ميثاق الأمم المتحدة. وقد صـرح النقراشى باشـا فى مجلس الشيوخ فى أغسطس ١٩٤٥ بأن حكومته ستسعى لإنهاء القيود التى أحاطت بـاستقلال مصـر وتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل.

وعندمـا تولت السلطة فى إنجلترا حكومة عمالية صـرفة تفاءل المصريون وتطلعوا إلى تعديل مـعـاهدة ١٩٣٦ ورأت الوزارة أنها استنفدت أغراضـها، وأنه لم يعد هناك

مبرر لوجود القوات البريطانية فى منطقة القناة، خصوصًا وأن مصر استطاعت الدفاع عنها من الناحية الجوية فى سنوات الحرب، وأن الجيش المصرى قطع شوطًا طيبًا فى النمو والقوة والتسلح بما يجعله قادرًا على حماية الوطن. وقد صرح وزير الخارجية البريطانية (إرنست بيفن) فى مجلس العموم فى أغسطس ١٩٤٥ بأن مسألة إعادة النظر فى المعاهدة ستكون موضع نظر حكومته بروح الصداقة وتقدير المصالح المشتركة فى الوقت المناسب.

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بادرت الحكومة المصرية بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالبها فيها أن تعيد النظر فى علاقة الدولتين، على أساس أن معاهدة ١٩٣٦ قد تم توقيعها فى ظروف أزمة دولية وأن مصر قبلتها تحت وطأة ظروف انتهت بانتهاء الحرب، ومن ثم فإن الطريق باتت ممهدة لاتخاذ إجراءات جديدة، خصوصًا وأن مصر قدمت مساعدات كبيرة وتضحيات جسام فى أثناء الحرب تجاوزت ما ألزمتها به المعاهدة، وأشارت المذكرة إلى أن وجود قوات أجنبية على الأراضى المصرية يجرح الكرامة الوطنية، حتى ولو كانت هذه القوات مرابطة فى أماكن نائية، ثم طالبت بتحديد موعد مبكر لبدء المفاوضات.

وجاء رد الحكومة البريطانية بعد نحو شهر يربط بين مصر ومجموعة الأمم البريطانية ويؤكد صلاحية المبادئ الأساسية للمعاهدة، كما لم يتضمن استجابة صريحة لموضوع المفاوضات وأن الحكومة البريطانية أخذت علمًا بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان، إلخ، الأمر الذى رأت فيه الصحافة الوطنية مساسًا بكرامة مصر وسيادتها، واستقال رئيس الحزب الوطنى (حافظ باشا رمضان) من الوزارة، كما استقال وزراء الكتلة الوفدية التى لم تكن منسجمة مع الوزارة (وكان رئيسها سببًا أساسيًا فى إخراج النقراشى من الوفد عام ١٩٣٧) معللين ذلك بعدم رضاهم عن الطريقة التى يعالج بها النقراشى المفاوضات. زاد من حرج موقف الوزارة اندلاع المظاهرات الشعبية وبخاصة تلك التى فجرها طلاب الجامعة وتصدت لها الشرطة ، ووقعت حادثة كوبرى عباس الشهيرة فى ٩ فبراير

١٩٤٦ على أثر انعقاد مؤتمر عام لطلبة الجامعة وإصداره قرارات تطالب بوقف الاتصالات مع بريطانيا وبإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩، وجلاء القوات البريطانية فوراً، وتطبيق المواثيق الدولية، وعندما خرج المؤتمرون في مظاهرة كبرى نحو قصر عابدين وفي أثناء عبورهم كوبرى عباس (الجامعة) اعتدى عليهم البوليس بوحشية وأطلق عليهم النيران بأوامر من حكمدار العاصمة البريطاني "رسل باشا" دون الرجوع إلى رئيس الوزراء ، مما أدى إلى غرق وجرح العشرات، كما سقط عدد من الشهداء في العديد من المدن المصرية، في هذا اليوم المشهود من أيام الحركة الطلابية.

وفي ظل هذه الظروف، ومع تزايد المد الوطني والمعادي للإنجليز ومن يعاونونهم في مصر وقعت حادثة اغتيال أمين عثمان وزير المالية الوفدي في يناير ١٩٤٦، وكان معروفًا بميوله البريطانية الصريحة، فما كان من اللورد كيلرن (مايلز لامبسون) إلا أن التقى بالملك فاروق وأعرب له عن عدم ارتياحه لبقاء وزارة النقراشي في الحكم، فطلب إليه الملك أن يكتب مذكرة تتضمن طلبه التخلص من النقراشي، فارتكب اللورد هذا الخطأ الذي كلفه منصبه في مصر، وقدم المذكرة التي أرسلها الملك إلى لندن محتجًا لدى الخارجية البريطانية على استمرار تدخل السفير البريطاني في شئون مصر الداخلية، الأمر الذي اضطر معه وزير الخارجية إلى سحب كيلرن من مصر.. وعموما تحمل النقراشي المسئولية بشجاعة وقدم استقالة وزارته بعد أن أصبحت في موقف حرج بعد كل الأزمات السابقة.

* * *

تميزت الفترة التي أعقبت استقالة وزارة النقراشي وتكليف إسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة في منتصف فبراير ١٩٤٦ بالنمو السريع للتنظيمات السياسية الشعبية الجديدة التي أشرنا إليها والتي أصبحت قادرة على التأثير في الشارع

المصرى من خلال القيام بالمظاهرات وتنفيذ وإدارة الإضرابات والاعتصامات، بل كانت قادرة على إثارة الكثير من أسباب الشغب. ومن أشهر التنظيمات الجديدة التى برزت على نحو فعال فى أعقاب الحرب "لجنة العمال للتحرر الوطنى" وكذلك "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" فى كل من القاهرة والإسكندرية.

أصبح القصر يعتقد أن هذه المرحلة تحتاج سياسيًا غير حزبى يتمتع بشخصية قوية، وكان صدقى باشا هو رجل الساعة، حتى ولم يكن له سند برلمانى، فالبرلمان كانت أغلبيته من الحزب السعدى، ورغم اعتذار الحزب عن عدم الاشتراك فى الوزارة، فقد منحها ثقته، وعمومًا كانت الوزارة فى معظمها من المستقلين بالإضافة إلى أربعة من الأحرار الدستوريين. وقد شهد عهد هذه الوزارة (فبراير - ديسمبر ١٩٤٦) تولية السير "رونالد كامبل" سفيرًا لبريطانيا فى مصر خلفًا للورد كيلرن، وكان من الواضح أنه جاء ينفذ سياسة سلفه ولكن بقفاز حريرى. ولما كان معروفًا أن السفير الجديد - الذى كان من العاملين القدامى فى السفارة - من أصدقاء إسماعيل صدقى، فقد شجع ذلك الملك والوزارة على الإسراع بفتح باب المفاوضات لحل القضية الوطنية، خصوصًا وأن الأسبوع الأول لتولى الوزارة شهد موجة شعبية عارمة تطالب بريطانيا بالجلاء ووحدة وادى النيل.

واتفقت طبقات الشعب على الإعراب عن تمسكها بالجلاء وذلك بتحديد يوم سمى "يوم الجلاء" يحدث فيه إضراب عام من جميع قطاعات الشعب وطوائفه، وتتحرك مظاهرة كبرى تهتف به، وتألفت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة والإضراب الذى حدد لهما يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، وقامت المظاهرة بالفعل تنادي بألا حزبية بعد اليوم، تدفعها روح وطنية عالية تعيد إلى الأذهان ذكرى مظاهرات ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥، ولم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن) حتى تصدت لها السيارات البريطانية المسلحة واخترقت جموع المتظاهرين فى وحشية أزهقت أرواح عدد كبير منهم وأصابت عددًا أكبر بجروح بالغة. واتفقت جموع الشعب على اعتبار يوم ٤ مارس يوم حداد وطنى عام على شهداء ٢١ فبراير وذلك

بالقيام بإضراب عام جديد فى القاهرة والإسكندرية، وقد حدثت صدامات عنيفة بين المتظاهرين والإنجليز فى الإسكندرية ذهب ضحيتها ٢٨ شهيداً وطنيًا وقتل جنديان من الإنجليز.

وبطبيعة الحال فإنه خلال المظاهرات والصدامات بين المصريين والإنجليز جرى تخريب الممتلكات البريطانية فى كل من القاهرة والإسكندرية، فقدمت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية مذكرة تطلب فيها معاقبة المسئولين عن ذلك وتطالب بالتعويضات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ النظام فى المستقبل، وقد وجه صدقى نداء إلى الشعب مطالبًا إياه بالتزام الهدوء والانصراف إلى أعماله.

وفى السابع من مارس شكل صدقى وفداً رسميًا لإجراء المفاوضات مع الجانب البريطانى بشأن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، فضم ممثلين عن السعديين والدستوريين والكتلة وبعض الشخصيات السياسية المستقلة، ولم يضم أحداً من الحزب الوطنى الذى كان لا يزال يتمسك بسياسة "ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء" كما لم يشترك فيها الوفد الذى اشترط أن تكون رئاستها للنحاس باشا وأن تكون له الأغلبية فى هيئة المفاوضة. وترأس وزير الطيران الوفد البريطانى الذى ضم السفير كامبل والقائد العام للأسطول البريطانى فى الشرق الأوسط... ومضت المفاوضات تسير حينًا وتتعثر أحيانًا بين مارس وسبتمبر ١٩٤٦، وعندما لاح فى الأفق أنها ستتوصل إلى عقد معاهدة جديدة وافق السعديون على الاشتراك فى الوزارة بأربعة وزراء لم يكن بينهم رئيس الحزب.

وخلال المفاوضات اقترح الجانب البريطانى أن تنسحب جميع القوات البريطانية من مصر وأن تحدد بالمفاوضة أدوار وتاريخ هذا الانسحاب وكذلك الإجراءات التى تقوم بها الحكومة المصرية، وتجعل فى حيز الإمكان تبادل المساعدة فى حالة الحرب والتهديد بخطر الحرب الداهم طبقًا للمحالفة. ووافق الجانب المصرى على أن تكون المعاهدة الجديدة اتفاقًا على تبادل المعونة فى نطاق الأمم المتحدة، وبين دولتين متساويتين فى السيادة، وأن تستهدف التعاون المتبادل ضد كل اعتداء مسلح، وقيام

تعاون بين هيئتي أركان حرب الدولتين، دون الإشارة إلى استخدام الحكومة المصرية لخبراء عسكريين بريطانيين، وألا تتضمن المعاهدة نصًا قد يفسر على أنه يتيح لبريطانيا التدخل في شئون مصر.

وهكذا قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وعن منطقة القناة رغبة منها في إقامة العلاقات بين البلدين على أساس يطمئن الجانبين في أوقات السلم وحين نشوب الحرب أو توقع قيامها، ووافقت إنجلترا على أن يتم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية عام ١٩٤٧ وعن قناة السويس عام ١٩٤٩. وكما يذكر الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى لم يكن الوفد المصرى يرغب في أن تضم المعاهدة الجديدة شروطًا من شأنها أن تجعل الدفاع المشترك بين مصر وإنجلترا يسرى على الأحوال السابقة على حالة الحرب أو خطر الحرب، بينما يرى الجانب البريطاني ضرورة الوصول إلى قرار بهذا الشأن في ضوء أن الحروب الحديثة صارت خاطفة، وضرورة إقامة قواعد في مثل هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط. وعمومًا كان الجانب البريطاني يصر على إقامة دفاع مشترك بين البلدين، مؤكدًا الأهمية الحيوية لقاعدة الدفاع عن الشرق الأوسط المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية الموجودة بمصر... وفهم الجانب المصرى أن إنجلترا ترغب في إيجاد قاعدة تتولى فيها - وقت العدوان - حماية مصر وبلدان الشرق الأوسط المجاورة، ومن ثم فإنه مع أى عدوان يحدث على أى من هذه البلدان تتحول مصر بصورة آلية إلى قاعدة حربية!

في الوقت الذى تطالب فيه المعارضة المصرية بالجلاء التام، ومع تسليم الجانب البريطاني بالجلاء مع بقاء هيئة دفاع مشترك، ظهر اتجاه واضح في السياسة البريطانية يرى أن من واجب بريطانيا أن تدافع عن المصالح المصرية - البريطانية المشتركة ضد أعداء الدولتين، وبالتالي لا بد أن تكون لها قوات في مصر وأن تحتفظ بحرية العمل بالاشتراك مع المصريين عند الحاجة، وأن بريطانيا إذا ما وافقت على جلاء قواتها عن مصر فلن تتمكن من أن تعيدها إليها إلا بالقيام "بعمل عدواني" ولذلك نادى أنصار هذا الاتجاه ببقاء القوات البريطانية في مصر رغم أنف المصريين.

وأن على بريطانيا عقد معاهدة تحالف وصداقة تعطيها الحق القانوني في بقاء قواتها في مصر.

انتهت هذه المفاوضات إلى مشروع يتمسك فيه الجانب البريطاني باستبقاء قاعدة حربية بمنطقة القناة في وقت السلم والحرب في شكل "دفاع مشترك"، بالإضافة إلى تمسكه في مشكلة السودان بالإبقاء على اتفاقية عام ١٨٩٩ للحكم الثنائي سارية المفعول إلى أن تتفق الدولتان بشأن السودان، فكان المشروع الذى انتهت إليه المفاوضات في لندن والذى عرف بمشروع (صدقي - بيفن) في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ والذى رفضه سبعة من الأعضاء الاثنى عشر لوفد المفاوضات المصرى مما أحرج الوزارة، التي ووجهت بمظاهرات صاخبة تنادى بسقوط صدقي باشا ومشروعه، ولم يبق أمام السياسي العجوز سوى الاستقالة.

* * *

بعد فشل مفاوضات صدقي واستقالته وتولية محمود فهمي النقراشي رئاسة الوزارة (ديسمبر ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨) التي تقاسمها السعديون والدستوريون، كان لا بد من الخروج بالقضية الوطنية من طور العلاقات الثنائية إلى المجال الدولي، أى بعرضها على هيئة الأمم المتحدة، خصوصًا بعد أن حاول رئيس الوزراء الجديد استئناف المفاوضات مع السفير البريطاني في القاهرة، ووجد إصرارًا من الحكومة البريطانية على موقفها، لذلك قرر مجلس الوزراء في يناير ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن، وترأس النقراشي وفد بلاده بالفعل خلال الفترة بين أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧.

وقدم رئيس الوزراء عريضة دعوى مصر التي تحدثت عن احتلال القوات البريطانية لمصر احتلالاً غير مشروع منذ عام ١٨٨٢ مما يعد امتهانًا لكرامة دولة عضوة في الأمم المتحدة، كما احتلت الجزء الجنوبي من وادى النيل، أى السودان،

واتبعت سياسة ترمى إلى فصله عن مصر، وإن هذا الاحتلال يعد تهديداً غير مشروع لأمة مستقلة، ولوحدتها، كما أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من شأنه استمرار تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، وأضافت المذكرة أن الحكومة المصرية سعت بحسن نية لحل هذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة التى كانت طويلة ومضنية، وحاولت الحكومة البريطانية التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ التى استنفدت أغراضها، فضلاً عن تعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن الحكومة المصرية وهى ترفع هذا النزاع إلى مجلس الأمن فهى تطلب: جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً وفورياً، وإنهاء النظام الإدارى الحالى فى السودان.

ومن جانبه طالب ألكسندر كادوجان مندوب بريطانيا بشطب القضية المصرية من جدول أعمال مجلس الأمن متذرعًا بأن معاهدة ١٩٣٦ خولت بلاده إبقاء قواتها فى مصر والسودان حتى عام ١٩٥٦، وكذلك اتفاقية ١٨٩٩ التى أقرت لها المشاركة فى إدارة السودان... وقد رد عليه النقراشى فى مساجلة تاريخية دمغ فيها خطاب المندوب البريطانى بأنه يدافع عن الاستعمار ووصف الإنجليز بأنهم "ضيوف طفيليون" وأن وجودهم يثير مشاعر المصريين وسخطهم وأن الزمام سيفلت إذا فشلت المساعى السلمية. وعبثًا حاولت مصر إثبات بطلان المعاهدة والاتفاقية لمخالفتهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ورغم وضوح حق مصر، فقد امتنع مجلس الأمن عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات البريطانية، وتركها مدرجة فى جدول الأعمال دونما قرار!.

وقد أخذ على وفد مصر ورئيسه أنه ربط بين وجود القوات البريطانية فى مصر وبين مبدأ وحدة وادى النيل، حيث اتخذ المندوب البريطانى من ذلك وسيلة للتشهير بمصر واتهامها بأنها تريد استعمار السودان، كذلك أخذ على الحكومة المصرية أنها تأخرت فى عرض القضية وأنه كان ينبغى أن تعرضها فى فبراير أو مارس ١٩٤٦ عندما عرضت سوريا ولبنان وإيران قضاياها، حين كان المجلس فى بداية عهده والأنظار معلقة عليه، كما لم يكن انقسام العالم إلى كتلتين قد تبلور فى عام ١٩٤٦، كذلك فإن الكتلة الغربية الاستعمارية، والولايات المتحدة الأمريكية ضالعة معها، كانت

تشكل أغلبية المجلس، يضاف إلى ذلك إحراج حزب الوفد للنقراشي بإرساله برقيات إلى مجلس الأمن يذكر فيها أن رئيس الوزراء المصري لا يمثل مصر، مما أساء إلى سمعة المصريين أمام المحفل الدولي!

قبل أن يعود النقراشي إلى مصر صرح في نيويورك بأن مصر لن ترضى باستئناف المفاوضات مع إنجلترا إلا بعد جلاء قواتها عن البلاد، وعند عودته استقبل استقبالاً وطنيًا باعتباره وقف موقفًا وطنيًا رفع صوت مصر عاليًا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنًا أمام الهيئة الدولية. وفي مصر أعلن أن خطة حكومته تتلخص في تجاهل إنجلترا تجاهلاً تامًا، وأنها في خصومة سافرة معها "وأننا سنولي وجهنا شطر الجيش المصري سياج الوطن فنقويه بزيادة عَدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عِدده والخبراء والمستشارين اللازمين له، وسندعم الإصلاح الداخلي بكل ما في وسعنا.."

وبعد أن خذل مجلس الأمن القضية الوطنية المصرية، أصدر قرارًا آخر في أواخر نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية صهيونية، وأعلنت بريطانيا أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ وكان واضحًا أنها كانت متفقة مع اليهود على أن يحلوا محلها في فلسطين، وساعدتهم على إعداد قواتهم لتحقيق أهدافهم. وفي المقابل اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات البريطانية فيها، لكي يعيدوها إلى أهلها، وثبت أن سياسة الدول العربية بهذا الشأن لم تكن مدروسة وأنها سايرت مقاصد السياسة البريطانية إلى حد كبير، فضلاً عن افتقارها إلى العتاد والسلاح والقيادة المخلصة، ولم يكن الجيش المصري بالذات، الذي وقع عليه العبء الأكبر في هذه الحرب، على استعداد كاف للمعركة، على الرغم من أنه أدى دوره كاملاً في ميدان القتال. وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة اعترفت بالدولة الصهيونية في ١٤ مايو ١٩٤٨، ولم تكد تمضي ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن وطلب عقد هدنة خرقها اليهود، وتكررت الهدنة وكذلك خرق اليهود لها، وهاجموا القوات

المصرية فى أكتوبر ١٩٤٨ حيث حاصروا قوة مصرية بالفالوجة، ظلت صامدة حتى تم توقيع الهدنة فى رودس بين مصر والإسرائيليين فى فبراير ١٩٤٩.

وقد شهدت مصر خلال نفس الفترة موجة من عمليات الاغتيال السياسى بلغت ذروتها عندما راح ضحيتها النقراشى باشا فى ديسمبر ١٩٤٨ على يد أحد شبان الإخوان المسلمين بعد أن أصدر قراره بحل الجماعة كما هو معروف، وتولى الوزارة بعده أحد أبرز أعضاء الهيئة السعدية ورئيس الديوان الملكى (إبراهيم عبد الهادى) الذى استمر فى الحكم لنحو سبعة أشهر (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩) لتنتهى وزارته بعد عجزها عن توحيد الصفوف، واختلاف أعضائها من حزبى السعديين والدستوريين، ليؤلف حسين سرى باشا وزارة ائتلافية فى يوليو ١٩٤٩ ضمت الحزبين السابقين بالإضافة إلى الحزب الوطنى، وحزب الوفد الذى دخلها على أساس أنها ستجرى انتخابات سوف تسفر عن مجلس نواب وفدى وتأليف وزارة وفدية. ورغم بعض المناورات سارت الأمور فى اتجاه جعل هذه الوزارة تمهد لعودة الوفد إلى السلطة. وكان من الواضح أن الجانب البريطانى الذى كان يتطلع إلى إقرار علاقته بمصر على أسس جديدة من التحالف، كان يرى أن الوزارة الوفدية ستكون أقدر على إرسائها، مما لو كان الوفد يشارك فى وزارة ائتلافية تتنازعها أسباب الخلاف والمزايدة. لذلك لم يلبث سرى باشا أن أعاد تشكيل الوزارة فى نوفمبر ١٩٤٩ على أساس أن تكون محايدة تجرى الانتخابات التى أعادت الوفد إلى السلطة من جديد، بعد غياب عنها استمر منذ سقوط "وزارة ٤ فبراير" فى أكتوبر ١٩٤٤، بعد أن فاز فوزًا ساحقًا، وبطبيعة الحال كلف الملك مصطفى النحاس باشا بتأليف وزارة الوفد الأخيرة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التى استمرت نحو عامين (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢).

* * *

بتولى وزارة الوفد الحكم تهيأت الظروف لتحريك الجمود الذى أصاب القضية الوطنية منذ عودتها من مجلس الأمن عام ١٩٤٧، خصوصًا وأن الإنجليز لم ينسوا أن الوفد لعب دورًا مهمًا فى إنجاز معاهدة ١٩٣٦، كما أنه عمل على تطبيقها نصًا وروحًا عندما تولى الحكم (١٩٤٢ - ١٩٤٤). ومن جانبها شرعت الوزارة فى استئناف محادثاتها مع الجانب البريطانى بعد شهرين من تشكيلها، فعقدت جلسات مباحثات استغرقت نحو تسعة عشر شهرًا، انتهت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والمعروف أنه فى بداية عهد هذه الوزارة فى أبريل ١٩٥٠ عين (رالف ستيفنسون) سفيرًا لبريطانيا خلفًا لـ(رونالد كامبل) وفى عهده لم تتغير السياسة البريطانية فى مصر سوى أنه كان أكثر صراحة من سلفه فى استبعاد فكرة الجلاء التى كانت تتردد من قبل فى تصريحات الساسة البريطانيين.

وقد بدأت الاتصالات عندما تقدمت وزارة الوفد إلى الحكومة البريطانية بمذكرة فى مارس ١٩٥٠ تطالب فيها بجلاء القوات البريطانية فورًا، وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وفى بداية الصيف رحب وزير الخارجية (بيفن) بفتح باب المفاوضات مقترحًا أن تبدأ بين الحكومة المصرية وبين رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية (الفيلد مارشال وليم سليم)، الذى جاء إلى مصر فعلاً وأوضح للمسئولين بها أنه لا يمكن فصل المسألة السياسية عن المسألة العسكرية وأن ثمة خطرًا روسيًا داهمًا لا تستطيع دولة واحدة مقاومته، وأن الحل الوحيد يكمن فى تكتل الدول ذات المصلحة لمقاومته، وذكر أن ذلك يتم من خلال نظام دفاعى يبدو معه أن وجود الجيوش البريطانية فى القناة لا يعنى الاحتلال، بل هدفه الدفاع لمواجهة الموقف الدولى . ورد النحاس باشا بأن الشعب المصرى لا يمكن أن يركن إلى وعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى إلى بقاء قوات أجنبية على أرضه تحت أى اسم، وأن أحدًا لا يستطيع إقناعه بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم، بل إن وجود قوات جيش أجنبى على أراضيها هو الذى سيجعلها هدفًا للعدوان الروسى.

وفى مذكرة جديدة فى يونيو ١٩٥٠ جادل بها النحاس الجانب البريطانى، بعد أن كرر مطالب بلاده، وذكر أن الدول المعرضة لخطر العدوان الروسى المباشر - كتركيا وإيران - ليس بها قوات احتلال أجنبية، وأن لبريطانيا قواعد إستراتيجية فى مالطة وقبرص والأردن وبرقة وهى قريبة من مصر، وأن مصر مصرة على تقوية جيشها وتحديث تسليحه، وأنها على استعداد لأن تتبادل الرأى مع الحكومة البريطانية حين تنشأ حالة تهدد الأمن فى الشرق الأوسط. ولكن "سليم" أصر على ضرورة وجود قوات بلاده فى مصر وقت السلم وأضاف أنه ليس من مصلحة مصر إزالة القواعد العسكرية البريطانية من منطقة القناة ثم إعادتها لأن ذلك غير عملى.

وفى أبريل ١٩٥١ قدم السفير البريطانى فى مصر مذكرة للحكومة المصرية اقترح فيها تعديل معاهدة ١٩٣٦ على الأسس التالية:

- انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل تبدأ بعد عام من توقيع اتفاق جديد بتعديل المعاهدة.
- تحويل قاعدة قناة السويس إلى المدنيين تدريجيًا، ويعهد بها إلى القوات المسلحة المصرية على أن تدار وفقًا للسياسة العسكرية البريطانية تحت إشراف مجلس من الدولتين.
- إنشاء نظام مصرى - إنجليزى طويل الأجل للدفاع الجوى.
- فى حالة الحرب، أو خطرها الداهم، توافق مصر على عودة القوات البريطانية وتمنحها التسهيلات والمساعدات كافة خلال مدة الخطر.

وبعد أسبوعين ردت الحكومة المصرية على المقترحات بما يلى:

- بدء الجلاء عن مصر بمجرد عقد الاتفاق الجديد على ألا يتجاوز ذلك عامًا، وتسليم القاعدة للقوات المصرية فور إتمام الجلاء، والغاء معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها وكذلك اتفاقية ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق.

- إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات الضرورية فى أقرب وقت.
- استعادة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وتمتع السودانيين فى نطاق الوحدة بالحكم الذاتى لمدة عامين.
- عقد اتفاق يمكن القوات البريطانية من العودة إلى مناطق تتفق عليها الحكومتان للمعاونة فى الدفاع عن مصر إذا ما تعرضت لاعتداء، أو فى حالة اشتباك إنجلترا فى حرب نتيجة الاعتداء على الدول العربية المجاورة، على أن تجلو هذه القوات جميعًا فور انتهاء العمليات الحربية وفى مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

لم يقبل بيفن المقترحات المصرية، فضلاً عن أن اتجاهًا مؤثرًا من الرأى العام البريطانى كان يؤيد التمسك ببقاء قوات بلاده فى القناة، كما أن العسكريين البريطانيين يرون أنهم أقدر من غيرهم على حماية قاعدتهم بالقناة وصيانتها، وإن لم يمانعوا فى إشراك مصر فى صيانتها والدفاع عنها. وها قد طال أمد المفاوضات وبدا واضحًا للمصريين جميعًا أن بريطانيا لا تستجيب لمطالبهم المشروعة، وكانت الحكومة الوفدية تتعرض لضغوط عديدة من جانب المعارضة البرلمانية، ومن جانب الصحافة المصرية التى كانت لا تفتأ تثير روح العداء للإنجليز، فضلاً عن ضغط الرأى العام المصرى من خلال القيام بالمظاهرات وإثارة الاضطرابات، وبخاصة من جانب طلاب الجامعة، ولما كان الإنجليز يصطنعون البطء بهدف استهلاك صلابة المفاوضين المصريين، فقد اضطر وزير الخارجية المصرى الدكتور محمد صلاح الدين إلى طلب رد سريع من الجانب البريطانى لمواجهة ضغوط البرلمان والصحافة والرأى العام. ولكن وزير الخارجية البريطانى الجديد (هربرت موريسون) الذى خلف بيفن، أعلن فى آخر يوليو ١٩٥١ عن سياسة بلاده فى الشرق الأوسط بوضوح والتى مؤداها أنها غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية فيما يختص بالدفاع عن مصر والشرق الأوسط، بل لقد ندد بموقف مصر الخاص بفرض الحصار على إسرائيل فيما يتعلق بالمرور فى قناة السويس.

وقد فسر الدكتور صلاح الدين تصريح موريسون بأنه إغلاق لباب المحادثات ولما كان النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط قد تزعزع على أثر الضربة التي وجهها إليه الوطنيون الإيرانيون عندما أمموا شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية، وأجلوا موظفيها الإنجليز عن بلادهم، لذلك تشجعت حكومة الوفد وقررت أن تقوم بعمل يرضى المطالب الوطنية وتستعيد به رصيدها الشعبي الذي فقدته لحساب الجماعات السياسية الشعبية الجديدة وهي الإخوان وتنظيمات اليسار ومصر الفتاة.

اتخذ النحاس باشا خطوة تاريخية في ٨ أكتوبر ١٩٥١ عندما أعلن في البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائي للسودان (١٨٩٩) وأعلن قانونًا بتعديل الدستور ليصبح ملك مصر "ملك مصر والسودان" واستقبل البيان بحماسة منقطعة النظير، وكانت مبررات الوفد أن المعاهدة والاتفاقية عقدتا في ظل الاحتلال البريطاني وأن الظروف التي عقدت فيها المعاهدة تغيرت، ولأنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس وميثاق الأمم المتحدة، ولتكرار الإخلال بأحكامها من جانب بريطانيا، بسبب تجاوز القوات البريطانية الأعداد التي ترخص بها المعاهدة كما تتجاوز المنطقة التي حددت لها بموجبها، في الوقت الذي تعرقل فيه بريطانيا تدريب الجيش المصري وتجهيزه.

وشرعت الحكومة المصرية تتخذ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ إلغاء المعاهدة، فأمرت آلاف العمال المصريين الذين كانوا يعملون في المعسكرات البريطانية بتركها، كما أمرت التجار والمقاولين ومن يتعاملون مع الجيش البريطاني بعدم تنفيذ تعهداتهم، وأصدرت أوامرها بعقوبة من يخالف ذلك، وقابل الإنجليز ذلك باستقدام عمال من قبرص ومالطة، وجلبوا مواد التموين من شتى أرجاء الإمبراطورية البريطانية، كما هددوا بقطع البنزين ومواد الوقود الأخرى عن القاهرة وشتى أرجاء مصر، وأعلن وزير الخارجية البريطانية الجديد (أنتوني إيدن) بأن بلاده تتمسك بمعاهدة ١٩٣٦ التي لم تستنفد أجلها بعد، وأخذت الدوائر البريطانية تندد بأن إلغاء المعاهدة لا يجوز أن يتم من طرف واحد، وراحت حكومة المحافظين، وقد رأت عدم التهاون في هذه المسألة التي تمس سمعة بريطانيا، تعزز القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة.

حاولت بريطانيا الالتفاف حول الموضوع فقدمت مع حلفائها الأمريكيين والفرنسيين والأتراك "مشروعًا للدفاع عن الشرق الأوسط" ينص على إنشاء قيادة متحالفة يكون مقرها مصر التى تمنح فى أراضيها التسهيلات الإستراتيجية والدفاعية اللازمة، وتسلم القاعدة البريطانية فى منطقة القناة بصفة رسمية إلى مصر، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول المتحالفة، ويكون لمصر نصيب فى إدارتها فى زمنى السلم والحرب.. وكان هذا العرض مرتبطًا بسياسة الغرب فى إقامة سلسلة قواعد عسكرية ومحالفات بسبب الحرب الباردة . وكانت الدول العربية تحس بوطأة معاهداتها مع إنجلترا، فى الوقت الذى لم تقدم لها السلاح الذى يمكنها من دفع الخطر الإسرائيلى، كما كانت لا تزال ساخطة على موقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين، ومن هنا لم تتحمس لمشروعات الغرب الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط. وقد أيدت جامعة الدول العربية موقف مصر التى لم تجد فى الموقف الدولى ما يقنع ساستها بالإستجابة للمشروعات الغربية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط، لهذا رفضت مصر مقترحات الدول الأربع، وأعلنت الحكومة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ انتهاء تحالفها مع إنجلترا بالشكل الذى يلغى السند القانونى لوضع القوات البريطانية فى منطقة القناة.

وقد ردت إنجلترا فى ٦ نوفمبر بأن المحالفة لا تزال قائمة وكذلك الاتفاقيات الأخرى، ويضيف الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بأن مصر وإنجلترا أصبحتا فى حالة حرب دون إعلان ذلك ودون قطع العلاقات الدبلوماسية، كما أصبحت منطقة القناة ميدانًا لمناوشات واشتباكات بين الفدائيين المصريين والإنجليز، وسجل المصريون من خلال أعمال الكفاح الوطنى فى القناة صفحات ناصعة فى تاريخهم. ومن جانبها قامت القوات الإنجليزية بأعمال استفزت الشعور الوطنى المصرى كاحتلال مناطق مختلفة من مدن القناة الثلاث، كما قامت بعمليات تفتيش واسعة النطاق، وقد بلغ التوتر أقصاه يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ حين حاولت القوات الإنجليزية فى الإسماعيلية

تجريد البوليس المصرى من سلاحه، غير أن الأوامر صدرت إليه بالمقاومة حتى أخر طلقة، فنشبت معركة غير متكافئة ارتكب فيها الإنجليز مذبحة وحشية أدت إلى استشهاد عدد كبير من رجال بلوكات النظام فى مبنى محافظة الإسماعيلية.

وفى اليوم التالى لهذه المذبحة (٢٦ يناير ١٩٥٢) حدث رد فعل عنيف فى العاصمة، حيث انطلقت جماعات تدمر وتحرق الكثير من محلات وفنادق وسينمات وسط القاهرة، كما قتل بعض أفراد الجالية البريطانية، ورغم عدم تحديد هوية الجماعات التى قامت بحريق القاهرة، فإن السبب الرئيسى لهذه الأحداث كان الضيق بالاحتلال البريطانى، وبإنشاء دولة إسرائيل، وبفساد نظام الحكم القائم الذى أثبت عجزه التام، ومن هنا يعتبر المؤرخون أن حريق القاهرة كان بمثابة احتضار نظام أثبت عجزه عن حل القضية الوطنية أو معالجة أزمة مصر الاجتماعية والاقتصادية. لقد أقال الملك فاروق وزارة الوفد الأخيرة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ لتعقبها أربع وزارات انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أى أنها لم تقض جميعها فى الحكم أكثر من ستة أشهر، لتنتقل مصر إلى عهد جديد من تاريخها.

وثمة قضيتان فرضتا أنفسهما خلال هذه الأشهر الستة كما يذكر الدكتور يونان لبيب، أولاهما تتصل بالتعامل مع الوجود البريطانى، عرفت "بقضية التحرير"، والثانية تتصل بالتعامل مع الفساد الداخلى وعرفت "بقضية التطهير" وكانت الهوة قد زادت بين فاروق وبين الشعب منذ أن استسلم للإنجليز فى ٤ فبراير ١٩٤٢، ولما كان يخشى أن يتركه الإنجليز فيما لو جلوا عن البلاد، فإنه عمل على إقالة كل وزارة تتفاوض بشأن الجلاء، ونجحت خطته للتخلص من وزارة الوفد.

وعندما تولت الحكم وزارة على ماهر (٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢) عمل على تهدئة الوضع الداخلى، وصرح بأن المسألة الخارجية يمكن أن تحل خلال ثلاثة أشهر، يتفرغ بعدها للمشاكل الداخلية، ولهذا اجتمع بممثلى الفدائيين ونصحهم بقبول هدنة، فإذا أخفقت المفاوضات ورأى أن الإنجليز يماطلون، استؤنف الكفاح الوطنى من جديد. وبالفعل اجتمع على ماهر فى ١٢ فبراير بالسفير البريطانى وفاتحه فى إيجاد

حل للقضية المصرية، ثم سلمه بعد ذلك برنامجًا للمفاوضات، فما كان من السفير إلا أن طالب أولاً بسؤال وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية عن حوادث ٢٦ يناير، وراح يطالب بالثأر وبالتعويضات وبمحاكمة المسئولين بعد الذى كان من إلغاء المعاهدة وحوادث القناة وحريق القاهرة، غير أن على ماهر لم يعبأ وصمم على الدخول فى المفاوضات وحدد أول مارس للاجتماع بالسفير، لكن رئيس الديوان الملكى كان أسرع إلى مقابلة السفير وإبلاغه أن الوزارة لم يبق لها حظ من البقاء! أثارت هذه التطورات الرأى العام المصرى، وبات الأمر مهيئًا لتغيير شامل ومن ثم بدأت الأحداث تدفع بالبلاد نحو الثورة.

* * *

جماعات الرفض وأزمة مصر السياسية والاجتماعية :

لقد رأينا خلال فصول سابقة أن مصر شهدت تجربة حزبية مؤثرة لعبت دورها فى تاريخ مصر خلال "المرحلة الليبرالية"، وهى التسمية التى اعتاد المؤرخون أن يطلقوها على الفترة التى بدأ فيها العمل بدستور ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى أنهت العمل به. تلك التجربة التى شهدت أحزابًا خاضت الانتخابات البرلمانية وتولت الحكم أو مارست المعارضة، وتحالفت، أو تصارعت، مع مصادر القوة السياسية سواء كان القصر الملكى أو دار المندوب السامى البريطانى (السفارة بعد عام ١٩٣٦) ومن هنا يسميها المؤرخون لأسباب سياسية واجتماعية بأحزاب النخبة الحاكمة. وقد دخلت هذه الأحزاب بالقضية الوطنية إلى دائرة مفاوضات طويلة ومضنية تشابكت مع صراعها على السلطة، فاستنفدت قواها جميعًا، كما هو معروف بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٥٢ ولم تحصل لمصر خلالها إلا على قدر من الاستقلال فى عامى ١٩٢٢ و ١٩٣٦، لا يتناسب مع التضحيات الوطنية الكبيرة التى بذلت، فبقى الاحتلال رابضًا

بمعسكراته على قلب الوطن، وظل ممثله فى مصر - مندوبًا ساميًا أو سفيرًا - هو محور السلطة الحقيقية فى البلاد.. كما تفاقمت أزمة مصر الاجتماعية على نحو أنذر بصراع اجتماعى يدفع بالبلاد نحو الثورة.

لقد بدأت هذه التجربة الحزبية، كما هو معروف، بقيام "تجمع" الوفد الذى نشأ فى أواخر عام ١٩١٨ عندما انتهت الحرب العالمية الأولى، وبات على المصريين أن يفكروا فى مستقبل بلادهم وحل قضيتهم الوطنية، ثم لم يلبث هذا التجمع أن تعرض لانشقاق الكثير من مؤسسيه من رفاق زعيمه سعد زغلول، ليؤلف فريق منهم عام ١٩٢٢ حزبًا سياسيًا تحت اسم "حزب الأحرار الدستوريين" تحت رئاسة عدلى يكن، ثم تتابع على رئاسته كل من عبد العزيز فهمى ومحمد محمود والدكتور محمد حسين هيكل. وفى أعقاب قيام هذا الحزب أعاد الوفديون تنظيم صفوفهم على أساس حزبى استعدادًا لخوض الانتخابات عام ١٩٢٤، فوضعوا لهيئتهم نظامًا حزبيًا ثابتًا تحت اسم "حزب الوفد المصرى" تحت قيادة زعيمه سعد زغلول الذى أعقبه مصطفى النحاس بعد وفاته عام ١٩٢٧.

وقد تعرض الوفد لانشقاق جديد عام ١٩٣٨ عندما خرج منه اثنان من زعمائه هما الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، وأسسا مع مؤيديهما "حزب الهيئة السعدية" حيث تعاقبا على رئاسته. وكان ثالث انشقاق كبير تعرض له الوفد هو ذلك الذى حدث عام ١٩٤٢ عندما اختلف مكرم عبيد مع النحاس، وفصل من الوفد، ليؤلف مع من أيدوه "حزب الكتلة الوفدية" عام ١٩٤٤.

وفى ظل وجود هذه الأحزاب كان "الحزب الوطنى" لا يزال موجودًا على الساحة السياسية فى عهده الثانى (العهد الأول عهد مصطفى كامل ومحمد فريد ١٩٠٧ - ١٩١٩) أى فى فترة ما بين الثورتين، تحت قيادة حافظ رمضان، حيث أصبح حزبًا متواضعًا، مما دفعه إلى التخلى عن سياسته القديمة، والائتلاف مع الأحزاب غير الوفدية، والمشاركة فى بعض الوزارات منذ أواخر عام ١٩٣٧، الأمر الذى حدا بمجموعة من شبابه، يقودهم فتحى رضوان ونور الدين طراف عام ١٩٤٤ إلى

تجديد شبابه من خلال تأسيس "اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى" والعودة إلى مبادئه الأصيلة، مع إعطائها مسحة اشتراكية، إلى أن انفصل أعضاؤها عن الحزب الذى أدركته الشيخوخة، وألفوا "الحزب الوطنى الجديد" برئاسة فتحى رضوان عام ١٩٤٨.

وينبغى الإشارة إلى أن تجربة مصر الحزبية خلال هذه المرحلة عرفت أحزابًا اصطنعها القصر لتعمل بوحيه مثل "حزب الاتحاد" الذى أعلن قيامه عام ١٩٢٥ برئاسة يحيى باشا إبراهيم، ثم "حزب الشعب" الذى شكله وتولى رئاسته إسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠، وكان شأنهما شأن الأحزاب التى يؤلفها أصحابها وهم فى السلطة، ينضم إليها ذوو المنافع، وتفتقر إلى قواعد شعبية حقيقية، فلم يعمرا طويلاً، وعندما عجز كل منهما عن الاستمرار بمفرده اتحدا عام ١٩٣٨ تحت اسم "حزب الاتحاد الشعبى" تحت رئاسة محمد حلمى عيسى، ولم يلبث أن اختفى دون أن يحس به أحد!

* * *

لعلنا لاحظنا خلال الصفحات السابقة، خصوصًا خلال الأربعينيات، بروز جماعات سياسية رافضة للوضع السياسى القائم خلال الفترة بين عامى ١٩٤٥، و١٩٥٢ وهى جماعات سياسية شعبية ذات توجهات إيديولوجية، شكلت تنظيمات علنية وسرية، ونشأة هذه الجماعات ترجع إلى فترة سابقة، إلا أن ظروف الحرب، وتعثر حل القضية الوطنية فى أعقابها، واحتدام الأزمة الاجتماعية، أدى إلى بروز دورها على نحو خاص منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها. وينبغى ملاحظة أن هذه الجماعات لم تشارك فى السلطة التى كانت تحتكرها أحزاب النخبة الحاكمة، وأهم هذه الجماعات، طبقًا لنشأتها التاريخية: منظمات اليسار، الإخوان المسلمون، مصر الفتاة، الحزب الوطنى الجديد، وربما الجناح اليسارى من الوفد أو "الطليعة الوفدية"، ثم جماعات الضباط الأحرار وخلاياهم داخل الجيش.

والواقع أن نشاط هذه الجماعات ظهر على نحو مؤثر خلال الانتفاضة الوطنية عام ١٩٣٥، ثم خلال الحرب العالمية الثانية، وتورطت فئات منها في عمليات الاغتيالات السياسية التي بدأت باغتيال رئيس وزراء الدكتور أحمد ماهر في فبراير ١٩٤٥، وفي محاولات متكررة لاغتيال مصطفى النحاس منذ ديسمبر ١٩٤٥، كما نجحت في اغتيال وزير المالية الوفدي أمين عثمان في يناير ١٩٤٦ الذي كانت ميوله إنجليزية أكثر من الإنجليز كذلك قامت فئات من هذه الجماعات بإلقاء القنابل خلال عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ سواء على دور السينما أو على الجنود الإنجليز في كل من القاهرة والإسكندرية... ولعبت فئات من هذه الجماعات دوراً كبيراً في حوادث فبراير ١٩٤٦، كما قامت خلال عام ١٩٤٨ فئات أخرى بمحاولات نسف بعض المحلات اليهودية، فضلاً عن أن عناصر منها استطاعت اغتيال اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة في أوائل ديسمبر ١٩٤٨، ثم اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي في أواخر نفس الشهر على إثر إصداره قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين حيث اغتاله أحد أعضائها، فقامت سلطات الأمن بدورها باغتيال المرشد العام للجماعة، الشيخ حسن البنا في فبراير ١٩٤٩. ويضاف إلى دور هذه الجماعات قيام فصائل منها بالمشاركة في عمليات الكفاح المسلح ضد الإنجليز في منطقة القناة عقب قرار وزارة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، كما اتهمت بعض عناصرها بإشعال حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢.

وقد رأينا أنه في صيف ١٩٤٥ توالت اجتماعات الطلبة لينظموا صفوفهم مع بداية العام الدراسي متجهين نحو تكوين جبهة واسعة للكفاح الوطني ضد الوجود البريطاني، عندما بدأوا اجتماعاتهم بملاعب كلية الطب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) ذلك الاجتماع الموسع الذي حضره ممثلون عن الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية والثانوية وطلبة الأزهر، وقد بلوروا مطالبهم الأساسية في الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء السيطرة الاستعمارية بكل أشكالها، والقضاء على عملاء الاستعمار المحليين من الإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية،

وأن تتولى مقاومة الاستعمار جبهة وطنية واحدة واسعة، ترى المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة.. وقد نجحت اللجنة التحضيرية للطلبة فى إجراء انتخابات بين ممثلى اللجان المختلفة ليتكون منها "اللجنة التنفيذية العليا" والتى ضمت شباباً من الوفديين والمنظمات الشيوعية وعناصر من الإخوان المسلمين، وبدأت تذيع بياناتها منذ الأسبوع الأول من فبراير ١٩٤٦، وبرز دورها الوطنى وقدمت تضحيات كبيرة خلال أحداث فبراير الشهيرة التى أشرنا إليها، ومما يلفت النظر أن الطلبة عندما رأوا أن الحكومة تستعد فى ١١ فبراير للاحتفال بعيد ميلاد الملك، حطموا الزينات التى أقامتها على قبة الجامعة وداسوا صور الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النيران وهتفوا ضد السراى.

* * *

ويرصد لنا المؤرخ المستشار طارق البشرى تصاعد نشاط هذه الجماعات أو الاتجاهات الجديدة فى الحركة السياسية المصرية موضحاً دور الجماعات الماركسية التى نشأت فى القاهرة والإسكندرية منذ عام ١٩٤١ والتى كانت نواة الحركة الشيوعية فى مصر، بعد تجربة قصيرة فى العشرينيات، فسجل نشأة وتطور تنظيماتها سواء كانت الأساسية أو التنظيمات الصغيرة التى تكونت بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٥ بشكل خاص، وأوضح أن أهم ثلاثة تنظيمات أنئذ كانت: "طليعة العمال" التى اكتمل تنظيمها عام ١٩٤٦ وكانت تنطق بلسانها مجلة "الفجر الجديد" التى كانت تعمل بشكل أساسى بين العمال، كذلك نشطت بين الطلبة من خلال لجنة الطلبة التنفيذية العليا، وكان لها داران لنشر الكتب هما "دار القرن العشرين" و"لجنة نشر الثقافة" الجديدة، والتنظيم الثانى "منظمة أسكرا" أو الشرارة (١٩٤٢) التى كانت تضم فئات المثقفين ثقافة غربية من طلبة ومدرسين ومدنيين كانوا منعزلين عن الجماهير إلى حد ما، أما التنظيم الثالث فهو "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (١٩٤٢) الذى كان يضم عناصر مثقفة من الطلبة والمدرسين وغيرهم من ذوى الأصول البرجوازية الصغيرة الفقيرة...

والمعروف أن هذه التنظيمات جميعًا كانت تتبنى المطلبين الأساسيين للحركة الوطنية المصرية وهما الاستقلال والديمقراطية، وإن غذتهما بمضمون اجتماعي واضح، يبلور مطالب في الإصلاح الزراعي وتحديد الملكيات الزراعية، وتعلن رفض الاتجاهات السياسية الرسمية، أي الاتجاهات والأحزاب المحيطة بالسلطة، واعتبار الزعماء التقليديين قيادات ثبت فشل أسلوبها السياسي خلال ربع قرن. ويلاحظ المؤرخ من هذا كله ظهور اتجاه سياسي في الحركة الوطنية، يمثل عنصرًا جديدًا في الفكر والكفاح أساسه الربط بين الهدف الوطني والهدف الاجتماعي، وبين الاستعمار وبين من أسمتهم بعض التنظيمات "الفئات المستغلة الطاغية من سكان مصر" وينظر هذا الاتجاه إلى معركة الاستقلال السياسي في إطار فكرة الصراع الطبقي في المجتمع. وكان نمو هذا المفهوم الجديد هو القيمة الإيجابية التي أتت بها الحركة الماركسية آنئذ بشتى اتجاهاتها رغم ما اعتور نشاطها التنظيمي من سلبيات وما اتسمت به نظرتها من جمود يفتقد عنصر التلاؤم مع الواقع المصري.

وقد عرفت هذه الفترة أيضًا تكون "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حدتو) بعد انضمام الحركة المصرية للتحرر الوطني إلى تنظيم "الشرارة" حيث نشطت بين الطلبة وفي مناطق التجمعات العمالية ومع تكوُّن الحركة الديمقراطية، ظهرت صحيفة "الجماهير" في أبريل ١٩٤٧ لسان حال "العمال والفلاحين والطلبة والموظفين" لتعلن الحرب ضد الاستعمار سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا، وضد الخونة والمتهاونين والخائفين ممن يختفون وراء مصريتهم ليكيدوا لمصر. والمعروف أن الحركة ركزت على فضح الجانب الاقتصادي للاستعمار مساهمة في إنضاج الوعي الوطني بأعماق المعركة معه، ثم كان هجومها المبكر على الاستعمار الأمريكي تنبيهًا للحركة الوطنية نحو عدو جديد يستهدف وراثة الاستعمار البريطاني. ويلاحظ طارق البشري أن تركيز الحركة الماركسية على الخطر الأمريكي كان يصدر عن هدى من سياسة البلاد الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، كما كان تأثرًا بالصراع بين المعسكرين العالميين الشرقي والغربي، حيث كانت الولايات المتحدة تمثل في هذا الصراع مركز

خطر أساسى على البلاد الاشتراكية، فكان جريان الحركة الماركسية فى مصر على هدى تلك السياسة مما يعوقها عن الفهم الكامل للأوضاع المحلية وملابساتها. ومع ذلك فقد لوحظ نمو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والتنظيمات الماركسية الأخرى كثيراً فى هذه الفترة، حيث ازدادت اتصالاً بالجماهير وانفتاحاً عليها.

وفى أواخر عام ١٩٤٩ ظهر "الحزب الشيوعى المصرى" والذى تأسست نواته عام ١٩٤٥ من مجموعة سميت "طليعة الإسكندرية" آنذاك ثم تناثرت، إلى أن أحياها مجموعة من الشباب الدارسين المصريين بفرنسا الذين نشط أحدهم عند عودته إلى مصر فى الاتصال بالعناصر القديمة من الطليعة ومن التنظيمات الأخرى، وأسس منها هذا الحزب، الذى كان يرى أن التنظيمات الشيوعية الموجودة أثبتت فشلها، غير أن إمعان الحزب فى السرية حال دون انتشاره فى صفوف الجماهير الثائرة. وعموماً كان هذا الحزب يركز نشاطه بين المثقفين والطلبة ويركزه كذلك حول الوضع الاجتماعى الداخلى، ويرى أنصاره أن المعركة يجب أن تكون ضد النظام القائم والطبقات الرجعية، لا فى منطقة القناة.

* * *

أما جماعة الإخوان المسلمين التى بدأت نشأتها التاريخية منذ عام ١٩٢٨، وكان ظهورها رد فعل دينى تجاه موجة التغريب التى انتشرت فى الثقافة والمجتمع، وضد الفشل السياسى والاجتماعى للنظام الليبرالى، فاتجهت كدعوة دينية مستلهمة التفسير السلفى للإسلام، تدعو إلى إصلاح المجتمع على أساس دينى مركزة على الأهمية الاجتماعية للقرآن والسنة ثم ما لبثت أن تحولت إلى المطالبة باستقلال مصر التام فى إطار نشاطها السياسى. وكانت غايتها القصوى هى إعادة بناء المجتمع فى شكل جامعة إسلامية عصرية بالتأكيد على المبادئ العالمية للإسلام، ومن ثم ظلت هويتهم إسلامية أكثر منها مصرية أو عربية. وقد بدأت الجماعة تنشط فى العمل السياسى السافر منذ عام ١٩٣٨ بعد أن أصدرت صحيفة "النذير". لقد صاغ الشيخ حسن البنا

الجماعة فكراً وتنظيماً بما يجعلها مرتبطة به شخصياً وبما يجعله الممسك الوحيد لأعنتها والموجه لنشاطها، فلم يكن لمكتب الإرشاد ولا الهيئة التأسيسية للجماعة إلا وجود استشارى محض، فضلاً عن أن المرشد العام كان يتولى قيادتها طوال حياته دون تحديد مدة معينة، والواقع أن البنا كان شخصية قوية لذلك بدت الجماعة في عهده قوية متماسكة وموحدة.

والمعروف أنها كتنظيم سياسى انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية انتشاراً واسعاً، كما أنها أعدت فرقاً للجوالة التى كانت تشكيلاً شبه عسكرى تم تدريبها تدريباً جيداً، كذلك نظمت جهازاً خاصاً سرياً مسلحاً نظر إليه فى البداية على أنه أداة دفاع عن الإسلام وعن الجماعة، لكنه منذ عام ١٩٤٢ قام بعمليات ضد العناصر العسكرية البريطانية خلال سنوات الحرب، وضد بعض المصالح اليهودية خلال حرب فلسطين، إلى جانب قيامه بدور المدافع عن الجماعة ضد خصومها وضد البوليس والحكومات المصرية، فذهبت شخصيات مصرية عديدة ضحية له، كان أبرزها النقراشى رئيس الوزراء، وهو أمر نتج عنه اغتيال مرشدها العام، كما ذكرنا، مما أشعر الجماعة باليتم وفجر الخلافات بين قادتها بشأن الأهداف السياسية وبشأن منهج العمل، كما تفجرت الصراعات بين الجماعة وبين جهازها الخاص السرى الذى صار قوة خطيرة داخلها، هدد وحدتها، فضلاً عن عداء الجماعة التقليدى للوفد، فى الوقت الذى كانت علاقتها بالملك قد ساءت، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى اتهامه بأن له يداً فى اغتيال الشيخ البنا. لذلك وجدت الجماعة فى اختيار الأستاذ حسن الهضيبى مرشداً عاماً حلاً للخلافات بين القادة وحفاظاً على وحدتها، وخطوة نحو مهادنة الملك، ولم يكن الهضيبى شخصية متمرسة بالعمل السياسى وإن كان ذا سمعة حسنة، وقد أيد الملك توليه منصب المرشد العام، كما لم تلبث الحكومة أن ألغت قرار حل الجماعة ونشرت ذلك فى أكتوبر ١٩٥١ ومن ثم بدأت الجماعة فى عهد مرشدها الجديد تستجمع قواها ووحدتها، عازفة فى نفس الوقت عن مشاركة غيرها من التنظيمات الشعبية، بينما كان واضحاً أن تحالف هذه التنظيمات جميعاً هو السبيل الصحيح لنجاح الحركة الثورية.

وفى تلك المرحلة ظهرت جماعة من شباب الوفد تسمى "الطليعة الوفدية" التى ترتبط بتقاليد الحزب الكبير فى الدفاع عن الحرية والاستقلال، لكنها تتبنى اتجاهاً تقدميًا من خلال إيمانها بالمضمون الاجتماعى وبمبادئ العدالة الاجتماعية، واتخذت مجلة "رابطة الشباب" الوفدية لتنطق بلسانها منذ مارس ١٩٤٧ وأعلن عن تشكيلها فى احتفال أقيم بدار مصطفى النحاس، باعتبارها من تشكيلات الوفد المصرى. وفى بيانها ركزت هجومها على السياسة الاستعمارية وعلى الاستعمار الأمريكى ومطامعه الجديدة فى العالم العربى وهاجمت سياسة سد الفراغ التى أراد أن يحل بها محل الاستعمار البريطانى تحت اسم مقاومة الشيوعية. المهم أن بيان هذه الطليعة هاجم الطبقات الرجعية فى الداخل وأعلنت فيه انحيازها إلى طبقات الشعب المضطهدة، وكان لها نفوذ مؤثر بين الطلبة وداخل لجنتهم التنفيذية العليا، كما كان لها نشاط كبير بين جماهير العمال، مما يعد تقدمًا هامًا فى الفكر والنشاط السياسيين داخل الوفد وبين الشباب فيه، رغم أن هذا التيار بقى مفتقداً ضمانات الاستمرار الذاتى لارتباط نشاطه بموقف قيادة الوفد منه وبسلطانها على كل تشكيلات الحزب، مما جعله تحت رحمة نفوذ الاتجاه اليمينى المحافظ فى قيادة الوفد.

أما "حزب مصر الفتاة" الذى تكون منذ أوائل الثلاثينيات بقيادة أحمد حسين وبدأ يمارس نشاطًا سياسيًا فعالاً منذ تكوينه إلى بداية الحرب العالمية الثانية، فقد تحول إلى تيار من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة خصوصاً بين جماهير الشباب المثالى المتحمس، اتسم بالصخب والتهور والبحث عن طريق للتحرر وبلوغ المجد الوطنى. وفى ظروف الحرب تعرض رجاله لكثير من إجراءات القمع والاعتقال والمطاردة لموقفهم المعادى لقضية الحلفاء، وبعد الحرب تغيرت موازين القوى العالمية وانطلقت حركات التحرر فى البلاد المستعمرة وانتصرت الاشتراكية، وبدأ الفكر الاشتراكى ينتشر فى مصر، فبدا واضحاً أن حزب مصر الفتاة راح يستوعب الظروف الجديدة ويتلمس لنفسه طريقًا جديداً، فى الوقت الذى كانت فيه الساحة السياسية قد برز فيها تياران هما: التنظيمات الماركسية التى تبشر بدعوتها السياسية والاجتماعية

التقدمية، وتنظيم الإخوان المسلمين الذى يحمل طابعًا سياسيًا سلفيًا، حيث بدأت قيادتهم صياغته صياغة جديدة. وكلا التيارين يصدر عن نسق فكرى متكامل ونظرة شاملة للحياة والمجتمع. أما الوفد الذى يمثل كيانًا يجسد السياسة الوطنية بصورتها التقليدية فى إيجابياتها وسلبياتها، فقد استطاع بكيانه الكبير ونفوذه التاريخى أن يحتفظ بوجوده بين قطبى الصراع الجديدين.

لذلك نرى أن مصر الفتاة منذ عام ١٩٤٩ غير اسمه إلى "الحزب الاشتراكى" حيث أصبح يرى أن الاشتراكية من صميم الإسلام، وطالب هو الآخر بتحديد الملكية بخمسين فدانًا وتوزيع الزائد على العاملين في الأرض كما ضمن مبادئه تأميم مصادر الإنتاج الكبرى كقناة السويس وشركات البترول والمياه والكهرباء، وإلغاء الرتب والألقاب، والسعى لتوحيد الشعوب العربية فى دولة واحدة هى "الولايات المتحدة العربية". ويلاحظ أنه كان يميز بين النظام الاشتراكى الذى يدعو إليه والذى أساسه الدين ولا يحبذ إلغاء الملكية الفردية وإنما يدعو لتحديدها، وبين النظام الشيوعى الذى يخاصم الدين ويلغى الملكية الفردية. وعمومًا كان الحزب الاشتراكى يركز فى نشاطه على الإثارة السياسية أكثر من الإعداد المنظم للعمل الثورى، فضلاً عن اعتماد الحزب بشكل أساسى على شخصية زعيمه وإيمان الأعضاء بشخصيته، وبذلك لم ينجح الحزب فى بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار.

* * *

لقد بدأت جماهير المصريين تدرك منذ فشل مفاوضات صدقى - بيفن أن المفاوضة طريق مغلق لن يحقق أهدافها الوطنية، كما ثبت لها أن الهيئة الدولية أو التحكيم الدولى لن يحقق هذه الأهداف أيضًا، وبدا واضحًا أن "العمل السلمى المشروع" قد ثبت فشله، وبدا للمصريين أن يبحثوا عن طريق آخر، ومن هنا ظهر شعار "الجلاء بالدماء" الذى رفعه الوفد آنئذ الذى كان همزة الوصل بين الشعار القديم "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" الذى كان يعنى الصمود فى الكفاح السلمى أمام

سلاح العدو، وبين شعار المستقبل القريب وهو "الكفاح المسلح" فقد باتت الجماهير على اقتناع واسع بفكرة الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد الباقي، ثم أتى الصدام المسلح في فلسطين بعد ذلك بعام (١٩٤٨) ليدفع باقتناع الجماهير خطوة إلى الأمام، وليظهر شعار الكفاح المسلح عند انطلاق الحركة الشعبية عام ١٩٥٠ كشعار أصيل للجماهير وللتنظيمات الوطنية، وكانت بداية الإيمان به بداية واضحة لتخطي إمكانيات النظام القائم كله الذي بني على أسلوب العمل السلمي. لقد بدا واضحًا للمراقبين أن ما يحدث في مصر ليس إلا ثورة، قد ترجأ، ولكن اندلاعها واقع لا محالة.

لقد انكشف الأساس الاقتصادي للاستعمار، ومن ثم يجب أن تدرك الجماهير الأساس الاقتصادي للطبقة الحاكمة، وتحرك المصريين حركتهم الوطنية ضد الاستعمار يجب أن يكتمل بحركة اجتماعية ضد الاستغلال. ومن هنا ظهرت الدعوات المنادية بتحديد الملكيات الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعًا للسوق أمام الصناعة وضمانًا لزيادة الاستثمار الرأسمالي في الزراعة، فألف "مريت غالي" كتابه عن "الإصلاح الزراعي" وقدم محمد خطاب مشروعًا للإصلاح الزراعي إلى مجلس الشيوخ، وإن طالب بأن تتحدد الملكيات في المستقبل دون مساس بالملكيات القائمة، وطالب البعض بفرض ضريبة تصاعدية على الإيراد العام، وبدأت حركة الجماهير وهي تتصاعد وتنمو لا تنادي بالاستقلال وحده وإنما تهاجم الرجعية والاستغلال وتركز الثروات.

ونتيجة لتفاقم الأزمة الاجتماعية والتفاوت الطبقي الهائل عرفت الشهور الأولى من عام ١٩٤٧ حركة إضرابات واسعة في صفوف العمال، وتصاعدت تصاعداً غير مسبوق بين سبتمبر ١٩٤٧ وأبريل ١٩٤٨، وكان أهمها وأضخمها إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (٢٦ ألف عامل)، تصدى له البوليس ثم وحدات من الجيش، وقد أعقبه إضراب الشركة الأهلية للغزل بالإسكندرية، فإضراب المرضين بالقصر العيني. وأحدثت هذه الإضرابات هزة سياسية واجتماعية عنيفة في المجتمع، وبدت الدولة في تصديها وقمعها لذلك بمثابة درع واق للرأسمالية المستغلة. زاد من

حدة الصراع أن بدأ موظفو الحكومة وعمالها في تنظيم الإضرابات، فأضرب معلمو التعليم الحر، وموظفو التلغراف ومعاونو السكك الحديدية مطالبين بخفض ساعات العمل وصرف مستحقاتهم الإضافية، وكان إضراب رجال البوليس في مارس ١٩٤٨ حدثًا خطيرًا ضرب جهاز الدولة في الصميم عندما طالبوا بزيادة رواتبهم ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش. وتضامن العمال والطلبة مع رجال البوليس في إضرابهم، وبدا أمرًا جديدًا أن يتحرك البوليس ضد الدولة فتقف معه الحركة الشعبية التي كان يتولى قمعها قبل ذلك! وكان هذا الإضراب عميق الدلالة ونذير شؤم للدولة.

لقد تحولت الحكومة، بعد فشلها في حل القضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولي، إلى المشاكل الداخلية والقضايا الاقتصادية، فواجهها الصراع بين الرأسمالية الكبيرة وبين مصالح كبار ملاك الأراضي والمصالح الأجنبية، وواجهها الصراع بين هؤلاء جميعًا وبين جماهير الشعب والطبقة العاملة الغاضبة وترددت أصداء هذه الصراعات داخل جهاز الدولة ذاته فبات مهددًا بالتفسخ والانهيار، وفشلت الحكومة والدولة هنا أيضًا، وانسدت أمامها الطرق، وخطوات الجماهير تلاحقها والتوتر قد بلغ مداه.

* * *

وقد تواكب مع هذه التطورات نمو خلايا الضباط الأحرار داخل الجيش، تلك التي تكونت من مجموعة من شباب الضباط ممن أسخطهم موقف أحزاب النخبة الحاكمة وموقف وزارة الوفد الذي اعتبروه مهادنًا للإنجليز عام ١٩٣٦، كما أسخطهم تغلغل كبار الملاك في قيادة الحزب الكبير، بالإضافة إلى سخطهم على قيادة الجيش المرتبطة بالأجنبي.

ومن الواضح أن عناصر هذا الجيل من الضباط الذين دخلوا الكلية الحربية عام ١٩٣٦، كانوا أول جيل من أبناء الطبقات الشعبية يدخل الجيش في خطته التوسعية، الأمر الذي لم يعد معه حكراً على أبناء الطبقة الحاكمة، وكان هذا بداية للتغيير المهم الذي طرأ على الجهاز العسكري وعلى تكوينه الطبقي. وقد تخرج هذا الجيل من الكلية الحربية بين أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، ومن ثم كان شبابه يحملون في قلوبهم وعقولهم طابع النضال الوطني الذي ميز هذه المرحلة. وكان انخراطهم في الجيش عقب المعاهدة وما تضمنته من سحب الضباط الإنجليز منه وتحسين تسليحه وزيادة أعداده، مما جعل الأمل كبيراً في أن يصبح جيشًا وطنيًا جديراً بهذا الاسم.

وثمة روايات مختلفة بشأن تاريخ تكون تنظيم الضباط الأحرار ككيان تنظيمي، بعضها ينسبه إلى عام ١٩٤٩ ويرى أن ما سبق كان مجرد علاقات شخصية نمت وتجددت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ وازدادت نضجًا خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وبعضها يرجعه إلى عام ١٩٣٨ عندما اجتمع جمال عبد الناصر برفاقه من حديثي التخرج في معسكر "منقباد" حيث كان بدء عملهم الوظيفي وبدء اتصالهم السياسي. ولما كان الضباط الجدد بأصولهم الشعبية يدركون طبيعة الصراع الاجتماعي، فضلاً عن إدراكهم لسيطرة السراي والاحتلال على مؤسستهم العسكرية، فقد بدأوا في تجميع الأنصار ليكوّن كل في محيطه خلية صغيرة. وخلال الحرب العالمية الثانية اتصلوا بالفريق عزيز المصري الذي كان يشغل آنئذ منصب رئيس أركان الجيش، وقد عرف عنه عداءه الشديد للإنجليز وسعيه لإصلاح نظم الجيش مما أثار سخطهم، وقد قيل يومئذ إنه نبه الضباط الذين اتصلوا به بأن خلاص مصر لن يكون إلا بانقلاب على أيدي العسكريين. وعندما وقع حادث ٤ فبراير أحس شباب الضباط بأن الحادث يمس كرامتهم العسكرية ووظيفتهم كضباط وأن ما حدث كان ضربة عسكرية تقتضي رداً منهم. كما أن الحادث أسفر عن نمو روح النقد لكل من الملك وحزب الوفد، على اعتبار أن الملك قبل في النهاية التدخل البريطاني، وأن الوفد قبل تولي الحكم نتيجة لهذا التدخل.

وإذا كان أنور السادات صاحب رواية حلقات منقباد عام ١٩٣٨ قد أكد أن التكوين الفعلى للضباط الأحرار بدأ عام ١٩٤٤، فإننا نستنتج أن اتصالاتهم منذ عام ١٩٣٨ لم تكن قد وصلت إلى حد بلورة فكرة تكوين جهاز سرى داخل الجيش، وأنه مع ازدياد السخط قررت مجموعة من الضباط تكوين هذا الجهاز بدءاً بجمع الاشتراكات من الحلقات الساخطة والتفكير فى إصدار المنشورات، وتحديد جبهة الأعداء: الاستعمار والملك والأحزاب السياسية. وكانت هذه المجموعة قد شكلت إدارات رئيسية للتمويل وإدارة التشكيلات لتجنيد العناصر الصالحة من الأسلحة المختلفة، على أساس الصداقات القائمة، وعموماً كانت الخيوط كلها تنتهى فى يد جمال عبد الناصر، ومع انضمام مجموعات من الضباط إلى التنظيم الجديد عام ١٩٤٥ جمع عبد الناصر حوله المجموعة الأولى التى كونت العمود الفقرى للحركة.

وكان للانتفاضة الثورية التى شهدتها مصر عام ١٩٤٦، والمقاومة الشعبية لمشروع صدقى - بيفن وللتفتح السياسى الذى شهده هذا العام، كان له صداه داخل صفوف الجيش نمواً فى الوعى وتقارباً مع حركة الجماهير وحماسة لها ضد السلطة الحاكمة، ثم جاءت أزمة فلسطين لتبعث فى شباب الضباط جميعاً روح الكفاح حتى لقد قررت جماعات منهم مساعدة المقاومة فى فلسطين، وذلك قبل أن تعلن الحكومة دخول الحرب، ثم جاء دخول الجيش حرب فلسطين أول نشاط له (منذ الاحتلال ومولد الحركة الوطنية) يرتبط بالآمال الشعبية والوطنية، كما يذكر طارق البشرى، حيث احتضنت الجماهير كل الأعمال العسكرية بآمالها، ونما لديها الشعور بانتماء الجيش أو على الأقل ضباطه المقاتلين لها. ثم كانت محنة الجيش فى فلسطين عاملاً من عوامل هذا التقارب بين الجيش، كضباط وجنود مقاتلين، وبين الجماهير، فازداد الشعور العام بأن محنة الجيش هى جزء من محنة الشعب كله تجاه النظام القائم. وأدرك شباب الضباط فى ذات الوقت أن العدو لم يكن إسرائيل وحدها، ولكنه كان الاحتلال البريطانى والطبقة الحاكمة فى مصر، وأن ميدان الجهاد الأكبر هو مصر. ولقد رأينا البوليس عندما أضرب عام ١٩٤٨ استعانت الحكومة بالجيش فى حفظ النظام، فكان الجيش لا يزال هو القلعة الأساسية للنظام القائم، ولكن جاءت حرب فلسطين لتفتح

أبواب هذه القلعة أيضًا وتسقطها لحساب الحركة الجماهيرية. ورغم أن حركة الضباط فقدت بعض عناصرها فى حرب فلسطين، فإن السخط العام دفع إلى الحركة بعناصر جديدة من خلال المعايشة فى معسكرات القتال هناك.

ومع عودة الجيش من فلسطين عام ١٩٤٩، وفى ظل تشديد الرقابة، وضع أساس التنظيم كله، واختير له اسم "الضباط الأحرار" بمعنى أنهم أحرار فى أهدافهم الوطنية والاجتماعية وأحرار من الانتماء إلى أية هيئة أو تشكيل معروف، وإن كان هناك من يشير إلى أن الاسم كانت توقع به منشورات الضباط منذ عام ١٩٤٦، المهم أن التنظيم حدد أهدافه وهى: القضاء على الاستعمار وأعوانه وإنشاء جيش قوى، مع إيجاد حكم نيابى سليم. كما اكتمل نظام الهيئة التأسيسية للحركة والتى انتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها، ومع الالتزام بالسرية المطلقة اختص كل ضابط من مجلس القيادة بسلاح معين يكون مسئولاً عن التنظيم فيه، مع الأخذ بنظام تأليف الخلايا، وإصدار المنشورات بصفة منتظمة. وكان طبيعيًا أن تكون حركة الضباط محدودة فى نطاق ضباط الجيش، وليست منفتحة على الجماهير بحكم وضعها داخل المؤسسة العسكرية.

وقد أتاح لهم إلغاء المعاهدة أن ينشطوا فى المشاركة فى الكفاح المسلح من خلال تدريب الفدائيين على القتال، وسجلت مذكراتهم أنهم كانوا أشبه بخلية نحل فى تسليحهم وتدريبهم، وقد ورد فى مذكرات كمال رفعت أنهم أعدوا مشروعًا لعملية فدائية ضخمة تتمثل فى نسف جميع معسكرات الإنجليز فى القناة ونسف الطريق إلى القاهرة، وتطوع لها ضباط كثيرون، قسموا أنفسهم إلى مجموعات وانتظروا التعليمات المحددة والتوقيت، ولكن تسارع الأحداث وحريق القاهرة أدى إلى تأجيل العملية برمتها. وكانت معسكرات تدريب الفدائيين فى القاهرة وبعض المدن الأخرى تضم أعدادًا كبيرة من الضباط الأحرار، كما كانت منشوراتهم تؤكد ضرورة وقوف الجيش إلى جانب الشعب، ورغم أن هذه المنشورات كانت تؤيد وزارة الوفد فى قرار إلغاء المعاهدة فقد هاجمتها لعدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية خطوط مواصلات

القوات المصرية الموجودة شرقي القناة خلف القاعدة البريطانية، ولأنها لم توزع الأسلحة بشكل كاف في البلاد ولا عبأت الاحتياطي، كما هاجمت المنشورات الحكومة لرفضها طلبات الضباط الإحالة على الاستيداع ليتفرغوا للتطوع في الأعمال الفدائية. كذلك أقاموا اتصالات مستمرة مع قادة الجماعات والتنظيمات الشعبية الثورية، سواء كانت سرية أو علنية.

ومن الطبيعي أن تكون حركة الضباط في مراحل تكوينها المختلفة على صلة بكل التيارات السياسية التي كانت دائرة في المجتمع وأن تتأثر بها أو يتأثر بها بعض أفرادها، ومن ثم انعكست هذه التيارات في صفوف الحركة، ولكن الحركة عمومًا لم تنجذب لواحد من هـذه التيارات بعينه، وكان عدم انتمائها لأي حزب من الأحزاب أو التنظيمات الموجودة قد مكنها من أن تحفظ ذاتيتها كتنظيم مستقل، وأن تحتفظ قيادتها بارتباط الأعضاء بها. ورغم الاختلافات الشخصية في مشاربهم، فقد كانت اعتبارات الصداقة والعلاقات الشخصية الوثيقة هي الأساس، كما جمع بينهم رباطهم الوظيفي كضباط ذوي وضع خاص يعملون في مؤسسة عسكرية لها طابعها الخاص. وكان الجامع السياسي العام لهم، كما ورد في منشوراتهم، هو الهدف الوطني العام والعمل ضد الاستعمار والملك والفساد، وكان النشاط السياسي للضباط بوصفهم ضباطًا يعني تلقائيًا وبالضرورة الانقلاب على السلطة القائمة، وهو ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وتحرك الضباط في الليلة الموعودة وكانت خطتهم تبدأ بالتحرك من ثكنات الجيش بالعباسية ومصر الجديدة، بمشاركة وحدات من جميع أسلحة الجيش، لتقوم باحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ليتولى الضباط الأحرار قيادتها كخطوة أولى لاحتلال القاهرة، ونجحوا في ذلك بالفعل، فاعتقلوا رئيس أركان حرب الجيش مع عدد كبير من اللواءات من قادة الأسلحة دون مقاومة تذكر، وحاصرت وحدات من الضباط سلاح الحدود والمطارات والمرافق العامة ومبنى الإذاعة، حيث أذيعت بيانات الثورة، التي أعلنت باسم قائدها العام، اللواء محمد نجيب، لتؤكد للشعب أن الجيش كله أصبح

يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور وهكذا بضربة مباغتة وناجحة استطاع الضباط الإمساك بزمام الأمور فى مصر، وبدأوا من هذا الموقع يتخذون الإجراءات التنفيذية لتحقيق الأهداف التى قاموا بحركتهم من أجلها.

وفى البداية استقر رأى قادة الثورة على تولية على ماهر الوزارة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ (بعد سقوط وزارة نجيب الهلالى ٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢) وفى اليوم التالى انتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة إلى الإسكندرية، كما زحفت معهم قوة من الجيش بمدافعها وأسلحتها لإملاء إرادة الثورة بعزل الملك فاروق، الذى تلقى إنذاراً صباح ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بالتنازل عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد، فصدع بالأمر وغادر الإسكندرية مساء نفس اليوم، ونادى مجلس الوزراء فى نفس اليوم بالأمير (الطفل) ملكًا يباشر سلطاته من خلال مجلس وصاية على العرش، فى الوقت الذى كانت الأمور تشير فيه إلى أن الضباط يتجهون نحو إعلان النظام الجمهورى.

وفى ٣١ يوليو دعا القائد العام الأحزاب إلى تطهير صفوفها لكن قادة الأحزاب لم يقابلوا الدعوة بجدية، أو ربما كانت الدعوة فخًا تسقط فيه الأحزاب وتمزق كياناتها بنفسها، ولما أعدت قيادة الثورة مشروع الإصلاح الزراعى ووجدت من وزارة على ماهر تباطؤاً فى إصداره، أقالت الوزارة، وتألفت وزارة جديدة برئاسة اللواء محمد نجيب نفسه فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، ثم أعلن قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر، وفى نفس اليوم صدر قانون بإعادة تنظيم الأحزاب السياسية بشكل يجعل قبولها خاضعًا لإرادة وزارة الداخلية، وعمومًا تعثرت الأحزاب واصطدمت بالقيادات الجديدة وبدأت تتعرض للانقسامات والتفكك، حتى أجهزت عليها قيادة الثورة بقانون حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير١٩٥٣.

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلنت القيادة سقوط دستور ١٩٢٣، ثم أصدرت مرسومًا فى ١٣ يناير ١٩٥٣ بتأليف لجنة لوضع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة، فكان ذلك مؤشراً على أن القيادة مصممة على إسقاط الأساس القانونى الذى يستند إليه النظام القديم، وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر دستور مؤقت للعمل به خلال فترة

انتقالية تنتهى فى يناير ١٩٥٦ ولم تلبث قيادة الثورة أن أعلنت انتهاء النظام الملكى من البلاد وإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، التى تولى رئاستها محمد نجيب كأول رئيس لجمهورية مصر وظل يشغل منصبه حتى كان الصراع داخل مجلس قيادة الثورة فى فبراير ومارس ١٩٥٤والذى نتج عنه فى النهاية إعفاؤه من منصبه فى نوفمبر ١٩٥٤، ليتولى جمال عبد الناصر - القائد الفعلى للثورة - رئاسة الجمهورية وكان عبد الناصر قد نجح فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ فى توقيع اتفاقية الجلاء التى أنهت الوجود البريطانى فى مصر.

* * *

أهم المصادر والمراجع

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية - البريطانية ٣٦ - ١٩٥٦، القاهرة ١٩٦٨.

٢- " " " : حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث، القاهرة ١٩٧١.

٣- " " " : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، القاهرة ١٩٧٣.

٤- " " " : مشكلة قناة السويس، القاهرة ١٩٦٧.

٥- جلال يحيى: أصول ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٦٤.

٦- جمهورية مصر: القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤)، القاهرة ١٩٥٥.

٧- حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢)، القاهرة ١٨٨٢.

٨- رءوف عباس حامد (محرراً): أربعون عاماً على ثورة يوليو، القاهرة ١٩٩٢.

٩- " " " (محرراً): الأحزاب المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٣)، القاهرة ١٩٩٥.

١٠- " " " (محرراً): العلاقات المصرية - البريطانية (١٩٥١ - ١٩٥٤)، القاهرة ١٩٩٥.

١١- ريتشارد ميتشل: الإخوان المسلمون جـ ١ ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة ١٩٧٧.

١٢- زكريا سليمان بيومى: الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ - ١٩٥٢، القاهرة ١٩٦٨.

١٣- شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، القاهرة ١٩٥٧.

١٤- طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، القاهرة ١٩٧٢.

١٥- عاصم الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، القاهرة ١٩٧٦.

١٦- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، القاهرة ١٩٨٩.

١٧- " " " : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٧.

١٨- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) جزآن، بيروت ١٩٧٣.

١٩- على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣ - ١٩٤١)، القاهرة ١٩٨٢.

٢٠- فطين أحمد فريد: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، من التنظيم السرى إلى سقوط فاروق، القاهرة ٢٠٠٢.

٢١- لطيفة محمد سالم: فاروق من الميلاد إلى الرحيل، القاهرة ٢٠٠٥.

٢٢- مارسيل كولومب: تطور مصر (١٩٢٤ - ١٩٥٠) ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٢.

٢٣- محمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، بيروت ١٩٧٢.

٢٤- " " : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، بيروت ١٩٧٢.

٢٥- محمد جمال الدين المسدى وآخران: مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٢.

٢٦- محمد بدر الدين مصطفى: المفاوضات المصرية - البريطانية (١٩٥٢ - ١٩٥٤)، القاهرة ١٩٩٤.

٢٧- محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، القاهرة ١٩٨٥.

٢٨- محمد حسنين هيكل: سقوط نظام: لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟ القاهرة ٢٠٠٢.

٢٩- محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جزآن، القاهرة ١٩٥١، ١٩٥٣.

٣٠- محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ١٩٥٩.

٣١- : إنجلترا وقناة السويس (١٩٥٤ - ١٩٥٦)، القاهرة ١٩٥٦.

٣٢- محمود محمد جمال الدين: من تاريخ مصر المعاصر (١٩٥١ - ١٩٥٦)، القاهرة ٢٠٠٢.

٣٣- هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٧.

٣٤- وزارة الخارجية الملكية: محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١)، القاهرة ١٩٥١.

٣٥- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣)، القاهرة ١٩٧٥.

الفصل الحادى عشر

الدولة الحديثة فى مصر (٣)

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

جمال شقرة

يكاد ينعقد الإجماع على أن المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عانى من أزمة طاحنة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن هذه الأزمة جاءت نتيجة حتمية للتناقضات التى تولدت من إدماج مصر - كمجتمع تابع - فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ، وأن هذه الأزمة وصلت إلى ذروتها مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، حيث ظل هيكل الاقتصاد المصرى هيكلاً متخلفًا يغلب عليه الطابع الزراعى ذو المحصول الواحد "القطن" ، وظل النمو الرأسمالى سواء فى الريف أو فى المدينة نموًا مشوهًا ، بسبب استمرار سيطرة كبار الملاك على علاقات الإنتاج وإصرارهم على عدم تغييرها ، ونتيجة للتداخل العضوى بينهم وبين كبار الرأسماليين الأجانب والمصريين فضلاً عن قيامهم بإهدار جزء كبير من الفائض الاقتصادى فى الاستهلاك الترفى .

والمتتبع للأزمات التى تعرض لها المجتمع المصرى عشية ٢٣ يوليو يلاحظ أن الأمر لم يعد أمر مشكلة تواجه حكومة بعينها ، بل إن تعاقب الأزمات وتعاقب فشل الحكومات المتتالية فى علاجها ، دل على أن الأزمة أخذة برقاب النظام السياسى والاجتماعى جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب ما يواجهه من أزمات ولا على تجاوز ما يحيط به منها . لقد واجه المسألة الوطنية بالمفاوضات ففشل ، وواجهها التحكيم الدولى ففشل أيضًا ، فانصرف عنها ملتفتا إلى مشاكل الاقتصاد والتنمية ، ففشل كذلك ، وعجز عن المواجهة، ولم يستطع تقديم حلول للأزمة الاقتصادية التى كانت تفتك بالملايين من شعب مصر ، وأتت حرب فلسطين ١٩٤٨ فُهزم ، وانطلقت حركة الكفاح المسلح فى القناة التى كانت بمثابة محكم اختبار حقيقى للأحزاب السياسية ، فكشفت عن عجزها جميعًا وعجز النظام برمته عن قيادة النضال

الشعبى ضد المحتل وأخيراً كان إحراق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أوضح دليل على تفسخ عرى النظام واهتراء كل مؤسساته .

وبعد إحراق القاهرة بدأت مصر كلها تشعر برجفات الزلزال وبدأ الكل يتوقع شروعه فى هز أديم مصر واقتلاع النظام الملكى من جذوره .

* * *

كان جيش الملك وأداته التى كان يستخدمها فى السيطرة على الجماهير ، مركز الزلزال ، وكانت البداية عندما شعرت القوى السياسية المعارضة للنظام بضعفها فى مواجهة الملك والمستعمر معًا ، واكتشفت هذه القوى أن "جيش الأمة" قوة منظمة ومسلحة يمكن الاعتماد عليها، ومن هنا اتجهت هذه القوى صوب الجيش تحاول تسييس ضباطه ، واستقطابه لتلوح به أو لتستخدمه في مواجهة خصومها ، ينطبق هذا على حزب الوفد كما ينطبق على جماعة الإخوان المسلمين ، وعلى المنظمات الشيوعية، وأيضًا على جماعة مصر الفتاة، الكل سعى نحو الجيش، والكل نسى أو تناسى – تحت ضغط الأزمة الخانقة – أن الجيش يمكنه أن يُغرى بأخذ مقاليد الأمور بيده ، ويمكنه أن يلعب دوراً ثوريًا لإنقاذ مصر من براثن الفساد وإقرار القانون ، وتحقيق حلم مصر فى التحرر والاستقلال والتنمية والتحديث .

والملاحظ أن الجيش المصرى شهد نشأة العديد من جماعات العمل الوطنى مع بداية الأربعينيات ، وأن هذه الجماعة بدأت تطلق سهامها ضد النظام، أيًا كان نوع السهام ، وبعدما أسس جمال عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار سنة ١٩٤٥، نجح فى ضم معظم الضباط الذين لحقتهم يد السياسية إلى تنظيمه ، كما نجح فى الانفصال والاستقلال بتنظيمه عن القوى السياسية التى كانت تعارض النظام أيضًا ، سواء العلنية أو تلك التى كانت تعمل مثله تحت الأرض ، وظل تنظيم الضباط الأحرار

يمارس نشاطه السرى إلى أن كان قرار حل مجلس إدارة نادى الضباط فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وكان الضباط الأحرار قد أدركوا خلال الفترة الواقعة بين انتخابات النادى فى أكتوبر ١٩٥١، وحل مجلس إدارته يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ أنهم وصلوا فى صراعهم مع الملك إلى طريق مسدود ، وأنه لا بد من القيام بعمل إيجابى ، وبعد تردد استقر رأيهم على ضرورة التفكير فى قلب نظام الحكم .

وفى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، نجح الضباط الأحرار فى الانقلاب على النظام، وطردوا الملك فاروق فى السادس والعشرين من نفس الشهر، وأخذوا السلطة كاملة فى أيديهم ، وكان عليهم فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ ثورة يوليو ، أن يواجهوا مشاكل عديدة منها علاج الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة ، وإيجاد حل القضية الوطنية ، وللمسألة السودانية ، كما كان عليهم أن يحددوا موقفهم من المعسكرين المتصارعين ، ومن الحرب الباردة ، فضلا عن مواجهة الأحزاب والقوى السياسية الداخلية المعارضة لهم ، ولقد استغرقت هذه المهام بالفعل السنتين الأولين من عمر الثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ م.

* * * *

لقد انتهت الشهور الأولى بعد طرد الملك إجراءات عديدة استهدفت تحقيق شيء من الاستقرار والعدالة الاجتماعية، من هذه الإجراءات ، إصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢، الذى استهدف علاج سوء توزيع الثروة ورفع مستوى معيشة الفلاحين فى الريف المصرى بتوزيع "الفدادين الخمسة" والاستيلاء على ما يزيد عن مائتى فدان من كبار الملاك ، والعمل على نشر التعاون الزراعى فى الريف ، كما استهدف أيضًا دفع كبار ملاك الأراضى الزراعية إلى الكف عن المضاربات على الأراضى واستثمار أموالهم فى مشروعات

التنمية الصناعية ، ومع أن هذا القانون جاء مليئًا بالنواقص والثغرات والعيوب ، فإنه اعُتبر خطوة مهمة وأولية على طريق حل المسألة الزراعية ، كما أنه كان إيذانًا ببدء التغيرات الاجتماعية التى ستشهدها القرية المصرية بعد ١٩٥٢.

إلا أنه يجب ملاحظة أن الضباط لم يُقدموا - بهذا القانون - وطوال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) ، على أن إجراء تغيير جذرى لطابع التطور الاقتصادى والاجتماعى، حيث ظلت استثمارات كبار الملاك غير كافية لتنمية القطاع الصناعى، بل إن كبار الملاك وضعوا رءوس أموالهم فى مجال الإسكان الفاخر والسمسرة، ولم يكن التشجيع الحكومى والإعفاءات الضريبية وغيره من التسهيلات التى قدمتها ثورة يوليو آنذاك بكافية لدفع رأس المال المصرى والأجنبى إلى المساهمة فى المشروعات التى تبنتها الدولة بناء على الدراسات التى قام بها "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج".

ولقد صاحب هذا القانون صدور مجموعة من القرارات والإجراءات ذات الدلالة عند رصد توجهات الضباط فى هذه المرحلة المبكرة ، فبعد صدور قانون الإصلاح الزراعى بخمسة أيام صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف إلا على الخيرات، كما صدر قرار بمصادرة أموال أسرة محمد على وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت عنهم إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ، وذلك فى الثامن من نوفمبر ١٩٥٢.

ومن ناحية أخرى عمد مجلس قيادة الثورة فى أعقاب صدور فتوى مجلس الدولة بعدم شرعية عودة البرلمان الوفدى المنحل فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، إلى تدعيم سلطته وبخاصة بعد المعارك التى شهدتها الصحف بين أنصار عودة البرلمان وأنصار الشرعية الثورية ، فبدأ عملية تطهير وهدم كان لها أثر كبير فى مستقبل الحركة السياسية المصرية ، وتواكبت عمليات الهدم مع محاولات الإحلال والتجديد : اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ، والملاحظ أن عملية إقرار القانون وبناء النظام السياسى الجديد، وتشريح الجسد السياسى الداخلى، قد اكتسبت كل اهتمام

الضباط في هذه الفترة، ففي العاشر من ديسمبر ١٩٥٢ أعلن الضباط سقوط دستور ١٩٢٣ ، وشكلت لجنة مهمتها وضع " دستور جديد" في ١٣ يناير ١٩٥٢، وبعد خمسة أيام ، أي في ١٨ يناير ١٩٥٢ ، عُدل المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢، في شأن التدابير المتخذة لحماية "حركة الجيش" والنظام القائم عليها ، لتصبح مدة سريان هذه التدابير سنة من تاريخ ١٨ يناير ١٩٥٢ ، بعد أن كان ستة أشهر من تاريخ صدور المرسوم الأول في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢، وفي العاشر من فبراير ١٩٥٣، صدر الإعلان الدستوري بتحديد سلطات الدولة وقواعد الحكم ، وبتنظيم الحقوق والواجبات خلال فترة الانتقال ، ولقد اعتبر هذا الإعلان أول وثيقة رسمية ذكرت اسم مجلس قيادة الثورة ، وأضفت عليه الشرعية الدستورية ، وحددت اختصاصاته ، ليصبح هذا المجلس – خلال فترة الانتقال – أعلى سلطة في مصر ، والملاحظ أنه كان كذلك قبل صدور الإعلان ، وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلن الضباط إلغاء النظام الملكي وسقوط أسرة محمد على وتحويل مصر إلى النظام الجمهوري .

ولقد واكب هذه التغيرات المهمة والمتلاحقة سعي الضباط سعيًا حثيثًا نحو المجتمع بين القوة والسلطة والشرعية ، فإذا كانت القرارات التي اتخذت طوال هذه الفترة ، قد أومأت باتجاهات ذات مغزى وسمحت بقدر من الشرعية للضباط ، وببقائهم في السلطة ، فإن عملية تحول السلطة إلى شرعية ، وتوقيع صك لعقد اجتماعي وسياسي ، كانت بغير شك أمرًا يؤرق الضباط وبخاصة "عبد الناصر" الذي سعى – بوعي منذ اللحظة الأولى وهو في قلب السلطة – إلى تحقيق قدر من الشرعية، أو نوع من الرضا الطوعي والقبول للنظام الجديد ، وهو الأمر الذي تأخر حتى انتصاره في السويس سنة ١٩٥٦.

وقبل الحصول على هذه الشرعية، نجح الضباط في تعديل صيغة التوازن في العلاقات القائمة التي كان يرتكز عليها النظام القديم ومؤسساته ، ولقد يسر نجاح الضباط في هذه المهمة المصيرية ما كان لهم من يد عليا في إدارة الصراع، حيث نجحوا منذ اللحظة الأولى في السيطرة على سلطة إصدار القرار ، وطهروا جهاز

الدولة القديم، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ساعدهم "القبول" الذى لاقته المبادئ الستة العاملة التى طرحوها والتى كانت بمثابة نقطة التقاء التفت حولها كل القوى الوطنية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على ترسيخ أقدامهم .

* * *

على أية حال كان القضاء على الاستعمار والإقطاع والاحتكار الرأسمالى ، مقدما فى مبادئ الثورة على بناء أسس المجتمع الجديد ، ومعنى هذا :

"أن الضباط رأوا أنه لا سبيل إلى بناء أسس المجتمع الجديد، إلا بعد تصفية الاستعمار والإقطاع الزراعى والإقطاع الرأسمالى الاحتكارى، وأى برنامج يقوم على التحكيم ، إنما هو برنامج ثورة ، ولما كانت القضية المصيرية لأية ثورة هى قضية السلطة، لذا فإن ثوار يوليو وعلى رأسهم عبد الناصر، قد نجحوا فى الاستيلاء على سلطة الدولة، وتحكموا بعد أن طردوا الملك فاروق مباشرة فى مفاتيح القوة فى المجتمع المصرى ، بدءًا بالمؤسسة العسكرية ومرورًا بالمخابرات وأجهزة الأمن السياسى، عسكرية كانت أم مدنية، وانتهاءً بالنقابات والجامعات ووسائل الإعلام والأجهزة الإدارية ، بالإضافة إلى التنظيم السياسى".

ولقد فرضت القضية الوطنية نفسها على الضباط بعد طرد الملك، حيث كان القضاء على الاستعمار فى مقدمة الأهداف الستة التى أعلنها تنظيم الضباط الأحرار قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ومن ناحية أخرى كان إيجاد حل للمسألة المصرية السودانية، مطلبًا إستراتيجيًا ملحًا . حيث أدرك الضباط أنه ليس من السهل تحرير مصر أو البدء فى المفاوضات المتعلقة بخروج المستعمر الإنجليزى من قناة السويس، دون حل لمشكلة السودان، فهى العقبة الكئود ، والصخرة التى تحطمت عليها معظم المفاوضات المصرية – البريطانية ، ولعل هذا يفسر بدء الضباط بقضية السودان، هذا فضلا عن أن القضية كانت متفجرة قبل ٢٣ يوليو. ولقد وفق الضباط فى تجميع كلمة الأحزاب

السودانية ليواجهوا بهم المفاوض الإنجليزى ، كما حزم الضباط أمرهم على أن الذى يهمهم من علاقة مصر بالسودان بالدرجة الأولى ، هو مياه النيل، وإنه من الممكن فى سبيل ذلك ، إقامة علاقة ودية مع سودان مستقل بدلاً من علاقة عدوانية مع سودان خاضع لمصر، ولقد تأثر عبد الناصر كثيراً بالتقارير التى رفعت إليه من داخل السودان إذ حملت إليه حقيقة مشاعر الشعب السودانى ، وقياداته حيث أشارت وبوضوح إلى أن السودان شعبًا وحكومة لا يهمه من الأمر كله إلا الاستقلال ومن هنا أصبح مصطلح تقرير المصير" متداولا بين المصريين والسودانيين وبدأت المباحثات المصرية - السودانية ، بشأن السودان فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ ، ولم تستغرق وقتًا طويلاً، إذ سرعان ما وصل الطرفان إلى اتفاق مرض للأطراف الثلاثة ، إنجلترا ومصر والسودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وهى الاتفاقية التى عرفت باسم اتفاقية السودان .

وبعد أن توصل الضباط إلى اتفاقية ١٢ فبراير الخاصة بالسودان ، تطلعوا لإجراء المفاوضات مع المستعمر الإنجليزى، ليحققوا الحلم الذى طالما راود الشعب المصرى فى الاستقلال الكامل والجلاء الناجز وبالفعل بدأت المفاوضات يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، وبعد جهود مضنية ، عُقدت اتفاقية الجلاء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ووقع عليها التوقيع النهائى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . ولقد رفض عبد الناصر الربط بين توقيع الاتفاقية وانضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أو إلى أى ترتيبات أخرى تستهدف تطويق الاتحاد السوفييتى .

* * * *

إن الثورة الوليدة انشغلت بإيجاد حل للقضية الوطنية ، ومع أنها شُغلت كذلك بتثبيت أقدامها ودعم وجودها ، وذلك بتهميش وضرب القوى السياسية المناوئة لها ، داخل الجيش وخارجه، إلا أنها أولت ، ومن اللحظة الأولى ، قضية التنمية الاقتصادية

وبناء مصر المعاصرة اهتمامًا واضحًا ، إذ دفعت الضغوط الناجمة عن الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية ، التى كانت تمسك بتلابيب البلاد ، قادة الثورة، إلى التفكير فى إيجاد حل أو مخرج من هذه الأزمة والقضاء على حالة الركود والكساد التى سيطرت على الاقتصاد المصرى قبل وصولهم للسلطة ، وذلك بمواجهة القضايا الاقتصادية المُلحَّة ، وبخاصة أنهم كانوا يدركون أن أى إنجاز فى المجال الاقتصادى على وجه الخصوص، يمس بصورة مباشرة جميع طبقات وشرائح وفئات المجتمع ويُعطى فى حالة نجاحه ، مبررًا قويًا لاستمرار القوة ، بل ويدعم وجودها وشرعيتها .

ويكاد ينعقد الإجماع على غيبة الإيديولوجية ، وافتقاد قادة الثورة، وفى مقدمتهم عبد الناصر " لنظرية اقتصادية معينة" أو لوجهات نظر محددة ، بشأن الكيفية التى يمكن بها تحقيق "التنمية الاقتصادية" ، كما يكاد ينعقد الإجماع أيضًا على اقتحام الضباط لعملية التنمية الاقتصادية ، بمنهج تجريبى متصاعد ، ولعل هذا الإجماع يعود إلى ما ذكره عبد الناصر نفسه ، فى خطبه وتصريحاته ، فى أكثر من مناسبة وكذا إلى ما ورد فى فلسفة الثورة والميثاق ، من أنه لم يتحرك ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مسلحًا بنظرية معدة سلفًا، وأن الثورة لم تكن تملك من دليل للعمل الثورى غير المبادئ الستة التى راحت تحركها بالتجربة والخطأ .... ولقد أشار إلى هذه الملاحظة أيضًا جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدد من ضباط الصف الثانى من تنظيم الضباط الأحرار .

ويبدو هذا بوضوح أيضًا من إشارة أول وزير للمالية فى عهد الثورة (د. عبد الجليل العمرى) إلى أن المؤتمر المشترك ، ناقش فى بداية الثورة - بطريقة عارضة : هوية النظام الاقتصادى المفترض اتباعه ، لكنه لم يتخذ قرارًا حاسمًا فى هذا الشأن ، ورد ذلك إلى اختلاف الانتماءات الفكرية والاجتماعية، وعدم التجانس بين أفكار أعضاء المؤتمر المشترك سواء من الضباط أو من الوزراء المدنيين، كما فكر وزير

الزراعة وقتئذ (سيد مرعى) أنه حتى سنة ١٩٥٦ لم يكن هناك تفكير فى خطة شاملة لتحقيق تنمية اقتصادية .

ومع ذلك تبلورت – فى السنوات الأولى من تاريخ الثورة – فكرة حول التنمية الاقتصادية مؤداها ضرورة تحقيق تنمية سريعة فى " القطاع الصناعى" ، لزيادة القدرة الإنتاجية للبلاد، وذلك عن طريق الحد من عمليات الاستثمار بشراء الأراضى الزراعية ، وتشجيع رأس المال المصرى والأجنبى على الاستثمار فى المشروعات الصناعية "فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحولت مصر إلى بلد زراعية صناعية فى آن واحد" وهذا التحول سيؤدى إلى زيادة الدخل المُتولد من قطاع الصناعة إلى جملة الدخل الفردى، وتخفيف الآثار الناجمة عن اعتماد مصر على تصدير مادة خام واحدة "القطن".

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مبادئ أو محاور أساسية شكلت سياسة الثورة لتحقيق هذه الفكرة، أى تنمية "القطاع الصناعى" أول هذه المحاور هو تشجيع وحفز رأس المال الفردى المصرى والأجنبى وذلك بتقديم التسهيلات اللازمة له حتى يشارك فى المشروعات الصناعية ، أما المحاور الثانى فتمثل فى تحمل الدولة عبء المشروعات الإستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية التى – غالبا – ما يعزف عنها "المشروع الخاص" ويشير المبدأ الثالث إلى اتجاه الدولة إلى عدم ممارسة أية "رقابة" على الاقتصاد القومى فى مجموعه ، إلا بالقدر اللازم لمواجهة أضرار الحرية الاقتصادية.

وفى ضوء هذه المبادئ يمكن دراسة وفهم قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، حيث استهدف دفع "كبار الملاك" إلى الكف عن المضاربات فى الأراضى واستثمار أموالهم فى مشروعات التنمية الصناعية التى كانت تتطلب استثمارات كثيفة، كما يمكن فهم لماذا سعت الثورة فى نفس الوقت إلى إزالة مخاوف رأس المال المصرى والأجنبى من آثار هذا القانون ، وذلك عن طريق إصدار مجموعة كبيرة ومهمة من التشريعات التى استهدفت تشجيع نمو الرأسمالية ، كما اتجهت

خطب وتصريحات وأحاديث قادة الثورة والوزراء ، بل وكل " أجهزة الدولة الإيديولوجية" إلى دعم هذا الاتجاه .

ويعتبر المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ في مقدمة تلك القوانين ، إذ أقر زيادة أسهم الشركات المساهمة للأجانب عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال، بنسبة ٥١٪ بدلاً من ٤٩٪ بهدف حفز رأس المال الأجنبي ، ومما تجدر ملاحظته أن هذا المرسوم صدر في ٣٠ يوليو ١٩٥٢ أي قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول، ثم أعقبه عدد آخر من التشريعات التي استهدفت حفز وتشجيع رأس المال المصري والأجنبي ليوظف أمواله في مشروعات التنمية الصناعية .

على أية حال أعلن قادة الثورة بصراحة ووضوح في السنوات الأولى من عمرها (١٩٥٢ - ١٩٥٦) إصرارهم على صيانة حقوق الملكية الخاصة، وتمسكهم بالمشروع الفردي أو الخاص، وانتهاج الطريق الرأسمالي في التنمية ، وبعبارة أخرى لم يتجاوز النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة التي تعرف بمرحلة المشروعات الخاصة، نمط الإنتاج القائم أي الذي كان سائداً قبل ١٩٥٢م.

ففي أكتوبر ١٩٥٣ أنشأت الثورة "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" و "المجلس الدائم للخدمات" مستهدفة أساسًا من وراء ذلك زيادة فعالية النظام الرأسمالي وتحقيق نوع من التعاون أو "التعايش السلمي" على حد تعبير "الجريتلي" بين الدولة والقطاع الخاص، إذ أنيط بمجلس الإنتاج دراسة أهم مشروعات التنمية والتأكد من جدواها ووضعها موضع التنفيذ من خلال طرحها للمساهمة ، وتقديم كل أنواع المساعدات ، بما في ذلك ضمان حداً أدنى من الأرباح للمستثمرين .

ولقد أصدر المجلس بالفعل خطة للاستثمارات العامة في برنامج موسع لمدة أربع سنوات ، وشرع على الفور في تنفيذها ، ووجهت هذه الخطة أساساً إلى المشروعات الإستراتيجية والصناعات الثقيلة حتى يمهد الطريق للمشروعات الخاصة .

ومما له دلالة أن بعض كبار الرأسماليين المصريين، تعاونوا مع هذا المجلس وقدموا إليه عدداً من الدراسات لبعض المشروعات تعبيراً عن عدم تخوفهم من "توجيه"

الدولة للاقتصاد المصرى ، فى هذه المرحلة ، واعتقادا منهم أن الدولة لن تتجاوز فى تدخلها وتوجيهها "الحدود" التى اعتادت عليها قبل ١٩٥٢.

أما مجلس الخدمات فقد حُولت إليه الأموال الصادرة من ثروة الملك فاروق، ومن أملاك الخاصة الملكية ، والتى بلغت قيمتها سبعين مليون جنيه ، ونُفذت بها مشروعات إقامة وحدات مجمعة للصحة والتعليم، وإعادة التدريب ، والإرشاد الزراعى ، وعدد كبير من المستشفيات المركزية التى أنشأتها الثورة فى هذه المرحلة المبكرة، وهى خدمات ذات أهمية كبيرة فى دفع عملية التنمية .

على أية حال إن كانت الثورة قد التزمت بتحقيق المبدأين الأول والثانى ، أى تشجيع رأس المال المصرى والأجنبى ، وحمل عبء مشروعات البنية الأساسية ، فإنه توجد مؤشرات عديدة تشير إلى أنها لم تلتزم بالمبدأ الثالث ، وتجاوزت ما يعرف "بالنطاق التقليدى لدور الدولة فى المجتمعات الرأسمالية".

إذ قام "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" بتأسيس شركات ممنوحة للدولة، كالشركة العامة للثروة المعدنية ، والشركة المصرية لتكرير البترول ، كما اشتركت الدولة فى رأس المال الفردى لبعض الشركات القائمة ، كشركة مصر للطيران ، وبنك القاهرة، وشركة السكر، وكذلك عن طريق المساهمة مع رأس المال الفردى فى تأسيس شركات جديدة كشركة الحديد والصلب ، ومصنع الجوت ، بالإضافة إلى التوسع فى المصانع الحربية المملوكة بالكامل للدولة.

ولم يقف "تدخل الدولة" عند حد تأسيس "الشركات المختلطة"، بل تعداه إلى فرض الحراسة على شركة حديد الدلتا الضيقة سنة ١٩٥٤ وإخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة ، وفرض الحراسة أيضًا على شركة السكر والتكرير عام ١٩٥٥ فى مقابل الضرائب المتراكمة عليها ، فضلا عما أشيع عن قيام أجهزة المخابرات بكتابة تقارير عما يدور داخل المصانع .

ويمكن رصد بعض الأشكال الأخرى لتدخل الدولة فى هذه المرحلة المبكرة منها:

١- استخدام الوسيلة التقليدية لتخفيف التوازن بين العرض والطلب، وذلك بتوزيع بعض السلع النادرة عن طريق التراخيص حسب أولويات محددة بدلاً من رفع أسعارها.

٢ - بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي .

٣ - حظر تصدير بعض المواد الأولية وحظر الاستيراد إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة .

٤ - تحريم إنشاء مصانع جديدة .

٥ - تدخل الدولة فى ميدان التجارة الداخلية والخارجية بإنشاء شركة التجارة الخارجية والشركة العامة للتجارة الداخلية بالمشاركة مع بنك مصر - بعد تغيير مجلس إدارته - وبعض الهيئات الحكومية الأخرى .

٦ - يضاف إلى ذلك إصدار الثورة لعدد من القوانين التى حققت بعض المطالب العمالية ، ورغم أن هذه التشريعات من وجهة نظر الحركة العمالية لم تكن كافية ، وعلى الرغم من إعدام خميس والبقرى ، فإن قراءة الرأسماليين المصريين لها جاءت مختلة ، إذ اعتبرتها انحيازاً تشريعياً للطبقة العاملة .

٧ - إزاحة عدد من القيادات الرأسمالية المُسيطرة ، عن طريق تعديل قوانين الشركات ، بحيث حظرت الجمع بين عضوية مجلس إدارة مصرفين أو منصب العضو المنتدب فى أكثر من شركة واحدة ، وتحديد سن التقاعد فى الشركات المساهمة بستين عاما فقط ، مما أدى إلى إبعاد عدد كبير من القيادات العاملة فى مجال البنوك والشركات الصناعية .

٨ - تعيين عناصر تمثل العهد الجديد، كأعضاء فى مجالس إدارة الشركات المساهمة ... فضلاً عن تعيين عدد كبير من "الضباط السابقين" بالعديد من الشركات ذات الصلة بالمجهود الحربى .

٩ - إلزام البنك الأهلى بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما فى حوزته من عملات أجنبية .

* * * *

هكذا وقفت الثورة "حائرة" فى هذه المرحلة بين رغبتها فى استلهام النموذج الغربى فى التنمية ، وانتهاجها الطريق الرأسمالى ، وبين خشيتها من مخاطر الحرية الاقتصادية ، وترك عملية التنمية برمتها لتلقائية المستثمر الفرد ، مما أوقعها فى تناقض خطير ، بين تشجيعها لرأس المال، وتجاوزها حدود النطاق التقليدى للتدخل، وهو تناقض مردود أساسًا لغيبة الإيديولوجية واستغراق القيادة السياسية فى متاهات التجريب .

ولقد استقبل رأس المال المصرى والأجنبى ، هذه الحيرة ، وذلك التذبذب بحذر شديد، إذ عزف عن مشاركة الثورة فى حمل هموم التنمية الاقتصادية ، وضاعت كل محاولات الثورة لجذب رأس المال الأجنبى وحفز رأس المال المصرى سدى. فالتشريعات أو الخطب ، والنيات الطيبة ، لم تكن تكفى لكى يتدفق رأس المال صوب المشروعات الطموحة التى أعدها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى .

فعلى الرغم من الإعفاءات الضريبية ، وما أسمته الدولة بالحماية الجمركية، وعلى الرغم من دعم الثورة لاتحاد الصناعات ، وعلى الرغم من أن الثورة فى مرحلة المشروعات الحرة هذه ، فإنها كانت تطبق ما أشارت به بيوت الخبرة الغربية ، وبخاصة الأمريكية ، على الرغم من كل سبق عزف الرأسماليون المصريون عن المشاركة فى التنمية الاقتصادية فريق حبس أمواله وفريق قام بتهريبها إلى البنوك الغربية ، وفريق ثالث اندفع ليستثمرها فى الأنشطة الطفيلية بهدف الثراء المضمون والسريع.

ولم يختلف موقف رأس المال الأجنبى ، عن موقف رأس المال المصرى ، إذ أحجم هو الآخر عن المشاركة فى مشروعات التنمية ، وهو أمر يسهل تفسيره ، فبالإضافة

إلى أن الرأسمالية الغربية أحجمت دوما عن استثمار أموالها في الدول الخاضعة لنظم عسكرية ، وإلى الغموض الذى أحاط بتوجهات الثورة قبل عقد اتفاقية الجلاء ، وإلى عدم الاستقرار السياسى الذى ميز السنوات الأولى للثورة ، فإن رفض الثورة الانضمام إلى حلف بغداد ومحاربته ، والإعلان صراحة عن أن الثورة ستناضل بهدف تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر ، وستدعم الدول العربية التى لم تحصل بعد على استقلالها ، فضلا عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية، ومشاركة ناصر فى مؤتمر باندونج، وتأييده لثورة الجزائر واعترافه بالصين الشعبية ، كل هذا ما كان وراء امتناع رأس المال الأجنبى عن المشاركة فى تنمية مصر وتحديثها .

ولم يقف الأمر عند حد إحجام رأس المال الأجنبى ، بل تعداه إلى "تعليق" المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ثم حرمانها وحصارها اقتصادياً .

ولقد بدأت معركة الحصار الاقتصادى مبكرًا ، ووصلت ذروتها بعد تأميم عبد الناصر لقناة السويس ، إذ طلب "أنتونى إيدن" – فى أثناء مفاوضات الجلاء – من الولايات المتحدة الأمريكية "إغراء" مجلس قيادة الثورة بقبول الشروط البريطانية ، كما طلب منها استخدام ورقة المعونة الاقتصادية للضغط على عبد الناصر، الذى استقر على "صهوة جواده" بعد انتصاره فى أزمة مارس ١٩٥٤. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت جيدا – من خلال تقارير سفيرها فى مصر – مدى تصميم مجلس قيادة الثورة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وشاملة، كما أدركت أن العقبة الرئيسية أمام تحقيق ذلك تكمن فى افتقاد الضباط لرءوس أموال كثيفة، يمولون بها مشروعاتهم الطموحة، ومن هنا استخدمت الإدارة الأمريكية ورقة المعونة الاقتصادية ، ورءوس الأموال المفترض تدفقها إلى مصر، للضغط على الثورة، حتى تقبل بالمشاركة فى ترتيبات الدفاع عن المنطقة والعالم الحر ضد الخطر الشيوعى ، "فالإدارة الأمريكية على استعداد لإمداد مصر بالمعونة الاقتصادية فوراً بمجرد التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية (الجلاء) وربما تطير المعونة إلى مصر قبل التفاوض على التفاصيل ......".

وبعد توقيع اتفاقية الجلاء أُبلغ الضباط بأن تدفق رءوس الأموال الأمريكية إلى مصر مرهون باحترام الثورة لنصوصها، ومع أن القيادة السياسية تعهدت بذلك ، بل تعهدت أيضًا بإعطاء كافة التسهيلات للشركات الأمريكية ، فلم يفد إلى مصر سوى رءوس الأموال الطفيلية ليس فقط ، بل سحبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنجلترا - كما سنرى عرضهما لتمويل مشروع السد العالى - كما سحب البنك الدولى تحت ضغطهما عرضه لتمويل هذا المشروع الذى كان يمثل ركنا مهما من أركان خطط التنمية الطموحة للثورة وقتئذ .

على أية حال سرعان ما اتضح التناقض بين السلطة الجديدة وبين كبار الرأسماليين الأجانب والمستثمرين والمصريين ، إذ جوبهت مشروعات التنمية بامتناع البنوك وشركات التأمين عن تمويلها ، ورفض البنك الأهلى - الذى استمر يمارس وظيفة البنك المركزى - اقتراض الحكومة ، كما أعلن اتحاد الصناعات دون مواربة ، اعتراضه على أى تدخل للحكومة فى النشاط الصناعى ، وفى نفس الوقت ظل تراجع رأس المال الأجنبى ، وبدأت ملامح سياسة الحصار الاقتصادى الغربية تزداد حدة ، عقابًا لعبد الناصر على سياسته الخارجية .

ومع أن الثورة استخدمت التشريع للضغط على كبار الرأسماليين المصريين ، كما سبق ، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا ، إذ ظلت استثماراتهم تنتقل من المضاربات فى الأراضى الزراعية إلى المضاربات فى أراضى البناء وقطاع الإسكان .

ولقد أدى استمرار هذا الوضع إلى انكماش السوق الداخلى، وعرقلة مشروعات التنمية، ونكوص حركة الاستثمار الصناعى ، مما دفع الثورة إلى تبنى سياسة جديدة ، اصطلح الاقتصاديون على تسميتها : "بمرحلة الاقتصاد الموجه ١٩٥٦ - ١٩٦٠ " تمييزًا لها عن سابقتها التى عرفت رسميا " بمرحلة التحول الاشتراكى" والتى بدأت بصدور قرارات يوليو الشهيرة ١٩٦١.

لقد اكتشف الثورة - من واقع التَجرِبة - أن "تدخل الدولة" لتحقيق سيطرة على الفائض الاقتصادى ، بدأت أمراً محتما ، ناتج عن تصادم الأهداف المعلنة للتنمية ، مع ظروف وطبيعة الواقع الاجتماعى الاقتصادى ، الذى تمخض عن اندماج مصر وتبعيتها للنظام الرأسمالى العالمى ، وما ارتبط من عدم تجانس البناء الاجتماعى، وعدم اكتمال نمو طبقة تقود المجتمع وتفرض نمط إنتاجها على بقية الأنماط الموجودة.

لذا اندفعت الثورة مستغلة سلطة الدولة - وهى سلطة قاهرة - لتنجز قدراً مناسباً من "التراكم الأولى" حتى يمكنها تطوير قوى الإنتاج، وإطلاق طاقات القطاعات المتوسطة والصغيرة من الرأسمالية .

لكن وكيف ومتى بدأ هذا التحول ؟

لقد أشار عبد الناصر فى خطابه يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ بوعى ملحوظ ، إلى حقيقة موقف رأس المال الأجنبى ، وتنبأ بسلوكه تجاه خطط التنمية، إذ ذكر : " أنه يجب ألا تنتظر الثورة لمشروعاتها إعانة من هنا أو هناك ، وألا تعلق أملا على البنك الدولى لإنشاء السد العالى ، إن أحداً لن يأتى بقرض ، ما لم يعرف الثمن مقدما، وما لم يضمن على الأقل أن تكون بلادنا سوقا لمصنوعاته ومنتجاته ، إن كل من يقرضنا يفكر أولاً فى مصلحته ... وهذه المصلحة لا تتفق أبداً مع مصالح مصر ...".

كما ظل يردد فى خطبه ضرورة القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وعلى الرغم من هذا الوعى ، فإن التحول من مرحلة المشروعات الحرة إلى مرحلة الاقتصاد الموجه لم تتم إلا فى أعقاب حرب السويس .

ويبدو من ظاهر الحوادث أن الرغبة فى إنجاز الجلاء انتظار ظروف دولية مواتية، كانت من وراء تأجيل هذا التحول ، الذى عبر عن نفسه من خلال إجراءات "التمصير" والتوجيه ، والتخطيط ".

يشير على صبرى إلى وعى عبد الناصر بضرورة التحول ، وإلى أن فكرة التمصير بل وكذا فكرة التأميم ، كانت مقرة سلفًا ، وأن عبد الناصر كان دائم الإشارة - مع دائرة محدودة من المقربين له - إلى حتمية تمصير البنوك وشركات التأمين ، والمؤسسات الأجنبية وضرورة تحقيق سيطرة كاملة على حركة الاقتصاد المصرى، لأنه كان مقتنعًا بأن الاستقلال لا يعنى فقط طرد المستعمر البريطانى من قاعدة قناة السويس ، بل كان يعنى عنده ضرورة تحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية .

وفى هذا الصدد يشير البعض إلى أن وضع الحراسة على شركة السكر والتكرير المصرية التى كانت مملوكة للرأسمالى الكبير أحمد عبود (باشا) كانت أول محاولة أو أول تجربة للتأميم، إلا أن هذا الإجراء إذا جاز لنا استخدام كلمة تأميم، كان مجرد تأميم جزئى له ما يبرره ، لأن الشركة كانت متأخرة فى دفع المبالغ المستحقة عليها ، ولم تكن تنوى - حسب شهادة القيسونى - دفع هذه المبالغ ، ورغم التأميم الجزئى، فإن هذه الشركة ظلت شركة مساهمة فى القطاع الخاص ، كما ظلت أسهمها متداولة فى البورصة .

ومن هنا يُعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس أهم إجراءات التأميم التى تمت فى مصر، بل وفى الدول النامية جميعها فى الخمسينيات ، كما يُعد بداية الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الموجه .

لقد رد عبد الناصر على قرار الولايات المتحدة الأمريكية المُهين بسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالى ، وهو قرار سياسى اقتصادى فى آن واحد ، بقراره التاريخى فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، وهو قرار سياسى اقتصادى ، تمخضت عنه نتائج على درجة كبيرة من الأهمية إذ يعد هذا القرار - من الناحية الاقتصادية - نقطة تحول بارزة فى سياسة الثورة الاقتصادية ، وفى تاريخ التنمية الاقتصادية فى مصر، للدرجة التى دفعت البعض إلى القول - بحق - بأن عام ١٩٥٦ هو عام التنمية ، وأن حرب السويس فى جوهرها،

ما هى إلا حرب وجهت لإحباط محاولات ، وخطط التنمية الاقتصادية المصرية، وفى مقدمتها مشروع السد العالى العملاق .

لقد استهدف عبد الناصر، بتأميم شركة قناة السويس ، تصفية موقع اقتصادى متقدم، يُعد من أهم وأخطر المواقع الاقتصادية للاستعمار ، إذ كانت هذه الشركة تُشكل دولة داخل الدولة، كما استهدف إيجاد مورد مصرى ثابت للتمويل الخارجى ، يُعتمد عليه فى تمويل مشروع السد العالى ، ومشروعات التنمية الأخرى، ولقد ردت انجلترا وفرنسا بالتواطؤ مع إسرائيل بالعدوان الثلاثى ، ويهمنا فى هذا المقام أن الثورة اغتنمت فرصة هذا العدوان الغاشم فى تصفية نفوذ المؤسسات الاقتصادية لرعايا الدول المعتدية ، إذ صدرت الأوامر العسكرية فى الأول من نوفمبر ١٩٥٦ بفرض الحراسة على ما يقرب من ألف وخمسمائة مؤسسة كانت تتفاوت فى الأهمية والحجم، منها البنوك وشركات التأمين وشركات الغزل والنسيج ، فضلاً عن الأموال السائلة، والأوراق المالية والعقارات والمنقولات .

وكانت التقارير التى رفعت إلى عبد الناصر قبل تأميم قناة السويس، قد أوضحت مدى تغلغل وسيطرة رأس المال الأجنبى فى كل فرع من الأفرع المهمة والحيوية للاقتصاد القومى كما كشفت أعمال لجنة حصر وتقييم الاحتياجات والموارد الصناعية عن خطورة استمرار هذا الوضع ، لهذا فإن أبرز نتائج العدوان الثلاثى من الناحية الاقتصادية - فى رأينا - تتمثل فى كونه فرصة مشروعة اقتنصتها الثورة لفرض الحراسة، كإجراء تمهيدى جاء سابقا لتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات المؤسسات الاقتصادية الأجنبية .

على أية حال ، قبل مغادرة القوات المعتدية ، مدينة بورسعيد ، تمت مناقشة مستقبل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية ، البريطانية والفرنسية وغيرها، التى ثبت وبخاصة منذ تأميم القناة أنه لا يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً، إذا حاولت زعزعة الاقتصاد المصرى ، مستغلة نفوذها، وعن طريق سحب التمويل الداخلى للقطن ، وسحب التمويل الخارجى للواردات المصرية، وإذا

أضفنا إلى ذلك قيام حكومات الدول المعتدية بتجميد أرصدة مصر لديها لأدركنا أن هذه البنوك ، شاركت فى مخطط مزدوج استهدف انهيارًا داخليًا أو اختناقًا خارجيًا، بهدف إكراه مصر على التراجع عن قرار تأميم القناة أو الرضوخ لمقترحات تدويل إدارتها .

وقد طرح وزير المالية وقتئذ تصورين لتحقيق التمصير :

التصور الأول : تمثل فى القيام بتمصير البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية لرعايا الدول المعتدية ، إنجلترا وفرنسا .

التصور الثانى : تمصير بنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية المملوكة لجميع رعايا الدول الأجنبية وتلك المملوكة للدول العربية .

ولقد صدرت قوانين التمصير لجميع البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية المملوكة للأجانب جميعًا بما فى ذلك بنوك وشركات وتوكيلات المواطنين العرب، وقضت هذه القوانين بأن تكون هذه المؤسسات مملوكة بالكامل للمصريين ، وأن يبدأ التمصير بالنسبة للمملوك منها لرعايا المعتدين فورًا، وأن يمنح غيرهم مهلة خمس سنوات، ولقد نُقلت بالفعل ملكية أعمال البنوك الإنجليزية والفرنسية إلى بنوك ومؤسسات مصرية، وكذا قائمة طويلة من المؤسسات الكبيرة والصغيرة .

ولقد أدى التمصير إلى تغيير جذرى فى شكل العلاقة بين الاقتصاد المصرى ورأس المال الأجنبى . إذ فقد الأخير أهم ما كان يملكه من وسائل الضغط الاقتصادى المباشر على مصر. كما أدى إلى زيادة قدرة الدولة على التمويل والتحكم إلى حد كبير فى الاقتصاد القومى ، بعد سيطرتها على ما يقرب من نصف إمكانيات الائتمان، وفى نفس الوقت بدأت تجارة مصر الخارجية تتحرر شيئًا فشيئًا من قيود العلاقات التاريخية التقليدية بدول المعسكر الغربى . إذ بدأت مصر فى أعقاب أزمة السويس

تدعم علاقاتها التجارية بالاتحاد السوفييتى ، ودول الكتلة الشرقية، وفتحت بذلك أسواقًا جديدة أمام صادراتها الزراعية التقليدية ".

ويكاد ينعقد الإجماع ، على أن عبد الناصر أدار معركته مع الاستعمار والرأسمالية الغربية ، ومع كبار الرأسماليين المصريين ، خلال وفى أعقاب أزمة السويس ، بمهارة فائقة ، وفى إطار الأهداف الثلاثة الأولى من المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إذ نجح فى ضمان تأييد كبار الرأسماليين المصريين له ، إبان معركته مع الرأسمالية الغربية وذلك بإيهامها بأنها الوريث الشرعى للبنوك والشركات والمؤسسات المصرة ، لذا عندما انتهت خطوة التمصير بنجاح كان رفضه بيع البنوك والمؤسسات التى آلت إلى الدولة مفاجأة ليس فقط للرأسماليين المصريين ، بل حتى لوزير ماليته الذى كان يأمل على حد تعبيره "أن يتقدم مستثمرون مصريون لشراء هذه المؤسسات ......".

* * * *

ولعل الصدمات التى تلقاها وزير المالية عندما صدرت قوانين التمصير مشتملة على "مؤسسات العرب" وهو ما كان يرفضه ، وعندما رفض عبد الناصر بيع البنوك والمؤسسات الممصرة للمستثمرين المصريين ، وهو ما كان يحبذه، وأخيراً عندما صدرت قوانين يوليو ١٩٦١ - كما سنرى - وهو خارج البلاد وعلى غير رغبته كما ذكر، لعل ذلك يدعم ما ذكره على صبرى من أن عبد الناصر رغم انتهاجه منهجا تجريبيًا كان يتعامل مع الاستعمار والرأسماليين المصريين ، منطلقا من خطط مرحلية محددة سلفًا، بداية بقرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ومروراً بإجراءات التمصير، وانتهاءً بقرارات يوليو ١٩٦١ ، وأنه كان يخفى الكثير - على سبيل المناورة - حتى فى أمور الاقتصاد رغم دراسة هذه الأمور مع عدد من المقربين له . ومن هنا فالتمصير لم يكن إلا خطوة فى طريق التنمية والاستقلال الاقتصادى ستعقبها خطوات .

على أية حال عندما تقدم بعض المستثمرين المصريين لشراء بعض البنوك والمؤسسات المصرة ، متصورين أن الثمرة قد حان قطافها ، رد عبد الناصر بأن الحكومة لن تبيع ما أصبح تحت إشرافها بعد التمصير، وأنها إذا أقدمت على ذلك، فإن النتيجة الحتمية هي مجرد إتاحة الفرصة للذين يملكون فعلاً ، لكي يملكوا مرة ثانية ، وللأغنياء لكي يصبحوا أكثر غنى ...".

على هذا الأساس صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء "المؤسسة الاقتصادية" ويعتبر هذا القانون من القوانين المهمة التى أثرت إلى حد بعيد فى الحياة الاقتصادية المصرية ، إذ نشأت بمقتضاه هذه المؤسسة كشركة قابضة هيمنت الدولة بواسطتها على البنوك والمؤسسات المُمصرة ، وأصبحت قوة يعتد بها فى توجيه الاقتصاد المصرى فلم يقتصر رأس مال هذه المؤسسة على البنوك والمؤسسات والشركات التي سيطرت عليها الدولة بعد التمصير ، بل آلت إليها أيضًا أنصبة الحكومة فى رءوس أموال الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التى كانت تشارك فيها قبل التمصير .

وإن كانت الدولة لم تهدف من وراء إنشاء "المؤسسة الاقتصادية" الإحلال محل المستثمرين الأفراد كلية تمشيًا مع روح دستور ١٩٥٦ الذى نص على تشجيع الاستثمار الخاص، فإنها تمشيا مع روح نفس الدستور لجأت إلى "توجيه" العملية الاقتصادية معتمدة فى ذلك على ملكية نصيب لا يقل عن ٢٥٪ من أسهم الشركات، وعلى حقها فى الاعتراض على القرارات التي ترى أنها لا تتمشى مع سياسة الدولة وأهدافها العامة، كما أنها مارست التوجيه من خلال حقها فى تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها بنسبة ما تملكه فى رأسمالها ، وأيضًا من خلال حقها فى تعيين رئيس مجلس إدارة هذه الشركات ، فضلاً عن أن القانون منحها الحق فى إنشاء شركات مملوكة بالكامل لها ، مما فتح الباب أمام نمو "القطاع العام" إذ ظهرت المؤسسات الجديدة مملوكة بنسبة ١٠٠٪ للدولة .

ويمكن إجمال أهم الأهداف التى حققتها الدولة عن طريق المؤسسة الاقتصادية فيما يلى :

أولاً : تخلصت الدولة من ظاهرة تفتيت أنصبتها فى المؤسسات التى كانت تساهم فيها قبل التمصير .

ثانياً : علا صوتها فى توجيه سياسة هذه المؤسسات .

ثالثاً : شددت الرقابة على الإدارات التى كان يجب أن تؤول إلى الحكومة عن طريق مساهماتها .

رابعاً : هيمنت الدولة عن طريق هذه المؤسسة على جميع البنوك المتخصصة وعلى خمس من شركات التأمين .

خامساً : لعبت هذه المؤسسة دوراً مهماً فى التدريب على مسئوليات جديدة للدولة فى العملية الاقتصادية ، تمهيداً للإحلال كلية محل المنظم الفردى التقليدى فى مجال الإدارة الاقتصادية ، مما مهد الطريق لظهور القطاع العام الموسع سنة ١٩٦١ . فالملاحظ أن نظام المؤسسات العامة التى ظهرت بعد المؤسسة الاقتصادية امتدت بخطواتها ونسجت على منوالها .

لقد كان التمصير، وما أعقبه من ظهور "المؤسسة الاقتصادية" فى مطلع سنة ١٩٥٧ مؤشراً مهماً لحدوث تحول كيفى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وهو تحول عبر عن نفسه أساساً فى اتساع وتعاظم دور نطاق "قطاع الدولة" أو "القطاع العام" مما أتاح الفرصة لهذا القطاع ليمارس دورا رئيسياً وفاعلا فى الحياة الاقتصادية من خلال سيطرته على وسائل الإنتاج ، وازدياد حجم الاستثمارات التى قام بها .

إلا أن هذا الدور لم يبدأ مباشرة فى أعقاب التمصير ، بل كان التمصير ، ومن قبله تأمين الشركة لقناة السويس ، خطوات على طريق تشكيل هذا القطاع الذى قدر له أن يقود التنمية الاقتصادية فى الستينيات .

ولقد تكون القطاع العام من الشركات التى وضعت تحت إشراف إدارة التعبئة ، وتحت الحراسة إبان العدوان الثلاثى، ومن المؤسسات والبنوك التى تم تمصيرها بعد رحيل المعتدين والتى مُلك معظمها للمؤسسة الاقتصادية ، كما تكون من بعض الشركات الفردية الصغيرة التى أقامتها الدولة تنفيذاً لبرامج التصنيع المتتالية ، فضلاً عن مؤسسات القطاع العام الذى كان قائما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ومن ناحية أخرى امتد "تدخل الدولة" إلى القطاع الزراعى وبدأت تتشكل نواة "لقطاع عام" زراعى ، إذ أنه فى أعقاب صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، بقيت لدى "هيئة الإصلاح الزراعى" مساحات شاسعة من الأراضى، نتيجة لوجود فترة زمنية كان لا بد أن تمر بعد نزع ملكية الأراضى تطبيقًا للقانون ، وبين توزيعها على المُلاك الجدد ، وكان أمراً طبيعيًا أن تشرف الدولة من خلال هذه الهيئة على تلك الأراضى ، وتنظم وتخطط لاستغلالها الاستغلال العلمى.

كما واكب تنفيذها هذا القانون ، محاولة "الدولة" خلق إطار تنظيمى جديد "للقطاع الزراعى" وذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية فى الأراضى المُستولى عليها التى وزعت على صغار الفلاحين ، وذلك تطبيقًا لنصوص المواد (١٨ - ٢٢) من القانون رقم ١٧٨ ١٩٥٢ التى نصت على ضرورة انضمام كل من المنتفعين بالإصلاح الزراعى إلى الجمعيات التعاونية ، والتى تجددت مهامها فى توزيع السلف الزراعية على الأعضاء ومد الزراع بما يلزمهم لاستغلال الأرض، من بذور وسماد وآلات زراعية ، وتنظيم زراعة الأرض واستغلالها ، فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية للأعضاء ، كما تدخلت الدولة -- بواسطة التعاونيات - لمحاولة علاج مشكلة "الحيازات القزمية" التى استمرت بعد تنفيذ هذا القانون ، وذلك بإعادة تنظيم الإنتاج الزراعى ، عن طريق "التجميع المحصولى " الذى استهدف إعادة تشكيل هيكل

الحيازات الزراعية وذلك بتحديد حجم مناسب للحيازة الأمر الذى استهدف إعادة تشكيل هيكل الحيازات الزراعية وذلك بتحديد حجم مناسب للحيازة ، الأمر الذى يفترض أن يساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية ، ويمكن من استخدام وسائل الإنتاج الكبير فى الوحدات القزمية ، كما تزايد عدد الشركات والمؤسسات العامة " التى أنيط بها استصلاح الأراضى وتعمير الصحراء فى شمال الدلتا والوادى الجديد، والتى رصدت لها الدولة استثمارات هائلة .

ومن ناحية أخرى لجأت الدولة إلى نظام "التسويق التعاونى" لبعض المحاصيل الزراعية، وبخاصة المحاصيل الإستراتيجية حتى تضمن تدفق الفائض السلعى من هذه المحاصيل إلى قطاع الصناعة ، ولخدمة أغراض الاتفاق العام الأخرى ، كما استهدفت الدولة من وراء إقرار هذا النظام زيادة الفائض من الحبوب التصديرية، بما يسمح بالتوسع فى حجم العمالة غير الزراعية ، ويساعد من ناحية أخرى على تعظيم حصيلة خزانة الدولة من العملة الأجنبية ، كما اتبعت الدولة نظام التسليم الإجبارى لحصة من محصول القمح لتضمن تمويل البلاد من هذا المحصول الإستراتيجى وذلك بالاستيلاء على الجزء الذى عُرف "بقمح الحيازة".

وعبر التَجربة ، وربما تحت تأثير عبد الناصر تبلورت رؤية أساسية لدى رجال الاقتصاد الذين ساهموا فى رسم السياسة الاقتصادية للثورة مؤداها أن سياسات إطلاق الحرية الاقتصادية فى "الإنتاج الزراعى" لم تعد تفى بغرض تنظيم وتعبئة الفائض الزراعى السلعى ، مما دفع الدولة إلى مراجعة جذرية للإطار التنظيمى القائم للوحدات الإنتاجية فى القطاع الزراعى ، وذلك بتطوير نظام التعاون الزراعى وتعميمه فى الريف المصرى .

على أية حال بدأت الدولة فى أعقاب قانون الإصلاح الزراعى الأول ، تحل بالتدريج – فى الريف المصرى – محل كبار ملاك الأراضى الزراعية ، حيث اضطلعت تدريجياً بالوظائف التقليدية التى كانوا يحتكرونها ، من إقراض الفلاحين إلى تسويق

المحاصيل الزراعية التصديرية خصوصًا القطن ، إلى احتكار الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان الزراعى ولصرف مستلزمات الإنتاج .

وبالجملة لقد أقدمت الدولة على تنظيم علاقات الإنتاج فى الريف المصرى معتمدة على أداتها الرئيسية أى الإدارة التشريعية ومستفيدة من دورها التاريخى الموروث الذى أتاح لها فرصة التحكم فى التنظيم الإدارى للنشاط الزراعى اليومى، من رى وصرف وتنظيم للدورة الزراعية ومقاومة الآفات ....

ويمكن رصد ثلاثة أشكال لتدخل الدولة فى علاقات الإنتاج الزراعى :

الأول : فى أراضى الإصلاح الزراعى ، حيث امتد تدخل الدولة المباشر إلى العملية الإنتاجية .

الثانى : فى قطاع الزراعة الخاصة الذى يضم الإنتاج السلعى البسيط والإنتاج الرأسمالى من خلال التعاون البسيط فى التمويل والتسويق .

الثالث : فى قطاع الأراضى المستصلحة ومزارع الدولة ، وهى أراض كانت تملكها الدولة ملكية كاملة وتتولى إدارتها إدارة مباشرة .

على أية حال نشأ القطاع العام نتيجة لاكتشاف الثورة استحالة تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة، بانتهاج الطريق الرأسمالى التقليدى ، سواء فى القطاع الصناعى أو فى القطاع الزراعى ، ولقد فسّر هيكل ذلك بوضوح ، عندما أشار إلى أن الثورة كانت تبحث عن قوة ضاربة منظمة قادرة على الحركة الواسعة، متحررة من حافز الأنانية والذاتية ، قادرة على ارتياد المجالات الصعبة الضرورية لتوسيع قاعدة الإنتاج ، وبدون الالتزام بالربح الفردى السريع . وكان من المنطقى أن تجد الثورة ضالتها هذه فى القطاع العام .

ومع ذلك فطوال الفترة الواقعة بين ١٩٥٧/١٩٦١ ، كانت وحدات القطاع العام (الصناعى) تعمل فى إطار من العلاقات الرأسمالية ولم تتبلور فى الواقع فلسفة

أو رؤية متكاملة حول تنظيم هذا القطاع وبالطبع كان الافتقار إلى إيديولوجية تواكب هذه التغيرات بالإضافة إلى تكون هذا القطاع على فترات متباعدة نسبيًا وغير مترابطة وراء تأخر تبلور هذه الفلسفة ، كما أنه فيما يتعلق بملكية الأرض فإن القيادة السياسية ظلت تعلن بين الحين والآخر رفضها القاطع لأسلوب التأميم الشامل للأرض ، مبررة ذلك بعدم ملاءمته لمصر ، كما أن الأراضي المستصلحة لم تنتج من هذه السياسة أيضًا .

ونتيجة لذلك واجهت الثورة مشكلات عديدة لعل في مقدمتها مشكلة تنظيم وإدارة المشروعات العامة ، إذ ثبت استحالة استمرار إشراف المؤسسة الاقتصادية بمفردها، على جميع الشركات والوحدات الاقتصادية المتعددة من حيث الكم والمتنوعة من حيث النشاط التي باتت تملكها أو تسيطر عليها الدولة مع مطلع عام ١٩٥٧، خصوصًا وأن معظم هذه الشركات لم تكن تسيطر على فرع معين من أفرع النشاط الاقتصادي سيطرة كاملة، بل إن الشركات والوحدات التي كانت تتولى نشاطا اقتصاديا معينا، كانت تتبع أكثر من مؤسسة عامة، كما كان بعضها لا يزال تحت سيطرة القطاع الخاص ولا يخضع لإشراف مؤسسات الدولة .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد واكب إجراءات التمصير ، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية رفع الدولة لشعار "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" بهدف تبرير سياستها الاقتصادية الاجتماعية الجديدة بعد تدخلها الواضح في مناحي النشاط الاقتصادي المختلفة ، وهو شعار وُلد غامضا ، ولم يصل أبداً إلى مستوى النظرية، كما أنه لم يكن يعني تبني الثورة لمقولات "الاشتراكية الديمقراطية" كما عرفها الفكر الإنساني ، وليس أدل على عمومية وغموض هذا الشعار الذي قيل إنه مقتبس عن تجربة سالازار – ديكتاتور البرتغال – أن عبد الناصر ، حدد المعنى المقصود بالنظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، في إحدى خطبه بأنه الرأسمالية الموجهة .... ومعنى هذ أن الثورة ظلت حتى ظهور الميثاق (١٩٦٢) أسيرة لشعارات لا تحمل مضامين حقيقية ، مما أدى إلى استمرار وقوعها في تناقضات عديدة فضلاً عن تعثر

برامج التنمية ، كما واكب هذه الإجراءات اتجاه الثورة إلى التخطيط الاقتصادى الشامل، بعدما اكتشف راسمو السياسة الاقتصادية - عبر التجريب - أنه إذا كان "التمصير والتوجيه" خطوتين مهمتين فى طريق التنمية الاقتصادية المنشودة، فإن "التخطيط الشامل" هو الآخر خطوة على درجة كبيرة من الأهمية وفى نفس الطريق ، فهو الإدارة التى عن طريقها يمكن تحقيق " التصنيع " الذى أصبح يمثل عندهم محور التنمية وهدفها الرئيسى .

وحسب رواية سيد مرعى فإن عبد الناصر فى الشهور الأولى من سنة ١٩٥٧ ، بدأ يُلح على ضرورة إعداد "خطة تنمية طموحة" ثم طلب من الوزراء كل فى مجال تخصصه إعداد خطة شاملة للقطاع المسئول عنه ، وحسب نفس الرواية فإن سيد مرعىٰ كوزير للزراعة كان الوحيد الذى تحفظ على إمكانية إخضاع قطاع الزراعة للتخطيط ، ورد ذلك إلى تأثر الزراعة بالعوامل المناخية ، أما بقية الوزراء فإن كلاً منهم قد سارع على الفور بإعداد خطته .

وكانت وزارة الصناعة ، أسرع الوزارات فى استجابتها لما طرحه عبد الناصر، إذ سرعان ما نُظمت الوزارة وشُكل المجلس الاستشارى للصناعة ، وسرعان ما بدأ الإعداد لقانون التنظيم الصناعى، وأسفرت هذه الجهود عن ظهور البرنامج الذى عُرف "ببرنامج التصنيع الآلى " أو "برنامج السنوات الخمس الصناعية" والذى اخْتُزل فيما بعد إلى ثلاث سنوات فقط (١٩٥٧ - ١٩٦٠).

وتحددت أهداف هذا البرنامج فيما يلى :

١ - العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية .

٢ - التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد سوقًا للتصدير إلى الأسواق العالمية .

٣ – إقامة الصناعات الأساسية تمهيداً لتحقيق نهضة صناعية شاملة.

٤ – زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعي من ٧٪ إلى ١٦٪.

وقُدِّرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الذي تضمن ٥٠٢ مشروعا بحوالي ٣٣٠ مليون جنيه ، بهدف زيادة مساهمة الصناعة في الدخل القومي من ١١٪ ١٩٥٦ إلى ١٩٪ مع نهاية البرنامج .

ولقد ظهرت بالفعل مؤسسات جديدة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج ، كما توسع في بعض المؤسسات القائمة ، وإن كان الجانب الأكبر من هذا البرنامج قد نُفذ خلال السنوات الثلاث الأولى أي بين ١٩٥٧ و ١٩٦٠ فإن المشكلة الرئيسية التي واجهته كانت مشكلة "قصور التمويل"، الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ الاستثمارات المقررة له كاملة فحتى يونيو ١٩٦٠ بلغت الاستثمارات ١٤١ مليون جنيه فقط .

وحاولت الدولة التغلب على هذه المشكلة بالحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من الاتحاد السوفييتي ، وألمانيا الشرقية، وبعض الدول الأخرى ، كما عمدت إلى تقييد الواردات ، وتنويع الصادرات ، واتخذت بعض الإجراءات الأخرى التي استهدفت محاصرة كبار الرأسماليين المصريين ، كفرض الرقابة الشديدة على البنوك الخاصة ، وتقييد الاستثمارات في قطاع التشييد والحد من الأرباح الموزعة على أسهم الشركات المساهمة والنص على تخصيص ٥٪ من الأرباح الصناعية لشراء سندات حكومية بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمالها على المساهمين، وفي نفس الوقت صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة الذي كفل للدولة الرقابة والتوجيه والسيطرة على النشاط الصناعي وكذا صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ بسحب الأوراق المالية من فئة الخمسين والمائة جنيه من التداول ، لمواجهة ظاهرة تهريب الثروات المصرية إلى الخارج التي لوحظ انتشارها وكثافتها في أعقاب إجراءات التمصير وحتى أواخر سنة ١٩٥٨.

ومع ذلك ظلت مشكلة العجز عن تمويل خطط التنمية قائمة نتيجة لاستمرار إحجام كبار الرأسماليين عن المشاركة الفعالة فى المشروعات المختلفة . وفى مقدمتها مشروعات هذا البرنامج الذى توهم واضعوه إمكانية تحمل القطاع الخاص جانبًا كبيرًا من الاستثمارات المقدرة له .

وتمثلت المشكلة الثانية فى تفجر عيوب التخطيط لقطاع واحد من القطاعات ، فعلى الرغم من أن برنامج السنوات الخمس هذا قد راعى عدم انتهاء القطاعات الأخرى من وضع خططها، فإنه فى المحصلة النهائية ثبت أن التخطيط لقطاع الصناعة وحده قد أدى إلى خلل فى كل القطاعات .

ولمعالجة هاتين المشكلتين الرئيسيتين لجأت الثورة إلى التخطيط الشامل حتى تتحقق تنمية متوازنة فى القطاعات كافة، من ناحية ، وإلى مزيد من إجراءات "التدخل والتأميم" حتى تعالج مشكلة قصور التمويل الناتجة عن الموقف السلبى لكبار الرأسماليين المصريين من ناحية أخرى .

ففى أوائل فبراير ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، والقانون رقم ٤٠ لنفس السنة، بتأميم البنك الأهلى وبنك مصر، وكان هذا الإجراء من الإجراءات المهمة فى مجال العلاقات الاقتصادية الداخلية، ولا يقل من حيث ضخامته وأهميته وآثاره عن قرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، إذ أن الدولة "بتأميم البنك الأهلى" قد نجحت فى تصحيح وضع شاذ ، بل كان غاية فى الشذوذ والغرابة.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة بتأميم "بنك مصر" قد وضعت يدها ليس فقط على أكبر بنك تجارى وقتئذ ، بل أيضا سيطرت بتأميمه على أكبر شركة قابضة – كانت تسيطر على سبع وعشرين مؤسسة ، فى مقدمة شركات النسيج العملاقة – مُسددة بذلك ضربة قاصمة لكبار الرأسماليين المصريين ، وفى هذا الصدد يشير القيسونى إلى أن الرأسمالى الكبير أحمد عبود (باشا) كان قد بدأ فى شراء

أعداد متزايدة من أسهم البنك بهدف السيطرة عليه ، وبالتالى على جانب كبير من أوجه النشاط الاقتصادى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ففى ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، الذى ملكت على أثره الصحف للاتحاد القومى (التنظيم السياسى القائم وقتئذ)، وأصبح مشرفا عليها ، ولقد استهدفت الثورة بتأميم الصحافة تحقيق سيطرة كلية على أحد أهم أجهزة الدولة الإعلامية التي كانت لا تزال تحت سيطرة ونفوذ كبار الرأسماليين وبقايا طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ، وفى ديسمبر من نفس العام، تم تأميم المصالح البلجيكية وفى مقدمتها البنك البلجيكى ، والدولى فى مصر ، وشركة مصر الجديدة والشركات التابعة لها ، وتجدر الإشارة إلى أن المصالح البلجيكية فى مصر كانت تحتل وقتئذ المركز الثانى من حيث الأهمية بعد المصالح البريطانية والفرنسية .

وفى نفس الوقت تم إدماج بعض المشروعات المتبقية من برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة فى برنامج ثان ، تحددت له أيضا خمس سنوات ، وتقرر أن يشمل ٢٣٠ مشروعا ، قدرت تكاليفها بحوالى ٤٢٣ مليون جنيه، إلا أنه سرعان ما أدمج هذا البرنامج فى "الخطة الخمسية الأولى" ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٤ /١٩٦٥ ، بعد انتهاج أسلوب التخطيط الشامل بهدف تحقيق تنمية متوازنة فى جميع القطاعات.

* * * *

كان عبد الناصر قد أصدر أوامره بضرورة إعداد خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل جميع القطاعات ، وتولى عبد اللطيف البغدادى - نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وقتئذ - مسئولية الإشراف على إعداد هذه الخطة.

وبدأ إعداد الخطة بتشكيل ست لجان رئيسية فى أول يناير ١٩٥٩ لتقوم "بالتخطيط للقطاعات الاقتصادية الرئيسية" ، كما شُكلت أكثر من ستين لجنة فرعية لمعاونة هذه اللجان ، واقترحت التقارير الأولى للجان " نموذج مبدئى للتخطيط " استهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشرين سنة، بحيث يصل إلى حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه فى نهاية هذه الفترة، بمعنى تنمية الدخل السنوى بنسبة ٤٪ فى المتوسط على مدى العشرين سنة التالية .

واقترح جهاز التخطيط البدء بزيادة معدلها ٣٪ فى السنوات الأولى ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى نهاية هذه الفترة بحوالى ١٦٠ مليون جنيه عن مستواه سنة الأساس ١٩٥٩ ١٢٨٥ مليون جنيه تقريبا ، وهذا يتطلب رفع الطاقة الإنتاجية بحوالى ٣٠٨ ملايين جنيه ، ويلزم استثمارات قدرت بحوالى ٦٨٥ مليون جنيه .

وقامت اللجان الرئيسية والفرعية بدراسة المشروعات الخاصة بكل قطاع فى حدود الاستثمار المتاح ٦٨٥مليون جنيه، إلا أن لجنة "الشئون الاقتصادية والمالية" - التى عقدت تسعة اجتماعات فى الفترة من ٥ يناير ١٩٥٩ إلى ١١ مارس ١٩٥٩، برئاسة الدكتور عبد الجليل العمرى - كشفت عن وجود "ثغرة استثمارية ضخمة" بعد دراستها لمجموع الموارد المتاحة للاستثمار فى السنوات الخمس المقررة وذلك بمقارنة الموارد الصافية المتاحة للاستثمارات الجديدة خلال هذه الفترة ٣٩٠ - ٤٢٠ مليون جنيه بتقديرات الاستثمارات اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية بمعدل ٣٪ سنويا ، أى ٦٨٥ مليون جنيه .

ورفعت هذه اللجان التقرير الأول إلى نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط فى ٢٤ مارس ١٩٥٩ ، أشارت فيه إلى خطورة وضخامة هذه "الثغرة الاستثمارية" بما يعنى قصور موارد الاستثمار عن المستوى الذى يحقق الزيادة المرجوة فى الدخل القومى وأشارت إلى أن الزيادة فى الدخل القومى باستثمار ٣٩٠ - ٤٢٠ مليون جنيه لن تتجاوز ٩٠ - ١٠٠ مليون جنيه بمعدل ١,٨ ٪ - ١,٩٪ فى السنة، وهذا المعدل بالطبع دون معدل النمو السكانى وقتئذ .

ولم يقبل عبد الناصر هذه النتائج كما اتضح من تعليقاته على هذا التقرير، إذ أشار إلى ضرورة قيام "لجنة الشئون الاقتصادية والمالية "بإعادة الدراسة على أساس زيادة الموارد المتاحة ، بما يوفر استثماراً صافياً جديداً مقداره ٧٠٠ مليون جنيه ، ذلك لرفع معدل التنمية إلى ٣٪ بدلا من ١،٨٪ - ١،٩٪.

وفى نفس الوقت قدمت اللجان الرئيسية الأخرى تقاريرها المبدئية التى حددت فيها حجم الاستثمارات المطلوبة لكل قطاع، فقدرت لجنة الصناعة الاستثمارات المطلوبة لقطاع "الصناعة والكهرباء والمناجم" بمبلغ ٣٠٥ ملايين جنيه ، ورأى جهاز التخطيط ، رصد مبلغ ٢٦٥ مليون جنيه فقط لهذا القطاع ، أما قطاع الزراعة والرى فرصد له ١٦٩ مليون جنيه ، ولقطاع النقل والمواصلات ٩٠ مليون جنيه ولقطاع الخدمات ١٦٠ مليون جنيه .

وبالنسبة للعمالة قدرت اللجنة الرئيسية لقطاع الخدمات أن الزيادة فى عدد العمال ستصل إلى ٨٦٥ ألف شخص خلال السنوات الخمس الأولى ، بسبب زيادة عدد السكان ، كما قدرت استيعاب قطاع الصناعة ١٠٠ ألف شخص ، وقطاع النقل والمواصلات ٢٦ ألف شخص، وقطاع الخدمات والإسكان ٢٠٧ آلاف شخص ، أما الـ ٤٥٩ ألف شخص الباقين فتوقعت اللجنة استيعابهم فى القطاع الزراعى .

كما أشارت تقارير اللجان أيضا إلى أن جملة احتياجات الخطة من النقد الأجنبى قُدرت بـ ٤٠٠ مليون جنيه ، وأنه توجد ثغرة مقدارها ١٩٠ مليون جنيه، نتيجة لأن المتوفر من النقد الأجنبى مبلغ ١٤٠ مليون جنيه فقط .

وتحت تأثير توجيهات عبد الناصر ، بضرورة إعادة دراسة الإجراءات الكفيلة بزيادة الموارد المحلية والأجنبية أيدت الدراسات وقامت لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بإعادة النظر فى تقديراتها بغية البحث عن موارد حقيقية جديدة ترفع التقديرات السابقة .

والمثير للدهشة ، أنها رفعت تقريرها الثانى فى ٢٧ مايو ١٩٥٩ انتهت فيه إلى تقدير مجموع الموارد المتاحة فى جميع القطاعات بمبلغ ٦٩٠ مليون جنيه فى

السنوات الخمس ، وأوصت اللجنة في هذا التقرير بضرورة الشروع على الفور في وضع الخطة على أساس أن جملة الاستثمار تبلغ ٦٩ مليون جنيه ، والصافى ٤٩٠ مليون جنيه ، أى بنسبة (١٣,٨٪) ، (٩,٨٪) من الدخل القومى ، وهى نسبة تزيد عن المعدل المألوف للادخار فى البلاد التى تتشابه ظروفها مع ظروف مصر ، كما أشارت إلى أن زيادة حجم الخطة عن هذا القدر سوف يُرهق إمكانيات البلاد ، ويولد ضغوطا تضخمية ، فضلا عن أن التنفيذ سيتعذر أصلا نتيجة لنقص النقد الأجنبى .

وعن موقع "القطاع الخاص" من الخطة المقترحة أوصى هذا التقرير المهم بضرورة تحقيق "توازن" بين القطاعين العام والخاص وقدر جهاز التخطيط إجمالى استثمارات القطاع العام بحوالى ٢٩٦ مليون جنيه ، أى بنسبة (٤٢,٩٪) من إجمالى الاستثمارات المتاحة، لذا أوصت اللجنة بضرورة توجيه جزء من مدخرات القطاع الخاص إلى القطاع العام باتباع وسائل الجذب المختلفة ، كما أوصت بضرورة خفض الإنفاق الحكومى حتى يساعد ذلك على زيادة موارد القطاع العام .

ووفقا للتقديرات الجديدة ، الأكثر تفاؤلا أعادت لجنة الشئون الاقتصادية والمالية توزيع الموارد المتاحة للاستثمار ٦٩٠ مليون جنيه على القطاعات المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير المهم ، نبَّه القيادة السياسية إلى أن "الخطة الخمسية الأولى" ليست غاية نهائية ، بل هى مجرد حلقة فى سلسلة متصلة من خطط التنمية المستقبلية ، ومن هنا فأهداف هذه الخطة لا يجب أن تقتصر على مجرد ضمان حسن تنفيذ مشروعها الخمس بل من الضرورى مراعاة تهيئة الظروف لتمويل وتنفيذ الخطط الأخرى ، خلال الخمسة عشرة سنة التالية ، أى حتى سنة ١٩٧٨.

كما ألح هذا التقرير إلى أن الخطط المستقبلية ستكون بالضرورة أكبر حجمًا وأضخم من الخطة الخمسية الأولى ، لأن الخطة الأولى إذا كانت ستُلقى على كاهل البلاد التزامات العملة الأجنبية ومجهودات كثيرة تستهدف زيادة الموارد

المحلية للاستثمارات فإن تنفيذ مشروعات هذه الخطة فى مواعيدها ، وبأقل تكلفة ممكنة هو الضمان الوحيد والأكيد * لتمكين البلاد دون إرهاق من الوفاء بالتزاماتها الأجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لحشد الموارد المحلية والأجنبية لتمويل الخطط اللاحقة .

على أية حال صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للسنوات الخمس فى أغسطس ١٩٥٩، كمرحلة أولى من خطة عشرية استهدفت فى المدى البعيد مضاعفة الدخل القومى ، خلال عشرين سنة ، ثم خُفضت فترة التنفيذ إلى عشر سنوات فقط .

وقد توقعت الخطة فى شكلها النهائى زيادة الدخل القومى من ١٢٨٥ مليون جنيه سنة الأساس ، (١٩٥٩/١٩٦٠) إلى حوالى ١٧٩٥ مليون جنيه عند انتهاء الخطة سنة (٦٤/١٩٦٥) أى بنسبة (٤٠٪) من إجمالى الدخل سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وبمعدل نمو سنوى قدره (٧٪) ، كما استهدفت زيادة الإنتاج من ٢٥٤٨ مليون جنيه (١٩٥٠/١٩٦٠) إلى ٣٦٠١ مليون جنيه مع نهاية الخطة ، وأيضا زيادة العمالة من ٦ ملايين إلى ٧ ملايين عامل خلال نفس الفترة، وتوقعت أيضا زيادة نسبة الأجور فى حجم الاقتصاد القومى من ٥٤٩,٥ مليون جنيه، سنة الأساس إلى ٧٢٥ مليون جنيه ١٩٦٤/١٩٦٥.

وبالنسبة لمعدلات النمو المستهدفة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، قدرت الخطة نسبة الزيادة فى الدخل الزراعى خلال سنوات التنفيذ بحوالى (٢٨٪) بمعدل زيادة سنوية قدره (٥,١٪) ، وفى قطاع الصناعة قدرت مضاعفة الدخل الصناعى بمعدل زيادة قدره (١٤٪) ، وفى النقل والمواصلات (٣,٩٪) و (٥,٢٪) للتجارة والمال، و (٤,٢٪) لقطاع الخدمات .

* * * *

ورغم حرص واضعى الخطة على تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة، فإن قطاع الصناعة اعتبر حجر الزاوية الذى يعتمد عليه لتحقيق الخطط المستهدفة ، أو القطاع القائد الذى سيفتح أفاقا للنمو ، تعوض الإمكانيات المحدودة للنمو الزراعى ، لذا اختصته الخطة بما يقرب من ربع قيمة الاستثمارات ، وأولت الخطة التوسع فى الصناعات التى لها قاعدة أساسية الاهتمام جنبًا إلى جنب مع الصناعات التى رأت استحداثها ، كما منحت المشروعات الإستراتيجية والصناعات الأساسية التى تعتمد عليها الصناعات القائمة أو التى تهيئ الظروف لخلق مشروعات جديدة ذات أولوية عند التنفيذ .

لقد استهدفت الثورة من وراء اهتمامها بقطاع الصناعة إحداث تغيير هيكلى فى الاقتصاد المصرى بتنويعه وتحويله من هيكل أحادى كان يسيطر عليه قطاع الزراعة، ويتحكم فيه محصول القطن ، إلى هيكل متوازن ، تلعب فيه الزراعة والصناعة وبقية القطاعات أدوارًا متوازية ، وهو الأمر الذى بدا واضحًا منذ أن أنشأت الثورة وزارة الصناعة فى يونيو ١٩٥٦ ، إذ كانت المرة الأولى فى تاريخ مصر ، التى يُخصص فيها لقطاع الصناعة وزارة مستقلة ، كما اتضح هذا الاهتمام أيضًا – كما رأينا – بإعداد برامج خاصة للتصنيع ، ورصد استثمارت ضخمة نسبيا لها ، حيث فرض القطاع الصناعى نفسه كعنصر ثابت من عناصر الإنفاق العام، كما اتضح من مراجعة ميزانيات المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بداية من عام ١٩٥٤ .

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح خطط التنمية فى الدول النامية – بصفة عامة – مرتبط أساسًا بموقفها من قطاع الصناعة، وما تحدثه سياستها الاقتصادية من تغييرات هيكلية فى صناعتها الوطنية ، فالتصنيع هو جوهر عملية التنمية ، وهو فى الوقت نفسه محور من أهم محاور السعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، وقد يبدو من النظرة الأولى أن التصنيع يعنى إعادة بناء الاقتصاد القومى على النحو الذى يكفل تحويله إلى أساليب الإنتاج الآلى لكن التصنيع يعنى بالإضافة إلى تطوير وسائل الإنتاج عملية متعددة الجوانب ، إذ يتم بواسطتها إعادة

تشكيل الهيكل الاقتصادى من خلال تحقيق النمو المتوازن لفرع الإنتاج وهى تعيد بناء القاعدة المادية والتكنيكية للاقتصاد القومى ، كما تعيد تشكيل الهيكل الاجتماعى من خلال إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، ومن ثم فعملية التصنيع تعيد تحديد مكانة الاقتصاد القومى داخل الاقتصاد العالمى ، من خلال إعادة النظر فى الإنتاج والتعاون الدولى .

ومما يقف دليلاً أيضاً على اهتمام الثورة بقطاع الصناعة ، اضطراد الزيادة فى رءوس أموال الشركات الصناعية ، إذ بلغت ٨ ملايين جنيه خلال الفترة من آخر ١٩٥٦ إلى آخر ١٩٦١ ، وهى زيادة هائلة عندما تُقارن بمجموع رءوس الأموال المسجلة إلى الشركات ، والتى بلغت فى نهاية ١٩٥٦ ، حوالى ٦٨,٩ مليون جنيه ، كما قدر عدد المشروعات خلال نفس الفترة بحوالى ٤٠٥٦ مشروعا ، موزعة بين أربع فئات وفقا لحجم الوحدة ، إذا ما قيست بعدد الأشخاص الذين يعملون بها على النحو التالى :

- ٣١٧٢ مشروعا يستخدم كل منها من ١٠ إلى ٤٩ شخصا .
- ٣٨١ مشروعا يستخدم كل منها من ٥٠ إلى ٩٩ شخصا .
- ٣٨٤ مشروعا يستخدم كل منها من ١٠٠ إلى ٤٩٩ شخصا .
- ١١٩ مشروعا يستخدم كل منها أكثر من ٥٠٠ شخص .

لقد زاد عدد المشروعات خلال هذه الفترة بحوالى (١٤,١٪) ووصلت نسبة الزيادة فى الفئة الرابعة أكثر من ٥٠٠ شخص إلى (٥٠,٦٪) ، كما زادت الفئة الثالثة بنسبة (٢٧,١٪) ، وتقلصت نسبة الزيادة فى الفئتين الأولى والثانية .

ومع أن هذه الاستثمارات "العامة" شملت العديد من الصناعات الوسيطة ، فإن الملاحظ أن هيكل الصناعة المصرية ظل متحيزاً للصناعات الاستهلاكية ، ويكاد ينعقد الإجماع بين الاقتصاديين على أن الصناعة المصرية ظلت صناعة ذات أساس زراعى، وأنه رغم كل التحولات التى طرأت على بنيتها خلال فترة الدراسة وحتى بداية

السبعينيات ظلت صناعة الغزل والنسيج ، تحتل مكانًا متميزًا فى هيكل الصناعة التحويلية من حيث نصيبها فى توليد "القيمة المضافة"، ومن حيث امتصاص العمالة فى هذا القطاع .

ومن ناحية أخرى ارتفع الناتج الصناعى من حوالى ٣٩١٤٥٢ جنيهًا سنة ١٩٥٧ إلى حوالى ٧٥٢٨١٧ جنيهًا سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بنسبة (٦٨٪) ، وأيضا زادت القيمة المضافة فى نفس الفترة من حوالى ١٠٧٣٦١ جنيهًا إلى حوالى ١٨٠٤٧٢ جنيهًا، كما ارتفع إجمالى الأجور من حوالى ٣٩٨٢٧ جنيهًا سنة ١٩٥٧ إلى حوالى ٥٣٥٤٥ جنيهًا سنة ١٩٦٠/١٩٦١.

والملاحظ أن الاستثمارات الحكومية المباشرة ، وإن كانت قد لعبت دورًا محدودًا فى دفع عملية التصنيع خلال سنتى (١٩٥٤/١٩٥٥) فقد تزايدت بالتدريج وباضطراد حتى بلغت نسبة الاستثمارات العامة حوالى (٩٠٪) من جملة الاستثمارات فى هذا القطاع بداية من سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ، أى مع البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى .

وفى نفس الوقت تقلصت الأهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية التقليدية ، وبدأ توسع ضخم وملموس فى الصناعات الكيماوية ، كما تزايدت الأهمية النسبية لمجموعة الصناعات الهندسية ، وصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة .

ويمكن تفسير ظاهرة الانحياز للصناعات الاستهلاكية ، إلى انحياز القرار السياسى للمطالب اليومية "للجماهير" إذ كان عبد الناصر يرفض مضاعفة آلامها، ويطمح إلى التغلب على الثلاثية التاريخية الشهيرة " الفقر، الجهل ، المرض"، فعلى سبيل المثال : إبان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أصدر قرارًا سياسيًا، بتقرير مجانية التعليم فى جميع مراحله مما حمل الميزانية والخطة أعباء هائلة ، كما أصدر قرارا آخر بضرورة تعميم الخدمة الطبية فى القرى المصرية، ولم يكن هذا الهدف مقررًا فى الخطة ، وبالطبع حمل هذا القرار الخطة والميزانية أعباء هائلة أيضًا، ومع

ذلك فخلال الخطة وقبلها طمحت الثورة إلى إدخال صناعات ثقيلة جنبًا إلى جنب مع الصناعات الاستهلاكية والخفيفة ".

وبالإضافة إلى ذلك فإن انتهاج الثورة لسياسة "الإحلال محل الواردات "، كإستراتيجية أساسية للتصنيع ، كان أمرًا منطقيًا ، ومتوقعًا مع الاتجاه إلى التصنيع، فحركة التصنيع في مصر – منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإبان الخمسينيات والستينيات – ولدت مدفوعة الطلب ، بمعنى أنها أُسست لتلبى طلبًا موجوداً من قبل .

ومن ناحية أخرى فإنه قد ترتب على إصدار قوانين الإصلاح الزراعي، وإعادة توزيع ملكية الأرض الزراعية من كبار إلى صغار الملاك وتنظيم عقود إيجار الأراضي الزراعية تحسين نسبي في توزيع الدخل الزراعي بالنسبة لقطاع واسع من سكان الريف المصرى ، وبخاصة فئة الزراع المستأجرين ، مما أدى إلى توسيع وتوحيد السوق المحلية أمام هذه السلع الاستهلاكية التى زاد الطلب عليها ، كما ساعد التحول التدريجي لمتوسطى الفلاحين إلى طبقة من "الرأسماليين الزراعيين" إلى اتساع سوق الآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات ...

ومن هنا كانت معظم الصناعات التي ظهرت – خلال الخمسينيات والستينيات – قد استهدف تغطية "الطلب المحلى" بسلع تحل محل الواردات مستفيدة من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الأخرى التى قدمتها الدولة ، ولم يكن من الحكمة في بداية عملية التصنيع إنشاء صناعات من أجل السوق الخارجي، الأمر الذى يتطلب مهارة عالية وكفاءة وتميز في الإنتاج ، وقدرة على المنافسة ، وحماية جمركية حقيقية ، وهو ما لا يتوافر بالطبع لأى صناعة وليدة .

وإن كانت هذه السياسة قد أدت إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لها ، وإن كان يؤخذ عليها أيضًا أنها ساعدت على خلق نمط استهلاكى لا يتمشى مع مستويات الدخول المنخفضة ، مما أدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك وعدم القدرة على زيادة معدلات

الادخار التي ظلت في حدود (١٢ -١٣٪) من الدخل ، بينما تجاوزت الاستثمارات حوالى (٢٠٪) من الدخل ، فإن ما تم في قطاع الصناعة خلال الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦١) يجعل منها الفترة التى بدأ فيها الاقتصاد المصرى يشهد تحولات هيكلية ذات أهمية بالغة، حيث ترتب على اهتمام الثورة بقطاع الصناعة ازدياد نسبى فى نصيب الصناعة فى إجمالى الدخل القومى ، من (١٣,٤٪) تقريبا سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى (٢٠,١٪) تقريبا سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ، كما حدثت تغيرات ذات دلالة فى تركيب العمالة المصرية ، ويكفى فى هذا المجال أن نشير إلى اطراد الزيادة فى نسبة العمالة فى القطاع الصناعى .

هكذا شهد القطاع الصناعى قبل إعداد الخطة الخمسية وخلال السنة الأولى من السنوات الخمس المقررة لها توسعًا ذا قيمة يمكن إدراكه بيسر من خلال رصد حجم الزيادة المستمرة فى حجم الإنتاج الصناعى ، وقيمته ، وزيادة نصيب الصناعة فى الدخل القومى وارتفاع نسبة الأجور الصناعية فى مجموع الأجور ، وازدياد رأسمال الشركات الصناعية، وكذا تزايد عدد العاملين نسبيا فى المصانع" عشرة عمال فأكثر".

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العام لعب دوراً بارزًا فى تحقيق هذه النتائج ، إذ تولى إنشاء عدد كبير من الصناعات التى شهدتها مصر لأول مرة ، كما أجرى توسعا هائلا للعديد من الصناعات التى كانت قائمة بالفعل .

ومن ناحية أخرى تحددت الإستراتيجية الإنمائية فى قطاع الزراعة فى التركيز بصورة أساسية على التوسع الأفقى بهدف زيادة المساحة المزروعة ، وقد لاحظ البعض أن أول قرار أصدرته الثورة يتعلق بقطاع الزراعة كان قانون الإصلاح الزراعى الأول ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وأن القرار المبدئى بالموافقة على بناء السد العالى كان القرار الثانى ، أما القرار الثالث ، فكان القرار الخاص باستصلاح مديرية التحرير.

وقد تحققت بالفعل نتائج جديرة بالاهتمام قبل الانتهاء من بناء السد العالى ، وبجانب مؤسسة مديرية التحرير ، قامت الهيئة المصرية الأمريكية والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى بالمساهمة فى هذا المجال ، وكانت حصيلة النشاط فيما بين

١٩٥٢ و ١٩٦١ حوالى ٧٩٠٠ فدان، كما بُذلت بعض الجهود لتنظيم الزراعة القائمة وتطويرها بهدف تحقيق "توسع رأسى" إذ أعدت ونُفذت بعض المشروعات لصيانة الموارد الزراعية كتحسين وسائل الرى والصرف والتوسع فى صيانة الحاصلات الزراعية وتخزينها وإنشاء الصوامع الحديثة ، وكذا مشروعات العناية بالثروة الحيوانية كما أُجريت بعض المحاولات لزيادة إنتاجية الموارد الزراعية بتعميم البذور المنقاة والمبيدات الحشرية ، والتوسع فى استخدام الأسمدة الكيماوية ، والتوسع فى زراعة الفاكهة والخضروات وتنمية الثروة الخشبية ، وكذلك محاولات لإدخال زراعات جديدة وتطوير وسائل وأدوات الإنتاج .

ولقد لاحظ "الجريتلى" انخفاض الاستثمارات التى رصدت للإصلاح الرأسى ، كما انتقد البعض عدم اهتمام الخطة الخمسية الأولى بالتوسع الرأسى .

على أية حال فإنه يمكن اقتفاء أثر التغيرات التى طرأت على إنتاجية الأرض، وكذا على التركيب المحصولى فى أعقاب الاستفادة من مشروع السد العالى ، أما قبل ذلك فالسياسات فى مجال الإصلاح الرأسى لم تأت بنتائج ذات قيمة كبيرة ليس فقط ، بل إن كارثة القطن سنة ١٩٦١ تقف دليلاً على ضعف هذه السياسات وعدم اتباع المنهج العلمى فى التخطيط للإصلاح الرأسى .

ورغم هذه النتائج الإيجابية التى تحققت فى السنة الأولى للخطة ، فإنها تعرضت للكثير من المشاكل ، منذ البدء فى تنفيذها أيضا ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٠/١٩٦١.

وكانت أخطر هذه المشكلات على الإطلاق مشكلة التمويل، وهى المشكلة التى أشرنا إلى عدم درستها بجدية عند الإعداد للخطة ، وإلى تدخل القرار السياسى فى حسمها لصالح أرقام ثبت بعد ذلك عدم دقتها وإسرافها فى التفاؤل .

* * *

وكانت الخطة قد أفسحت مجالاً رحبًا للقطاع الخاص ، وعوَّلت عليه في تنفيذ جزء مهم من مشروعاتها ، مُبقية للقطاع العام ، المشروعات الإستراتيجية قليلة الربح المباشر مثل مشروع السد العالي ، ومشروعات استصلاح الأراضي والتعدين والتنقيب عن البترول .... ، وتوقعت الخطة - بتفاؤل مفرط - أن تبلغ مدخرات القطاع الخاص على مدار السنوات الخمس حوالي (٥٥٪) من إجمالي الاستثمار المحلي، وأن يتحمل هذا القطاع ما يقرب من (٦٤٪) من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة و٧٠٪ من إجمالي الاستثمار في السنة الأولى للخطة .

وكما هي العادة عكس كبار الرأسماليين المصريين بدائيتهم وتخلفهم وإفلاسهم ، باستمرار إحجامهم عن المشاركة في مشروعات الخطة ، وحجم مواردهم الضخمة عن المشروعات التي تُركت لهم ، بل الملاحظ أن موقفهم ازداد عنادا وتصلبا ، للدرجة التي دفعت أحد الباحثين إلى وصف هذا الموقف بقوله : " إن الرأسمالية المصرية بدت وكأنما قد أصابها الصمم ...".

لقد أُضيف في الواقع - بعد إجراءات التمصير - إلى الأسباب التي ذكرناها من قبل والتي جعلت الرأسماليين المصريين يتقبلون سياسات النظام الجديدة الاقتصادية والاجتماعية بحذر وتوجس وإحجام ، عاملان آخران :

الأول : فشل كبار الرأسماليين في شراء المشروعات المُمصرة ، وبخاصة المشروعات الناجحة من القطاع العام .

الثاني : إصرار الحكومة على دعم القطاع العام كأداة لتوجيه الاقتصاد القومي وانتهاجها منهج التخطيط الشامل .

ولم يقف الأمر عند إحجام كبار الرأسماليين عن عدم المشاركة في مشروعات الخطة بل تعداه إلى محاولتهم استغلال هذه الخطة لتحقيق ثراء سريع ، عن طريق استنزاف رءوس الأموال من القطاع العام بعدة طرق ، في مقدمتها عمليات الاستيراد وعقود التوريد ، وأعمال المقاولات ليس فقط ، بل تزايدت عمليات تهريب الأموال ، كما خفضت بعض الشركات رءوس أموالهم ، وذلك بالمبالغة في توزيع الأرباح غير الحقيقية ، وبخاصة الشركات التي كانت تخضع لسيطرة عائلية ، كما لجأ البعض الآخر إلى إهمال تجديد المعدات وتصفية مخزون الشركات .

ولم تقف الثورة مكتوفة الأيدى تجاه الموقف السلبى للرأسماليين المصريين ، من الخطة ، خصوصًا وأن التراجع عن هذه الخطة كان أشبه بالانتحار السياسى . فعلى قدر المرارة وخيبة الأمل التى مُنيت بها الثورة من جراء فشلها فى استنفارهم لمشاركتها هموم الخطة وأمنيات التنمية الشاملة الطموحة ، كانت قرارات يوليو ١٩٦١ بالنسبة للرأسماليين المصريين أكثر مرارة ، كما كانت دون شك مخيبة لآمالهم .

لقد اكتشفت الثورة أن إجراءات التمصير ما تلاها من تشريعات وإجراءات محاصرة كبار الرأسماليين المصريين ليست كافية ، كما اكتشفت أن الاقتصاد الموجه لن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وبالخطوة التى توقعتها ، وأدرك راسمو السياسة الاقتصادية أنه لا مناص من إزالة التعارض الكامن فى قطاع الأعمال المنظم بين الرغبة فى توزيع الأرباح أو استثمارها وفق رغبة المنظم ، وبين ضرورة تدبير الموارد اللازمة لسد "الفجوة الاستثمارية" وتنفيذ مشروعات الخطة.

لذا صدرت القرارات الشهيرة فى يوليو ١٩٦١ ، حيث استهدفت - كما اتضح من المقدمات السابقة - ضبط وتعبئة المدخرات القومية وتوجيهها نحو تمويل مشروعات الخطة .

وقبل أن نتناول هذه القرارات ودورها فى التنمية الاقتصادية سنرصد باختصار ملامح المشروع الاجتماعى للثورة ، حيث تجدر الإشارة إلى أنه رغم الصفة التجريبية التى لازمت ممارسات الضباط فإن هذا لا يعنى أن الثورة أنتجت سياسة لا طبقية ووقفت موقف "الحكم" بين الطبقات والقوى الاجتماعية المتصارعة ، فمن البديهى أن أية سياسة اقتصادية ، لا بد وأن تعكس مجموعة من المصالح ، ولما كانت مصالح الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية متضاربة، فاختيار الثورة بين السياسات الاقتصادية التى طُرحت أمامها لم يكن إلا اختيارًا بين مصالح هذا الفريق أو ذاك ، فضلاً عن أنه توجد الكثير من المؤشرات والأدلة التى تثبت أن ثورة يوليو كانت لها مواقفها الاجتماعية ، سواء على مستوى الفكر - رغم عموميته - أو على مستوى الممارسة .

ويمكن رصد ملامح المشروع الاجتماعى للثورة والتعرف على محتواه بقراءة الوثائق الأساسية التى عبرت عن فكر الثورة بداية بمنشورات الضباط الأحرار ،

وبخاصة المنشور الذى احتوى المبادئ الستة الشهيرة ، وانتهاءً ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، ومرورا بفلسفة الثورة ١٩٥٤ ، والميثاق ١٩٦٢ ، فضلا عن القوانين ونصوص الدساتير، وخطب وتصريحات وأحاديث عبد الناصر، المعُبر الأول عما يمكن تسميته بالإيديولوجية الرسمية لثورة يوليو .

وتجدر الإشارة إلى أن ثورة يوليو ليس لها موقف اجتماعي ثابت ، وإلى أن النظرية الاجتماعية للثورة، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير لم تكتمل ملامحها الأساسية إلا فى الميثاق ١٩٦٢ كما يعود إلى أن الفعل فى ثورة يوليو جاء دائما سابقا للفكر ، وأن الفكر جاء بعد ذلك ليفسر ويبرر ممارسات الثورة .

إلا أن هذا التحفظ لا يعنى تجاهل المقولات الأساسية التى طرحها عبد الناصر، وبخاصة ما ورد فى فلسفة الثورة، وفى خطبه وتصريحاته وأحاديثه حول تشخيص ملامح الواقع الاجتماعي والاقتصادى والسياسى فى مصر قبل ١٩٥٢ ، ومقولاته الأساسية لتغيير هذا الواقع واستبدال واقع جديد به .

فيما يخص تشخيصه للواقع رد عبد الناصر تخلف المجتمع المصرى إلى عزلته قرابة ستة قرون ، وإلى استغلاله ونهبه على يد حكامه ، من العثمانيين والمماليك، ثم على يد المستعمر الإنجليزى ، كما رد انتكاس الانتفاضات الشعبية والثورات التى اندلعت قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلى تجاهلها للبعدين الاجتماعى والقومى العربى، وأشار إلى أن المجتمع المصرى كان يعيش - قبل الثورة وبعدها - فترة انتقال بكل ما تحمله فترات الانتقال من مشاكل وإشكاليات .

ومن ناحية أخرى أشار عبد الناصر إلى أن السبب الرئيسى الذى أعاق تطور المجتمع المصرى كان يكمن فى استغلاله على يد المستعمر ، والطبقات التى دارت فى فلكه وارتبطت مصالحها بمصالحه كما عبر عن إدراكه وتفهمه لأبعاد الوضع الطبقى فى مصر قبل ١٩٥٢ وخطورة انفجار الصراع الطبقى، كما أشار إلى أن الصراع الطبقى كأحد قوانين الحركة الاجتماعية ، قد فرض نفسه على المجتمع المصرى ولعب دوره فى تمزيق أوصاله وإنهاكه وصرفه عن مواجهة المستعمر ، وإلى أن مأزق مصر الحقيقى ، والاختبار الصعب الذى قدر لثورة يوليو أن تواجهه منذ اليوم الأول هو ما تمثل فى ضرورة قيامها بتفادى التصادم بين ضرورات الثورة السياسية ضد الاستثمار . ويذكر "هيكل" أن عبد الناصر منذ سنة ١٩٥٤ كان مدركًا أن الحرب

الباردة بين الكتلتين ، زادت من خطورة انفجار الصراع الحقيقى ، وباتت تهدد - وهى حرب بين عقيدتين فى المقام الأول - بتدويل الحروب الأهلية ، إذا ما وقعت فى دول العالم الثالث تحت تأثير الصراع الطبقى ، الأمر الذى يؤدى إلى مسخ الاستقلال الذى كافحت من أجله هذه الدول .

ولقد اشتملت المبادئ الستة الشهيرة، وكذا خطب وتصريحات عبد الناصر على خطوات الثورة ، نحو هدم هذا الواقع ، إذ كان برنامج الثورة أوضح ما يكون فى مواجهته لأسباب التخلف هذه ، فلكى تتمكن الثورة من إقامة مجتمعها الجديد، فلا بد من القضاء على الاستعمار وأعوانه ، ولا بد من القضاء على الإقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة المال على الحكم .

لكن ماذا بعد الهدم ؟ وكيف يتم صوغ المجتمع الجديد ؟

وما شكل هذا المجتمع ؟ ولمن تنحاز الثورة ؟

لقد اعترف عبد الناصر (١٩٥٤) بحيرته ، وجهله بالطريق الذى كان عليه أن يسلكه ليبنى مصر المتحررة القوية ، والملاحظ أن فكر الثورة - وبخاصة فى الخمسينيات - اتسم بعمومية شديدة ، الأمر الذى اتضح فى رفع شعارات مثل الاتحاد والنظام والعمل ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وتأسيس المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

إن سمة العمومية والتناقضات التى يمكن رصدها بيسر بين خطب عبد الناصر وتصريحات أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية ، وداخل خطب عبد الناصر نفسه من ناحية أخرى ، وهى سمة تعود فى الغالب إلى الظروف الموضوعية التى لازمت انفجار الثورة على يد تنظيم الضباط الأحرار ، وتجعل من الأدق تتبع ملامح المشروع الاجتماعى للثورة من خلال ممارستها حتى نرفع التناقض بين الأقوال والأفعال من ناحية ، وحتى لا نضطر إلى "قولبة" بعض الخطب والتصريحات فى قوالب نظرية جاهزة ، مما يحمل هذه التصريحات فى كثير من الأحيان دلالات ومضامين قد تأتى مناقضة تماما لما كان يقصده عبد الناصر نفسه وقتئذ .

على أية حال كان إلغاء الرتب والألقاب الملكية ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ كما رأينا فى الصفحات السابقة أولى خطوات المشروع الاجتماعى لثورة يوليو ، وأول مظاهر انحيازها اجتماعيا، فإن كان الإجراء الأول قد نتج عنه ضرب الرمز الاجتماعى والسياسى الذى كان يربط بين النخبة الحاكمة - منذ تولى محمد على حكم مصر - وجذورها التركية العثمانية، والذى كان يحصر السلطة والمكانة الاجتماعية ، فيمن يحصل على هذه الألقاب ، فإن الإجراء الثانى (الإصلاح الزراعى) استهدف تقليم أظافر الطبقة الأساسية المسيطرة فى الريف المصرى ، طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية وحرماتها من الحكم والسياسة ، حسب تعبير عبد الناصر .

ويمكننا - بعد اختزال الكثير من التفاصيل - الإشارة إلى أن أهم النتائج التى ترتبت على تدخل الدولة فى الإنتاج الزراعى بتطبيقها لقانون الإصلاح الزراعى الأول والثانى ، من ذلك : أولاً تحطيم السيطرة لطبقة كبار الملاك ، والنيل من مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية فكما رأينا وجه القانون أساسا ، وكذا إجراءات تحديد القيمة الإيجارية والتعاون الزراعى وسياسة التسويق التعاونى ، وتنظيم الدورة الزراعية ضد هذه الطبقة وبالفعل جُردت العائلة المالكة - نواة هذه الطبقة - من أرضها ، وكذا جُرد كبار الملاك تدريجيا من الأراضى الزائدة عن سقف الملكية الذى حدده القانون ، وزلزل الأساس الاقتصادى والاجتماعى لهذه الطبقة التى كانت تسيطر على الثروة والسلطة فى مصر قبل الثورة ، والتى كانت تمثل عقبة كئوداً أمام التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى فى الريف المصرى ، بل أمام المجتمع المصرى كله .

تطور توزيع ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٦١

حجم الملكية	قبل صدور المرسون بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ قانون الإصلاح الزراعي الأول					بعد تطبيق القانون					بعد صدور وقبل تطبيق القانون رقم ١٩٦١/١٢٧ قانون الإصلاح الزراعي الثانى				
	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان
الملكيات الصغرى أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٢٢	٣٥,٤	٠,٨٠	٢٨٤١	٩٤,٤	٢٧٨٩	٤٦,٥	٩٧,٩	١٩١٩	٩٤,١	٣١٧٢	٥٢,١	١,٠٩
الملكيات المتوسطة من ٥ - ١٠	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨	٦,٦	٧٩	٢,٦	٥٢٦	٨,٨	٦,٧	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٦,٦
١٠ - ٢٠	٤٧	١,٧	٦٣٨	١٠,٧	١٣,٦	٤٧	١,٦	٦٣٨	١٠,٧	١٣,٦	١٥	٢,١	٦٣٨	١٠,٧	٩,٨
٢٠ - ٥٠	٢٢	٠,٨	٦٥٤	١٠,٩	٢٩,٧	٣٠	١	٨١٥	١٣,٧	٢٧,٣	٢٦	٠,٨	٨١٥	١٣,٤	٣١,٥
الملكيات الكبيرة ٥٠-١٠٠	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٧١,٧	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٧١,٧	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٠	٧١,٧
١٠٠-٢٠٠	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٣	١٤٥,٧	٣	٠,٢	٤٣٧	٧,٢	١٤٥,٧	٥	٠,٢	٥٠٠	٨,٢	١٠٠,٠
٢٠٠ - فاكثر	٢	٠,١	١١٧٧	١٩,٧	٥٨٨,٥	٢	٠,١	٢٥٤	٥,٩	١٧٧,٠	-	-	-	-	-
المجموع	٢٨٠١	٪١٠٠	٥٩٨٤	٪١٠٠	٪٢,١٤	٣٠٠٨	٪١٠٠	٥٩٨٩	٪١٠٠	٢,٠	٢٠٥١	٪١٠٠	٦٠٨١	٪١٠٠	٢,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ١٩٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ٥٤ - ٥٦

يفصح الجدول عن ثلاثة مؤشرات أو نتائج أساسية ، أولها يتعلق باختفاء القمم العليا للملكية الكبيرة (٢٠٠ فدان فأكثر) والتي كانت تمثل (٠,١٪) من ملاك الأراضي الزراعية في الريف المصري ، وتسيطر على حوالي (١٩,٧٪) من هذه الأراضي، قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول. والملاحظ أنه على الرغم من ثبات عدد الملاك في هذه الفئة (٢٠٠٠ مالك) قبل تطبيق القانون وبعده ، فإن تقلصت من ١,٧٧ فدان إلى ٣٥٤ ألف فدان ثم اختفت هذه الفئة تماما من خريطة ملكية الأراضي الزراعية حتى قبل أن يطبق القانون الثاني في نوفمبر ١٩٦١.

أما فئة الملكية الثانية (١٠٠ - ٢٠٠ فدان) فكما يوضح الجدول السابق ، زاد عدد الملاك في هذه الفئة من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مالك وزادت ملكيتهم الثالثة من ٤٣٧ ألف فدان أي (٧,٣٪) إلى ٥٠٠,٠٠٠ مالك أي (٨,٢٪) وظلت الفئة الثالثة (٥٠ - ١٠٠ فدان) دونما تغير يذكر ، إذ ظل عدد الملاك في هذه الفئة ٦٠٠٠ مالك وانخفض نصيبهم من الأرض انخفاضًا طفيفًا من (٧,٢٪) إلى (٧,٠٪) .

ولعل هذا يوضح كيف أن طبقة كبار الملاك كانت المستهدف الأول من القانون إذ استهدف القانون تقليص نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الريف المصري ، إلا أنه تجدر ملاحظة أن هذا الهدف سيتحقق تدريجيًا بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي المتتالية وبالإجراءات التي اتخذتها اللجنة العليا لتصفية الإقطاع في أعقاب حادث كمشيش .

أما المؤشر الثاني فيتعلق بالملكية الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) فالملاحظ أن نسبة الملاك في هذه الفئة ظلت ثابتة تقريبًا (٩٤,٣٪) ، (٩٤,٤٪) ، (٩٤,١٪) قبل صدور القانون ، وبعد تطبيقه ، وقبل تطبيق القانون الثاني على التوالي ، إلا أن ملكية هذه الفئة زادت بشكل واضح من (٣٥,٤٪) إلى (٤٦,٥٪) إلى (٥٢,١٪) ، كما ارتفع متوسط ملكية الفرد في هذه الفئة من ٠,٨ من الفدان قبل تطبيق القانون إلى ما يقارب الفدان (٠,٩٧٩ من الفدان) بعد تطبيق القانون ، إلى ١,٠٩ فدان سنة ١٩٦١ .

لقد انصبت التغيرات التى أجراها الإصلاح الزراعى فى خريطة توزيع ملكية الأراضى الزراعية أساسًا ، على إعادة توزيع الأرض من الملكيات الكبيرة إلى الملكيات الصغيرة، دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة، وبقيت الأوزان النسبية للملكيات الصغيرة والمتوسطة دونما تغير يذكر . ومع ذلك فإنه تجدر ملاحظة أن الفئة العليا من الملكية الوسطى (٢٠ - ٥٠ فدان) قد زادت ملكيتها بنسبة (٢٪) إذ ارتفع نصيبها من الأراضى الزراعية من (١٠,٩٪) قبل تطبيق القانون إلى (١٣,٤٪) سنة ١٩٦١ ، كما زاد متوسط الفرد فى هذه الفئة من ٢٩,٧ فدان إلى ٣١,٥ فدان ، وبالطبع جاءت هذه الزيادة على حساب أراضى كبار الملاك الزائدة عن الحد الأقصى المسموح به ، والتى سمح لهم القانون الأول ببيعها ، كما تجدر ملاحظة أن الفئات الأخرى من الملكيات المتوسطة لم يطرأ عليها تغيير جذرى بعد تطبيق القانون الأول .

* * *

ثانيًا : استقرار قاعدة الملكية الخاصة ، وتدعيم ودفع عجلة التطور الرأسمالى فى الزراعة المصرية نتيجة لتحول بعض كبار الملاك إلى الاستغلال الرأسمالى للأرض، ونمو طبقة أغنياء الفلاحين التى انتهجت أسلوب المزارع الواسعة ، وأخذت تنتج من أجل السوق والصناعة معتمدة على العمل المأجور ، وعلى أساليب الرى والزراعة الحديثة، وإن كان لا بد من الإشارة إلى أن الطبيعة الرأسمالية ظلت منقوصة ، ولم تكتمل فى الخمسينيات والستينيات بسبب استمرار بل وشيوع وسائل الإنتاج التقليدية والبدائية جنبا إلى جنب مع أساليب الزراعة الحديثة ، وبسبب عدم الفصل بين المنتج المباشر ، وكل وسائل العمل ، وتنوع أنشطة صغار الفلاحين والأجراء ، واستمرار علاقات إنتاج قبل الرأسمالية .

ثالثًا : نشأ قطاع عام كبير فى القطاع الزراعى، ضم ما يقرب من (١٦٪) من جملة الأراضى الزراعية ، فالدولة لم تترك المنتفعين بالفدادين الخمسة يديرونها بأنفسهم أى وفقًا لأسلوب الإدارة الرأسمالية التقليدية، بل ظلت تهيمن على عملية

الإنتاج وتتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والتوزيع ، كما ظلت تتحكم فى حجم الفائض الاقتصادى ، وفى التصرف فيه ، وبالطبع كانت وحدات الإصلاح الزراعى، الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، والجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى هى التى تتولى هذه المهام .

رابعًا : رغم الأثر الإيجابى للقانون ، والإجراءات المصاحبة له على فقراء وصغار الفلاحين ، فإن التأثير لم يكن تأثيرًا جذريًا ، كما أنه لم يستمر ، وبالتالى لم يقض القانون على مشكلة الفقر فى الريف المصرى، بل ترك حائزى ٥ أفدنة فأقل يعانون من ظروف معيشية متدنية ، ويتعرضون لاستغلال متوسطى وأغنياء الفلاحين حائزى ٥ - ٥٠ فدانا فأكثر .

خامسًا : أيضا رغم محاولات الثورة تحسين أحوال عمال الزراعة ، وبخاصة بعد سنة ١٩٦١ فإن هؤلاء لم تتبدل أحوالهم كثيرا ، وكفقراء الفلاحين وصغارهم ، ظلوا فى قاع المجتمع القروى ، يعانون كل صور وأشكال الاستغلال .

سادسًا : النتيجة الأخيرة ، وهى نتيجة مترتبة على النتائج السابقة تمثلت فى استمرار الصراع الطبقى فى الريف المصرى ، وتعدد أطرافه ووسائله ، فلم يهدأ الصراع الطبقى ولم "يؤمم" أو يحل سلميًا ، كما كانت القيادة السياسية تتصور ، بل إنه ظل مشتعلاً طوال الخمسينيات والستينيات وحتى رحيل عبد الناصر.

وقد عددت الدراسات التى اهتمت بتحليل صور وأشكال وأساليب الصراع الطبقى فى الريف المصرى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ووسائل الرأسمالية الزراعية فى استغلال صغار وفقراء الفلاحين من ذلك الامتناع عن تحرير عقود الإيجار ، والتحايل على القانون بالإيجار من الباطن ، وعدم إعطاء إيصالات السداد للمستأجرين، والإيجار بالزراعة أو المشاركة نهريا من الإيجار النقدى ، أيضا المعاكسات فى الرى وتهريب الأراضى المتجاوزه لسقف الملكية الذى حدده القانون ، فضلا عن الاستيلاء على أراضى صغار وفقراء الفلاحين بالقوة ، كما لجأ المستأجرون إلى المماطلة فى دفع الإيجار ، وإلى الرشوة والتزوير ، ووضع اليد على أراضى الملاك، بل ويصل الأمر فى بعض الأحيان إلى استخدام القوة فى الاستيلاء على أراضى الملاك .

ومن النظرة الأولى لهذه النتائج يتضح أنها لا تتفق، وبخاصة بعد أن تبلورت في الستينيات ، وأسفرت عن نفسها صراحة في السبعينيات مع أحد الأهداف الرئيسية التي أعلنتها ثورة يوليو ، والتي شكلت محوراً مهمًا وأصيلاً من محاور فكر قائدها، ألا وهي فكرة تذويب الفوارق بين الطبقات .

لقد أعلنت الثورة وحاولت بالفعل تذويب الفوارق بين الريف والمدينة لصالح الريف ، وتذويب الفوارق بين الطبقات بتحديد الملكية وتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح جماهير الفلاحين ، وبتوفير الخدمات الإنتاجية بأسعار مناسبة ، وأيضا بالقضاء على الوسطاء وتجار السوق السوداء ، وبتوفير الخدمات الاجتماعية، خصوصاً الصحية والتعليمية ، لكن النتائج كما رأينا جاءت مناقضة لهذا التوجه .

ولعل تفسير التناقض بين الخطاب السياسي الناصري الرسمي ، وانحيازات عبد الناصر الحقيقية ، وبين النتائج التي تحققت على أرض الواقع من ناحية ، وأيضاً بين ما كانت تصدره السلطة المركزية - مهتدية بهدى هذه التوجهات - وما تنفذه الإدارة المحلية (الوسيطة) من ناحية أخرى، يكمن في قوة ، وإن شئنا وعي القوى الطبقية المناوئة للثورة وتوجهاتها ، تلك القوى التي استهدفت الثورة تهميشها وإبعادها عن مركز الحركة السياسية والاجتماعية في الريف المصري، فالنمو والسيطرة الاقتصادية للرأسمالية الزراعية ، كان لا بد أن يتدعم بسيطرة طلائع هذه الطبقة ورموزها ، على السلطة في القرية المصرية، ومن هذه الزاوية فإن توجهات السلطة المركزية ، وانحيازاتها لا تكفي لتفسير تناقضات الواقع ، والنتائج التي تحققت بالفعل بعبارة أخرى لا يكفي الخطاب الإيديولوجي الرسمي ، للإجابة عن أسئلة من قبيل : من كان يحوز السلطة الحقيقية ؟ ومن كان ينفذ القوانين ؟ ومن كان يعرقل تنفيذها؟ أو يحوّرها ويمسخ جوهرها ؟ من هنا فإن ما كان يحدث في الأجهزة والمؤسسات الإدارية الوسيطة يُعد على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة ، رغم أهمية وثقل

السلطة المركزية فى المجتمع المصرى الذى رسخت فيه تقاليد التنظيم المركزى الشديد منذ القدم .

فالملاحظ أن التناقضات ظهرت - خلال فترة الستينيات - داخل القنوات الرأسية التى كانت تربط رأس السلطة فى القاهرة بقاعدتها فى المدن والقرى، حيث تحايلت الأجهزة الإدارية الوسيطة ، على القوانين وحورتها لتخدم فى النهاية حائزى القوى الاقتصادية فى الريف ، ووصل الأمر - كما رأينا - إلى حد تفريغها من مضمونها الحقيقى (التحايل على القانون الذى منح لصغار الفلاحين (٨٠٪) من مقاعد إدارة الجمعيات التعاونية على سبيل المثال) .

ولقد ساعد على ذلك ، عدم تحطيم الثورة لجهاز الدولة القديم ، والاكتفاء بتطهير قمة هذا الجهاز (الجيش، القضاء، البوليس .....) وعدم تدعيمه على المستويات كافة بالكوادر الثورية المرتبطة والمؤمنة بالتوجهات الرسمية ، كما ساعد على ذلك أيضاً عدم مشاركة الطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية فى إدارة مصالحها ، فضلا عن انتهاج القيادة السياسية لسياسات وسطية .

وتجدر الإشارة إلى أن القوى المناوئة للثورة فى الريف المصرى انتقلت من السيطرة على المؤسسات التقليدية فى القرية (العمدية وشياخة البلد ....) إلى السيطرة على المؤسسات السياسية الجديدة (الجمعيات التعاونية، التنظيم السياسى)، وبالجملة سيطر أغنياء الفلاحين على مفاتيح الإدارة المحلية ، واحتكروا الخدمات الحكومية وبالتدريج أصبحوا القوة السياسية الفاعلة والوارثة لطبقة كبار الملاك فى الريف المصرى .

يقدم رد أجهزة وزارة الخارجية على شكوى أحد المواطنين ، صورة بليغة لما كان يجرى فى الريف المصرى (١٩٥٨) ولموقف الإدارة المحلية من جماهير الفلاحين، فعندما رفع المواطن "رفعت على بدوى" شكواه لوزير الدولة للإصلاح الزراعى ضد

صاحب عزبة (جاد الله أبو العلا) بالمعصرة ، متهمًا إياه بأنه يسخر الأهالى فى زراعته بأجر ضئيل ، ولا يلتزم بقوانين الإيجار ، حيث يُكره الفلاحين على الإيجار بأكثر من سبعة أمثال الضريبة كان نص الرد الذى رفعته أجهزة وزارة الداخلية - بعد التحرى - إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعى، "أن المذكور الذى كان يعمل أستاذًا مساعدًا بالجامعة ثم استقال ، وأخذ يعمل فى مزرعته ، كما يعمل سكرتيرا لهيئة تحرير ملوى ، ويُعتمد عليه فى جمع التبرعات فى المناسبات الوطنية ، يؤجر أرضه وفقًا للقانون ... " .

ونلتقط من بين سطور هذا الرد الأسباب الحقيقية لضياع شكوى الفلاح الصغير والتى تعود فى رأينا فى المقام الأول ، إلى موقف أجهزة وزارة الداخلية "المحلية عاديا" التى افترضت أن صاحب المزرعة كان يلتزم بالقانون لأنه سكرتير هيئة التحرير ، ولأنه يُساهم فى إحياء المناسبات الوطنية بالتبرعات .

على أية حال ، بين رحى تناقض بنية السلطة ، وتناقض المصالح الطبقية فى الريف المصرى ، حوصرت معظم المكاسب التى حصل عليها صغار وفقراء الفلاحين والمعدمين ، تطبيقًا لنصوص قوانين الإصلاح الزراعى .

ومع ذلك فالملاحظ أن القوى المناوئة لسلطة الدولة لم تتمكن من محاصرة الخدمات الاجتماعية التى نفذتها الدولة فى الريف المصرى ، وبخاصة الخدمات التعليمية والصحية ، فالملاحظ أن الريف المصرى شهد خلال الخمسينيات والستينيات طفرة حقيقية فيما يخص التعليم والصحة إذ اهتمت الثورة ، منذ إنشاء المجلس الدائم للخدمات بإنشاء المدارس والمستشفيات ، وواكب ذلك إقرار مجانية التعليم ، ومتابعة تنفيذ الإلزام فى المرحلة الابتدائية وكذا الاهتمام بالتعليم الفنى ، فضلاً عن إتاحة الفرصة كاملة غير منقوصة فى الجامعة لأبناء فقراء وصغار الفلاحين ، وكذا لأبناء المعدمين ، وهى فرص لم تكن متاحة قبل الثورة من ناحية الكم ، كما التزمت الدولة بتشغيل خريجى المدارس والمعاهد المتوسطة وخريجى الجامعات والمعاهد العليا ،

وترتب على ذلك انتشال أبناء فقراء وصغار الفلاحين والمعدمين من قاع المجتمع الريفى وصعودهم إلى صفوف الطبقة الوسطى .

وأعتقد أن الإشراف المركزى على هذه الخدمات سواء من خلال متابعة تنفيذ مشروعات المجلس الدائم للخدمات ، أو من خلال الوزارات المسئولة بعد حل هذا المجلس كان وراء صعوبة تشويه هذا الإنجاز العظيم على يد القوى المناوئة للثورة داخل الريف المصرى .

لقد تبوأ التعليم والعمل مكانهما ، كمسلكين رئيسيين وفاعلين ، ساعدا أبناء الطبقات والشرائح الدنيا فى الريف المصرى على تحقيق نقلة اجتماعية صاعدة ، وإن كان لا بد من الإشارة إلى أن هذه العناصر التى قفزت من أسفل السلم الاجتماعى إلى أعلى ، لم ترتد مرة ثانية إلى الريف ، بل إن معظمها سكن المدينة (القاهرة وعواصم المحافظات والمدن) وانفصل عن الطبقة التى خرج من صلبها ، وبينما بقيت هى ترزح تحت نير البؤس والاستغلال ، راحت هذه العناصر تزحف إلى صفوف الطبقة الوسطى فى المدينة ، بل إن بعض العناصر استمر فى الزحف إلى أعلى حتى نجح فى الانضمام إلى صفوف الطبقة الجديدة .

* * *

ولقد كان للسياسة الاقتصادية لثورة يوليو بصماتها أيضاً على مجتمع المدينة (القطاع الحضرى) حيث يتركز القطاع الصناعى والتجارى والمالى وقطاع المقاولات. وهذه القطاعات نشطت نتيجة لمحاولة القيادة السياسية علاج مشكلة انحراف البنيان الإنتاجى الناتج عن سيطرة قطاع واحد "الزراعة" ومحصول واحد "القطن" على مقدرات الاقتصاد المصرى ، وذلك بالاتجاه نحو تحقيق تنمية اقتصادية تهتم أساساً بالقطاع الصناعى .

ولتحقيق هذا الهدف الطموح تلاحقت الأحداث ، وبخاصة بعد تأميم قناة السويس، وتداخلت أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية من ناحية وأبعادها الخارجية من ناحية أخرى .

إن المتتبع لخطب وتصريحات وأحاديث عبد الناصر فى النصف الأول من الستينيات ربما بداية من الخطاب الذى ألقاه أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ، يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، يلاحظ إشارته المتكررة إلى مجموعة حقائق وفرضيات كانت تتعلق جميعها، بما أطلق عليه مصطلح "الثورة الاجتماعية المؤجلة".

أولها كان يتعلق بانشغاله طوال الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى يوليو ١٩٦١. عن إنجاز الثورة الاجتماعية ، نتيجة لانشغاله بإنجاز مهام الثورة السياسية ، أما الثانية فكانت تتعلق باعترافه بعدم كتابة ما تم من إجراءات لتحقيق العدالة الاجتماعية . وتتعلق الثالثة بوعيه وإشارته المتكررة إلى استمرار حدة التفاوت في توزيع الغنى والفقر فى المجتمع المصرى نتيجة الفشل فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات.

كما يتضح إدراكه للعلاقات الجدلية، بين استمرار انتفاء العدالة الاجتماعية واستمرار اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من ناحية ، والموقف السلبى لكبار الرأسماليين المصريين والمتمصرين والأجانب من خطط التنمية من ناحية أخرى، ولعل هذا يفسر اتجاهه فى أعقاب العدوان الثلاثى نحو تطبيق العديد من (السياسات الاقتصادية والاجتماعية) التى استهدفت أساسا مراجعة الآثار التوزيعية لسياسات الدخول والأسعار ، وهى الإجراءات التى وصلت إلى الذروة فى يوليو ١٩٦١، كما يفسر تخليه عن مبدأ مهادنة الرأسمالية الكبيرة .

جدول (١) : تقديرات توزيع الدخل القومى فى مصر حسب الشرائح الداخلية المختلفة عام ١٩٥٥

الشريحة (فئة الدخل السنوى بالجنيه المصرى)	العدد النسبى لأصحاب الدخول فى كل فئة	النصيب النسبى لكل فئة فى توزيع الدخل القومى
أكثر من ١٥٠٠	٪١	٪١١
من ٦٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	٪٣	٪١٩
من ٢٤٠ إلى أقل من ٦٠٠	٪١٦	٪٣٦
من ٩٦ إلى أقل من ٢٤٠	٪٢٠	٪١٦
من ٤٨ إلى أقل من ٩٦	٪٦٠	٪١٨

ويساعدنا الجدول رقم (١) على توضيح حجم الفجوة التى كانت تفصل بين الأغنياء والفقراء والتى كانت تزعج عبد الناصر بشدة طوال الخمسينيات ، حيث يتضح أن درجة التفاوت فى توزيع الدخل كان جد خطيرة ، إذ كان ٤٪ من الأفراد يقعون فى قمة السلم الاجتماعى ، ويستحوذون على ٣٠٪ من الدخل القومى بينما كان نصيب حوالى ٦٠٪ من الأفراد الذين كانوا يقعون فى قاع المجتمع المصرى، لا يزيد عن ١٨٪ من الدخل القومى ، أما ثلث الدخل لقومى فكان يذهب .

إلى أيدى ٢٠٪ فقط من الأفراد، وتتضح الصورة أيضا إذا ما ذكرنا أن الدخل من إيرادات القيم المنقولة (فوائد السندات والأرباح الموزعة للأسهم)، والأرباح التجارية والصناعية وإيجارات الأراضى الزراعية ، والعقارات ، كان يُشكل قبل قرارات يوليو ١٩٦١ ، ما يقرب من ثلثى جملة الدخول العليا الخاضعة للضريبة العامة على الأفراد ، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

ويتضح مدى التفاوت فى توزيع الثروات والدخول أيضا فى قطاع ملكية العقارات السكنية ، فالإحصائيات الخاصة بتوزيع عدد ملاك العقارات فى المدن حسب فئات

العوائد السنوية التى يدفعونها ، تشير إلى أنه فى عام ١٩٥٩ كان ٢٪ من كبار ملاك المبانى يمتلكون حوالى ٢٧٪ من جملة العقارات المبنية فى المدن مقابل أغلبية من صغار ملاك المبانى حوالى ٥٦٪ لم تكن ملكيتهم تتجاوز ١٢٪ من جملة العقارات السكنية .

جدول (٢) : توزيع الدخول الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد حسب الدخل ١٩٦٠/١٩٦١

	١٩٦٠		١٩٦١	
	جملة الدخول الخاضعة (بالمليون جنيه)	التوزيع النسبى المئوى	جملة الدخول الخاضعة (بالمليون ج)	التوزيع النسبى المئوى
كسب العمل	٢٤.٦	٣٠.٤٪	٢٥.٩	٣٢.٤٪
إيرادات القيم المنقولة	١٤.٨	١٨.٢٪	١٤.١	١٧.٧٪
الأرباح التجارية والصناعية	١٣.٢	١٦.٣٪	١٤.٥	١٨.٢٪
إيجارات الأراضى الزراعية	١٤.٠	١٧.٣٪	١٢.٥	١٥.٧٪
إيجارات العقارات المبنية	١٠.٣	١٢.٧٪	٩.٩	١٢.٤٪
دخل المهن الحرة	١.٨	٢.٢٪	٢.٢	٢.٨٪
إيرادات محولة من الخارج	٢.٣	٢.٩٪	٠.٧	٠.٨٪
الجملة	٨١.٠	١٠٠٪	٧٩.٨	١٠٠٪

ومن ناحية أخرى كانت هناك درجة عالية من التركيز بالنسبة لملكية الأسهم فى مصر، فعند المساهمين الذين كان يزيد حجم ملكية كل منهم من الأسهم على عشرة آلاف جنيه مصرى ، بلغ قبل تطبيق قرارات يوليو ١٩٦١ حوالى ١١٤٥ مساهمًا

فقط ، كان بينهم ١٠٣٤ مساهمًا فردًا ، والبالغ ١١١ شركة ، كما بلغت نسبة جملة الأسهم من الأفراد الذين كانوا يملكون أسهمًا تتجاوز قيمتها ستمائة جنيه (٩،١٪) من مجموع جملة الأسهم وتراوحت ملكية الأسهم ما بين متوسط قدره ١٤ ألف جنيه مصرى لدى ٥٤٤ شخصًا وثروة طائلة تقترب من نصف مليون جنيه مصرى بمتوسط ٤٤٣ ألف جنيه لدى ٢٢ شخصًا .

على أية حال كانت الصورة السابقة بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التى كانت تزداد استحكامًا يومًا بعد يوم من ناحية ، واستمرار عزوف كبار الرأسماليين المصريين والرأسمالية الأجنبية عن المشاركة فى خطط التنمية من ناحية أخرى ، وراء التحولات التى أصابت هيكل الرأسمالية فى مصر. إذ سرعان ما انتقلت ثورة يوليو من تشجيع رأس المال المصرى والأجنبى على المشاركة فى خطط التنمية إلى تقييد حريته.

جاء الصدام أولاً مع رأس المال الأجنبى ، إذ انتهز عبدالناصر فرصة العدوان الثلاثى على مصر . وقام بتمصير البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتوكيلات التجارية التى كانت مملوكة للأجانب وكانت هذه الخطوة بمثابة ضربة موجعة للمصالح الأجنبية - خصوصًا الغربية - فى مصر ، استردت على أثرها "الدولة" جزءا مهمًا مما تم نهبه من ثروات مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر .

ولكى يتضح حجم النتائج التى ترتبت على هذه الخطوة فإنه تجدر الإشارة إلى أن رأس المال الأجنبى كان قد سيطر سيطرة شبه كاملة على القطاع الصناعى والتجارى والمالى وقطاع المنقولات ، واستمرت هذه السيطرة طوال النصف الأول من الخمسينيات ، حيث ظل رأس المال الأجنبى يفرض رقابته على عمليات التأمين ، وعلى تجارة القطن وظلت البنوك الإنجليزية والفرنسية تتحكم تحكمًا مطلقًا فى حركة الاقتصاد المصرى . كما ظلت قيمة الجنيه المصرى تتحدد فى لندن، حيث كان يوجد الجزء الأكبر من الغطاء الإسترلينى لعمليات التصدير والاستيراد المصرية ، هذا

بالإضافة إلى أن المقار الرئيسية لمجموعة البنوك الأجنبية العاملة فى مصر ، كانت تقع فى العواصم الغربية ، وكانت تتحكم فى الودائع المحلية التى كانت تبلغ حوالى مائة مليون جنيه مصرى بينما كانت تلك البنوك تستند إلى رأس مال هزيل للغاية ، ومن ناحية أخرى ظل رجال المال والأعمال الأجانب يسيطرون على أغلبية مقاعد مجالس إدارة الشركات الكبرى والبنوك ، بل وعلى المناصب الإدارية العليا بها .

ولقد استقبل رجال المال والأعمال الأجانب واليهود العاملون فى مصر إجراءات التمصير بهلع شديد ، و أدركوا على الفور أن هدف عبد الناصر قد تجاوز "مجرد الانتقام من المصالح البريطانية والفرنسية إلى رغبته فى كسر العمود الفقرى للمصالح الغربية فى مصر ...". وهو ما حدث بالفعل ، بل إن بعضهم تنبأ بأن " عبد الناصر سيُسدد فى المستقبل القريب ضربة قاصمة للطبقة العليا فى مصر ....." .

وعلى الرغم من أن السياسة الاقتصادية التى انتهجتها الثورة قبل التمصير وبعده ، لم تستهدف قطع العلاقات كلية مع رأس المال الأجنبى، بل إن هذه السياسة – كما رأينا – استهدفت تشجيعه ، وجذبه ، للمساهمة فى تصنيع مصر ، فإن إجراءات التمصير أدت فى الواقع إلى تغيير جذرى فى طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المصرى ورأس المال الغربى ، حيث فقد الأخير وسائل الضغط المباشر على الاقتصاد المصرى ، وارتخت قبضته شيئًا فشيئًا عن مصر، ورغم عدم مساس هذه الإجراءات برءوس الأموال الأمريكية أو بمصالح ألمانيا الغربية واليابان وبلجيكا وإيطاليا، فإن "الدولة " كانت قد وضعت عقبتين أساسيتين فى طريق رءوس الأموال الاحتكارية الغربية ، أولهما استمرار توسيع حجم علاقتها مع الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية، أما العقبة الثانية والأهم فتمثلت فى تجاوز الدولة لنطاق دورها التقليدى فى العملية الاقتصادية وظهور القطاع العام الذى تكون من المصالح الأجنبية التى تم تمصيرها ، ومن الشركات المشتركة التى كانت الحكومة قد أنشأتها أو شاركت فيها بنصيب ، ومن مؤسسات القطاع العام القديم .

ويعبارة أخرى فإن رءوس الأموال التى ظلت تعمل فى مصر والتى كانت الدولة تسعى لجذبها - بعد التمصير - كان عليها أن تعمل وفق شروط لا تسمح بإعادة سيطرة الرأسمالية الأجنبية من جديد .

على أية حال كان لإجراءات التمصير نتائجها المهمة على الخريطة الاجتماعية والطبقية فى مجتمع المدينة ، فمن ناحية أدت هذه الإجراءات إلى تقويض الأساس الاقتصادى لشريحة اجتماعية زرعت قسرًا فى تربة المجتمع المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وظلت تتربع على قمة الهرم الاجتماعى بغير منازع إلى أن جاءتها ضربة التمصير .

ومن ناحية أخرى أعقب التمصير ، خروج ما يقرب من عشرة آلاف موظف ، كانوا يحتلون وظائف الإدارة العليا ، مما أتاح الفرصة أمام الآلاف من العسكريين والمدنيين لشغل هذه الوظائف ، ووراثة الامتيازات التى كانت للأجانب فى مصر من مرتبات مرتفعة وبدلات متنوعة ، ومزايا عينية عديدة ، بل ورثوا مساكنهم أيضا فى أرقى أحياء القاهرة مما عده البعض بداية لنشأة تكوينة اجتماعية جديدة عرفت فيما بعد "بالطبقة الجديدة".

ومن ناحية ثالثة فإن إبعاد هذه الشريحة التى كانت نجثم على صدر الرأسمالية المصرية ، وإن كان قد أفسح الطريق نظريا أمامها ، فقد أقام من مظاهر التناقض والتباعد بين كبار الرأسماليين المصريين والثورة ، ومهد لضربهم سنة ١٩٦١ ، إذ كان هؤلاء قد أيدوا إجراءات الحراسة والتمصير أملين فى التهام البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتوكيلات التجارية الأجنبية التى استولت عليها الدولة ، إلا أن رفض عبد الناصر لذلك وإصراره على أن تُشرف الدولة بنفسها - عن طريق المؤسسة الاقتصادية - على هذه المصالح كان بمثابة تحول كيفى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وكان استمرار تعاظم هذا الدور وراء استمرار عزوف كبار الرأسماليين المصريين عن مشاركة عبد الناصر طموحاته حول التنمية والتصنيع والتحديث، الأمر الذى دفع عبدالناصر إلى المزيد من إجراءات التأميم .

وطول الفترة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، كان التناقض بين كبار الرأسماليين المصريين والدولة يزداد حدة وعمقا واتساعا ، فبينما كانت الدولة توسع من مجالات نشاطها ونفوذها . لم يقف القطاع الخاص موقف المتفرج، بل كان هو الآخر يدعم مواقعه التقليدية ويتمترس خلفها .

إن كبار الرأسماليين المصريين قد رحبوا بخطوة الوحدة مع سوريا ، ربما لما تمثله هذه الخطوة من فتح أسواق جديدة وآفاق رحبة لاستثماراتهم ، فإنهم لم يتمكنوا من إخفاء سخطهم على اضطراد تدخل الدولة فى العملية الاقتصادية ، وإصرارها على إدارة المؤسسات التى استولت عليها من الأجانب ، كما اعترضوا على وجود المؤسسة الاقتصادية وعلى استمرار تدعيم الدولة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية ، ولم يقف الأمر عند حد السخط . بل تجاوزه إلى شروعهم فى تخريب القطاع العام الوليد ، وذلك بتجميع الثروات وسحب الأموال منه عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات ، كما لجأ بعضهم إلى تهريب ثرواتهم للخارج. وبخاصة إلى بنوك أوروبا الغربية ، كما لجأ البعض الآخر إلى إثارة الشكوك حول مركز الاقتصاد المصرى ، وتحولت فى النهاية دعوة الثورة إلى إنشاء صناعة وطنية حديثة، على يد كبار الرأسماليين المصريين إلى شعار دون محتوى .

وكانت الطامة الكبرى عندما تقاعس رأس المال الكبير عن عدم المشاركة فى مشروعات الخطة الخمسية ، وهو الأمر الذى اتضح جليًا قبيل انتهاء السنة الأولى من سنواتها ١٩٥٩/١٩٦٠ ، حيث اتضح بما لا يدع مجالاً لشك استحالة تنفيذ مشروعات الخطة مع استمرار خضوع الاقتصاد القومى لسيطرة حفنة من كبار الرأسماليين ، كانت تسعى لتجميد الثورة لحسابها الخاص .

وعلى الطرف الآخر كانت الدولة مع بداية سنة ١٩٦٠ قد بدأت توجه الضربة تلو الأخرى للرأسمالية الكبيرة ، وفى أوائل العام التالى ١٩٦١ بدا أنه لا مفر من حسم التناقض بين الدولة وكبار الرأسماليين ، وقد حسم بالفعل لصالح الدولة، حيث قوّض

الأساس الاقتصادى لهذه الشريحة العليا من الرأسمالية المصرية ، وقُلصت الملكية الفردية على أثر تطبيق قرارات يوليو ١٩٦١.

كانت هذه القوارض من أعنف الضربات التى تلقتها الرأسمالية المصرية الكبيرة على يد ثورة يوليو ، ومما زاد من وطأتها أنها صدرت بطريقة فجائية ، فعلى التوالى ومنذ ١٩ يوليو ١٩٦١ بدأت الصحافة ، والإذاعة المصرية ، لمدة أربعة أيام متوالية تعلن عدة قوانين وقرارات جديدة ، بمناسبة الاحتفال بالعيد التاسع للثورة ، أعلنت خلالها تخليها عن شعار المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وانتقالها إلى مرحلة جديدة ، وصفت رسميا بأنها مرحلة الثورة الاجتماعية ، أو مرحلة التحول الاشتراكى التى توقعت القيادة السياسية أن يتحقق عبرها ما أسماه الخطاب الرسمى بمجتمع الكفاية والعدل ، والكفاية حسب التفسير الرسمى ، قصد بها توجيه كل طاقات الأمة إلى الإنتاج فى جميع المجالات ، أما العدل فيقصد به أن يعود أثر الإنتاج على المواطنين جميعا ، بحيث لا تستأثر به فئة مع حرمان الغالبية العظمى من الجماهير .

ولقد كان فى مقدمة هذه القوانين ، قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية ، أرقام (١١٧، ١١٨، ١١٩) لسنة ١٩٦١ ، فبمقتضى القانون الأول - وهو القانون الرئيسى فى تأميمات ١٩٦١ ، تم تأميم ١١٧ شركة تحولت أسهمها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً ، بفائدة قدرها ٤,٥٪ وكان من بين هذه الشركات ١٧ بنكًا ، و ١٧ شركة تأمين ، وألحق بنص القانون أسماء الشركات التى انطبق عليها ، وبعد ذلك كانت قوانين التأميم التالية تكتفى بالإشارة إليه ، والنص على إضافة "جداول" أخرى بأسماء الشركات التى رأت الحكومة تأميمها تأميما كاملا كان أم جزئيًا ، أما القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ فنص على مساهمة الحكومة بنسبة ٥٠٪ من رأس مال ٩١ شركة ، بمعنى تأميم نصف ما كان يملكه كل مساهم فى الشركات التى انطبق عليها ، وفى نفس الوقت جاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ليحدد ما يملكه الفرد فى رأس مال عدد من الشركات بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه ، على أن تؤول

إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ، وكان عدد الشركات التى استهدفها هذا القانون ١٥٩ شركة ، وواضح أنه استهدف ضرب سيطرة كبار الرأسماليين عليها .

كما صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ لينظم مؤسسات تصدير القطن ، بحيث تأخذ شركة مساهمة ، لا يقل رأسمالها على مائتى ألف جنيه ، وتشترك فيها إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال، وأيضا صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٦١ بإسقاط التزام شركة ليبون ، والقانون رقم ١٢٣ في نفس السنة، بإسقاط التزام استغلال مرفق الترام بمدينة القاهرة، على أن تؤول إلى مؤسسة النقل العام بعد نقل كل العمال إليها ، وتناولت إجراءات يوليو أيضًا قطاع الزراعة ، حيث تم تقليص الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مائة فدان فقط ، بمقتضى القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٦١ . وفى نفس الوقت صدر القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦١ الذى خصص نسبة ٧٥٪ من أرباح الشركات للمساهمين و ٢٥٪ للعمال والموظفين ، والقانون رقم (١١٢) في نفس السنة الذى نص على سريان التوزيع السابق للأرباح على الشركات المساهمة والمساهمة المغلقة، وشركات التوصية والتضامن والمحدودة المسئولية ، وبمقتضى القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦١ وُضِع حد أعلى للمرتبات بحيث لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة على خمسة آلاف جنيه سنويًا ، وكذا أى شخص يعمل في هيئة أو مؤسسة أو شركة أو جمعية ....."

وصدر أيضا القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية على الإيراد العام ، واستهدف أساسًا رفع سعر الضريبة على الشرائح العليا ، بحيث يصل إلى ٩٠٪ من الإيراد الكلى الصافي على كل إيراد يزيد على عشرة آلاف جنيه ، وفرض القانون رقم (١٢٩) فى نفس السنة ضريبة تصاعدية على العقارات المبنية تصل إلى ٤٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة للمساكن التى يزيد فيها الإيجار

الشهرى للحجرة الواحدة على عشرة جنيهات ، ولم تتأثر بهذا القانون المساكن التى يزيد فيها الإيجار الشهرى عن ثلاثة جنيهات .

وفى نفس الوقت صدر القانون رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦١ بتخفيض إيجارات المساكن ، وذلك بالإعفاء من أداء الضريبة العقارية ، والضريبة الإضافية الأخرى المتعلقة بها ، إذا كان متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية لا يزيد عن ثلاثة جنيهات والإعفاء من أداء الضريبة العقارية وحدها للمساكن التى يزيد متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات، كما صدر قانون آخر بتخفيض إيجارات المساكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪.

ولم يقف تدخل الدولة للتأثير فى التوزيع الأولى للدخل القومى عن طريق إعادة توزيع الثروات وتحديد الحد الأدنى للأجور ، والحد الأقصى للأرباح والمرتبات والمكافآت فقط، بل إن الدولة أيضا طبقت مجموعة من الإجراءات التوزيعية لصالح الفئات محدودة الدخل .

ولقد انعكست السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى طبقتها ثورة يوليو على بقية الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية ، وكان فى مقدمة ذلك توسيع قاعدة الطبقة العاملة وزيادة وزنها الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أن ذلك اقترن باستمرار التدنى فى أحوالها المعيشية ، ومصادرة حركتها السياسية على يد السلطة التى اتجهت فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ ، إلى اعتبار الطبقة العاملة حليفا ، لكنه حليف مفروض عليه ألا يتجاوز الحدود التى رسمتها السلطة وفرضتها على حركته .

ومن ناحية أخرى مهدت هذه السياسات الطريق لنمو الرأسمالية المتوسطة والصغيرة فى المدينة ، كما حدث فى الريف أيضاً ، الأمر الذى أدى إلى انتعاشها، إلا أنها ظلت محكومة بوضعها المتوسط بين الطبقة الجديدة التى بدأت تظهر وقتئذ من ناحية ، وبين الطبقة العاملة العريضة من ناحية أخرى .

وواكب ذلك أيضًا تضخم الفئات المتوسطة الحديثة نتيجة لإقرار مجانية التعليم وإقرار حق جميع المتخرجين فى التعيين فى المؤسسات الحكومية ، ومؤسساتها وشركات القطاع العام الوليد ، ونتيجة أيضا لإجراءات التمصير التى خرج على أثرها ما يقرب من عشرة آلاف موظف أجنبى من مصر ، وساعد على ذلك أيضًا التوسع الهائل الذى شهدته أجهزة الدولة ، وفى نفس الوقت بدأت تتشكل تكوينة اجتماعية جديدة عُرفت "بالطبقة الجديدة".

* * *

هكذا انطلقت تجربة عبد الناصر فى التنمية والتحديث فى ظل ملابسات محلية وعربية وعالمية خاصة ، وكانت التجربة منذ نجاح الضباط الأحرار ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، معادية للاستعمار والإمبريالية من ناحية ، ومعادية للتخلف الذى نتج عن سيطرة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الريف المصرى ، ولتدنى أوضاع المدن المصرية فى ظل سيطرة واحتكار الرأسمالية الأجنبية والمتمصرة والمصرية من ناحية أخرى .

لقد عبرت ثورة يوليو عن حركة جماهيرية نشطة معادية لنظام حكم مستبد، وكارهة ورافضة لوجود حوالى ٨٠ ألف جندى بريطانى فى قاعدة قناة السويس، وفاقدة للثقة فى الأحزاب السياسية التى كانت تنتمى جميعها لطبقة واحدة وتعبر بالتالى عن مصالحها ولا تشعر بنبض الجماهير المصرية التى كانت تعانى من الثالوث القاتل (الفقر والجهل والمرض).

ومن هذه الزاوية كانت الثورة وتجربتها فى التنمية والتحديث ، واحدة من ثورات التحرر الوطنى التى اندلعت فى المستعمرات وأشباه المستعمرات فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولم تكن الثورة مجرد استمرار لطريق التنمية الرأسمالية رغم قيام الدولة بتوجيه النشاط الاقتصادى ، فكثير من السياسات التى اتبعتها الثورة تتناقض مع مثل هذا الطرح، كما لم تكن ثورة اشتراكية من انطلاقها ولا حتى بعد صدور قرارات التأميم الكبرى فى يوليو ١٩٦١ ، إذ تتناقض أيضاً الكثير من توجهاتها وسياساتها مع هذا القول ، ومن الخطأ كذلك النظر إلى التجربة نظرة سكونية جامدة، فالحقائق التاريخية تشير إلى أنها كانت تتحرك بالممارسة والصراع ، فتغير قيادتها وتعدل من خطواتها واتجاهاتها بل وتطور فكرها وسلوكها بين الحين والآخر، ولعل هذا يتضح عند المقارنة بين ما جاء فى المبادئ الستة للثورة التى أعلنت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما جاء فى فلسفة الثورة ثم فى الميثاق ثم فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، حيث كانت التجربة – الثورة تتقدم بالمحاولة والخطأ مُستلهمة المبادئ والأهداف والمفاهيم التى كانت تتحرك فى إطارها ، ولقد استفاد عبد الناصر من ظروف الحرب الباردة ، فمشروعه النهضوى كان يحتاج بالإضافة إلى الإرادة السياسة ورءوس الأموال ، إلى وسيلة للوصول إلى التكنولوجيا الجديدة .

وقد أتاح الصراع بين معسكر المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتى والمعسكر الغربى الرأسمالى ، فرصة فريدة ذهبية اقتنصها عبد الناصر ليحصل لبلده على التكنولوجيا من الشرق خصوصاً بعد صعود نيكيتا خروشوف إلى قمة السلطة فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٥٨ ، حيث سعى خروشوف لفك الحصار عن بلاده وذلك بكسب أصدقاء من دول العالم الثالث عن طريق مساعدة حركاتهم التحررية ضد الاستعمار والإمبريالية .

ولقد نجحت تجربة عبد الناصر فى تحقيق الاستقلال السياسى والعسكرى والاقتصادى لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، حيث حررت أرض مصر من المستعمر البريطانى ، كما تحررت السلطة السياسية من عملاء الاستعمار ، وتحرر الاقتصاد المصرى من سلطة الاحتكارات الأجنبية ، وصفيت الملكيات الزراعية الكبيرة .

ويكاد ينعقد الإجماع على أن بناء مصر المعاصرة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، كان بمثابة المشروع القومي الكبير الذي تبناه عبد الناصر وتجاوبت معه الجماهير المصرية العريضة ، التي أنشئت وازدادت ثقة بنفسها بعد بناء واحد من أكبر السدود في العالم ، السد العالي ، وبعد المصانع العملاقة : مصانع الحديد والصلب التي أنشئت على مئات الأفدنة وتبعها إنشاء المناجم في أسوان وفي الواحات البحرية بقلب الصحراء ، وكذلك بناء الترسانة البحرية، ومصانع الكوك ، ومجمع الألومنيوم ، والأسمنت ، ومصانع السيارات ، وشركات عربات السكك الحديد ، والصناعات الكيماوية ، والسكر ، والسردين ، والأدوية ، وكذلك الصناعات البترولية فضلاً عن بناء مركز النظائر المشعة في يوليو ١٩٥٥ وما أعقبه من ظهور مفاعل أنشاص ١٩٥٦ وهو خامس مفاعل بحث في إفريقيا وآسيا ، وبالجملة لقد شهدت مصر بناء أكبر قاعدة صناعية في الوطن العربي كله .

ولقد شكلت تجربة بناء مصر المعاصرة في عهد عبد الناصر نسقًا متكاملاً ضد قوى خارجية وداخلية شديدة الضراوة لم تتورع عن استخدام كل أنواع الأسلحة لإفشالها ، من ذلك وقف تدفق رءوس الأموال الغربية إلى مصر ، وسحب تمويل السد العالي ، ومؤامرة القمح ١٩٦٤ ، فضلاً عن مؤامرة العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، والمؤامرة الكبرى في يونيو ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من المؤامرات والحروب نجحت تجربة عبد الناصر في تحقيق معدل عال للتنمية طوال الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠ حيث بلغ متوسط النمو طوال هذه الفترة ٦,٥٪ في الوقت الذي كانت فيه نسبة الزيادة السكانية ٢,٥٪ وبدأت مصر في تصدير الأسمنت وبعض المنتجات الأخرى إلى دول القارة الإفريقية ودول الخليج العربي .

ويبقى أن تجربة البناء والتحديث التي قادها جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تستحق الدراسة والتأمل مثلها مثل تجربة محمد علي وإسماعيل حتى نهتدي بإيجابيتها ونتجاوز سلبياتها ونحن نخطط لمستقبل مصر في القرن الجديد .

المصادر والمراجع

أولا – الوثائق :

(أ) كتب وثائقية ونصوص ووثائق منشورة باللغة العربية :

الجمهورية العربية المتحدة : التشريعات المالية والاقتصادية التى استصدرتها وزارتا الاقتصاد والخزانة المركزيتان ، المجلد الثانى من يوليو ١٩٥٧ إلى يونيو ١٩٦٠ (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٠).

– التشريعات المالية والاقتصادية التى استصدرتها وزارتا المالية والاقتصاد فى عهد الثورة، المجلد الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٧ (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٩٦٠).

– وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، بيان فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (١٩٦٠ – ١٩٦٥) (دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، دون تاريخ).

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :

– الكتاب الإحصائى السنوى١٩٥٢/١٩٧٠ (القاهرة ، ١٩٧١).

جمال عبد الناصر :

– فلسفة الثورة، (الدار القومية للطباعة والنشر ، العدد رقم ٣٠٣ ، القاهرة، ١٩٥٣).

- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات ، الأقسام الأول، والثانى ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، [الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٦].

- وثائق عبد الناصر خطب وأحاديث وتصريحات (يناير ١٩٦٧ إلى ديسمبر ١٩٦٨) .

[مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٢].

جمهورية مصر العربية :

قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤.

- القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، قرارات سياسية [الاستعلامات، القاهرة ، ١٩٨٢].

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

بيان عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ [القاهرة ، ١٩٦١].

(ب) إفرنجية :

Foreign Relations of the United States :

- 1952 - 1954 . Vol. IX.

- 1955 - 1957 . Vol.VI

- 1955 - 1957 . Vol. XIV

- 1955 - 1957 . Vol. XV.

- 1955 - 1957 . Vol. XVI.

American Foreign Policy:

- Vol. 1950 - 1955.

- Vol. 1954 - 1955.

- Vol. 1957 - 1959.

ثانياً – مذكرات وذكريات وأوراق شخصية منشورة :

– **إبراهيم زكي قناوى** : سيد عبد العال – [شهادة وزير الرى الأسبق ، صباح الخير، العدد رقم ١٥٩٩، ١٩٨٦/١/٩].

– **إبراهيم شكرى** : قصة كفاح عن نصف قرن – [إعداد : ناجى الشهابى القاهرة ، ١٩٨٤].

– **إبراهيم طلعت** : أيام الوفد الأخيرة – [روز اليوسف ، ١٩٧٦، ١٩٧٧].

– **أحمد أبو الفتح** : جمال عبد الناصر – [المكتب المصرى الحديث ، القاهرة، ١٩٩١].

– **أحمد حسن الباقورى** : ذكريات ثاير تحت العمامة – [أخر ساعة ، يوليو ١٩٨٣].

أحمد حسن الباقورى : بقايا ذكريات – [مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٨٨].

– **أحمد عادل كمال** : النقط فوق الحروف – [الزهراء للإعلام ، القاهرة، ١٩٨٧].

– **أحمد مرقص المراغى** : غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة – [دار النهار، بيروت. ١٩٧٦

- حسن العشماوى : حصاد الأيام ، مذكرات هارب - [دار الفتح ، بيروت، ١٩٨٥].
- حسن عزت : قصة مع العمالقة والأقزام السبعة وثامنهم هيكل - [إيطاليا ، ١٩٨٥].
- حسين حمودة : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين- [الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة، ١٩٨٥].
- حسين الشافعي : شاهد على عصر ثورة يوليو - [كتاب الجزيرة ، العدد الثالث ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤].
- خالد محيي الدين : الآن أتكلم - [الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢].
- زكى مراد : ثورة يوليو قضايا فكرية - [دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٢].
- سامى شرف : سنوات وأيام جمال عبد الناصر [جزآن، مدبولى ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦].
- سعيد مرعى : أوراق سياسية [ثلاثة أجزاء ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨].
- صلاح الدين الحديدى : شاهد على حرب ١٩٦٧ - [دار الشروق ، القاهرة، ١٩٧٤].
- صلاح نصر : مذكرات - [ثلاثة أجزاء ، دار الخيال ، ١٩٩٩].
- عبد الجليل العمرى : ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى - [دار الشروق، القاهرة ، ١٩٨٦].
- عبد الحكيم عامر : ذكريات - [الثورة لا شرقية ولا غربية ، أعداد متفرقة ، يوليو ، ١٩٥٤].

- عبد اللطيف البغدادى : مذكرات - [جزآن ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة، ١٩٧٧].
- عصام حسونة : شهادتى - [الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠].
- على صبرى : قراءة فى أوراق قديمة - [تقديم محمد عروق ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢].
- فتحى رضوان : ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر - [كتاب الحرية ، العدد الثانى ، القاهرة ، ١٩٨٦].
- كمال الدين حسن : قصة نوار يوليو - [المصور ، خمس حلقات ، بداية من العدد ٢٦٧١ فى ١٩/١٢/١٩٧٥].
- محمد نجيب : كلمة للتاريخ - [دار الكاتب النموذجى ، القاهرة ، ١٩٧٥].
: كنت رئيسًا لمصر- [المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤].
- وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو - [دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٨].

ثالثاً - البحوث والمقالات :

- إبراهيم سعد الدين (الدكتور) : المتغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ - [سلسلة كتب وقضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦].
- أمين هويدى : تأميم القناة واستخدام القوة - [وثائق ندوة السويس الدولية ، معركة السويس ٣٠ عاماً ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣].
- ———————— : عبد الناصر ورجاله والقرارات الصعبة - [روز اليوسف عدد ٢٩٩٠ ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥].
- خليل حسن خليل : القطاع العام فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى - [الطليعة ، العدد الثامن، أغسطس ، ١٩٦٥].
- عصام الدسوقى : جمال عبد الناصر ... مؤسس مصر المعاصرة - [الهلال ، عدد مارس ١٩٩٦].
- عبد المنعم القيسونى : المعونات الاقتصادية الأمريكية ومصر- [مجلة أكتوبر، ١٢/١٢/١٩٨٥].
- محمود أمين العالم : التجربة المعاصرة الناصرية بين الحلم والواقع - [مصر المحروسة ، القاهرة ، ٢٠٠٣].
- نزيه نصيف الأيوبى : تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٧ - [مصر فى ربع قرن ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١].
- يونان لبيب رزق : يوليو ١٩٥٢ .... التحدى والاستجابة [الهلال ، عدد يوليو ، ٢٠٠٢].

رابعاً - المؤلفات والدراسات العلمية العربية والمترجمة :

- إبراهيم العيسوى : نمو خريطة طبقية لمصر - [المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٨٩].
- أحار تيشيف : جمال عبد الناصر - [ترجمة د. سامى عمارة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٣].
- أحمد أبو الفتح : التحدى - المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨].
: ناصر - [المكتب المصرى الحديث ، القاهرة، ١٩٩١].
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - [ثمانية أجزاء ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٨٧].
- أسعد عبد الرحمن : الناصرية - ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة [منشورات جامعة الكويت ، ١٩٧٧].
- إسماعيل صبرى عبد الله : تنظيم القطاع العام - [دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩].
———— : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن - [الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨].
- آلان ريتشارد : التطور الزراعى فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠ - [ترجمة : د. أحمد فؤاد سيف النصر ، كتاب الأهالى ، العدد رقم ٣٤ ، القاهرة ، ١٩٩١].
- السيد ياسين (مشرفًا) : الثورة والتغير الاجتماعى [مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧].
- أنتونى ناتنج : ناصر - [ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد ، دار ومكتب الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥.
- أنور عبد الملك : مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون - [منشورات دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٤].

———— : الجيش المصرى والحركة الوطنية – [ترجمة : حسن قبس ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧١].

– إيغور بيليايف وينفيني بريمكاكوف : مصر فى عهد عبد الناصر – [أشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميسى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥].

– إيفاجزوزى : ثورة الإصلاح فى مصر بالأرقام – [النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩].

– بول سيجموند : إيديولوجيات الأمم الآخذة فى النمو – [ترجمة : تيسير محمود فهمى ، الدار القومى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤].

– توم ليتل : جمال عبد الناصر – [نقله إلى العربية ، لجنة من الأساتذة الجامعيين ، منشورات المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٥٩].

———— : السد العالى – [ترجمة خيرى حماد ، دار الكتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨].

– جاك دوماك دمارى لورو : جمال عبد الناصر ... من حصار الفالوجا إلى الاستقالة المستحيلة – [ترجمة : ريمون نشاطى ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٠.

– جمال الدين سعيد : الطريق إلى الاشتراكية [دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢].

– جمال مجدى حسنين : ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى – [دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧].

———— : البناء الطبقى فى مصر (١٩٥٢–١٩٧٠) [دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨١].

- جمال معوض شقرة : الحركة السياسية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٥٤) [رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٨٥].
- ــــــــــــ : الحركة السياسية فى مصر (١٩٥٤ - ١٩٦١) [رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٣].
- جورج المصرى : التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى -[مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة، ١٩٨٩].
- جورج فوشين : جمال عبد الناصر وصحبه [دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠].
- جورج ميرسكى : الجيش والمجتمع والسياسة فى البلدان النامية - [ترجمة دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٧].
- دورين واريتر : الأرض والفقر فى الشرق الأوسط - [ترجمة فى حسن أحمد سليمان ، دار الكتاب العربى، القاهرة ، ١٩٥٠].
- ــــــــــــ : الإصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الأوسط [تعريب : خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣]
- ديزمون ستيوارت : ثورة ناصر - [ترجمة : زكريا حسن ، دار ممفيس للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٠].
- راشد البداوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر - [دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢].
- ــــــــــــ : الفلسفة الاقتصادية للثورة - [النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥].
- روبرت ستيفنس : حوار حول عبد الناصر - [دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢].
- روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٢) - [ترجمة: صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٦].

- سعد الدين إبراهيم : مصر في ربع قرن (١٩٥٢ – ١٩٧٧) [معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١].

- سماح ياسين : البقرات والسنابل والسد العالى – [جمعية بناة السد العالى – [جمعية بناة السد العالى ، القاهرة، ١٩٨٨].

- طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٠) [مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، ١٩٨٧].

- عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى فى القرية المصرية – [دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧].

- ———— : توزيع الفقر في القرية المصرية – [دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩].

- ———— : دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر – [المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨].

- عبد العظيم أبو العطا : مصر والنيل بعد السد العالى – [وزارة الرى ، القاهرة ، ١٩٧٨].

- على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢-١٩٦٦) – [دار المعارف : القاهرة ، ١٩٧٤].

- ———— : خمسة وعشرون عاما .... دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٧) – [الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧].

- صبرى : التطبيق الاشتراكى فى مصر – [الدار القومية للطباعة والنشر : القاهرة ، ١٩٦٤].

- فريد مان : التطـور الرأسـمالى فى مصر والطبـقة العاملـة [ترجمـة : د. زهدى الشـامى ، دار العلم الجديد ، القاهرة ، ١٩٨٩].
- فؤاد مرسى : التخلف والتنمية ، دراسة فى التطور الاقتصادى – [دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨١].
———— : تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر – [دار وهدان للطباعة ، القاهرة ١٩٩٢].
- كارنجيا : كيف نجح عبد الناصر ؟– [ترجمة : خيرى حماد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤].
- محمد دويدار : الاقتـصـاد المصـرى بين التـخلف والتطور – [دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨].
- محمود حسين : الصراع الطبقى فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٧٠)– [نقله إلى العـربيـة ، عبـاس برِّى وأحـمـد واصل – [دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١].
- محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى (١٩٥٢ – ١٩٧٠) – [الهـيـئـة المصـرية العـامـة للكتـاب ، القاهرة، ١٩٧٨].
- ويلتون واين : عبد الناصر .... قصة البحث عن الكرامة – [دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٩].
————
- يوسف أبو الحجاج السـد العـالى والتنمـيـة الاقـتـصـادية – [القـاهرة ، ١٩٦٤].

سابعاً – المؤلفات والدراسات الأكاديمية والمذكرات الإفرنجية :

- Abdel Fadil, Mahmoud,

  Development Income Distribution (New York, 1987).

- Agwari, Mohamed,

  Communism In the Arab East.

  (Bombay Asia Publishing House, 1969)

- Ansarie, Hamied,

  Egypt the Stalled society, (state university of New York press, U.S.A., 1986).

- Baker, Raymond,

  Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat.

  (Harvard University press, U.S.A, 1987).

- Behbehani, Hashim,

  The Soviet union and Arab Nationalism 1917 - 1960 (London, 1986).

- Blum, William,

  The C. I . A. A. Forgotten History (U . S. A., 1986).

- Dayan , Moshe,

  Diary at the Sinai compaign. (New york 1966).

- Gallean, Georges :

  Des Deux Cotes du canal, Egypt - Isreal. (paris, 1958).

- Hermassi, Elbaki,

  The Third world Reassessed. (University of Calfore (alfornia press, 1980).

- Hopwood, Derek,

Egypt ... Politics and society, 1954 -1984, (London, 1985).

- Kennedy, G.,

The Military in third world . (London , 1970).

- Lacouture, Jean.

Nasser. (New York , 1973).

- Littel, Tom,

Modern Egypt. (London, 1986).

Rodunson, Maxime,

Isreal and the Arabs, (second Edition, London, 1982).

الفصل الثانى عشر

التحرر والانفتاح الاقتصادى

(١٩٧٣ - ١٩٨١)

رفعت السعيد

فى أحيان كثيرة تتبدى المسافات شاسعة بين علمى التاريخ والاقتصاد.

ولعل الفارق الأكبر يكمن فى توقيت الكتابة - فما إن يتخذ قرار اقتصادى وحتى قبل أن ينعكس على الواقع حتى يبادر رجال الاقتصاد وربما رجال السياسة إلى تحليله سلبا أو إيجابا. لكن المؤرخ يتعين عليه أن ينتظر، وربما لسنوات عديدة حتى ينضج الحدث المترتب على هذا القرار، يترك بصماته وأثاره على المجتمع، وعلى المواطنين وتتفاعل معطياته وتطبيقاته مع البنية الاقتصادية والمجتمعية لتنضج واقعًا جديدًا.

والآن وقد مضت ثلاثون عاما على بدايات السياسة التى أسميت بالانفتاح الاقتصادى، وتعاقبت حكومات عدة طبقت هذه السياسة وتراكمت النتائج، وتراكمت معها ظواهر عديدة تتعلق بملكية وسائل الإنتاج والبطالة ومستوى المعيشة، والتفاوت بين الدخول. وأثمر ذلك كله واقعًا مجتمعيًا جديداً أصبح من الممكن لعلم التاريخ أن يطل برأسه على الواقع الجديد، وأن يعالج الأمر من وجهة نظر تاريخية.

فقد بدأت سياسات ما أسمى بالانفتاح الاقتصادى فى الواقع القانونى بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤. ولا شك أن ثلاثة عقود من الممارسات تكفى تمامًا للنظر برؤية تاريخية أكاديمية إلى هذه السياسات.

لكن الحقيقة هى أن هذه السياسات قد وجدت جنين وجودها فى سنوات تسبق عام ١٩٧٤، فمنذ أيام ما بعد نكسة ١٩٦٧ بدأت دعوات مترددة، وهمسات غامضة اتخذت مسميات عدة، ارتدى بعضها ثيابا وطنية وحتى ثورية

مثل «اقتصاد الحرب» و«التفكير العلمي» وغيرها، لكنها ركزت نيرانها في الأساس على انتقاد القطاع العام (وكان يستحق الانتقاد) والتشكيك في كفاءته (وكان ذلك صحيحاً) لكن مثل هذه الانتقادات تترجم عادة في الواقع العملي إلى أحد مسارين: إما إلى تصويب أداء القطاع العام وتخليصه من البيروقراطية والفساد ومن ثم النهوض به، وإما إلى الهمس بضرورة التخلص من هذا الكائن، ويصطحب هذا الهمس بحديث مليء بالشغف بفعالية رأس المال الخاص المحلي والأجنبي . وبأهمية الشراكة بينهما وبين رأس المال العام وكانت هذه المزاوجة بداية لازدهار بذور الفساد في جسد القطاع العام.

وتظل مثل هذه الأفكار (وكانت مجرد بالونات اختبار) مغلفة بالخجل حتى رحيل عبد الناصر لتختفي دواعي الخجل تدريجياً، حتى يتفجر الحديث في أبريل ١٩٧٣ على صفحات الجرائد عن أهمية وضرورة تحقيق «انفتاح» اقتصادي كإنقاذ لا بديل عنه للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن التردد ظل سيد الموقف، فالقطاع العام هو عصب الاقتصاد، وعماله هم عصب الطبقة العاملة. وإنتاجه ضروري للاستعداد للحرب(*).

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووهج الانتصار الذي صاحبها فرصة لتمرير مكثف للدعوة «للانفتاح» ومن ثم تهيأت الفرصة لصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمسمى «بقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة».

(*) نلاحظ دوماً أن القاموس الحكومي المصري يستطيع أن يتخذ مسميات جاذبة ليطلقها على سياسات غير جاذبة مثل: «اقتصاد الحرب»، «الرؤية العلمية للاقتصاد»، «الانفتاح» أو (هو لغوياً عكس الانغلاق) و «تحرير الاقتصاد» (وهو عكس التقييد) والإصلاح الاقتصادي ثم تعبير غامض هو «التثبيت والتكيف الهيكلي» ثم أخيراً استخدمت عبارة «الليبرالية الاقتصادية»، دون أي حديث عن ليبرالية المجتمع، أو ليبرالية الوضع السياسي .

وفى اعتقادنا كانت النتائج الواقعية لهذه السياسات بغض النظر عن التسميات التى اتخذتها مأساوية. وتعثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمت بما استدعى إطلاق صيحات الإصلاح، أو فتح «طريق جديد» دون جدوى.

* * *

ولنبدأ من البداية: فبعد هزيمة العدوان الثلاثى فى حرب السويس، انتهجت مصر أو حاولت أن تنتهج طريق التنمية الاقتصادية المستقلة لبناء اقتصاد وطنى حديث، يقوم على التصنيع، والتصنيع الثقيل، ويكسر حاجز التبعية للقوى الرأسمالية العالمية. واستطاعت مصر بفضل المثابرة والإصرار أن تسير بخطوات حاسمة فى طريق التحرر الاقتصادى، وإن ظلت تدور فى إسار السوق الرأسمالية العالمية.

ثم جاءت خطوات حاسمة أسمت نفسها التحول الاشتراكى أدت إلى تباعد مصر عن السوق الرأسمالية العالمية. وكان المعبر الأساسى لإرساء القاعدة المادية للتحول مستقبلا إلى الاشتراكية هو قيام قطاع عام قادر على قيادة عملية التحول هذه، وعلى نظام تعاونى زراعى يستطيع أن يضع حداً للتفتت فى الملكيات الزراعية ويقدم حلولا لمشاكل صغار الفلاحين وللتخلف الممتد لأمد طويل فى الريف المصرى.

بيد أن قضية التنمية الاقتصادية لم تلبث أن اصطدمت منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى برفض شديد لأسلوب التنمية المخططة، ولأهداف التحول الاقتصادى والاجتماعى المعلنة. ومورست ضغوط خارجية عربية لإعادة مصر إلى حظيرة التبعية الاستعمارية من جديد، ثم أضافت الهزيمة العسكرية أسباباً جديدة إلى أسباب تعثر التنمية الاقتصادية. واضطرت السلطة إلى تقديم التنازلات لقطاعات معينة من الرأسمالية الوطنية، واتخذ ذلك صوراً عديدة من رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية، وإباحة الاستيراد بدون تحويل عملة، وإيقاف عملية الانتقال التدريجى لقطاعى تجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام. بما أتاح لقطاعات هامة

من الرأسمالية الوطنية أن تنمو فيما بعد نمواً كبيراً. وتكونت فئات من الرأسمالية الكبيرة تعتمد على المضاربة وتكتسى بطابع بيروقراطى أو طفيلى، واستندت إلى نفوذها المالى للدعوة إلى مراجعة المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى من أجل إتاحة الفرصة لها كى تفرض سيطرتها الكاملة على المجتمع بأسره.

وهكذا وقعت عملية التنمية الاقتصادية فى فخ خطير، انعكس فى النهاية فى صورة هبوط لمعدلات الاستثمار. وبدلا من القول بألا تقل نسبة الاستثمار عن ٢٠ فى المائة من الدخل القومى السنوى، انخفضت نسبة الاستثمارات فى السنوات الأخيرة قبل حرب أكتوبر إلى ١٠ فى المائة و١١ فى المائة. وكان السبب المباشر لذلك، بالإضافة إلى الاعتمادات المقررة لإدارة المعركة، هو عجز المدخرات المحلية، وليس بسبب عجز قطاع الأعمال العام، ولكن بسبب عدم نمو المدخرات الخاصة التى هبطت إلى أقل من ٨ فى المائة من الدخل القومى. ومن ثم كانت الحاجة تشتد سنة بعد أخرى إلى استجلاب تدفق مالى من الخارج.

وفى عام ١٩٧١ جرت أول محاولة لاستدعاء رأس المال الأجنبى. فصدر القانون رقم ٦٥ للمال العربى والأجنبى. لكن أوضاع الصراع مع الاحتلال الصهيونى لسيناء لم تتح له فرصة التطبيق. وقبل حرب أكتوبر بقليل، أعيد طرح القضية من جديد تحت اسم «الانفتاح». بيد أن حرب أكتوبر ذاتها هى التى أتاحت لهذه الدعوة بالفعل فرصة للتحقيق.

فالقضاء على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر، وانفجار أزمة الطاقة فى الغرب نتيجة لاستخدام سلاح البترول العربى، جعلا للرأسمالية العالمية مصلحة فى الاندفاع بأسلوب جديد نحو المنطقة العربية، بهدف الاستفادة من مكانة مصر بين العرب، وذلك لضمان استمرار تدفق البترول إلى السوق الرأسمالية العالمية.

وهكذا وبفضل حرب أكتوبر، لاحت بارقة تشير إلى إمكانية حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية وهى المشكلة التى ما لبثت أن ازدادت تعقيداً بإضافة أعباء التعمير

إليها. إذ وضعت قضية تعمير منطقة القناة موضع التنفيذ. ولم يكن بالإمكان طرح قضية التعمير إلا كجزءٍ لا يتجزءٍ من القضية الأكبر وهى قضية التنمية الاقتصادية التى كانت قبل حرب أكتوبر وما زالت بعدها هى القضية الرئيسية الملحة فى بلادنا. ولا يمكن الفصل بحال من الأحوال بين القضيتين، وإلا سلكت كل من القضيتين مساراً منفصلا ومتناقضًا، واتخذت لنفسها حلولا مستقلة ومتعارضة، تكون نتيجتها فى النهاية إلحاق أبلغ الضرر بالقضيتين كلتيهما.

ثم جاءت ورقة أكتوبر فدشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادى وهيأت المناخ لصدور قانون جديد للاستثمار الأجنبى.

* * *

عن مجالات الاستثمار الأجنبى:

وطبقًا للقانون الجديد أصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبى: التصنيع الخفيف والثقيل، التعدين، الطاقة، السياحة، النقل بما فيه النقل الداخلى، استصلاح الأراضى واستزراعها، تنمية الإنتاج الحيوانى والثروة المائية، الإسكان فوق المتوسط والإدارى، مشروعات الامتداد العمرانى، شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، شركات إعادة التأمين بالعملات الحرة، والبنوك التجارية بالمشاركة مع رأس مال محلى مملوك للمصريين لا تقل نسبته عن ٥١ فى المائة. ثم يضيف القانون إلى المجالات السابقة عبارة (وغيرها من المجالات)، بحيث يصبح التعداد السابق تعدادًا على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا فإن جميع مجالات النشاط الاقتصادى قد صارت مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى بالفعل.

ومن هنا أصاب القانون الجديد عدداً من المقومات الأساسية لاقتصادنا بضرباته.

– فقد فتحت مجالات التصنيع والتعدين أمام رأس المال الأجنبى. وكان «الميثاق» يوجب نصاً «أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة للشعب. وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله». وهكذا كان صدور هذا القانون هو الخطوة الرسمية والقانونية الحاسمة فى تحدى أدوات النظام الناصرى ومواثيقه، وتخليق نظام جديد.

– كما فتحت مجالات البنوك وإعادة التأمين أمام رأس المال الأجنبى. وكان الميثاق يوجب «أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة، فإن المال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المقامرة. كذلك فإن شركات التأمين لا بد أن تكون فى إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها». وكانت هذه هى الخطوة الثانية، ثم أتت الخطوة الثالثة، وهى:

– فتح مجال الاستيراد أمام مشروعات الاستثمار الأجنبى، فالقانون يسمح لها بأن تستورد دون ترخيص، بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه لإقامتها ثم تشغيلها، من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل. وكان الميثاق يوجب «أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب. وفى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام».

ولقد تدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد وحتى قبل إصدار القانون. فحتى منتصف فبراير ١٩٧٤، كانت هيئة استثمار المال الأجنبى قد تلقت عروضا بالاستثمار تمثل ٢٢٣ مشروعا تبلغ رءوس أموالها ١٧٣,٥ مليون جنيه. لكنها بعد المناقشة لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعا برأسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه. وكانت جميعا فى المجالات الثلاثة المألوفة: مشروعات سياحية برأسمال ٥٤,٥ مليون جنيه، ومشروعات بلاستيك برأسمال ٤٣ مليون جنيه، ومشروعات إسكان برأسمال ٣٨ مليون جنيه – فهل كانت السياحة والبلاستيك والإسكان هى المجالات التى تتحرق شوقا إليها تنمية الاقتصاد المصرى؟ وحتى هذه ظلت ولأمد طويل دون أن ينفذ منها

أى مشروع. وفى منتصف مايو ١٩٧٤ قبلت الهيئة ١٤ مشروعا للاستثمار الأجنبى لم تكن أفضل بكثير عما سبقها - فإلى جانب بعض الصناعات الاستهلاكية الصغيرة (الأحذية ، الأثاث) قدمت مشروعات للسياحة (من الفنادق إلى حوض سباحة على النيل)، وبجانبها جميعا مشروعات الإسكان المألوفة. ثم وبعد صدور القانون شهدت البلاد نوعا من الغزو الخارجى: كثير من المشروعات الوهمية والمشروعات الاستغلالية الصارخة، وقليل من المشروعات الجادة. مع محاولات كثيرة لبيع وتسويق الآلات الراكدة فى بلادها والتكنولوجيا التى صارت متخلفة ولم يعد الغرب بحاجة إليها وعروض قليلة لمشروعات مشتركة نافعة فى الصناعة والإسكان والسياحة، وافقت عليها الهيئة وبلغت قيمتها ١٠٠ مليون فقط. واعتمدت عليها الخطة الانتقالية حتى نهاية عام١٩٧٥ وذلك من جملة استثمارات مطلوبة تبلغ ١١٨٠ مليون جنيه.

والواقع أن المشروعات الأجنبية لم تعد - ومنذ ذلك الحين- تعوزها الضمانات والامتيازات كى تتدفق، فلقد أغدق عليها القانون حماية تجعل منها اقتصاداً قائماً بذاته داخل اقتصادنا القومى، متميزاً ليس فقط عن القطاع العام بل وعن القطاع الخاص المصرى نفسه.

١ - فلا يجوز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها.

٢- تعتبر المشروعات الأجنبية من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها.

٣ - لا تسرى عليها تشريعات ولوائح وتنظيمات القطاع العام والعاملين فيه، ولا تخضع لنظام انتخاب ممثلى العمال فى مجال الإدارة، ولا لنظام توزيع الأرباح على العاملين.

٤ - ثم وبالإضافة إلى إباحة الاستيراد، يكون للمشروع الأجنبى حق فتح حسابات بالنقد الأجنبى يستخدمها دون إذن أو ترخيص خاص، لدفع قيمة وارداته

السلعية والاستثمارية والمصروفات غير المنظورة وسداد أقساط القروض الخارجية وفوائدها ولأداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع.

٥ – تعفى المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، وتعفى الأسهم من الدمغة ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات يمكن أن ترفع إلى ثماني سنوات.

٦ – يجوز إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروع الأجنبي من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم.

٧ – تعفى من الضريبة العامة على الإيراد جميع الأرباح الموزعة بواسطة المشروع الأجنبي بحد أقصى ٥ في المائة من قيمة حصة الممول.

٨ – تعفى الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع الأجنبي من جميع الضرائب والرسوم.

٩ – لا تخضع مباني الإسكان الإداري وفوق المتوسط التي يقيمها الاستثمار الأجنبي لنظام تحديد القيمة الإيجارية.

١٠ – يسمح للخبراء الأجانب العاملين في المشروع الأجنبي بتحويل حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت لا تتجاوز ٥٠ في المائة من مجموع ما يتقاضونه.

١١ – للمشروع الأجنبي حق إعادة تصدير رأس المال المستثمر بعد مضي خمس سنوات من استثماره، وله تحويل عائده بالكامل إلى الخارج في حالات معينة وتحويل أرباحه في حدود صادراته في حالات أخرى.

وهكذا يتضح أن نظام الاستثمار الأجنبي قد سمح له بأن يشكل بمشروعاته اقتصاداً قائما بذاته داخل الاقتصاد القومي . وبغض النظر عن تخلي الدولة في القانون عن بعض حقوق سيادتها تجاه المشروعات الأجنبية نتيجة لإعفائها من جميع قوانين المرحلة الناصرية من حيث الملكية والنشاط والإدارة والعمالة والأرباح

والاستيراد والنقد الأجنبى، فإن هناك ملحوظتين على جانب كبير من الأهمية تقفزان أمام أعيننا وهما:

أولاً: أن رأس المال الأجنبى الذى بدأ يتجه طبقا لمصالحه وحدها نحو القبول بتصنيع معين للبلدان النامية، إنما يأتى بغرض الربح والربح الأعلى، مما يمكن أن يعرض الاقتصاد القومى لهزات الاقتصاد الرأسمالى عالميًا ومحليًا، فالرأسمالية العالمية هى التى تتحكم فى أسعار المواد الأولية واحتكارها شبه مطلق فى تحديد أسعار المنتجات الصناعية من آلات إنتاجية وسلع وسيطة واستهلاكية. وفى الوقت نفسه فتح الباب واسعا أمام تحويل المشروعات الأجنبية إلى وسيلة لتسريب مواردنا إلى الخارج وبعبارة أخرى أصبح وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادى الذى كان يعقد عليه الأمل فى استمرار التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ثانيا: كان من الطبيعى أن الحماية التى يتمتع بها القطاع الأجنبى تمتد إلى رأس المال المحلى الذى استطاع أن يلعب نفس الدور، أو الذى شارك رأس المال الأجنبى فلم يكن منطقيًا فعلاً أن يقتصر التمتع بكل الضمانات والامتيازات على المستثمر الأجنبى ويحرم منها المستثمر المصرى المماثل. ومن ثم فقد استمتعت تلك الفئات المحلية القادرة على مشاركة رأس المال الأجنبى أو مجازاته بمزايا تفوق القطاع العام والقطاع الخاص الذى لا يستمتع بشراكة أجنبية أو يتماثل معها: وتعليقًا على ذلك صرح الدكتور محمود القاضى فى اللجنة التحضيرية لمناقشة مشروع القانون قائلاً: «كنا فى فترة سابقة نجعل دور القطاع الخاص فى الأعمال محدودًا بينما نوسع دور القطاع العام، أما الآن فإننا أخشى على القطاعين العام والخاص من منافسة المشروعات الأجنبية المستثمرة ومثيلاتها من المشروعات المصرية».

* * *

وفى ندوة عقدتها جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء فى شهر يونيو ١٩٧٤ تحدث السيد مصطفى كامل مراد عضو مجلس الشعب، قائلاً : إن «وزير التعاون الاقتصادى فى ألمانيا الغربية قال لى: لا نستطيع أن نأتى إلا بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى . رأس المال لا يأتى بمفرده وإنما يأتى مع نشاط قطاع خاص فى مصر».

وبالفعل صدر قانون الاستثمار الأجنبى وهو ينص على أن توظيف المال المستثمر إنما يتم فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص، فلقد صارت المشاركة هى مطلب الرأسمالية العالمية عندما تستثمر أموالها فى البلدان النامية المهمة، وذلك كى تستفيد من الوضع الممتاز الذى تتمتع به الرأسمالية المحلية. وهذه الرأسمالية المحلية بدورها تتخذ من مقدم رأس المال الأجنبى وتمتعه بامتيازات وضمانات مهمة فرصة للتمتع بالمزيد من النفوذ أولاً: باسم المساواة بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية وثانيًا بحكم المشاركة فى المشروعات الأجنبية التى يمكن أن تكون بدورها قطاعًا قياديًا بحكم نوعيته ونفوذه. وهو ما أشار إليه فى الندوة المذكورة السيد حسن زكى رئيس بنك القاهرة، حين أدلى بملحوظة بالغة الأهمية. قائلاً: «لا نستطيع أن نتجاهل أن البنك الأجنبى له أغراض سياسية. يدخل السوق ويعطى السلف لناس قد لا يستحقون السلف . يفعل ذلك ليربط نفسه بناس أو شخصيات لها مفاتيح فى الدولة». من هنا يبدو خطر أن تتم التنمية الاقتصادية لحساب فئة خاصة من فئات المجتمع هى فئة الرأسماليين والمديرين والأعوان وتمكينها من أن تشكل رأسمالية كبيرة وثيقة الصلة بالرأسمالية الأجنبية أو تعيش فى كنفها.

ومن ثم وباسم تشجيع الاستثمار الأجنبى، سارعت الرأسمالية المحلية بالمطالبة بجملة من الطلبات يمكنها أن تشكل مناخًا معينًا.

وهو ما تحقق بالفعل وانتهى بعمل حكومى متواصل وتشريعات متكاثرة استهدفت فى الواقع الفعلى إثراء الأثرياء وإفقار الفقراء، الأمر الذى خلق فجوة واسعة

فى مستويات الدخول، البعض صعد إلى أعلى حتى بلغ مستويات غير مسبوقة والبعض هبط وواصل الهبوط إلى هاوية غير مسبوقة أيضًا. وشمل هذا الهبوط فئات واسعة من الطبقة الوسطى التى ظلت دوما عصب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى مصر.

وبالفعل أصبح من حق القطاع الخاص حرية استيراد مستلزمات الإنتاج، وإعداد حملات الإعلان لترويج صادراته والاحتفاظ بحصيلة صادراته بالنقد الأجنبى، وله حرية استخدامها. يبدو أن حرية الاستيراد هذه لم تجلب آلات ولا مواد خام فى الأساس، وإنما جلبت سلعًا وأدوات استهلاكية وغذائية وترفيهية، بحيث أصبحت فى بعض الأحيان تهدد بوقف نشاط عدد من وحدات الإنتاج المحلى وتهدد صغار المنتجين والحرفيين الذين لا يجدون خاماتهم ومعداتهم إلا فى السوق السوداء وتهدد المواطنين الذين يعانون من الارتفاع السريع والمضطرد لأسعار كل مستلزمات حياتهم.

ومهما كانت خطورة المشاركة، بين الرأسمالية المصرية والأجنبية، فهى أهون بكثير من انفراد المشروع الأجنبى وحده بالاستثمار. ومع ذلك فالقانون يجيز انفراد المستثمر الأجنبى فى جميع الأحوال. فهو يجيز انفراد رأس المال الأجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال متى كانت مشروعات تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج، وهو ما تم بالفعل، ثم يجيز القانون الانفراد أيضًا فى جميع المجالات الأخرى، بقرار من هيئة الاستثمار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس إداراتها وبذلك تنفرد الهيئة فى الواقع بسلطة تقديرية خطيرة الشأن.

وهكذا تحقق لكبار الرأسماليين المصريين والأجانب على السواء ما كانوا يطمحون إليه من إطلاق العنان لقوى السوق وقوانين السوق، وسيادة قوانين التطور الرأسمالية من قانون العرض والطلب وقانون الربح الأقصى، إلى قانون التمركز وقانون التمركز إلى قانون النمو غير المحدد لرأس المال. ومن ثم أطلق العنان بالذات لسيادة السوق السوداء وفقدت الحكومة سيطرتها على الأسعار فالتهبت موجات الغلاء

وانتشر بالمقابل نمط استهلاك طفيلي شديد الوطأة وشديد الخطر على الحياة الاجتماعية .

وفى هذا الإطار بدأت عملية متواصلة تركت تصفية القطاع العام وبيعه بأبخس الأثمان وحتى تلك المنشآت التى لم يتمكنوا من خصخصتها، فقد تركت لمصير حدد مسبقا وهو الفناء. فقد خطط لها أن تبقى عاجزة وذلك بأن يصفى الدور القيادى للقطاع العام فى الاقتصاد القومي، هذا الدور الذى تمثل فى السيطرة على الصناعات الأساسية والتجارة الخارجية وتجارة الجملة وكل البنوك وشركات التأمين ، فإذا ما فقد القطاع العام سيطرته القيادية فى توجيه التنمية الاقتصادية، أصبحت القيادة لرأس المال الخاص. لكنها قد تكون لرأس المال الخاص بالاسم بينما تنتقل القيادة الفعلية إلى أيدى رأس المال الأجنبى.

* * *

ثم... ما النتائج:

يمكن القول إن أولى هذه النتائج هى أن مصطلح الأزمة الاقتصادية لم يختف من حياتنا طوال العقود الثلاثة الماضية، كما أن المشكلات الكبرى التى ظلت موضع النقاش العام بين الاقتصاديين والسياسيين وبين سائر المهمومين بقضايا الوطن فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات لم تزل قائمة، ولم يزل الجميع يتجادلون بشأنها ونحن فى العام السابع من الألفية الجديدة ولعل هذا هو أكبر دليل على فشل هذه السياسات الانفتاحية التى طبقت وبإصرار على امتداد العقود الثلاثة المنصرمة. وهكذا تفاقمت من المشكلات التى أصبح بالإمكان تسميتها بالمشكلات المزمنة، وهى تلك المشكلات القديمة/الجديدة التى يتعين علينا أن نتذكرها من أجل أن نعرف إلى أين انتهى بنا الانفتاح، ولكى نقف على الحصاد الحقيقى لهذه السياسة يمكننا بسهولة أن نرصد عديداً من المشكلات التى صارت مزمنة:

(١) ضعف أو بطء النمو الاقتصادى، وذلك باستثناء مدة قصيرة فى السبعينيات ارتفع فيها معدل الاستثمار ومعدل النمو، ولكن دون أن يسفر ذلك عن زيادة ملموسة في الطاقات الإنتاجية لمصر.

(٢) مشكلات القوى البشرية، وبخاصة البطالة، وتردى مستوى الطاقات البشرية، وهو أمر يتصل اتصالاً وثيقًا بمشكلات التعليم والصحة التى تفاقمت فى السنوات الأخيرة.

(٣) التضخم، بما يعنى الارتفاع الكبير فى الأسعار، وذلك على الرغم من تراجع معدلاته في أوائل التسعينيات للضغط الشديد فى الإنفاق العام الذى تحملت أعباءه الطبقات الفقيرة وذات الدخول المنخفضة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وإذا كان تخفيض سعر الصرف فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ (والمشهور خطأ بتعويم أو تحرير سعر الصرف) قد ساعد فى تأجيج نيران التضخم، فإن اشتعال هذه النيران كان أمرا محتوما مع استمرار ضعف الإنتاج الوطنى وقصوره عن تلبية الطلب المحلى.

(٤) سوء توزيع الدخل وتفاقم اتساع دائرة الفقر، فالفوارق فى مستويات الدخول والفوارق الطبقية فى اتساع مستمر، بعد يوم تنحدر فئات كثيرة فى المجتمع إلى ما دون خط الفقر، وتنضم إلى صفوف المتعطلين والمهمشين، والعاجزين عن التوصل إلى مستوى معيشة مقبول. وكنموذج واحد من حالات تتكرر كثيراً أعلن مؤخراً عن أن مسئولاً سابقًا تولى موقعًا قياديًا فى أحد المصارف بمرتب نصف مليون جنيه شهريا فإذا قورن هذا المرتب بالحد الأدنى للأجر أو ما يسمى تأدبًا بالأجر التأمينى نجد أن النسبة بينهما ١ : ٤٠,٠٠٠، وإذا علمنا أن البعض من كبار المسئولين عن مؤسسات إعلامية ذات صبغة قومية يتقاضى ما يقرب من مليون جنيه شهريا فإن النسبة تصل إلى ١ : ٨٠,٠٠٠ وهو ما لا يحدث فى أى مكان من العالم مع العلم أننا لا نتحدث عن رأسماليين أو أصحاب مشاريع خاصة وإنما عن موظفين عموميين يتقاضون رواتبهم من المال العام.

(٥) افتقاد التخطيط الجاد، وإطلاق العنان لقوى سوق متخلف غير قادر على ضبط حركته ذاتيا حسبما تقول كتب الاقتصاد التقليدية، وإهدار القاعدة المادية الأساسية التى لا بد وأن يرتكز عليها التخطيط وهى القطاع العام.

(٦) الإفراط الشديد فى الاعتماد على الخارج اقتصادياً وتكنولوجيًا، بل وثقافياً وسياسياً، واستمرار الاعتماد على التمويل الأجنبى، فالدين الخارجى ما زال ضخما - رغم التخلص من نصف هذا الدين فى أوائل التسعينيات ليس بفضل جهود السياسة الاقتصادية، ولكن مكافأة لمصر على دورها فى حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى - ولم يزل المسئولون يعولون على تطوع الأجانب لحل مشكلاتنا بالاستثمار فى بلادنا، وكأن الأعوام الثلاثين لم تثبت بعد أن هذا مجرد وهم وخداع للنفس.

(٧) اختلال مالية الدولة والإفراط الشديد فى تمويل الإنفاق العام بالاستدانة من الداخل إلى جانب الاستدانة من الخارج، حتى أصبح المجتمع المصرى مجتمعا «يعيش على النوتة»، إن الدين الداخلى يتضخم من عام لآخر، وأصبحت أعباؤه تزيد على مخصصات أجور ٣,٥ مليون موظف مصرى يعملون فى الحكومة! بل إن هذا الدين وفوائده وأقساطه أصبح سببا من أسباب التضخم الذى اكتوى المصريون بدوره، والسبب الأعمق لهذا التضخم هو العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة.

(٨) الخلل فى ميزان المدفوعات، وذلك من جراء الزيادة الكبيرة فى الاستيراد مع عدم القدرة على زيادة الصادرات، ولذلك لم تزل المقولة التى كنا نصف بها حال الاقتصاد المصرى فى السبعينيات صحيحة فى الوقت الراهن: الاقتصاد المصرى يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدِّر، ولم يكن الثبات النسبى فى سعر الصرف فى أكثر سنوات التسعينيات غير ثبات مصطنع، ساعدت عليه سياسات عالية التكلفة على رأسها الرفع الكبير لسعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، والإكثار من إصدار أذون الخزانة، كما ساعد على تحقيقه إلغاء جانب من ديون مصر الخارجية وإعادة جدولة ما تبقى منها. وأخيرا فإن الانكماش المتعمد عبر برنامج التثبيت الاقتصادى قد حد من الطلب على النقد الأجنبى، فاستقر سعر الصرف خصوصاً مع

زيادة حصيلة النقد الأجنبى من مصادر متنوعة، ولكن لم يلبث السعر أن عاد للتدهور بعد ما استنفدت هذه السياسة أغراضها، وبعد ما أصبح من المستحيل استمرارها. وكان هذا التدهور أمراً متوقعًا بالنظر إلى غياب الإصلاح الجاد فى الاقتصاد الحقيقى أو ما يطلق عليه «الاقتصاد العينى» أى فى القاعدة المادية للاقتصاد المصرى، ومن ثم غياب النمو فى القدرات الإنتاجية الوطنية واستمرار الخلل فى مالية الدولة وفى العلاقات الاقتصادية لمصر بالخارج.

(٩) الخلل فى الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى، حيث حدث تضخم ملحوظ فى قطاعات التجارة والتوزيع والخدمات، مع ضمور ملحوظ فى قطاعات الإنتاج المادى، لا سيما الزراعة والصناعات التحويلية، ولم يزل الاعتماد كبيرا على الموارد الطبيعية كالسياحة وقناة السويس والبترول - وإن كان ميزان المدفوعات البترولى قد شابه العجز فى بعض السنوات الأخيرة، ولم يعد يحقق سوى النذر اليسير من الفائض الصافى، وربما يعوضه مستقبلاً تصدير الغاز الطبيعى، على ما فى ذلك من إهدار لمصدر طاقة نظيفة يرى بعض الخبراء أن الحكمة تقتضى ادخاره لاحتياجات التنمية فى المستقبل، وكذلك ما زال الاعتماد كبيراً على تصدير العمالة المصرية من أجل الحصول على ما تحوله للبلاد من نقد أجنبى، بدلاً من أن يكون الاعتماد على تصدير سلع وخدمات تنتجها هذه العمالة فى بلدها. وعلى أية حال فإن أسواق العمالة بالخارج سواء فى السعودية ودول الخليج أو ليبيا أغلقت أو تكاد أن تغلق فى وجه العمالة المصرية، الأمر الذى يمثل عبئا إضافيًا على اقتصادنا.

(١٠) التفريط فى الطاقات الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع العام الذى تضاءل مردوده الاقتصادى، وخيم عليه الركود، وتراكمت مشاكله بعد ما أهملت الدولة طوال ثلاثين عامًا تزويده بالاستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد والتطوير الإدارى والتكنولوجى، وبعدما باعت الدولة الوحدات الرابحة فيه، وتركت الوحدات الخاسرة أو المتعثرة لعوامل الزمن وإهمال التجديد والتطوير والصيانة. وفى المقابل ألقت الدولة بعبء التنمية على كاهل القطاع الخاص المحلى الذى تبين أنه لا قدرة له على حمل مثل

هذا العبء، وعلى القطاع الخاص الأجنبي الذى ثبت أنه غير قابل للاستجابة طالما ظلت الركائز الأساسية للاقتصاد المصرى مختلة، وطالما استمر نمط الإدارة السقيم لهذا الاقتصاد، وطالما تفاقمت حالات الفساد مستندة إلى الأوضاع البيروقراطية. مكونة حاجزاً يمكن تسميته بحلف الفساد والبيروقراطية. وذلك على الرغم من كل ما قدم لهذين القطاعين من إعفاءات ضريبية وجمركية وامتيازات وضمانات وحصانات.

(١١) التواضع الشديد فى معدلات الادخار المحلى، وانفلات الاستهلاك والاستيراد الترفى من جانب الطبقات ذات الدخل المرتفع، خصوصاً مع تحرير التجارة الخارجية وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود. وبطبيعة الحال فإن ضعف معدلات الادخار يؤدى إلى ضعف معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، أو إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحفاظ على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادى عند حد أدنى.

(١٢) غياب البحث العلمى والتطوير التكنولوجى المساند للتنمية الوطنية ومن ثم استمرار التبعية التكنولوجية والعودة إلى الأشكال الفجة منها، مثل تنفيذ المشروعات على أيدى الأجانب بنظام تسليم المفتاح، بل والاعتماد على الأجانب فى صيانة المعدات والآلات بعد توريدها.

(١٣) المشكلة السكانية وهى مشكلة يتردد ذكرها ليس فقط من جانب المسئولين، بل ومن جانب قطاع كبير من الصفوة والجمهور العام، ويجرى التعامل معها على أنها سبب من أسباب مشكلاتنا الاقتصادية، ولكن الأرجح هو أن الزيادة السكانية ليست سببا للمشكلة الاقتصادية أو للتخلف، وإنما هى نتيجة لهما، وهى محصلة العجز أو البطء فى علاجهما. ومن جانب آخر فإن المشكلة السكانية حسبما تفصح عنه الإحصاءات الرسمية قد أصبحت تحت السيطرة إلى حد كبير، حيث أصبح هناك اتجاه عام راسخ لانخفاض الخصوبة ولتراجع معدل الزيادة السكانية لأسباب متنوعة لا مجال لتفصيلها الآن.

(١٤) البيروقراطية وضعف الكفاءة وانتشار الفساد والأنشطة الطفيلية، واستمرار هذه المشكلات يعنى أنه لم يحدث علاج حقيقى لأى من الأسباب الجوهرية التى تؤدى إلى ظهورها، مثل تواضع مستويات الأجور خصوصًا لموظفى الحكومة والقطاع العام، ومثل الاتساع المتزايد فى الفوارق بين الطبقات، ومثل غياب الشفافية وإعمال قواعد ثابتة للثواب والعقاب كعناصر مستقرة فى نظم الإدارة والمتابعة المعمول بها، ويتصل بذلك غياب المشاركة الحقيقية من جانب الشعب فى تحديد أولويات التنمية وفى اختيار السياسات الملائمة لمواجهة المشكلات الاقتصادية وسائر المشكلات التى يتعرض لها المجتمع، وغياب الدور الشعبى فى الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

(١٥) غياب دور ريادى لمصر فى حشد جهد عربى وإفريقى أو دور بين دول العالم الثالث بوجه عام، يساند الجهد الوطنى فى التنمية، وبعد ما كانت مصر قائدة ورائدة فى جمع كلمة الدول النامية وتكتيل الدول العربية والإفريقية فى الخمسينيات والستينيات، تباعدت وانزوت لسنوات طويلة من السبعينيات والثمانينيات. وعندما عاودها الشعور بالحاجة إلى مثل هذه التكتلات والتجمعات، تحولت إلى مجرد مراقب كما فى حالة انضمامها كعضو مراقب فى الاتحاد المغاربى، أو انضمت كمشارك أخير كما فى حالة انضمامها إلى الكوميسا (السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى)، وذلك بعد ما قامت هذه السوق وتوسعت على أيدى الأفارقة. وتتجلى نتائج هذا الانسحاب فى أوضاع مأساوية إذ فشلت مصر مثلاً فى الحصول على أى موقع ذى قيمة فعلية فى هيكل البرلمان الإفريقى، ثم حاولت أن تكون مقرًا له ففشلت مرة أخرى وحصلت جنوب إفريقيا على المقر وعلى منصب رئيس البرلمان، وعندما فتح باب النقاش حول توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن وقفت جنوب إفريقيا لتنافسها.

وعلى الرغم من محاولة تنشيط التعاون العربى ودخول مصر فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى يناير ١٩٩٨، وكذلك دخولها فى اتفاقات تعاون مع أكبر عدد من الدول العربية كمناطق التجارة الحرة الثنائية أو الثلاثية وما إلى ذلك. فما زال الدور الريادى لمصر فى دفع مسيرة التعاون أو التكامل الاقتصادى العربى الحقيقى،

أى التعاون الإنتاجى، غائبا، ويظل التبادل التجارى محدود الكمية ومحدود الفائدة فى الظروف الحالية لضعف الاقتصادات العربية، وذلك على الرغم من محاولات تيسيره وتوسيع نطاقه. وفى المقابل نرى استسلاما كبيرا من جانب مصر للمخططات الغربية التى ترمى إلى إدخالها فى مناطق النفوذ والسيطرة لأوروبا وأمريكا، كالشراكة الأوروبية، ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية.

* * *

لكننا يتعين علينا أن نقرر أن مقولة «الانفتاح الاقتصادى» قد تعززت إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة لسببين أساسيين :

انهيار ما كان يطلق عليه المعسكر الاشتراكى، فتصور البعض أنها تمثل انهياراً لفكرة القطاع العام فى حين أن القطاع العام وجد فى مصر مثلاً منذ عهد محمد على ثم فى مرفقى السكة الحديد والبريد فى القرن التاسع عشر، ووجد ولم يزل فى كثير من الدول الرأسمالية العريقة وخصوصاً فى مجالات محددة.

العولمة وما تفرضه من توجهات بشأن اقتصاد السوق وتحريره، وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية (الجات) والقول بضرورة امتناع الحكومات عن أى نشاط إنتاجى، وفتح الاقتصاد الوطنى أمام تدفقات الأموال والسلع الأجنبية.

وأخطر ما فى هذه المقولة هو تعميمها بشكل فج على كل دول العالم وكل الاقتصاديات بغض النظر عن درجة ومستوى نضجها ومدى قدرتها على تحمل نتائج تطبيق ما يطلق عليه النتائج الحتمية للعولمة.

ويروج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ويدعمهما أوركسترا عالمى ومحلى يروج لهذه المقولات مؤكداً أن قطار العولمة يسرع وأن من يقف فى وجهه مصيره الانهيار، وأن من لا يلحق به مصيره الفناء.

إن هذا التعميم خاطئ سواء من الناحية الفلسفية أو من الناحية الواقعية. فتطبيق «منتجات» العولمة لا يثمر ذات الثمار في كل مكان، فالزمان والمكان ودرجة نمو وتطور الاقتصاد المحلى تغير النتائج بشكل كبير جداً.

وإذا أتينا إلى مصر نجد أن اقتصادها قد عانى ولم يزل من صفات وأوضاع جعلت من التوافق الإيجابى مع نتائج تطبيق سياسات الانفتاح أمراً شبه مستحيل، فعلى سبيل المثال:

تتطلب عملية الانفتاح على السوق العالمى وعلى الاستثمارات الأجنبية اقتصادا ناضجًا ومستنداً إلى معطيات اقتصادية سليمة. وهو أمر غير متوافر فى الاقتصاد المصرى لا عند البدء فى مسيرة الانفتاح ولا فى الامتداد الزمنى حتى الآن. فهناك أنشطة طفيلية، ومضاربات عقارية، وفساد مصرفى وإدارى، وهناك فساد فى جهاز البورصة وافتقاد للشفافية، وعشرات من العثرات الأخرى.

يتطلب الأمر حضوراً أساسيا وفاعلاً للدولة سواء فى حماية السوق من المضاربين أو فى توفير التدفقات السلعية، وحضوراً جاداً فى قطاعات أساسية من الإنتاج أو الاستيراد...إلخ .

لكن مثل هذا الحضور غير موجود، فثمة فهم سائد لدى البعض حكاماً وكتاباً أن الانفتاح يعنى الانسحاب النهائى للدولة ويعنى أيضًا ترك المستهلك نهائيًا لوحشية السوق، ووحشية المضاربين والفاسدين.

كما يتطلب ذلك تنمية بشرية حقيقية، وتعليم أرقى وأكثر عصرية، وخدمات صحية أرقى، وتطوير جاد فى البحث العلمى وعشرات من الضروريات اللازمة للقدرة على المنافسة مع المنافس الأجنبى.

وهكذا تتأكد الحكمة القائلة «ما جدوى أن يكون العالم متسعًا جداً، بينما هذا وذاك ضيق جداً ».

ويبقى أن المخرج هو تصويب هذه السلبيات وغيرها وهو أيضا السعي نحو بناء عناصر إيجابية تتعلق بالمشاركة الشعبية والعدل الاجتماعي والديمقراطية والشفافية والمواجهة الشاملة للفساد، وحزمة أخرى من المعطيات الضرورية لتحقيق نهوض سياسي واقتصادي وعلمي ومجتمعي يضع مصر في السياق الصحيح الذي يمكنها من النهوض بأعباء بناء اقتصاد مستقل معتمد على ذات يستطيع مواجهة معطيات وتبعات التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، ويستطيع بناء اقتصاد قادر على التقدم والمنافسة ومواجهة عواصف العولمة والجات والشراكة ، وهي جميعا عواصف عاتية تتطلب مواجهتها قدرات خاصة.

ولا يبقى سوى كلمة واحدة هي : فلنحاول. لعل أهم ما يتعين أن نحاوله هو أن تترافق الليبرالية الاقتصادية مع ليبرالية سياسية تكفل الشفافية ومجمل الحريات اللازمة لمجتمع حر وليبرالي حق.

خاتمـــــة

لعل التأمل فى الأرقام التالية يغنى عن أية كتابة مستفيضة أو حتى مختصرة عن نتائج الإمعان فى سياسة الانفتاح غير المحسوب وغير المتوازن.

الأرقام كلها من المصادر الرسمية.

فقط نلاحظ أن إجمالى الدين الداخلى والخارجى إلى الناتج المحلى العام تصل وفق هذه الأرقام إلى ١١٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى. فى حين أن المؤشرات الدولية تعتبر أن زيادة هذه النسبة عن ٦٠٪ تضع الاقتصاد القومى لأى بلد فى مرحلة الخطر.

كذلك نلاحظ أن نسبة ١١٢,٣٪ لا تمثل الرقم الحقيقى فالأرقام الحكومية كعادتها لا تحتسب ضمن الدين العام مديونيات بنك الاستثمار القومى ولا ديون شركات قطاع الأعمال العام. وإذ تحتسب فإنها تقفز بالنسبة إلى قرابة ١٤٠٪.

وتتضح خطورة هذا الرقم إذا علمنا أن مصروفات خدمة الدين تستهلك قرابة الـ ٣٥٪ من إجمالى الموازنة العامة للدولة، وإذ تلتهم الأجور والمرتبات قرابة ٣٣٪ وبذلك لا يتبقى لدى الحكومة لتغطية الإنفاق العام كله سوى ٣٢٪ من الموازنة العامة، ولا يكون أمامها سوى أن تواصل الاقتراض ليتزايد الدين العام بمتواليات مفزعة كل عام.

الأرقام وحدها هى الخاتمة الأكثر إيضاحاً لكل ما جرى.

المراجعة اللغوية : أمـال الديب .
الإشراف الفني : هشام نوار .